

سلسلة محكمة التاريخ

- ٣ -

مصر والحياة الحزبية والنيابية

قبل سنة ١٩٥٢

دراسة تاريخية وثائقية

تأليف

الدكتور محمد تونسي

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد
كلية الآداب - جامعة المنيا

١٩٨٠

دار الثقافة للطباعة والنشر
بالقاهرة

٢١ شارع كامل صدقي بالغزالة
ت : ٩١٦٠٧٦ - القاهرة



سلسلة محكمة التاريخ

- ٣ -

مصر والحياة الحزبية والنيابية

قيل سنة ١٩٥٢

دراسة تاريخية وثائقية

تأليف

الدكتور محمد توفيق

استاذ للتاريخ الحديث والمعاصر المساعد
كلية الآداب - جامعة

١٩٨٠



٢١ شارع كامل صديق بالفيحة
ت : ٩١٦٠٧٦ - القاهرة

إهداء

إلى بني وطني

إلى روح أبي

إلى قلب أمي

إلى أبنائي وزوجتي

أهدي هذا العمل المتواضع مؤكداً : —

أن الآلام المريرة تبني الأمم إذا وعت وتعلت

وأن نار المحن لا تحرق الأوطان وإنما تساعد على فتوحها

وأن الصدمات لا تحكم الروح ولكن تكسر أغلالها وتحررها

وأن وسط الظلام الكثيف ينبثق شعاع الأمل وتبعث الثقة في النفس .

تصدير

- ١ -

تعتبر الحياة النيابية والتي قوامها الانتخابات الحزبية هي جوهر النظام الديمقراطي... والنظام الديمقراطي هو أقل نظم الحكم عيوباً وأكثرها إحساساً بمشاكل الجماهير، كما أن هذا النظام أصبح حتمية تاريخية تسمى الشعوب إلى تطبيقه.

ومما قيل عن مساوىء النظام الحزبي وعن مخاطر تعدد الأحزاب فإنها هي الضمان الوحيد للحوار العقلاني وسماع صوت الأقلية والقضاء على جوح الأغلبية والتصدى للديكتاتورية الفردية وحكم الأوتوقراطية. ولا شك أن التنافس الحزبي الشريف يؤدي إلى التطور ويعطي الفرصة للتقدم.

وليس في الامكان التفكير في الديمقراطية وتطبيقها بشكل سليم إلا من خلال المفاهيم الحزبية، ومما يقال في بعض البلدان — وبصفة خاصة النامية منها — عن الفساد الحزبي فإنه لا يمكن أن نتذكر أو نتذكر للدور الذي يمكن أن تلعبه الأحزاب في مجال الحياة السياسية ولدينا شواهد كثيرة على أنه طالما هناك مؤسسات جماهيرية واعية ورأى عام مستير فإن الأحزاب يمكن أن تؤدي دورها بأمانة ولصالح المجتمع.

ويسرف عالم الاجتماع الأمريكى « روبرت ماكينر » إلى أن الحزب السياسى عبارة عن هيئة منظمة تسمى لساندة بعض المبادئ. وتدعيمها. وينعذب بتيامين كولستان، إلى أن الحزب هو إتحاد أشخاص يعتنقون نفس المبادئ السياسية

بينما يرى « أوستن رنى » أن الحزب عبارة عن جماعة منظمة ذات استقلال ذاتى تقوم بتعيين مرشحها وتخوض الممارك الانتخابية على أمل الحصول على المناصب التنفيذية والهيمنة على الأنشطة الحكومية وخطتها . وهناك رأى آخر ينادى به « إيدموندى بيرك » وهو أن الحزب يتمثل فى مجموعة من الناس إتحدوا فيما بينهم للعمل بمجهودهم المشترك على تحقيق الصالح العام وفقاً لمبدأ معين يتفقون عليه جميعاً فيما بينهم .

ومصطلح الحزب السياسى ظهر إلى الوجود فى القرن التاسع عشر عندما ظهرت فكرت الحكومة التباية وأصبحت الأحزاب السياسية تمثل جوهر النظام الديمقراطى الأوروبى (أوروبا الغربية) والولايات المتحدة الأمريكية .

ولعل الدوافع الأساسية التى تؤدى إلى نشأة الأحزاب السياسية لمختلف الناس فيما بينهم من حيث المصالح الاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن الاختلاف والتباين فى الأفكار والمعادن والتقاليد والقيم والمبادئ . يضاف إلى هذا ذلك الفراغ الوجود بين الهيئة الناخبة والهيئة الحاكمة فى المجتمع .

وأنواع الأحزاب السياسية أما طبقية أو عقائدية أو فكرية وتنتشر هذه بصفة خاصة فى بلدان العالم الحر أى المؤمنة بالفردية التى تعرف باسم الليبرالية . وتمتد الأحزاب فى الدول المتقدمة لا يودى إلى أى مخاوف وظاهرة صحية أما فى الدول النامية فإن ظاهرة الحزب الواحد أو تمتد الأحزاب تخلق مناخ غير صحى لحركة التطور والتقدم .

والحزب السياسى هو مؤسسة متكاملة الأركان متعددة الوظائف متميزة بالأهداف ولها جهاز إدارى كامل وهيئة موظفين دائمين والحزب له قيادة وقواعد وبالتالى فأى حزب ليس له انصار من كافة طبقات الشعب أقرب إلى الجماعة السياسية منه إلى الحزب السياسى بمفهومه العلمى .

والحزب له وظائف محدودة إن أحسن إستخدامها سواء أكان داخل الحكم

أهم غايرها ، يحدث التطور في المجتمع ، من هذه الوظائف ، الوظيفة التعليمية حيث أن الحزب ومؤسساته يعتبر بمثابة مدرسة للتربية السياسية لأعضائه يضاف إلى هذا أن الحزب بمثابة جهاز للمعرفة والأعلام بما ينشر في صحيفته ومن خلال ممارسته للعمل السياسي والتربوي يستطيع الحزب أن يبنى لنفسه قراعد ارتكاز بحيث تصبح عملية الولاء لمبادئ الحزب عملية مقدسة الجميع يكرسون انفسهم للدفاع عنها .

كما أن الحزب يعمل على تمكين كافة الجماعات المختلفة من التعبير عن رغباتها ومعتقداتها بأسلوب منظم حيث يؤدي هذا إلى متانة الروابط بين الناخبين والسلطة الحاكمة ويقوم الحزب وهو في كرسى السلطة بتطبيق مبادئه التي انتخبته من أجلها الهيئة الحاكمة ، أما وهو غارج الحكم فإن وظيفة الحزب تصبح الرقابة على أعمال أجهزة الحكم من خلال معارضة مجادة ونقد بناء وطرح الحلول البديلة .

ويقسم علماء السياسة الأحزاب السياسية إلى أربعة أقسام هي أحزاب الأشخاص حيث يقوم الحزب مستندا إلى شخصية زعيم تكسح كافة أجهزة الحزب وعادة ما تكون الديمقراطية غير ممثلة في أجهزة مثل هذا الحزب ونشاطه ويرسم خطه والولاء له شخصيا وهي عادة ما تكون في الدول المستقلة حديثا حيث تتعلق الجماهير بشخصية الزعيم والذي سرعان ما يدخل للعمل السياسي عن طريق مؤسسة حزبية يستطيع من خلالها أن يمارس الحكم ويتربع على كرسى السلطة وعادة ما لا توجد أية أحزاب أخرى مع تواجد هذا الحزب وحتى أن وجدت تصبح ضئيلة البصمات والتأثير . أما النوع الثاني فهو نظام الحزبين حيث يسود في المجتمع حزبان رئيسيان يتبادلان الحكم والسلطة وأن كان هذا لا يمنع وجود مجموعة أخرى من أحزاب صغيرة الحجم قليلة العضوية ضعيفة الأثر ويتضح ذلك في المملكة المتحدة (بريطانيا) حيث يوجد حزب العمال البريطاني

وحزب المحافظين ، كما تظهر هذه الصورة في الولايات المتحدة حيث يسود الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي .

أما النوع الثالث فهو نظام الحزب الواحد وهو تعبير عن النظام الشمولى حيث يكون هناك حزب قائم يملك السلطة من خلال انتخابات ولكن لا يتغير هذا الحزب وقد يقود الحزب الواحد جبهة وطنية وقد تكون هناك أحزاب أخرى يسمح بوجودها ولكن هذه الأحزاب الأخرى تؤمن بفلسفة الحزب الكبير وتضم معه في جبهة واحدة وقد تمثل بشخص أو اثنين في الجهاز التنفيذي للدولة ونظام الحزب الواحد لا يوجد إلا في الدولة المؤمنة بالماركسية والمتشددة في تطبيقها ولكن فكرة الجبهة والتآلف بقيادة الحزب الرئيسى أو القائد بدأب تتشعر بشكل مثير . . . يحدث هذا في دول أوروبا الشرقية كما يحدث في بعض البلدان العربية مثل ظاهرة حزب البعث في سوريا والعراق .

بقى أن نقول أن النوع الرابع هو نظام تعدد الأحزاب وهذا لا يعنى وجود حزبين قويين وإنما أيضاً توجد مجموعة من الأحزاب تجعل حصول أى من الحزبين على نسبة الأغلبية المقررة للحكم مستحيلة ومن ثم لابد من حدوث الائتلاف بين أحد الحزبين وبين حزب أو أكثر من الأحزاب التى تلعب فى الساحة السياسية .

التقسيم السابق من وجهة نظرنا هو تقسيم من حيث الشكل أما من حيث الموضوع فهناك التقسيم الأيدلوجى للأحزاب من حيث كونها أحزاب رأسمالية أو أحزاب اشتراكية أو أحزاب شيوعية وذلك من حيث البرنامج الذى تؤمن به أو الفكر الذى تدافع عنه . كما أن هناك الأحزاب الطائفية وهى تلك الأحزاب المؤمنة بالدين المسيحى مثلاً أو الدين الإسلامى وهناك الأحزاب القشرية مثل أحزاب

العمال أو الفلاحين أو التجار أو الملاك ... والأحزاب الطائفية يمكن أن يطلق عليها الأحزاب الدينية أما الأحزاب القسوية فيمكن أن يطلق عليها الأحزاب الطبقية .

والحزب بالمفهوم العلمى جمعية عمومية تضم كافة الأعضاء ومجلس إدارة قد يسمى أمانة عامة ثم هيئة مكتب قد تسمى المكتب السياسى . وفى بعض الأحيان يسمى مجلس الإدارة اللجنة المركزية . والحزب قد يضم نوعيات متعددة من الجماهير أو قد يكون قاصراً فى العضوية على فئة محددة .

ولكل حزب مالية خاصة به ، أحد مصادرها الأساسية إشتراكات لأعضاء وتبرعات بعض عناصره ثم المعونات التى قد يقبلها الحزب طبقاً لما هو منصوص عليه فى برنامجهم وقد يحصل الحزب على تمويل له من خلال مشاريعه التى قد يقوم بها ، فهناك أحزاب تقوم ببعض المشاريع الاقتصادية والاجتماعية لأعضائها أو لأعضاء مجتمعها مما يساعدها على تنفيذ أهدافها .

وكل حزب يركز على مجموعة من العناصر الأساسية يمكن أن نحدد فى النقاط التالية :-

١ - جماعة من الناس ينضمون بصورة إختيارية إلى الحزب وبدون ضغط عليهم ، سواء أكان هذا الضغط فى شكل مجاملة أو نفق أو خوف أو إجبار لأن على ذلك سترتب إيجابية العضو فى الإيمان بمبادئ الحزب ولشهرها والعمل على الدفاع عنها .

وهناك بعض الآراء التى تقول أن حجم العضوية لا يجب أن يقل من وظيفة الحزب أو دوره وإمكانية تواجده على المسرح السياسى ، ولكننا نؤكد أنه كلما كبر حجم العضوية وأحسن تنظيمها وقيادتها كلما أعطى ذلك للحزب فرصة

للوصول إلى السلطة ويعنى ذلك إمكانية تطبيق مبادئه وفى ذات الوقت كبر حجم العضوية يعنى أن مبادئ الحزب مقبولة عن الشعب فلا يمزل سياسيا كما أن العضوية تمنى عدم معاناة الحزب لآى أزمات مالية ولكن شريطه أن تكون هذه برغبة ذاتية وطوعية وإختياراً .

٢ — الركيزة الثانية هى توافق وتانسق برنامج الحزب مع الواقع الاجتماعى والاقتصادى دون أن يعنى ذلك التنازع بما هو موجود والإبقاء عليه بل يجب أن يحوى البرنامج على تطلعات نحو التغيير من أجل التطور والتقدم ومزج الأصالة بالماصرة .

٣ — الركيزة الثالثة وجود برنامج الحزب يمثل أيديولوجية واضحة ويعمل الحزب وأفراده على الدعوة لهذا البرنامج وذلك لن يكون إلا بمخلق صفوة وكادر يقود الركيزة المذكورة بأسلوب واستراتيجية لكسب أكثر الانصار لهذه الأيديولوجية من فئات الشعب المختلفة .

٤ — الركيزة الرابعة تتمتع الحزب وكوادره وقياداته بالعمود التنظيمى الذى يمثى لهذا الحزب القدوة على توصيل إلتزامات الرأى العام للقاعدة إلى القيادة وكذلك أوامر القيادة إلى القواعد الشعبية ويمكن القيادة من حشد جماهيرها والارتباط الدائم بها .

٥ — الركيزة الخامسة هى القيادة الواعية للحزب ، والقيادة المثقفة المتطورة هى الضمان الوحيد لدفع الحزب إلى السلطة . وبدون قيادة واعية يمكن من خلالها تجميع عناصر الحزب وقواعده لا يمكن الحزب الوصول إلى السلطة .

٦ — الركيزة السادسة للمعنى الحزبى هى الوصول إلى السلطة فالسلطة للحزب هى التى تعطيه الفرصة للتأكيد على أن برامجها قابلة للتطبيق وتمطيه المون الرفاء بالتزاماته نحو الشعب المؤمن ببرامجها .

إن الحرية لا يمكن أن تتوفر بدون الديمقراطية... والديمقراطية لا يمكن أن توجد بدون الحياة النيابية... والحياة النيابية لا يمكن أن تصبح ذات معنى بدون تواجد الأحزاب السياسية. ومهما يقال في نقد الشكل الديمقراطي للدولة فيلوح لي أنه لاجل في أنه يجبر الحكومة على الاهتمام بمهاجات الناس البسطاء بطريقة يستحيل تحقيقها في ظل أى شكل آخر.

وأنا أرى أن الشعب الذى يريد أن يكون حراً يجب أن يكون قادراً على اختيار حكماءه في فترات دورية محددة. وذلك لسبب بسيط وهو أنه لا توجد أى وسيلة أخرى يمكن بها أن تلقى حاجاته — كما يحس بها فعلاً — أى اهتمام مناسب. فالشرط الجوهرى لمنح السلطة هو أنها لا يجب أبداً أن تكون دائمة، وحين تكون كذلك فإنها تتوقف عن الاهتمام بالأغراض التى تتداول من أجلها ولا يفكر إلا في سعادة أولئك الذين يمارسونها... ولقد كان هذا هو تاريخ الملكية والارستقراطية على وجه الخصوص. فالسلطة التى لا تخضع للحساب تحول الناس الذين يجب أن يكونوا هدفًا في حد ذاتهم إلى مجرد أدوات. أما الحكومة المسؤولة في أى ديمقراطية فهي تعيش دائماً تحت تهديد هزيمة مقبلة وهو ما يضطرها إلى إرضاء أولئك الذين يمهّد إليها بمصائرهم.

إن أى مجتمع تسوده عدم المساواة لابد وأن ينكر الحرية وبالتالي دون أن يدري يدفع إلى الصراع الطبقي... والمجتمع الغير متساوى يعيش دائماً في خوف. وهذا كله يؤدي إلى عدم الاستقرار وفقدان الطمأنينة لدى المواطن.

إن كل دراسة للحرية هي دعوة للتسامح وكل دعوة للتسامح هي تأكيد لحقوق العقل. والخطر الأكبر الذى يواجه أى مجتمع دائماً هو رغبة أولئك الذين يسيطرون على مقاليد الأمور في المجتمع للإبقاء على كل شيء ساكن. وأن الإهتمام عن طريق العقل كأولوب لتحقيق الاقتناع هو دائماً دليل على الرغبة

على كل شيء ساكن . وأن الاعتماد عن طريق العقل كأسلوب لتحقيق الاقتناع هو دائما دليل على الرغبة في حماية الظلم وحينما توفر إحترام العقل تصبح الحرية جديرة بالدفاع عنها . واحترام الحرية هو وحده الذى يمكنه أن يعطى لحياة الناس معنى ولقيمة الوجود ثمن .

مصر الجديدة ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٧٩ .

عمود متولى

مقدمة

ليس سهلا على مؤرخ أن يطرح في كتاب واحد قصة كفاح الشعب المصري من أجل إرساء قواعد الفكر الديموقراطي في مصر... ولذلك فإن هذه المحاولة جهد متواضع عاهدت نفسي أن تتضمن سلسلة كتبى التى وضعت لها عنوانا هو « سلسلة محكمة التاريخ » ، وقد صدر منها حتى الآن كتابان . الأول بعنوان « مأساة مصر فى تاريخ مصر » يحكى قصة اللجنة العليا لتصفية الاقطاع وهو دراسة علمية اعتمدت على الوثائق والتى كانت تنشر لأول مرة ... أما الكتاب الثانى فقد كان عن « حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ » ، وهو أيضا بحث وثائقى عالجت فيه ذلك الحادث الغامض وكان الجديد الذى يقدمه هذا الكتاب هو إعتمادى لأول مرة على ما جاء فى الدوريات وكان لى شرف أن أكون أول من تعامل مع هذه الدوريات بالنسبة لهذا الحدث .

وقد قوبل الكتابان بالترحاب من الأوساط العلمية ..

والآن أتقدم بكتاى الثالث ضمن هذه السلسلة وهو « عن الحياة الحزبية والنيابية فى مصر » ، والجديد فى هذا الكتاب هو أننى أتقدم لأول مرة بنشر وثائق الاحزاب المصرية قبل سنة ١٩٥٢ برامجها وهياتها التأسيسية ، كما أننى نشرت فى هذا الكتاب المذكورة التحليلية الخاصة بقرار حل الاحزاب على يد ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ .

ويضم الكتاب أربعة فصول أساسية الأول حول الحياة النيابية والثانى حول الاحزاب المصرية ، أما الثالث فهو عن ثورة ٢٣ يوليو وصدامها مع الاحزاب والفصل الرابع حول برامج الاحزاب كدراسة وثائقية تعتمد فى

بعضها أن أعلق عليها وتركت الفأري، في البعض الآخر أن يفهم من هذه البرائج ما يريد .

ولم أحاول قط - كمهدى دائما - أن أصدر حكما بالاعدام على كل ما كان قبل الثورة ... كما أني كنت حريصا على أن أدلل أن شعب مصر لم يسكت لحظة عن مقاومة ظالميه وأن هذا الشعب ظل يناضل حتى توج لصالحه بقيام ثورته العظمى في ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ .

ولم أتعرض لمرحلة ما بعد الثورة ... لأن ذلك من ناحية خارج عن موضوع الدراسة ، وفي ذات الوقت لأن الحياة النيابية في عهد الثورة والفكر الديمقراطي في حاجة إلى دراسة خاصة أتعثم أن أصدرها في وقت لاحق حيث سيكون الكتاب الخامس ضمن سلسلة « محكمة التاريخ » أما الكتاب الرابع فإنه سيكون بإذن الله عن موضوع « الاغتيالات السياسية في تاريخ مصر المعاصر قبل سنة ١٩٥٢ » .

والظاهرة الجديرة بالملاحظة في هذا الكتاب أنني تعتمد ألا أضع له أية هوامش ولا يعني ذلك أنني لم أرجع إلى مجموعة من الدراسات والأبحاث والكتب والوثائق المنشورة لأنجاز هذا الكتاب ولكن فضلت أن يكون الكتاب قريبا من ميدان التخصص وفي ذات الوقت لأن الموضوع يهم الرأي العام المصري والكثيرين من غير المختصين عليا لذلك فضلت أن يكون الأسلوب مبسطا وورصدت مجموعة من المراجع التي عدت إليها في نهاية الكتاب وهي ديبلوجرافيا، كاملة وكشاف للمراجع والمصادر التي اعتمدت عليها .

ومصر منذ الفتح العربي لم تشارك بأبنائها في حكم نفسها حيث أبعد المصريون عن جهاز الحكم والادارة وتمامت على مصر بعد الفتح العربي دول وهو دكلها في ظل الفكرة الإسلامية حيث إختفت الروح القومية والثمرة الوطنية

وأصبحت القومية الدينية هي للسيطرة ورغم ما حدث بعد الفتح العربى فى بلدان كثيرة إلا أن الدور الذى لعبته مصر فى التاريخ الإسلامى يجعل لما إضافة جديدة ليس فقط فى دفاعها عن الإسلام بل وصد التآمر والإنتصار على الصليبيين.

ولكن المصريين عانوا كثيرا بعد تنهوى الحكم الأيوبرى حيث حكمها بعد ذلك المماليك وجاء الحكم العثماني ولم يتم هذا الحكم بأى تغيير جوهري فى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية حيث أبقي الحال على ما هى عليه . ولكنه ابتدع أسلوبا سياسيا جديدا الحكم بهدف الحفاظ على ألا تحدث حركات انفصالية من جانب بعض الحكام ، ورغم حكم السيادة العثمانية إلا أن الحكم الحقيقى حتى قدوم الحملة الفرنسية سنة ١٧٩٨ كان فى يد العصية المملوكية الموجودة فى مصر.

ويحاول الكثيرون أن يلمقوا الحكم العثماني بأنه سبب التأخر الذى حدث لمصر منذ أن فتحها السلطان سليم الأول سنة ١٥١٧ م . ولكن الواقع التاريخى يقول أن الأوضاع كانت متدهورة فى كافة المرافق الحيوية فى بلادنا وأن العثمانيين لم يفعلوا أكثر من تجميد الموقف ، إلا أنهم زادوا الموقف سوءا نتيجة المعركة التى فرضوها على مصر من التيارات الحضارية المحيطة بها . واقتصرت علاقة الدولة العثمانية مع المصريين على تحصيل الضرائب . وظلت الأوضاع كذلك إلى أن جاءت الحملة الفرنسية فى عام ١٧٩٨ . وكان أهم ما أتى به نابليون هو تلك التجربة القريئة التى أراد أن يقرى بها المصريون حتى يرضوا بحكمه ، تلك التجربة هى زوعه البذور الثنائية لمصر ... فنابليون كان أول حاكم أجنبي حاول أن يورم المصريين على أنهم قادرين على حكم أنفسهم بأنفسهم ولما يادر نابليون بوضع أفكاره موضع التطبيق فوجىء بالوليد الذى يريد أن يفرض عليه الوصاية يشب حملاكا ... كيف كان ذلك ؟

قبل الإجابة على هذا السؤال علينا أن نؤكد أن الشعب المصرى خلال فترات حكمه عن طريق النزاة كان لا يقيطاً فى انتهاز كل فرصة للثورة ضد الظلم

والشعب المصري منذ الفتح العربي لم يعتبر أى دولة حكمته فى ظل الدين الإسلامى دولة غازية وإلا كان حساب الشعب المصرى منها عسيراً ... ورغم ذلك لم يكن الشعب عاملاً وكان قادة الرأى العالم يمثلون فى رجال الدين وعلماء الأزهر. ويحكى لنا المؤرخ المصرى عبد الرحمن الجبرى كيف أن الشعب المصرى ثار فى سنة ١٧٩٥ — أى قبل قدوم الحملة الفرنسية بثلاث سنوات — ضد الحاكمين المملوكين مراد بك وإبراهيم بك ، وكانت هذه الثورة ضد المظالم التى قاسى منها الشعب وقاد الجماهير مشايخ الأزهر واضطر المملوكان إلى الإستجابة لمطالب الشعب وعملوا لبعض المحللين السياسيين والمراقبين أن يقولوا أن تلك الثورة أدت إلى صدور وثيقة كعهد أعظم وحجة شرعية سجلت وبمقتضاها تمهد كل من مراد بك وإبراهيم بك لا يحكما إلا بالعدل وأن يسيرا فى الناس سيرة حسنة وأن يسهرا على راحة الرعية . وألا تخرض ضريبة إلا بعد موافقة زعماء الشعب وأن تكون الشريعة الإسلامية هى أساس الحكم ... ويشبه البعض هذه الوثيقة على أنها أول دما جانا كارتا ، فى حياة المصريين (تشبهاً بالمهد الأعظم الذى حصل عليه نبلاء إنجلترا سنة ١٢١٥ م من الملك جون الثانى) .

أى أن المبالغة فى أن الحملة الفرنسية أيقظت المصريين من سبات عميق لا يجب أن نساق وراءها لأن مصر كانت تموج بالثورة قبل قدوم الحملة الفرنسية . ولكن لا يجب أن ننكر أن الفرنسيين ساهموا بنقل جزء من أفكارهم التى حملوها معهم وهى أفكار الثورة الفرنسية وأثروا على المجتمع المصرى إلى حد ما وأبرز هذا التأثير هو تأثير بعض المثقفين المصريين فى ذلك الوقت بالثقافة الفرنسية والتى أصبحت تكاد تكون متصلة من خلال عصر محمد على . والإرهاصات النيابية التى وضع بذورها نابليون تبدأ بتلك الجمعية التأسيسية التى كونها نابليون من ١٨٠٥ عضواً منهم ٢٧ من القاهرة ، ١٨ من اللقوية ، ١٨ من الشرقية ومن بقية المحافظات والمدريات المصرية ٩ لكل منها . وقد مثل فى داخل هذه الجمعية ثلاث فئات ، الفئة الأولى هى رجال الدين والعلماء والمشايج ، والفئة الثانية من التجار والفئة الثالثة من

الأعيان وكبار مشايخ البلد. وطلب نابليون من هذه الجمعية التأسيسية وضع تصوراتها بالنسبة لما يسمى الديوان العمومي ودواوين الأقاليم ووجبة نظرها بالنسبة لتقضايا الضرائب والموارث والقضاء ونظام الحكم في مصر وفوجئ نابليون بأن الوعي القومي لدى المصريين أكبر بكثير مما كان يتصوره.

حيث أن الجمعية التأسيسية رأت أن تكون برلمانا لمصر كلها يمثل فيه مندوبين عن برلمانات الأقاليم وبدأت المخاوف تحيط بنابليون والذي وضع في ذهنه أن تكون الفكرة النيابية في مصر مجرد شكل لأنه يستحيل أن يتنازل عن سلطاته وإتسكت إرماصات الحياة النيابية بعد اجتماع الديوان الوطني العمومي الأول في ٢٠ أكتوبر سنة ١٧٩٨ بيوم واحد والسبب نشوب ثورة القاهرة الأولى في اليوم التالي مباشرة وعطلت الحياة البرلمانية في مصر لمدة شهرين ولكنها أعيدت مرة ثانية في ٢١ ديسمبر سنة ١٧٩٨ ولكن بأكثر قيوداً.

ويجيء عصر محمد علي حيث تمثل صورة الحكم الاوتوقراطي على أشدها وتسقط آمال المصريين في المشاركة في الحكم بعد أن شرد محمد علي الزعامات الشعبية وقضى على قيادات الرأي العام. ثم يمر حكم إبراهيم سرهما ويأتي عباس الأول ويعقبه سعيد باشا وتظل الأمور ساكنة إلى أن يأتي عصر إسماعيل لتدخل مصر مرحلة جديدة من تاريخها ولكن غفلة إسماعيل وقصر نظره والذي كانت أمامه فرصة ذهبية بسبب نشوت الحرب الأهلية الأمريكية وإرتفاع أسعار القطن المصري فكان بقدرته تسديد كل ديون مصر ولكنه ظن أن مدة الحرب ستطول ومن هنا كانت صدمته قاسية عندما انتهت الحرب الأهلية الأمريكية لجأة سنة ١٨٦٥ مما أوقعه من جديد في جبال المرابين وبرائ البنوك الخاصة ولما زادت الأذنة المالية تقافا رأى الإستعانة بالأعيان من المصريين ليساعده في محنته وهكذا بدأت فكرة تشكيل برلمان مصري وتكون فعلا أول برلمان مصري سمي مجلس شورى النواب اجتمع لأول مرة في نوفمبر سنة ١٨٦٦ ولكن إتسكت التجربة ولم تأخذ مداها لأن إسماعيل كان يريد لها الصلح فلبا بدأت

مقاومة المجلس لأغراضه وتطلع المجلس إلى منح سلطات فعلية وحق مراقبة الميزانية والمسئولية الوزارية . واضطر لإسماعيل إلى إصدار قرار بحل مجلس النواب في يناير ١٨٧٩ ولكن رفض المجلس تنفيذ الأوامر واجتمع المجلس وأصدر في ٢ أبريل سنة ١٨٧٩ ما يسمى باللائحة الوطنية وهذه اللائحة كانت ثورة في الوعي التيايى المصرى حيث كانت تحوى مطالب قوية منها أن يحصل المجلس على سلطات فعلية ثم طالبت اللائحة أن يكون للمجلس حق مراقبة الميزانية وفى نفس الوقت طالبت اللائحة بالمسئولية الوزارية أمامه .

ولكن كانت المؤامرة الأوربية تربص لمصر ولذلك كانت موافقة إسماعيل على مطالب اللائحة الوطنية سبباً فى تدخل إنجلترا لدى الباب العالي والذى اتهم الفرصة لإعادة مصر إلى حظيرة السيادة العثمانية خاصة بعد أن كان إسماعيل قد حصل على فرمان سنة ١٨٧٣ وهو فرمان الشامل الذى أعطى لإسماعيل لقباً متديراً ونوعاً من الإستقلالية الذاتية ولكن تجربة الحكم التيايى التى بدأت فى مصر سنة ١٨٦٦ قبل أن توجد أية صورة للحكم التيايى فى الدولة العثمانية . دافعا أساسيا لكى يقلق السلطان الجديد عبد الحميد الثانى خاصة بعد أن دمر عبد الحميد السنورى العثمانى ونفى مذهب باشا أبو السنور وحل المجلس التيايى العثمانى بعد تجربة قصيرة لم تكتمل للعالم .

من هنا وجد عبد الحميد الثانى الفرصة سانحة لضرب أكثر من عصفور بحجر واحد وفعلًا صدر فرمان فى ٢٥ يونيو سنة ١٨٧٩ بمزل إسماعيل وتولية ابنه محمد توفيق باشا مكانه وغادر إسماعيل مصر إلى إيطاليا منفياً عن بلاده بعد أن حاول ولكنه فشل فى أن يجمل مصر قطعة من أوروبا . وبمضى توفيق تدمر التجربة التيايية ويدخل مصر فى أحداث الثورة العربية التى ينتهى موقفها بفشلها وبوقوع مصر تحت الإحتلال البريطانى لتبدأ مرحلة شكلية من الحكم التيايى وظل الأمر كذلك حتى الحمايه على مصر فى ديسمبر سنة ١٩١٤ وتنتهى الحرب لتبدأ أحداث ثورة سنة ١٩١٩ ثم يصدر تصريح ١٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذى يعطى

نفس شكل الإستقلال دون جوهره حيث كانت السيادة البريطانية واضحة تماماً وجنود الاحتلال موجودين داخل الغيار المصرية ثم تصحح معاهدة سنة ١٩٣٦ هى أساس العلاقة بين مصر وبريطانيا ولكن تجيء حادثة ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ لتثبت أن الإستقلال الذى منح مصر بمقتضى هذه المعاهدة كان مجرد سرايا .

والصفحات التالية تركت التفاصيل الدقيقة لبعض المجالس النيابية واهتمت بالشرح والتحليل للمفاهيم الحزبية التى سادت مصر واسرار اللعبة السياسية التى حكمت من خلالها .

وتعتبر مرحلة ما قبل ثورة سنة ١٩١٩ بالنسبة لتكوين الأحزاب فى مصر فترة فاصلة للحياة الحزبية المصرية . وقد وصل عدد الأحزاب التى تكونت قبل سنة ١٩١٩ حوالى إثن عشر حزباً بعضها يمكن أن نطلق عليه أحزاب الأشخاص إقتصرت على أفراد لا يصلوا إلى صورة الزمامة وكان عدد أفراد الحزب فى بعض الأحيان لا يتجاوز أصابع اليد ، والبعض الآخر قام بشكل طائفى مثل الحزب المصرى الذى كان قاصراً فى عضويته على المسيحيين والبعض الثالث كان يمثل الطبقة مثل حزب النبلاء الذى قصر على الجالية التركية الشركسية فى مصر ، وكذلك بعضها قام على أساس أيديولوجى تجاوزوا مثل الحزب الإشتراكى المبارك والحزب الجمهورى والبعض كان يمثل كبار الملاك مثل حزب الأمة والبعض الآخر كان يمثل أحزاب السراى والقصر وبالطبع . وجد أهم هذه الأحزاب جميعاً وهو الحزب الوطنى . ولكن كل هذه الأحزاب لم تشارك فى الحياة النيابية فى مصر ... بل رغم قيام أجهزة شكلية للحياة النيابية مثل شورى القوانين ومثل الجمعية العمومية والجمعية التشريعية لم يكن لهذه الأحزاب أى تمثيل داخل فيها .

وقد مثل حزب مصطفى كامل (أى الحزب الوطنى) خلال مرحلة ما قبل ثورة سنة ١٩١٩ الحزب الجماهيرى الأول وحزب الأغلبية والحزب الذى كانت تحفشه سلطات الاحتلال .

وقبل سنة ١٩١٩ كانت الجرائد تنشأ أولاً ثم تبدأ حول كل جريدة

لشأ حرب عامس بها ، كا وأن الحياة النيابية لم تعتمد على الأحزاب في إختيار أعضائها بل أن بعض النواب أصبحوا فيما بعد نيايتهم أعضاء في أحزاب مختلفة ولكن كان الإتصال بين الأحزاب والحياة النيابية في ذلك الحين ظاهرة واضحة . أما بعد ثورة سنة ١٩١٩ فقد بدأت مجموعة من الأحزاب كان أبرزها حزب الوفد الذي أصبح حزب الأغلبية ورغم ذلك لم يحكم خلال الفترة من سنة ١٩٢٤ حتى سنة ١٩٥٢ إلا عشر سنوات فقط وكانت حوله مجموعة من الأحزاب بعضها إلتحق عنه والبعض الآخر تكون مستقلا من الأصل والدراسة التالية تضم دراسة أحزاب الفترتين ما قبل ثورة سنة ١٩١٩ وما بعدها وهي مجموعة حزبية تصل إلى أكثر من عشرين حزبا كما تضم عرض للحياة النيابية المصرية .
 أملي أن أكون قد وفقت في إضافة جهد متواضع المكتبة المصرية . . . وعلى الله قصد السبيل ؟

دكتور محمود عوني :

القِسم الأول

مصر والحياة النياية قبل سنة ١٩٥٢

مصر والحياة النيابية قبل سنة ١٩٥٢

لكل شعب شخصية ذاتية ينفرد بها عن غيره من الشعوب . . . وتتمدد هذه الشخصية على مقومات متعددة ولذلك من الصعب استيراد نظام معين لتطبيقه على شعب معين بحجة أن هذا النظام قد نجح في بلد آخر وأن شعب هذا البلد قد تقدم في ظل هذا النظام . . . ذلك لأن نقل نظم سياسية أو إجتماعية أو اقتصادية دون مراعاة الظروف التاريخية أو الاطار الدائى لمكونات المجتمع يعتبر ضياع للالسان وزرعه من جذوره وأصلاته والقائه في خضم تيار التقدم في شكل إدعاء مظهرى ان تكون له إلا نتائج سلبية وعكسية في ذات الوقت . .

ومن هنا تصبح هناك حقيقة تاريخية لابد من فهمها وهى أن الذين يحملون بتطبيق النموذج الديمقراطى الانجليزى في بلدنا على أساس أن الديمقراطية الانجليزية هى أرقى أنواع الديمقراطيات في العالم . . . هؤلاء واممون ولا شك . . . لأن إطار الديمقراطية الانجليزية لا يصلح إلا للانجليز فقط . . . بطر وفهم السياسية وتكوينهم التاريخى . . . كما أن من ينادون بأن نمحا على راث أئتنا في الديمقراطية بحجة أنها المثل الأعلى للحياة السياسية والسعادة البشرية . . . هؤلاء أيضاً لم يعرفوا كيف كانت أوضاع أئتنا وأنها ظاهرة لا يمكن أن تنجح أو تتكرر إلا في بلاد الأغرقتى غسب . . . بل وفي أجراء فقط من هذه البلاد. أيضاً هؤلاء الذين يودون أن يروا النظام الأمريكى في صورته الليبرالية منطبق في بلادنا . . . لم يحاولوا فهم هذا المجتمع الأمريكى وسماته وخصائصه وأن ذلك مستحيل التطبيق في بلادنا ليس فقط لإختلاف — الإنسان بل وأيضا لعدم وجود نفس البيئة ونفس التراث وذات القيم التى تحكم المجتمع هنا وهناك ..

ولا شك أن ارتباط المصريين بنهر النيل وما ينبج عن ذلك من وجود علاقة ذات خصائص معينة مع أجهزة الحكم . ثم ظروف المجتمع المصرى نفسه يبعث للتعلاقات التى نحاول أن نقضى عليها . ولم نستطيع حتى الآن بل أنها تتعقد جيلا وراء جيل دون إبعاد حلول حاسمة لها رغم كافة الوعود التى منعت من حكم وحكومات من سنوات وسنوات . من ذلك مشكلة الفقر والجمل والمرضى .. ثم العادات المتأصلة فىنا والعقيدة الدينية المتؤمنين بها كل ذلك يجعل لنا نموذجاً خاصاً بنا .. صحيح أن القماش قد يكون مستورداً وأيضاً الترتى أجنبية ولكن أن لم تكن فى النهاية البدلة على مقاس من يلبسها فاتها ستصبح أضحوكة لمن يلبسها .. مهما كان نوع القماش ومهما كان الأجر الذى دفع فى تفصيله .

ولا نطلب هنا بأن تصبح الحياة البرلمانية المصرية نظاماً توفيقياً لنظم متعددة وأفكار مستوردة . نطالب أن يتفق ما نريد مع ما نؤمن به وأن ينسجم مع كل ما نؤمنه حتى لا يصبح الرقى أو التشبه مجرد سراب لسمى إليه شكلاً دون أن نحقق من ورائه الأهداف العليا التى خلقت من أجله .

من هنا تضع إطارات الفكر الديموقراطى لنا وأوجعاً ألا تكون ذات فلسفة أو تفسير على أنها ذات مغزى أو قد تخضع لنقد باطنى أو يقول البعض فى النهاية أتى لسمى إلى أن تفرض الرقابة بشكل معين على حياتنا البرلمانية .. كلا هذا ما أرفضه بشاناً وما أحارب ضده كلية وجذوية . ولكن كل ما أسمى إليه من عرض أن نخرج سوا أحكام ومحكومين بتنظيم إطار سياسى معين لحياتنا البرلمانية لبقى من الماضى كل ما هو إيجابى ونرفض كل ما هو سلبى .. ونسمى نفتح التوافد على شتى الأفكار العالمية دون — حساسية ودون خوف ما دام ذلك سوف يساعدنا على تخطى حواجز التخلف التى تعمق تقدمنا ..

الفصل الأول

الحملة الفرنسية وبداية الحياة البرلمانية

... السؤال الأول الذى سوف نطرحه ونجيب عليه فى هذا الفصل هو .. متى عرفت مصر الحياة البرلمانية .. أو بمعنى آخر الحياة النيابية .. أو بشكل ثالث متى شارك المجتمع المصرى فى اختيار مندوبين عنه لتمثيله فى أية مؤسسات وشاؤك هؤلاء المندوبين فى صنع القرارات السياسية أو الإجتماعية أو الاقتصادية .. أو شاركوا الحاكم فى سلطنة ؟

.. الحقيقة التاريخية تقول أن مصر ظلت بعيدة .. بالنسبة لتاريخها الحديث والمعاصر عن الحياة البرلمانية حتى مجيء الحملة الفرنسية على مصر .. حيث بدأ نابليون بونابرت لأول مرة بإشراك المصريين أنفسهم فى إتخاذ بعض القرارات .. وإن كان لم يعمل بمعظمها فى ذلك الحين .. خوفاً من المصريين .. فتلك هى إرغاصات الحياة النيابية فى مصر وهى أول لبنة فى البناء البرلماني .. والذي لم يلبث وأن أصبح بتكسية فى عهد محمد على بعد أن أصبح هو الحاكم المطلق لمصر .. ورغم أنه من سمريات القدر أن الشعب المصرى .. من خلال دعمائه .. هو الذى اختار محمد على حاكماً عليه .. هذا الإختيار كان فى حد ذاته ثورة على النظام المتبع والذي كان السلطان العثماني قد وضعه لحكم مصر .. فلقد كانت جرأة الشعب المصرى هذه أول سابقة من نوعها فى تاريخ الإمبراطورية العثمانية ..

نابليون والحياة النيابية ..

ويخطئ الكثير من المؤرخين عندما يتجاوزون إرغاصات الحياة البرلمانية المصرية وذلك عندما لا يتذكرون محاولات بونابرت فى مصر .. ونحن لا نتجاوز الواقع إذا قلنا أن بلور الحياة النيابية فى شكل تمثيل بعض العناصر من الشعب

المصرى .. بدأت فعلا في أيام الحملة الفرنسية .. ورغم كل ما يقال عن هذه الحملة إلا أنها في الواقع كانت صدمة كبرى بالية للشعب المصرى جعلته يفتق من سبات هيبق ومن عزلة قاتلة فرضها عليه العثمانيون ونحن لا نتعرض هنا لمواقف الشعب المصرى من الحملة والدور البطولى الذى قامت به الجماهير فى التصدى لها .. وثورات الشعب المصرى ضد الفزاة الفرنسيين ذلك يخرج عن نطاق هذه الدراسة ولكن ما يحس الحياة النيابية هو الذى ستعرض له بالبحث والتعميق ..

ومع ذلك لا يصح تاريخيا أن نطلق على المؤسسات التى كونها نابليون بأنها مجالس نيابية .. ولكنها كانت بمثابة مرافق استشارية يوهى تسميته نخبها .. والرفق هنا يبنى أنها وجدت لخدمة الحاكم .. ولم توجد لخدمة الشعب .. وإن كان ذلك لا يبنى أنها لم تقم بأى جهد ولم تقدم بعض النقد .. كما أن كللة استشارى نمن أن قراستها كانت مجرد توصيات لا قيمة لها . ومن حق الفرنسيين أن يأخذوا بها أولا ، فهى مجرد شكل غلف النظام ليس إلا ، ومن الجدير بالذكر أن قصر وجود الحملة الفرنسية والصراع القائم بين المصريين والفرنسيين جعل من المستحيل مثل هذا التجربة أن توفى ثمارها .. كما أن نابليون لم يكن جادا فى اشترك المصريين معه فى القرار وإنما كان ذلك كمنحاول من جانبه لضمان وقوف المصريين فى صف الحملة الفرنسية (١٧٩٨ — ١٨٠١) ضد المماليك ..

عند قدوم الحملة الفرنسية إلى مصر كان عدد سكانها لا يتجاوز الملايين الثلاثة . وانقسم المجتمع المصرى الحالى — وتقصد بذلك البعيد عن الترك والمماليك — إلى طبقات ثلاث هى العلماء ورجال الشرع وكان لهم تأثير عظيم فى نفوس الشعب وكانوا هم قادة التسكر فيها ولم الزطامة الإيدية والسياسية ومع أنهم كانوا يمثلون الفئة المثقفة إلا أننا تجاوزنا تسميتهم طبقة العلماء لأن وضمهم فى ذلك الحين وسبب سلطانهم يجعلنا نقول إنهم فعلا كانوا يكتونون طبقة قاعة بذاتها . وغنى طبقة هى الملاك والتجار وهؤلاء نجحوا فى اختراق طوق بعض العثمانيين واخططوا بهم وتزودوا أجرا معهم سويا .. ثم هناك طبقة الفلاحين والى كان يتكون منها الشطر الأعظم من المجتمع ..

وبالطبع لم تمنح طبقة الفلاحين أية حقوق تمثيلية منذ فجر الحياة الثيائية بمعنى
لأنهم لم يدخلوا أية برلمانات .. ولكنهم كانوا يمثلون من الطبقتين السابقتين ..
ولا شك أنه كانت في المدن مجموعة من الذين يعملون يدويا سواء صناع أو رؤساء
حرف أو حائزون أو خدم أو غير ذلك من المهن . ويقدر المسيو . د جوماو ،
أحد علماء الحملة لفرنسية ومهندسيها الذين وفدوا مع نابليون أن عدد سكان القاهرة
في ذلك الحين كان حوالى ٢٦٣.٠٠٠ نسمة ..

جاء نابليون وفي ذهنه خطة سياسية لإزاء الشعب المصرى .. أعلن عنها بأنه
يرمى إلى إنشاء د حكومة أممية ، يكون التنفيذ فيها للمصريين وأظهر ذلك في
منشوره الأول الذى أذاعه باللغة العربية وقد كان ذلك يوم ٢ يوليو سنة ١٧٩٨
يوم أن احتلت الحملة الفرنسية الإسكندرية ..

وبعد أن دخل نابليون القاهرة في ٢٤ يوليو اجتمع العلماء والمشايج وأعلن
لهم نيته في إنشاء ديوان من كبار العلماء والأعيان بفرضه تدبير الأمور والنظر
في راحة الرعية وإجراء الشريعة ويقول المؤرخ المصرى المعاصر للحملة الفرنسية
د عبد الرحمن الجبرتي ، أن نابليون تشاور مع العلماء وطلب منهم انتخاب عشرة
من المشايخ لـديوان وفعلا تم إختيارهم على النحو التالى :

الشيخ عبد الله الشرقاوى . الشيخ خليل البكرى . الشيخ مصطفى الصاوى .
الشيخ سليمان الفيومى . الشيخ محمد الهدى . الشيخ موسى الرسمى . الشيخ مصطفى
المعنورى . الشيخ أحمد العريشى . الشيخ يوسف الشبرخيتى . الشيخ محمد الفواخلى .
وقد تألف هذا الديوان كما هو واضح من مصريين أصليين من أهالى البلاد .
ورغم أن الجبرتي مشهود له بالثقة في تاريخه إلا أن عبد الرحمن الرافعى يقول
بأن النص الفرنسى الخاص بتشكيل الديوان أوضح أسماء مختلفة شيء ما عن
الأسماء التى أوردتها عبد الرحمن الجبرتي كما أن عدد الأعضاء طبقا لنص الفرنسى
كانوا تسعة وليس عشرة .

والأسماء التي أوجدتها المنشور الفرنسي، حول تكوين الديوان (معدود هذا المنشور في ٢٥ يوليو سنة ١٧٩٨) عن المشايخ السادات : الشرفاوي - العيلوي - البكري - القوي - والمرايشي - وموسى - السرمسي - السيد محمد حقيقتا : بالإشراف ، محمد الأمير .

وقد طلب منهم نابليون أن يجتمعوا في الساعة الخامسة مساء من ٢٥ يوليو سنة ١٧٩٨ ليختاروا من بينهم رئيساً لهم وسكرتيراً (من غير الأعضاء) وأن يعينوا اثنين من الكتبة والتراجمه يمرطان الفرنسية والربية .

وظائف الديوان

وكانت وظيفة الديوان كالآتي :

- ١ - حق تعيين بعض الجنود لإدارة البوليس .
- ٢ - حق مراقبة الأسواق وتحويل مدينة القاهرة .
- ٣ - الإهتمام بالصحة العامة وبالذات بالنسبة للجنود الموقفين بميدان عن القاهرة .
- ٤ - ولكي يقوم الديوان المذكور بعمله تقوم تكوين لجنة من ثلاثة أعضاء للثانية وأخرى مثله (من الأعضاء المقيمين) .
- ٥ - كما تقوم أيضا بتشجيع هذا الديوان على القيام بتدريس الفنون وأن يظل ثلاثة أعضاء منه بصفة مستمرة في حالة تواجدهم بمقر الديوان .

ولكن من الجدير بالذكر أن نابليون كان يضع بحراً فرنسياً يترجم كل باب الديوان كما أن نابليون عين مراقبين فرنسيين لمراقبة أعمال الديوان هما الجنرال ريتيه ورئيس أركان حرب الحملة والجنرال ديبري حاكم للقاهرة ، وظهير الهدف وانضما من وظيفة الديوان الحقيقية وهي ألا يعمل أحد من هؤلاء المشايخ شيئاً عند الجيش الفرنسي ولا يمرضون إلا ما لي على الثورة أو التمرد .

ولكن لن ندخل في جدول تاريخي حول أصدقاء الروايتين وهل الأعضاء كانوا ثمانية أم عشرة ولكن المهم بالنسبة لنا هنا أن نابليون أصدر أمراً بتشكيل هذا الديوان وأن الديوان فعلاً تكون من المشايخ والعلماء المصريين للأصلاء .

ومع ذلك فإن الديوان لم تكن له أية سلطة قطعية في أي أمر من الأمور وكان مقر الديوان قريبا من الرومي . (أحد الأحياء المعروفة في القاهرة) .

ولم يلبث نابليون أن عمم نظام «الديوان القاهري» في مديريات القطر المصري حيث أصدر أمراً في ٢٧ يوليو سنة ١٧٩٨ بأن يشكل في كل مديرية من مديريات القطر المصري ديوان من سبعة أعضاء يسهرون على مصالح المديرية ويمرحنون عليه كل الشكاوى التي تصل إليه ويعتمدون إعتداء القرى بعضها على بعض ويحل أعضاء الديوان مراقبة الأشخاص السوء السيرة ومعاقبتهم والإستعانة على ذلك بالقوات التي تجتأ أمره القواد الفرنسيين وإرشاد الأهالي إلى ما تقتضيه مصالحهم .

وإلى جانب ديوان القاهرة ودواوين الأقاليم إذ بنابليون يدهو لإلشاء ما يسمى بالديوان العام ، تيمناً له عن ديوان القاهرة وقد دعا لعقد إجتماع مع أعيان العاصمة والأقاليم في ٥ أكتوبر وكان حريصاً في اختياره لمؤلاء الأعضاء الجدد في الديوان العام أن يكونوا لهم نفوذاً بين الأهالي ويستمتعون بكفاءة وحاصلون على قسط وافر من التعليم وكان الديوان العام هو أول برلمان لمصر - تجاوزاً - في العصر الحديث .

وقد تشكل هذا الديوان من مندوبين من القاهرة والإسكندرية ورشيد ودمياط والبحيرة والقزمية والنصرة والشرقية والمنوفية والقليوبية والجيزة وأطفيح وبني سويف والقنطرة ولبنيا وجرجا .

وقد مثل كل مديرية بـ ٩ أشخاص منهم ٣ علماء و ٣ تجار و ٣ من الأهالي (مشايخ بلد ووقساء حريان) وكان لكل من الشرقية والصف في المثلين . أما القاهرة فقط فكانت بثلاث أعضاء .

المرحلة الثانية

ذكرنا في السطور السابقة بداية الحياة الثيانية في مصر . . . وقلنا أن أول صورة شبه برلمانية بدأت في عصر الحملة الفرنسية حيث قام نابليون بإيجاد ما يسمى « الديوان » وهو نموذج مصغر للبرلمان ثياني ولو أن نابليون لم يمنح الفرصة لهذا الديوان بمارس اختصاصات تشريعية بالمعنى الحقيقي . كما أن السلطة الحقيقية كانت في يد السلطة العسكرية الحملة الفرنسية .

إلا أن هذا الديوان الذي ضم نوعيات من مندوبين مشايخ الأزهري والعلماء وكذلك التجار والأهالي كان فرصة لأول مرة جمعت المصريين يفهمون معنى الحكم البرلماني فهم شاركوا في حكم أنفسهم — تمسكوا — بعد فترة طالت أكثر من التي سنة حيث كانوا مبغضين تماما عن السلطة وعن المشاركة في اتخاذ القرار السياسي لبناء مستقبل وطنهم .

ولذا كان الديوان الذي أقامه نابليون قد تفرغ إلى ثلاثة صور لاشراك المصريين — كما سبق وأن قلنا في الحلقة الأولى — على النمط التالي :

ديوان عام يضم مندوبين من القاهرة والأقاليم ، ديوان القاهرة يضم نواب عن القاهرة ، دواوين للأقاليم .

إذا كان هذا هو النظام شبه الثياني والذي سبق وأن سمعناه بالنظام الشكلي إلا أننا لا ننكر أنه كان بداية إرغاسات الحياة البرلمانية في مصر .

وقد يظن كثيرون أن رجال الديوان لم يحاولوا القيام بواجباتهم أو التوسع في اختصاصاتهم التي حددتها لهم منشورات نابليون أو التوجيهات التي كان ينقلها

للتدوين الفرنسيين الذين كانوا قد عينوا بأمر يونانيرت لمراقبة جلسات الديوان ورفق تقارير بذلك إليه .

إذا كان البعض يظن ذلك فإن حقيقة مادار من مناقشات داخل الديوان كان يؤكد استعداد المصريين لتقبل فكرة الحكم النيابي خاصة وأن نابليون قام بتشكيل ديوان فرعى من الديوان العام يسمى الديوان الخصوصى ضم أفضل علماء مصر فى ذلك الحين . وهو ما يشبه ديوان النظار أو مجلس الوزراء .

والعلماء ومشايخ الأزهر كانوا هم فى ذلك الحين قادة رأى المسلم المصرى وكانوا على أفق واسع من الدراسة والمعرفة وكانوا يملكون من الشجاعة الأدبية ما يجعلهم يواجهون الحكم لمنع أى ظلم يقع على الشعب .

ولم يكن ذلك بفضل الحملة الفرنسية والى لاشك أنها كانت صدمة كبرى بالشعب المصرى الذى كان فى سبات عميق نتيجة للحرقة التى فرضت عليه من جانب العثمانيين ولكن كان العلماء قبل مقسم الحملة يمثلون تيارا واعيا وقوة قيادية .

وكتابات الماصرين خلال الحكم العثمانى المملوكى تؤكد وجهة النظر هذه .

فنجأه فى ١٧٩٥ (أى قبل قدوم الحملة بثلاث سنوات) تشدد مظالم المماليك على يد مراد وإبراهيم مما جعل الجماهير تلتجأ إلى عباس الأهر الذى يقودون الشعب فى ثورة عارمة حتى يجبروا مراد بك وإبراهيم بك أن يكفيا عن المظالم وأن يمنحا جنودهما من السلب والنهب وإلا يقوموا بفرض خرائب أو أتاوات إلا بعد استشارة زعماء الشعب من رجال الدين والعلماء ومشايخ الأزهر .

ولم يكف العلماء بذلك بل أخذوا ما يشبه التمرد على المملوكين (مراد بك وإبراهيم بك) بما اتفقوا معهما عليه وبحلول بعض المؤرخين والمفكرين للماصرين أن يسموا هذا التمرد باسم العهد الأعظم المصرى أو الساجنا كارتا) المصرى تشبها بما حدث فى إنجلترا فى ١٢١٥ عندما ثار النبلاء ضد الملك جون الثانى

وأجبروه على كتابة عهدا أعظم بالا ظلم أو يفرض ضرائب بغير موافقتهم وكان هذا البرلمان أساس الحرية الشخصية والمدنية والسياسية في أوروبا فيما بعد .

ولكن رغم أن نابليون أثار بدعة في الحياة السياسية للمصريين بإنشائه هذه الدواوين إلا أن الديوان العام والذي كان يمثل — تجاوزا — برلمانا لكل المصريين لم يلبث هذا البرلمان أن تعطل بعد خمسة عشر يوما من تشكيله ذلك أن هذا الديوان — تكون في ١٧٩٨ أكتوبر — وعند نشوب ثورة القاهرة الأولى ضد نابليون ظل معطلا لمدة شهرين حتى أجبر نابليون على إعادته .

عودة الديوان :

أدرك نابليون أن حكم الطغاة لا يدوم وأن الديكتاتورية قد تبدأ بداية طيبة ولكنها تنتهي نهاية سيئة . وأدرك أيضا أن الشعب المصري ذو سمات خاصة وليس من السهل حكمه بالحديد والنار . . وأن هذا الشعب . إن كان يستسلم في بعض المواقف إلا أن صبره لا يستمر طويلا . . وأن هذه الشعب أيضا إذا ثار فياويل الحكام الظالمين من غضبته لكل ذلك وبعدها انقبضت نفوس الناس أكثر من وطأة الأروهاب الفرنسي وكسدت الأنواق تخاف نابليون من انفجار الشعب المصري ومن ثم رأى ضرورة عودة الديوان لأنه يبين ألا سبيلا لحكم الشعب دون وساطة برلمانية .

وكان نابليون يأمل عندما عطل الديوان أن يتعود المصريون إتصال علاقاتهم مباشرة بالسلطات الفرنسية ولكنه لاحظ أن شعور العداء والكراهية لا يزال يطنى ويرداد كل يوم فزم من ثم على الرجوع إلى برنامج القديم وإعادة الهيئة الثيائية المصرية . ولم يشأ أن يفهم الشعب أنه مكره على إعادة الديوان ولأنه قد إعادة من ضغط واضطراب فاجتهد في أن يصيغ عمله بصيغة التكرم والسخاء حتى يستفد المصريون أن الحياة الثيائية منه ومنحة ولكنه أخطأ السيل في فهم الشعب المصري رغم أنه أول من علمه الدرس الأول في الحياة الثيائية .

وقام نابليون بتشكيل الديوان من هيتين :
الديوان العمومي وكان يسميه الديوان الكبير والديوان الخصوصي وكان
الديوان العمومي مؤلف من ستين عضواً منهم نابليون يمثلوا كافة طبقات الشعب
المصري وكان تشكيله كالآتي :

١٤ من العلماء والمشايع

٢٦ من التجار والصناع

١١ من رجال العسكرية

٢ من شيوخ القرى

٤ من الأقباط

٣ من الأجانب

ومع ذلك فإن هذا الديوان الكبير كان يمثل حقيقة القاهرة فقط ولم يكن
يمثل كافة للمدريات المصرية .

وكان هذا الديوان الجديد له حق انتخاب رئيسة وأثنين من السكرتيريين .
وكان مجتمع بناء على دعوة حاكم القاهرة وقد اجتمع فعلاً هذا الديوان في يوم
٢٧ ديسمبر سنة ١٧٩٨ .

ومن المهم أن نذكر أن التجار داخل الديوان كانوا يمثلون بمندوبين من
كافة أنواع التجارة فهناك نواب عن تجار إلبا والبين أشهرهم أحمد المهروقي وأحمد
مكرم وهناك مندوب عن تجار السكر وتجار الحطارة وتجار النحاس والصاغة
والجواهرجية وتجار الورق وتجار الالفة وتجار الدخان وتجار
الصابون . . ومع ذلك فإن الديوان العمومي كان لا يجتمع كثيراً بل انتقلت
كافة المهام النيابية . . أن جاز لنا القول . . إلى الديوان الخصوصي الذي
تشكل من ١٤ عضواً .

ويلاحظ على الديوان الخصوصى أنه مثل العلماء والتجار والأقباط والأوربيين وقد انتخب هذا الديوان الشيخ الشرقاوى والشيخ المهدي سكرتيراً . كانت رواتب أعضاء الديوان الخصوصى والماملين فيه كالآتى : رئيس الديوان مائة ريال فى الشهر وباقي الأعضاء ثمانين ريالاً والمترجم ٢٥ ريالاً والحارس ستين بارة والحاجب ١٥ بارة شهرياً .

ولقد فرض نابليون إرادته على أعضاء الديوان الخصوصى وكان يضع من قبله مراقبين لجلساته وكان الديوان يتخذ يومياً للنظر فى مصالح الجماعين والمواطنين وقضايا حوائج الرعايا .

ولكن الشعب المصرى لم يفتدح فى مثله فقد شعر الشعب أنهم أداة فى يد الحاكم وبالتالي لم يحظ الكثير من أعضاء الديوان إلا بزيادة من الشعب . . لأن هذا الشعب يقدر المخلصين ويعرف جيداً كل المنافقين الذين يحيطون بالحاكم ويحاولون تسهيل مهمته ولقد اتهم الشعب أعضاء الديوان بمبالاة الفرنسيين وغزوا مسلحهم هذا إلى ما كان ينالهم من المزايا المادية والإدبية ومع ذلك فإن الديوان قام بدور هام فى إدارة كافة الشؤون المتعلقة بالشرطة وحماية الماديات المرحية والتقاليد المصرية . . وأسند اليده أيضاً حماية الأمن العام فى القاهرة من خلال تعيين بعض العناصر العسكرية كشرطة فى كافة مناطق القاهرة . ولكن أهم عمل قام به نابليون بالنسبة لاختصاصات الديوان أنه أعطى الديوان حق اختيار قاضى قضاء مصر . . فكيف حدث هذا .

الديوان الوطنى

واختيار قاضى قضاء مصر

لما جاء نابليون إلى مصر ترك قاضى القضاء العثمانى كما هو ، ولكن حدث وأن انضم هذا القاضى إلى الأتراك خلال حملة نابليون على سوريا وحاول التجميع

على الثورة ضد نابليون خلال غيابه في حملته على الشام . ولكن الجزال دوجا
وكل نابليون في القاهرة والمعين قائمقام له ، عين ابن القاضي المشاي بدلا منه ،
وكان يدعى « ملاذدة » ولكن نابليون عند عودته لم يرق له ذلك ، ومن
تم طلب من أعضاء الديوان اختيار قاضي قضاة جديد بعد أن سجن « ملاذدة »
إلا أن أعضاء الديوان في البداية رفضوا لإختيار قاض وتوسطوا لدى نابليون
للافراج عنه . ولكن نابليون صمم على اختيار قاض جديد ورضي أن يفرج عن
القاضي المسجون .

وأصبح الشيخ أحمد المريشى أولى مصرى يتولى منصب قاضي قضاة مصر
بالانتخاب السرى الذى حاز ستة عشر صوتا مقابل خمسة أصوات نالها أقوى
المرشحين ضده وهو الشيخ مصطفى الجداوى . .

وأرسل نابليون إلى حكام المديريات أن يبلغوا دواوين الاقاليم بأنتخاب
الشيخ المريشى لمنصب قاضي قضاة مصر .

وبعد مغادرة نابليون مصر وتولى كليبر شئون الحملة الفرنسية ، أعاد تشكيل
الديوان ولكن بنفس العدد إلا أنه من الواضح أن شخصية نابليون كان لها تأثيرها
على الديوان أما كليبر فلم يقابل بترحاب . . وكان كليبر يشعر بهذا ولذا قال
يصف الحالة في عهد قيادته :

« أن مصر بالرغم من السكون الظاهرى الذى شملها لاتعتبر إلا مذبذبة لحكم
قوى ، والشعب المصرى موزع الفكر قلق على مصيره ، ولا يرى فينا ماسا فعلنا
إلا أعداء ملكه وماله ، وقلبه متجه دائما إلى الأمل فى حدوث الانقلاب الذى
يتوقمه . »

ولم تلبث القاهرة أن ثارت وقتل كليبر وأغلق الأزهر وتعطل الديوان

وتولى «مينو» وحاول أن يتظاهر بالاسلام وتزوج من وشيد وأناد بتكوين الديوان من جديد إلا أنه جمعه ديوانا واحدا بعد أن كان ديوانا هوميا .

وديوانا خصوصياً وأصبح عدد أعضاء الديوان في عهد «مينو» تسعة أعضاء فقط كلهم من المسلمين وظل الشيخ عبد الله الشرقاوى رئيساً ، والشيخ المهدي سكرتيراً إلا أنه أضاف السيد علي الحامى إلى الديوان الجديد ، وكان صهر الجنرال مينو وقد دخل الشيخ عبد الرحمن الجبرتي الديوان في عصر مينو . أما الخمسة الباقون فهم المشايخ سليمان الفيومي وعبد الأمير ومصطفى الصاوى وخليل البكرى وموسى السرس . وقد عين مينو لتسجيل محاضر الديوان اسماعيل الخشاب والذي كان من ادباء ذلك العصر . ورغم أن مينو حاول زيادة اختصاص الديوان إلا أننا لا نجد له سلطة حقيقية فسلطته كانت محدودة وتبين من التجربة أنه لا حول له ولا قوة . .

الفصل الثاني

الحياة النيابية منذ عهد محمد علي

إذن يمكن أن نقول أن الديوان كان تجربة شبه نيابية في حياة الشعب المصري بعد حرمان طويل من المشاركة في إصدار القرار السيلسي أو الاهتمام الإيجابي بما حدث حوله وكانت الحملة الفرنسية علامة تاريخية بارزة في حياة التاريخ المصري الحديث . وليس فقط بما قدمته من آفاق جديدة لبحث البقطة في مصر بل وأيضاً لما جاءت به هذه الحملة من أفكار جديدة نبعت أصلاً عن أفكار الثورة الفرنسية وكان للديوان الوطني الذي انشأه « بوناپرت » رغم شكلية وجوده . ورغم كونه مجرد مرفق استشاري لاسلطان له ولا قوة حقيقية في اتخاذ أي قرار سياسي، إلا أن هذا الديوان كان أول تجمع شبه نيابي في حياة الفرق الأوسط بأكله والذي لم يكن يعرف إلا الحاكم المطلق والمالك أو السلطان الذي يحكم بلا قيود أو دستور . .

وبلا جدال فإن الشعب المصري عقب الحملة الفرنسية أثبت أنه قد استوعب بدائية الفرس الديمقراطية وعصم على ألا تعود الامور سيرتها الأولى ولا تصبح مصر كما كانت إقطاعية عثمانية ومن هنا اختار الشعب المصري حاكمه . . وكان ذلك مضجرة في سماء السياسة في الشرق الأوسط في ذلك الحين وحتى الآن لم تثر خيالات الكثير من المؤرخين ولم تخط هذه المحاولة حقها في التسجيل التاريخي . .

ومع أن موضوع اختيار محمد علي حاكم مصر . . لا يدخل في نطاق هذه الدراسة إلا أنه لن ينهينا القول بأنه إذا كانت الحياة النيابية تمنى أن ينتخب الشعب ممثلين عنه يدافعون عن حقوقه ويتصدون لرفع الظلم عنه ويرشدونه ويوجهونه ويصلحون من أمره فإن اختيار الشعب لحاكمه هو أروع صوره

الديمقراطية ومن هنا فأننا ستعرض باختصار لحركة الجماهير لاختيار محمد علي حاكما على مصر . .

ف عقب خروج الحملة الفرنسية على مصر بقيت بها أربع قوى تتصارع لكي تظل مصر في قبضتها فالانجليز كان لهم حوالى ٢٠٠٠٠ جندى والأتراك كان لهم حوالى ٤٠٠٠٠ جندى أما المماليك فقد كان تعدادهم ٤٠٠٠ مملوك فقط وهذه التقديرات أوردتها عبد الرحمن الجبرتي مؤرخ الأحداث لتلك الفترة . ولقد عاشت مصر في الفترة منذ خروج الحملة الفرنسية إلى ولاية محمد علي أقصى فترة في تاريخ حياتها . . فلقد أساءت القوة العثمانية والقوة البريطانية والمماليك إساءة لا تقتصر للشعب المصري . لقد قبضوا على المشايخ وصادروا التجار وفرضوا ضرائب على الأهالي واعتدوا على الأعراس . . وانتشر السلب والنهب وهاجروا المراكب في النيل ، وهجرت القرى وكسدت كافة المرافق الاقتصادية ، وحاول العثمانيون إستعادة مصر كما كانت من أبالات الدولة . ولكن الانجليز حاولوا الاحتفاظ بمصر لأنفسهم وفي سبيل ذلك تحالفوا مع المماليك وحاول الانجليز التدخل لصالح المماليك لتعود أوضاعهم ولكن الباشا العثماني كان مزودا بأوامر من السلطان سليم الثالث بإبعاد المماليك عن السلطة إلا أن الظروف الدولية اضطرت إنجلترا للجلاء عن مصر بناء على معاهدة « أميان » بينها وبين فرنسا حيث جلت إنجلترا عن مصر في ٢٧ مارس سنة ١٨٠٢ .

وبدأت الحرب بين الأتراك والمماليك في مصر عقب خروج إنجلترا ومن خلالها ضاق الشعب ذرعا وأستمر القتال بين المماليك والأتراك مدة سنتين وانتصر خلالها المماليك وبدأوا يمارسون سيرتهم الأولى في إهانة الشعب المصري ونهبه وسلبه . وهنا ثار الشعب المصري بقيادة زعمائه من مشايخ الأزهر حيث رفضت الجماهير دفع الضرائب بل لقد وصل الأمر بهم أنهم وقتلوا جماعى الضرائب وبدأت حرب الشوارع بين المصريين وبين المماليك وخالضوا قصر عثمان البرديسي وحطموه في ١٢ مارس سنة ١٨٠٤ وهرب البرديسي من القاهرة .

واتجهت ثورة الشعب نحو الجند الألبان وهنا كان محمد علي يستمد ليلعب دوره التاريخي حيث كان يراقب الأحداث منذ قدومه إلى مصر ضمن الفرق التركية التي جاءت لخراج الحملة الفرنسية، وكان يشغل منصب نائب قائد الفرقة الاسبانية التركية وقد بدأ يتقرب للزمادات الشعبية وأوضح أنه ضد فرض الضرائب . وفي البداية اختاره الشعب من خلال مشايخ الأزهري قائم مقام الوالي المشائي، حيث كان الوالي هو خورشيد باشا . وبدأ شعبية محمد علي تنمو وبدأ السلطان العثماني يدرك عاقبة ذلك الأمر . فاصدر قراره بأن يعود محمد علي إلى مسقط رأسه ، مما سبب جوعاً في القاهرة ، وأضرب الشعب المصري احتجاجاً على ذلك ، مما أجبر السلطان على التراجع عن قراره . ونجح محمد علي في إبعاد المماليك عن مصر إلى الصعيد ولكن خورشيد الوالي المشائي بدأ هو وجموده بالكثير من الأفعال التي ضاقت المصريين مثل فرض العقوبات على المدن المصرية الكبرى وفرض الانازات والقرامات إلى حد أنه جمع الضرائب لسنة مقدماً . ولم يكن أمام الشعب إلا حل واحد هو الثورة وفعلوا قامت ثورة ضد الوالي المشائي خورشيد باشا في مايو سنة ١٨٠٥ ، وأجبر المصريون خورشيد على أن يترك ولاية مصر واجتمع مشايخ الأزهري حيث أعلنوا محمد علي حاكماً على مصر . وأجبر السلطان سليم الثالث على الاعتراف بذلك . .

ورغم ما قيل عن محمد علي من استبداد إلا أننا نرى أنه كان مستبداً مستبداً نعم مستبداً رغم اعتراضات بعض المفكرين من أمثال الدكتور لويس عوض الذي أنكر عليه صفة الاستبداد . .

المهم أنه في نهاية الأمر أصدر الباب العالي (أي السلطان العثماني) فرماناً بتعيين محمد علي والياً على مصر في ٩ يونيو سنة ١٨٠٥ خضوعاً لإرادة المصريين . .

محمد علي والتنظيمات شبه النيابية

على غرار الديوان الخصوصي الذي أنشأ في عهد نابليون أنشأ محمد علي ما يسمى بمجلس الحكومة ولكن بينما كان الديوان الخصوصي في عهد نابليون معظمة

من المصريين فإن مجلس الحكومة في عهد محمد علي لم يضم مصرياً واحداً . ولا شك أن ذلك كان يعود إلى خوف محمد علي من المصريين كشركيين معه في الحكم . كما أن حبه للحكم الاستبدادي المنفرد جعله يحاول التخلص من أصحاب الفضل عليه واحداً وراء الآخر . فهو لم يحفظ الجليل لمشايخ الأزهر بل بدأ يرفع يدهم وبدأ يسلب منهم سلطانهم على الشعب تدريجياً . .

ولكن محمد علي نصب على كل قرى مصر مشايخ من المصريين لأنه أدرك أنهم أولى بالتقيام على شئون الإدارة من الأجانب الذين لا يخلطون من نزعات التشيع الجنى . .

أما بالنسبة لدواوين الأقاليم التي كان قد أنشأها بوزنارت في أقاليم مصر من المصريين لتقوم بالإدارة المحلية وكانت تشكل من ثلاثة شرائح الثلث الأول يضم الملاك والثاني من التجار والثلث الثالث من المشايخ والعلماء . . بالنسبة لهذه الدواوين فإن محمد علي استقى منها . . نعم أن محمد علي بهذا استطاع أن يجهض تمهيرة الحملة الفرنسية ، وذلك خوفاً من المصريين حتى لا يطمعوا إلى الاستقلال أو الحكم الذاتي أو الحياة الدستورية كما يقول كلوت بك في كتابه «لمحة عامة إلى مصر» . .

إن محمد علي لم ينس قط أن الشعب المصري عندما يأنه من خلال دمهائه الدينيين لم يفوضوا إليه السلطة المطلقة ، وإنما اختاروه وإليه « بشروطنا » وهذه الشروط التي اشتراطها قادة الشعب وتمهد محمد علي باحترامها هي كما جاءت في كتاب عبد الرحمن الجبرتي :

« تم الأمير عبد المعاهد على سيرة العدل وإقامة الأحكام والشرائع والاقلام عن الظلم والإيفاء أمراً إلا بمشورته ومشورة العلماء وأنه متى عايف الشروط عزله ، أي أنه كانت هناك شروط ثلاثة أساسية لولاية محمد علي :

١ — احترام القانون .

٢ — الحكم بالشورى .

٣ — تمثيل الارادة الشعبية التى تملك تنصيب الولاة كما تملك عزلهم إذا خرجوا على حكم القانون وحكم الشورى .

وإعلان هذه الأركان الثلاثة وقبول محمد على لها كان بمثابة إقامة نظام جمهورى ديملى فيه نواة الحياة الدستورية النيابية .

ولكن محمد على ضرب بكل هذه الشروط عرض الحائط ، وبدأ يشتت الإعامة الشعبية إما بالترغيب أو التهديد . وكان مقنعة ذلك أن أصدر أمراً في ٩ أغسطس سنة ١٨٠٩ بمزل السيد عمر مكرم من نقابة الأشراف وتضيئه إلى دمياط وقال الجبرتي في هذا الصدد :

« شيعه الكثير من المتحمسين وغيرهم يتبا كون حوله حزناً على فراقه ، ولكن بعد ثلاثة وثلاثين يوماً فقط أى في ١٢ سبتمبر من نفس العام كتب المشايخ « عرضحالا ، في حق عمر مكرم بأمر من محمد على لارساله إلى الباب العالي قاذحين فيه بما لم يرتكبه قط . وبنى عمر مكرم تخلص نفوذ المشايخ تماماً . »

مجلس الشورى

حكم محمد على مصر حتى سنة ١٨٢٩ منفرداً تماماً بعد أن صنع له الجو بنهاية عهد سيطرة العلماء . وكون الديوان العالى والذى هو بمثابة مجلس وزراء وكان يسمى في بعض الاحيان مجلس القلعة أو ديوان الخديوى ولم يشرك فيه أحداً من المصريين ولكن في سنة ١٨٢٩ أنشأ محمد على ما يسمى مجلس الشورى أو الشورى وكان هذا المجلس يتألف من كبار موظفى الحكومة ومن العلماء والذوات أو الاعيان وكانت له مهام متعددة هى النظر في مسائل الادارة والتعليم والأشغال العمومية . . أى أنه مجلس ناقص الاهداف والوظائف فقد قصرت

مهامه على السياسة الداخلية فقط دون السياسة الخارجية وفوق ذلك فإن مهمته كانت استشارية فقط ليس إلا وكان الوالى (محمد على) يأخذ برأيه أو لا يأخذ فهو حر . . وكان هذا المجلس ينقذ مرة واحدة في السنة . ومن المجلس بالذكر أن هذا المجلس كان محرماً عليه النظر في الشؤون المالية ولكن محمد على أيضاً لم يلبث أن أنشأ مجلساً ثانياً يمكن أن نسميه تجاوزاً بمجلس الشيوخ . . ذلك المجلس أنشأه محمد على تحت اسم .

المجلس المالي

أنشئ المجلس المالي في سنة ١٨٣٤ وكان يتكون من نظار الدواوين ورؤساء المصالح واثنين من العلماء واثنين من التجار واثنين من الأعيان من كل مديرية من مديريات مصر السبع في ذلك الحين .
ثم عاد محمد على مرة أخرى فأنشأ مجلساً ثالثاً هو :

المجلس العمومي

وكانت وظيفة هذا المجلس النظر في شؤون الحكومة العامة . ولكنه كان مقيد السلطة أيضاً ، إذ أن محمد على اشترط أن تعرض قراراته على هيئة أخرى هي المجلس الخصوصي أو الخصوص . فإذا وافق المجلس الخصوصي على قرارات أو بمعنى أدق توصيات المجلس العمومي عرضت على الباشا ليأمر بتقييدها . لو وافقت هواه ومزاجه الخاص . وقد أنشئ هذا المجلس في عام ١٨٣٧ .

ومن وجهة نظرنا أنه ورغم تعدد هذه المجالس ، إلا أنها في الواقع لا يمكن أن تطلق عليها مجال من الأحوال صفة المجالس الثيائية فقد كانت مسلوية السلطة تماماً إذ أن الباشا كان هو مصدر كل السلطات .

ولكن الواقع أيضاً يقتضينا القول أن هذه المجالس كانت بمثابة مدارس

تدريبية للمفاهيم الديمقراطية ظهرت آثارها فيما بعد ، حيث كانت تدور فيها الكثير من المناقشات وتختلف فيها الآراء . . ومع ذلك فلا يجب أن نسي أن المجلس المال الذي كونه محمد على ترك لشيخ الجامع الأزهر أن يختار العضوين الممثلين العلماء كآرك لكبير تجار الماصمات أن يختار العضوين الممثلين للتجار وكان رئيس هذا المجلس عبدى شكرى بك أحد خريجي البعثة العلمية الأولى إلى فرنسا وقد تلقى « عبدى » تعليميا في الإدارة والحقوق كما يلاحظ أيضاً أن مدة عضوية الناخبين من التجار والعلماء وأحيان المديرات ستة ثم يختار بدلا منهم .

كما أن مجلس المشورة يمكن أن لسميه نواة لنظام شورى وكان يرأسه ابن باشا الأكبر إبراهيم . وكان عدد أعضاء هذا المجلس ١٥٦ عضوا منهم ٣٣ من كبار الموظفين والعلماء يضاف لهم ٢٤ من مأمورى الأقاليم و٩٩ من كبار أعيان القطر المصرى .

ولاشك أن هذا المجلس كان أفضل من الديوان العمومى الذى أنشأه نابليون حيث أن ديوان نابليون كان قاصراً فى مثليه . . كما سبق وأن قلنا . على أعيان وتجار القاهرة ولكنه كان يشبه الديوان العام فى عهد الحملة الفرنسية .

وقد ضم هذا المجلس بعض المصريين وناقش بعض قضايا التعليم وما يلفت النظر أن أول قرار له فى أولى جلساته كان اعداد مكتب لتعليم كبة الديوان اللغة العربية والتركية كما قرر جعل أعمال السخرة بالمداوبة بحيث يتأوب أهل كل بلد العمل اسبوعا بعد اسبوع . كما بحث فى عقاب الموظفين والعمد الذين تمتد يدهم إلى الرشوة أو سلب أموال الاهالى فقرر الزامهم برد ما يأخذونه ومجازاتهم بالمقوبات الشديدة . .

إن التاريخ الحق يقتضى منا تصحيح الأخطاء وليس من العدل أن تختلف
كتابة التاريخ باختلاف العهود والحكم . . ولذا نحن حريصون دوماً على قول
الحقيقة من أجل مستقبلنا وليس إرضاء لأحد . . وعندما يفقد شعب ما ذاكرته
يجب أن نعالجه بدقة وحرص لئلا نلغى ما نطلع على الحقيقة قد تسوء حالته . .
ومستولية الباحثين والكتاب القروس فى الماضى لا يحد للمعانى الإيجابية لمنع حركة
المجتمع دوماً إلى الأمام . .

وتاريخ الشعوب لا يسير على وتيرة واحدة . . ولا يتجمد عند قالب معين
ولكنه يمتد ويتغير بتغير القوى والموامل والمؤثرات التى تصنعها وتغير له الطريق .
وتاريخ الشعوب ليس مجرد قصص وحكايات وأحداث وروايات . . ولكن
التاريخ أعمق من ذلك ألف مرة . فالتاريخ كله منحنىات ومنعطقات ومعادلات
منقطة متشابهة والمبرة ليست بمجرد سرد أحداث التاريخ . . ولكن المبرة بمن
يستطيع أن يفك رموز حركة التاريخ ويحل شفرتها . . وليس المهم أن نرى
أحداث التاريخ وزورها ولكن المهم أن نرى وتدرك ما هو وراء حركة التاريخ . .
كيف يمكن أن نحكم على عقول الشعوب . . وأن نحدد ملامحها المميزة . . أن
سلوك الشعوب وأعمالها وخبراتها وتجاربها هى أبسط مراجع القياس . . ودراسة
مسار تاريخ الشعوب هى أهم وأدق مراجع القياس . . ومن يتعلم من الماضى
لا يجرمه المستقبل وإلها حقاً لو صمتنا حقاً أن تتجاهل حقائق التاريخ . . فالتاريخ
ومها كانت وقائمه ليس فيها من يحجل إلا الضعفاء والبؤساء الذين تقاعسوا عن أداء
دورهم من أجل بلدهم وكانوا سلبيين رغم مناداة أوطانهم لهم . .

ولعلنى بهذا القول أكون قد أجبته على سؤال يتبادر إلى أذهان القراء . .
ما الذى يجهلنا نحكم إلى الماضى . . وأليس من الأولى أن نعالج مشاكل الحاضر . .

وما قيمة أن ندوس ما كان وأليس الأولى أن نتعرف على ما سيكون .. أقول لهم ان الحركة الايمانية لها أصول وفروع والبناء بدون أساس ليس إلا وهم في الخيال .. سرطان ما يسقط أمام أى اعتزاز وما لم تتم عن حياتنا النيابية ولضائنا في سبيل الديمقراطية لن يمكن أن نبني لأنفسنا الاطار العادل والمجاد لبرلمان واع .. فاهم لدوره .. ولأعضاء قادرين على الدفاع عن مصلحة الوطن قبل مصلحتهم .. مدركين لما عليهم من مسئولية مقدورين لحكم التاريخ عليهم .. هذا الحكم الذى لن يرحم كل متخاذل يماله أو ينافق .. وهناك دائما حكمة تقول ان الشعوب لا يمكن أن تحصل على الحرية طالما هى لا تريد أن تدفع ثمن الحرية وضريبة الحرية ..

وبمحاولة تحليليه لما سبق وان تعرضنا له نقول أن الحلة الفرنسية كانت أكثر تقدمية في اشارك المصريين في الحكم فيما مسمى « بالديوان الوطنى » ولقد وضع ان محمد على قتل الزعامة الشعبية وشرذ زعيمها وفرق بين قادتها .. إلا انه كان يؤمن بأن الشعب المصرى فى حاجة إلى وصاية من نوع خاص ، ولذلك فانه كون مجلسا فى سنة ١٨٢٤ ضم عناصر من الأتراك الجراكسة ومن بعض المصريين الذين كانوا يتولون مناصب للأمورين وقد وصل عدد هؤلاء ٢٤ مأمورا . وقد أصدر محمد على لائحة لهذا المجلس أوضحت اختصاصاته، والتي تركزت فى الشؤون الداخلية دون الأمور المالية وبعدت عن المسائل الخارجية . وقد سبق أيضا وان قلنا انه لما ثبتت فائدة هذا المجلس لمحمد على بدأ يهتم بإشراك مجموعة أخرى من المصريين حيث أصدر أمره إلى المديرين « باحضار شيخين من ذوى الحية » عن يفهمون الكلام ويتقنون العمل من شيوخ أخطاط كل قسم واداسلم إلى القاهرة لتذاكر معهم فى مصالح الأقاليم ، وقد وصل عدد هؤلاء المشايخ ٤٨ شيخا . وقد ضمهم محمد على إلى المجلس العالى . ثم أوضحنا أن محمد على أنشأ فى سنة ١٨٢٩ ما يسمى بمجلس الشورى وكان عدد أعضائه (١٥٧ عضوا) منهم

٩٩ شيخنا من الاعيان عن سائر القطر وكذلك ضم المجلس ضمن أعضائه (٣٣
عضوا من المرظفين والملا) ولكن كما أوضحنا ان هذه المجالس كانت أجهزة
مماونة للحاكم تلتزم بأوامره وتنفذ مطالبه ورغباته فقد جاء في لائحة مجلس
المشورة التي وضعت في سنة ١٨٣٠ انه ينبغي على الأعضاء أن يسعوا في تحصيل
رضا وأمر ولي النعم . . الذي هو سبب تشریفهم وينقادوا لسكل امتثال لانتفاذ
ارادته السنية .

وقلنا أيضا ان محمد علي في أواخر أيام حكمه أنشأ مجلسين يمكن أن يسميا
تجاوزاً لمجلس نواب ومجلس شيوخ . . أما عن المجلس الأول فقد كان يسمى
المجلس العموى الذى يقوم ببحث ما تحيله اليه الحكومة من الشئون أما المجلس
الثانى فكان يسمى المجلس الخصوصى وكانت وظيفته من القوانين أو بمعنى أدق
وضمها في صيتها التشريعية لتصبح نافذة المفعول .

ومع ذلك فالتا بعد تسجيل صورة الحياة شبه النيابية في عهد محمد علي
ومجالسه الثلاثة لنا مجموعة من الملاحظات ان نوردنا الآن وإنما ستكون في
الحتم التحليل للدراسة حتى نتم الفائدة العلمية . . والآن كيف أصبحت عليه
صورة الحياة النيابية في عصر خلفاء محمد علي حتى مجيء الاحتلال البريطانى .

عقب الحياة الطويلة الحافلة لمحمد علي ونتيجة للصدمات الكثيرة التي ألمت به.
خاصة بعد تحطيم آماله في سنة ١٨٤١ بمقتضى اتفاقية لندن أصبحت مصر وراية
في حكم أسرته وظل محمد علي يحكم حتى سنة ١٨٤٨ حيث توعكت محمته فتولى ابنه
إبراهيم باشا حكم مصر ولكن المنية وافت إبراهيم باشا في أول نوفمبر عام ١٨٤٨
ومن ثم تولى عباس باشا حيث كان أكبر أبناء العائلة وعباس هذا هو ابن طوسون
باشا ابن محمد علي ولكنه لم يستمر في الحكم إلا خمس سنوات فقط حيث توفي

سنة ١٨٥٤ (تولى الحكم في ديسمبر ١٨٤٨ وتوفي في يوليو ١٨٥٤) وقيل انه قتل بأيدى غلاته. وقد امتاز عصر عباس بالغموض حيث انتشرت في عهده الجاسوسية انتشارا عجيبا فصار الرجل لا يأمن على نفسه من صاحبه أو صديقه وكان التنى إلى السودان من الأمور الشائعة في عهد عباس الأول. وفي عهد عباس بدأ النفوذ الإنجليزي يظهر وكانت هناك صداقة تربط بينه وبين المستر د مري، القنصل البريطاني في مصر وقتذاك. وكانت له لديه كلك مسموعة ولم يعرف السبب الحقيقي لهذه الميزة سوى ان للوك والأمراء المستبدين ليس لهم قاعدة مستقرة ولا تصدر أعمالهم عن برنامج أو تفكير بل يتبعون الهوى في كثير من أعمالهم. ذلك كان تفسير بعض الباحثين ولكن الواقع اننا يمكن أن نفسر ذلك على أساس ان عباس أراد صداقة بريطانيا لانه كان يعرف الدور الحقيقي الذي لعبته في تحطيم آمال جده، يضاف إلى هذا انه كان يريد أن يستعين ببريطانيا.. ضد تركيا التي بدأت تحاول التدخل في شئون مصر بشكل كبير كما انه من المحتمل أن عباس كان يريد الاستعانة ببريطانيا لتغيير نظام وراثته العرش..

المهم ان قصر فترة حكم عباس الأول وكذلك شخصيته الممتدة جعلت فكرة الحكم النيابي لا تخطر على باله.. خاصة وانه أغلق كافة المجالس التي كان قد أنشأها جده. وبوفاة عباس يتولى محمد سعيد باشا عمه وهو ابن عمه على (كان عباس قد ولد سنة ١٨١٣ بينما ولد سعيد سنة ١٨٢٢ م) ورغم ان سعيد باشا لم يحاول إنشاء أى مجالس نيابية إلا انه كان له الفضل في تحريك ما كان يمكن أن لسميه في ذلك الوقت باسم القومية المصرية حيث اهتم بالفلاح وفي عهده صدرت اللائحة السعيدية الخاصة باصلاح أحوال الفلاحين. كما انه اهتم ببيت الروح القومية داخل الجيش المصرى وبذل جهده لتقريبه من التاجيرين المادية والمعنوية. ولكن كان أسوأ ما في سعيد ضعف ارادته وقلة حزمه وخضوعه للأجانب ووقوعه في براثن الديون. فهو وإن كان قد ساهم في تطوير بعض الأوضاع إلا أنه أوجد بموافقه على مشروع قساة السويس بشروط فريدناند

ديلييس فترة كبرى نفذ منها الاجانب وتحطم على صخرتها المصريون .

ولم يكن عهد سعيد يحصل في طياته أى وجود حقيقى لاية حياة نيابية . .
وظلت مصر كذلك حتى تولى اسماعيل باشا (توفى سعيد باشا في ١٧ يناير
سنة ١٨٦٣) .

ولقد خدمت الأقدار اسماعيل إذ أنه لم يكن هو وريث العرش . . بل كان
هناك أخوه أحمد ولكن هذا الأخير غرق في التيل ومن ثم أصبح الدور على
اسماعيل (اسماعيل هو ابن ابراهيم باشا) وكان اسماعيل هو أول من أحدث
انقلابا في نظام الحكم في مصر سواء من حيث نظام وراثة العرش حيث جعلها
لا كبر أنجال الوالى بعد أن كانت لا كبر أنجال عاتلة محمد علي ، أو من حيث أنه
هو الذى حاول أن يجعل مصر قطعة من أوروبا . . ومن هذا التدخل أراد أن
يكون لمصر مجلسا نيابيا شبيها بتلك المجالس النيابية الموجودة في أوروبا .

ولكن من المجدير بالذكر ان اسماعيل لم يكون مجلس النواب دجبا في
تمثيل الشعب في شئون الحكم ، وإنما جاءت نشأة نظام شورى النواب نهاية
محاولات عدة أراد بها تحقيق مراميه المالية والادارية على أساس الاستناد إلى
طبقة واحدة هي طبقة الملاك من خلال كسب مقصدهم بتمثيلهم بمجانبة . . أى ان
النظام النيابي الذي أنشأه ، اسماعيل لم يكن تمثيلا شاملا لكل الشعب ، بل كان
قصورا على من ظنهم أصحاب المصلحة الحقيقية وبمعنى آخر اقتصر التمثيل على
طبقة السادة دون الشعب . .

وكان اسماعيل هو أول من أدخل نظام اللمد في القرى والأرياف وقد
كانت لقرى المصرية بمقتضى التقاليد الموروثة حق اختيار رئيس لها من بين
سكانها يسمى شيخ القرية . . وكان هذا الشيخ يمثل حلقة الاتصال بين الفلاحين
والحكومة وكانت له سلطات ادارية واسعة في قريته مستمدة من وظيفته ومن
مركزه الاجتماعي في القرية التي كان زعيما أبويا لها . ولما جاء اسماعيل أبقي

على هؤلاء ثم جعل بجانبهم فئة جديدة من الملاك الكبار تسمى العمدة تضطلع بنفس الترض وبإلتراسة عليهم .

وكان تعيين العمدة كتميين المشايخ قائما على تغير الحكومة لأقوى العناصر الريفية نفوذا وغراء مع قصر وظيفة الشياخة على من يل هؤلاء فى المركز الاجتماعى بين الفلاحين .

ومن خلال الريف .. بدأت فى عصر اسماعيل تجربة متقدمة جداً .. تجربة لها قيمتها ولكها للأسف لم تستمر من بعده .. نعم من خلال الوضع الجديد للعمدة والمشايخ فى عصر اسماعيل بدأت بذور الحركة التياوية وهذه التجربة لم لم تناقش من جانب الكثير من المؤرخين أو الباحثين .

فقد كان الفلاحون يجمعون فى بقعة فسيحة بحوار القرية وبحضور ناظر القسم ثم يقسمون أنفسهم إلى مجموعات تبعاً للمرشحين الذين يريدون انتخابهم ثم يدلون بأصواتهم علانية وبعد تمدها يعتبر أكثر المرشحين حصولاً على الأصوات معيناً فى المنصب الذى رشح له سواء عمدة أو شيخ قرية وإذا اعترض ناظر القسم .. يعاد عندئذ الانتخاب .

ليست هذه بلا مبالغة صورة للديموقراطية المباشرة وألا تستحق أن يفخر بها .. ولماذا نحاول أن نتسكى لها .. أنها أول بذور للديموقراطية الشعبية فى الريف المصرى .. وبأيت العمدة والمشايخ والمحافظين وما بينهم من رؤساء القرى والمدن تصيب مناصب كل هؤلاء بالانتخاب ..

ولقد توسع اسماعيل بمد سنة واحدة من تولى الحكم فى تكوين مجالس محلية لكل إقليم فى مصر (قسم اسماعيل القطر المصرى إلى ثلاثة أقسام 'ومى مصر الشمالية ومصر الوسطى ومصر الجنوبية وقد حوى هذه الأقسام على ١٤ مديرية ثمانى محافظات وكان هناك ٧ مدريات فى الوجه البحرى وثلاثة فى مصر

الوسطى وأربع في مصر العليا وقسم المديرات إلى مراكز والمراكز إلى أقسام والاقسام إلى نواح) .

ويحاول البعض أن يربط أهداف اسماعيل في جمع الضرائب وزيادة قبضته في الحكم وبين محاولته هذه الصورة من إشراك بعض عناصر الشعب معه . . ونحن وإن كنا نوافق بتحفظ على هذا الاتجاه إلا أنه ولا شك فإن الوليد يكبر والبدابة كانت هذه الصورة المتواضعة لتدريب المصريين وعندما أتت الفرصة للتوابع الشيعيين ألبتوا كفايتهم في تحمل كامل المسؤولية في المشاركة في الإدارة والحكم والتشريع . . وأن لم يظهر ذلك بصورة واضحة في المجالس النيابية في عهد اسماعيل إلا أنه ظهر في عهد من أن من بعده وهو الخديوي توفيق والآن تسلم عن :

تشاة نظام شورى النواب :

كانت الأزمة المالية هي الاطار الذي تولدت داخله فكرة التشاة مجلس شورى النواب في عهد الخديوي اسماعيل . . ورأى الخديوي أنه لو تمكن من ضمان سيطرته على اللاك في الرفق والاتصال المباشر بنوابهم أو ممثلهم فإنه سيخرج من أزمته المالية من خلال وقوف هؤلاء بجانبه . . وقد كان التفكير جريئاً في استشارة هيئات الأعيان في كل مديرية للقواعد التي رأت الحكومة وضعها لنظام الضرائب وكانت أول إشارة لعزم اسماعيل تكوين مجلس شورى به ضد أفسكاره ويدعم موقفه المالي ما جاء في رسالة لقنصل بريطانيا في ذلك الوقت مستر (ستاتون) إلى وزير الخارجية البريطانية تحمل رقم ٨٦٠ في سبتمبر سنة ١٨٦٦ حول جوهر أهداف النظام الذي كان اسماعيل يفسكر في التشاة قال للقنصل :

د أنبأني الخديوي بأن رغبة سموه تتجه قريماً إلى دعوة رؤساء ومشايخ البلاد إلى اجتماع يقعد بالقاهرة يستهدف منه أن يعرض عليهم يائناً للتركز

المالى البلاد والالتزامات التى تعاقبت عليها الحكومة المصرية بقصد استثمارهم فيما يتعلق بالوسائل الواجب اتخاذها لمساعدة الحكومة فى مواجهة هذه الالتزامات .

أى أن هدف الخديوى الحقيقى كان انقاذ نفسه من المحنة التى يواجهها من خلال اشراك ممثلين . . عن طبقة معينة هى التى تملك وتسيطر للشعب فى مجلس يضمهم لكن يصبحوا ملتزمين ومشاركين معه فى تحمل المسؤولية فى حل هذه الازمة .

وفى ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٦٦ أعلن الخديوى عن تكوينه هيئة منتخبة من المللك فى صورة « مجلس شورى مصر ينتخب أعضائه الأهالى ،

وهكذا فإن مصر بدأت بحق عصراً جديداً من حياتها فى سنة ١٨٦٦ ومهما كانت عيوب هذا المجلس الجديد إلا أنه كان يمثل طفرة حقيقية فى ظل الظروف القائمة وكان أول صيحة فى الشرق الأوسط جعلت مصر بحق رائدة فى حقل الحياة الثيائية بالنسبة للمنطقة التى تعيش فيها .

وقد وضعت لهذا المجلس لائحة من ١٨ مادة عرفت باسم اللائحة الأساسية وكانت مكونة من ١٨ مادة مشتملة على بيان سلطته وطريقة انتخابه وموعد اجتماعه والثانية سميت اللائحة النظامية وهى أشبه ما تكون لائحة داخلية للمجلس وكانت مكونة من ٦١ مادة تنظم عمل المجلس وأسلوب المناقشة وكيفية اختيار الرئيس والوكيل وهكذا ..

ومع ذلك فإنه احقاقاً للحق التاريخى لم يكن لهذا المجلس أيضاً (مجلس شورى النواب) سلطة قطعية فى أى أمر من الأمور وهو وأن كان يصدر قرارات فى أى موضوع إلا أنها لم ترد عن كونها توصيات ترفع إلى « جناب الخديوى ، وهو وحده الذى يملك الكلمة الأخيرة بالنسبة لها » يضاف إلى هذا أنه لم تحدد اختصاصات المجلس بشكل حاسم . كما أن الكثير من مواد

كلفت ضامنة . ومع ذلك فإن المجلس كان نواة طيبة لحياة نيابية مستقبلية لولا الظروف التي ألمت بمصر نتيجة للاحتلال البريطانى . .

عدد أعضاء المجلس وشروط الانتخاب :

كان مجلس شورى النواب فى عهد اسماعيل يتكون من ٧٥ عضوا ومدة انتخابهم ثلاثة سنوات ويتولى انتخابهم عهد البلاد ومشايخهم وكذلك جماعات الأعيان فى كل من القاهرة والأسكندرية ودمياط .

كان لكل مديرية عدد من النواب يختلف حسب تعداد هذه المديرية وكان للقاهرة ثلاث فوج وبالأسكندرية نائبان ودمياط نائب واحد .

أما من حيث الشروط التى وضعت للناخبين فى أن يكون الناخب حرة أو شيخ بلد أو من الأعيان . وبالنسبة للمرشحين فقط اشترط أن يكون مصرى ومن ذوى الأهلية ولا تقل سن المرشح عن ٢٥ سنة وأن يكون حسن السيرة والسلوك ولم يسبق طرده من وظائف الحكومة بحكم ولم يسبق أن صدرت ضده أية أحكام أو أشهر وأقلاسه .

ومن الجدير بالذكر أنه لم يوضع شرط بالنسبة للقراءة والكتابة بل نص على أن ذلك لا يجب أن يكون إلا بعد انتخاب ستة مجالس نيابية أى أنه منحت قرصة ١٨ سنة ثم بعد ذلك لا يدخل مجلس شورى النواب إلا من كان يعرف القراءة والكتابة .. وقد حددت هذه المدة على أساس أنها تكفى لنشر التعليم فى البلاد والقضاء على الأمية وبالنسبة للناخب اشترط أن يكون شرط القراءة والكتابة بعد ثلاثين سنة من انتخاب أول مجلس نيابى .

أى أنه فى عهد اسماعيل كان لا يمنع حق الانتخاب إلا من كان يعرف القراءة والكتابة وحددت لذلك فترة انتقالية .. قبل يطبق ذلك الآن . . أم أن الحقوق السياسية أصبحت مجرد حقوق تتفاخر بها القول النابية دون

أن تمنح حقاً بجمهورها .. وهل يمكن لمجتمع به ٧٠٪ لا يعرفون القراءة والكتابة أن يفهم جوهر الحياة النيابية ويملك فيه المصو حرية الاختيار .

وتقرر أن يتم انتخاب كل نواب مديرية في عاصمتها وأن الفرد يتم تحت إشراف لجنة من المدير والوكيل ونظر قام المحامى (أى ما يشبه رئيس النيابة اليوم) وقاضى المديرية . .

أما من حيث اجتماعات المجلس فقد تحدد أن تكون لمدة شهرين في السنة تبدأ من منتصف ديسمبر وتنتهى في منتصف فبراير .

وحدد اللائحة أن يكون أول اجتماع لأول مجلس في القاهرة أن تمقد جلساته بصفة سرية .. وكانت هذه هي إحدى المواد المقيدة لفكرة ومعى الحياة النيابية .. وقد أعطى للتدبوى الحق في حل المجلس وقتما يشاء أو تقصير مدة انعقاده .. كالأئن التدبوى كان له وحده الحق في تعيين مجلس شورى النواب ووكيله وأنه ليس من حق المجلس أن يبدى رأيا في هذا الشأن .

وإذا ما ألقى التدبوى خطبته في المجلس ، فعلى المجلس أن يقدم جوابه عنها بكتاب لا يقطع فيه شيء من الأمور التى يقتضى نظرها المجلس :

ولكن كانت هناك بعض الجوانب البيضاء في تكوين المجلس منها أن للمجلس كان يكون لجانا في داخله من بين أعضائه وكان من أعمال هذه اللجان فحص صحة عضوية النواب وكان للمجلس توقيع عقوبات على من يختلف من الاعتناء بدون عذو عن حضور الجلسات وكان الأعضاء أثناء انعقاد المجلس يتمتعون بشيء من الحصانة النيابية فلا ترفع عليهم دعوى جنائية في أثناء الانعقاد إلا إذا ارتكب أحدهم جريمة قتل .. وكانت القرارات تؤخذ بطريقة علنية وبالأغلبية وكانت هناك قواعد تنظيمية للعمل داخل المجلس فلا يسمح للمضو بالكلام إلا إذا حصل على الاذن من رئيس المجلس الذى يرأس الجلسة وكان المجلس يحترم رأى الأقلية ويعنى لأقوالها وملاحظاتها كما كان على أعضاء المجلس

أن يحضروا الجلسات و بملابس الحشمة اللائقة ، ولا يجوز لأى عضو نشر مناقشات المجلس أو طبعها إلا بأذن من الرئيس وإلا كان عرضة الجزاء الذى يوقمه عليه للمجلس .

ولاشك أن ذلك كان بداية الحياة النيابية . . ولم يكن مجلسا نيابيا بالمعنى الحقيقى ولو أعطى المجلس سلطة حقيقية لكأنت مصر قد انقذت نفسها مما حل بها . . ولكن كيف يكون ذلك وشبهه الحكم تسيطر على الحكم . .

ومع ذلك فقد جاء هذا المجلس على أساس أنه منحة من الحاكم وكان نفوذه شكليا وقد جاء للمجلس بعد انتخابه ممثلا لطبقة الأعيان وحدها ، ولم يكن ممثلا لكل الشعب وقد افتتح هذا المجلس فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٦٦ وكان انعقاده فى القلعة وقد رأس مجلس شورى النواب السماعيل وأغلب باشا فى دورته انعقاده الأول .

ومن المهم أن ندرك أن لجان المجلس لم تكن لجانا لقطاعات إنتاجية أو خاصة ببحث مهام معينة مثل لجنة الصحة أو لجنة التعليم أو لجنة العلاقات الخارجية الموجودة فى مجالسنا الحالية ولكنها كانت لجانا إقليمية بمعنى أنه كانت هناك لجنة للشرقية ولجنة للامنيا ولجنة لاسيوط وهكذا . .

وقد انتهى دور الإعتقاد الأول للمجلس فى ٢٤ يناير سنة ١٨٦٧ ولم يتناول الاعضاء فى أعمال المجلس إلا الإصلاحات المحلية أما المسألة المالية التى كانت تشغل الأفسار فى ذلك الحين لم يتعرضوا لها كما أنهم لم يطلبوا الاطلاع على ميزانية الدولة لتباحث فيها . . ولكن رغم ذلك . . فإن نظرة محايدة على المجلس وعلى الدور الذى قام فى ذلك الوقت فى ضوء الإشارات المتضراء التى كانت تمنح له . . يمكننا أن نحكم عليه أنه كان بداية طيبة لأبأس بها فى الحياة النيابية المصرية من حيث نشأتها الحقيقية .

الخدوي إسماعيل والحياة النيابية

وصلنا في الصفحات الماضية إلى القول بأنه خلال حكمي عباس وسعيد لم تر مصر تطوراً يمكن التحدث عنه بالنسبة للحياة النيابية ؛ إلا أنه بولاية إسماعيل باشا دخلت مصر طوراً جديداً في حياتها النيابية وتكون أول مجلس شبه نيابي، إلا أنه لم يمكن الدافع لذلك هو رغبة إسماعيل في الحكم الديموقراطي أو إيمانه بمجلس يشاركه الحكم وتحمل معه مسؤولية اتخاذ القرار السياسي ، ذلك كان بعيداً تماماً عن ذهن الخديوي من ناحية لطيفة ظروف العصر التي كانت تعيشها مصر بل والشرق بأكمله ومن ناحية أخرى لميل إسماعيل إلى الحكم المطلق وكرهه الشديد للمعارضة .

إلا أنه في عهد إسماعيل تشجد مجموعة من العوامل السياسية الداخلية والدولية تجعله يحاول في حركة تمثيلية أن يقيم مجلساً نيابياً على النمط الأوروبي؛ وأنه استمار شكل الفكرة من الأسلوب الفرنسي ولكن في عهد الملكية المطلقة وحاول الخديوي إسماعيل أن يجد من خلال مظاهرة الحضارة الأوروبية التي حاول أن يدخلها في مصر سندا في أن يدعى أن هذا المجلس إطار حقيق لحكمه البعيد عن الفردية ولكن، لم تكن لائحة المجلس إلا اثباتاً لأن هذا المجلس كان منحة من الخديوي، كما أن كافة سلطات المجلس كانت استشارية وكان بيد الخديوي وحده أن يجعلها قابلة للتنفيذ أو يجعلها إلى متحف الذكريات .

إلا أن الوليد الذي حاول إسماعيل أن يخلفه ويكرمه سرعان ما شيعن الطوق وخرج عن الرصاية وأعلن العصيان .. وبعد أن مارس المجلس سلطات مقيدة حيث كان مجرد مرفق حكومي .. إذ به بعد ثلاث سنوات فقط يبدأ في ممارسة

سلطات نيابية لم تكن في حسابان الحديوي مما أدى إلى تصادم بين سلطة الحاكم وإرادة الشعب التي كان يمثلها هذا المجلس .

ومع ذلك فإن المسائل التي طرحت على مجلس شورى النواب في دوراته المتعاقدة الأولى ، أثبتت أن أعضاء المجلس كانوا يملكون من الوعي ما لم أتبع لهم الفرصة لتحسينوا بلدهم بحق ، من ذلك طلب المجلس إلغاء نظام السخرة في العمل ومن ذلك أيضاً مناقشة قضايا التعليم في مصر ، وكان من ضمن التوصيات التي اتخذها المجلس في هذه الدورة أنه يجب أن تقام مدوسة في كل مديرية وأن تكون المدارس قريبة من السكك الحديدية وأن تفتح المدارس أبوابها للجميع من مسلمين وأتباع تحت سن الرابعة عشرة بدون مصروفات ، وأن تقدم الفقراء من العيلة أغذية وملابس وأن تتولى كل مديرية دفع مصروفات التعليم لهؤلاء الطلبة ، بل لقد طالب المجلس بتشجيع المواطنين في مصر على تصعيد المدارس بتقديم تبرعات تساعد المدارس على الاستمرار في تأدية مهمتها .

وإذا كنا نكرر أن الهدف الأساسي لفكبر اسماعيل في إقامة هذا المجلس هو مساعدته في الحصول على القروض لأنه كان من الصعب أن يبدو كذلك دستوري أو يظل ديموقراطي . . وأن أعمال هذا المجلس كانت مجرد نصائح دون أن يكون لها قوة تشريعية إلا أن التجربة في حد ذاتها كانت مدرسة للديموقراطية والحياة النيابية ، ويكفي أن نذكر أن رفاعة رافع الطهطاوى أشاد اسماعيل لاتخاذ هذه الخطوة الجريئة .

وقد عقدت دورة المجلس الثانية في ١٦ مارس سنة ١٨٦٨ واتممت في ١٨ مايو من نفس العام واهتمت هذه الدورة بالمشكلة الزراعية وبدأ المجلس يناقش في هذه الدورة المشكلة المالية أيضاً ، ولكن اسماعيل المفتش كذب على المجلس (كان اسماعيل صديق المشهور باسم المفتش يحضر جلسات المجلس بصفة مستمرة مندوباً عن الحديوي اسماعيل لأنه كان مقرباً منه وكان يشغل مركز ناظر الداخلية ،

كذب حيث قال أن دخل مصر قد تجاوز مصروفاتها إلى حد كبير . . ومن التناقض المريب أن اسماعيل المفتش طلب في نهاية المناقشة زيادة الضرائب بواقع السدس . . ولم يعترض المجلس على ذلك .

أما الدورة الثالثة للمجلس فقد عقدت من أول يناير سنة ١٨٦٩ واستمرت من ٢٢ مارس سنة ١٨٦٩ حتى ٢٣ مارس سنة ١٨٦٩ أيضاً . وهنا تغير الموقف قليلاً قال جانب البيانات العاطفة التي القيت من النظار حول الأحوال الفطر، وما يخص وزاراتهم، نجد أن أعضاء المجلس يهتمون ببعض مصالحهم الخاصة ولكن المجلس حاول الاهتمام بتخطيط المدن والقرى وحفر وصيانة الترعة ومع كل ذلك فإن المجلس خلال دورته الأولى والثانية والثالثة كان طوع ببناء الخديوي، ووجهه . وفي خلال دورتي المجلس سنة ١٨٦٨ ، سنة ١٨٦٩ عين عبد الله عزت رئيساً للمجلس وعندما أجريت الانتخابات للبرلمان الجديد في نهاية ١٨٦٩ وأفتحت الدورة الجديدة في أول فبراير سنة ١٨٧٠ استمرت حتى مارس من نفس العام أعيد تعيين عبد الله عزت أيضاً رئيساً لهذه الدورة . وكان الجديد في هذه الدورة أنه لما عرضت ميزانية الحكومة اعترض بعض النواب على بعض فقراتها ولكن للأسف لم يكن الاعتراض إلا على بعض فقرات غير الهامة مثل ماخصر بعض اللديرات أكثر من الأخرى . . وفي الدورة الثانية لبرلمان سنة ١٨٦٩ اختير أبو بكر راتب رئيساً للدورة . . وفي هذه الحكومة ناقش المجلس بعض الإصلاحات الخاصة بالمسائل الزراعية والقضائية وطالب المجلس بالناء حرية للوائى التي كانت قد فرضت هذا العام (١٨٧١) ورضخت الحكومة للطلب . . ولما شمرت الحكومة أن المجلس بدأ يتناول على بعض المسائل . . لم يعقد المجلس سنة ١٨٧٢ ولكن لم يلبث المجلس أن عقد دورته من ٢٦ يناير إلى ٢٤ مارس ١٨٧٣ وأوقفت بعد ذلك الحركة النيابية حتى أجريت انتخابات جديدة في سنة ١٨٧٦ وقد دعى المجلس لدورة غير عادية وكان مقر الانعقاد طحطا . . وبدأت هذه الدورة في ٧ أغسطس سنة ١٨٧٦ وكان الخديوي يريد من المجلس أن يساعده

في جمع ضرائب المقاومة . . وهنا بدأت للمعارضة تملو تدريجيا عند النظام الحاكم حيث نجد أن النائب عثمان الهرميل يمترض على طلب الخديوى ويطلب من الحكومة في كلمات عديدة واضحة أن تقدم بياناً مفصلاً عن سياستها المالية في الماضي والمستقبل والحاضر .

والسؤال الآن لماذا ثبتت هذه المعارضة وكيف ظهرت بهذه الصورة الصريحة؟ الواقع أن سنة ١٨٧٧ كانت منعطفاً في تاريخ حرية الفكر في مصر . . ففي هذا العام حدثت الحرب الروسية التركية لأنها كانت تهدد سلامة الامبراطورية العثمانية وبالتالي مصر التي كانت ترى في سيادة الدولة الاسمية ضماناً لها ضد كل اعتداء اجنبي . . وكان لظهور مجموعة من الصحف الاهلية الاثر في تحريك أول رأى عام مصرى . . ولاشك أن ظهور الصحافة ساعد على تكوين الرأى العام في مصر وجعله عاملاً جديداً يمتد به في السياسة العامة وكان من سخرية الاقدار أن اسماعيل هو الذى شجع الصحافة الاهلية في مصر للاستفادة بها لمحاربة التدخل الاجنبي ولكن هذه الصحافة سرعان ما انقلبت عليه لأنها اعتبرته المسئول الأول من خلال سياسته الرضاء وبالذات المالية في جر هذا النفوذ إلى مصر . . وقد اشتدت محب المعارضة نتيجة لثلاثة عوامل أساسية مرتبطة بعضها ببعض .

أولها وقوع الإدارة المصرية في قبضة الاجنبي على أثر تعيين المراقبة التالية في سنة ١٨٧٦ ثم تعيين وذيرين أوريين في سنة ١٨٧٨ مما أدى إلى ثورة الرأى العام وزيادة حدة التمرد القومية تجاه هذا الوضع المخجل لكرامة مصر .

ثانيها — إنتشار البؤس والقمط والموت في البلاد على أثر هبوط النيل هبوطاً كان مصحوباً بالغراب في سنة ١٨٧٧ وفيضانه الذى أغرق المساكن والمزروعات في السنة التالية سنة ١٨٧٨ وكانت الدول الأوروبية رغم ذلك تطالب بفوائد ديونها ولجأت في هذا إلى استخدام اقصى الوسائل لجباية الضرائب .

ثالثها — القضاء على سلطة الخديوى المطلقة وتقليص سلطاته حيث كانت

أوروبا تندد بها تمهيدا للاستيلاء عليها تحت ستار الإصلاح... وقد سقطت
هيبة إسماعيل نتيجة لتشييد الأجانب بسوء سلوكه ومن خلال هذه العوامل
كانت اتجاهاات المثقفين المصريين تتلاحم مع سوء الأوضاع داخل الجيش
المصري وزاد من قيمة هذا التفاعل وجود الأثر الفكري لجمال الدين الأفغاني
وتلميذة محمد عبده . وبدأت الصحافة المصرية الوليدة تتقل صورا من قيام
الحركات والنظم الدستورية في أوروبا ، وقد صدر مرسوم في ٢٨ أغسطس
سنة ١٨٧٨ قرر مبدأ المسؤولية الوزارية وقضى على حكومة الفرد فكان ذلك
تحولا خطيرا ومنحطفا تاريخيا في الحياة البرلمانية المصرية . والواقع أن المجلس
النيابي في ٢ يناير سنة ١٨٧٩ انقلب إلى برلمان رغمًا عن القواعد الصنيقة التي
قام عليها .

وتتضح الصورة السابقة عندما حاول رياض باشا وزير الداخلية حل
المجلس بحجة انتهاء دور انعقاده فلقى من المجلس مظاهرة غير منتظرة إلى درجة
أن جريدة « التيمس » التندية في ١٦ أبريل ١٨٧٩ قالت « لم يعد مجلس النواب
المصري موضع سخرية واحتقار فان أعضائه قد أثبتوا أنهم هل جانب من الاستقلال
وأن عبد السلام المويلحي زعيم المعارضة في المجلس طالب بتحويل الحكومة
المطلقة إلى حكومة مسؤولة فعلا وليس شكلا لسلطات المجلس .

ولكن تطور الحركة الوطنية في مصر وانضمام الحديوي إسماعيل إليها في
محاربة لمواجهة الدول الأجنبية التي بدأت تحيك له الدسائس في استبول فوجئت
بصدور فرمان سلطاني بعزل إسماعيل وتولية توفيق بدلا منه . ورغم فرح
الشعب بتدريج الاقدار العرنية التي ألت به إلا أن مصر لم تكن تعلم ما ينتجته
لها الزمن وما ستأه به الأيام . ذلك أن عهد توفيق كان هو عهد الحياة والمرارة
والشقاء والألم وانتهى بالاحتلال البريطاني لارضنا المقدسة . .

وقبل أن ندخل في الكلام عن التشكيلات التي قام بوضعها الاحتلال

البريطاني لنا هنا عدة ملاحظات حول موقف الحياة البرلمانية في عهد اسماعيل وأوائل حكم توفيق :-

أولاً : جاء في مشروع اللائحة الأساسية (المادة السادسة) الذي وضعه محمد شريف باشا في يناير سنة ١٨٨١ الخاص بمجلس شورى النواب أن كل نائب يعتبر وكيلًا عن عموم القطر المصري لا عن الجهة التي انتخبته فقط . .
ثانياً : إذا حصل خلاف بين مجلس النواب ومجلس النظار وأصر كل منهما على رأيه ولم يستعف الحديوي النظار « فللحكومة الحديوية » أن تأمر بفض مجلس النواب وإذا صدق المجلس الثاني على رأى المجلس الأول الذى ترتب الخلاف عليه ينفذ الرأى فوراً . .

ثالثاً : كان الحضور فى المجلس يتقاضى مائة جنيه مصرى فى السنة مقابل مصاريف اتقائه .

رابعاً : لم تكن المداولة فى المجلس صحيحة إلا إذا كان حاضراً فيه ثلثا أعضائه على الأقل وإلا كانت المداولة لاغية ، ويكون صدور القرارات بالاغلبية المطلقة وكل قرار يترتب عليه مسئولية النظار لا يبيح صدوره إلا بالاغلبية المتوفرة فيها ثلاثاً أرباع النواب الحاضرين بالجلسة .

خامساً — كان الحزاء ثلاثة أنواع . الأول الاخطار والثانى تبيح مخالفة النظام والثالث الاخراج من المجلس والمنع من الحضور ثلاث جلسات . .

سادساً — كل المجلس ينتخب ثلاثين عضواً تمرض أسماؤهم على الحديوي فيعين أحدهم ليتولى رئاسة المجلس مدة الانتخاب أى خمسة أعوام . .

سابعاً — لم يكن يسوغ لأحد من النواب أن يستيب عنه غيره لابتداء رأيه . .
أما الملاحظة السابعة والاخيرة فقد كانت تمر عن تقديمية المجلس حيث نص المجلس فى لائحته الأساسية ألا تجتمع للمضو المنتخب بجانب نيائته وظيفة ملكية أو جهادية وإذا وقع الانتخاب على أحد المستخدمين فلا يقبل نائباً إلا بعد استعفائه من وظيفته .

الفصل الثالث

الحياة النيابية في عهد الاحتلال البريطاني

والآن تسلك من الأوضاع النيابية التي حاولت بريطانيا من ورائها تميم الحركة الوطنية والنيابية ... في ظل الاحتلال تفقد الدولة سيادتها وتصبح أية تنظيمات مجرد لاقتات لا تساوى أكثر من محاولات مظهرية تتصارع فيها عناصر معيقة في ذات الوقت رغم صورية هذه الانظمة إلا أن المستمر عادة ما يستخدمها ليضفى على قراراته الشرعية حيث يمكن أن يقال أن يمثل الشعب قد وافقوا عليها وهم في الحقيقة مجبرين على هذه الموافقة . -

ومن هذا المنطلق يمكننا أن ندرك أن كافة التنظيمات شبه النيابية التي أسسها الانجليز في مصر خلال تواجدهم كانت مجرد مرافق الهوة وأجهزة تابعة للمعتمد البريطاني يحررها كيف شاء . وقد ظن الكثير من الباحثين بحسن نية أن الحديوي كان يملك بعض السلطات على هذه الأجهزة . . بينما الواقع أن الحديوي نفسه كان العوبة في يد الانجليز . . ومع ذلك فإن الانجليز حاولوا دائما إدارة مصر من خلف الستار . . وليس أصدق على قولنا من أن التنظيمات التي وضعها المحتل البريطاني كانت بعيدة علما عن الروح النيابية وعن الفكرة البرلمانية من أن بعض المصريين في سنة ١٩٠٦ طلبوا من اللورد كرومر المعتمد البريطاني « منح مصر مجلسا نيابيا يشارك الحكومة في سن القوانين واللوائح ويراقب تنفيذها . -

وهكذا كان الانجليز سيبيا في دحر الديمقراطية المصرية ، وفي قتل الحياة النيابية أسوء بكل الذي صنعه مصر . ومن يقرأ تقرير اللورد دوفرين (الذي كان سفيرا لانجلترا في الاستانة عاصمة الامبراطورية العثمانية ، الذي اتتدبته

بريطانيا لوضع أسلوب لنظام الحكم في مصر فور احتلالها . هذا التقرير كتبته
دوفرين في ثلاثة شهور (من ٧ نوفمبر ١٨٨٢ حتى ٦ فبراير ١٨٨٢ ، حيث رفعه
إلى اللورد « جرافيل » وزير خارجية بريطانيا آن تئذ ، من يقرأ هذا التقرير يشعر
بحقيقة نوايا بريطانيا نحو القضاء على فكرة الحكم الثنائي في مصر بقوله : -

« أن الحكم الاستبدادي ضرورة لبقاء سلطتنا في مصر . . وأن الحكم
البريطاني يزول إذا كان للشعب جمعية نواب ينوبون عنه » . بل أن اللورد
« دوفرين » يحاول أن يبرر إلغاء مجلس شورى النواب المصري على أساس أن
الشعب المصري لا زال قاصراً وأنه إذا منح الحرية فسوف يسيء فهمها وأن ذلك
سيعطل الإصلاحات التي تنوي بريطانيا القيام بها . وينتقد اللورد « دوفرين »
الحياة الثنائية في مصر قبل قدوم الانجليز بقوله : -

لقد توهم كثيرون أن تشكيل مجلس النواب يستلزم الحرية القانونية مع أن
هذا المجلس لم يوجد فيه من ينوب عن احتياجات السواد الأعظم من الشعب
ومقتضيات طبائهم وميولهم » . . ويستمر دوفرين في قوله « لقد كان مجلس
شورى النواب » السابق مؤلفاً من أرباب العقارات ومن الأغنياء من أهالي
المدين ومن مشايخ القرى .. أعنى من أناس لا يهتمون بمصالح الفلاح بل يجهلون
في تعطيلها والاحرار بها » . .

ولكن لدى اللورد « دوفرين » أن بريطانيا في تشكيلها للبيئات التي أسستها
أعتمدت على هؤلاء الأعيان وأولاد الذوات واعتبرتهم أصحاب المصالح الحقيقية
البريطانيين في مصطلحتهم بوجود الاحتلال . .

كما لدى « دوفرين » أيضاً أن الاستبداد يقتل بنور الحرية ويجعل الأرض
التي يعيش فيها غير صالحة للنباتات بتاتاً . ويمثل « دوفرين » في تقريره الذي ظل

الأساس الذى حكمت به مصر خلال الوجود البريطانى فيها ، يمثل اتحادة خطوة
الغاء المجلس النيابى المصرى فى الآتى :-

« أتى أخشى أن النظام النيابى - يقصد فى مصر - مهما كان محكما لا يقومهم على
إثبات استقلالهم من جهة الرأى فى الانتخابات بالنظر لتمردهم على الخضوع
والاذعان وتسلط الجهل عليهم وإحاطتهم بالمؤثرات الردئىة . . ولا يخفى أن مشايخ
القرى قد اعتبروا إلى الآن أنهم لسان حال أهالى بلادهم وندوبهم مع أنه
بالحقيقة قل أن يكون لهم حق فى الانصاف بتلك الصفة والقيام بالوظائف
المذكورة . . ويعتبر أغلبهم من الظالمين لأنهم تحت سلطتهم وهم الذين يعرفون
أكثر من غيرهم من يحكمهم جر المنفعة من أهالى قراهم . .

ورغم أن بعض ما جاء فى فقرات هذا التقرير صحيح إلى حد ما ، ولكن لم
يكن هذا ليبرد الخطوة التى اتخذتها بريطانيا فى الغاء المجلس النيابى وإقامة هيئات
لأقيمة لها تحمل زورا وبهتانا شبه العسكرية النيابية . . .

الوضع التنظيمى والتمثيل خلال فترة الاحتلال البريطانى فى مصر :

صدر مرسوم بالغاء مجلس شورى النواب وقانونه وتقرر فى مايو سنة ١٨٨٣
تشكيل المجالس التالية :-

(١) جمعيات القرى وهى تؤلف من نواب دوائر الانتخاب الذين ينتخبون
من توفرت فيهم شروط الانتخاب من الأهالى .

(٢) مجالس المديرىات وهى تختلف فى عدد أعضائها ما بين أربعة وخمسة
فى المتوسط . . وينتخبون من مشايخ القرى ، وكانت مجالس مديريات الجيزة
وفى سويف والمنيا وقنا وأسنا والقليوبية تتشكل كل منها من أربعة أعضاء ،
أما مجالس مديريات المنوفية والقليوبية والشرقية فكانت تتشكل كل منها من ستة

أعضاء بينا الحرية ثمانية أعضاء وأسيوط سبعون والبحيرة وجرما خمسة أما الفيوم
فلن مجلس مدريتها كان من ثلاثة أعضاء ..

وكان سن العضو في مجلس المديرية لا يقل عن ٣٠ سنة ويشترط معرفته
بالقراءة والكتابة وأن يدفع ضريبة قدرها خمسون جنيها ستويا على الأقل ..
كما كان لا يجوز انتخاب موظفي الحكومة الملكيين أو العسكريين الذين تحت
السلح لعضوية مجالس المديرية ...

٣ مجالس في عهد الاحتلال

١ - مجلس شورى القوانين ٢ - الجمعية العمومية

٣ - الجمعية التشريعية . . .

توقفنا في السطور الماضية عند الحديث عن المجالس النيابية التي أنشأها الاحتلال البريطاني بديلا عن مجلس شورى النواب الذي كان قائما في عهد اسماعيل وذكرنا منها للهيئات وهي مجالس القري والمدريات . . .

والآن نتحدث عن المجالس الرئيسية التي نشأت في ظل الاحتلال البريطاني وهي مجلس شورى القوانين ، والجمعية التأسيسية ، ثم الجمعية التشريعية . وبلاحظ أنه بينما سمح للمد والشافح أن يجمع أحدهم بين وظيفة ووظيفة عضو في مجلس المديرية ولكن لا يهود الجمع بين إحدى الوظائف المذكورتين عضو في مجلس شورى القوانين أو في الجمعية العمومية . وكانت وظيفة هذه المجالس الرئيسية تقرير الضرائب فوق العادة التي قد تحتاجها الحكومة . وأول هذه المجالس هو : —

(١) مجلس شورى القوانين كان مؤلفا من ٣٠ عضوا منهم ١٤ معينون بواسطة الحكومة والآخرين منتخبون بواسطة مجالس المدريات ، وكان لهذا المجلس رئيس ووكيلان واحد الوكيلين بالانتخاب (ضمن المنتخبين بينما الوكيل الثاني والرئيس من الأعضاء الدائمين المعينين بواسطة الحكومة) . . .

وكانت مدة العضو المنتخب في مجلس شورى القوانين ست سنوات وكان يهود إعادة انتخابهم على الدوام . ومن الجدير بالذكر أن المراجع والوثائق البريطانية أكدت أن عدد هذا المجلس كان ٢٨ عضوا ولم يكونوا ثلاثين

(٥٠ — مصر والحياة)

عضواً . كما قالت بعض المراجع التاريخية وكانت جلسات المجلس المذكور سرية .
وكان المجلس يجتمع مرة كل شهرين .

(٢) الجمعية العمومية وكانت مؤلفة من ٨٢ عضواً منهم ٤٦ منتخبون ،
والباقي معينون على أساس ٢٨ عضواً لمجلس شورى القوانين ، هيئة النظام
المسكونة من ستة أعضاء وكانت القاهرة والغربية كل منها تمثل بـ ٤ أعضاء منتخبين
(وبالنسبة للغربية كان يخصص عضو لطنطا) وبالنسبة لكل من الشرقية والبحيرة
والإسكندرية والدقهلية وأسيوط كانت تمثل كل منهم بثلاثة أعضاء (وكان يخصص
للمنصورة عضو وكذلك لندر أسيوط ضمن لصييمها في العضوية) وقد مثلت
دمياط ورشيد والسويس وبورسعيد والعريش والإسماعيلية كل منهم بعضو واحد
(مع ملاحظة أن السويس وبورسعيد كان لهما عضو واحد معاً) وقد مثلت كل
من القليوبية والجيزة وبنى سويف والفيوم والميا وجرجا وإسنا وقنا كل منهم
بعضوين إثنين فقط لا غير . . .

وكانت الجمعية العمومية تجتمع مرة في كل سنتين ، وكانت جلساتها سرية
كجلسات مجلس شورى القوانين تماماً وعن اختصاصات هذه الجمعية أنه لا يجوز
ربط أموال جديدة أو رسم على منقولات أو عقارات أو عوائد شخصية إلا
بعد عرضه على الجمعية وإقرارها عليه .

وقد علق « دوفرين » على هذه التنظيمات التي اقترحها بقوله :

« ورب قائل يقول أن هذا النظام لا يشمل للبدا البرلمان من حيث هو في
الواقع ونفس الأمر حيث أن حقيقة المجلس العمومي (يقصد الجمعية العمومية)
ومجلس التشريع (يقصد مجلس شورى القوانين) هما إلى جانب التشريع أقرب
منها إلى جانب الاستشارة فتجيبه أنه قل من يذهب إلى أن مصر وصلت الآن إلى
درجة يتأتى معها إنشاء حكومة ديمقراطية محضنة . . .

وهكذا اعترف « دوفرين » بحقيقة التشكيلات التي أقامها ونفى سعادته أن في
مصر قبل مجيء الاحتلال كان يوجد تنظيم نيابي وإن هذا التنظيم .. وإن كانت

تشوبه بعض التفاصيل — كان من الممكن لو نما في ظروف طبيعية لوصل بمصر إلى مرحلة الديمقراطية المتكاملة إلى حد ما .

ومع ذلك فإن هذه التتشكيلات حملت في طياتها لمور التصال عند المستمر — ليس من كل أعضائها على درجة واحدة — فتجد في شهر مارس سنة ١٩٠٧ رفع الجمعية العمومية إلى مجلس النظار مذكرة تطالبه فيها بضرورة إنشاء المجلس النيابي ، وظل مجلس النظار لا يفكر في الرد على هذه للمذكرة حتى شهر فبراير سنة ١٩٠٨ حيث رد في اليوم الثامن من الشهر المذكور بالتالي :—

« ترى الحكومة أن الوقت لم يأت بعد لتشكيل مجلس نواب يرجى منه النفع العام الذي ينتظر من المجالس النيابية ، ولكنها تشغل الآن في توسيع اختصاص مجالس المديرية ، وقد كان هذا الرد بحق إهانة لمصر وللمصريين مما جعل الزعيم محمد فريد يحاول أن يعبأ الرأي العام ضد الوزراء ، فملاً أعد الحزب الوطني عرائض لتقديمها إلى الخديوي (عباس حلمي الثاني) يطلب منه « إنشاء المجلس النيابي » ، وقد طبع الحزب عشرات الآلاف من هذا الطلب ، ووزعها على أعضائه وأنصاره وللمصريين كافة في جميع الجهات للتوقيع عليها . وقد كان لهذه العرائض التي وقها كافة المصريون دور هائل في البلاد وكانت أكبر دعاية للنسور وللمطالبة بعودة المجلس النيابي . »

ولكن الإحتلال أخط هذه المحاولة بمضده في ذلك الخديوي ، الذي قابل اتساع الحركة بالفتور عاسة بعد أن قدم الحزب الوطني عرائض موقع عليها بحوالى ٦١ ألف توقيع ولم يلبث السير الدون جورست المتمد البريطاني أن عقب هذه الحركة أن صرح في المقطم (في أكتوبر سنة ١٩٠٨) قائلاً « إن إدخال التنظيمات النيابية إلى البلاد قبل أن يجهأ أو أنها يؤدي لأمحالة إلى رد فعل يذهب بأمال الذين يثمنون أن تعطى مصر إستقلالها الداخلي .. وإن التفكير في مجلس نيابي بمصر يحدث لإقتلاباً . وأن هذا ضرب من المحافة والجنون .. وقد احتج

الحزب الوطني برعاية محمد فريد على هذا الحديث وأكد محمد فريد أن مصر أكثر استعداداً وأهلية لحكم نفسها بنفسها من كثير من الأمم الأوروبية ..

وقد وصل مدى حركة المطالبة بالسنسور إلى مجلس شورى القوانين فأجتمع يوم السبت ٣١ أكتوبر سنة ١٩٠٨ وأثيرت مسألة المجلس التاني داخله ولكن الأعضاء لم يتفقوا على رأى .. ولم يكن ذلك إلا يرازم من الإنجليز والحدوي (الذى كان يترجم بعد سياسة المهادنة التى اتبعتها معه بريطانيا أن إنشاء مثل هذا المجلس سوف يقلص سلطاته ويحاسبه على تصرفاته) .. ولم يتفق مجلس شورى القوانين إلا على نيل الفكرة من أساسها ولكن للتاريخ وافق عشرة نواب على إنشاء المجلس التاني فوراً .. ولكنهم كانوا أقلية .. وماذا تفعل الأقلية .. حتى ولو كانت تحمل صوت الحق والحرية — إزاء ديكتاتورية الأغلبية ..

وهكذا يمكننا أن نؤكد أن النظام الذى وضعت بريطانيا كأن مجرد مسرحية سياسية إذ أن مجلس شورى القوانين مجرد مجلس استشارى بحت وليس له أية سلطات فعلية . وليس أدل على ذلك من أن المجلس كان فى حالة رفض الحكومة الأخذ برأيه أن يطالبها فقط ببيان أسباب الرفض دون أن يكون له الحق فى مناقشة هذه الأسباب .. بل أن رأى الجمعية العمومية لم يكن نهائياً وكان الحدوي حق حلها فى أى وقت شاء ..

لقد كانت السلطة الحقيقية فى يد المستعدين البريطانيين بموكلن للمتعهد البريطانى يعين مستشارين إنجليز فى الوزارات المختلفة فى يدهم وحدهم السلطة . وبذلك طرد الحكم المطلق إلى مصر وبأمره السفير البريطانى . وقد استمر هذا الشكل من هذه التنظيمات الواهية بعد أن تولى عباس حلمى الثانى (عقب وفاة والده الحدوي توفيق سنة ١٨٩٢) وقد تمعدت الأمور بين المتعهد البريطانى وبين الحدوي الجديد مما جعل هذا يمالئ الحركة الوطنية التى ترعها الحزب الوطنى . ولكن لم تلبث الأمور أن عادت إلى حالتها بعد أن خلف السيد الذى غورست للمتعهد

السابق الورد كرومر (أى أن غورست جاء بعد كرومر) والذي ظل ملكاً غير متوج على مصر منذ احتلالها فى سنة ١٩٠٧ حيث أٌجبر على الإستقالة بعد حادث دنشواى .. ولكن غورست لم يصر طويلاً خلفه الورد كتشتر الذى رأى أن الحركة الدستورية فى مصر آخذة فى النمو وأن الثقة على الإحتلال أصبحت شديدة فسارع بتعديل النظام النيابى لتحديثه إلى رأى العام وذلك بإنهاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية وأصدر قانون نظامى جديد يقضى بإنشاء الجمعية التشريعية وذلك فى سنة ١٩١٣ (يوليو) .

كانت هذه الجمعية تتكون من ٨٣ عضواً منهم ١٧ معينين و ٦٦ عضواً منتخبين بواسطة الأمانى وكانت الحكومة تقوم بتعيين رئيس الجمعية وأحد الوكيلين من بين الأعضاء للمعينين وتقوم الجمعية بانتخاب الوكيل الثانى من بين الأعضاء المنتخبين وكانت مدة العضوية ست سنوات ، ولكن كان للحكومة حق حل الجمعية التشريعية فى أى وقت على أن تجرى انتخابات جديدة فى خلال ثلاثة شهور (كان الوضع السابق فى خلال ستة شهور) ..

وكان لا يجوز إصدار قانون ما لم يؤخذ رأى الجمعية التشريعية ، كذلك كان محظوراً وبعد أموال جديدة أو رسوم على منقولات أو عقارات أو عوائد شخصية إلا بعد موافقتها على ذلك وكانت الجمعية تستشار فى أمور الدولة الآتية :

١ - أى دين عمومى .

٢ - كل مشروع عمومى متعلق ببعض المديرية .

٣ - تقدير ضرائب الأقطان .

وقد بررت الحكومة تحديد هذا العدد من المعينين ليتمكن تمثيل الطوائف والمقاتل التى تتكون منها الأقليات .. كالأقباط الذين خصصت لهم أربعة مقاعد والتجار إثنين والأطباء إثنين والمثقفين إثنين وللمهندسين واحد وللمهنيين بالشئون الإجتماعية واحد ..

ونص القانون الأساسى على أن يستبدل ثلث الأعضاء كل سنتين المنتخبين والمعينين ومن المجدد بالذكر أن هذه المادة الأخيرة قد نقلت عن لائحة مجلس الشيوخ الأمريكى .

وكانت إجماعات الجمعية التشريعية علمية وعامة (عكس الوضع فى التنظيمات السابقة) ولكن كانت الجمعية أيضاً لا تملك مناقشة الحقوق المدنية أو الدين العالم أو أى ارتباط مع العالم الخارجى خاصة بمصر ..

وقد حذر الاقتراح غير المباشر كوسيلة لإجراء الانتخابات أو ما يمكن أن نسميه على درجتين ومن ذلك الحين كان عدد المسجلين فى جدول الانتخابات حوالى مليونين . وكان كل خمسين صوتاً لانتخاباً فى سن العشرين لهم الحق فى انتخاب عضو يبلغ من العمر ثلاثين عاماً أو أكثر ويقوم هذا العضو بالإشتراك فى انتخابات أعضاء الجمعية التشريعية ..

أما عن عضو الجمعية نفسه فكان ينبغي أن يكون فوق الخامسة والثلاثين ومتمملاً ويدفع ضريبة .. ولكن من المجدد بالذكر أنه رغم حماس المصريين فى المطالبة بالمستور وبوجود مجلس نيابى ، إلا أنه فى الانتخابات التى حدثت فى يوم ٢٦ أكتوبر سنة ١٩١٣ لم يذهب إلى صناديق الانتخابات سوى ١٥٣٩٪ من مجموع الناخبين وكانت نسبة من حضروا الانتخابات فى القاهرة ٩٠٦٩٪ وفى الإسكندرية ٤٩٨٪ ولا نستطيع أن نجد تفسيراً لقلّة عدد الناخبين إلا لإعتقاد الناس أن هذه المجالس صورية ولا قيمة لها أو أن الإحساس بالإنتماء الوطنى لم يكن قد تعمق إلى حد بعيد أو إلى الجبل الذى سيطر على عقول الناس بحيث أفسد منهم معنى الإلتزام السياسى ، وجعلهم لا يدركون أهمية حقوقهم السياسية .. وقد يكون ذلك نوعاً من المقاومة السلبية .

يضاف إلى هذا أنه لم يكن لآى المرشحين فى انتخابات الجمعية التشريعية أى نوع من البرامج السياسية ولكن كل مرشح استند لقوزه على المعصيات العائلية ..

ولكن سعد زغول الذى رشح نفسه خالف هذه القاعدة وقدم برنامجا للإصلاح شمل عدة نقاط أهمها تصحيح الاختلالات داخل الحاكم وفرض التعليم لجميع الطبقات وتشريع قانون حرية الصحافة وإيضاً إصلاح حالة طبقة الفلاحين بإعطائهم أسعاراً أعلى للقطن وغيره من المنتجات كذلك أعلن سعد زغول فى برنامجه الانتخابى أنه سيجاول إستصدار تشريع قانون بحتم النظافة العامة والإضاءة ورصف الشوارع فى القاهرة . وكانت هذه أول سابقة فى الانتخابات فى مصر كما هو الحال فى الأسلوب الأوروبى ، كذلك فعل « مرقص سميكه » فقد قدم برنامجها مثل سعد زغول ولكنه لم يكن على نفس مستواه .. وقد انتخب سعد زغول وكيلا الجمعية التشريعية عن المنتخبين . ولا شك أن الجمعية التشريعية كانت أم لسيا من التنظيمات السابقة التى ابتدعها المحتل وقد عين أحمد مظلوم رئيساً للجمعية التشريعية ..

ولا شك أن الجمعية قامت بدور أكثر فاعلية من المنظمات السابقة رغم أن إختصاصها لم يزد كثيراً عن السابق من المجالس ، ويعزى ذلك أن عدد المنتخبين الذين كانوا يقومون بالتمثيل النيابى فيها أكبر وأوضح حيث كان عدد المعينين أقل يمثلون مجموعة صغيرة مشاربها مختلفة كان من المستحيل تألقها ، ومن ثم استسلمت للمجموعة المنتخبة ..

وقد انعقدت الجمعية التشريعية أول مرة فى يناير سنة ١٩١٤ وانتهت دورتها الأولى فى يوليو من نفس العام على أن يكون إنعقادها الجديد فى نوفمبر ١٩١٤ ولكن شات الأقدار أن تجد أموراً فلم تلبث أن خيمت سحب التوتر العولى على سماء السياسة العالمية حيث نشبت الحرب العالمية الأولى وتناحز تركيا إلى ألمانيا وتنتهر بريطانيا الفرصة لتحقيق أمل طال إشتياقها إليه وهو إعلان ضم مصر إلى بريطانيا إذ يتخذ مجلس البلاط البريطانى فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩١٤ قراراً بضم مصر إلى الممتلكات البريطانية ولما كان لابد وأن تستشير بريطانيا حلفاءها فى الحرب فى هذه الخطوة قبل إعلانها رسمياً فاتها قد عرضت الأمر على كل من روسيا وفرنسا

الثان رجبتا بكل شدة بهذا الاتجاه فظير مكسب لما على حساب الامبراطورية
العثمانية ولكن بريطانيا ترجعت أمام رغبات الدب الروسى ... الاستحواذ على
البسفور والودليل مقابل أن تضم بريطانيا مصر إلى ممتلكاتها .. وكان لابد
لبريطانيا أن تراجع .. الا أنها لم تلبث أن أعلنت حمايتها على مصر في ديسمبر
١٩١٤ وخلفت الحديوى عباس حلمى الثانى الذى كان قد سافر في صيف هذا
(وهو من أنجال الحديوى اسماعيل) العام إلى تركيا .. وقد ولت إنجلترا بدلا
منه حسين كامل تحت لقب السلطان حسين كامل .. وفى ظل هذه الظروف
تأجل اجتماع الجمعية التشريعية من زمن لآخر ثم أجلت إجتماعها إلى أجل
غير مسمى حتى نهاية الحرب . وباتهاء الحرب تحركت الحركة الوطنية المصرية
لتبدأ عصرأ جديدا فى حياة النضال المصرى . ومن ثم تدخل منعطفا جديدا
في حياتنا السياسية حيث تنفب ثورة الجماهير المصرية وثورة كل المصريين (وتقصد
به ثورة الشعب للمصرى فى سنة ١٩١٩) لتوضع حقها الحياة النيابية السليمة
والاحلية موضع إختبار ويتكون أول برلمان مصرى عقب إصدار دستور سنة
١٩٢٣ وذلك سيكون موضوع الفصل التالى ..

الفصل الرابع

البرلمان المصري الاول عقب ثورة ١٩١٩

• لماذا أصبح الملك فؤاد قوة مضادة للبرلمان

كانت فترة الاحتلال البريطاني لمصر جزءا من أحلك فترات تاريخها.. عاشت فيها مصر تحت الاحتلال والجرار بل ان كل ما أحاط بمصر بعد ذلك من تسكيات ومن مآسى كان السبب فيه الاحتلال البريطاني بما ابتدعه من أساليب لحكم المجتمع وبما استطاع أن يزرعه في قلوب البشر من نفاق ومن خوف ومن أنانية وانهائية وحس التملق للسلطة من أجل الوصول إلى شيء يرضى تحقيقه . ولقد تعلمنا من أيام الاحتلال شعبا وساكين الأمية الحضارية والأمية السياسية وتقصدا بالأمية الحضارية ذلك الميث بالقيم الإنسانية وإلغاء سيادة الدستور ، والتدخل لصالح الأقلية والوقوف في وجه حكم الشعب وتأييد الحكم المطلق لقاطن قصر هابدين.

ولقد ظل الحكم البريطاني لمصر دون صوت معارض في العشر سنوات الأولى ولكن بعد سنة ١٨٩٢ بدأت روح التمرد ضد الاحتلال تظهر تدريجيا حتى وصلت قمتها في سنة ١٩٠٦ . وباتهاء عصر كرومر الذي ظل الحاكم بأمره لمصر فترة تزيد على العشرين عاما بل وقاربت الربع قرن يدخل الاحتلال هذا لا قبل له به . وازداد وعى المصريين بتكوين مجموعة من الأحزاب المصرية وان تمكن غير قادرة على تحمل المسؤولية إلا ان الانجليز بدأوا ينيرون من سياسة التشديد إلى سياسة اللين والمبالاة تارة للشعب المصري وأخرى للخصيوى وذلك في دائرة المصلحة البريطانية وحدها .

وإذا كانت قضية الديمقراطية والحياة النيابية هي الضحية الأولى للاحتلال البريطاني فإن مشكلة وجود مجالس شكلية كانت أشد فتكا بالمصريين عن وجود حكم ديمقراطي مباشر ، وذلك ان الاهتمام بالشكل دون الجوهر يؤثر الشعب عن الحصول على حريته ويطيل من أمد التئال ويزيد من عدد الضحايا .

هذا ما فعله الاستعمار البريطاني بنا ، أعطانا شكل الحياة النيابية وسلب جوهرها واحتفظ بكل السلطة في يده وعندما كاد يحس بالتذمر كان يعطى الوعود ويسمح ببعض الجزئيات من الحريات ثم يعود إلى افتعال ظروف يسمح لنفسه في ظلها بسلب ما منحه بل وفوق ذلك يرداد تسلطا وطمعانا ..

وبعد أن كانت مصر تسير في طريق التطور التياي الحقيقي تدريجيا ، جاء الاحتلال فقفى على التجربة نهائيا تحت حجة ان الشعب المصري في حاجة إلى مرحلة من النضوج ليصل إلى ادراك الحياة التياية وفهمها والعمل على المحافظة عليها ..

قتل الحياة البرلمانية :

ولا شك ان ارماسات الفكرة التياية التي جاءت مع قدوم الحملة الفرنسية ثم قتلها على يد محمد على لمدة ربع قرن منذ خروج الحملة الفرنسية ، ثم بداية انتباه محمد على — رغم انه كان حاكم أوتوقراطيا — إلى أهمية اشتراك بعض العناصر المصرية مع بعض القرارات الاجتماعية والإدارية بحيث تشكل مجلس للشورة سنة ١٨٢٩ من كبار أعيان البلاد وبعض العلماء وكبار موظفي الحكومة ووصل عدد أعضاء هذا المجلس ١٥٦ عضوا منهم ٩٩ عضوا منتخبيا من كبار الأعيان والباقي بالتعيين طبقا لوضعهم الوظيفي .. ساعد على تكوين مجلس جديد على يد محمد على سنة ١٨٣٧ أكثر قدرة بدلا من المجلس القديم إلا ان الحياة التياية قتلت مرة أخرى لمدة ثلاثين سنة حتى بداية تكوين أول مجلس تياي إلى حد ما يمكن أن نسميه برلمانا مصريةا - في سنة ١٨٦٦ خلال حكم الخديوي اسماعيل.

ولاشك ان افتتاح المجلس الاخير في يوم ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٦٦ كان يمكن أن يعطى لمصر إضافة في تجربة الحكم الليالي لولا ان الظروف الداخلية والخارجية تعاونت على وأد التجربة بعد فترة لم تزد على خمسة عشر عاما وهى سنوات قصيرة إذا ما قيست في عمر الشعوب ..

وبجاء الاحتلال البريطانى ينتهى كل شيء . وكانت نظرة الاحتلال إلى فكرة الدستورية في مصر على أساس و ان النظام الدستورى لا يستقر فى أرض إلا إذا نما فيها ببطء وتدرج مع الزمن وخصوصا فى بلد كصر ليس فيه أثر الحرية الدستورية ..

وهكذا شطب الاحتلال من التاريخ المصرى سنوات طوال مارس فيها حكم نفسه وأثبت فيها وجوده واكتشف ذاته . ومن يدرس الحياة النيابية المصرية فقط منذ سنة ١٨٦٦ حتى سنة ١٨٨٢ (أى قبل دخول الاحتلال البريطانى إلى مصر) يستطيع بالصفاف أن يستنبط إلى أى مدى حدثت قفزات نيابية فى حياة الشعب المصرى خلال ستة عشر عاما فقط استطاع مجلس شورى النواب أن يحصل على مكانة ضخمة قبل السلطة وقبل رأى العام المصرى ..

اسباب النكسة :

وكان الاحتلال البريطانى أول الاسباب الحقيقية لنكسة التطور النيابى المصرى وللانمازات التى كان قد حققها الشعب المصرى . ويظهر ذلك فى ان الانجليز منعوا الاختصاص التشريعى عن المجالس شبه النيابية التى كونوها ، وجعلوها مجرد مراقب استشارية . وأصبح نظام الحكم مطلقا ظاهريا فى يد الحاكم الفرعى وواقميا فى يد سلطات الاحتلال .. وأخذ الاحتلال فى تكوينه مجالسه بطريقة الانتخاب على درجتين بل وفى بعض الأحيان ثلاث درجات ومزج بين التعيين والانتخاب .

ولكن من الجدير بالذكر ان الشعب المصرى ذكى بالنفطرة وبملك القدرة على التضال من واقع تاريخه ، ذلك ان الكثيرين يظنون ان من ملأوا الشعب كانوا مجرد أدوات يحرکها الحديوى والانجليز كما شاءوا — ونحن وإن كما نعترف بأن هذا كان حال أغلبية الأعضاء — إلا ان بعض العناصر الوطنية ظهرت داخل هذه المجالس ورفعت صوتها عاليا عند سلطات الاحتلال ولكن لم تكن الصحافة الوطنية على انتشار واسع ليتمكن أن تغطى الراى العام المصرى ففكرة حما يدور ، كما أن صوت المعارضة كان يظهر فى فترات الخفاء بين سلطات الاحتلال والحديوى ..

نذكر من الأمثلة على ذلك أن مجلس شورى القوانين رفض مناقشة مشروع ميزانية سنة ١٨٩٣ لأنها قدمت إلى المجلس فى وقت متأخر . . وعند مناقشة ميزانية سنة ١٨٩٤ انتقد تقرير اللجنة ثقل الضرائب المفروضة على الأهالى . وأن مرتبات الأجانب تمثل عبئا على للميزانية إذا ما قورنت بالمرتبات الوطنية . وأعرض المجلس أكثر من مرة عند مناقشة الميزانية على مصروفات جيش الاحتلال ، كما لا يجب أن ينسى التاريخ أن مجلس شورى القوانين رفض مد امتياز قناة السويس ولما حاول رئيس النظار دعوة الجمعية العمومية أملا فى الحصول على موافقتها رفضت الجمعية العمومية بأجماع الأصوات هذا المعضو « مرقص ميخائيل » ..

ولكن عندما يدور المؤرخون حقبة الاحتلال البريطانى لا يجب أن يقتاتلوا الجانب السئ فقط ، حيث مرارة اليأس خيمت على أحلامهم وإنما يجب عليهم ألا ينسوا أن مصر خلال تلك الفترة قد قدمت أعظم دعماتها الدين أجبروا وطنهم حبا أسطوريا وجاهدوا من أجله وضحوا فى سبيل مبادئ مقدسة آمنوا بها وناضلوا ضد هذا الاحتلال ورغم صعوبات الطريق وأشواق الظروف التى أحاطت بهم ، لأن التاريخ يسمي دائما وزراء الحقيقة وهو الذى سيكشفها للناس بها طال عليها الأمد . ونقتصد به الزعيم الشاب مصطفى كامل .

وقد بقيت لنا نظرة موضوعية حول الاحتلال البريطاني في مصر وهي أننا مسئولون إلى حد ما عما يحدث لنا — وبالذات زعامات هذا البلد التقليدية لأنه لولاها ما سلطنا بالكثير من مطالب الانحياز - وكأنا في لحظة من غفلة موكب التاريخ قد وجدنا واحدة للضمير في أن نعلق كل ما أصابنا على الاستعمار وأن هذا الاستعمار هو الذي تسبب في كل تسبب أصابنا وأصاب أخلاقنا .. ونحن لا نعتي أنفسنا بما آحاق بمصر على يد الاحتلال .. لأن مصرنا في تلك الفترة كانت في حاجة إلى بنيان أخلاقي واجتماعي واقتصادي قادر على تكوين حائلا صلبا يستطيع أن يواجه الاستعمار ويقفوت عليه أغراضه ..

توسيع السلطات الاستشارية :

المهم أن المستعمر البريطاني في آخر عهده بالحياة الثيائية في مصر قبل لشوب الحرب المالية الأولى رأى من خلال « ككتشر » الذي تولى منصب المتمد البريطاني اثر وفاة سير الدون جوردست في ١٢ يوليو سنة ١٩١١ وكانت ظروف توليه مهام منصبه في وقت اشتدت منهجة الحركة الوطنية للتخديوي والنظارات وسلطات الاحتلال ، وبالنسبة للحياة الثيائية رأى ككتشر توسيع السلطات الاستشارية المنوطة لمجلس شوري القوانين والجمعية العمومية مع ضمها في مؤسسة واحدة هي التي عرفت باسم الجمعية التشريعية ولكن ككتشر حرص على تضم هذه الجمعية الجديدة كبار الملاك والذين أطلق عليهم اسم « أصحاب المصلحة الحقيقية » ..

وقد انعقدت الجمعية التشريعية من ٢٢ يناير سنة ١٩١٤ إلى ١٧ يونيو من نفس العام وكان ككتشر يأمل أن يجدها أداة طيعة ولكن غاب ظنه حيث انقسمت الجمعية التشريعية إلى قسمين :

• قسم يمثل الأغلبية وكان مناصرا للحكومة وقد ضم هذا القسم الأشخاص الميئين وكان عددهم ١٠ .

* أما القسم الثاني فهو يمثل الأقلية وقد قام الفريق الأخير بدور المعارضة وكان منهم سعد زغلول ونجيب سعد زغلول في قيادة هذه المعارضة إلى درجة أن كتفكر في حل الجمعية والنفاذ قانونها . ولكنه وجد أنها أصلح للاحتلال لأنها أداة ضغط على الحديويي الجدد من سلطاته .

وقد صدر أمر حال وقعه حسين رشدي رئيس مجلس النواب عن الحديويي الذي كان سافر إن الاستانة منذ ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ . وكان الحديويي قد أعطى سلطاته كاملة لرئيس نظاره ، ونظر الشعوب الحرب صدر الأمر بتأجيل دورة الجمعية التشريعية إلى أول يناير سنة ١٩١٥ .

تأجيل الانطلاق :

وبإعلان بريطانيا الحماية على مصر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وما أعقب ذلك من خلع الحديويي عباس حلمي الثاني وتولي السلطان حسين كامل بدلا منه ، أصدر السلطان حسين عدة أوامر حاوية متعاقبة - بناء على أوامر الانجليز - بتأجيل انعقاد الجمعية التشريعية وكان آخر تلك الأوامر بتاريخ ٢٧ أكتوبر سنة ١٩١٥ ، حيث أجلت اجتماعاتها إلى أجل غير مسمى ..

وظل الوضع على هذا ومصر مقيدة بأغلال الاحتلال البريطاني ، وكان الحزب الوطني بعد وفاة زعيمه مصطفى كامل ثم مفارقة محمد فريد مصر إلى الخارج وظروف الحرب العالمية الأولى وفرض الحماية على مصر في حالة يرثى لها ، كل هذه الأسباب أصابت الوطن بجالة من الشلل ولم يرتفع صوت يعارض سلطات الاحتلال إلا ما يعرف في تاريخ مصر باسم « ثورة الرديف » والتي قامت سنة ١٩١٦ واعترضت على سياسة انجلترا لسوق الفلاحين والعمال إلى ميدان الحرب واستعبادهم للرديف المصري - العساكر الاحتياطي للجيش - بشكل لا إنساني بما أدى إلى ثورتهم ، ولكن سرعان ما قضى عليها وظل العمال كذلك حتى تحرك سعد زغلول عقب ان وضعت الحرب أوزارها ، وتقابل سعد زغلول مع

عبد العزيز فهمي وهلى شعراوى مع السيد « وينجت » المندوب السامى البريطانى وذلك يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ للمطالبة برفع الحماية على مصر والساح لوفد مصر بالسفر للمشاركة فى مؤتمر الصلح المعقود فى فرساي — إحدى ضواحي فرنسا — لمرض قضية مصر ومطالبها فى الحرية والاستقلال .

وباختصار رفض المندوب السامى الساح لهم بالسفر لأنه لا صفة لهم ، فبدأت عملية جمع التوقيعات على عرائض لتوكيل سعد وزملائه ليابة عن الأمة المصرية . وتم الأحداث سريعاً .. حيث بنى الانجليز سعد وغول فتتفجر ثور الشعب العظمى فى سنة ١٩١٩ وتبدأ مصر طريقاً جديداً ينتهى بإعلان من جانب واحد هو تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ والذى به ألغيت الحماية على مصر ومنحت مصر استقلالاً مشروطاً بأربعة تعفظات هى : —

- ١ — تأمين المواصلات للإمبراطورية البريطانية ..
- ٢ — الدفاع عن مصر ضد كل اعتداء أجنبى ..
- ٣ — حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات ..
- ٤ — مسألة السودان .

وقد أبلغ اللورد « اللتى » هذا التصريح إلى السلطان أحمد فؤاد (والذى كان قد تولى الحكم بعد وفاة السلطان حسين كامل) .

ولا شك ان صدور هذا التصريح رغم ما شابه من قصور وصيوب إلا انه فتح المجال أمام مصر لملاقات خارجية مع المجتمع الدولى بصفتها دولة مستقلة ذات سيادة ، وفى المجال الداخلى لصدور دستور تحكم به ينص على إنشاء نظام ليابى جديد . وقد صدر الدستور المصرى فى ١٩ ابريل سنة ١٩٢٣ ، وقد وضعت لجنة مكونة من ثلاثين عضواً كان برأسها حسين رشدى وضمت لوائح من كافة فئات المجتمع من رجال القانون والعلماء ورجال الدين والأعيان وأصحاب الأموال

ومما قيل حول دستور سنة ١٩٢٣ من تناقض في الآراء ، حيث يقول البعض انه كان منحة من الملك فؤاد وان الذى وضعه كان لجنة حكومية تشكلت بأمر من الملك إلى درجة ان سعد زغول سماها لجنة الاشقياء ، أو الرأى الذى يقول ان الدستور احتوى لصا صريحا يقول ان الأمة مصدر السلطات فهو ليس منحة ، ورأى ثالث يقول انه فرض على الملك نتيجة لأوضاع معينة خارجة عن ارادة الحاكم وانه استرداد لأوضاع توقفت بسبب الاحتلال البريطانى .

الدستور .. هل منحة ؟

إلا ان وجهة نظرنا هي ان الدستور من الناحية الشكلية كان منحة ولكن من الناحية الموضوعية كان نتيجة التطورات السياسية والظروف الاجتماعية التى كانت تمر بها مصر آنئذ والتى كان مطلب الحياة الثيائية أحد المطالب الرئيسية للمجتمع المصرى كله بكافة قطاعاته لاحساس الشعب المصرى بضرورة المشاركة فى اتخاذ القرارات التى تمس مستقبله والتى طال الشوق اليها للاحساس بالمعنى الحقيقى للديموقراطية ..

ومما لا شك فيه أن صدور دستور ١٩٢٣ كان خطوة وعلامة صحيحة على طريق الحياة الثيائية المصرية وتطورها ، كما دلت على ذلك انتخابات أول برلمان مصرى على أساس حزبى بعد سنوات طويلة من المعاناة من مجالس شكلية ومن تحكم اوتوقراطى من ساكن قصر طايدى ومن انفراد به بالحكم هذا إلى جانب التحكم فى كل شئ من جانب المتمد البريطانى أو المندوب السامى فيها بعد ..

وهكذا من خلال تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذى اعترف باستقلال شكلى لمصر .. ويصدر دستور وطنى فى ١٩ ابريل سنة ١٩٢٣ تدخل مصر مرحلة جديدة من حياتها تتفق وشكل هذا الاستقلال الجديد ويتحول « الوفد المصرى » إلى حزب الهيئة الوفدية برئاسة سعد زغول وتجاوره أحزاب أخرى على الساحة السياسية المصرية ولكن ليست فى قوته أو شعبيته ، ولأول مرة

في تاريخ مصر تبدأ انتخابات حزبية من خلال برامج أحزاب تكون أول برلمان مصري بالمعنى الحقيقي إلى حد ما لفكرة الحياة النيابية وذلك في سنة ١٩٢٤

ملاحظات ضرورية :

ولكن حيث ذلك البرلمان يعتبر حدا فاصلا بين ثلاث مواقف سابقة وبين مرحلة متغايرة ومن ثم يحسن أن نتوقف لنجتمع بعض الملاحظات الضرورية : —
• أولا ملاحظات حول الحياة النيابية قبل صدور دستور سنة ١٩٢٣ : —

(١) لقد حكمت الحياة النيابية قبل ثورة ١٩١٩ وبمعنى أدق قبل نشوب الحرب العالمية الأولى لظروف غارضة عن إرادة النواب وفي الوقت ذاته لم تكن هذه الحياة النيابية بالمعنى الحقيقي لفكرة البرلمانية ..

(ب) ان التثكيلات التي استحدثها المستعمر البريطاني تماما كذلك التي ابتدعها المستعمر الفرنسي في فجر القرن التاسع عشر ، كانت مجرد أدوات لتثبيت حكمه ولكن الواقع والتاريخ ان العلماء ومشايخ الأزهر أدوا دورهم بشكل رائع في عهد الحملة الفرنسية عكس النواب في عهد الاحتلال البريطاني إلا بعض الاستثناءات .

(ج) لم يكن عهد محمد علي أو عباس أو سعيد عصر تقدم أو تطور للحياة النيابية إلا ان ذلك لم يمنع من ان الفكر الذي تكون من خلال البعثات التي أرسلها محمد علي إلى أوروبا كان سببا في أحداث صورة التغير الذي ظهر في عصر اسماعيل .

(د) يلاحظ ان الكثيرين من النواب خلال هذه المرحلة كانوا لا يدركون المعنى السليم لليابية عن الأمة ، إلى درجة انه يحكى ان شريف باشا عند تكوين أول برلمان نيابي في عصر اسماعيل قال النواب ان العمل النيابي جرى على عادة وجود نواب على العيين يؤيدون الحكومة وآخرون يهملون على اليسار يعارضون الحكومة وترك المجلس وخرج على أساس ان بعض النواب سيجلسون على اليسار

يعارضون الحكومة، وترك المجلس وخرج كل أساس أن بعض النواب سيجلسون على اليسار ، ولكن عند عودته فوجئ بأن كل النواب يتكسبون على الجانب الأيمن ولما سألهم لماذا . قالوا وهل يتجرأ أحد على مخالفة رأى أفندينا .. نعم ، لقد كان الكثير من النواب في تلك الحقبة يتمتعون بالعمى السياسى وينطبق عليهم القول السياسى الحديث أنهم يدخلون في نطاق جماعة « موافقون . . موافقون . . موافقون » . وعسى أن يتذكر أننا وقفنا معه ولا يكون جرحاً . يقوم بكل المجلس فور تحقيق أغراضه . .

(هـ) كانت الحياة النيابية السابقة بميدة عن الشكل الحزبى — رغم تكون مجموعة من الأحزاب مؤخرًا في مصر بعد سنة ١٩٠٧ بصفة خاصة — فلم تكن الانتخابات تقوم على أساس حزبى ولا على أساس شعبى بل على أساس وظيفى فعضوية المجالس البرلمانية السابقة على برلمان سنة ١٩٢٤ كانت قاصرة على قطاع معين من الشعب وكان للعنصر الأجنبى — أو الخليط من المصرى والأجنبى — التركى أو الشركسى حيابة الكثير من المقاعد النيابية ..

(و) لقد كان الكثير من قادة الحياة النيابية في عصر ثورة سنة ١٩١٩ من تربى في تشكيلات الاستعمار البريطانى ولكن ظروف العصر فرصت عليهم الثورة . والتفرب للجهاد نتيجة لواقع الشعب وظروف الثورة ..

(ز) كانت قاعدة التعيين هي السائدة في معظم التشكيلات شبه النيابية التي حاصرتها مصر قبل ثورة سنة ١٩١٩ ولم يكن لمجموع الشعب الحقيقى من عمال وفلاحين أى تمثيل بالمره ..

هـ ثانياً — ملاحظات حول الحياة النيابية بعد صدور دستور ١٩٢٣ : —

ويمكن تقسيم هذه الملاحظات إلى عدة بنود أيضا : —

(أ) كان دستور ١٩٢٣ يحمل خطا رئيسا وهو الساع قوة السلطة التنفيذية وذلك كان يعني في الجانب الآخر ضياع حقوق الافراد وانتهاك مقدسات الشعب في ان الامة مصدر السلطات ..

(ب) كان دستور ١٩٢٣ تحقيقا نموذجيا للخريطة الاجتماعية التي وضع في ظلها .. ومنه اصحاب السلطة من الاثرياء وتحت سيطرة الحكومة . وفي ظل نفوذها ولذلك خرج يؤكد التفكير المثالي التعليلي حيث كانت تسيطر فيه المسكينة على الحياة النيابية ..

(ج) صحح ان الدستور فتح باب الامل للتغيير في المستقبل ولكن لم يعط فرصة قط لكي يطبق تطبيقا سليما بل تكافقت عليه مجموعة من العوامل لمدمه .

(د) وطبقا للدستور كان البرلمان المصري ينقسم إلى مجلس شيوخ ومجلس نواب .. وكان محسا مجلس الشيوخ يمينون بواسطة الملك من خلال الرزاق الثلاثة أحماس الباقيين ينتخبون بواسطة الشعب . وكانت مدة العضوية في مجلس الشيوخ عشر سنوات ويتم تغيير نصف المجلس كل خمس سنوات . وكان الملك هو الذي يمين رئيس مجلس الشيوخ اما نائبا الرئيس فينتخبان وكانت سن عضو مجلس الشيوخ لا تقل عن ٤٠ عاما .

اما مجلس النواب فكان كله بالانتخاب ومن العضو ٣٠ عاما وعضوية المجلس خمس سنوات وكان كل ستين ألف شخص ينتخبون عضوا ومن حق المجلس اختيار رئيسه ونائب الرئيس .

سلطات الملك :

* ثالثا — من ناحية للبرلمان كانت سلطات الملك واسعة على الحياة النيابية — بحيث رغم كل ما شاهدها من حياة الايانية أن نقر — ولكن يتحفظ — ان البرلمان المصري في العهد السابق قبل الثورة كان هيئة استشارية ولقد كان هدف القوى التي اعطت للملك هذا التفوذ هو ان يصبح صفة استمرارية قوة مضادة للبرلمان

ولقد أثبتت وقائع الأحداث النيابية في مصر أن البرلمان بلا خبرة يمكن أن يكون العوبة في يد ملك ماكر .

انتخابات سنة ١٩٢٤ :

ولقد دخل مع حزب الوفد حزبان آخران هما الحزب الوطني وحزب الأحرار والمستقلون وكانت النتيجة أن اكتسح حزب الوفد حيث نجح من مرشحيه البالغ عددهم ٢١٩ نجح منهم ١٧٩ أما حزب الأحرار الدستوريين فقد رشح ١١٢ نجح منهم ٢٠ أما الحزب الوطني فقد رشح ٤٢ نجح منهم ٧ أما المستقلون فقد رشحوا ١٠٧ ونجح منهم فقط ٥ أشخاص وهكذا فاز حزب الوفد بالأغلبية الساحقة إذ حصل على ٨٤٩ / من عدد مقاعد مجلس النواب أي ١٧٩ مقعدا من ٢١١ مقعدا

ولقد بلغ من نزاهة هذه الانتخابات والتي جرت في عهد وزارة يحيى باشا إبراهيم أن رئيس الوزارة التي أجرتها رسب أمام مرشح حزب الوفد وقد قدم يحيى باشا إبراهيم إلى الملك فؤاد استقالته في ١٧ يناير سنة ١٩٢٤ ونوه في كتاب الاستقالة بنزاهة عملية الانتخابات وكان صادقا في ذلك حيث قال : —

« ولما تمهد السبيل لانتفاذ الدستور جرت الحكومة في اجراء الانتخابات على مبدأ الحياد التام فأحاطت الانتخابات في جميع أدوارها بالضمانات الكاملة لتحقيق حرية الآراء إلى أن تمت عملية الانتخاب لمجلس النواب وبمسد الوزارة أن تكون مقرونة بمظاهر الارتياح والرضا العام » ..

وقد جرت انتخابات الشيوخ في ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٤ ولم تدخل الوزارة في الانتخابات وكانت وزارة سعد زغلول قد تشكلت في ٢٤ يناير سنة ١٩٢٤ بصفتها زعيم حزب الوفد الذي فاز بالأغلبية وفاز المرشحون الوفديون أيضا في مجلس الشيوخ وظن الشعب أن الأمر قد أصبح بنصيبه وأن سيادة الأمة قد تحققت فعلا وأن الطريق مفتوح لحياة دستورية ونيابية سليمة ..

ولكن كان ذلك وهما وسرايا .. إذ سرعان ما وضعت الحقيقة حيث كان أعداء الثورة لا يزالون يترقبون بها .. وكأنه أعداء الدستور والحياة النيابية يتحينون الفرصة لكي ينقضوا على برلمان الشعب . وكى ينقضوا على الحياة البرلمانية . فبعد الانتخابات في يناير ١٩٢٤ واكتساح الوفد الحركة اكتساحا لم يسبق له مثيل تركزت كتلة الشعب تركيزا واضحا في الوفد وزعيمه سعد زغلول وكان البرلمان الأول الذي عقد في سنة ١٩٢٤ أول مظهر لنظامي لبروز سلطة الشعب كقوة مؤثرة في الحكم بل القوة الوحيدة التي لها حق الحكم وكان هذا تطورا هائلا على ان الشعب أضفى على الرغم من كل القوى التي حاربتة ووقفت دونه هو صاحب السيادة فوق هذه الأرض .

ولكن هل استرد الشعب كامل حريته ، وأصبحت حق الأمة مصدر السلطات وهل أصبح كل شيء ممهدا لقيام حكم برلماني صحيح قوامه الشعب الاجابة قطعيا لا .. أما التساؤل فهو لماذا .. السبب انه كانت توجد سلطة الاحتلال يمثلها المندوب السامي البريطاني حيث يخيمه الجنود البريطانيون .. يضاف إلى هذا انه كان يوجد عدد من الموظفين الانجليز يحتلون المناصب الحساسة في مصر ويستندون في تصرفاتهم لا إلى القوانين والوائح التي تحدد اختصاصات وظائفهم ولكن إلى القوة الباغية من قيام الاحتلال والحفطات الواردة في تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ كما كانت هناك طبقة كبار الملاك من المصريين الذين كانوا عملاء للبريطانيين وخدما للانجليز في معظم تصرفاتهم .

الفصل الخامس

الثورة المضادة للحياة البرلمانية

قلنا في الصفحات الماضية أن الحياة النيابية كانت تتوجها لكفاح طويل دام فترة تربو على النصف قرن حتى تحقق لمصر أول مجلس نيابي حقيقى جرى في ظل انتخابات حرة بلغ من درجة حرارتها أن رئيس الوزراء الذى أجرى هذه الانتخابات رسب فيها أمام أحد المرشحين الوفديين وكان يمكن له أن يستغل وضعه على رئاسة الوزراء في تزوير الانتخابات على الأقل لينجح هو .

ولم ترض بعض الأوساط عن دستور سنة ١٩٢٣ واعتبرته ثوبا فضفاضاً الديمقراطية لا تستحقها الجماهير المصرية رغم كانت هذه الأوساط تمنى ألا ينجح حزب الوفد في حيازة أغلبية مقاعد مجلس النواب والشيوخ . ولكن غاب فألهم ومن ثم تربعوا بالحياة النيابية حتى نجحوا في النيل منها من خلال ما يمكن أن نسميه بالثورة المضادة ضد الحياة البرلمانية .

وهناك دستور سنة ١٩٢٣ في قفص حديدى مسجون حتى أفرج عنه ضنط الجماهير ووحدة الأحزاب حتى يعود إلى الحياة مرة أخرى في سنة ١٩٣٥ .

ولم يمض أول برلمان مصرى بعد ثورة ١٩١٩ أكثر من ٨ شهور بعدها حدثت الثورة المضادة حيث عطل البرلمان ثلاث مرات في مدة سبع سنوات تقريبا ثم ألغى الدستور واستبدل بآخر هو دستور اسماعيل صدقى المعروف باسم دستور سنة ١٩٣٥ . ذلك الدستور الذى أثار احتجاجا إجماعيا لأنه قيد سلطة الأمة وأعطى الملك صلاحيات مطلقة للحكم .

لقد افتتح أول مجلس نيابي في مصر بعد ثورة ١٩١٩ في ١٥ مارس سنة ١٩٢٤

وانقضت دورته الأولى وحدد لإفتتاح الدورة الثانية في يوم الأربعاء ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ولكن لم تستمر هذه الدورة سوى ١٢ يوما فقط حيث صدر قرار بحل مجلس النواب في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ حيث استقالت وزارة سعد زغلول عقب اغتيال السردار في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ (والسردار هذا هو حاكم عموم السودان السير لي ستاك والذي كان قائد الجيش المصري في ذلك الوقت) : ومع ذلك فإن الكثير من المؤرخين يتناسون أن الكثير من القوى المضادة كانت تترهب بال دستور قبل حادث السردار ، وليس أدل على رأينا هذا من أنه عند افتتاح الدور الثاني للبرلمان في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ كان سعد زغلول في مقابلة مع الملك فؤاد في الساعة الواحدة ظهرا يقدم له استقالته وفي مساء نفس اليوم أعلن استقالته لمجلس النواب وحل ذلك بأن صحته لا تتحمل الحكم ولكنه في الواقع كان يعنى الانياب الحقيقية وره استقالته ، والتي لم يلبث أن أفصح عنها بقوله أن هناك مشاكل داخلية وكذلك مسائل تحيط بوزارته وكان يقصد بذلك موقف القصر والسراي من وزارته . وكان أحد الاسباب التي دعت إلى غضب سعد زغلول هو تعيين الملك فؤاد لحسن نشأت وكيل وزارة الأوقاف وكيلاً لديوان الملكي دون أخذ رأى الوزارة خاصة وأنه كانت تحيط بحسن نشأت بعض الشبهه حول اتصالات كانت بينه وبين قلة السردار .

وبعد رفض مجلس الشيوخ برئاسة زيور باشا ووكيله أحمد زكي أبو السعود باشا وعلوى بك الجزائر استقالة سعد حيثئذ وطالبوا الملك بأن يقى سعد وكذلك رفض أحمد مظلوم باشا رئيس مجلس النواب ووكيله حمد باشا الباسل وأحمد محمد خنبة بك الوكيل الثاني . وكان أن عدل سعد عن استقالته في ١٧ نوفمبر ولكن جاء حادث السردار فأنهى الموقف تماما بالنسبة للحياة البرلمانية في مصر حتى سنة ١٩٣٦ .

رفض سعد مطالب الورد التي التي وجهها إلى وزارته في شكل إنذار بريطاني واحتج البرلمان في مساء ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، ولكن ذلك لم يكن

لنفيد شيئا أمام الترحص الذي كان يريدته انكليل الحياة النياية وأمام رغبة بريطانيا في طرد وزارة سعد زغول من الحكم وتشكلت وزارة جديدة برئاسة زور باشا رئيس مجلس الشيوخ وقتئذ - والذي اشتهر في التاريخ بأنه صاحب وزارة افاذ ما يمكن افاذه ، وقد أصدرت الوزارة فور تشكيلها قرارا بوقف جلسات البرلمان يوم ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ثم في ٢٤ ديسمبر لم تلبث أن أصدرت مرسوما يحل مجلس النواب حيث تقرر في نفس المرسوم أن تجرى الانتخابات جديدة لمجلس جديد في ٦ مارس سنة ١٩٢٥ .

وزاء الأمور تعقيدا ان زور أصدر قرارا بمودة نظام الانتخابات على درجتين بعد أن كان البرلمان قد ألغاه وأصدر قرارا بأن يكون الانتخاب مباشرا.

وأجريت هذه الانتخابات ودخلها أربعة أحزاب هي حزب الوفد وحزب الأحرار الدستوريين والحزب الوطني وحزب الاتحاد والمستقلون ورشح حزب الوفد ١٨٦ عضوا فاز منهم ١١٣ أي بنسبة (٥٣.٩٪) ورشح حزب الأحرار الدستوريين ٧٨ نصح منهم ٤٠ أي بنسبة (١٩٪) أما الحزب الوطني فقد رشح ٢٤ نصح منهم ١٩ أي بنسبة ٣٢.٢٪ أما حزب الاتحاد (أنشئ حزب الاتحاد في شتاء سنة ١٩٠٥ برئاسة يحيى باشا ابراهيم لمقاومة حزب الوفد وكان ضمن من ساهموا في انشائه ليكون حزب القصر حسن تشأت باشا وكيل الديوان الملكي آنئذ وقد انترك الحزب المذكور في انتخابات سنة ١٩٢٥ وقدم مجموعة من المرشحين وكان يأمل أن تكون له الأكرية ليؤلف الحكومة الجديدة ولكن فشل الحزب فريما (حزب الاتحاد تقدم بـ ٨٧ مرشحا نصح منهم ٣٦ أي (٢.٨٪) أما المستقلون فقد تقدم منهم ٦٤ ولكن نصح منهم ٢٤ أي بنسبة (١٠.٤٪) .

ومكثنا فاز حزب الوفد بالأغلية في هذا المجلس الجديد ، وقد اجتمع المجلس الجديد يوم ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ واستمر اجتماعه فقط لمدة ٩ ساعات ثم صدر قرار بحله في ذات اليوم وهو أقصر مجلس نيابي في تاريخ مصر بل في تاريخ العالم

كله تقريبا . . وإذا ما حاولنا تبين أسباب حل هذا المجلس بهذا الأسلوب لوجدنا ان السبب في ان المجلس أصر على ممارسة حقوق الشعب الدستورية وانتخب سعد رئيسا للمجلس ثم أصر على أن يتول الوزارة ولكن وقت له الثورة المضادة بالمرصاد .

ومع ذلك فقد كانت الأوضاع الجديدة لا تنسجم مع ما رأه زعماء الانقلاب. إذ ان البرلمان المصري لم يلبث أن اجتمع من تلقاء نفسه في ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ تنفيذاً لحكم الدستور واستند أعضاء البرلمان في ذلك إلى المادة ٩٦ من الدستور التي كانت تقضى بأنه « يدعو الملك البرلمان إلى عقد جلساته العادية قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر فإذا لم يدع إلى ذلك يجتمع المجلس بحكم القانون في اليوم المذكور .

ولكن كانت الحكومة قد استمدت لهذا الموقف ولذلك حدثت قوات من الجيش ومن البوليس حول دار البرلمان لمنع الأعضاء من الدخول .. إلا أن اليأس لم يطرئ أبداً لقلب النواب الشجعان فاجتمعوا في نفس الموعد في فندق السكوتلاند يوم السبت ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ منذ الساعة التاسعة صباحاً وقرر المخاضون بالاجماع :-

أولاً - الاحتجاج على تصرفات الوزارة المخالفة للدستور وعلى منع الأعضاء من الاجتماع في دار البرلمان بقوة السلاح .

ثانياً - قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة طبقاً للمادة (٦٥) من الدستور (وكانت تنص على انه إذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة وجب عليها أن تستقيل فإذا كان القرار خاصاً بأحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة) ..

ثالثاً - اعتبار دور الاعتقاد موجوداً قائماً واستمرار اجتماعات المجلسين في المواعيد والامكانة التي يتفق عليها الأعضاء ..

رابعا - نشر هذه القرارات في جميع الصحف .

وقد وقع جميع الاعضاء على هذه القرارات .. ولكن الوزارة لم تكثرث بقرار مجلس النواب وزاد اللعين بلة ان زيور باشا لطنخ تاويخه السياسى بأن سلم واحة جغبوب المصرية إلى إيطاليا .. ووقع الاتفاقية الخضة بذلك في هية البرلمان . وقد احتج أعضاء المجلس على ذلك ولكن ما عن سميع أو مجيب .. . وعدلت وزارة زيور قانون الانتخابات ولكن الممد اضربوا عن تنفيذ قانون الانتخابات الجديد وعن تسليم الدفاتر .. .

وأجريت انتخابات سنة ١٩٢٦ حيث دخلها حزب الوفد بـ ١٩٢ عضواً نجح منهم ١٧١ أى ما يعادل ٨١٪ من مقاعد المجلس أما حزب الأحرار الدستوريين فقد رشح ٧٣ نجح منهم ٢٩ أى ما يعادل ١٣٧٪ أما الحزب الوطنى فقد تقدم ١٩ نجح منهم ٥ أى ما يعادل ٢٤٪ أما حزب الاتحاد فقد رشح ٧٥ لم ينجح منهم إلا واحد فقط أى ٥٪ أما للمستقلون فقد رشحوا ٥٢ نجح منهم ٥ أى ما يعادل ٢٤٪ .

ومكنا اثبت الشعب ولاءه وإخلاصه لحزب الوفد ونجح الوفد نجاحاً ساحقاً في هذه الانتخابات . ولكن في تلك الاونة بنأت الجماهير تتأخل وتدعو الى اتحاد الرعما ضد القصر وضد حزب الاتحاد وفعلا حدث التأليف بين الاحزاب الوطنية الكبرى حيث تكونت في سبيل الوطن جبهة وطنية طالبت بعقد مؤتمر وطنى . وظهر الزعماء الثلاثة سعد زغلول وعبدى يسكن وعبد الحالى . ثروت من اجل مصر والتصدى لاعداء الديمقراطية وفي وحدة متكاملة .

واجتمع المؤتمر الوطنى بمصر يوم الجمعة ١٩ فبراير سنة ١٩٢٦ بمدينة منزل محمد محمود باشا بإشراف الملكى وقد دعى إليه أعضاء مجلس النواب المنتخب فى مارس سنة ١٩٢٥ وأعضاء المجلس الاول الذين لم يتغنوا فى المجلس الأخير

وأعضاء مجلس الشيوخ ثم أعضاء مجلس إدارة الأحزاب المؤلفة وأعضاء مجالس المديرية والهيئات النيابية الأخرى والوزراء السابقون وبلغ عدد أعضاء هذا المؤتمر حوالي ١٠٩٧ عضواً ورأس المؤتمر سعد زغلول .

وأصدر المؤتمر القرارات التالية : —

١ — تأييد الأحزاب المؤلفة في الاحتجاج على الوزارة فيما يخص بالتصرفات التي صدرت منها مخالفة للدستور . .

٢ — دعوة الأمة في الدخول في الانتخابات على حسب القانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ (قانون الانتخاب المباشر) وأن يتم كل موظف وكل فرد بالقيام بواجبه في التجهيل بهذه الانتخابات وانما لها لتمود أمر الحياة النيابية التي حرمت منها طويلاً . .

٣ — يجب تأليف وزارة موثوق بها من الأمة ويتمتع البرلمان ولحين ذلك يجب وقف أى إجراء تشريعى .

وقد أذهنت الحكومة لقرارات المؤتمر واستصدرت يوم ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٦ مرسوماً بإجراء الانتخابات طبقاً لأحكام قانون الانتخاب المباشر وانتهى الأمر بإجراء انتخابات سنة ١٩٢٦ وافقّت الأحزاب المؤلفة على عدم التناسب ونجح حزب الوفد بأغلبية ساحقة ورحى سعد زغلول برئاسة مجلس النواب وترك رئاسة الوزارة إلى عدلى يكن . حتى لا يتسبب في أزمة إذ أن المستعمر والملك كانا يرفضان أى وزارة يرأسها سعد زغلول . واجتمع البرلمان يوم ١٠ يونيو سنة ١٩٢٦ برئاسة حسين رشدى رئيس مجلس الشيوخ وحضر الملك جلسة الافتتاح وتلا على باشا خطاب العرش حيث جاء فيه : —

« اعترفت حكومتى أن تجعل الروح الدستورية قاعدة الحكم وأساس الحريات العامة كما اعترفت بقوة النظام الدستورى وتثبيت أصوله وتوطيد تقاليدہ . . »

واجتمع مجلس النواب وانتخب سعد باشا رئيساً ومصطفى النحاس ووصفاً
واصف وكيليه .

ولكن خيم حل مصر حادث حزين هو وفاة زعيمها الوفى سعد زغلول فى
٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٧ وتولى مكانه فى زعامة الوفد مصطفى النحاس .

وكان ان استقالة وزارة عدلى يكن وتكونت أول وزارة ائتلافية شارك
فيها الوفد ورأسها النحاس ولكن لم تلبث الدسائس أن حيكمت ضدها فاضطر إلى
تقديم استقالته وتولى الوزارة محمد محمود باشا الذى أعلن تعطيل الدستور
ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، وأصبح يسمى اليه الحديدية ورغم انه كان من أبطال
الائتلاف وضد طغيان الرأى إلا انه كان ارستقراطياً من نوع خاص . . . وفشل
محمد محمود فى مباحثاته مع بريطانيا ووجد من الماخل مقاومة له لتعطيل الدستور
فاضطر للاستقالة فى ١٢ أكتوبر ١٩٢٩ واختير عدلى يكن رئيساً للوزارة حيث
تكونت وزارة ائتلافية وأجريت فى عهد هذه الوزارة انتخابات جديدة فى سنة ١٩٢٩
دخلها حزب الوفد بحوالى ٢٢٨ مرشحاً نجح منهم ٢١٦ أى ما يبادل (٩٣.١٪)
وهى أكبر نسبة حصل عليها حزب الوفد فى أى انتخابات نزيهة أجريت فى مصر
وكان للدمج بذلك قد كافأ الحزب حل اخلاصه للقضية الدستورية وللحياة الثيائية
كأرشح حزب الأحرار الدستوريين ٢٢ مرشحاً فاز منهم ٥ أعضاء فقط أى
(٢.٢٪) أما الحزب الوطنى فقد رشح ١٢ فاز منهم ٤ أى ما يبادل (١.٧٪)
أما حزب الاتحاد (حزب السراى) فقد رشح ١٧ لم ينجح منهم أحد أما المستقلون
فقد رشحوا ٢٨ نجح منهم ٧ أى ما يبادل ٣.٠٪ .

وبناء على ذلك تألفت وزارة وفدية برئاسة مصطفى النحاس ولكن فشل فى
المفاوضات بينه وبين «هندرسن» وزير الخارجية البريطانية سنة ١٩٣٠ والذى كان
يعود إلى تمسك النحاس بوحدة مصر والسودان إلا أن انجلترا كانت ترفض ذلك
ودعا هذا إلى استقالة وزارة النحاس فى ١٧ يونيو سنة ١٩٣٠ حيث تولى السلطة

اسماعيل صدقي فكان وجوده نكبة على الحياة البرلمانية المصرية ولطمعة الحياة النيابية ولمحركة الحرية في مصر .

وكان اسماعيل صدقي يعمل رأيا خاصا قبل دستور سنة ١٩٢٣ والذي لم يعلم يلبث أن ألغاه ووضع دستورا جديدا هو دستور سنة ١٩٣٠ والذي قيدت فيه سلطة الأمة واتسعت فيه سلطة الملك والسلطة التنفيذية على حساب الشعب وأجريت انتخابات في سنة ١٩٣١ في ظل الدستور الجديد فأطعها حزب الوفد ولكن شارك فيها للاف الشديد بقية الأحزاب ومنها الحزب الوطني .

فقد تقدم حزب الشعب الذي أسسه صدقي سنة ١٩٣٠ بحوال ١٣٧ مرشحا نجح منهم ٨٤ أى ما يعادل ٥٦٪ كما ان حزب الاتحاد (حزب السراى) قد رشح ٥٨ نجح منهم ٤٠ أى ما يعادل (٣٦٪) أما الحزب الوطنى فقد رشح ١٤ نجح منهم ٨ أى ما يعادل ٥٣٪ وكانت سقطلة أن يشارك الحزب الوطنى هذه المزاومة رغم تاريخه النضالى ورصيده الوطنى ، كما تقدم المستقلون ب ٦٣ مرشحا نجح منهم ١٨ أى ما يعادل ١٢٪ .

وظل اسماعيل صدقي يتربع على عرش السلطة تسانده الحزاب البريطانية حتى أجبر في النهاية على الاستقالة بعد عهد اسود من الظلم والديكتاتورية هانت منه جماهير الشعب المصرى . وخلفته وزارة عبد الفتاح يحيى الذى قدم استقالته بعد عام واحد ثم خلفته وزارة محمد توفيق لسيم ولقى استصدرات أمرا ملكيا في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٤ بإبطال العمل بدستور سنة ١٩٣٠ وحل البرلمان الذى قام على أساسه . ولكن لم يصدر أى قرار بخصوص دستور جديد وتصاعدت الحركات النضالية الشعبية ضد حكمه ..

ولما كثر القيل والقال في قضية الدستور أذاع محمد توفيق لسيم باشا رئيس الوزارة يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٥ (وهو اليوم الذى كان بمثابة عيد الجهاد الوطنى) بيانا مطولا يشرح قصة الصراع الدستورى حيث قال : -

« ما كان في مقدورنا إلغاء دستور وإخيا. مكانه فور الوقت أو بتغيير آخر إجراء الهدم والبناء في آن واحد لأنه لا أتيح لنا إلغاء دستور سنة ١٩٣٠ وماترب عليه كان أم ما تصبو إليه الحواطر وقتئذ وما كان الوقت يتسع لوضع دستور جديد في الحال أو إحياء دستور سنة ١٩٣٣ الذي كان قد انقضى من أربع سنوات والذي كان النافذ لترض مقصود وقصد معمود ولذلك اكتفينا عند إلغاء دستور سنة ١٩٣٠ بالاحتفاظ بمبادئ الدستور الأساسية وباستبقائها لتفسير عليها وتبنيها وقررنا في آن واحد وفي نفس الأمر للملك رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤ بشأن النظام الدستوري للدولة المصرية ما يأتي : —

أولاً — انه إلى أن يستبدل النظام المذكور بنظام آخر يجب أن يستحق استمرار قيام نظام الدولة على المبادئ الأساسية التي لا يزال يعمل بها منذ إنشاء النظام الدستوري في مصر .

ثانياً — أن تمتشى في حكمنا على المبادئ الأساسية الدستورية منذ إنشاء النظام الدستوري في مصر .

ثالثاً — أن يظل شكل الدولة ومكوناتها ومصدر السلطات وتوزيعها وحقوق المصريين وواجباتهم كما هي منذ ادخال النظام الدستوري في مصر .

— رابعاً أن يظل نظام وراثه العرش وحالة الخديوي السابق كما قررهما الأمر الملكي الصادر في ١٣ ابريل سنة ١٩٢٢ والقانون رقم ٢٨ لسنة ١٨٢٢ .
خامساً أن تعرض المراسيم بقوانين التي تصدر طبقاً لهذا الأمر على البرلمان الجديد في دور انعقاده الأول فان لم تعرض يظل العمل بها في المستقبل .

سادساً — إلى أن ينفذ الأمر الملكي بوضع النظام الدستوري الذي يحل محل نظام سنة ١٩٣٠ والذي أبطل بتولي جلالة الملك السلطة التشريعية والسلطات الأخرى التي خص بها البرلمان والسلطة التنفيذية ويباشرها بواسطة مجلس الوزراء وعلى مسؤوليتهم طبقاً لمبادئ الحرية والمساواة .

وهكذا ثبت لدى الشعب أن وزارة نسيم حاولت أن تحسك العصا من النصف، وأن تلغى دستور سنة ١٩٣٥ إرضاء للشعب وأن تبقى السلطة التشريعية والتنفيذية في يد الملك . ولكن الشعب المصرى لم يرضه هذا الموقف فعقدت الجماهير مؤتمرا عاما في سنة ١٩٣٥ أكدت أنها لا ترضى أن تحكم مصر بلا دستور يحمى حقوق رعاياها ، كما أنها لا ترضى عن تنقيح دستور سنة ١٩٢٣ بشكل رجمى وإنما تطالب بعودة الدستور الأخير كما هو .. وبناء على هذا فإن الملك فؤاد قد خضع لإرادة الشعب ووافق على عودة دستور ١٩٢٣ ولكن بريطانيا أبدت رغبها في تأجيل عودة دستور ١٩٢٣ وأبدى المندوب السامى وجهة نظره في أن مصلحة مصر تقتضى أن يكون شكل الدستور الجديد موضوع بحث . وفى ذلك الوقت حدث فى سماء السياسة المصرية ما زاد من عتاف الملك فؤاد حيث كانت سياسة بريطانيا في طريقها للتغير نظرا لضباب العلاقات الدولية ومن ثم رأى الملك فؤاد الأول أن من المصلحة أن تعود الحياة الدستورية بناء على دستور ٢٣ لأن التدخل البريطانى سوف يعمل على تقليص سلطة الملك .

ومن الجدير بالذكر أن نسيم باشا تقابل مع المندوب السامى البريطانى حيث أبلغه هذا الأخير وجهة نظر بريطانيا حول المسألة البرلمانية المصرية كالآتي : —
١ — انه ليس هناك أحد يعترض على إعادة الحياة الدستورية فى الفرصة الملائمة .

٢ — انه من شأن الحكومة المصرية أن تدرس المسألة الدستورية من جميع وجوها وأن تبحث عن شكل للدستور الجديد يلائم حاجات مصر الحقيقية على أن ينفذ فى الفرصة الملائمة .

٣ — انه من شأن الحكومة أن ترسم وسيلة وضع الدستور ويفضل أن يكون ذلك بواسطة لجنة تشمل إن أمكن عناصر من جميع الأحزاب .

كانت عودة دستور سنة ١٩٢٣ على غير رغبة الملك أو الانجليز أو الوزارة

ولنا هي الظروف التي جعلت ذلك ممكن التحقيق ، كما أن رصيد الجماهير من الضلال كان خير دخر لاجبار كل الهيئات والسلطات المتعكة على هودة هذا الدستور .

ولكن ثورة الطلبة سنة ١٩٣٥ والتي لم تلبث أن شاركهم فيها كافة فئات الشعب هي التي أجبرت الحكومة والملك وبريطانيا بلامواردية على اقرار عردة دستور سنة ١٩٣٣ وكان الفضل في تنظيم هذه الثورة وتزعمها حزب الوفد المصري

وكان يوم الخميس ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٥ هو يوم الاضراب العام في القاهرة والذي شمل جميع الطبقات وفي مقدمتها نقابة المحامين الاهليين والشرعيين والصحافة المصرية فامتعت عن الصدور كما أضربت متاجر القاهرة الوطنية . أما طلبة المدارس من الذكور والاناث فقد شاركوا في المظاهرات مما اضطر الحكومة إلى اغلامها كما أضرب طلبة الجامعة المصرية فمطلتها الحكومة أيضا . . . ولم يلبث أن ارتفعت الاصوات لوحدة الزعماء والأحزاب وجمع الكلمة على أساس أن هذا الاتحاد هو خير سلاح تشهره مصر في وجه الابطال وفي وجه الديكتاتورية الملكية .

ولم يلبث مستشارو محكمة استئناف مصر أن وقعوا بيانا بالاحتجاج على وقف اصدار الدستور أرسلوه إلى رئيس الوزراء محمد توفيق لسيم ولكن لم يكن بسهولة أن ترضى القوى الاتوقراطية في مصر الممثلة في الملك وحاشيته . وأيضا في رئيس الوزراء اصدار قرار العودة إلى العمل بدستور سنة ١٩٣٣ . ولكن الطلبة .. وقود الثورة في كل عهد .. قابلوا رئيس حزب الوفد وأقترحوا عليه الاتفاق مع الأحزاب الأخرى .

وأيست جموع المصريين هذا السعى نحو الاتحاد . حتى تألفت الجبهة الوطنية نهائيا يوم ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٥ وكان من العوامل التي جعلت في تأليفها الخطبة

الثانية التي خطبها السيد « صموئيل هور » وزير الخارجية البريطانية في المسألة المصرية مساء ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٥ محاولا إزالة التأثير السيء الذي تركته خطبته الأولى في نفوس المصريين (وكانت خطبته الأولى عبارة برأى بريطانيا في أنها ترفض عودة دستور ٢٣ وأن الشعب المصري لا يجب دستور سنة ١٩٣٥) ولم يكن التصريح الثاني إلا تأكيداً أن الانجليز يعارضون عودة دستور ٢٣ رغم كل ما وقع من حوادث . ومن ثم كان لا بد وأن تتجدد المظاهرات وتعمد الاضطرابات على أشدها مما جعل الدعوة إلى تكوين الجبهة الوطنية لسلك الأحزاب أمراً لا مفر منه .

الجبهة الوطنية واتصار الإرادة الشعبية :

في الساعة العاشرة من صباح يوم الجمعة ٦ ديسمبر سنة ١٩٣٥ اجتمع في منزل محمد محمود باشا الدكتور أحمد ماهر ومكرم هيبد والدكتور حافظ عفيف والدكتور محمد حسين هيكل وأمين يحيى القنطر في تقريب مسافة الخلف بين الأحزاب وتأليف جبهة وطنية متحدة وسعد البحث والمداولة اتفقوا على تأليف جبهة وطنية تنحصر مهمتها في اللطالبة بالآتي : —

١ — إعادة دستور سنة ١٩٢٣ .

٢ — تعقد معاهدة مع إنجلترا على أساس مشروع النحاس — هندرسن . وعرضت هذه القرارات على الأحزاب فأقرتها كلها ووافقت على تأليف لجنة تمثل الأحزاب كلها فتضع كتاباً إلى جلالة الملك تطلب فيه إصدار دستور سنة ١٩٢٣ وترسل كتاباً آخر للمندوب السامي .

وجاء في كتاب عودة الدستور ما يأتي : —

« أنه ما من مخرج من هذه المحنة أو علاج لحاسم لها إلا بأن يعود إلى الأمة فوراً دستورهما الصادر في سنة ١٩٢٣ » .

وأفادت الجبهة الوطنية أن عودة الحياة الدستورية تعنى استقرار نظام الحكم، وقد رفع هذا النداء إلى الملك فؤاد كل من مصطفى النحاس رئيس الوفد المصري، محمد محمود رئيس حزب الأحرار الدستوريين، اسماعيل صدقي رئيس حزب الوفد السعدي، حافظ رمضان رئيس الحزب الوطني، حافظ عفيفي .

وكان ذلك بداية الانتصار الرائع ضد قوى الثورة المضادة التي صادرت الحياة البرلمانية وأوقفت العمل بالدستور وفلاحت ساعة الخلاص واجبرت انجلترا على أن تصرح بأنها لا تعارض عودة دستور سنة ١٩٢٣ بلا قيد ولا شرط وصدر القرار الملكي بذلك . . ودخلت مصر عهدا جديدا . ظنت معه الجماهير أنها سوف تحقق ما تريد من أمن للمواطن ورفق للوطن ومن ديموقراطية للحكم ودستور يحمي حقوق الانسان ومشاركة من الجماهير في اتخاذ القرار السياسي . . ولكن لم تأت الرياح بما تشتهي السفن . . ماذا حدث وكيف كانت الحياة النيابية بعد عودة دستور سنة ١٩٢٣ ذلك هو موضوع السطور القادمة .

الفصل الخامس

الحياة النيابية وتطور الفكر الديمقراطي

قبل سنة ١٩٥٢ كان أشد ما يؤلم الإنسان مشهد تلك الخطوات المنعرجة للترددة التي كانت تخطوها الديمقراطية المصرية في ذلك الطريق الذي كادت تسلمه سدا تلك الأفتال والعوائق التي أقيت فيه على يد الجبل أولويات مبادئ علم السياسة ، وعلى يد الأحقاد والأهواء . . التي ألغى من خدتها وشذتها في نفوس بعض الساسة أن أفقدتهم — حتى في ساعات المحن — روح التعاون وهي روح النظام البرلماني ، إذا ذهب عنه ذهب أو اضطرب .

كما كان يرق القلب ألما بوجه خاص مشهد تلك المساوىء والمفاسد التي تشوب جو الانتخابات النيابية لدينا ، تلك المقاصد التي أدت في النهاية إلى فساد النظام النيابي وحفرت له قببه .

لقد كان أسوأ ما في الحياة النيابية — قبل ثورة سنة ١٩٥٢ — نظم وقوانين الانتخابات التمددة والتي ظلت حائرة بين الانتخاب على درجتين — وفي بعض الأحيان ثلاث درجات — وبين الانتخاب المباشر .

ولاشك أن كل كلام عن حرية الانتخابات في ظل قوانين جائرة ، وأحكام عرفية ، وأمية متفشية بين أغلبية الناخبين، وسيطرة استعمارية وتحكم ديكتاتوري

من جانب القصر . . كل هذا إذا أضفنا إليه تكاليف الوعادات السياسية
الوصول إلى الحكم . . كل هذا جمل . حرية الانتخابات ، تجدها مكانا في
عالم بعض العقول ولكن ليس لها في عالم الحقائق مكان .

مواضع النقد :

وتدور في ذهن عدة أسئلة ، من البداية ، حول أهم مواضع النقد التي توجه
إلى نظام الانتخاب المصري ؟

من وجهة نظرنا أن ذلك يشتمل على عدة أمور : —

أولاً : أنه كان يقرر الانتخاب العام الذي يشمل حق الأميين . .

ثانياً : أنه أخذ مبدأ الأغلبية دون نظام التمثيل النسبي للأقليات السياسية .

ثالثاً : أنه كان يحرم النساء حق الانتخاب .

رابعاً : أنه أخذ بطريقة الانتخاب الفردي دون طريقة الانتخاب بالقائمة .

ومهما قيل من أن الحقوق السياسية — إحدى الحقوق المقررة في الدستور
لكل مواطن فإنه يجب أن ندرك أن أي حق لا بد وأن يمارس على الوجه
الأكمل ، والحد الأدنى لفهم الطريق السياسي لإختيار ممثلينا في المجالس النيابية
هو : أن يكون الناخب مثقفاً . . والحد الأدنى لهذه الثقافة هو : معرفة الناخب
للقراءة والكتابة ، وذلك حتى تكفل حسن اختيار الناخبين لأوائك الذين سوف
يقومون بسياسة شئون البلاد — ثم أنه بغير هذا الشرط (شرط معرفة القراءة
والكتابة) لا يمكن أن تتحقق سرية التصويت — التي تشترطها عادة قوانين
الانتخاب — وإذا فقد التصويت سرية فقد الانتخاب حرية ففي ميدان
الانتخاب لا حرية بلا سرية .

وفي فرنسا مثلاً نجد أحد كبار أساتذة الفقه الدستوري للسيويارتلى — وهو أحد وزراء العدل المدل الفرنسيين سابقاً كما أنه كان عضواً بالجمعية العلمى الفرنسى جمل فى مقدمة الاقتادات التى يوجهها إلى نظام الانتخاب الفرنسى إغفاله النص على حرمان الأميين .

والأمى الجاهل أكثر الناس خوفاً من الحكومة ، وأكثر العناصر انقياداً للدعاية ، ولقد كان الجهل والخوف قديماً من أكبر أسباب قتيب الناخبين عن التصويت فى الانتخابات .

وكان سعد زغلول يقول :

« أن عدم معرفة القراءة والكتابة يجعل الناخب الأمى على العموم فى مستوى أحمق من الناخب المتعلم ، إذ يصعب عليه الوقوف على المصلحة العامة ، وعلى حركة الأحزاب ، وتغير كفاءات الرجال ومعرفة نزعاتهم السياسية » .

وفى يناير عام ١٩٤٧ أثار هذه المشكلة بالبرلمان المصرى عضو مجلس الشيوخ أحمد رمزى بك ، حيث تقدم باقتراح بمشروع قانون لإدخال بعض إصلاحات على نظام الانتخاب ، يرمى أهمها إلى قصر الانتخاب على المتعلمين (أى اللذين بالقراءة والكتابة) من الذكور والإناث على السواء .

أن الناخب فى الحقيقة قاض يحكم بين إثنين أو أكثر من المرشحين لنيابة ، ولكى يطلب منه سلامة الحكم . لا بد من توافر الفهم ، فمن المعروف بهنيا أن من لا يملك القدرة على القراءة والكتابة لا يستطيع التمييز أو الفهم ، فالأمى لا رأى له .

لقد أدى جهل الناخبين إلى أحداث خطيرة فى تاريخ مصر النيابى ، نذكر من ذلك ، انتخابات عام ١٩٣٧ حيث حضر أفراد يعرفون أسماء المرشحين ، وآخرون يتشبّهون المحافظ ، وغيرهم يفوضون الرأى لرئيس اللجنة ، ثم هناك من

صوتوا الرئيس الحكومة .. رغم أنه لم يكن مرشحاً في نفس الدائرة .. هذا إلى جانب أن الأميين تحكمهم العصبية والتبعية والمناطقية أكثر من العقلانية .

ورغم ما يظن البعض أن التفرقة بين الأمي والمتعلم في منح الحقوق السياسية ومباشرتها يعتبر تفرقة لسيادة الأمة وفصلاً بين عناصرها ، إلا أن النتائج المترتبة على ترك الجبهة متحكمين في مصير الأمة عابئة أسوأ إذا ما قيس بفكرة التفرقة بين الجاهل والمتعلم .

ولكن .. كيف نواجه هذه المشكلة في حياتنا النيابية ، والأمية تستفحل يوماً بعد آخر داخل مجتمعاتنا ، كما أنه لن يصدر أى قانون انتخابي لحرمان الأميين من حقوقهم السياسية فذلك يعد بمثابة رجوع الوراء لا مساهمة لسنة التقدم والرقى ، كما أنه ليس من الأمور الثابتة أن من يعرف القراءة والكتابة يصح أكثر قدرة من الأمي على معرفة أحوال البلد السياسية وعلى تقدير المرشحين ، كما أن حرمان الأميين من حق الانتخاب لا يتفق مع المبدأ الديمقراطي .

الحل هو : مواجهة قضية محو الأمية وبسرعة .. ولتسكن هذه فرصة أيضاً لمحو الأمية السياسية إلى جانب منح الإنسان القدرة على التفكير من خلال القراءة والانضمام للأحزاب والائتلاف الوطن .

وإذا ما حاولنا أن نبحث عن السر أو البواعث الحقيقية التي تدفع البعض في مصر إلى الدفاع عن مبدأ المساواة بين الأميين والمتعلمين في مباشرة الحقوق السياسية فنقول السبب يعود إلى انهماجين :

الاتجاه الأول — وهو يضم رجالاً سياسيين ، يرون أن هيئة الناخبين إذا كانت أغلبها من الأميين — فإن ذلك ما يكفل لهم في المعركة الانتخابية الفوز المضمون .

أما الاتجاه الثاني — فهو يشمل رجالاً من وجالات الفكر السياسي أو

القانوني، وهؤلاء قابعون في أبراج عاجية ، لا ينظرون إلى النتائج العملية الواقعية لتطبيق هذا النظام أو ذلك ، بل يفكرون بصدد أنظمتنا الدستورية كما كان يفكر فلاسفة القرن الـ ١٨ في القارة الأوروبية بصدد الديمقراطية التي لم يكونوا رأوها أمامهم تطبق في بلد من البلاد .

وأعضاء الفريق الثاني تستحوذ على عقولهم عادة نزعة التقليد لأحداث الأنظمة التي أخذت بها البلاد الغربية ، وهم بذلك لا يدركون اختلاف البيئة الاجتماعية والتقليدية .

ونزعة التقليد هذه كما يفسرها عبد الرحمن بن خلدون — ظاهرة من ظواهر تقليد الضعيف للقوى ، وهي ولا شك أخطر النزعات التي تهدد أنظمتنا الدستورية وتفسد عقولنا السياسية .

بل لقد وصل الأمر بين كانوا ممثلين عن الحياة الثيائية في مصر ، أن مصر سبقت إنجلترا بالأخذ بنظام الانتخاب العام (أى غير للمقيد بشرط بنصاب مالى أو شرط تعليم) بنحو خمس سنوات — ولو أنه كان انتخاباً غير مباشر (بأكثر من درجة واحدة) ذلك كان قانون الانتخاب الجمعية التشريعية عام ١٩١٣ . كما أن إنجلترا لم يقرر فيها النظام الانتخابى العام المباشر إلا منذ عام ١٩١٨ أى قبل أن تأخذ مصر بهذا النظام بست سنوات فحسب .

بين مصر وإنجلترا :

ولكن رغم كل ذلك فهناك فرق كبير بين التطبيق الديمقراطي في إنجلترا ومثيله في مصر .

أول الأمور الضرورية للنهوض بالروح الديمقراطية كما يقول الدكتور تشارلس واطسن المدير السابق للجامعة الأمريكية بالقاهرة : إنما هو الإلمام بالقرأة والكتابة . . ونحن ننتظر من الديكتاتورية أن تقاسم في هذا الشرط

وقد نتظر أن تشجع الجهل والامية فيصبح الفرد لين الحركة بيد أنه يعد أن يتصور أن تؤدي الديمقراطية رسالتها في بيئة أفرادها أميين : —

ولكن ذلك إذا أرادت ميثا الحاكمة أن تبني مستقبل الديمقراطية لمجتمعنا عليها أولا أن تواجه مشكلة عمو الامية بشكل جدى وبأسلوب واقعى فلا ديمقراطية بين مجتمع جاهل ، إذ أن مثل هذا المجتمع هو الأداة الطبيعية لتحقيق الديكتاتور ولنشأة نظام حكم الفرد الذى لا سلطان فوق سلطانه والحاكم مدى الحياة .

الواجبات المفروضة :

أول واجب من الواجبات المفروضة الآن على أرائك الذين يملكون ناصية الأمر في دول العالم الثالث أن يوالوا الديمقراطية ويتهدهوها بالترية والتعليم ، وأن يوقظوا فيها معتقداتها الدينية من جديد ، ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا ، وأن يظهروا أخلاقها بما علق بها من شوائب ، وأن ينظفوا حركتها ويحلوا المرفقة بالعلوم السياسية محل عدم الخبرة ، والشعور بالمصلحة الحقيقية محل النزعات القبطرية العمياء ، وأن يلائموا بين الزمان والمعاصرة والأصالة والحاضر بالمادة والروح وأن يكيّفوا الأوضاع بصورة جديدة .. فما أشد حاجتنا إلى علوم سياسية جديدة تصلح لعالم جديد .

ومع ذلك فهذا أقل ما تفكر فيه .. ومع أننا وسط تيار سريع يسبقنا فيه غيرنا ، إلا أننا نتصنت ونركز أنظارنا على بعض الانقراض التي ما زلنا نراها ملتقاء على الشاطئ. الذى غادروا ، مبصرين بطريقنا إلى الامام عما قد يؤدي بنا إلى وهم الصعود ولكن نحو الهاوية .

ثانيا — يجب أن ندرك أن التقدم لا يأتي بمصادفة ومن غير توجيه .. واحتكار السلطة دون إشراك أصحاب المصلحة الحقيقية في بناء مستقبلهم كخيل

في النهاية بعدم اقتناع الجماهير بمجدي الإصلاح وبالتالي تصبح السلبية صفة متلازمة معهم لأنهم لم يدعوا للمشاركة في جنى الثمار بحجة أنهم لم يساهموا في بذور البذور .

ومن هنا لا بد من إعداد هذه الجماهير لأن تتولى حكم نفسها بنفسها ، بدلا من العمل على فرض الوصاية عليها ، فلما لا شك فيه أن الحكومة الديمقراطية هي التي يحكم فيها الرأي العام ولا يمكن أن يكون الرأي العام مستنيرا بلا مناقضة حرة من كل جانب إذ أنه لا بد من سماع رأى الأقلية .

ثالثا : أن الثورة الديمقراطية لا يمكن أن تحدث في المجتمع من غير أن يحدث معها تغيير في العادات والأخلاق وهو ذلك التغيير المطلوب حتى تكون هذه الثورة مفيدة حقا . .

أن الناس لا يفسدون بممارستهم للقوة ، وهم ينحطون ويلوثون بالتزامهم هادة الطاعة والأذعان ولكنهم يفسدون بممارستهم لقوة يملكون أنها غير مشروعة وينحطون ويلوثون بانصياعهم لحكم يعتبرونه ممتصبا وظالما .

لقد احتفظ الكثير منا بالأمور التي كان يتعصب لها أجداده ويتحيزون ، من غير أن يحتفظ بما كان لهم من إيمان ، واستبقى جهلهم ، من غير أن يرأى ما كان لهم من فضائل واتخذ مذهب الأثرة أسلا لكل أفعاله من غير أن يفهم ذلك العلم الذي هو أساس استخدام هذا المبدأ ، فكانت أنانية لا تقل عما كان عليه من قبل إخلاصه للآخرين .

ولا أذكر أن شيئا في التاريخ أولى بالشفقة والراء من تلك المشاهد التي تجري الآن تحت سمعنا وبصرنا ، فكانت الرابطة الطيمية التي تربط آراء الإنسان بأذنيه ، وتربط أفعاله بعباءته قد انقضت ، ويدعو أن الإنسان الذي كان

يراعى دائماً بين مشاعر الناس وآرائهم قد زال الآن ، وأن قوانين التمثيل الأخلاق قد أصبحت في غير مكان .

ومآزل الديمقراطية :

ويجب أن نتذكر أن الفضيلة الوحيدة التي تبنى الديمقراطية على ركائز ثابتة . هي الإيمان والملم دون تجاوز من أحدهما على الآخر .

وأنتى أقر أنه ما زال بيننا كثيرون من المؤمنين المتحمسين كل التحمس للدين ، والذين تسميت نفوسهم بالأفكار المتصلة بالحياة الأخرى فيسارعون إلى مناصرة قضية الحرية الإنسانية من حيث هي مصدر كل سمو خلقى . فالدين الذى أعلن على الملأ أن الناس جميعهم متساوون في نظر القانون . ولكن ظروفنا وأحداثنا تأمرت تأمر أغرباً . فوجد هذا الدين نفسه قد تورط في وقت ما واتصل بالنظم التي تعمل الديمقراطية على القضاء عليها ، حتى أنه كثيراً ما رفض المساواة التي يحبها وجعل يلعب قضية الحرية بوصفها خصماً له ، وهي تلك القضية التي كان يمكن أن يبارك جهودها لو أنه تحالف معها .

وإلى جانب هؤلاء الرجال المتدينين أرى رجالاً اتجهت أظانهم إلى الأرض بدلاً من أن تتجه إلى السماء . هؤلاء هم أنصار الحرية لا بوصفها مصدر أبيل الفضائل فحسب ، بل لأنها أيضاً أصل لكل المزايا الثابتة . أنهم يودون عظميين أن يحصلوا على تأييد سلطانها ، وأن يفسروا وصول نعمها لبني الإنسان . فكان طبيعياً أن يسارع هؤلاء الأنصار إلى الإستانة بالدين ، فهم لا بد يملكون أن الحرية لا يمكن أن تقوم بغير مراعاة للأخلاق الطيبة . وأن الأخلاق الطيبة لا يمكن أن تقوم من غير إيمان . ولكنهم رأوا الدين في صفوف خصومهم ، فكان هذا حسبهم ، فبعضهم يهاجمونه جهاراً ، والباقيون ينفسون أن يذافروا عنه .

ويجب أن ندرك بوعي أن القوانين أعجز من أن تמיד الحياة إلى الإيمان الذى خبأ في قلوب الشعب ، ولكنها تستطيع أن تستثير في النفوس الاهتمام

بمصارف البلاد ومقدراتها . فعلى القوانين أن ترقط في الناس حافز الوطنية وتوجهه ، وهو ذلك الحافز الغامض الذى لا يقادر القلب البشرى أبدا . فاذا مارط بأفكار الحياة وبانفعالاتها وعاداتها اليومية ، فقد يستقر ويتحول إلى عاطفة قوية . مقولة . وليس معنى جنا أن نقول إن أوان القيام بهذه التجربة قد فات ، فالأم لا تشيخ كما يشيخ الأفراد ، فكل جبل من أجيالها شعب جديد مستعد لقبول رعاية المشرع ورعايته .

أنواع جديدة للعلاج :

ولما كان العالم السيلسى من حولنا يتغير الآن ويتطور فقد صار أما على دول العالم الثالث أن تعمل على إيجاد أنواع جديدة من العلاج للدوار الجديدة . وأن تضع حدودا واضحة لسلطات الحكومة قبل الشعوب تكون هذه الحدود واضحة تماما ومرتبة وثابتة ومستقرة وأن تمنح لكافة الأفراد بلا تمييز حقوقهم السياسية بما فيها حرية الصحافة وحرية المعرفة وحرية الرأى والحق فى الحصول على حرية الإرادة وحرية الاختيار . .

وذلك لن يكون إلا بتوزيع السلطات واستقلالها فى نفس الوقت الذى لا يجعلها متنازعة ومتعارضة وغير منسجمة فى أداء وظيفتها .

والحياة البرلمانية لا بد من إرساء قواعدها على أسس حزبية وقواعد انتخابية تبعد عن الأهواء والانهازية والقبلية والتعصية والمائلية التى تمنى للمجاملة حقوقا على حساب المصلحة العامة .

ولا بد من الإهتمام بقطاع الشباب فى عملية الانتخابات والإهتمام بقانون الانتخابات وضمان نزاهته وحياده هو حجر الزاوية فى نجاح الشعب فى اختيار ممثليه الحقيقيين فى البرلمان .

ولا شك أن الإنسان بتركه فى كفاح متصل ومستمر لا آخر له مع ذلك الشقاء العقل الذى يحبط بناسوف يحطم ذلك الإنسان لأن أن الله لم يميز شعبا على الآخر إلا بالأعمال الحسنة وسلوك الحكام لصالح شعوبهم .

من أجل هذا فإن الطريق لحياة ديموقراطية جوهرها برلمان ينافع من
القمع ويمثله تمثيلا صادقا .. برلمان يملك حرية المعارضة والتأييد ليس فقط أمل
الجمهور والمثقفين بل إنه حلم الأجيال التي لم تولد بعد .

أن الحياة البرلمانية تمنى وجود دستور يتم بحق الشعب كله وبرخائه .
وهذا لن يكون إلا من خلال شعب واع مثقف .. له صحافته الحرة وأجهزة
أعلامه التي تعطيه ولا تلتفنه ، تقيمه ولا تجعله قروالب مصبوبة جامدة الفكر .

الفصل السادس

الحياة النيابية في مصر أمام محكمة التاريخ قبل سنة ١٩٥٢

التاريخ يسمى دائما وراء الحقيقة وهو الذي سيكشفها للناس مهما طال عليها الأمد . ولقد أثبت التاريخ أن الديمقراطية تنمو فقط حيث تتضاءل أخطار وصعاب الحياة الانسانية إلى درجة أقل . . كما يثبت التاريخ أن المساواة هي المبدأ المحيوى للديمقراطية وأن قيمة الفرد وكرامته مما حبر الزاوية للقول بأن هناك حقاً مجتمعا ديموقراطيا .

والحكم الديموقراطي هو الحكم الناحز للحرية ، والذي يسمى إلى حماية وصيانة حقوق الشعب . . ولا شك أن الشعب المصرى لم يتمتع رغم مظهرية ما يقال بأى نوع من الحكم الديموقراطى والنيابى يدافع عن آماله وتطلعاته .

ومن المهم أن نذكر أنه ما من كلمة استخدمت في البلاد النامية على نحو أسوأ من استخدام هذه الكلمة ولكن ما من كلمة لها مغزى عميق مثلها .

وإذا ترجمنا المثل الأعلى للديموقراطية إلى الواقع كان معناه نظاما اجتماعيا لا تكون فيه الحياة كلها بالنسبة إلى تسعة أعمار الناس صراعا انتحاريا من أجل الحياة ولا يستحق فيه خير ما في الروح من مقومات لد الجسد بالقوت وإنما يعترف فيه بالأخوة البشرية وبأن الوطن كائن حتى كل فرد عضو فيه . . ويمكن وصف أسلوب الديمقراطية في إيجاز بأنه يعنى الاعتراف بالكرامة الانسانية . نعم الديمقراطية تعنى أن يكون الفكر حرا والعمل حرا والعبادة حرة . . هذه المعاني كلها لم تكن موجودة في التطبيق العملى للفكر النيابى في مصر ولكنها كانت موجودة في أحقاد هذا الشعب ولا تزال .

ولقد كان هدفى من هذه الدراسة هو البحث عن مرفأ المائى الصادقة والقيم
 للثالية لجذور الديموقراطية المصرية . . لأن التاريخ وعاء لحركة الانسان على
 الارض يمثل امتدادا لا ينقطع بين الماضى والحاضر والمستقبل . . والماضى حصه
 من الاخطاء يجب أن تكون نصب أعيننا دائما حتى لا نكررهما . . وما من عصر
 من عصور التاريخ جيمنا خلا من الاخطاء . . وليس من شك أن ما كان صالحا فى
 الماضى لا يشترط أن يكون صالحا للحاضر أو المستقبل ، وذلك بسبب اختلاف
 الصور الزمانية المتعاقبة أما من الناحية المكائنية فنحن بمحاضرنا وماضينا ومستقبلنا
 وطن واحد وأمل واحد حقق بعض من سبقونا بعض التجربات وبحقق البعض
 الاخر الذين يماصروننا وأملنا أن يحقق ما تبقى من آمال أولئك الذين سيأتون
 من بعدنا . . ولكى يعرف أبناء مصر المستقبل ما تحقق وما لم يتحقق ولماذا
 نجحنا وما سر فشلنا وما ينبغي وما لا ينبغي لا بد أن يكونوا على دراية بالحقيقة
 التاريخية كلها حتى يبدأوا المسيرة وهم على صواب وبأقدام ثابتة .

والشعب المصرى هل مدار التاريخ بملك من الشخصية ما يجعل كل مؤرخ
 مهما كانت نزعاته ينحى فى إعجاب لكفاحه الطويل . . ورغم الصعوبات التى
 واجهت هذا الشعب قبل حكمائه إلا أن لحظات الحساب كانت قصيرة قبل
 هؤلاء الحكام .

وفى مواجهة الطغاة استشهد الآلاف من أبناء هذا الشعب ، لم يتعاصروا عن
 التضال فى مواجهة المستبدين ولم يرهبهم وعيد الطغاة . . وكان شرف الموت فى
 سبيل تحقيق الحياة الدستورية سمة ميزت المصريين خلال عهد ما قبل الثورة وذلك
 من أجل حياة حرة نظيفة خالية من الديكتاتورية والإستغلال والسيطرة والطبقة .

وفى خلال صراعه الطويل لتأكيد ذاته كان الشعب المصرى منكوبا فى
 دساتيره ولم يكن أى منها قط قادرا على حماية مستقبل هذا الشعب أو دفعه نحو
 الديموقراطية الحقيقية .

ملاحظة تاريخية شاذة

وفي هذا لدينا ملاحظة تاريخية شاذة في تاريخ بلدنا أن كل دستور يصدر في مصر يكون متخلفا عن الدستور الذي سبقه ويعطى صلاحيات للسلطة التنفيذية على حساب حقوق الجماهير وعلى حساب السلطة التشريعية . ذلك كان الوضع بالنسبة للإعلان الدستوري الذي صدر سنة ١٧٩٥ ثم بالنسبة لقانون النظام الذي سنه محمد علي ثم دستور سنة ١٨٨٢ ثم مجيئ دستور سنة ١٩٢٣ ثم دستور سنة ١٩٣٥ وهكذا .

والبعض يعيب على المجتمع المصري تخلفه . ولكن من يدرس تاريخ هذا المجتمع يدرك أنه ظل غارقا في الصراع ضد الحكم الديكتاتوري وضد الاحتلال تارة وضد النفوذ الانطاقي تارة أخرى فكيف يتفرغ شعب لبناء نفسه وهو في حالة صراع دائم ونضال مستمر ضد أعدائه الذين تعمدوا ألا يتركوا له فرصة البحث عن ذاته أو بناء مستقبله .

وعلى عكس ما يظن الكثيرون فإن تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ كان أكثر من قيد على استقلال مصر إلى درجة أن « توينبي » المؤرخ العالمي البريطاني الشهير قال بأن التحفظات التي جاءت في تصريح ٢٨ فبراير « حدثت من استقلال مصر فهوت بسيادتها إلى أقل مستوى الممتلكات البريطانية » ورغم أن دستور سنة ١٩٢٣ كان دستورا ضيق الأفاق بالنسبة لسلطات الشعب وأماله . إلا أن ذلك لم يمنع جلالة الملك فؤاد ولا السلطات البريطانية ولا السلطة البريطانية ولا الزعامات التقليدية وبالرغم من أن المادة ٢٣ من الدستور المذكور كانت تنص على أن « جميع السلطات مصدرها الأمة » إلا أن المادة ٢٤ نصت على أن السلطة التشريعية يتولاها الملك بالاشتراك مع مجلس الشيوخ والنواب .

ولقد كانت سيطرة إنجلترا واضحة على السياسة الداخلية المصرية وكان الملك لا يستطيع تشكيل وزارة إلا بعد استشارة السفارة البريطانية وكانت

الرمائم المصرية في مواقف لا تحسد عليها فهي مجردة على إرضاء الملك وفي خوف من غضب الأتراك وفي قلق واضطراب من حكم الشعب عليها .

ظواهر هامة :

ولكن رغم كل ذلك حفلت الحياة النيابية المصرية برجال آمنوا بوطنهم ووقفوا أمام الطاغية وتحذروا الطغيان فلم تساهم أممهم ولا شعبهم وهكذا معظم الناس يموتون دون أن يدخلوا القبور وأقلامهم لا يموتون ولو دفنوا في القبور .

والسطور التالية تعجل موضوع الحقيقة الحياة النيابية ، ما لها وما عليها الإيجابيات والسلبيات .. الجوانب المضيئة .. وتلك المظلمة وبدأ بالكلام عن هذه ظواهر في تاريخ حياتنا النيابية : —

الظاهرة الأولى من الانتخابات أخطر ظاهرة في الانتخابات المصرية هي نسبة الناخبين التي تدل بأصواتهم في الانتخابات سنة ١٩٤٥ بلغ الذين أعطوا أصواتهم في العاصمة ٤٤١ و ٢١ وفي الانتخابات التي سبقتها سنة ١٩٤٢ كان عدد الذين صوتوا في القاهرة ٣٩٦ و ١٢ ناخبا بينما كان عدد المقتردين يريد من ٣٦٠ أتب ناخب أى أن أقل من ٥ ٪ كانوا يمارسون حقوقهم السياسية .

والظاهرة الثانية هي سلبية المثقفين والعناصر الواعية تجاه أى انتخابات مصرية والظاهرة الثالثة أن كل الممارك الانتخابية في مصر معارك شخصية فردية ، حتى لو جرت في ظل الحرية . ويمكن أن نلقى نظرة على اللافئات أو الإعلانات فلا نجد فيها إلا صورة المرشح ثم مجموعة من الفضائل ترفعه إلى مصافى الملائكة وهي أوصاف يظلمها هو على نفسه ولم يعرفها الناس عنه من قبل وكلها أوصاف مائة ومن حسن حظ المرشحين أن القانون لم ينص على معاقبة القذى يدهى نفسه صفة ليس له في إعلانات الانتخابات .

ولو قارنا الظاهرة الثالثة بأية معارك أخرى لكنا نجد مثلا أن القسم الرئيسى

من الدعاية الانتخابية تقوم به الأحزاب وأن الإعلانات تدعوك إلى انتخاب المرشح الديمقراطي : . أو المرشح الوطني . . لأن المهم للأدى : التي يمثلها المرشح ويرتبط بها ويتبنى إليها وليست مجموعة الصفات — والتي غالبا ما تكون خالية ولا أساس لها من الصحة — التي يتحملها المرشح .

أما الظاهرة الرابعة التي كانت تميز المعارك الانتخابية فهي الدور الذي يلعبه المال سواء في اختيار الحزب لترشيح مر أو من المرشحين ، أو المبالغ التي تصرف على الدعاية أو الإنفاقات التي تصرف على الداخلين . . فلما كان يلعب دور البطولة بينا المرشح كان بمثابة كوميديا . . ومن كان يدفع ثمنه أعلى للناخب كان هو الذي غالبا ما يفرض وهي حقيقة مؤلمة ولكنها حقيقة مع الأسف الشديد .

أما الظاهرة الخامسة فهي العصبية والتبعية التي كانت تميز المعارك الانتخابية أما البرامج فتقتصر لتصبح في المركز الثاني بل في المركز الرابع أو الخامس . . وهذه الظاهرة بلا استثناء كانت متفشية في كل من الوجهة اليسرى والتبعية وتركزت في الأرياف والقرى بصفة خاصة .

ووصل الأمر بالحزب في بعض المجالات الانتخابية أننا سمعنا شعارات غريبة منها مثلا : لو رشح الوفد حجرا لاستخبناه . وهي صورة مأسوفة للحياة السياسية في مصر ما قبل الثورة . فكان الوجود قد فقد في مصر إلى درجة أن المواطنين كانوا منافسين وراء الوفد بلا أدنى معارضة . . أو رأى . . أو فهم ووصل الأمر بالاستاذ أحمد حسين أن طبع في أحد منشوراته يقول : —

« لاكرامة للمواطنين بغير أحمد حسين » . لا نجاح لمصر بغير أحمد حسين ، لا مجلس نواب بغير أحمد حسين ، ورغم الدور الذي لعبه أحمد حسين في نقطة الوعي الثوري في مصر ورغم اعتقادي أنه كان على رأس حزب متطهر إذا ما قيس بصورة بقية الأحزاب إلا أن ما أريد أن أقوله أنه لا كانت للمواطنين كرامة ؛

ولا نجحت مصر ، ولا كان لها مجلس نواب ، إذا كان توافر هذا كله لها . .
وهيّا بشخص . . أيا كان اسمه . . وأيا كان عمله . . وأيا كان مركزه
أو موقعه .

لقد كان موسم الانتخابات في مصر — ولا زال إلى حد ما — هو موسم
المحصاد لقسم الإعلانات وموسم المحصاد للتأخين .

أما الظاهرة السادسة فهي أنه لم يكن المبادئ أو البرامج أثر في الدعاية ولا كلمة
عنها ضد التأخين ولذا تستغرب رغم الحياة النيابية في مصر وجود برلمان أن
مصر ، ظلت في ظلم وجبل وعري وجوع . . حريات مكبوتة . . كرامات مهددة .
غلاء فاحش لعامة الشعب . . اثنين من ذوى الدخل المحدود . . لقد كانت حقا
الواجهة مفرية ولكنها كانت تنفق ورامعا ما لا نستطيع إلا أن نبكى لآجله .

أما الظاهرة السابعة فهي تهجم الزعامات بعضها على بعض عقب كل انتخاب
أو قبل تشكيل برلمان جديد . . صحيح أنه حدثت بعض الاتحادات بين زعامات
الأمة وكانت هذه بسبب ضغط الرأي العام والشباب بالذات ، وكان لذلك أثره
في تحقيق بعض الانتصارات ، نذكر من ذلك اتحاد الزعماء سنة ١٩٢٦ والذي
أدى إلى أن وزارة زيور تجهز على تقديم استقالتها ، ثم اتحاد سنة ١٩٣٥ والذي
أدى إلى عودة دستور سنة ١٩٢٢ . ثم اتحاد سنة ١٩٤٦ والذي أدى إلى عرض
قضية مصر على الأمم المتحدة وإلى تكوين لجان ثورية أفلقت الاحتلال البريطاني .
ولكن كل ذلك كان استثناء في سير الحياة السياسية عامة والنيابية بصفة خاصة .

ولقد كان أشهر تمبير أطلق على حكومة صدق باشا سنة ١٩٣٥ ما وصفه
بها محمد حسين هيكل رئيس حزب الأحرار الدستوريين حيث قال عنها : أنها
حكومة لا ترضى بها أمة من البغايا ، وأطلق مكرم هيبد باشا على النحاس باشا
على النحاس باشا في جريدة الكتلة إسم : السير مصطفى النحاس ، متهمكا على

الرغم الوفى بأنه أقرب للمصالح الإنجليزية . وردت صحف الوفد تصف
مكرم عبيد باسم « ابن دميانة » .

ومن أغرب الظواهر في حياتنا النيابية ما حدث من وفاة أو اغتيال داخل
البرلمان . . ففى يوم ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٠ افتتح البرلمان وانعم الملك على
حسن صبرى باشا رئيس الوزراء بالوشاح الأكبر من نيشان محمد على ، وكانت
أمنية حسن صبرى أن ينال هذا الشاح وبعد أن نال هذه الأمانة سقط حسن
صبرى وهو يلقي خطاب العرش أمام البرلمان وبحضرة الملك ومات فى التوالفة .
وحسن صبرى هذا كان وفدياً ثم أصبح عضواً فى مجلس الشيوخ حتى وصل
إلى منصب نائب لرئيس المجلس وكانت أمنيته أن يصبح وزيراً ورأى أن أنصر
الطريق إلى ذلك هو التقرب إلى القصر وفلاحين فى وزارة عبد الفتاح يحيى فى
منصب وزير المالية وظل يتقلب فى مناصب الوزراء حتى أصبح فى عام ١٩٤٠
رئيساً للوزراء .

كما قتل الدكتور أحمد ماهر عندما كان يهبر البهو القمرونى الذى مربوط بين
مجلس الشيوخ والنواب وبذلك كان أول رئيس وزراء ينال داخل البرلمان
المصرى . .

الحياة النيابية قبل الثورة :

أما الظواهر الأخرى للحياة النيابية فى مصر ما قبل الثورة فيمكن تركيزها
فى الآتى :-

١ - غلبة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية فلم يحدث أن سحب برلمان
الثقة من الوزارة وهكذا فإن التجربة المصرية كانت على النقيض للمبادئ البرلمانية
حيث كانت الوزارة تختار وتضع البرلمان وليس العكس .

٢ - نقص نسبة الذين يشاركون فى الإءخابات إلى المقدين فى السجلات

مع وجود إقبال على هذه الانتخابات وقت اشتراك حكومة إدارية أو عايدة في تسير دفة الانتخابات حتى انتخابات سنة ١٩٢٤ كانت نسبة من شاركوا في هذه الانتخابات ٩٦ ٪ من عدد الناخبين المسجلين رسمياً ثم تناقصت سنة ١٩٢٦ حتى وصلت إلى ٦٤ ٪ واستمر التناقص حتى وصل إلى ٥٩ ٪ في انتخابات سنة ١٩٣٨ ثم تدهورت حتى أصبحت ٥٤ ٪ في انتخابات سنة ١٩٤٥ إلا أنها ارتفعت نسبياً سنة ١٩٥٠ لتصل إلى ٦١ ٪ .

٣ — كانت صورة الحياة النيابية من حيث استكمال البشكل الديمقراطي قبل قدوم الإحتلال البريطاني أفضل بكثير بعد حدوث هذا الإحتلال فلو تتبعنا تطور الهيئات النيابية والبرلمانات المصرية لوجدنا مجلس شورى النواب يستمر من ١٨٦٦ إلى سنة ١٩٦٩ أما الهيئة النيابية الثانية فقد كانت من سنة ١٨٧٠ إلى سنة ١٨٧٣ أما الهيئة النيابية الثالثة فقد كانت من سنة ١٨٧٦ إلى سنة ١٨٧٩ وإذا كانت كل هيئة نيابية قد أكملت مدتها القانونية وهي ثلاث سنوات فإنه تم أيضا لكل هيئة عقد ثلاث أدوار انعقاد ويلاحظ أن الحياة النيابية خلال تلك الفترة قد تعطلت من سنة ١٩٧٣ إلى سنة ١٨٧٦ .

ثم يعي مجلس شورى النواب المصري سنة ١٨٨١ حيث تنتخب الهيئة الأولى ويمارس دورة الانعقاد الأولى من ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ حتى ٢٦ مارس سنة ١٨٨٢ ثم تسبب الإحتلال البريطاني حيث تشكل المجالس العسكرية والتي تمثلت في مجلس شورى القوانين والذي استمر حتى سنة ١٩١٣ (منذ سنة ١٨٨٣) أي لمدة ثلاثين عاما وكانت مدة الهيئة النيابية خلال تلك الفترة خمس سنوات وعقدت الهيئة النيابية الأولى سبعة أدوار واستمرت الهيئة النيابية الأولى من ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٨٣ حتى ٥ يناير سنة ١٨٩٠ والهيئة النيابية لمجلس شورى القوانين عقدت ست دورات بدأت منذ فبراير سنة ١٨٩٠ حتى ١٤ ديسمبر سنة ١٨٩٥ أما الهيئة النيابية الثالثة فقد عقدت ست دورات انعقاد بدأت

منذ فبراير سنة ١٨٩٠ حتى ١٤ ديسمبر سنة ١٨٩٥ أما الهيئة النيابية الثالثة فقد عقدت ست دورات انعقاد بدأت من أول فبراير سنة ١٨٩٦ حتى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٠١ أما الهيئة النيابية الرابعة فقد بدأت دورة انعقادها في ٢٤ فبراير سنة ١٩٠٢ وعقدت ست دورات بدأت في ٢٥ فبراير سنة ١٩٠٨ وانتهت في ٣١ مايو سنة ١٩١٣ .

وخلال تشكيل مجلس شورى القوانين وانعقاد هيئته النيابية كانت هناك الجمعية العمومية تهيباتها. وقد عقدت الجمعية العمومية ٥ هيئات نيابية وكل هيئة نيابية عقدت ثلاث دورات وكانت مدة استمرار كل هيئة أربع سنوات (بينما كانت مدة هيئة مجلس شورى القوانين خمس سنوات) .

ويمكننا تجاوزا أن نعتبر أن مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية يمثلان برلمان أحدهما له شكل المجلس النيابي ، والثاني له شكل مجلس الشيوخ ثم تشكل الجمعية التشريعية والتي عقدت فقط دورة واحدة واستمرت منذ ٢٢ يناير سنة ١٩١٤ حتى ١٧ يونيو سنة ١٩١٤ . ونظرا لظروف الحرب رأت الحكومة تأجيل انعقاد الدور الثاني للجمعية وصدر مرسوم بذلك في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ ثم توالى المنفورات الموجبة لانعقاد الجمعية .

وهكذا قبل صدور دستور سنة ١٩٢٣ تم تشكيل ٣ هيئات برلمانية في عهد اسماعيل ثم تشكلت هيئة برلمانية في عهد الثورة المرابية ثم ٦ هيئات في عهد الاحتلال أي أنه قبل عصر الاستقلال كان هناك عشرة هيئات برلمانية قد انتخبت أو اختيرت .

برلمانات ما بعد دستور ١٩٢٣ :

أما بعد صدور دستور سنة ١٩٢٣ فقد تشكلت أيضا عشر برلمانات لم يكمل أي برلمان منها مدته القانونية الدستورية فالهيئة النيابية الأولى التي مارست عملها

١٥ مارس سنة ١٩٢٤ عقدت دورتين فقط الأولى انتهت في ١٠ يوليو سنة ١٩٢٤ ، والثانية بدأت في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، واستمرت اثني عشر يوما أي حتى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، وفي ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤ صدر مرسوم بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر ، وفي ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ صدر مرسوم بحل مجلس النواب .

أما البرلمان المصري الثاني بعد الدستور فقد اجتمع في ٢٢ مارس سنة ١٩٢٥ ولكن صدر قرار حل هذا البرلمان في نفس اليوم وبعد ٩ ساعات من انعقاده . أما البرلمان المصري الثالث فقد اجتمع في ١٠ يونيو سنة ١٩٢٦ وعقد ثلاث دورات انتهت في ٢٨ يونيو ١٩٢٨ حيث صدر مرسوم بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر ثم صدر مرسوم بحل البرلمان في ١٩ يوليو سنة ١٩٢٨ .

أما البرلمان المصري الرابع فقد اجتمع في ١١ يناير سنة ١٩٣٠ ، وعقد دورة واحدة انتهت في ١٧ يونيو من نفس العام وفي ٢٢ يونيو صدر مرسوم بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر ، وفي ١٢ يوليو صدر مرسوم بحل البرلمان وهكذا كنا دوما نرى أنه يسبق حل البرلمان قرار بتأجيل اجتماعاته لمدة شهر .

أما البرلمان الخامس والذي انتخب في ظل دستور سنة ١٩٣٠ الذي أصدرته حكومة صدقي باشا . هذا البرلمان عقد أربع دورات عادية بدأت في ٢٠ يونيو سنة ١٩٣١ ، وظلت حتى ٢٨ يونيو سنة ١٩٣٤ ، ولكن لم يكمل مدته التشريعية ففى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٤ صدر مرسوم بحل البرلمان .

أما البرلمان المصري السادس فقد عقد ثلاث دورات عادية ودورتين غير عاديتين ، ولكن لم يستمر هذا البرلمان أكثر من ستين حيث عقدت دورة الإنعقاد العادية الأولى في ٢٣ مايو سنة ١٩٣٦ وانتهت دورة الإنعقاد العادي الثالث في ٣ يناير سنة ١٩٣٨ وفي ٢ فبراير سنة ١٩٣٨ صدر مرسوم بحل مجلس النواب .

ولقد كان أبطال الانقلاب الدستوري في مصر شخصيات سياسية رغم ما ضيها

إلا أنها أساءت إلى الشعب المصرى وإلى الحياة النيابية رغم أنها قد تكون خسنة
الثية أو مؤمنة بأن التطور الفجائى الديموقراطى للشعب سوف يضره ونخص بالذكر
من هؤلاء السياسيين أحمد زور باشا ، محمد محمود باشا ، اسماعيل صدقى باشا أما
البرلمان المصرى السابغ فقد عقد خمس دورات عادية بدأت فى ١٢ ابريل سنة ١٩٣٨
وانتهت فى ٧ فبراير سنة ١٩٤٢ ودورة انعقاد غير عادى فى أكتوبر سنة ١٩٣٩
وقد صدر قرار بحل مجلس النواب سنة ١٩٤٢ (٧ فبراير) .
أما البرلمان المصرى الثامن فقد عقد ثلاث دورات عادية ابتداء من ٣٠ مارس
سنة ١٩٤٢ وانتهت فى ٩ أغسطس سنة ١٩٤٤ وإلى جانب هذه للدورات فقد
عقد دورة انعقاد غير عادى فى سبتمبر سنة ١٩٤٣ ولكن لم يلبث أن صدر قرار
بحل مجلس النواب فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٤ .

أما البرلمان المصرى التاسع فقد عقد خمس دورات عادية بدأت فى ١٨ يناير
سنة ١٩٤٥ وانتهت فى ٨ أغسطس سنة ١٩٤٩ كما عقد دورة غير عادية فى أكتوبر
١٩٤٥ وهذا البرلمان المصرى التاسع هو أول برلمان بعد صدور دستور سنة ١٩٣٣
يكمل مدته القانونية والمستورية كما أنه كان للبرلمان الوحيد الذى لم يصدر قرار بحله
أما البرلمان المصرى العاشر فقد عقد ثلاث دورات عادية بدأت فى ١٦ يناير
سنة ١٩٥٠ وانتهت فى ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٢ وعقد هذا البرلمان دورة انعقاد
غير عادى فى ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٠ وانتهت فى ٩ أكتوبر سنة ١٩٥٠ .

دور مجلس الشيوخ :

أما عن مجلس الشيوخ المصرى فقد عقد بعد تكوينه فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٤
خمسة أدوار عادية انتهت فى ٢٨ يونيو سنة ١٩٢٨ ثم صدر قرار بحل مجلس الشيوخ
لأول مرة فى ٢٩ يوليو سنة ١٩٢٨ وتكون مجلس شيوخ جديد عقداً أولى دوراته
فى ١١ يناير سنة ١٩٣٠ وظل طبقاً لمدته عشر سنوات يتجدد نصفهم كل خمس
سنوات وعقد مجلس الشيوخ المصرى دورته الثانية والعشرين العادية والتى بدأت
فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ وكان من المفروض أن تنتهى فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٢
ولما قيام ثورة ٢٣ يوليو .

ولم تسجل مصر طوال حياتها الثيائية الديمقراطية إلا ثلاثة انتصارات
هي الانتصار في معركة إلغاء الإشتيازات الأجنبية والانتصار في معركة إلغاء معاهدة
١٩٣٦ وأخافين الحكم الثنائي في السودان والانتصار في عودة دستور سنة ١٩٢٣ ..
ولم يكن الشعب بعيدا عن هذه الممارك بل كان هو موجبا وأول من ضحى
في سبيلها كما كان هو الذى قدم القرايين على مذبحها حتى يتجمع ويتحقق أهدافنا غدا
ذلك كله فان الحياة اليابية فشلت في حماية المواطن من الغلاء ومن ارتفاع الأسعار
وفشلت في تحديد الملكية الزراعية وحل المشكلات الاجتماعية وفشلت أكثر من
ذلك في تدبير حماية الوطن من الاستعمار وحماية المواطن من الاستغلال ..
وهكذا يمكننا أن نقول أن مصر شادت عشرين ، بل ثلثا متخبا قبل ثورة
٢٣ يوليو عشرة قبل صدور دستور سنة ١٩٢٣ ، عشرة بعد صدور هذا الدستور
وإذا ما أخذنا تاريخنا الفلكي الثياني في مصر الحلة الفرنسية وقع أن كون نابليون
الديوان الوطنى ثم أشكال المجالس التي حاول محمد علي أن يكونها وأن يستعين
بها لحكم البلاد لتأكد لنا بعد كل ذلك أن الديمقراطية المصرية جذور تعود
إلى سنوات بعيدة في أعماق التربة المصرية .

الفصل السابع

عوامل انهيار الحياة النيابية

بعد فرض المطور السابقة من هذه الدراسة نطرح عدة أسئلة عن هل حقاً عاشت مصر حياتها النيابية بلا قلاقل أو أزمات ؟ . وهل تركت للشعب حرية ممارسة حقوق الديمقراطية ؟ وهل وقف الشعب موقف المتفرج من التلاعب بأقداره والعبث بقضية الدستور التى تكررت الاعتداءات عليه ؟ .

وللاجابة على هذه التساؤلات نقول .. أن ما حدث بعد الثورة من تجاوزات السلطة ومن اعتداءات على كرامة الإنسان ومن تحكم لمرأى القوي ومن انتهاك لسيادة القانون ومن سيطرة الطبقة الجديدة التى نهبت مع حكم العائلات .. كل هذا جعل الكثيرون يترحمون على أيام ما قبل الثورة ، ويقارنون بين الدور الذى كان يلعبه حنا البرهان فى الماضى .. ولكن لم تكن الحياة النيابية فى مصر قبل الثورة الا صورة مشوهة للتعنى النيابى ولم تتمتع البلاد بأى نوع من الحكم الديمقراطى .. ولكن الحق والتاريخ لم يقف الشعب المصرى موقفاً سليماً تجاه ما يدور من حوله . بل أن النداء الطاهرة الزكية اريقت فى ساحة الدفاع عن الدستور .. ولا يجب أن ننسى فى هذا الصدد ما حدث فى انتخابات سنة ١٩٥٢ حيث قامت حركة العمد فى انحاء كثيرة من المملكة المصرية آنئذ وكانت أم مراكز القطر المصرى التى اضرب كل محمداً من مركز بنى مزار - التابع لمديرية المنيا - وقد رفض هؤلاء العمد استلام كشوف الانتخابات لأنهم أحسوا أنها مفروضة عليهم وأن معظمها لا يمثل وجهة الحقيقة ، ولقد قد قبض على هؤلاء العمد وقدنفوا للحاكمة حيث تولى الدفاع عنهم وإيم مكرم حبيب ، كامل البندارى ، محمود حمى ، رمزى

وهبى ، محمد على باشا ، أحمد بك مصطفى ، توفيق . دوس وصليب سالى وعبد العزيز فهمى ، زكى فيلون ، محمد محمود جلال . . وقد انضم مغايخ القرى إلى العمدة فى هذه الحركة ، كما حوكم عمدة المحلة الكبرى تيمان باشا الأصغر ، ومحمود بك الصاوى عمدة بلدة الكنيصة ، مركز طنطا الذى كان أول عمدة يصدر عليه حكم الحبس بسبب امتناعه عن تسليم دفاتر الانتخابات .

ولقد كان ضمن النصوص الحميدة فى تكوين المجلس التيانى على عهد اسماعيل ميز ارتباط القانون الانتخابى بالتعداد السكانى وعدم جواز انتخاب الداخلىين فى السلك المسكرى . . وكان المجلس لا يقصد جلساته إذا غاب ثلث أعضائه وكان العضو الذى يتغيب أكثر من ثلاث مرات بدون حذر مقبول تسقط عضويته ويتنخب غيره فوراً .

وكان لا يجوز لعضو المجلس أن يجمع بين عضوية أكثر من لجنة واحدة .

وهكذا يمكننا أن نقرر أن الكثير من الحياة التيايية كان يحتم سطوراً مضنية فى تاريخنا ولذا فإنه ليس من المصلحة أن نسير وراء الدهوة التى تحاول هدم معالم الماضى بحجة أن هذا الماضى كله كان سوءاً أو سلباً أو فاضحاً أو عجبلاً . . ويتملقون فى ذلك بأن هذا سوف يتيح لهم فرصة البناء الجديد . . ولكن هؤلاء يندون أو بمعنى أدق يتناسون أن هذا البناء الجديد إذا تم بهذه الطريقة فسوف يكون بناء على انقاض . . انقاض أمة واشلاء شعب جريح يشكر عليه سنوات نضاله وحياة كفاحه .

إرادة الشعب :

والمرقة فإن ماضينا فى النصف الأول من القرن العشرين لم يكن كله ظلام ولا ظلاماً لقد كانت إرادة الشعب فى هذا للماضى أقوى من الظلم وكان اشباع الفكر عليه أقوى من الظلام . ومن خلال هاتين القوتين إرادة الشعب واشباع

الفكر ولدت الديمقراطية المصرية . ولدت وكانت تنمو في قلوب الشعب أكثر
ما في قلوب السلطة .

ولقد كانت هذه الديمقراطية الشعبية البحتة أمانا للفرد وضمانا للمجموع بين كل
عناصر الطغيات .

وعما يسعى له أن الباحثين وقفرا في الديمقراطية عند باب واحد من أبوابها
هو باب الحكم على أساس النظرية التقليدية للديمقراطية القائلة أنها حكم الشعب
بالشعب لكن ذلك لم يحقق لمصر تماما.. كان الشعب المصري سجيناً في ديمقراطية
لكنه في ذات الوقت كان حراً في أحماقه . ولقد كانت جناية ثورة ٢٣ يوليو
على الشعب المصري خلال حكم مراكز القوى أنها قتلت الحرية داخل أحماق هذا
اللسان وأشعرته بالاقتراب فوق أرض وطنه .

لقد كان النظام الملكي بكل أدواته سبياً في تعطيل الحياة النيابية، وقتل الفكرة
الديمقراطية في مصر بسبب تطلع ساكن قصر عابدين إلى السلطة الديكتاتورية
وجشعه إلى الحكم بنير رقيب فلقد قام الملك بمخالفة الدستور وتعطيله وإقالة
حكومات الأغلبية في معظم الأحيان .. وكانت أغلب الانتخابات التي أجريت
في مصر قبل الثورة غاشمة للتزوير وثلث الأصوات الخاصة بالناخبين تباع
وتشتري وبالذات في المناطق الريفية ..

ففي عهد الملك فؤاد (١٩٢٢ - ١٩٣٦) مع عدم لسيان أنه كن سلطاناً
منذ سنة ١٩١٧ عقب موت حسين كامل ثم أصبح ملكاً بعد نصريح ٢٨ فبراير
سنة ١٩٢٢) هطل الدستور ثلاث مرات ٠٠ وبعد سبع سنوات فقط من صدور
الدستور عاشت مصر بلا دستور حتى جاء دستور سنة ١٩٣٠ ، الذي زاد من سلطات
الملك قبل نواب الشعب وإرادة الأمة . وخلال الفترة البرلمانية التي عاشتها مصر
منذ سنة ١٩٢٤ (٥ مارس ١٩٢٤ اقتتاح أول برلمان مصر) وحتى سنة ١٩٥٢
(يوليو) الفاء . آخر البرلمانات المصرية . . خلال تلك الفترة لم يكمل أي

برلمان من البرلمانات المصرية العشرة التي تشكلت مدته الدستورية باستثناء.
برلمان سنة ١٩٤٥ .

ولم يحدث أن قدمت وزارة استقالتها لأنها لم تحصل على ثقة البرلمان أو لأن
البرلمان سحب الثقة منها .

ولعبت الامارة (من خلال الحكومات الفردية وحكومات الاقلية) إلى
جانب الملك وحاشيته دوراً رئيسياً في توجيه السياسة البرلمانية وتمثيل مراد
النسور مستندين إلى الأحكام العرفية وقوانين الطوارئ . . . وكان أصدق تعبير
يمكن أن يطلق على مصر في ذلك الحين أنها كانت دولة برلمانية يحكمها ديكتاتور
متخفى ومع ذلك كانت تملك برلمانا .

النتائج ١٩٥٠ :

ولقد دخل انتخابات سنة ١٩٥٠ ستة أحزاب مصرية كان أولها حزب الوفد
الذي تقدم بـ ٢٩٦ مرشحا نجح منهم ٢٢٦ وكانت نسبة المقاعد التي حصل عليها
٧٠٪ أما حزب الأحرار الدستوريين فقد تقدم بـ ١٠٨ مرشحا فاز منهم ٢٧
أي بنسبة ٨٪ من المقاعد أما الحزب الوطني فقد تقدم بـ ١٦ مرشحا فاز منهم
٦ أي بنسبة ٢٪ أما الحزب السعدي فقد تقدم بـ ١٧٠ مرشحا وكانت حوزته
نكرا . إذ نجح منهم فقط ٢٨ أي بنسبة ٩٪ أما حزب الكتلة فقد تقدم بـ ٢٩
مرشحا وكانت النتيجة أن لم ينجح أحد . ولذلك نعتبر أن انتخابات سنة ١٩٥٠
كانت بمثابة حكم الإعدام لحزب الكتلة . وقد تقدم الحزب الاشتراكي بثلاث
نواب نجح واحدا فقط . أما المستقلون فقد تقدموا بـ ٢٤٥ مرشحا نجح منهم ٢١
أي بنسبة ١٠٪ وكان اجمالي من تقدم من المرشحين ٩٧٧ مرشحا نجح منهم ٢١٩
ولقد كانت الموضوعات التي فحرت داخل هذا البرلمان من الضخامة بحيث لا تتسع
لها صفحات هذا البحث فلقد أثيرت فيها قضية الأسلحة القنابية ، والتشريعات

المكتبة للمحافظة وقوانين النا. المعاهدة المصرية البريطانية ولاشك أن هذا البرلمان كان رغم قصر مدته أعظم البرلمانات المصرية وأكثرها حركة إلى حدنا .
والحق والتاريخ ، فإن حزب الوفد — في بداية تشكيله — كان يقود الحياة البرلمانية قيادة سليمة ولعل خير ما قدمه حزب الوفد لتجالح الحركة النيابية صهر عنصرى الأمة من مسيحيين وأقباط وليس أقل على ذلك من تراجع نسبة الأقباط في مجالس النواب المصرية براجع نفوذ الوفد وشعبيته وخطبة الاتجاه الرجعى في الانتخاب . ففي سنة ١٩٢٤ كان عدد أعضاء المجلس ٢١٤ عضوا وصل عدد الأقباط منهم إلى أكثر من ٦٥ عضوا ، أما في سنة ١٩٣٠ فقد بلغ عدد الأعضاء ٢٣٥ وصل عدد الأقباط منهم ٢٣ وفي سنة ١٩٤٢ كان عدد الأعضاء ٢٦٤ عضوا وصل عدد الأقباط ٢٩ أما في سنة ١٩٥٠ فقد كان الأعضاء ٣١٩ عضوا بلغ عدد المسيحيين ١٠ أعضاء .

وقد جاء في خطاب سعد زغلول زعيم الوفد إلى الملك فراد بمناسبة قبول سمذ تشكيل وزارته الأولى ، د لقد لبثت الأمة زمانا طويلا وهى تنظر إلى الحكومة نظرة الطير الصائد لا الجيش للقائد ، وترى فيها خصما قدبرا يدبر لها المكيد لا وكيلا أمينيا يسمى لخبرها وقولها عن هذا الشعور سوء تفاهم أثر تأثيراً سينا في إدارة البلاد وهاق كثيرا من تقدمها .

ولقد كان برلمان مصر الأولى وهو أول برلمان وفدى ، نموذجا رائعا لقلمة نموذجا رائعا لقلمة ديمقراطية تمثل الحياة النيابية في مصر . ويهتبر هذا البرلمان هو البرلمان الأم لكل البرلمانات التى أتت بعد ذلك في الشرق الأوسط وقد أجزيت الانتخابات لهذا البرلمان وكانت نزجة بشكل لم يسبق له مثيل لدرجة أن رئيس الوزراء الذى أجرى الانتخابات رصب فيها .

وافتح البرلمان يوم السبت الموافق ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ وكان يوما رائعا في تاريخ مصر إلى درجة أن أمير الشعراء أحمد شوق أشد شوقا لهذا اليوم في أبيات خلدة حيث قال :

مصر إذا ما واجعت أيامها
لم تلق السبت العظيم مثيلا
البرلمان غدا يمد رواق
ظلا على الوادى السعيد ظليلا
قل الشباب اليوم بورك غرسكم
دبت القطوف وذلت تذيلا

ولقد كان من حسن حظ مصر أن كان الرئيس الذى أشرف على بدء الحياة
الاستورية لمصر هو سعد زغلول الذى كان مؤمنا بالديمقراطية وسيادة
الأمة والبرلمان.

ورغم أن هذا البرلمان الوفدى لم يستمر انعقاده فى دورته الأولى أكثر
من أربعة أشهر إلا أنه فى هذه المدة القصيرة تمددت جلساته فمقد مجلس
النواب ٦٩ جلسة كما عقد مجلس الشيوخ ٣٩ جلسة وكان أهم القرارات التى
أصدرها حذف الاعتماد المخصص لنفقات جيش الاحتلال من الميزانية وضرورة
اختيار مندوبين مصريين يمثلون الحكومة لدى الشركات الأجنبية، وسحب المبلغ
المودع فى بنك إنجلترا من الاحتياطى ووضع نظام يحمل العملة المصرية مستقلة
عن العملة البريطانية، وتأليف لجنة لوضع مشروع قانون التعليم الإلجبارى
 وإنشاء ديوان المحاسبة وبيع أكبر جزء ممكن من أطميان الحكومة لعشار
المزارعين . . . وبرهن النواب والشيوخ على استقلالية فى الرأى وكانوا يحكمون.

عوامل الحياة البرلمانية

ومع كل ذلك فإن المحلل السياسى المتحاذى يدرك تماما أن الحياة البرلمانية
قبل سنة ١٩٥٢ خضعت لمجموعة من العوامل أثرت فيها وأدت إلى انهيارها .

أول هذه العوامل هو عدم وضوح الفكر الديمقراطى لدى القائمين على
تطبيقه وبالتالي أدى هذا إلى إرساء الكثير من المفاهيم الخاطئة للصورة النهائية

سواء من ناحية التناخب أو المرشح . وأدى عدم هذا الوضع إلى إتاحة الفرصة للعناصر الديكتاتورية أن تسيطر وتجد المجال أمامها فسيحا لتحكم انفراديا أما ثاني هذه العوامل فهو الرغبة الملكية السامية في التطلع نحو الحكم الاتونوقراطي . . أي الحكم المطلق . . . وكان الملك فؤاد يحتقر الصفات الأخلاقية للسياسيين المصريين وفي لقاء له مع « دافيد كيللي » المستشار البريطاني بمصر المندوب السامي في سنة ١٩٣٤ قال فؤاد :

« أن المصريين لا يناسبهم الحكم البرلماني . . . ومصالح الانجليز في مصر استراتيجية وأنا أقدر من أحافظ عليها ، فلم لا تتركوني أحكم مصر بالطريقة التي أريدنا لأن أعرف وأتقن هذه المهمة . . . ولا تتدخلوا في شئون مصر الداخلية وأنا مستعد لأن أترك لكم جميع المصالح الاستراتيجية ، ووجد الملك فؤاد - تماما كما وجد من بعده الملك فاروق - بعض الإعانات التي التي تساعد على الحكم الديكتاتوري. ذلك أن دستور صدقي سنة ١٩٣٠ أعطى الملك صلاحيات واسعة وسلطات تكاد تكون مطلقة . كما أن محمد محمود إرضاء الملك عطل الدستور وحكم بالإرهاب ، وعندما أجرى إسماعيل صدقي انتخابات سنة ١٩٣١ قاطعها الوفد وتمكن صدقي من تزويرها لحصل حزبه للمعروف باسم حزب الشعب على الأغلبية في مجلس النواب .

وخلال فترة العشر السنوات التالية لإقرار دستور سنة ١٩٢٣ جددت على مصر أمور . حيرت المراقبين والمؤرخين ولم تتمتع قط بأي استقرار سياسي حيث كانت تلاعب بها الأقدار وترك الاحتلال الموقف بصفة مؤقتة للصراعات الداخلية حيث نسي الزعماء القضية الرئيسية وهي تحقيق الجلاء ، وسعوا إلى الوصول إلى كراسي الحكم أو المناذاة بالدستور والتشديق بالحكم الثنائي .

ورغم تهديد بريطانيا منذ سنة ١٩٣٠ أنها لن تتدخل في شئون مصر الداخلية إلا أن سيد « برسي لورين » المندوب السامي في مصر أرسل برقية إلى وزارة

الخارجية البريطانية في سنة ١٩٣٤ يقول فيها ظلت سلطة الملك في مصر تحطم أية محاولة لإرساء قواعد الديمقراطية أو التوسع في سلطة الشعب ولكن لا يعني ذلك أن الجماهير وقفت ساكنة أو أن بعض الزعامات تقاعست عن أداء واجبها... ذلك أن التاريخ بالرصد للظفافة كما أن الشعوب تسلك سبلها رغم أنف المستبدین بها... فسمعد دغول تصدى رغبة الملك تعيين ٢ مجلس الشيوخ وأصر على أن ذلك يتم من خلال مجلس وزراء الملك. كما كان لمصطفى النحاس بعض المواقف المشهودة قبل الملك فاروق للحد من أوتوقراطيته

للمعارضة أيام فاروق :

وفي هذا البرلمان وجدت المعارضة ولم تكن من جانب الأحزاب الأخرى فقط بل لقد كانت من جانب الوفدین أيضا... وفي بعض المسائل الهامة خذل نواب الحكومة حكومتهم وأصروا على قراراتهم التي كانت يوحى من ضميرهم.

لقد دافع الشعب المصري عن جلود الديمقراطية وظل يرها ما وهم حكم الظفافة. وكانت هناك ديمقراطية فطرية رغم كل الحركات المضادة. وظل الشعب يناضل حتى انصرف في النهاية فقد كان ذلك هو حكم المنطق والتاريخ.

لقد هن استهتار الملك ضمير الشعب بالسخط وأخذ هذا السخط طريقه إلى قاعة مجلس النواب فوقف بعض أعضاء المجلس - وكانوا أقلية بالطبع - يتنددون بما يحدث من رأس الدولة وحاشيته نذكر من هؤلاء النائبین الثابین اذ ذاك في (برلمان ١٩٤٥) الدكتور نور الدين طراف والمهندس الزراعي ابراهيم شكرى

هل أن شيئاً أخطر من هذا التدبیر قد ظهر في مجلس الشيوخ... حيث تقدم محمد خطاب بمشروعه لتحديد الملكية الزراعية بمخمين خدام الفرد. وكان هذا

الافتراح بمثابة قبلة أقيمت في مجلس الصيوخ إلى درجة أذهلت الجميع فلم يتعرض أحد على الإطلاق ولكن في ذات الوقت لم يوافق عليه أحد .

وبقيت هذه الصرخة التقديمية معلقة دون الرضى أو القبول كعلامة على الطريق . . . وقد أراد عضو الصيوخ الدستوري جلال فيهم باشا أن يحصل مشروع زميله على حق الحياة فتقدم بمشروع أكثر فاعلية وهو أن يكون نصاب للملكية الزراعية بالنسبة للامرة بمحمالة فدان بشرط أن يتم التطبيق على كل أسرة على حدة بعد وفاة مورثها .

ولقد كان مشروع جلال فيهم ذكيا ومن الصعب منارضته ، ولكن القصر الملكي كان خبيثا فقد وجد الحل لينصرف جلال فيهم عن مشروعه بأن عينه وزيرا حتى تشغله شواغل الوزارة عن موقف الدفء عن مشروعه الذي لم ير النور .

ولقد كان لثبتهين والعلماء دور بارز في الحياة الثبانية قبل الثورة وكان تعديل جداول الانتخابات يتم سنويا حيث كانت تشكل لجنة خاصة بمعد فحص هذه الدوائر وتحذف الموقر وتعيد المطلوب قديم ومن أصبح لهم حق الانتخاب .

ووضعت القوانين المشددة لمنع التزوير حيث وصل الأمر لخصان جيدة الانتخابات أن نص قانون الانتخاب أن المكلف بأخذ أوراق الانتخاب أو تعددها أو فتحها إذا أخفى شيئا منها أو أضاف إليها أو بدل فيها أو قرأ غير المكتوب يعاقب بالترامة والحبس ولكن ذلك لم يطبق قط وكن مجرد كلام نظري .

وكان من يأخذ أو يعد بأنه يأخذ رشوة أو هدية ليعطى رأيه أو ليجتمع عن من إعطاء الرأي يعاقب بالترامة أو الحبس وكذلك من يهين نائجا على انتخاب مرشح معين يعاقب بالحبس أو الترامة .

فلك كلها صرد؛ مضيئة للحياة النابية في مصر ما قبل الثورة . . . وكانت وظيفة النابية لاجتمع مع أية وظيفة مدنية أو عسكرية . وإذا وقع الانتخاب على أى من موظفي الحكومة فلا يقبل نائبا إلا بعد استعفائه من منصبه . كما كان لا يجوز الجمع بين منصب العمدة أو شيخ البلد وبين وظيفة عضو في مجلس الشورى (شورى القوانين) أو الجمعية العمومية ولكن كان يجوز الجمع بين أحدها وبين وظيفة عضو في مجلس المديرية .

وكان عضو البرلمان ينوب عن الأمة كلها . ولا يجوز لناخيه ولا السلطة التي تعينه تفويضه بأمر على سبيل الإلزام . وكان المرشحين الحق دائما في الدخول إلى قاعة الانتخابات ، كما كان العضو المنتخب يتقاضى مرقبا سنويا أشبه بمكافأة قدرها ٢٨٠ جنينا أى في حدود ٤٠ جنينا في الشهر وكان يستثنى من ذلك الوزراء وكلاء الوزارات البرلمانية ، فهم لا يتقاضون شيئا .

غياب النواب عن الجلسات :

ومن جانب الأشماعاء المضيئة لدى الحياة النابية السابقة كانت المسؤولية تحترم وكانت نسبة الغياب ضئيلة والغياب بدون عذر كان ظاهرة غير معروفة على الإطلاق . ولكن رغم ذلك بقيت أماننا مشكلة صياغة الحكم النهائي على التجربة النابية في مصر .

والحق أن مصر عاشت في أمس الحاجة إلى زعامات وطنية بالمعنى الحقيقي لمقاييس الوعامة فابتداء من فترة الثلاثينات لم يمكن بين زعماء مصر من استطاع أن ينسى نفسه ليذكر واجبه ولأمن استطاع أن ينسى حربه ليذكر وطنه .

ولم يمكن بين زعامات مصر من ملك الاستمداد النفسى لإيجاد حل لكل مشكلة أو من كان ذا قدرة على التنبؤ بالحوادث قبل وقوعها حتى ينسى له التأهب لمواجهتها بحسكة وحراية والحقيقة أننا إذا كنا نجد في زعامات مصر قبل الثورة من آمنوا بالسياسة كانوا قاعدى الحس الشعبي . . . ولم يكن هناك إيمان بالمبادئ .

بشئ ما كان هناك دفاع عن المصالح . ولعل الصبر هو صفة لم يتحل بها أى
سياسى مصرى سابق . مع أن صفة الصبر من أهم الصفات التى يتعين على رجل
الدولة أن يتحل بها . ويرى نفسه عليها إذ لا مفر له من انتظار الوقت المناسب
وترقب الفرصة الملائمة والبعاد عن التسرع والسجلة ما استطاع إلى ذلك سبيلا .
وثمة عامل ثان يتوقف عليه النجاح فى حلبة السياسة . لم يعرفه أيضا زعمائنا .
لكنى يحسبوا التصرف . إذ من الخير لرجل الدولة ألا يحرك قطع الشطرنج ممتدا
على ما يتوقعه من حركات خصمه فمن المجاز أن يخطب ظنه فيكون فذله ذريعا .
أن رجل الدولة أشبه بخصم يرتاض فى غابة كثيفة فهو يستطيع السير ولكن
يتعذر عليه تعرف المسكن الذى يخرج منه إلى السهل المنبسط ولذلك يجدد به أن
يسير فى الطريق الواضحة المعالم إن لم تكن به رغبة فى أن يضل هذا الطريق . .
أن مهمة السياسى التى لم يدركها الكثير من سياسى العهد الماضى هى مقصورة على
التساؤل فى جميع الأحوال عن الاجابة على سؤال يطرح نفسه وهو :

ما هى التوائد التى تعود من وراء هذا الشئ . على بلادى . . ؟ لقد كانت
الحياة النيابية فى مصر ما قبل الثورة وهم بعض المكاسب التى حققتها فى سلسلة
دائرية من الخوف . . حيث كان الانجليز يخيفون مجلس النواب والطلبة يخيفون
مجلس النواب والملك يخيف مجلس النواب وللوظفون يخيفون مجلس النواب .

ووصل الأمر ببعض أعضاء البرلمان إلى أنهم كانوا مستائين من عملهم النيابى
فقد قال طراف على باشا أحد أعضاء مجلس الشيوخ « لم أحمل شيئا مطلقا إذ
لأفائدة من العمل . . وكل ما هنا لك أنى تعلمت كثيرا فى أثناء عملى فى المجالس
النيابية » .

ويقول عضو آخر فى مجلس الشيوخ وهو حسين الجندى بك :

« لأفائدة ترجى من حكومات هذا العهد سواء فاوضت أو التجأت إلى
الريثات الدولية لأنها حكومات أقلية ضئيفة لا يستند على الشعب » .

لم يستفد الشعب شيئا :

نعم ويلا بمثابة .. لقد كان في مصر قتل الثورة حكم نيابي ، ولكن شعب مصر لم يستفد من هذا الحكم شيئا على الإطلاق وكان يمثل العمال فئة كبار الملاك والرأسماليين .. وبذلك يمكن أن نصل إلى النتيجة الأولى لهذا الحكم بأن مصر حكمت فعلا في ظل الوضع النيابي لصالح نفر من التواب الذين لا حدود .. واني أعني النكلة تماما .. بنفوذ الثيابة وجلوا لتلك مسمى أو وساطة ثمة في قائمة الاسماء .. كان الحكم النيابي لصالح الانصار والمحاييب الذين فاؤوا بانيات واطاعوا ما كانوا ليحصلوا عليها إلا بفضل نفوذهم في ظل هذا الحكم الذي ادعى البعض أنه كان حكما نيابيا سليما وحكما ديموقراطيا صحيحا .

لقد كان الحكم النيابي لصالح طائفة من رجال المال والأعمال الذين استفادوا علاقتهم برجال الحكم لكي يحصلوا على ما يريدون ، ولكن يشربوا من دفع الضرائب ، ولو كان في مصر في ذلك الحين مبدء احصائي لاتجاهات الرأي العام لاوضح هذا المبدء أن الحكم النيابي قبل الثورة لم يعد على شعب مصر بشيء والذين استفادوا من هذا الحكم لم يزيدوا من نسبة ١٠٪ / كان منهم على الأكثر ٧٪ من الاغراب على هذا الشعب .

وكانت دار المنسوب السامى تبحث منذ كرات الشكاوى التي كانت تصلها دون رجوع الرئاسة وتبحث المصالح على الرد عليها .. ووصل الأمر إلى أن يصير الأجنبي هو الذى ينتظر منه الرجاء والفرج ، وهو الذى على ارافته في التمييز والعدل والامتياز قائم والبرلمان موجود .

أن أول نقد يمكن أن يوجه إلى الحياة البرلمانية قبل ثورة سنة ١٩٥٢ هو تطامن الأحزاب لاعلى تحقيق أمان الأمة بل على كراسى الحكم .

ومع كل ما سبق ومهما قيل في عيوب الحكومات النيابية فهي خير وأصلح من أى نوع من الحكومات الأخرى .

ذلك أن أية أمة بلا برلمان يحجبها ويوضح حقوقها وحقوق حاكمها تصبح
 مهضومة عديمة الأهلية بعيدة عن الحضارة غير موثوق بها من العالم المتقدم .
 ولإشك أن ما حدث أصبح ملصقا للتاريخ . . وكل شيء تاريخي يستطيع
 كتابته بصدق إذا تبع الكاتب وحي ضميره .
 بقيت كلمة أخيرة . . وهي أن الحياة النيابية وسيلة وليست غاية . . وسيلة
 لتحقيق الرقابية والعدالة . . أمل الإنسان المصرى الذى تاق إلى تحقيقه خلال
 مراحل نضاله الطويل ولن تصل إلى ذلك إلا بتضحية كل منا من أجل مصلحة
 الجميع .

القسم الثاني

الأحزاب السياسية المصرية قبل سنة ١٩٥٢

الأحزاب السياسية المصرية قبل سنة ١٩٥٢

مقدمة تاريخية :

سقطت الأحزاب المصرية في مصو بصورة فعلية في ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ عندما احترقت القاهرة ، ولم يمد لها وجود ثابت في حياة المجتمع المصرى حيث تأكد أنها كانت أعجز من أن تسيطر على الموقف أو أن تتصدى لديكتاتورية فاروق أو سيطرة العاشية الملكية المحيطة به . . وإذا كان حريق القاهرة يعنى أن القوى الاستعمارية والرجعية لم تعد تستطيع أن تحكم بالأساليب القديمة ولم تعد تستطيع أن تحتفظ بسلطانها أو بما بقى من سلطانها إلا بصدمة كبرى ودراما مأساوية في التاريخ المصرى المعاصر . . ولقد جاء حريق القاهرة ليعلن حركة الكفاح الوطنى فى القتال . . وكان يعنى أن كل التنظيمات الوطنية والثورية القائمة وكل الايديولوجيات والإتجاهات السائدة أعجز من أن تقفم وتبقي . الأغلبية العظمى للجماهير وتقودها إلى معركة تحرير كاملة . .

وخلال فترة الكفاح الشعبى عقب إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ في ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ وضع أن حزب الأغلبية قد تمثر في قيادة الجماهير وعجز عن قيادة الحركة أو فهم طبيعتها وبعثاتها وكان هذا غير مستغرب منها بحسب مصالحها وأشائها . وتاريخها . بل فوق ذلك لقد عجزت القيادات الشابة داخل حزب الوفد أن تقوم بالمهمة أو أن تدرك روح العصر ومسئوليات الواجب الوطنى . .

وفي ذات الوقت عجزت قيادات أحزاب الأقلية . . تلك الأحزاب التى

ظلت منذ قيامها وحل اختلاف اتجاهاتها تتمى على حزب الأغلبية تموانه، وأحيانا تحبطه وخيائته . لم تستطع هذه الأحزاب أن تتضامن فيما بينها رغم أن كثير من الفرص كانت مواتية لها لتحقيق ذلك ..

وإذا ذلك القصور في تحمل المسؤولية — وإذا فشل النظام كله — تقدم بضعة شباب من الجيش — تلك المؤسسة الوحيدة التي احتفظت بكيانها بفضل تنظيم داخلها هو تنظيم الضباط الاحرار — قاموا بانقلاب عاطف ذلك المرح الاستيمارى وقلاع الرجعية التي تحكمت في مصر لستين طويلة وأطاحت بها في مجموعها لأنها كانت نمورا من ورق — في زمن قصير نسبيا وسهل عليها ذلك لأن النظام القديم أحرق كل الجسور بينه وبين القاعدة الشعبية ودمر الأمل في نفس الإنسان المصرى وفتح السجون والمعتلات لاحرار هذا الوطن .

ولقد كان هذا الانقلاب الحافظ حتمية تاريخية قام بها هؤلاء الثوار . . الذين أذهلهم ما حدث في الاحماعيلية يوم ٢٥ يناير سنة ١٩٥٢ وما حدث في اليوم التالى في القاهرة في يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ — لقد كان تنظيم الضباط الاحرار يعد نفسه — للثورة منذ حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ وانفق أن تقوم الثورة عام ١٩٥٥ وذلك بعد اكتمال تنظيماتها العملية داخل الجيش أولا ثم بين القواعد الشعبية ثانيا مع وجود برنامج مفصل لها إلى جانب نظرية متكاملة في الحكم والادارة .

تلك كانت هى خطة ثوار يوليو ولكن تتابع الحوادث ، وانهارت المقاومة البطولية للشعب في القتال وتصفتها على يد الوزارات الادارية التي حكمت مصر بعد حريق القاهرة ، إلى جانب إفلاس التنظيمات السياسية القائمة . . ثم العدام بين الملك والجيش في ظل وزارة حسين سرى قبيل قيام الثورة بأيام معدودة جعل هؤلاء يخشون المستقبل وكان ضرورة وطنية أن يتقدموا لانقاذ مصر وشرفها من

ذلك الخطر الذي أصبح وشيكاً أن يهدد كل شيء ويقضى على الأمل في نفوس الجماهير ..

ونظراً لما قام به الشعب من مأساة .. فإنه خرج بكل طبقاته وقبائعه للانخراط حول الحركة الجديدة وقام بتأييدها لأن الثورة كانت تمثل حلاً عميقاً في ضمير هذا الشعب طال انتظار تحقيقه .

وإنما ذلك كله فإنه كان طبيعياً بعد التناقص الشديد والتحامه بالجيش وتأييده له في حركته أن تحول هذا العمل العظيم إلى ثورة حقيقية كاملة هي ثورتنا الخالدة والرائدة التي استكملت استخلاص وجودها بعد مرور سنوات عليها حتى أصبحت لها ملامح خاصة بها ، ثم جددت شبابها بما حدث في مايو سنة ١٩٧١ .

ولكن الأجيال الجديدة — لم تعرف لماذا أفلس النظام السابق على الثورة — لماذا لم تستطع التجربة الحزبية أن تنجح في قيادة مجتمعاتنا وما الذي عانى أحزاب ما قبل الثورة عن تحمل رسالتها وأداء دورها — بحيث أصبحت قيادتها على التطور وسداً أمام العدالة الاجتماعية — وكان حتماً أن تنهب لأن ما ينفع الناس يمكث في الأرض أما الريد فيلنهب جهفاً .

وفي هذه الدراسة التاريخية نفتح ملف الأحزاب — أحزاب ما قبل سنة ١٩٥٢ — موضوعية وبعيدة مجردة من كل الدوافع إلا الفهم الواضح لحركة التاريخ من أجل بناء مجتمعنا خالياً من السليبات قدر ما نستطيع .. بلا معوقات إلى حد ما .. وحتى نتعلم من التجربة ولا نقع في نفس الاختنا .. وأول سؤال يدور في الأذهان حول التجربة الحزبية في مصر قبل أن نخوض في التجربة بكافة أبعادها هو :

هل كل أحزاب ما قبل ثورة ٢٣ يوليو يمكن أن نطلق عليها اسم الحزب بالمعنى الدقيق والمعنى السياسي المتفق عليه ؟

هنا يجب قبل أن نطرح التصور العلوي لفكرة الحزب أن نقول أن محاولة المقارنة بين أحزاب أوروبا وأحزاب الدول النامية — أو المتخلفة سياسياً — حقاً مقارنة ظالمة لأن الاطوار التاريخية لتكوين الأحزاب الذي نتقل عنه أو أخذنا منه سبقاً بمراحل كثيرة سواء في الحصول على الاستقلال أو في إرساء دعائم وتقاليده الديمقراطية لم نحصل عليها نحن إلا بعد التجربة الأوروبية بمدة قرون . . . وعلى هذا فإن الكثير من المؤرخين أطلقوا على معظم الجماعات السياسية في مصر اسم أحزاب وذلك تهمازاً وإغما في الواقعية الغالبة هي بعيدة كل البعد عن المفتى الحزبي . . .

ولكن ما هي القواعد العامة لتكوين الأحزاب ؟

لقد وضع علماء السياسة شروطاً لبناء الأحزاب أولاً أنها تنبع من القاعدة الشعبية، وثانياً أنها تنبع عن مشكلة، ومشكلة، وبالمثل أنها تهدف لصالح العام بما ينسحب عليه تطورها وتنعسها بالطرق المشروعة، وثالثاً أنها تلزم للوصول للحكمتهم باتباع القواعد الفرعية لذلك . . . وأخيراً قلنا ندهم الوحد الدستوري من خلال الدفاع عن الدستور بما يحويه من حقوق للإنسان واعتراف بالحريات في الواجبات العام والتجديد والعقيدة . . .

والحقيقة أن الأحزاب لا يمكن أن يكون لها وجود فعلي إلا إذا كانت نافذة بلسان لمن يمتد به من الأمة معبرة عن رأي فريق غير قليل من أبنائها . . . وإلا كانت تشكيلاً وعملها أشبه بالاشباح الخشبية التي تكون على شكل إنسان يراد به التقدير أكثر مما يراد بها التنفيذ . . .

ومن الصعب أن نصور الأحزاب على أساس التطرف أو الاعتدال . . . كأنه من الصعب أن نقسمها إلى التيارات الثلاثة: لأنه لم توجد طبقة واحدة إلا وتعدد داخلها شرائع من طبقات أخرى فشكل نظام اجتماعي مهما كانت القيود

المفروضة على عنصرية الطبقة وتمسبها تسمح طبقا الظروف الاقتصادية بخروج افراد منها أو دخول آخرين اليها..

ولكن اصطلاح بصفة مبدئية على قسم بعض الاحزاب طبقا لمرافقتها .. ثم تبعا لبرامجها واسلوب عملها .. الا ان ذلك يختلف باختلاف نظريات الحكم المبطنة والنظم السياسية المفروضة ..

وسنحول التجربة المصرية في مصر: توجد بعض الملاحظات لابد من ذكرها :

أولاً : اننا يجب ان ندرك ان التنظيمات الحزبية او السياسية في اى من بلدان العالم لا تنشأ من فراغ وانما عانة ما تظهر الى حين الوجود نتيجة لتغيرات اجتماعية وتطورات فكرية ومصر لم تنفذ عن القاعدة في تكوين احزابها .

ثانياً : أن معظم الجماعات السياسية في مصر ارتبطت بشخصية الزعيم أو القائد ولله حادة ما يكون هذا الزعيم أو القائد ثانياً ، لا يحاول خلق أجيال من حوله أو يجعل له نائباً يماثله ويفهم فلسفته ، وأن ذلك كان يصيب الاحزاب السياسية بضرر كبير فاصمة لعدم هودة صورة الزعيم .. كما قد يدل الحركة السياسية لعدم إيمان الحزب بالقيادة الجديدة وأن كانت هناك بعض الاستثناءات إلا أن ذلك يؤكد ان القانون العام الذي حكم الزعامات المصرية -- من ذلك مثلاً سعد زغلول زعيم الوفد كانت تبعه بينه وبين من خلفه في زمامة الحزب مراحل كثيرة .. وإن كان مصطفى كامل قد اشرك معه محمد فريد إلا أن حافظ ومضان الذي رأس الحزب الوطنى بعد ذلك كانت بينه وبين مصطفى كامل مراحل كثيرة .. ومن البنا زعيم جماعة الإخوان ومرشدنا العام كانت قيادته وريادته الجماعة من القوة والسيطرة بحيث لا يمكن أن نقارن بها وضع المرشد الجديد الحضيبي ، وغير ذلك من الأمثلة الكثير .

ثالثاً : أن الديمقراطية في ظل مجتمع ما قبل ٢٣ يوليو كانت تعاني من

جهل الناخبين وهذا وحده جعل عملية الانتخابات صورية وغير مطابقة للكثير مما يريد الشعب ، فكثير ما خدعت الجماهير في الانتخابات وغالبا ما زورت هذه الانتخابات . وإذا عمل البعض بأن الامة السياسية أخطر من امية القراءة والكتابة نقول أن هذا لغو يقتصد به المتدخلون في ظل شعارات جوفاء تضر الشعب أكثر مما تنفعه وعلى هذا الأساس فإن الحزبية في مصر لم تجد فرصتها لإفراز الحزب الصادق لأن الامة عاقت هذا الاختيار وليس أدل على ذلك من أن الذين شاركوا في الاقتراع الخاص بانتخابات مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية (وهما الهيئتان التشريعتان الصورتان اللتان صممت لهما الاحتلال) التي تمت سنة ١٩٠٨ بلغت في القاهرة ١٠١٪ / ممن لهم حق الاقتراع ١٠٧٪ / في الاسكندرية أما في الأرياف فقد ارتفعت النسبة عن ذلك بكثير حيث وصلت في بعض مدن الوجه البحري ٢٠٪ / وفي بعض مدن الوجه القبلي ٢٣٪ / ولا يعني ذلك أن الريف كان يهتم بهذه الواجهة السياسية وإنما يمكن أن يفسر ذلك بأن اللعب بالانتخابات كان يجد فرصة في الأرياف كما قد يدل على مدى سيطرة الأعيان على أهل الريف .

كانت لا بد من المقدمة التاريخية لفتح ملف الأحزاب السياسية وقد وضعنا الأسس فيها لمعالجة هذا الموضوع مؤكداً أنه لكي نعرف تاريخنا وماذا حدث فيه لا بد من النقد الحيادي والتقييم الموضوعي والتحليل العلمي لأن ذلك وحده فقط هو الطريق الذي يوصلنا إلى فهم حاضرنا وماذا نفعل به وإلى التنبؤ بمستقبلنا وكيف نسلك الطريق إليه .

وقد قلنا أيضا أن عقدة الحزب لا يجب أن تسيطر علينا في إبراز الإيجابيات فلا يمكن أن توجد حياة مطلقة في إيجابيتها ولا توجد حركة التاريخ دون أن يصبحها سلبيات .

وقد عرفنا أيضا أنه بنشوب حريق القاهرة بدأ الضباط الأحرار داخل

القوات المسلحة يفقدون صبرهم ومنذ تلك اللحظة فكروا في القيام بعمل إيجابي وآثروا أن يصنعوا الفساد قبل أن يصنعهم، وأن يخطوا الخطيان قبل أن يخطوهم، وخاصة بعد ذلك الصدام الذي تعرض له مجلس إدارة ناديهم من حل وتشريد لاعبيه... ونوقشنا إلى أنه يجب أن تقسم مرحلة التكوينات الحزبية في مصر إلى قسمين القسم الأول الأحزاب المصرية قبل تصريح فبراير سنة ١٩٢٢ والقسم الثاني الأحزاب التي تكونت بعد هذا التاريخ وسوف نبدأ بالكلام عن القسم الأول... أي الأحزاب للمصرية التي تشكلت في مصر قبل صدور الدستور المصري سنة ١٩٢٣.

ومرة أخرى نؤكد أن المقارنة لأي حدث تاريخي يجب وأن تكون في إطار كل عصر لفهم الواقع الذي عاش فيه هذا الحدث والظروف التي أحاطت به... وإلا أصبح التحليل خطأ سياسيا وديماجوجية علمية... أو بمعنى أدق تحريفا لتاريخ وتشويهها لحركته ومسيرة.

عادة ما يطلق المؤرخون على الحزب الوطني الذي تكون عام ١٨٧٩ على أنه أول الأحزاب المصرية في تاريخ مصر السياسي ونحن لا نوافقهم على ذلك إذ أنه كان أقرب إلى جبهة وطنية منه إلى حزب بالمعنى المتفق عليه علميا... ذلك أن هذا الحزب وإن كانت له أهداف عامة عكست آمال الشعب في طلب الإصلاح إلا أنه افتقد التنظيم اللازم ووسائل الاتصال التي تجعله قادرا على التحكم وعلى السيطرة في جماهيره وبالتالي فقد قدرته على التوجيه وقت أن كان في حاجة إلى تأييد الجماهير.

ولقد قام هذا الحزب على أكتاف مجموعة من الضباط المرابين وكان هدفهم من تكوينه مقاومة النفوذ الأجنبي والحقيقة والتاريخ أنهم لم يطلقوا على أنفسهم إلا اسم «جمعية» وكانت تعمل بطريقة سرية وبقيت أسماء الأعضاء سرية وفي طي الكتمان ولكن انضم إلى هؤلاء الضباط مجموعة من المدنيين فذكر منهم

الحاج سيد الرزى . حسن : راسم باشا ومحمد راتب باشا ومحمد بك . راضى وعبد السلام المولى بك ولطيف سليم باشا وسعيد بك نصر . ومحمود بك المطار وحسن باشا الشريمى (الثنيا) أما عمر لطفى باشا ومحمد شريف باشا (على عكس ما يظن بعض الباحثين) فلم يكونا عضوين فيه ولكن كانا على اتصال به .

ومع ذلك فإنه يجب أن نذكر أن الارتباطات الشخصية كانت ذات تأثير كبير في استمرار الصيغة السياسية للحزب . وقد انضم الحزب فور تأسيسه بعض للشايخ الدينيين مثل السيد على البكرى والشىخ الخلفاوى والشىخ المدوى ، ومع ذلك فإن العضوية داخل الحزب لم تكن ثابتة وقد رأس الجناح العسكرى من الحزب أحمد عربى . كما رأس — الجانب المدني محمد حلم باشا .

ومن وجهة نظرنا أن القيمة التاريخية للحزب ، أنه كان مؤلفا من مجموعة العسكريين والمدنيين . وقد نشر الحزب برنامج تحت عنوان اللائحة الوطنية فى ١٢ أبريل سنة ١٨٧٩ (١٠ ربيع الأول سنة ١٢٩٢) فى بيت إسماعيل راغب باشا — وقد وقعها عن النواب والأعيان راغب باشا وعن أعضاء مجلس شورى النواب أحمد رشيد باشا وعن العلماء والتجار السيد على البكرى وعن العسكريين راتب باشا . وهذا البرنامج شارك فى الموافقة عليه شيخ الإسلام وبطريك الأناطيا وساغام اليهود . وكانت المراكز الاجتماعية لمن وقعوا عليه آن لآن والذين بلغ عددهم ٢٢٧ عضوا :

٩٣ ضابطا أى بنسبة ٢٨.٤٤ ٪

٧٢ موظفا مدنيا ومتقاعدين أى بنسبة ٢٢.٢٢ ٪

٦٥ من العلماء والهيئات الدينية بنسبة ١٨.٣٥ ٪

٦٥ عضوا بمجلس شورى النواب بنسبة ١٨.٣٥ ٪

٤٨ من الأعيان والتجار أى بنسبة ١٣.٨٤ ٪

ولم يلبث الحزب أن وضع أول بيان في ٤ نوفمبر ١٨٧٩ وقد وقع هذا البيان من العسكريين الضابطيين على الرؤوف ومحمود سامى البارودى، وعن المدنيين سلطان باشا ومحمد شريف باشا وعمر لطفي باشا وإسماعيل يسرى باشا . وفى هذا البيان أعلن رسمياً عن تكوين ما يسمى « الحزب الوطنى المصرى »، وكلن هدف البيان افتد مصر من الإفلاس . وأكد البيان على حق المصريين جميعاً فى الحرية ونادى البيان بأهمية الدعوة للإصلاح وتنظيم التعليم . . . ولكن الحزب لم يستقر على برنامج للعمل الدائم إلا فى ديسمبر سنة ١٨٨١ واستعان الحزب فى صياغة برنامج ليكون على النسق الأوروبى للأحزاب بالإنجليزى . . . ولقرند سسكاون بلنت ، والذي كان صديقاً لمصر ولزعماء الحزب وراجع البرنامج فى خطوطه الأخيرة الشيخ محمد عبده وسليمان أباطة ومحمود سامى البارودى . وكانت النقاط الأساسية فى البرنامج هى :

١ - أن الحزب الوطنى سيظل يحترم مكانة السلطان طالما توجد الامبراطورية العثمانية ولكنه سيقاوم أى محاولة للعودة بمصر إلى عصر الباشوات الأتراك .

٢ - سيقى الحزب على ولائه للخديوى . توفيق طالما يرعى المدل ويحافظ على وعده التى أعطاهما فى سبتمبر سنة ١٨٨١ (ويقصد الحزب بذلك هذه الوعود التى حصل عليها الجيش والشعب فى مظاهرة عابدين الكبرى فى سبتمبر ١٨٨١) .

٣ - يوافق الحزب على الانفاق للمال والهديون المصرية ، مع مراعاة أن هناك عدة تعديلات وإصلاحات يمكن إجرائها بدون عتب - يجب أن تم فى التصرفات والأجراءات الأجنبية

٤ - أن الحزب الوطنى قد وضع كل آماله بين يدى الجيش المصرى الذى خفض إلى ١٨ ألف منذ أن قرر حماية مصالحه عند طبقة الحكام من سلافة الأوتوقراطية ويقصد بذلك العناصر التركية الشركسية .

٥ - الحزب الوطنى حزب سيملى وليس حزبا دينيا . وبالرغم من أن دينه الاسلام فهو يحمى الأقباط واليهود ويعتبر الجميع سواسية وأمام القانون .

٦ - الحزب يرغب فى إعادة بناء البلاد مضموبا وثقافيا بتوظيف مصادره الخاصة عن طريق احترام القانون ولشتر التعليم والتمسك بالحرية السياسية .

ولكن الحرب لم يناقش شروط المعطوية ولا أسلوب الانضمام إليه ولم يأت فى البيان شيئا عن موارده المالية كما أنه لم يناقش أيضا من أية المشكلات الاجتماعية والتي كانت مطلبا ملحا فى ذلك الوقت رغم أنها لم تكن ظاهرة على السطح فى ذلك الوقت .

وإذا كان عام ١٨٧٩ شاهد تكوين الحزب الوطنى المصرى والذى قد يطلق عليه أحيانا من جانب بعض الباحثين إسم « الحزب الأهل » أو « الحزب الوطنى القديم » فإن ظروف العصر فرضت عليه أن تتضمن بعض أفكاره الكثير مما يعارضه اليوم . ولكن يجب أن نفهم موقفه فى ظل أحاط به من قيود ومن تدخل أجنبي فى ذلك الحين .

من هذه الأهداف أن الحزب لم يطالب أن تصبح كافة المصريين بين أيديهم بل سعى أن يكون ذلك تدريجيا . كما أن الحزب ناشد مساعدة إنجلترا وفرنسا على إخضاع الأجانب فوق أرض مصر للضرائب ولقوانين البلاد ما داموا يخضعون لمل هذا الوضع فى البلدان الأخرى واعترف الحزب بالديون على مصر ورغم أنه يرد ذلك باحترام القانون الدولى ، إلا أن الحزب أكد أن أموال هذه الديون لم تصرف لمصلحة مصر « بل صرفت لمصلحة حاكم ظالم »

ولكن الحرب أيضا نظرة إيجابية لا بد وأن تشيد بها فقد جاء فى البرنامج التفصيل للحزب :

١ - يطالب الحزب بحرية المطبوعات بطريقة ملائمة وعميم التعليم ونحو المعارف بين أفراد الأمة .

٢ - يؤمن الحزب بالمساواة بين الاجناس في الحقوق والواجبات .

٣ - يؤكد الحزب أن تدخل أمراء الجهادية في الشؤون السياسية أمرا مؤقتا وأنه بمجرد فتح مجلس النواب سوف يعود الجيش إلى مكاناته .

٤ - اطلاق الحرية السياسية والتي تعتبر حياة الأمة وأن الحزب يطالب بالحكم الشورى وأن اسماعيل باشا لم يتمكن من الظلم والاستبداد إلا بسبب سكوت المصريين .

٥ - مقاومة كل من يحاول إخضاع مصر وجعلها ولاية عثمانية .

ولكن كان الحزب حسن النوايا في انجلترا وبترحيبه باستمرار المراقبة الأردنية حتى تصلح الأحوال المالية لمصر . ولكن إحقاقا للحق فإن الحرب أكد أنه يوجد خلل في هذه المراقبة سواء من ناحية جسامه المرتبات أو سوء التصرف .

ولكن بقدوم الاحتلال البريطاني وانحياز المدعين أعضاء الحزب لعف الحديوي توفيق وخيانة بعض هؤلاء المدعين للقضية المصرية ثم تشريد المدعين كان حتما أن ينتهي الحرب وبذلك قضى على صفحة مجيدة في تاريخ مصر لولا الاستعمار لكلمات قد تطورت وانتجت صورة حزب متكامل بالبنى السياسي والعلمي للحركة الحزبية .

وظلت مصر عاجزة في الاستمرار في العمل السياسي بسبب التطلعات التي وضعا الاحتلال حتى جاءت سنة ١٩٠٧ أى أن مصر ظلت حتى ربيع قرن بلا أية تطلعات حزبية .. إلا أن ذلك لم يكن يبنى أن الساحة الشعبية تعاني فراغا سياسيا طوال هذه الدة .. لأن روح المقاومة في هذا الشعب لم تمت

قط وبالتأكيد راية النضال بين هذا الشعب ستظل خفاقة تحارب الظلم والفساد والطغيان مهما كانت قوى الطغيان .

إلا أنه يجب أن نذكر قبل أن ننتقل إلى عام الاحزاب في التاريخ المصري المعاصر وهو عام ١٩٠٧ أن نذكر شيئا عن جمعية سرية تكونت في سنة ١٨٧٩ أى معاصرة لتكوين الحزب الوطنى الاول وقد اتجهت هذه الجمعية لأن تكون حزبا سياسيا ولكن لم يقدر لها الاستمرار هذه الجمعية تسمى :

جمعية مصر الفتاة :

وقد بدأت في الاسكندرية في سنة ١٨٧٩ وتشكلت من المثقفين ويقال أن فكرتها كانت منقولة عن الجمعية الوطنية المشهورة في إيطاليا والتي كانت تسمى « إيطاليا الفتاة » .

ورئيس هذه الجمعية لم يعرف حتى الآن ولكن كان نائب الرئيس يدعى محمد أمين وكان يعمل رئيسا لمحكمة أسبوط . كما أن سكرتير هذه الجمعية أو كما كان يدعى وقتذاك كاتم أسرار الجمعية هو محمود واصف . وقد انضم إلى هذه الجمعية الوطنى المشهور عبد الله التديم والذي أصبح بفضل تمكنه من بيانه خطيب الثورة العرابية . وقد أصدرت هذه الجمعية صحيفة خاصة بها سميت « مصر الفتاة » وقد صدرت هذه الجريدة أولا بالفرنسية ثم بعد ذلك صدرت باللغة العربية وكان موقف هذه الجمعية متشددا ضد النفوذ الأجنبى في مصر . وكانت مقالات أديب اسحق وعبد الله التديم في جريدة مصر الفتاة هجوما ساحقا على النظام الحاكم في مصر . . وميزة هذه الجمعية أنها ضمت الكثير من الشباب المصرى وقدمت الجمعية مشروعا تمهيدا لإعلانها رسميا كقواعد لتكوين حزب سياسى وقد ضم هذا البرنامج نواحي جديدة لم يتعرض لها الحزب الوطنى . ووصفت « مصر الفتاة » أحوال الملاحين الاقتصادية والاجتماعية بأنها بالغة السوء وأنهم يلاقون صعوبات جمّة في دوائر القضاء الإدارى

والحكوى فى مصر وأن تركهم فريسة للأجانب للاستيلاء على أراضيهم يجب أن يواجه من جانب الدولة بالحماية .

وقد جاء فى البرنامج المعلن لهذه الجمعية أن مأساة مصر تعود إلى :

١ - تجميع كل القوة السياسية والتشريعية والتنفيذية فى يد فرد واحد وكانت تقصد بذلك ديكتاتورية الحاكم وقسطه .

٢ - افتقار التنظيم القانونى فى العلاقة بين الحاكم والمحكومين .

٣ - الإلتفات إلى الحماية والإدارة الحسنة القضائية .

٤ - عدم كفاية التعليم العلم .

ووضعت الجمعية برنامجا للعمل السياسى والاقتصادى تضمن النقاط التالية :

(أ) فصل السلطات الحكومية وتعدد المسئولية الوزارية .

(ب) تأكيد المساواة بين المواطنين أمام القانون .

(جـ) تحقيق الحماية الحرية الشخصية والأمن وحرية الدين والصحافة .

(د) إعادة تنظيم الجيش وفرض قانون الخدمة العسكرية .

(هـ) ضمان الدين المصرى العام ووضع قانون ثابت للضرائب وإصلاح

جميعها .

(و) إقامة حياة نيابية مستقلة بسلطات ثابتة للشعب وانتخابات حرة .

وفى ديسمبر سنة ١٨٧٩ طبع شباب الحزب « مصر الفتاة » كتيبا خاصا

بحرية الصحافة قدموه إلى الخديوى توفيق حيث هاجموا مكتب الصحافة

ومراقبة الأبناء التى كانت مفروضة على حرية النشر فى مصر . ولكن أعضاء

هذه الجمعية لم يلتفتوا أن اسلخوا منها تدريجيا حيث انضموا إلى الحزب الوطنى

خاصة بعد أن تركها عبد الله التديم ومحمد أمين وعمود واصف أنشط عناصرها

ولم يدبر بخلاف هؤلاء أن تعدد المؤسسات الحزبية خير لمصر وطريق لتعدد الآراء وأن الاندماج يسهل ولكن النتائج أصعب وأقوى على حركة الوطن نحو تحقيق أهدافه وحرية .

كما سبق وأن قلنا أن المقاومة ضد الاحتلال لم تتوقف لحظة واحدة، ولكن ظلت المؤسسات الحزبية لا تجد المناخ المناسب للظهور . كما أن قبضة الاحتلال كانت شديدة، ولم تكن من مصلحتها السماح بأي تجمعات سياسية حزبية . إلا أن الواقع السيلسي فرض ظهور مجموعة من الأحزاب وفي شكل متدفق . . . وكان ذلك في عام ١٩٠٧ حيث تكونت خمسة أحزاب دفعة واحدة . .

وفي السطور القادمة سنحدد هذه الأحزاب لتربيتها الزمنى في التشكيل وأهم برامجها ومواقفها من قضايا الساعة في ذلك الحين .

خست الصفحات السابقة مجموعة من الأفكار حول الحزبية في مصر ومقربوها وبداية نشأة هذه التنظيمات وقد وضع أن الحرب السياسي في تربيته هو أداة يستعملها الشعب للتعبير عن آمانيه ويستطيع من خلالها أن يحقق هذه الآمانى .

كما أننا قلنا أن الحرب السياسي هو وحدة معقدة، فهو منظمة اجتماعيه سياسيه لها جهاز إدارى كامل وهيئة موظفين دائمين كما أن لها أنصار عديدين بين أفراد الشعب يتمون إلى يثبات وفئات ولهم عادات مختلفة ولعل هذا التباين بين أفراد الشعب هو الذى يدفعهم إلى الانتماء إلى الأحزاب .

ووضع أن القيادة والكادرات لازمة لكل حزب سياسى لأن الحرب هدف دائما إلى الاستيلاء على القوة السياسية . ولا شك أن السعى الدائم من قبل الحرب للاستيلاء على السلطة هو الذى يحقق الرابطة القوية بين أنصار الحزب العاملين .

والحزب لا يمكن من تحقيق أهدافه إلا عن طريق الإحتلاء على الحكم ،
أو الاشتراك فيه مع غيره من الأحزاب أو عن طريق الحصول على قدر من
التأييد الشعبي يسمح له بالضغط على السلطة الحاكمة وفى سبيل الحصول على هذه
السلطة يقوم الحزب بأعمال ترمى أساساً إلى تحقيق هذا الهدف .

وأكدت أن الدافع على تكوين الأحزاب السياسية فى الأنظمة الديمقراطية
الحديثة يعود إلى إحساس البيئة الانتخابية بوجود فراغ فى علاقتها بالبيئة الحاكمة .
فالبيئة الانتخابية تتكون من ملايين الأفراد المختلفين فى درجة الذكاء الأخلاق
والمعرفة السياسية والمصلحة الاقتصادية . ولهذا فهم فى حاجة إلى أداة تجمع
بينهم وتبلور أهدافهم ، وتقدم بالوسيلة التى تسهل عليهم مهمة الإقتادات لتصرفات
أفراد البيئة الحاكمة ومحاولة الضغط عليها لتغيير سياستها .

فالأحزاب السياسية هى التى تضم البيئة الانتخابية للمرشحين الصالحين لتولى
الوظائف الثيابية والإدارية ، وهى التى تقدم لهم البرامج السياسية والطرق السلمية
لتنفيذها كما تمدّها بالوسائل الفعالة لتقديم أعمال الحكومة . والشعب بطبيعته غير
قادر على القيام بهذه الأعمال .

الوظيفة النموذجية للحزب :

والوظيفة النموذجية للحزب فى المجتمع يمكن أن تلخص فى الآتى :

١ - يعمل الحزب كمنظمة تعليمية فيقدم للشعب مختلف المعلومات
الاقتصادية والاجتماعية بالطرق المبسطة الواضحة التى تروق له فيه الوعى السياسى .

٢ - يشجع الحزب على تحقيق الوحدة القومية إذ هو يعمل على التوفيق
بين وجهات النظر المتعارضة بين الأفراد أو الجماعات كما يعمل على التهيؤ من
شأن الاختلافات الشخصية أو المصلحية أو الطبقية مع إعلاء شأن كل ما يرمى
إلى تنمية المصالح المشتركة .

٣ - يعمل الحزب على تمكين الجماعات المختلفة من التعبير عن رغباتها ومعتقداتها بطريقة منظمة وفعالة بما يقوى روابط الرئسة الداخلية بالبيئة الحاكمة .

٤ - يقوم الحزب وهو خارج الحكم بمهمة الرقابة على أعمال الرئسة الحاكمة

٥ - يهيئ الحزب للشعب فرصة لإختيار نوابه وحكومته من بين مرشحين متناسقين والاختيار بين السيلسات المتباينة .

٦ - وجود أحزاب متنافسة تمكن الشعب من الاقتصاص من الحكم الفاسدين الخاملين ومكافأة الصالحين المجددين ويظهر ذلك بصفة خاصة حيث يوجد نظام الحزبين وحيث يتقيد النائب داخل البرلمان ببرامج ومبادئ وأهداف حزبه ، أما في حالة تمسك النائب بحريته وعدم تقيد بمبادئ حزبه . فإن مسؤولية الحزب وزعمائه أمام الشعب لا تكون محددة المعالم .

وقد علنا أن للأحزاب وسائل تنفيذ برامجها لحصنها في الوسائل الأساسية وهي تشمل على ثلاثة عناصر هي التمثيل النيابي والمناقشة والاشتراك في الأعمال الادارية والقضائية .

ولو أننا حاولنا مقارنة صورة التكوين الحزبي في مصر بالمفهوم الحزبي الشائع لوجدنا أنه من الظلم السياسي أن نطلق على كثير من التظاهرات التي تكونت في مصر أنها توضع تحت المفهوم الحزبي وإعما هي أقرب إلى جمعيات سياسية منها إلى تظاهرات حزبية .

ومع ذلك فإنه نظرا لظروف مصر والتخلف الذي عاشت فيه ، وقسوة الاحتلال واستحالة تواجد الفرصة لتكوين أحزاب سياسية متكاملة فقد جاز لنا أن نسمي التكوينات التي نشأت في ذلك الوقت بأحزاب سياسية .

عام الأحزاب :

ولقد كان عام ١٩٠٧ في مصر هو عام الأحزاب بحق حيث وجدت خمسة أحزاب مرة واحدة هي :

الحزب الوطني الحر والذي سمي فيها بعد باسم حزب الأحرار وكان يتزعمه الحزب محمد وحيد بك الأيوبي . ثم الحزب الجمهوري المصري برئاسة الصحفي محمد غانم ثم حزب الأمة برئاسة حسن باشا عبد الرزاق وقد تكون في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٠٧ — ثم حزب الإصلاح على الليابيه الدستورية وقد تزعمه الشيخ علي يوسف في ٩ ديسمبر ١٩٠٧ ثم هناك الحزب الوطني الذي تزعمه مصطفى كامل وهو أقوى هذه الأحزاب جميعا وألصقها بالجمهير وأهمها والذي كان يحوى برنامجا اجتماعيا لصالح طبقة العامة من الشعب .

وفي سنة ١٩٠٨ تكون الحزب المصري ٢ سبتمبر سنة ١٩٠٨ برئاسة اخنوخ فانوس من بعض أثرياء الأقباط للمائتين للاحتلال . وفي يوليو سنة ١٩٠٩ تكون حزب العمال برئاسة الصحفي محمد أحمد حسن وكان يتشكل من الطبقة العامة من المصريين . ثم هناك الحزب الاشتراكي المبارك الذي تكون برئاسة دكتور حسن فهمي جمال الدين بك . كذلك لا يجب أن ننسى « حزب الإنقاذ » الذي تكون في أكتوبر سنة ١٩٠٨ .

وإذا كان حزب مصطفى كامل يحتاج إلى دراسة كاملة بالمقارنة إلى أهمية الحزب الوطني الذي يلعب في حياة مصر السياسية فإن هذه الصفحات لن تضمن الكثير من المعلومات عنه (١) سوى أن لفته كانت تتكون من ٣٠ عضوا وأنه

(١) يمكن الرجوع إلى الفصل الخاص بالوثائق للمرة المزيد من هذه الأحزاب وهياكلها التنظيمية .

ضم بعض المسيحيين وكان ينادى بالعمل من أجل طرد بريطانيا وألا مفاوضة إلا بعد الجلاء . وأن مصر للمصريين واسكن وفاة زعيمه في العام التالي لتكوينه أدى إلى طعنة قاتلة للحزب ولو أن محمد فريد واصل جهاد مصطفى كامل في الوظامة إلا أن محمد فريد لم يستمر كثيرا في المسرح السياسي حيث اضطر إلى الخروج من مصر تحت ضغط الظروف السياسية مهاجرا إلى الخارج وقاد الحزب من هناك .

أما عن الأحزاب السياسية التي تكونت في مصر بعد ثورة ١٩١٩ فهي تلخص في الأحزاب التالية .

حزب العمال الاشتراكي الشيوعي المصري برئاسة محمود حنفي المراني . وقد تشكل في سنة ١٩٢١ كما تكون حزب شيوعي مصري آخر في ديسمبر سنة ١٩٤٩ وأن - كان هناك فرق بين الحزبين الأول حزب تكون بصورة شرعية ولكن بعد صدور دستور سنة ١٩٢٣ أصبح أي تنظيم شيوعي محرم تماما ومن ثم فإن التنظيم السياسي الثاني كان تحت الأرض وغير شرعي .

ويمكن أن نقسم التنظيمات الحزبية في مصر ما قبل الثورة إلى :

أحزاب نسائية هي حزب بنف النبل السياسي والحزب النسائي الوطني والحزب النسائي السياسي .

ثم هناك مجموعة الأحزاب الدينية وهي حزب الله (شباب سيدنا محمد) وحزب الأخاء والإصلاح الاسلامي وحزب الإخوان المسلمين ..

ثم هناك أحزاب الأقلية ونقص بذلك أنها كانت أقلية إذا ما قيست بحزب الأغلبية نذكر منها الحزب السعدي والذي انفصل أصلا كجناح عن حزب الوفد وذلك بخروج أحمد ماهر والنقراشي من السعديين ومشتقين من حزب الوفد وكوتوا حرا لم يحيا البيئة السعدية .

وحزب الكتلة الوفدية برئاسة مكرم عبيد الذي ظل سكرتيرا لحزب الوفد

لمدة ١٥ عاما (١٩٢٧ - ١٩٤٢) ثم انفصل في سنة ١٩٤٢ وكون حزب
الجهاد وسماه الكتلة الوفدية وقد أطلق عليه شعار « الوفد مطهرا » .

ثم حزب مصر الفتاة والذي أصبح يسمى الحزب الاشتراكي الإسلامي
ثم حل اسم الحزب الاشتراكي فقط منذ سنة ١٩٤٩ .

وإلى جانب ذلك وجدت أحزاب شكلتها السراى لتكون لها أحدها هو
حزب الشعب والآخر هو حزب الاتحاد الأول تكون سنة ١٩٢٠ والثاني سنة ١٩٢٦ .

١٧ حزباً قبل الثورة :

وقد وصل عدد أحزاب ما قبل الثورة ١٧ حزبا بعضها حل الانكار
الاجتماعية والبعض الآخر حل الأفكار الاشتراكية والثالث كان يحمل الفكر
الليبرالى واقترنت عضويتها على كبار الملاك والرأسمالية بأجنحتها المتعددة .

لقد كان هناك حزب الاحرار الدستوريين وحزب الفلاح الاشتراكي وحزب
العمال ثم حزب النيل الديمقراطي وحزب العمال والفلاحين .

ولكن أم الأحزاب التي تكونت في مصر ما قبل الثورة هو حزب الوفد
والذى كان يطلق عليه اسم « الهيئة الوفدية » وقد رأس الحزب في بداية تكوينه
سنة ١٩٢٣ بصفته هيئة سياسية سبغ وظول ولما توفى سعد في ٢٣ أغسطس سنة
١٩٢٧ تشكل الحزب برئاسة مصطفى النحاس وسكرتارية « مكرم حبيب »
ثم تولى السكرتارية بعد خروج مكرم من الحزب فؤاد سراج الدين .

وحزب الوفد كان يمثل حزب الأغلبية وظل الحزب أقوى الأحزاب وكانت
لجانه متفخمة في الريف والمدن .

وقد كان الوفد في صراع دائم بين القصر والاحتلال ولكنه بعد سنة ١٩٤٢
بنا خطاه الأكبر في معالاة الاحتلال ثم بدأ يهادن السراى . وقد أنشأ الوفد
فرقي القمصان الأزرق ليقاوم قوى المعارضة ولكنها سرعان ما تحولت إلى كيان

سياسي مشترك مع الوفد الذي كثيرا ما استخدمها لإرهاب مناوئيه وكان من أمر ذلك كبت تبادل الرأي في حزب الوفد .

ولن نقس لنا أن نضع كافة هذه الأحزاب المصرية بتحليل موضوعي ..
ولسكتنا سنحاول تناول مجموعة الأحزاب التي قد تكون غريبة على السامع ..
حزب الأمة ، الحزب الاشتراكي المبارك ، حزب الفلاح المصري ، حزب
مصر الفتاة .

أما الإخوان المسلمين بصفتها أقوى الجماعات الدينية فسوف نتناولها في ملف
خاص بها .

وفينا على عرض لأمم هذه الأحزاب وبرامجها ..

أما الحزب الوطني الحر والذي أسسه محمد وحيد بك الأيوبي في ٥ يوليو
سنة ١٩٠٧ وقد غير اسمه إلى حزب الأحرار في سنة ١٩٠٨ — فقد كان الحزب
يؤمن بأن إنشاء المجلس التاني في مصر سابق لأوانه — وكان هذا الحزب يهاجم
حزب مصر الفتاة وتقصده الحزب الوطني الذي أسسه مصطفى كامل واتجاه
حزب الأحرار كان انجليزيا وقد انضم إليه محمد بك نقاشات ونشر الحزب برنامجا
في ٢٦ يوليو عام ١٩٠٧ والواقع أن هذا الحزب كان أول الأحزاب المصرية
التي نشأت على سطح الحياة السياسية المصرية . وكان هذا الحزب رد فعل عكسي
لحزب مصطفى كامل . ومن غاوى هذا الحزب أنه كان يحتفل بيوم الاحتلال
البريطاني ولم يكن لهذا الحزب قواعد شعبية وفي الحقيقة يمكن أن نطلق عليه
لأنه كان حزبا فرديا ضم مجموعة من الأشخاص الانتهازيين الذين أرادوا
التقريب النديري والانهيار وحتى ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٠٨ لم يزد أعضاء الحزب
عن عشرين عضوا . ولم يكن الحزب مصدر تقويل سوى تبرعات رئيسه كما لم يكن
هناك اشتراكات الحزب في عضويته .

ومن الجدير بالذكر أن هذا الحزب أصدر صحيفة كانت تسمى صحيفة

الاحرار، وقد صدر أول عدد منها في ١٥ مارس سنة ١٩٠٨ وكانت تصدر أسبوعيا ولم هناك يوم معين لصيورها. وقد انتهى هذا الحرب في أغسطس عام ١٩١٠ حين حوكم رئيس الحرب وقضت المحكمة بسجنه لمدة شهرين بسبب اتهامه بتبديد بعض الأموال.

أما الحرب الجمهوري المصري فقد أسسه محمد فاهم في سنة ١٩٠٧ وقد كان يعمل صحفيا وضم مجموعة من المثقفين المتأثرين بالفكر الليبرالي وبالذات الثقافة الفرنسية وكان الحزب ينادى بإسقاط أسرة محمد علي كإمد باستبدالها بالمصريين.

كما طرح الحزب بعض الأفكار الاجتماعية والسياسية وقد نشر أفكاره في صحيفة الأخبار وكان ضمن ما قاله مؤسس الحزب.

أن الحكومة الجمهورية أقرب للحكومات إلى مبادئ العدل والإنصاف وأكثرها مراعاة لكرامة الانسان وكان عدد أعضاء الحزب قليلا ولا يتجاوز عدد الأصابع وقد هاجم الحزب أسرة محمد علي وانفاقاتهم والإسراف الذي يقومون به في خارج مصر في ملاهي بارز وملاعب موت كارلو في كازينوهات القمار. ولكن سرعان ما اختفى الحزب المذكور لأن ظروف المجتمع المصري لم تكن لتسمح بانتشار هذه الأفكار في ذلك الحين.

أما حزب الأمة، فقد كان يرأسه حسن باشا عبد الرادق وأعلن عن تأسيسه في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٠٧ وكان يميز عن مصالح الأعيان وقد ذهب إلى الاحتشال في مواجهة المحتلين بالتعليم وترقية الزراعة مع عدم إغفال الصناعة والتجارة كانهاد الحزب بالاعتداد على الدولة المحتقة في جميع شئوننا المادية والأدبية.

أما الحزب الاشتراكي المبارك، فقد أسسه الدكتور حسن فهمي جمال الدين في سنة ١٩٠٩ وقد حوى برنامجا على أهداف إصلاحية تضمنت تحسين أحوال

الفلاحين ومنح معاشات المجرة والمرضى منهم وإقامة علاقة طيبة بينهم وبين الملك السكبار وكان برنامج الحزب يتكون من ١٣ مادة، طالب في المدة العادية عشرة منها من الحكومة أن تقيد نفوذ العمد ونهى بتدخل الحكومة في أي خلاف ينشب بين كبار الملك الزراعيين وبين الفلاحين . ولكن الحزب وجد معارضة قوية لأن المفاهيم الاشتراكية كانت غير واضحة . كما أن الحزب اعتبر نصيرا للفلاحين ومبادئه كانت ثورة اجتماعية ضد كبار الملك ولم يهد الحزب جريدة تلتقي آراؤه ومن ثم مات الحزب في المهد خاصة وأن قواعده الإعلامية والجهامية لم تكن هل تطلق شاسع .

أما د الحزب الدستوري ، فقد تكون في فبراير سنة ١٩١٠ وقد تزعم هذا الحزب « ادريس راغب » ولم تطل حياة الحزب طويلا فقد إنتهى في سنة ١٩١١ وكان هدف الحزب ويرتأجه تقوية الصداقة بين مصر والانجليز فهو من الأحزاب الطغرافية وقد اعتند الحزب على بعض الصحف بنشر أفكاره مثل صحيفة المهرسة وصحيفة الأزهر وقد نشر هذا الحزب تصورات للحياة التيايية والبرلمانية التي كان يتشددها لمصر حيث طالب بتشكون مجلس نواب ومجلس أعيان ووضع بمائة هذا الحزب للتخديوي تماما . . وطالب الحزب ببعض المطالب تذكر منها أن التعلم حر هل اختلاف درجاته وأن المطبوعات حرة ولا تقيدها إلا القوانين العامة .

أما د حزب مصر الفتاة ، فقد بدأ كجمعية سياسية تكونت في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٣ وقد رأسها أحمد حسين المحامي وضم في عضويته فتحي رضوان و ابراهيم طلعت ونور الدين طراف و ابراهيم شكرى وقد كانت هيئته التأسيسية في البداية تتكون من ٢٢ عضوا ، وقد تولى السكرتارية العامة الحزب عندما تشكل مجلس إدارة الحزب كان يضم ممثلا عن كل مديريات القطار وعين ابراهيم شكرى نائبا للرئيس وضم الحزب الكثير من المهنيين مثل المهندسين والمحامين والمدرسين كما ضم الحزب بعض التجار مثل محمد حلى الغندور

وضم الحزب بعض المسلمين والمسيحيين سوريا وكان شعار الحزب في البداية .
الله . الوطن . الملك . وفسر هذا الشعار على أساس أنه يجب أن نعبده وأن نعمل
كلمته . يجب أن نقدر الوطن ونفنى في سبيل مجده .. يجب أن نعظم الملك
وأن نلتف حول عرشه .

وأعلن الحزب أن غايته ، أن تصح مصر فوق الجميع امبراطورية عظيمة
تتألف من مصر والسودان وتحالف الدول العربية وتزعم الاسلام .
وحدد الحزب برمجا في الزراعة والصناعة والتجارة والتطور العلمى وفى
الدين وفى الأسرة وفى الصحة العامة وفى التأمين الاجتماعى ولخص أحمد حسين
وسيلة الحزب لنشر مبدته فى الايمان والعمل وصاغ مبادئه عشرة لكن يصح
المواطن جنديا وعضوا فى « مصر الفتاة » ونظم الحزب بيان البرنامج الخاص
به بقوله :

« فن شاطرا فهو منا ومن ليس منا فهو علينا » وتتضمن برنامج الحزب
العمل على توحيد البلاد العربية بإزالة الحواجز الجمركية وتوحيد الجنسية
والمساواة فى الحقوق والواجبات بالنسبة للعرب وتكوين جيش عربى موحد
والتناج سياسة خارجية واحدة يشرف على توجيهها مجلس أعلى بالتساوى علما
من المنحوبين من مائر البلاد العربية .

وكان الحزب موقف شجاع عند انحراف الملك والوفد كما كان له دور كبير
فى توعية الجماهير وكان لجمعية الحزب « مصر الفتاة » أولا ثم « الاشتراكية »
الأثر الكبير فى تهيئة الرأى العام المصرى للمنى والمسكرى القيام بالثورة .

ولاشك أن الحزب كان دفعة جديدة للقيم الإنسانية والمفاهيم الاشتراكية
خاصة بعد أن تحول اسمه إلى الحزب الاشتراكى فى سنة ١٩٤٩ .
وهقب حريق القاهرة فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ اتهم زعيم الحزب الاشتراكى

بأنه حرض على حريق القاهرة واتهم هو وبعض رجال حزبه بالتدبير لهذا الحريق وسجن وكاد أن يصد عليه الحكم ليكون كبش الفداء . . ولكن شاء الله أن تماد عما كتمته في ظل الثورة وبهرج عنه .

أما عن « حزب الفلاح المصرى » فقد بدأت الدعوة لإنشائه فى أكتوبر سنة ١٩٢٩ من أحد المثقفين المصريين وهو اسماعيل مظهر ، وكان « اسماعيل مظهر » ذكياً أقدم طلبه هذا إلى مصطفى النحاس حتى يضمن تأييد الوفد لنشأة هذا إلى مصطفى النحاس حتى يضمن تأييد الوفد لنشأة هذا الحزب ونشر الحزب أهدافه فى مجلة « للمصور » الأسبوعية وقد جاء فى خطاب تأسيس هذا الحزب أن « أن هناك مبررات اجتماعية واقتصادية تدعو لوجوده حماية للفلاح المصرى والثروة الزراعية المصرية وكان ضمن ما جاء فى هذا الخطاب :

« أن الأحزاب السياسية وشبكة البقاء قصيرة الأعمار . إذا فليس بقاؤها بأعمار الأمم ومثلها فى هذه الساحة كمثل عمر الفرد بالقياس إلى الحزب » .

وقد نادى هذا الحزب بالمساواة بين الناس فى فرص الحياة . وطالب بتحديد الملكية للأرض الزراعية ، وزيادة نسبة صغار الملاك . كما نادى بإلغاء المصانع والمعامل برؤس أموال مصرية وشركات مصرية بحتة . ولنل أم ما نادى به الحزب هو « إلغاء الحروب والحض على كراهيتها » وغرس روح الأخاء الشعبى بين الأمم وطالب الحزب بمحاربة المبادئ البلشفية . والحقيقة التاريخية تؤكد أن هذا الحزب حزباً راديكالياً اجتماعياً يبحث عن البناء الحقيقى للإنسان وطالب بالإصلاح الاجتماعى على أساس أنه لم يكن مجرد أمل بل واجب على الحكومة أن تؤديه . . وأكد الحزب فى برنامجه ضرورة تحسين الحالة الصحية للفلاحين والعمال وضرورة إلزام أصحاب الأقطان ببناء مساكن تتوفر فيها الشروط الصحية للفلاحين وتنظيم القرى على القواعد الصحية . الحديثة كما نادى الحزب بالتوسط بين أصحاب الأقطان والفلاحين فى إبان اشتداد الأزمات المالية .

وإلى جانب ذلك طالب الحزب بحماية ماء النيل والعمل على جعل سياسة
الماء خاضعة للحكومة مصر وافية بحاجة البلاد أولا كما طالب الحزب بتهيئة
المهاجر الزراعي للفلاحين وعلى الأخص في السودان . . وباختصار كان الحزب
يبدأ اجتماعية لقل الفلاحين إلى وضع إنسان وحضارى جديد يعتمد على أسلوب
التطوير والتقنية ويكفى أن نضع هذه الأسس التي نادى بها الحزب لنعرف إلى
أى مدى كان يمثل قيمة سياسية واجتماعية واقتصادية للوطن لو اتبعت له الفرصة
كاملة لتطبيق مبادئه :

١ - نادى الحزب بتحريم بيع الاراضى لغير المصريين إلا لأجل حدود
ومن قانون بذلك .

٢ - نادى الحزب بمن قانون تحريم إنشاء الشركات الأجنبية الانتاجية
إذا لم يحتفظ بنصف أسهمها على الأقل للمصريين .

٣ - تلقين الفلاح المصرى معنى الاستقلال فى الرأى والشجاعة على إبدائه
وطرق الدفاع عن حقوقه وتحبيب الحرية إليه وغرس مبادئ الفضيلة فى نفسه .
وقد موجم حزب « الفلاح المصرى » من بقية الأحزاب ولم يجد الفرصة
لإعلان هذه المبادئ إلا فيما بعد بمر سنوات . ولكن أعلن أحمد كامل قطب
المهاى تبنيه للفكرة فى سنة ١٩٣٨ وسماه حزب الفلاح الاجتماعى والاقتصادى
وفى ديسمبر ١٩٣٨ أعلن الحزب رسميا وكانت لجنته الإدارية تتكون من ١٢
عضوا . ولكن الحزب لم يحاول الخروج إلى القواعد الريفية وشعر الوفد أنه
منافس له . ومن ثم بدأت العناصر المؤيدة للحزب تنفرط تدريجيا وأصبحت
مبادئ الحزب مجرد ذكرى فى متحف التاريخ .

أوضحت المطور السابقة مجموعة الأفكار الأساسية حول الحزبية فى مصر
وتشأة تنظيماتها والدوافع إلى تكوينها والوظيفة النموذجية للحزب . ولأن
نتناول موقف الأحزاب المصرية قبل ١٩٥٢ من المشاكل والقضايا القومية .

ولقد كان من الضروري أن تستعرض هذه المواقف قبل أن نجيب على السؤال الذي طرحناه في الحلقة السابقة وهو .. كيف سقط حزب الوفد قبل ١٩٥٢ ؟

أولاً : موقف الأحزاب المصرية من مشكلة تحديد الملكية الزراعية :
لقد كان موقف الأحزاب المصرية من مشروع تحديد الملكية الذي قدمه النائب محمد خطاب محجلاً ومزرياً (وكان مشروع محمد خطاب يطالب بتحديد الملكيات الزراعية الكبيرة في حدود خمسين فداناً) طالبت المادة الأولى من هذا المشروع أن من يمتلك خمسين فداناً أو أكثر عليه أن يتنازل عن الفائض عنها إلا أن هذا الحكم لا يسرى على الأراضي الزراعية المنقولة إلى الأفراد بطريق الإرث ورغم أن المشروع لم يكن حاسماً لحل الأزمة الزراعية وسوء توزيع الملكية إلا أن موقف الأحزاب كان المعارضة الشديدة .

ورغم أن محمد خطاب كان عضواً في الحزب السعدى إلا أن حزبه لم يؤيده بما اضطره محمد خطاب ، إلى تقديم استقالته من الحزب السعدى في ١٢ مايو سنة ١٩٤٥ .

أما حزب الوفد فقد وقف معارضاً أيضاً ولم يكن ذلك إلا انعكاساً لمصالح كبار الملاك الزراعيين الذين كانوا أعضاء في داخل الحزب نذكر منهم فهمي وبصا وسراج الدين ومحمد الوكيل والبدراوي أما حزب الأحرار الدستوريين فقد كان ضد المشروع من البداية إلى النهاية . وكان يؤمن بأن الضرائب التصاعدية يمكن أن تكون بديلاً . وحزب الكتلة الوفدية كان منساقاً وراء بقية الأحزاب أما الحزب الوطنى فقد كان يحذر من تكديس الأزمات ولكنه في ذات الوقت لم يأخذ موقفاً حاسماً تجاه المشروع رغم أنه كان أكثرها مطالبة بحلول مشاكل الفلاحين والصالح .

ثانيا : موقف الأحزاب المصرية من المشكلات الاقتصادية :

لقد تركزت المشكلات الاقتصادية في مصر في الغلاء وارتفاع الأسعار (التضخم النقدي) الذي كان يعنى انخفاض قيمة الجنيه المصرى ، إلى جانب ضعف القدرات الانتاجية سواء للعامل أو الفلاح المصرى ، ثم الفساد الإدارى والسياسات التى تميز بها المجتمع المصرى فى ذلك الحين مثل الرشوة والمحسوبية والانتهازية .. . لقد تركزت المشكلة الاقتصادية فى مصر فى إما يمكن أن نسميه حكم العائلات وللأتى لم يزد عددها من ثلاثين عائلة مثل عائلة الرزى وعائلة ويسا وعائلة الوكيل وعائلة عبود وعائلة أمين يحيى وعائلة فؤاد سراج الدين وعائلة البدر اوى .. . وغيرهم .. . كانت هذه العائلات تحصل على أكثر من ٢٥ ٪ من الدخل القومى .. . ولم تتجه أية حكومة حزبية فى التصدى للمشكلات الاقتصادية بحلول جذرية ولقد فُتح مكرم عبيد أسلوب حزب الوفد .. . رغم أنه كان أخف الأحزاب ضررا — فى الفساد الإدارى فى البيان المشهور الذى — يعرف فى تاريخ مصر باسم الكتاب الأسود والذي ضم سبعة فصول تحكى عن حقيقة الانتهازية والمحسوبية والاستثناءات .. . إلى غير ذلك .

ولكن أم ملاحظة بالنسبة للأحزاب المصرية السابقة على الثورة أنها لم تجد أية برامج اقتصادية تواجه حل مشكلات الجماهير .

وباستثناء بعض التطورات التى دخلت مؤخرا وبالذات بعد الأربعينات على برامج هذه الأحزاب ظلت تهدف إلى شيء واحد فقط هو أن تعمل على الوصول إلى كرسى الحكم وبمجرد أن تصل إلى السلطة تنسى ومهددا الشعب وتحدد إطار العمل فى إرضاء السيد الجالس فى قصر هابدين ومجازاة الاحتلال بطريق السباق نحو من يفوز بهذا الرضا السامى لساكن قصر الدوبارة حيث توجد السفارة البريطانية .

وباستثناء الحزب الاشتراكى الإسلامى .. . والذي كان يحمل من قبل إسم

مصر الفتاة - وبعض مبادئ الحزب الوطنى .. وبعض خطب الزعماء
التي تحاول جذب تأييد الشعب دون تطبيق فعلى لها .. إن بقية الأحزاب
بعدت تماما - عن حد أو عن حسن نية - عن مواجهة مشكلات المجتمع
الاقتصادية والتي كانت تعنى بالنسبة للجماهير إعادة توزيع الثروات بصورة
أفضل .. تفرغ الحاجات الضرورية للشعب .. القضاء على مشكلة البطالة
أو فرص العمل لكل مواطن بما يتفق وكفاءته .. ضمان حد الكفاف
للشعب المصرى يوضع حد أدنى للاجور بالنسبة للفلاح والعامل .

ثالثا : مواقف الأحزاب المصرية من الحركات الحرة والديمقراطية .

كان من الصعب أن تتحمل الأحزاب فوق طاقتها بأن تفقد الديمقراطية في
ممرها للصحيح لأن اللعبة السياسية كانت في ذلك الوقت قسمة بين القصر
وبين الأحزاب وبين الاحتلال وكان القصر حريصا على التمسك بالديكتاتورية
إلى أبعد حد واستغل في هذا الوقت أحزاب الأقلية . ومن المنطلق كانت
أحزاب الأقلية (الهيئة السعيدية - الأحرار - الدستوريون - الكتلة الوفدية)
دمى في يد مولانا يحركها كما يشاء .

ولم تحاول أى من هذه الأحزاب النضال ضد مولانا أو ضد الاحتلال
لثبيت معالم الديمقراطية والتي كانت في ذلك النخين مقيدة بعدة قيود مثل قصر
حق الانتخابات على من يدفع ضريبة معينة ولم تفادك جرع العمال والفلاحين
في الحركة السياسية .. ولكنها استخدمت كأدوات لها .. وحرموها من حق
المشاركة العملية في صياغة أى قرار خاص بالوطن وإذا كانت هناك من صورة
الحرية فهي حرية طبقة فاقصة على طبقة واحدة هي طبقة الأغنياء والقطاعيين
والرأسماليين بأجنحتهم المتعددة .

ولقد ظلت فكرة الحرية والديمقراطية مشوشة ولا حدود لها إلا الحقوق
التي وردت في الدستور ولكن حتى هذه كثيرا ما داسها السادة دون ما احترام

وإذا كان حزب مصر الفتاة (الحزب الاشتراكي فيما بعد ثم جماعة الإخوان المسلمين قد تبنيا بعض الأفكار للدافعة عن حرية الشعب إلا أنهما لم يصلا إلى السلطة لتطبيق أفكارهما .

ولقد كانت هناك في حياة حزب الوفد سقطة كبيرة عندما تقدم أحد نوابه وهو المحامي « اصطفان » بمعض المشروعات الخاصة بتقييد حرية الصحافة وذلك حماية للأسرة المالكة وحتى الآن لم يستطع أحد تفسير الأسباب التي أدت بالحزب إلى حرب حرية الصحافة بهذه الكيفية . ولكن تصدى الشعب لهذه التمرارات ووقفت الصحافة تدافع عن حريتها . بل أن بعض نواب حزب الوفد وقفوا ضد حزبهم حتى اضطر الحزب إلى سحب التشريعات المخجلة .

وإذا كانت حياة مصر قد تأثرت في ظل الشهرة حول كرسي الحكم من جانب الأحزاب وإذا كانت المجالس النيابية قد تضررت للحل . وإذا كان الدستور نفسه قد تضرر للالغاء وصدر دستور آخر بدلا منه هو دستور سنة ١٩٣٥ وبدأت السلطة الديكتاتورية للجمار التنفيذي .

وقوى نظام البوليس السياسي وبدأت مصر تحكم بالهديد والنار . وافتتحت المعتقلات وصودرت الحريات . ومع ذلك باحفاظا للحق - فإن الموقف في ظل حكومة حزب الوفد كان أخف وطأة عما يكون عليه الحال في ظل أمة حكومة مؤلفة من أحزاب الأقليات .

وابعا : موقف الأحزاب المصرية من القضية الجلاء والاستقلال :

باستثناء حزب واحد هو الحزب الوطني والذي كان يطالب بالجلاء قبل المفاوضات وأن ذلك هو الموقف الصادق لكي يتم التفاوض والتباحث بين دولتين مستقلتين . أما كون دولة تحتل أرض دولة أخرى وتجري بينهما مفاوضات فلا شك أن الدولة التي تحتل أرض الدولة الأخرى سيكون لها الكلمة والصوت الأعلى في المفاوضات ومن منطلق مبدأ القوة والأمر الواقع حتما ستحصل على أكبر مكاسب لها في ظل مرحلة التفاوض .

وإذ لك تمسك الحزب الوطنى بأهله لا مفاوضة إلا بعد الجلاء أما بقية الأحزاب الأخرى فقد كانت تطلب للمفاوضات أسلوب سلى لطب الجلاء عن مصر . وكان هذا الأسلوب لا يتطرق قط إلى فكرة الكفاح المسلح ، ومع ذلك فقد بداية نشأة الحياة البرلمانية الحزبية على أرض مصر وإجراء الانتخابات لأول برلمان مصرى بعد إعلان مصر ملكية مستقلة عقب تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ منذ هذا التاريخ وكافة حكومات مصر ابتداء من حكومة سعد زغول سنة ١٩٢٤ حتى حكومة نجيب الهلالي سنة ١٩٥٢ كان التفاوض هو الأمل للحصول على الاستقلال . ولكن إنجلترا كانت تعظم المفاوضات على منخلة السودان التى كانت تمسك بها مصر تماما . إيماناً بأن شتى مصر والسودان يرطبها الوادى المقدس . . . ومنذ مفاوضات سعد زغول - رمزي ماكدونالد وحتى مفاوضات أحمد نجيب الهلالي . . . رالف ستيفنسون . . . فإن كافة الأحزاب لم تخرج عن هذه الخطية . . . وعندما تأكد للشعب وللجماهير المصرية أن أسلوب المفاوضات ليس هو الوسيلة المجدية . . . كسرت الجماهير فى الضغط على حزب الوفد لالغاء معاهدة ١٩٣٦ التى كانت تربط بين مصر وبريطانيا والتي ثبت من مجال تطبيقها أن لبريطانيا كانت اليد العليا وبعد أن أثبتت حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ من أن الاستقلال الذى يتمتع به مصر كان مجرد سراب وهم وإن الخليفة أباحث لنفسها الحق فى إدارة شئون مصر كأنها مستمرة لها . رأى الشعب الضغط على حكومة حزب الوفد لالغاء هذه المعاهدة وفملاً ألغيت معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ . . . ألغاه حزب الوفد تحت ضغط الجماهير وإلحاح الشعب وإطراب الشباب المصرى وأعلن هذا الالغاء فى ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ . . . وبعدما بدأت مرحلة الكفاح المسلح من أجل تأكيد حق مصر فى الحرية والاستقلال وإنها جديرة بحصولها على سيادة حقيقية غير مزيفة . ولكن لم تكن الظروف مواتية لتأكيد الكفاح الشعبى كأن حزب الوفد لم يأخذ فى الاعتبار كافة المعلومات والامكانيات لنجاح الكفاح المسلح فى القتال . . . وعقب حريق القاهرة عاد أسلوب المفاوضات مرة أخرى . . .

وإذا كانت المواقف الحزبية في حاجة إلى تحليل علم بالنسبة لمواقفها تجاه بعض القضايا الأخرى مثل قضية المروية وقضية العلاقات المصرية الأفريقية والنظرة للارتباط بالأحلاف أو السكينة النورية - إلا أننا نرى أن تكون الحلقة الأخيرة هي الإطار التحليلي للدور الذي لعبته الأحزاب في الحياة السياسية المصرية . ولكن قبل هذا لابد وأن نتكلم عن أهم الأحزاب السياسية المصرية ونقصد به حزب الأغلبية .. ذلك الحزب الذي حمل وقت من الأوقات راية التضال الوطني .. ليس كهيئة حزبية بقدر ما كان هيئة شعبية .. وبعد أن كان حزب الوفد هو حزب الديمقراطية وحرب الشعب الحقيقي المنبر عن صوته وبعد أن وقف حزب الوفد يدا صلبة قوية تحمى الجمهر وتكلم باسمها . . لجأه يبدأ الحزب في الانهيار ابتداء من عام ١٩٤٢ وتصل صورة الحزب إلى قمة الأساة عندما يهادن السراى والمملكه .. وعندما ينفصل هي قواعده الجماهيرية والتمعية بسبب سيطرة بعض العناصر الانفصالية عليه .

جدول بأسماء الاحزاب وتاريخ تأسيسها
ورعاها واتجاهاتها السياسية والعسكرية منذ عام ١٩٠٧ حتى ١٩٥٢

اسم الحزب	تاريخ التأسيس	الزعيم أو المؤسس	اتجاهات الحزب
الحزب الوطني	يونيو ١٩٠٧	محمد وحيد بك الأيوبي	مضى بحزب الاحرار في ١٨ مارس سنة ١٩٠٨
الحزب الأصغر يسمى (حزب الاحرار)	سبتمبر ١٩٠٧	حسن باشا عبد الرزاق	كان عدد أعضائه المئتين ١٢٠ ههنا
حزب الأمة	(٢١)	الشيخ علي يوسف	
حزب الإصلاح حل	ديسمبر ١٩٠٧	مصطفى كامل	كانت اللجنة الادارية للحزب تضم ٣٠ عضوا منهم واحد فقط قبطي
الحزب البدئي، المستوردة	(٩)		
الحزب الوطني	ديسمبر ١٩٠٧	الحسين محمد عازم	
الحزب الجمهوري المصري	(٢٧)		
	ديسمبر ١٩٠٧		
	(٢٨)		

أحزاب ما بعد عام ١٩٥٨ وحتى قيام ثورة ١٩١٩

اسم الحزب	تاريخ التأسيس	الزعيم أو الرئيس	اتجاهات الحزب
الحزب المصري	٢ سبتمبر ١٩٥٨	أخو الخ فائز	طائفي مسيحي
حزب العمال	١ يوليو ١٩٥٩	الصحفي محمد أحمد	انتماء كاثوليكي
الحزب الاشتراكي	١ أكتوبر ١٩٥٩	دكتور حسن فهمي	انتماء كاثوليكي
المبارك		جمال الدين	

اُصراپ ماہد گورہ ۱۹۱۹ :

اُصراپ ذات مہول انتراکیہ و ماہراجہ :

نڈکر منیا : حرب القلاح الانتراکی — حرب الیل الیورقراطی — والللاجن و اعیف لہا :

اسم الحرب	تاریخ الخلیف	الایم او اللوس	انجانات الحرب
حرب المال الانتراکی العبری	سنة ۱۹۲۱	مورد حسن العربی	انتراکی شیروی
حرب القلاح العبری	۱۹۲۸	احمد کامل قطب الماری	اصلاحی اجناهی
الحرب العبری العبری	دیسمبر ۱۹۴۹	د کور وواد مری	شیروی قنا

أسماء نسائية كوزما المرأة؛ أراجع نسائية وكانت حضرة الرجال مباحة :

الجهادات الحربية	الزعيم أو الرئيس	تاريخ التأسيس	أسم الحزب
دفاع عن المرأة وحقوقها	د كوردة درية شتيق	١٩٤٦	حزب بنت النيل السياسي
د د د د	جمهورية من سيديات مصر	١٩٥٠	الحزب النسائي الوطني
د د د د	جمهورية من سيديات مصر	١٩٥٢	الحزب للنساء السياسي

أسماء القصر وهي حربان وضعت نفسها في خدمة السراي المذكور منها :

الاسم الحربي	تاريخ التأسيس	الاسم أو التوسيع	الخدمات الحربية
حرب الشعب	١٩٣٠	إبراهيم صدق	زيادة سلطة القصر على حساب سلطة الشعب
حرب الاتحاد	١٩٣٦	جمهورية من كبار المالكين السراي	زيادة سلطة القصر على حساب سلطة الشعب

الأحزاب الدينية :

اسم الحزب	تاريخ التأسيس	الرئيس أو الرئيس	الجماعات الحزبية
جماعة الإخوان المسلمين	١٩٢٨	حسن البنا ثم الهجيتي	الجماعات بالدين الإسلامي وأن الحكم بأصول القرآن والشريعة والسنة .
حزب الله (شباب سيدنا محمد)	١٩٣٤	جماعة معانيخ العلماء	د د د د
حزب الخلافة والإصلاح الإسلامي	١٩٣٦	د د د د	د د د د

:- ثم احوال اثنا كية اسلامية هي :-

اسم الحرب	تاريخ القتال	الزعيم أو المؤسس	الهجمات العرب
حرب عصر الفتاة (الحرب الاثنا كية)	١٩٣٢	أحمد حسين	اثنا كية جامعية اسلامية

الأحزاب الليبرالية :

اسم الحزب	تاريخ التأسيس	الرعيم أو القوس	أحداث الحزب
حزب الأحرار	١٩٢٢	عبد العزيز فهمي دكتور محمد حسين هيكل سيد زغلول ثم مصطفى الدهاس	كبار الأعيان وضم عدد من المثقفين . من قادة ثورات الشعب
حزب الوفد	١٩٢٢	دكتور أحمد ماهر محمد فهمي التفرانشي	حل نفس مبادئ الوفد ولكن بدون قيادة الدهاس
التيه السعيدية	١٩٣٧	وليم مكرم حيد	حل نفس مبادئ الوفد ولكن بدون وجود الفساد الداخلي فيه .
الكتلة الوفدية	١٩٤٣		

كيف سقط حزب الوفد

كان ماضينا صفحات حية في فضال الجماهير نبض بها قلب مصر .. ولم تكن مرحلة ما قبل ١٩٥٢ كما يتصور الكثيرون ظلما سياسيا ولقد أثبت المنصفون أن الشعب كان بريئا من كافة السليبات التي لطلعت تاريخنا وأعاقت تقدمنا و طريق تطورتنا . ولم يكن العيب في النظام بقدر ما كان في الحكم .

ومن يدرس التاريخ المصري يجاد في مرحلة ما قبل ثورة ٢٣ يوليو يستطيع من خلال الوثائق أن يؤكد أن مصر عانت وتآلت وقاست وتمذبت من الحرية ومن حكم الأغلبية التي عجزت عن حل مشاكلنا الاجتماعية ومواجهة قضايانا الاقتصادية مما جعل الثورة حتمية لا مفر منها وإلا سقطت مصر فريسة الصراع الطبقي السوى وواجهت مواقف لا قبل لشعبها بها .

وإذا كانت التيارات السياسية التي تحكمت في مجتمع الثورة حاولت أن تتجنب أي فكر سياسي جامد في إطار نظرية معينة فلعل ذلك يسود إلى اضطراب وتضارب الفكر السياسي في مصر ما قبل الثورة لأن هذه الاتجاهات السياسية التي عاشت فيها مصر قبل الثورة في ظل الملكية كانت نوعا من أنظمة ونماذج غريبة على مجتمعنا . ولم تنجح أي منها في التصدي لقضايانا وإيجاد الحلول الجذرية لما كنا نمانى منه .

وإذا ما تركزت صورة الحكم في شرعية الفكر الليبرالي المنقول عن الديمقراطية الغربية في ظل مجموعة من الأحزاب .. فإن حزب الأغلبية هو الحزب الذي فاز بالكثير من هذه الدراسات ولكنة جميعها كانت أما متحيز بها أو متحيز ضدها والبعض منها حمل الشكل العلني المتصف لها ولكن في النهاية لم توجه تلك الدراسات المطلوبة لتضع الحزب أمام محكمة التاريخ بما له وما عليه .

ولقد كانت هناك مجموعة من الأحزاب تؤمن بنفس الاتجاه الليبرالى مثل حزب البيئة السعدية وحزب الكتلة الوفدية وحزب الأحرار الدستوريين إلا أنها كانت تقف على بعد خطوات ومسافات طويلة من حزب الوفد الذى كانت له مواقع في معظم ريف مصر ومدنها وهذه كانت ميزة في حزب الوفد إذ أنه تنفصل في كافة أجزاء القطر المصرى ولكن الارتباط بين الجماهير وحزب الوفد كان يعود أصلاً إلى فكرة تكوين الوفد كهيئة وطنية أكثر منه هيئة حزبية ..

وإذا كان سعد زغلول قد نجح في قيادة حزب الوفد كقيادة للامة أكثر منها كقيادة لحزب سياسى فإن الأحداث أثبتت ان الرعاية التي خلقت معه لم تستطع أن تحفظ الوفد مبادئه .. بل نسفته من الداخل وقضت عليه من الخارج أيضاً .. خاصة بعد أن اختلطت في قيادة حزب الوفد نهضة الحساس وسيطرة قواد سراج الدين ..

الوفد حتى ١٩٤٢

فالواقع ان حزب الوفد كان حتى سنة ١٩٤٢ حزبا له أخطاء البشـر ولكنها قد تجد سبيلا إلى التفران اما منذ فبراير سنة ١٩٤٢ — باجتماع الكثير من المؤرخين — فقد تحولت أخطاؤه إلى فظائع لا عهد للشعب المصرى بها ولا يقبل وطنى بوجوب لبسائها وغفرانها ..

ففى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ تحول حزب الوفد من هيئة تسامح بعملها — خطأ أو صوابا — في جو السياسة المصرية إلى جماعة سياسية يسيطر عليها مجموعة من الأشخاص تحكم أطوار حركتهم ومطالبهم وأهوائهم ظهر ذلك عندما خرج الوفد عن جماهيره وانحاز إلى القصر ليكون عونا في استميداده وديكتاتوريته ..

وإذا كنا حقا متصفين بالتاريخ يجب أن نقول ان حادث ٤ فبراير حدد مرحلة فاصلة في تاريخ الوفد كما ان دخول قواد سراج الدين وتحوله من حزب الأحرار

الدستوريين إلى الوفد كان بداية النهاية الحقيقية للحزب .. وأحست الجماهير ان
تمتها بدأت تنهار في حزب الوفد وان سيادة المهادنة تجاه القصر كانت لعملة تاريخية
شوهت تاريخ الوفد إلى الأبد ..

ولعل من تفسيق القدر لحوادث التاريخ أن يقترب منا التطور في تاريخ الوفد
بعد أيام معدودة بضم فؤاد سراج الدين إلى وزارة فبراير حيث قرر سمادته
على الأمر إلى مجلة الزعامة الوفدية ليخضعها من يد رئيسه حيث استولى على
سكرتارية الحزب ..

وتأني سياسة فبراير إلا أن تستفتح العهد الوفدي السراجي بذلك الموقف
الذي أجعل الجماهير فنكست رأسها وانفجعت صاغرة يوم وقف النحاس باشا
إذ ذاك تحت العلم البريطاني بميدان قصر النيل بجمهورية السفير البريطاني الشهير
والورد كيلرن ، وذلك للمشاركة في استقبال القوات البريطانية احتفالا بيوم
الامبراطورية البريطانية في قلب العاصمة المصرية .

وقد وطد هذا الموقف الخزي الأليم صداقة النحاس بالسفير البريطاني .
الحاكم الحقيقي لمصر حينئذ . فعوضا بعد قليل في صورة فوتوغرافية ظهر فيها
النحاس إلى جانب السفير وقد استند إليه وتملقت بذراع السفير حرم الزعيم ..
ولما ترددت جريدة الأهرام في نشر الصورة طالب الزعيم بنشرها في الصفحة
الأولى .

حادث ٤ فبراير

وإذا كان حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ من الحوادث التي ظلت غامضة لفترة
طويلة في التاريخ المصري المعاصر إلا ان نتائج الحادث كانت أعظم مما توقع
حزب الوفد نفسه إذ انهارت قيادة وشعبية حزب الوفد ولم يكن بجي - حزب
الوفد للحكم في يناير ١٩٥٠ بأغلبية كبيرة (٧٠.٨٪ من المقاعد النيابية) إلا

لأن الشعب كان قد سمع ما حدث خلال السنوات الست من سنة ١٩٤٤ حتى سنة ١٩٥٠ فلقد وقعت الجماهير ضحية الكثير من الأحداث والفضائح وظن الشعب أنه ربما لو عاد حزب الوفد لتغير الموقف ولكن ذلك كان متفاوتا في غير موضعه وإذا كنا من موقع المسؤولية التاريخية نود أن نقول إن تبعه ٤ فبراير أوسع دائرة مما أراد الكثيرون أن يحصروا . حيث حاول كل من المشاركين فيها أن يبرئ نفسه منها ولكن التهمة يشتركون جميعا في صنع مأساتها . . كل يقدر ما كان له من قوة وأمر . . إلا أننا لا نغنى حزب الوفد وزعيمه من مسؤولية ما حدث خاصة لو علمنا من مصدر موثوق به أن النحاس كان يعلم بفحوى الانفجار البريطاني قبل تقديمه رسميا إلى القصر حيث كان أحمد حسين على علم بهذا الانفجار وأرسل هذا بدوره رسولا للنحاس قابل مكرم عبيد ثم قابل النحاس نفسه الذي أكد له أنه لا يرى ضئاحة في تولي حزب الوفد الحكم حتى ولو كان ذلك بناء على أوامر الانجليز لأن رجال الوفد قد تمعوا ولأن الوفد حريص على الحكم ليحمي نفسه ورجاله . . ومكنا يصبح السؤال الذي يدور في أذهان الكثير من الباحثين وهو . . هل كان النحاس يعلم بالانفجار البريطاني قبل أن يتسله فاروق بطريقة مسرحية على يد السفير البريطاني وعلى يد قائد القوات البريطانية بمصر د . ر . وستون . . ويصحبها ٣٠ جنديا ثم اختيارهم بدقة . .

تصبح الاجابة واضحة . . ويصبح سقوط حزب الوفد في براثن الاستمرار البريطاني حقيقة تاريخية وقع فيها وظل حرسه على الوصول إلى السلطة بأى ثمن .

وإذا كان الكتاب الاسود الذي كتبه مكرم عبيد سكرتير الوفد السابق يعمل الكثير من المبالغات إلا أنه بلا شك حل جزءا من الحقيفة عن مأساة حزب الوفد في الفترة من ٤ فبراير ١٩٤٢ إلى ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ .

على أن القدر القاسى أنى على مصر إلا أن تشهد فصلا آخر من حلقاته المنشومة لو نفرغ له المؤرخون لأمكنهم أن يصدروا عن الكثير من أيامه كتابا اسود . تبدأ صفحاته من ١٢ يناير سنة ١٩٥٠ ليتنى إلى النهاية المنظمة يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ . يوم أن احترقت القاهرة باستثناء معركة الغاء للمهادنة في ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ .

اليوم الأخير (حريق القاهرة)

في ذلك اليوم الأخير من حكم الوفد .. كان وزير الداخلية فؤاد سراج الدين — يجلس في مكتبه بالداخلية بعد منتصف النهار ينتظر مواعي المقرود محتفظا ببرود دمه وهدوء أعصابه وراحة ضميره ليوقع على عقد شراء عمارة ضخمة من أجل بيع في الوقت نفسه عمارة أضخم لوزارة الأوقاف ليحول ثمنها إلى الخارج كل هذا والتأثر تتدلع في قرابة ألف مكان في العاصمة بالتفوس تفيض بالقلق والامس والدماء تسيل حارة .. والوطنيون يقفون حاراً أمام ذلك المستقبل المظلم والجاهلير تأتية ضالة لا تعرف إلى أين تسير .. ولماذا ستفعل بهم يد القدر .

وفي وزارة سنة ١٩٥٥ أيضاً حدث التصادم بين وزارة الشعب وبين مجلس الدولة حيث اقترح بعض السادة الأعضاء استصدار مرسوم بوقف العمل بقانون مجلس الدولة ٢٤ ساعة فقط وذلك لكي يتخلصوا من رئيس المجلس وفي فبراير سنة ١٩٥٠ تثبت الوثائق التاريخية ان هناك محضر جلسة الجمعية العامة للمجلس يتم وزارة الوفد بمحاولة الاطاحة برئيسه وقد حضر هذه الجلسة وحيد رافت وتولى القيام بأعمال السكرتارية على حل منصور المستشار بمحكمة القضاء الإداري وعند وقوع التقرير سليمان حافظ ويحل على منصور وأكد مجلس الدولة ان مطالبته رئيس مجلس الدولة بالتسحب عن منصبه بهذه الطريقة مخالفة صريحة للقانون واعتدله على استقلال المجلس لا تفره الجمعية وتمهد إلى رئيس المجلس أن يتخذ من الاجراءات ما يتكفل المحافظة على استقلاله كما تطلب اليه أن يبلغ هذا القرار إلى وزير العدل . وفي موقف آخر لحكومة الوفد سنة ١٩٥٠ يتخفق لنا اعتدله فؤاد سراج

الدين على الدستور وسيادة القانون حيث هدد رئيس مجلس الشيوخ قائلاً :
« لقد اعترض من اعترض وقاطع من قاطع وصفق من صفق .. ولكن شيئاً واحداً أحسست به وأنا في مقعدى .. هو ان هذا الكرسي قد اهدأ اهتماماً جدياً ..
وكان يوجه كلامه إلى رئيس المجلس الدكتور محمد حسين هيكل لأنه سمح بحرية

الرأى تحت قبة مجلس الشيوخ .. وفعلًا استصدرت وزارة الوفد في ١٧ يونيو ١٩٥٠ مرسومًا بتعيين زكي العرابي رئيسًا لمجلس الشيوخ في مكان الدكتور هيكل فكان ذلك سابقة خطيرة وذلك قبل انتهاء مدة رئاسته للمجلس وهو اعتداء مس الحياة الدستورية في روحها .

وقدمت وزارة الوفد دليلًا ضد نفسها مما شكك في الأغلبية التي حازتها في انتخابات يناير سنة ١٩٥٠ ذلك أنها قالت بمراجعة جداول القيد التي تمت في شهر ديسمبر عام ١٩٥١ واكتشفت الوزارة في هياكل الجداول أنواعًا متعددة من التلاعب القريب ، ففي مديرية المنيا قرية عدد سكانها ١٢٠٠ بين ذكور وإناث وأطفال وجدت جداول انتخابها تفعل ٢٥٠٠. ناخب أي أن الانتخاب كان يتم بنسبة ٢٠٠٪ وفي قرية أخرى بلغ تعدادها ١١٠٠ نسمة تبين أن عدد الناخبين فيها ٣٢٣٠ أي بنسبة ٣٠٠٪ وفي بلدة ثالثة من نفس المديرية عدد السكان فيها ١٢٥٠ وعدد الناخبين ١٢٥٠ أيضًا أي أن جميع ذكور وإناث وأطفال هذه البلدة لهم بطاقات انتخابية .. أما في مديرية جرجا فقد تبين حسب الكشوف الرسمية ومراجعة الأسماء في الجداول وفقًا لما تم في ديسمبر ١٩٥١ تبين أن نسبة التخبين فيها وصلت إلى ٥٠ — ٦٠٪ من عدد السكان بينما الإحصاءات الرسمية للانتخابات لا تزيد في أي بلد على ٢٥٪ على الأكثر كما تبين من الكشوف ومن مراجعة الجداول أن مئات من المتوفين ما زالت أسمائهم مدرجة فيها ولهم قداكر الانتخابية مسلمها بعض الأهالي بأسماء هؤلاء المتوفين .. قبل لا زال المؤرخون يصرون على حقيقة نتائج الانتخابات في العقود السابقة ..

ترشيح من يدفع

وفي خطاب لكامل اسماعيل عمود السبسي عضو اللجنة الوفدية والذي رشح في انتخابات مجلس الشيوخ عن دائرة قوص كتب بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٩٥٢ إلى النحاس باشا كلفه به أسلوب حري الوفدي في ترشيح أنصاره .. وقد جاء في هذا الخطاب

« إن مقامكم الرفيع ترون ألا يرشح الوفد إلا كل ذي ثراء . يمكنه أن يدفع لكم ما ابتدعتم له اسم » الراجات ، حتى لقد سمعت لنفسك اليوم ان تطالبني بمنح الاتي جنبه السابق ارتباطي بها عن الترشيح السابق ومثلها الترشيح الجديد وإلا كنت « نصابا » كما تقول وفتنكم في غير محرز وحاشي أن أقبل هذا الوصف الدقة المزرى فما كنت نصابا وما كنت سارقا ل أرى في تصرف وفتنكم معي ومع كل المرشحين نوعا من ابتزاز الأموال بلا حق وبلا ذمة . »

وقد حضر واقمة سب السبسي مصطفى نصرت وإبراهيم فرج وعبد الطيف محمود ومحمد لثوم وقد حاول بعض أعضاء حزب الوفد الذين شهدوا الواقعة تكذيب الرسالة وتحت ضغط من التحاس نشروا تكديبا في الصحف ولكن جاء في التكذيب ما هو أكثر فضيحة إذ تضمن العبارة التالية ..

« ان الوفد لا يرشح شخصا يقدم له شيكا ليس له رصيد في البنك . »

ولا تنسى صفحات التاريخ المرقف المزرى من حزب الوفد تجاه تقييد حرية الصحافة ولا زال السر الغامض في موقف النائب الوفدى « اسطفان ياسيل » بالنسبة لتبني مشروعات قيود الصحافة ونحن نطالبه الآن بأن يتكلم ويجهل السر الغامض .. [فهو عضو في مجلس الشعب ولا زال على قيد الحياة] .

ولا ينسى الشعب ما جاولته حكومة الوفد من اصدار « قانون الاشتباه السياسي » والذي جدد المعارضة دورا لا يخرج منه وقيد الرأى الآخر . ولكن حكومة حزب الوفد وجدت معارضة قوية حتى من داخل صفوفها واهتزت جماهير الشعب امتدادا بصحافتها وسجلت الصحافة بما فيها الصحافة الوفدية الهوة السحيقة جدا بين الحكومة الوفدية وبين شعور ونفضال الشعب المصري وسميه فهو الحرية والديمقراطية ..

ولعل أكبر الفضائح التي لحقت حزب الوفد دون أن يدري أحد هو أفراد الرأى العام فضيحة لملايين الثلاثة التي صرفت للمليونير محمد فرغل تاجر القطن

للمشهور . وذلك نظير قطن يورده ليوغوسلافيا على أن تقوم يوغوسلافيا بتوريد
صفقة ذوة الحكومة المصرية واعترض ذكي عبد التتال وزير المالية على هذه
الصفقة التي تمت ويدون حيان ، وقد تمت هذه الصفقة بناء على أوامر فؤاد سراج
الدين . . ورغم اعتراضات مجلس الدولة على الصفقة في ١٢ أغسطس سنة ١٩٥١
إلا أن البنك الأهلي كان قد صرف الشيك لسعادة فرغلي باشا ، كما أن البواخر التي
تحمل القطن غادرت الاسكندرية في نفس اليوم الذي تم فيه صرف الشيك ثم كان
أن امتنعت يوغوسلافيا عن تصدير الذرة إلى مصر ورفضت رد الملايين الثلاثة
للحكومة كما أن حكومة الوفد لم تبدل جيدا دوليا المطالبة يوغوسلافيا برد المبلغ .
ولقد كان لإستقالة ذكي عبد التتال من وزارة المالية في أغسطس سنة ١٩٥٠
سرا خطيرا . . هذا السر هو معارضته للقرار الذي أورد أن تتخذ وزارة
المالية لحماية المضاربين في البورصة ويكفى لمن يهتم بالتاريخ الاقتصادي أن يدرس
القرارات المتناقضة التي أصدرها فؤاد سراج الدين بالنسبة لسر القطن ليعرف
إلى أي مدى كان سراج الدين بتلاعب بأسعار القطن لصالح عناصر معينة . .
ولقد ثبت أن عبد الحليف محمود باشا وزير زراعة الوفد في حكومة سنة ١٩٥٠
كان يضارب في البورصة أثناء توليته الوزارة وأنه ربح أكثر من مئتين ألف
جنيه من المضاربات . . وبمجرد تصدى الوزير لأي عمل تجارى كان يعتبر
خالف الدستور طبقا للمادة ٦٤ والتي كانت تنص على أنه :

« لا يجوز للوزير أن يشتري أو يستأجر شيئا من أملاك الحكومة ولو كان
ذلك بالزاد العام كما لا يجوز له أن يقبل أثناء وزارته العضوية بمجالس إدارة أية
شركة ولا أن يفكر اشتراكا فعليا في عمل تجارى أو مالى . . ولن تنفى
صفحات التاريخ أن فؤاد سراج الدين اشترى الباخرة سودان ليبيعها لحرم التحام
وليتحول من باخرة عامة إلى باخرة خاصة ، ولقد شاركت أسرة الوكيل في
السيطرة على جزء من أراضي الدولة وأسرة فهاد سراج الدين كان لها نصيب في
السيطرة والنفوذ . .

أما عن الاستثناءات التي منحها حكومة الوفد .. فقد كانت لحساب المتطوعين الحزبي ولم تكن قط لحساب المصلحة العامة .. ولم تنف سياسة الاستثناءات الوفدية للمواطنين المحلوطين عند الحدود الدنيا وحدها بل تعدتها أيضا إلى أعضاء البعث في الخارج على صورة كانت تنقلب إلى فضيحة دولية في العالم الخارجي .. فقد كانت قد تألفت لجنة في وزارة الشؤون الاجتماعية من شفيق غريال وكيل الوزارة وجميع المديرين العاملين بمصلحة الوزارة لإختيار مبعوثي الوزارة من المواطنين الأتقاء إلى الأمم المتحدة وانتهت هذه اللجنة من اختيار المبعوثين مراعية الكفاءة المطلقة ثم أبلفت هؤلاء المبعوثين باختيارهم .. ولكن بعد أسبوعين تكونت لجنة أخرى وشملت الأسماء التي وضعتها اللجنة الأولى لحساب الأتقارب والأقارب ..

ولن نعدد الأسباب التي أدت إلى سحب الثقة من حزب الوفد على يد الجماهير التي آمنت به فقد كانت كثيرة .. ولا يستقيم أن نذكر سبلات الحزب دون أن نتكلم عن الفعاضع العنصرية بل لقد وصل الأمر بشيخ الأزهر الشيخ عبد المجيد سليم في حديث صحفي له أن قال : نرى غيرنا يعطى ويزاد له الكيل والأزهر يكال له الحرمان وزاد على ذلك بقوله .. في كل يوم نرى الإسراف في التبراية أنا لا أريد للعلماء أن يأكلوا ديوكا ورومية .. ولكن أريد لهم الخبز فقط .. وكانت مكافأته عن ذلك أن الوفد أقامه من خضبه ..

ولا زال القدر الذي لقيه محمود البديني الباور الخاص لفؤاد سراج الدين في يوم السبت الأسود (٢٦ يناير ١٩٥٢) عند نشوب حريق القاهرة غامضا وقد تناوله تقرير النائب العام باليوم على أنه لم يحسن التصرف .. وكان المذكور قد ترقى استثناء في مارس ١٩٥٠ وما زال يرقى حتى عين وكيلًا لمحافظة القاهرة متغنيا بهذا التمين حوالي ٢١٥ ضابطا وكافة رجال الإدارة المدققين ..

ولا شك أن أسلوب فؤاد سراج الدين في فرض الرقابة على التليفونات

لا يعلمه الكثير من المؤرخين ولم يكن ذلك قاصرا على أعضاء الوفد بل أيضا على بعض وزراء - وصحفي حزب الوفد نفسه . . وقد جاء ذلك في شهادة لنجيب الحلال وزكي عبد التال وغيرهما وكان ذلك في صيف عام ١٩٥١ خلال محاكمة الصحفي « على أمين » بتهمة القذف في حق وزير الداخلية وكان على أمين قد أتهم فؤاد سراج الدين بوضع رقابة على التليفونات .

إن الحرب تحول منذ حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ من هيئة تمام مجلها - خطأ أو صوابا - في مجريات السياسة المصرية إلى جماعة سياسية يسيطر عليها مجموعة من الأشخاص انحازوا كلية إلى القصر والاستبداد ليكوتوا حوزة لها على الاستبداد والدكتاتورية وكانت الحزب في ذلك بمنازعات عدة أدت إلى سحب الجماهير لتقيا من حزب الوفد . إلى أن كان السبت الأسود يوم ٢٩ يناير ١٩٥٢ حيث لعب فؤاد سراج الدين خلال هذه الفترة دورا مشبوها لغرض في نفسه .

لقد كان فؤاد سراج الدين يسعى إلى أكثر من أن يكون مجرد وزير في حزب الوفد . . كان يسعى إلى أن يكون زعيما للوفد - وقد تأكد ذلك المقربين من حوله عندما اعترض على أن يتولى النحاس وزارة سنة ١٩٥٠ ولما اكتشف النحاس ذلك عاقبه بأنه لم يحتقره في الوزارة . وسافر سراج الدين إلى الاسكندرية إلا أنهما وجد أن النحاس لن يتراجع بدأ به نفسه يرسل الرسل للنحاس لينفي العلاقات من حوله ولولا تقربه من جديد النحاس باشا لما كان قد دخل التشكيل الجديد . . وكان فؤاد سراج الدين لا يريد لأحد من زعامات الوفد أن يسيطر على النحاس . ونجح سراج الدين في أن يحل محل مكرم هيبد ولكنه لم يكن يملك نفس كفاءته ولا أسلوبه الخطابي ولا القدرة على التأثير على سامعيه .

ورغم محاولات سراج الدين تبرير موقفه في حريق القاهرة إلا أنه يتحمل الكثير من المسؤولية وسوف يقف للمؤرخون أمام الكثير من علامات الاستفهام بالنسبة لهذا الحدث . . ولكننا من خلال الوثائق أيضا لا يمكن أن نغفل فؤاد

سراج الدين من مسئوليته عن أحداث اليومين الاخيرين في حياة وزارة حرب
الرفد . . ولقصد بهما يومى ٢٥ يناير و ٢٦ يناير ١٩٥٢ .

ففى يوم ٢٥ يناير كان فؤاد سراج الدين يقضى الساعات فى محل الجوهرجى
« الياكيم » ينتقى المجوهرات ثم ذهب إلى مباراة لكرة القدم بينما كان جنود
البوليس يقتلون قتلا فى الاسماعيلية .

أما فى يوم ٢٦ يناير فلم يذهب سعادة الوزير إلى مكتبه إلا فى الساعة الحادية
عشرة لم يمكث بمكتبه أكثر من ثلاث ساعات قضى جانبها كبيرا منها فى شراء
وتوثيق عقد شراء العقار رقم ٢٣ تبع قسم هابدين مساحته ٩٣٢ مترا مربعا
و ٢٠ شتيمترا مربعا مكونا من دور أرضى به ستة دكاكين وخمسة مساكن
وسنة أدوار علوية كل دور به ستة مساكن وغرف للفصيل . وكان البائع جورج
عريضة ابن جان سليمان وعمره ٥٨ سنة وهو بريطانى الجنسية وقد ثبت ذلك
كله فى محضر من سجلات الشهر العقارى يحدد انتقال محمود شوقى مدير عام
مصلحة الشهر العقارى إلى وزارة الداخلية فى يوم السبت ٢٦ يناير ١٩٥٢ ونجاء
فى المحضر أن ثمن الأرض ٨٠ ألف جنيه والمقد بشرة توثيق ٩٠٨ سنة ١٩٥٢
ومن المدير بالذكر أن صاحب العمارة كان قد اشترى فى سنة ١٩٤٤ بمبلغ
خمسة وثمانين ألف جنيه وإذا ما قسنا ارتفاع الأرض لوجدنا العقار يساوى
فقط فى ثمن الأرض ما يريد حل مائة ألف جنيه على أساس أن اللتر فى هذه
المنطقة كان يقدر حينئذ بحوالى ١٢٥ جنيها .

ولقد أثبت تقرير النائب العام أن حسين صبحى وبدوى خليفة وإبراهيم
أمام ووحيد شوقى أكدوا تفصيل الوزير كما أثبت أيضا تقرير الأمن العام فى
ذلك الوقت أن مدير الأمن العام نبه فؤاد سراج الدين إلى الحوادث قبل وقوعها
بمذكرة مكتوبة . وثبت من تقرير النائب العام أنه كانت لجنود بولكات النظام
شكوى من وقف صرف بدل الطواف إليهم ولكن سراج الدين أصر عليها

عليها بالحفظ ولم يصرف هذا البديل إلا بعد وقوع التمرد وتمت أيضا من تقرير النائب العام أن فؤاد سراج الدين لو لم يعدل عن طلب نزول الجيش (اتصل فؤاد سراج الدين في نحو الساعة الواحدة بعد الظهر بالفریق محمد حيدر القائد العام في يوم ٢٦ يناير طالبا منه نزول الجيش المحافظة على النظام ثم عاد في الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر من نفس اليوم أى بعد ساعة من الطلب الأول واتصل بمحافظ عفيفي رئيس الديوان الملكي وقال له أن البوليس قاجض على زمام الأمور تماما وأنه عدل عن طلب الجيش) لو لم يعدل لما حدثت سرائق في ١٥ علا وصلت بلاغاتها إلى المظاف في الساعة الثانية والنصف بعد الظهر وحرائق في محلين في شارع آخر أبلغت عنهما للمظاف في الساعة الثانية والدقيقة ٤٠ بعد الظهر ولما حصلت الحرائق في ثمانية محال بجانب فندق شبرد أبلغت إلى المظاف في الساعة الثالثة والنصف ولما حدثت الحرائق في ٢٤ محلا أبلغت حوادثها إلى المظاف في الساعة الرابعة تماما .

مكننا كانت سقطات حزب الوفد .. كانت خطايا ولم تكن أخطاء...
وكان الصراع حول السلطة .. من أجل المنصب ... وخسرت مصر الكثير
وقد الشعب رأيت بعد أن ظهرت نظرية سراج الدين في حزب الوفد وهي مهادمة
القصر ابتاعنا من أن كل الأحزاب تحاول إظهار الولاء لجلالة مولانا فلماذا
يتخلف حزب الوفد عن بقية الأحزاب ، ولا يظهر أنه ليس أقل إولاء من بقية
الأحزاب لما كن قصر هابدين .

لهذا كان حتما أن يسقط حزب الوفد ويتسبى وجوده الحقيقي .. صحيح
أن للأحزاب الكثير من الإيجابيات وننكر هل أنفسنا أن ننظم الحزب وشابه
ما قاموا به من أجل مصر ، ولكن ذلك بالتأكيد كان قبل ١٩٤٢
وصحيح أنه يجب ألا ننسى الحزب صلابته في مفاوضاته مع الانجليز وتمسكه
بالسودان ولا ننسى له أيضا إلقاء معاهدة ١٩٣٦ ، كما لا ننسى له أيضا مجانية
التعليم الابتدائي وأن يصبح العلم حق لكل مواطن كالا . والمزاد ..

ولكن الحزب طعن الديمقراطية بإقامته لديمقراطية الأغلبية كما أن الحزب
تولى الحكم على أسنة رملح الإنجليز سنة ١٩٤٦ يضاف إلى ذلك قيوده على
الصحافة وتعدي الشعب له ثم مهادته للقصر ثم الفساد الذي صحب أيام حكمه
ثم الاستثناءات ثم الصراع بين أسخطه على التسابق لولاء نحو الملك وخضوع
الكثيرين منهم لنزواتهم والتمسح نحو القسطنطين والبراءة .

كل ذلك أنهى حياة الحزب السياسية ودوره القائد وضاعت ثقة الجماهير به
أن - أصبحت كراسي النيابة من الأمة محللا للنزاسة أو المراء . وبعد أن أصبح
اشتغال بعض عناصر الوفد بالسياسة نوعا من التجارة المربحة ومصدوا من
مصادر الإرادة بلا استحياء . . ففقدت مصر عظمتها وهيبتها لأن هيئة مصر
كانت ولا زالت هيئة بصلاحها وملاح جهاز الحكم فيها .

لقد أصبحت مصر في ظل حكم الوفد في أيامه الأخيرة مرميا للمحسوبة
وصارت وظائف الدولة مرميا للامصار والأقرباء والانتصار ونظام كيانا
كان حثالا يدي وأن يستط لأن لنعيب للشعب حدود وثورة الجماهير نهاية
للسكوت .

وفي النهاية فإن الحساب الحثاس يؤكد أن محاكمة حزب الوفد أملم محكمة
التاريخ وأمام ضمير الشعب ثبت أنه أذنب وأن خطاياه لن يغفرها له الوطن . .
وما من أمة غضت نظرها على الفساد إلا تضعفت قواها وانهارت هراها .
والحكم الذي يبعث عن المنفعة للحكم دون الشعب حثا سيقتس . بضايح الحكم
ولكن لن يضيع الشعب لأنه قادر على الاستمرار ولنا تساؤل هام هو .

هل كان حزب الوفد وحده هو المتهم والمذنب . . الزجد في قصص الإتهام .
بالطبع نقول لا . .

لقد شاركه الكثير من الأحزاب الأخرى في الإفساد السياسي . .

الفساد السياسي والأحزاب :-

سوف نقف عند دهمين عندما تذكر الماضي بجلوه ومره . وما أصعب الذكريات على أولئك الذين لا يزالون يعيشون بمقلية الماضي متجمدين لا يريدون التحرك إلى الأمام ولا يودون أن يعيشوا ظروف عصرهم . ووضع خلال السطور أتي أخطو على طريق من الشوك ولكنني قط لم أحاول أن أذوق اليأس . . . لقد كانت بحق رحلة البحث عن الحقيقة . . مؤمنا بأياها أي الحقيقة هي التي ستبقى وتسطع للأجيال ولتاريخ مهنا حاول أحد طمسها .

ولقد كانت رؤى التجربة الحزبية المصرية تلعب من منطلق النوايا الوطنية المصرية غير متحيز أو مرتبط بيمين أو يسار . يفرق أو يفرق وذلك حرصا على عدم تشويه التاريخ ومسح الحقائق والدرس الذي تفرج منه حول التجربة في مصر يعمل بنا إلى النقاط التالية :

أن مصر قبل الثورة لم تكن كأمهلا ولا شعبا ميتا ولا حركة ساكنة ، بل كانت بها جماهير تحيا وتناضل وتقاتل وتموت بشف دفاعا عن حريتها وكرامتها سوضحت كثيرا في سيول وطنها . . وكان الولاء لمصر موجودا خلال تلك الفترة ولم يكن أبدا مفقودا حتى في أحلك اللحظات التي حكمت فيها البلاد بلا دستور أو شرعية من القانون أو تقاليد برلمانية والقول بتغير ذلك جنابة في حق الشعب وإهدار لحياته . . مهما كانت التعللات أو حسن النوايا .

الثالث الفاسد :

أن المناخ الذي عاشت فيه التجربة الحزبية كان محكما بقرود أخرى من إمكانيات هذه الأحزاب . . فقد كان هناك القصر . . وكان هناك الاحتلال . . وكانت هناك صور الانتهازية السياسية . . وفي ظل هذا كله كان من الصعب على أي حزب أن يتخذ برنامجا أو يخوض معركة هو نفسه غير مستعد لها . . ولكن لا يعني ذلك أن نقول أنه كان حتمية الخطأ اليساري الحزبي لمصر أن تسلك

الأحزاب هذا الطريق ولم يكن هناك بديل عنه . لقد كان أشرف لهذه الأحزاب أن تلتصّب من مسرح الحياة السياسية . ولكنها كانت تتكالب على السلطة بأى ثمن وفى ظل كل القيود كانت ترضى لنفسها أن تكون أداة فى يد القصر والاحتلال .

وأى محاولة لفرض الديكتاتورية على الشعب بحجة أنه قاصر وغير رشيد كما ادعى بذلك إسماعيل صدقى ثبت فشلها — كما أن الجماهير كانت تسخر من كافة القوانين الاستثنائية والأحكام العرفية والقيود المفروضة على الحريات . . ونجحت هذه الجماهير فى قيادة موكب الحركة الوطنية وقت أن تبين لها عجز الحركة الحزبية عن القيام بذلك . حدث ذلك فى ثورة الشباب سنة ١٩٣٥ . . وتكرر هذا أيضا فى سنة ١٩٤٦ ثم حدث للمرة الثالثة سنة ١٩٥١ عقب إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٩ .

اتد كان الشعب شجاعا وأدرك إفلاس الأحزاب فى مواجهة مطغيان ومخاربة الاحتلال فتقدم لحل الراية وبينما كان السادة الكبار فى مكابهم يرمحون كانت ضحايا الشعب من الشهداء تقدم على مذبح الحرية فى سيل الجلاء والاستقلال تسقط فرادى وجماعات فى ساحة النضال فى القتال أى أنه رغم اعتراضنا بالمنافخ القاسى الذى عانت فيه مصر إلا أننا لا يمكن أن نغنى الأحزاب من مسئوليتها فى تدعيم هذا المناخ ولو تضامنت الأحزاب لما وجدت ديكتاتورية لذلك ولوثقلت الأحزاب عن انتهائيتها للوصول إلى الحكم لعجز الاحتلال عن تسيير دفة الأمور ولآمن بمظلمة هذا الشعب وكما قد اختصرنا سنينا طويلة من رحلة الآلام التى سرفها حين جاءت لحظة التضاض لميلاد الثورة . .

تميزت سيطرة القصر على التجربة الحزبية بأنها تمت من جانب رؤساء الديوان الملكى والمقررين من القصر من أمثال على ماهر وأحمد حسنين وحسن لشتات وبناط غيفى وكل منهم لعب دوره بدهاء شديد فرق المسرح السياسى للمصرى . . إلى جانب مجموعة من الأفراد مثل كريم ثابت والياس اندراوس

أما بقية الحاشية من الحشم المحصنين وغيرهم فهم وإن كان لهم تأثير على دولنا،
السابق إلا أن التاريخ يربأ عن ذكرهم ولكن ذلك لا يمنع من فهم تأثيرهم ..
ولكن الحقيقة والتاريخ تقول .

لم تدعم أحزاب ما قبل الثورة من عناصر وطنية داخليا حاربت وعارضت
الوعاءات التقليدية وكانت هذه العناصر تهدف للعمل الإيجابي المنفوع بالرؤيا
الوطنية الراحية ولا يبالغ إذا قلنا أن بعض منها شارك في الإعداد بالكلية وبالرأى
في تجهيز المجتمع المصري وتيسره الثورة ..

الديمقراطية للثورة :

رغم الديمقراطية المرفقة في مجتمع ما قبل ٢٣ يوليو ورغم الضمائر التي
كانت ترفع دفاعا عن الدستور فإن أهم ميز تلك الفترة وخاصة في بعض المراحل
الومنية التي كان يتولى فيها الحكم بعض الشخصيات الراحية كنا نهد احترامنا
لحقوق الانسان وحرية السلطة القضائية وإذا كنا نتعرف بأن البوليس السياسي
او تسكب كل المواقف ضد الأحرار واقتد المراطن كل معاني القيم والمثل
والمبادئ .. إلا أن ما حدث فيما بعد الثورة خاصة من لصوص الثورة جعل
للمواطن المصري يتوق إلى رؤية الماحي كعلم . ويهود متمنيا بقله الباطن أن
يعود الماحي بالامه وشقائقه خير من الحاضر بآماله وورثاته — بلا جدال فإن
المواطن المصري في مجتمع ما قبل الثورة افتقد الصدق والحرية والثرف والأمن
والعلمانية في الكثير من الأجهزة التي كانت تحكمه وعاش في مأساة استغلال من
جانب الاقطاع والاحتلال والتعصر ولكن بقي لديه الأمل في التمييز وكان هذا
الأمل وحده حلاجا روحيا له مجرد التفكير فيه يسمده ويطمته .. وزاد
المصائب إتيار حزب الوفد .

لقد بدأ حزب الوفد حريا جماهريا يستمد حل كل الشعب مؤيدا من المثقفين
والعمال ومن الفلاحين والأثرياء .. أى متمندا حل قاعدة عريضة من المواطنين
وظل كذلك حتى سنة ١٩٤٢ ثم أتت سنة ١٩٥١ بعرضه قوانين قبول الصحافة
وتكثيل الأراء الحرة وخلال للرحلتين عاش الوفد خاضعا لسيطرة فئة معينة

ودخلته مجموعة من الاقطاعيين حترته من الداخل وتصارعت للسيطرة على
رئيسه . كما يبدو أن انتهازية بعض العناصر داخله لتحقيق مكاسب شخصية
لهم على حساب الوطن والوطنيين أفقدت الحزب توازنه .

وختم الوفد أيامه بمهادنة السراى والاحتلال فكان حتما عليه أن يفقد
شعبيته وبالتالي يفقد شرعيته ثم يصحح لا مبرر لوجوده أيما كانت الدعاوى التي
ظنت أنه قادر على الاستمرار في قيادته لمجاهيرنا المصرية وينفى التأكيد على أن
دور زعيم الوفد كان أبرز من أى تنظيم أو علاقات تنظيمية داخل الحزب
ويحول بعض المؤرخين أن يسموا ذلك بطريقة الرعاية الوفدية .. ولعل من
سخریات التاريخ ومفارقاته الغريبة أن الحزب الذى دافع عن الديمقراطية
والديمقراطية لم يكن ديمقراطيا في تنظيمه الداخلي والواقع أن تنظيمات الوفد
لم تكن لديها من القوة أو الثروة ما يمكنها من التدخل في معركة مع القصر
أو الانجلاء لفترة طويلة ولكن هذه التنظيمات تمسست بأعمال الاضطرابات
والقيام بالمظاهرات وهى ذات طابع وقتى قصير .. ومكنا يمكن القول بأن
حزب الوفد اعتمد على مشاعر الجماهير الثقافية أكثر من اهتمامه على قوة
تنظيماته .

السلبيية والاساليب السلبية :

كذلك حول الوفد نفسه عن أية اتصالات بحركات التحرر الوطنى في كل
من آسيا وأفريقيا ومن ثم كان كفاح الوفد ضد الانجليز معزولا عن الكفاح
للعرب من ناحية ومن حركات التحرر العالمية من ناحية أخرى ، إلى جانب
الأسلوب السلبى من خلال المفاوضات والذى كان يبنى حتما أن المستعمر لن يفرط
ولن يوافق على منح مصر ما تريد لأن الاستثمار أيما كانت صوره لا يفهم إلا
لغة واحدة هى لغة الرصاص ولا ينحنى إلا لغة القوة .. وكفى أن نقول أن
الاستعمار البريطانى جن جنونه لحركات الكتائب القديانية في القتال وتضالم
عنده .. تماما كما حدث في تاريخنا القريب عندما اتحنى العالم لإرادتتنا بعد
معركة رمضان ١٩٧٣ وبدأ يسمع لنا .

يضاف لكل ذلك أنه مما كانت تملأت الوفد لتبريره حادث ٤ فبراير بأن ذلك كان حماية للديمقراطية ضد القاشية والنازية .. إلا أن التسليم للطلق من جانب الوفد للانجليز آثار الشعور الوطنى ضد الوفد . ولم يكن ذلك حبا في السراى ولا شك أنه إذا قيس الموقف بالحساب المادى فسنجد أن الوفد خسر كثيرا بسبب موقفه في حادث ٤ فبراير .

برامج هزيمة بعد ١٩٣٦ :

بقى أخيرا أن نقول أنه لم يكن الوفد بعد سنة ١٩٣٦ أى برنامج اجتماعى تقدمى كبديل للكفاح في سبيل الاستقلال يمر وجوده .. صحيح أن بعض مؤتمرات الوفد حاولت ولكنها لم تنضج عن برامج هزيمة لا تحقق الأمل الطموحة للجماهير .. ولهذا كله لم يكن غريبا أن يسقط حزب الوفد كهيئة جماهيرية وأن يزداد اليأس في نفوس الجماهير التي كانت تتطلع إلى قيادته فغيب أمهلا وخاصة بعد أن تمزيت إلى داخله عناصر إقطاعية أمثال فؤاد سراج الدين والبدراوى عاشور وعائلة الوكيل تلك العناصر التي أبعدت قيادة الوفد الأهمية عن قواعدها الجماهيرية .

وإذا كانت أمة حرة حزب الوفد قد ظهرت في بعض الاستثناءات التي منحت لبعض أعضائه وإذا كان الكثير من الإقطاعيين والرأسماليين قد كسبوا من وجود الوفد في الحكم عن طريق النهرب من الضرائب أو من خلال الصفقات التي كانت تعقد .. إلا أن الكثير من المؤرخين يتنادون بالبرقية المشهورة التي أرسلها النحاس باشا بصفته رئيسا للوفد إلى مجلس الأمن وإلى السكرتير العام للأمم المتحدة خلال نظر القضية المصرية أمامها أعلن النحاس باشا في هذه البرقية أن الحكومة المصرية التي رفعت دعوى مصر أمام مجلس الأمن لا تمثل مصر وإنما لا تمثل غير الأشخاص الذين تتألف منهم وأنها بذلك لا تمثل التحدث باسم مصر ولا التصرف في سياسة مصر الخارجية وأن شكوى مصر الممنعة في حكومة النجاشي لا تعبر تعبيرا صحيحا عن مطالب الشعب ..

أحزاب بلا قواعد :

وأما لو حاولنا التفرق إلى عحاكمة مجموعة الأحزاب الأخرى فإننا نبدأ بحزب الإتحاد وحزب الشعب وقد وضع من عرضنا في السطور السابقة أنها كانت من أحزاب القصر تمثل فلسفته في الحكم وكانت أحزابا بلا قواعد شعبية فحزب الإتحاد انضم إليه عدد من كبار ضباط الجيش الذين وصلوا إلى ربهم المالية من تحت السلاح كما انضم إليه السياسي على ماهر وقد كان وليس يمي ابراهيم والداعية لتبكوينه حسن نشأت أما حزب الشعب فقد كان يترجمه إسماعيل صدق ولا شك أن تقييم هذه الأحزاب التي كانت تابعة للقصر تماما ارتبطت أيضا بالإحتلال وكانت سمها البيروقراطية ونظريتها الشعب أنه قاصر وجب الحد من سلطاته المنوطة له في الدستور — ولذا كان طبعها أن تضرب الحياة البرلمانية والدستورية في مصر . وقد أطلق سعد زغول على حزب الإتحاد إسم حزب الشيطان ولم تضر هذه الأحزاب طويلا حيث استمرت على سطح الحياة السياسية لفترة قصيرة لم تتجاوز السنوات الخمس ونصت هنا في برامجها على أنها وجدت المحافظة على حقوق العرش وهي من وجهة نظرها أحزاب فوقية حكم عليها بالموت قبل أن تولد ٥٩

أما حزب مصر الفتاة فقد كان حزبا طموحا آماله أكبر من قدراته ، وارتبط بشخصية الزعيم الفرد وحاول أن يلعب دورا من خلال الشباب ولكنه لم يستقر على إطار معين خلال فترة وجوده على سطح الحياة السياسية وقد وقف الحزب ضد الشيوعيين وأعلن أن الشيوعية تضرب كل ما هو جميل وأن نفس الوضع ينطبق على الاشتراكية المتطرفة .

أما الحزب الوطني فقد كان رعيده جماهيريا خلال فترة تواجد مصطفى كامل والذي لم يضر أكثر من سنة بعد إعلانه الحزب وبشولى محمد فريد زعامة الحزب لعب الحزب دورا جديدا ولكنه قصير . إذ أن محمد فريد سرطان ما ترك الساحة

المصرية لظروف خارجية عن إرادته وبذلك حرم الحزب من قيادته ولكن الحزب نجح في نقل القضية خارج مصر والدعوة لها إلا أن تأثيره في الحياة المصرية أصبح بعد تشكيل حزب الوفد ضئيلاً . وكان من أخطاء الحزب عدم مقاطعته الانتخابات التي أجراها صدقي في سنة ١٩٣٠ أسوة ببقية الأحزاب التي قاطعت عهد صدقي - كما أن الحزب اشترك في جميع الوزارات التي تولت الحكم .. إلا أن الكثير من أعضاء الحزب الوطنى كانت غير راضية على تكالب حافظ ومندان رئيس الحزب على هذه المشاركة وضمت هضوية الحزب عناصر ظلت مخلصه لمبادئ مصطفى كامل حريصة على قيمه ومثالياته .

لا مفاوضة إلا بعد الجلاء :

لقد رفع الحزب شعار .. لا مفاوضة إلا بعد الجلاء .. وكان محققاً في ذلك على أساس أن التفاوض يجب أن يتم بين إرادات طليقة حرة من كل قيد وأن الاحتلال الإنجليزي يجعل مصر غير حرة في التعبير عن إرادتها .. وقد ردد الحزب عن البديل في حالة عدم قبول الانجليز ذلك بأن هذا يتم عن طريق إجبار الانجليز على الجلاء وكان الحزب يقول أننا نعرف أن القوة تتطلب السلاح وأن الذى يفهم قيمة السلاح يعرف الطريق إليه ، وأن التوارى في كل العالم يتسلحون .. وقد حرص الحزب من جانبه على التواجد في الساحة الوطنية متصدياً لتمثيل الشعب .. ومع ذلك فإن الحزب حاول في نطاق مفاهيم زعامته الجديدة والتي لم ترق أبداً إلى زعامة مصطفى كامل أو محمد فريد .. أن يكون لها دور .. أى دور إلا أن التاريخ المصرى لا ينسئ دور الحزب الوطنى في قيادة البعث المصرى في مرحلة كانت كلها مليئة بالظلام والاضباب ..

ويكفى أن نقول أن الحزب الوطنى اتجه بكل ثقله إلى جميع المسلمين والأتباط كوجهاء متغامرين في حربه وهو نفس ما نجح فيه حزب الوفد خلال تواجده .. وكان مصطفى كامل يقول لا يمكن التفرقة بين المسلمين والأتباط . أما عن حزب

الاحرار الدستوريين فقد كان أداة في يد القصر في بعض المواقف كما أنه لم يكن حوريا مجاهيريا قط ، وقد ضم طبقة للتعالين من مثقفي الأمة ذوي التعليم الغربي ولذلك فإنه كان منفصلا ذهنيا وطبقيا عن الشعب وكان الحزب يوافق على مهادنة الاستعمار البريطاني ورغم أن الحزب في بعض مبادئه عبر عن بعض المفاهيم الاجتماعية إلا أنها كانت سبغا مبهمه وغامضة . لقد كان حزب الاحرار الدستوريين يضم الاغنياء وأصحاب الأراضي وبعض الارستقراطيين من سلالة العائلات التركية وكان على اتصال دائم بالقصر .

لقد تحالفت القصر والاحتلال على خلق حياة حزبية مزيفة تبعها بالتالي حياة نيابية مزيفة ويكفي لتدرك هذه الأمور أن نقول أنه في الفترة منذ صدور دستور سنة ١٩٢٣ - وحتى قيام الثورة في سنة ١٩٥٢ أى في مدة ثلاثين سنة تولت على مصر عشرة برلمانات (طبقا لهذا الدستور كان البرلمان يتكون من مجلسين أحدهما للتواب منتخب بأكله والثان للشيوخ ثلاثة أنحماص بالانتخاب والباقي بالتعيين لم يستكمل أى منها دورته كاملة باستثناء برلمان واحد وأن أحزاب الأقلية لعبت دورا في مساعدة القصر على التلاعب بالدستور وعلى إفساد نظام الحكم وذلك من خلال وضع نفسها في خدمة سيدها .

وخلال الجزء الأكبر من الحياة النيابية لمصر لم يتسع حزب الوفد للإبقتات قصيرة وكانت أطول مدة هي التي جهات على يد الانجليز ونقصدها وزارة ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ والتي ظلت حتى ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ ثم الوزارة الأخيرة له يناير ١٩٥٠ وحتى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ . تلك الوزارتان هما أكبر وزارات حزب الوفد عمرا وبعد ذلك تولى حزب الوفد خمس وزارات كانت في مجموعها ٤ سنوات أى أن مدة حكم حزب الاغلبية خلال فترة ما قبل الثورة كانت ما يقرب من ٨ سنوات ثم حكم بالإئتلاف مع حكومات أخرى حوالي ستين

أى أن كل المدة التي شارك فيها بالحكم خلال ثلاثين عاما تقريبا هي حوالى
عشر سنوات . وذلك رغم أنه كان يمثل أغلبية الشعب .

التمتع بلا توازن :

أما القصر فقد حكم من خلال أحزاب الأقلية حوالى ١٩ عاما وبالتالى
فقد كانت له الغلبة أى أن النظام الحزبى لتجربة ما قبل الثورة انقسم بالتمتع لكنه
تعدد لم يحمل معنى التوازن .

ويمكننا من المنطلق السابق أن نقول أن الأحزاب المصرية في مجتمع ما قبل
الثورة كانت في مجملها أحزاب شخصية ولم تكن أحزاب اجتماعية لها برامج
بالعنى الواسع المفاهيم السياسية . باستثناء البعض القليل منها .

الصحافة الحزبية :

ورغم كافة المعوقات التي أحاطت بالعمل السياسى في مصر ما قبل الثورة
إلا أن — هناك شيئا هاما يعتمد للأحزاب وهي الصحافة الحزبية التي لعبت دورا
هاما في الحوار السياسى واستطاعت أن تخلق جوا من التنافس الحزبى . . وساعد
نمو الصحافة الحزبية إلى جانب الصحافة المستقلة على نمو الرأى العام المصرى
والذى كان عاملا أساسيا في التأثير على التيار الحزبى رغم أن هذا التيار لم يستطع
أن يجذب إليه الرأى العام .

وإذا كان من المعلوم في أبعديات السياسة بأن الزعماء والساسة هم الذين
يقودون الأمة إلا أن الشعب المصرى شد في تاريخه عن هذه القاعدة . . ذلك أنه
منذ نهاية الحرب العالمية الأولى والشعب المصرى هو الذى كان يقود الزعماء . .
فلا شك أن ذلك الشعب هو الذى دفع بالأحزاب والحكومات المختلفة إلى أن
تخرج بالقضية المصرية من مجرد مشكلة بين مصر وبريطانيا إلى مشكلة عالمية
والرأى العام للمصرى هو الذى أدى إلى عرضها على مجلس الأمن كأ أن الرأى العام

للمصرى هو الذى أجبر الوفد على إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ وهذا رأى العام هو الذى كان وقود المظاهرات .. وهو الذى حارب الانجليز فى القناة .. كما أن هذا رأى العام هو الذى أسقط فاروق بفترة طويلة وقبل أن يسقط على يد الثورة .. وكما تحمل هذا رأى العام خلال طريقه الملىء بالأشواك مطالبا بالتححرر من الظلم والاستعباد والظلمتين .

والرأى العام المصرى هو الذى طالب بوحدة الزعامات الحزبية قبيل عقد معاهدة ١٩٣٦ وهو نفسه الذى أجبر السراى على عودة دستور سنة ١٩٢٣ ولعل دراسة تاريخ الأحزاب فى مصر فى الفترة من سنة ١٩٢٣ وحتى سنة ١٩٥٢ يؤكد الدور الذى لعبه شعب مصر حتى كاد أن يفرق فى أليم التلاطم الأمواج الذى أحاط به والذى كان فى واقعه أعلى من وعى الأحزاب وكما طويت الروح الحزبية وتماست الأحزاب خلافاً تحت مطارق رأى العلم المصرى لتحقيق الهدف الأسمى وهو جلاء المستعمر عن أراضينا .

الشعب هو النوع القوى :

ولكن لا يجب أن ننسى أن هذا الشعب بما كان يملك من حس وطنى صادق كان يثور أيضا ويتمرّد على الأحزاب عندما لا تعجبه سياستها أو خطواتها أو انتهازياتها للوصول إلى كرسي الحكم . ورغم أن الكفاح كان طويلا ومريرا إلا أن سفينة هذا الشعب ستظل عالية تكسر الأمواج على دروعها القوية الواحدة تلو الأخرى وستمنى السفينة تشق طريقها قدما .

وأخيرا نقول أن حركة التاريخ حواري مستمر بين الأجيال المتعاقبة .. وعلى أبنائنا أصحاب الحق فى هذا الوطن أن يعلموا أن الماضى لا يجب أن يكون قاضيا للحاضر حتى لا يضيع المستقبل . وعليهم أن يدركوا أن أجل الزمور لم تنته بعد وأن أسعد الأيام رغم الجراح التى تنطى أجسادنا ستحقق بالأمل والإيمان والإصرار على حماية حقوقنا وأداء واجباتنا بصدق ورجوة مؤكدين

أن البحث عن الحقيقة مسئولية يجب أن تدافع عنها مهما تحملنا من الوان
الحرمان والتعذيب لتتخلص من السلبات وتعمق الإيجابيات دون عقد أو خوف
من المجهول ودون أن تنهن هزائنا أو تتزعزع عقيدتنا إذ أنه على قدر أهل
العزم توثق المعزائم . . مؤكدين في النهاية أن الفضال الجماهيري حلقة متصلة
متكاملة من خلالها نزرع الاهتمام والولاء لمصرنا وحتى نظل أرواحنا ثرية بأرقى
النبض البشري .

وبعد عرضنا السابق نبدأ في تأريخ حركة الصدام بين ثورة ٢٣ يوليو
والأحزاب السياسية المصرية فور قيام هذه الثورة والسبب الذي من أجله قامت
الثورة بحل هذه الأحزاب أو رواسب الماضي والخوف من المستقبل الذي حدد
علاقة رجال الثورة بهذه الأحزاب .

القسم الثالث

ثورة ٢٣ يوليو وحل الأحزاب المصرية

ثورة ٢٣ يوليو وحل الأحزاب المصرية

قامت ثورة ٢٣ يوليو ولم يكن لديها برنامج محدد للحكم وكانت النية متجهة نحو تسليم الحكم إلى الأحزاب . كما أعلن ذلك على لسان قادة الثورة .

وفي ذلك الوقت كان رجال الأحزاب ينازلون رجال الثورة .. فعقب طرد الملك وفي تمام الساعة الواحدة بعد ظهر يوم السبت ٢٦ يوليو ذهب بعض زعماء الأحزاب إلى مكاتب مصطفى باشا برمل الاسكندرية حيث اتخذتها قيادة الثورة مقرا لها وقابلوا القائد العام ليمبروا له عن تمنياتهم للثورة بالتوفيق والنجاح وكان هؤلاء هم :

أحمد لطفي السيد — ابراهيم عبد الحادى — محمد حسين هيكل — بهى الدين
بركات — أحمد خشبة — طه السباعى — أحمد عبد القفار — رشوان محفوظ
— ابراهيم دسوقي اباطة — أحمد على عطية — محمود محمد محمد — عبد السلام
العاذلى .

وهم يمثلون السعديين والتمتوريين والمستقلين .

وذهب مكرم عبيد لتهنئة القائد العام بالنيابة عن حزب الوفدية .

وكان مصطفى النحاس رئيس الوفد المصرى يصطاف فى أوروبا بقيادة بالعودة إلى مصر وعاد ومعه فؤاد سراج الدين فى منتصف الساعة من صباح يوم ٢٧ يوليو وقابلوا القائد العام .

كما ذهب عبد الرحمن الرافعى وفكرى أباطة باسم الحزب الوطنى ..

وفى منتصف ليلة ٢١ يوليو سنة ١٩٥٢ أخاع القائد العام بيانا دعا فيه

الأحزاب والهيئات إلى تطهير صفوفها كما قبل الجيش وأن تملن الأحزاب برامجها
محدودة واضحة المعالم حتى يكون الشعب على بينة من أمره .

ولكن هذه الدعوة لم تقابل من الأحزاب مقابلة جديده ، وظنت الأحزاب
أن ثورة ٢٣ يوليو ما هي إلا إنقلاب عسكري محدود المدى ، قصير العمر ، وأنه
لا يلبث أن تطوى صفحته فتعود سيرتها الأولى من التطلع على مقاعد الحكم
واحتراف السياسة . وحمل على ماهر رئيس وزراء مصر في ذلك الحين على الأحزاب
وطالب بضرورة تطهيرها .

وقال على ماهر في هذا الصدد :

« أن النظام البرلماني لم يستطع خدمة البلاد لنأثره بتناورات الأحزاب التي
تستهدف مصالحها الخاصة » .

كما صرح في حديث له « بأن الأحزاب تكون قوة تركيز للوحدة القومية
ولكن الأحزاب الحالية في مصر هي قوة تركيز للتدخل الأجنبي وأتينا أوضاعنا
للأحزاب القواعد الصحيحة التي يجب أن تقوم عليها ، فإذا لم تفعلها ولم يعملوا
بها فأتينا بفرضها عليهم » .

وفي يوم ١٠ أغسطس سنة ١٩٥٢ أقال على ماهر بيانا خطيرا حمل فيه على
الأحزاب حملة شعراء ، وقال أن الشعب يضيق ذرعا بالأحزاب وأن الحكومة
الحرية وصلت إلى حد الجريمة وأن الحياة البرلمانية لن تتطهر إلا بتطهير الأحزاب
وقال على ماهر أيضا :

« أن الأحزاب بوضعها الراهن مقضى عليها ، فاما تنظيم وإزدهار واما ذوال
وانتيار » .

ولكن تطوى الثورة فرصة للأحزاب لمراجعة نفسها وإعداد برامجها فقد
أذاعت بيانا بأنها بصدد اجراء الانتخابات في فبراير سنة ١٩٥٣ وطالب البيان

بالتطهير الجدى للأحزاب حتى يمكنها التقدم للانتخابات والمفاوكة في الحياة الديمقراطية الصادقة في مصر .

ولكن الأحزاب لم تفكر جديا في تطهير نفسها ، كما ظلت تنتظر الفرصة المواتية للوثوب إلى الحكم على أساس أنه ليس أمام رجال الثورة من طريق غير استدعاء رجال الأحزاب بما لهم من خبرة في شئون الحكم والسياسة .

ومن هنا فإن الأحزاب أخذت تتظاهر بقبول دعوة التطهير وبدأت تنشر بعض من أفكارها بعبارات براقة جوفاء . . . وبدأت الصورة الأولى لتمثيلية الأحزاب التطهيرية في شكل حركة مسرحية من داخل حزب الوفد المصري الذي قرر في ٤ أغسطس سنة ١٩٥٢ فصل ١٢ عضوا من أعضاء الهيئة الوفدية انطرح أنهم أعضاء ثائرين ولم يكونوا هم المقصودين بدعوة التطهير وكان هؤلاء الأعضاء الاثني عشر المقصولين م :

من الوزراء السابقين : عبد اللطيف محمود - حامد زكي - حسين الجندي .
ومن الشيوخ والنواب : أحمد قرشي - أحمد عثمان حمراوى - شحاته متولى -
سليمان عبد الفتاح - أمين المغربي - عبد الرحيم مكاوى - يحيى محمد مصطفى -
حسن السيد فوده - منى امام قرشي - منى شريف قرشي .

وقد تلا فؤاد سراج الدين سكرتير عام الوفد قرار فصل هؤلاء الأعضاء .
وأعقب ذلك بيان الحزب السعدى في ٢٨ أغسطس بأن إبراهيم عبد الهادى رئيس الحزب تنحى عن رياسته وأن حامد جوده تنحى عن وكالة الحزب . .
كما قررت لجنة الحزب الرئيسية وقف صدور صحيفة الأساس التى كانت لسان حال الحزب السعدى . .

وألفت لجنة الحزب لجنة مؤقتة لمكتب الحزب برئاسة محمود غالى بميدنا لورناسته للحزب .

ونشر ذلك البيان في صحيفة الحزب قبل توقفها . وقد أبلغ بعض أعضاء مجلس إدارة الحزب القائد العام الثورة ٢٣ يوليو في نفس اليوم وأبلغوه ما صدر من قرارات . وقد توجه مندوب القيادة في مساء ٢٨ أغسطس إلى نادي الحزب السعدي (نادي سعد زغلول) وقابل ابراهيم همدان الهادي حيث شكر له موقفه في التنحي عن رئاسة الحزب .

ولكن لم تلبث أن ظهرت حقيقة حركة التطهير في الحزب السعدي إذ أن حامد جودة ما لبث أن أعلن أنه لم يتنح عن وكالة الحزب ثم اتصل ابراهيم همدان الهادي بعد ذلك عن تنحيه هو أيضا .

أما عن حزب الأحرار الدستوريين فقد صرح رجاله بأنهم ليسوا في حاجة إلى التطهير .

وعندئذ أدركت قيادة الثورة أن الأحزاب غير جادة في موقفها وصرح القائد العام :

« أنه من المحتمل أن يصبح تدخل الجيش أمرا ضروريا إذا فشلت الأحزاب السياسية في تطهير نفسها وأن إبعاد عناصر الفساد شرط جوهري للعودة إلى حكومة برلمانية آمنة .. »

وقال متحدث باسم القيادة :

« الجيش سيتدخل وقت الزوم إذا لم يتم تطهير الأحزاب على الوجه الأكمل أن الجيش لا يبرح وحينا قال أنه سيمضي في معركة التطهير ذلك أنه كان يعني ما يقول بل أن النتيجة الحتمية لعزم السير في التطهير بأسلوب جدي وصحيح هي حل الأحزاب . »

وهكذا كانت البداية الأولى للتكفير في حل الأحزاب كرد عليها إذا لم تقم بالاستجابة للتطهير الجدي .

لقد وضع من خطابات رجال الثورة في ذلك الحين ومن اجتماعات مجلس قيادة الثورة أنلية رجال الثورة لم تكن القفز إلى الحكم وإنما كان الهدف الحقيقي هو إعادة الحياة النيابية الحقة .

قانون تنظيم الأحزاب السياسية :

وفي ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ صدر قانون تنظيم الأحزاب السياسية وقد نص هذا القانون على أن — المقصود بالحزب السياسي كل حزب أو جمعية أو جماعة منظمة تشغل بالشئون السياسية للدولة الداخلية منها أو الخارجية لتحقيق أهداف معينة عن طريق يتصل بالحكم .

وقضى القانون بأن من يرغب في تكوين حزب سياسي عليه أن يخط بذلك وزير الداخلية بخطاب موسى عليه بطلب الحصول وأن يرفق هذا الكتاب ببيان نظام هذا الحزب وأعضائه المؤسسين وموارده المالية .

وجاء في القانون أنه لوذير الداخلية حق الاعتراض على تكوين الحزب في خلال شهر من تاريخ إخطاره وفي حالة الاعتراض يمرض الأمر على محكمة القضاء الإداري ، ليفصل في جلسة تعقد بعد أسبوعين من وقت تقديم الاعتراض .
والزم القانون الأحزاب بأن تودع أموالها في مصارف ليتم الصرف منها .
ونصت المادة ١٦ من هذا القانون على أن الأحزاب القائمة عند العمل بهذا القانون عليها أن تعيد تكوينها وفقا لأحكامه .

وقضى القانون بقاب الأمانة على أموال الحزب ، بالحسب إذا تخلفوا عن إيداع أمواله في للمصارف العمومية من خمسة عشر يوما من تاريخ العمل به .
وحظر على رئيس الحزب أو أعضائه مجلس إدارته أن يكون أهم عضوا مديرا أو عضوا منتدبا في مجلس إدارة شركة من الشركات المساهمة التي تكفل لها الحكومة مزايا خاصة .

وتنفيذا لهذا القانون تقدم إلى وزير الداخلية ١٧ حوبا لإشهارها سياسيا .

والملاحظة العامة أن برامجها تكاد تكون واحدة ، ومعظمها كان قائما على الأشخاص لا على المبادئ . وفي ذلك الوقت قدم الوفد إخطاره ضمن الأحزاب حيث جعل مصطفى النحاس رئيسا فخريا له . وذلك تنحي عن رئاسة الوفد الفعلية وقدم عبد السلام فهمي جمعة إخطار لإعادة تكوين الوفد إلى وزير الداخلية .

وكذلك قدم الإخوان المسلمون إخطارا عن جماعتهم في البداية كحزب سياسي . ولكن الثورة أقتنتهم أنه ليس من مصلحتهم الاندماج في العمل السياسي وأن من مصلحتهم — كما نصحهم رجال القيادة — أن يظلوا كما هم جماعة دينية فذلك أفضل لمستقبلهم . وكان هذا الحذر يعني ثمة رجال الثورة تجاه حل الأحزاب .

وقبل أن تدخل في الكلام عن الأحزاب التي قدمت برامجها وتقسيمها طبقا لنوعياتها الطبقية والمقاتدية تتكلم عن قضايا الأحزاب التي أثبتت في ذلك الحين :

قضية حزب الأحرار الدستوريين :

اعترض وزير الداخلية في ذلك الوقت سليمان حافظ على إبراهيم دسوقي . أباطة سكرته عام حزب الأحرار الدستوريين .

ولكن هذه القضية انتهت أثناء نظر الدعوى وذلك بسبب وفاة إبراهيم دسوقي .

قضية حزب الوفد المصري :

اعترض سليمان حافظ أيضاً على الرئاسة الشرفية لمصطفى النحاس لحزب الوفد وكذلك اعترض على عبد الفتاح الطويل أحد الأعضاء البارزين في حزب الوفد وكان حجة وزير الداخلية أن تواجد هؤلاء يعتبر مخالفا لقانون تنظيم الأحزاب .

وظلت القضية حتى يوم ١٦ يناير سنة ١٩٥٣ أمام القضاء الإدارى حيث
أنهى قانون حل الأحزاب الدعوى تلقائيا .

قضية الحزب الوطنى :

فى نوفمبر سنة ١٩٥١ طلب الحزب الوطنى إلغاء الحزب المسمى بالحزب
الوطنى الجديد الذى كونه فتحى رضوان واختصم الحزب الوطنى فى هذه القضية
سليمان حافظ وزير الداخلية وفتحى رضوان وسميت هذه القضية قضية الإغارة
على الحزب الوطنى ، وقد ترفع فيها محمد زكى وعبد الرحمن الرافعى عن الحزب
الوطنى وكانت أولى الجلسات أمام القضاء الإدارى بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٥٢
وقد أيد مفوض مجلس الدولة وجهة نظر الحزب الوطنى وجاء فى مذكرته
أن على المحكمة أن تمنع الناصب من استعمال القفظ للبارز فى الإسم .

وظلت القضية تتأجل حتى تقرر النطق بالحكم فى جلسة ٢٦ يناير سنة ١٩٥٣
ولكن الخصومة انتهت بجملة ١٦ يناير لصدر قانون حل الأحزاب السياسية
المصرية . .

قانون حل الأحزاب السياسية :

فى ١٧ يناير سنة ١٩٥٣ أذيع إعلان من القائد العام للقوات المسلحة بصفته
رئيس حركة الجيش إلى الشعب المصرى تندد فيه بالأحزاب القديمة وكيف أنها
أفسدت أهداف ثورة ١٩١٩ وأرادت أن تسمى سعيها دنية بالترفقة ، ولم
تنزع بعض العناصر عن الاتصال بدول أجنبية وقد غير ما من شأنه الرجوع
بالبلاد إلى حالة الفساد السابقة بل الموضى المتوقعة مستبينة بالمال والوسائل فى
ظل الحرية المفتية .

وأعلن القائد العام حل الأحزاب وإنهائها منذ ١٧ يناير سنة ١٩٥٣ وبذلك
أصبحت تنظيمات غير مشروعة .

كما تقرر مصادرة جميع أموالها لصالح الشعب وإعلان قيام فترة انتقال لمدة ٢ سنوات تنتهي في ١٦ يناير سنة ١٩٥٦ حتى تتمكن من إقامة حكم ديمقراطي دستوري سليم .

وتفينا لهذا صدر في ١٨ يناير سنة ١٩٥٢ مرسوم بقانون بحل الأحزاب السياسية ومصادرة أموالها .

وقد طبق قانون حل الأحزاب على الأحزاب جميعها واستئثبت جماعة الإخوان المسلمين وقد كان ذلك **ولا** ريب علامة لها لأنها كانت هيئة سياسية بكل معاني الكلمة وكان لها نشاط واسع النطاق خاصة وأنه سبق لها أن نفذت قانون تنظيم الأحزاب فقدمت أخطارها إلى وزارة الداخلية بإعادة تكوينها كحزب سياسي وقال رؤسؤها في أخطارهم أنه إذا استغل الإخوان سياسة مصر الداخلية والخارجية فإنما يشغلون بأمر الإسلام وينزلون على حكم الدين وأن الإسلام لا يفرق بين الدين والدولة ولا يفصل بين الدنيا والآخرة وإنما هو دين ودولة وعبادة وقيادة وقال حسن البعني للمرشد العام للإخوان المسلمين «أنا لن نتخل عن السياسة لأنها جزء من ديننا» .

ولكننا كما سبق وأن قلنا أن رجال الثورة طلبوا من الإخوان المسلمين سحب أخطارهم على أساس أنهم جماعة دينية وأن استمرارهم بهذا لن يخدمهم لقانون الحل .

وحول المرسوم بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ الخاص بتنظيم الأحزاب السياسية تبدى الملاحظات التالية :

المادة الأولى خاصة بتعريف الحزب السياسي حيث تقول أنه — كل جمعية أو جماعة أو حزب منظم يشغل بالشئون السياسية للدولة الداخلية منها والخارجية لتحقيق أهداف معينة عن طريق يتصل بالحكم .

وأخرج المرسوم المذكور الجماعات الدينية أو الثقافية أو الاجتماعية من نطاق الأحزاب .

وفي المادة الثانية من القانون تقرر أنه للمصريين الحق في تكوين الأحزاب السياسية وأنه لكل مصري الحق في الانتماء لأي حزب سياسي .

وجاء في المادة الثالثة ضرورة إخطار وزير الداخلية قبل تكوين الحزب السياسي بخطاب موصى عليه بلم الوصول وأن يرفق هذا الكتاب بنظام الحزب وبياناً بأعضائه للمؤسسين وبموارده المالية .

وقد تقرر في المادة الرابعة أن يشمل نظام الحزب بصفة خاصة ما يأتي :

أولاً : ما يسمى الحزب لتحقيقه من أغراض محددة تملئ بثئون الدولة سياسية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية . . داخلية أو خارجية .

ثانياً : الوسائل العملية التي رسمها الحزب لتحقيق أغراضه .

ثالثاً : بيان اختصاصات الجمعية العمومية الحزب والرئيس ومجلس الإدارة وطريقة تأليف الهيئات الأخرى وتعيين الأعضاء ذوي الوظائف . ونظام الاشتراكات وموارد الحزب المالية الأخرى وقواعد الانتخاب له والفصل منه والانفصال عنه .

وجاء في المادة الخامسة أنه من حق وزير الداخلية الاعتراض على تكوين الحزب وأن يقدم الاعتراض إلى محكمة القضاء الإداري — ويحدد رئيس المحكمة فيه على وجه الاستعجال .

أما في المادة السادسة فإنها قررت أنه إذا لم يعترض وزير الداخلية على تكوين الحزب في خلال شهر من إخطاره بذلك أو إذا اعترض ورفضت المحكمة اعتراضه فإن الحزب يدهو جميعه العمومية لانتخاب الرئيس وأعضاء

مجلس الإدارة . . وتولى الجريدة الرسمية بناء على طلب وزير الداخلية وعلى
بفئة الحزب لنشر نظام الحزب لنشر نظام الحزب وأسماء الرئيس وأعضاء مجلس
الإدارة ولا يجوز للحزب أن يباشر نشاطه قبل تمام هذا النشر .

وقد جاء في المادة السابعة أن يكون انتخاب الرئيس وأعضاء مجلس الإدارة
بطريق الاقتراع السري لمدة يعينها نظام الحزب لا تزيد على ثلاث سنوات .
وحددت المادة الثامنة أنه لا يجوز أن يدخل أو يبقى في الحزب عضواً
مؤسساً أو حاملاً فيه أو متسبباً له :

١ - من لم يدوج اسمه في جدول الانتخاب .

٢ - من حكم عليه في جريمة غش بالشفرة .

٣ - من نسب إليه عمل من أعمال استغلال النفوذ ولو لم يكن وزيراً
هذه أبنائه هذا العمل أو نسب إليه الحصول على كسب غير مشروع وأقيم الدليل
في السالين على ذلك أمام محكمة القضاء الإداري .

٤ - من تقاضى بدب غير مشروع أجراً أو مكافأة أو نحوها من دولة
أجنبية أو من هيئة منظمة تمبل لحساب دولة أجنبية .

وفي المادة التاسعة اشترط أنه لا يجوز لرئيس الحزب وكذلك لأحد من
أعضاء مجلس الإدارة أن يكون مديراً أو عضواً بمجلس إدارة أو خبيراً أو مستشاراً
في شركة من الشركات المساهمة التي تكفل لها الحكومة عزلاً خاصة عن طريق
الإعانة أو الضمان أو التي ترتبط مع الحكومة بمقد من عقود الاحتكار أو
الامتياز العامة أو الالتزام بمرفق عام .

وقررت المادة العاشرة أنه يجب إيداع أموال الحزب في مصرف باسم
الحزب ولا يجوز الصرف منها إلا طبقاً لما يقرره نظامها .

وأتم على الحزب أن يعرض على الجمعية العمومية في اجتماعها الدوري ما
عن إراداته ومصادرها ومصرفاتها ورعيده في المصرف .

وفي المادة الحادية عشر حظر على الحزب :

١ - تملك المقارنات (غير المكان الذي يخصص له مقرا أو فروعا) .

٢ - لا يجوز أن يقوم الحزب بتشكيلات تشبه للتشكيلات العسكرية .

وتنظم المادة الثانية عشر كيفية تعديل نظام الحزب حيث حددت أنه :

(أ) لا يجوز تعديل نظام الحزب إلا بقرار من الجمعية العمومية وبحضور
ثلاثي الأعضاء . وبأغلبية ثلاثة أرباع الحاضرين ما لم ينص النظام على نصاب أو
أغلبية أكبر .

(ب) أن التعديل لا يكون نافذا إلا بعد إخطار وزير الداخلية بكتاب
موصى عليه وبعلم الوصول وينشر التعديل في الجريدة الرسمية قبل أن
يصبح نافذا . . .

وجاءت المادة الثالثة عشر تقرر أنه من حق وزير الداخلية وكل ذي شأن
أن يعترض على إخلال الحزب بحكم من الأحكام السابقة ، وأن يطلب حل
الحزب أو وقف نشاطه ، أو إسقاط عضوية أحد أعضائه أو تصحيح الوضع
الخطيء ويرفع الاعتراض إلى محكمة القضاء الإداري وتفصل فيه المحكمة على
وجه الاستعجال .

وطلب من كل حزب قائم أن يودع أمواله في مصرف معين ويخطر بذلك
وزير الداخلية عن تواجد ما وعن أموالها وإلا آلت أموال الحزب إلى وجوه
الخير التي يمينها وزير الشؤون الاجتماعية .

وقد نشر هذا القانون بالوقائع المصرية في ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢-١٩٥٣ في الحجة
سنة ١٣٧١ بالعدد ١٣١ مكرر .

وكان قد صدر بقصر طابدين بأمر هيئة الوصاية المؤقتة (محمد عبد المنعم - محمد بهي الدين بركات - محمد رشاد مهنا) ووقع عليه رئيس مجلس الوزراء في ذلك الوقت محمد نجيب وطولب كل من وزير الداخلية في ذلك الوقت (سليمان حافظ) ووزير العدل أحمد حسن (ووزير الشؤون الاجتماعية محمد فؤاد جلال) بتنفيذ كل ما يخصه في شأن هذا القانون .

وقد أصدر وزير الداخلية في ذلك الوقت في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٥٢ أن تشكل لجنة من السيد / محمود متولى نور وكيل الوزارة المساعد رئيساً .

الأعضاء :

القراء المحلى محمود جبر	وكيل الوزارة المساعد
القراء المحلى محمد محمود الباجورى	مدير عام ادارة عموم الامن العام
السيد ابراهيم حبيب	مدير عام ادارة التفتيش العام والتحقيقات
الاستاذ ابراهيم جاد الحق سويلم	وكيل ادارة عموم الامن العام المساعد

كما تقرر أن يتولى سكرتارية اللجنة البكباشى أحمد رأفت النحاس مدير ادارة المباحث العامة .

وتقرر أن تقدم اللجنة تقريراً الى وكيل الوزارة الدائم نتيجة بحثها خلال فترة أيام مر تاريخ وصول الاخطار .

وقد برزت حكومة الثورة موقفها بالنسبة لاصدار الرسوم بالقانون المذكور ٧٩ السنة ١٩٥٢ في مذكرة تاريخية تفسيرية صحت اصداره توجز أهم سماتها فيما يلى :

١ - أن حكومة الثورة حريصة من البداية على توفير أسباب الحياة الديمقراطية لشعب مصر العظيم وهى لذلك تعمل على تطهير مختلف الهيئات

والمؤسسات والجهات من العناصر الفاسدة وتصحيح الأوضاع الخاطئة التي قام عليها العهد الماضي .

٢ - رأى العام المصرى شعرا بأن الحياه الثيابه فى عهد ما قبل الثورة لم تؤد رسالتها على وجهها الصحيح نتيجة اضطراب نظم الاحزاب السياسية وخلو هذه النظم من برامج واضحة تبين فيها الاغراض المحددة التى تسعى لتحقيقها والوسائل العلمية التى ترسمها لتحقيق أغراضها .

٣ - ساعد على فساد النظم الحزبى اغفال الاحزاب وضع نظم داخلية تسيير عليها وتلزمها حتى يمكن أن تصبح بمثابة برلانات صغيرة تناقش فيها سياسة الدولة بعراحة وحرية ويكفل فيها مختلف الآراء مطلق الحرية فلا تظنى أقلية على أغلبية ولا يتحكم فرد فى حزب .

٤ - انتصرت الاحزاب على التلويح بالقضية المصرية فى دعايتها دون أن تبين الوسيلة العلمية السريعة لحلها

٥ - أعرضت الاحزاب عن الشؤون الداخلية مكثفة بمباروات عامة مبهمه بعيدة كل البعد عن رسم برامج واضحة تناسب عليها الاحزاب اذا ما وليت الحكم فإن سادت عنها فقدت الثقة فيها ، وحويل بينها وبين كرامى البرلمان وبالتالي مناصب الحكم كى يتاح للحزب العامل التثييط مكان الصدارة والحكم الى أن يتسكب بدوره عن أداء رسالته وتكشف عدم صلاحيته .

٦ - تفشت فى الاحزاب روح الاشهازية التى امتدت عدواها الى من يعدم تصريف أمور الحزب الى غيرهم من دون طبقهم وانعكست مرآة ذلك على الاداة الحكومية وعلى بعض الأفراد ما زرع الثقة فى نظام الحكم وفى التمثيل الثيابه الى درجة أن نادى البعض بديكتاتورية رشيدة بدلا من حكم ثيابه فاسد .

٧ - حرصا من حكومة الثورة على الحياة النيابية النظيفه فلما طالبت الاحزاب بأن تقوم بتطهير نفسها بنفسها وتطور تبعاً للمبدأ الجديد منخلصة من أدران الماضي .

٨ - أن الثورة تؤمن أن الحياة النيابية ما زالت هي السبيل الواقعي من دكتاتورية جامحة تطوق بالحريات وبالآراء وبالمعتقدات ، وأنه من الواجب أن تحاط هذه الحياة النيابية بكل ما يميزها ويكفل لها سبل النجاح والانتاج .

إلا أن الاحزاب لم تستطع أن تفهم وتتناسى ما حدث ، كما أنها لم تستوعب المبدأ الجديد على حقيقته ومن ثم فإلى جانب أن البرامج التي تقدمت بها كانت أقرب إلى عبارات الإنشاء منها إلى التخطيط السياسي يضاف أن مجموع الاحزاب التي تقدمت والتي وصل عددها ١٧ حزبا كانت تسيطر عليها ذات القيادات القديمة كما أنه وضع أن حركة الدعوة لتطهير الاحزاب بنفسها لنفسها من الداخل أدى إلى نوع من التافس والسكينة للكثير داخل هذه الاحزاب بحيث كان يتخذ قرار ويعلم عن حركة تطهير يتلوها قرار آخر وانقسام جديد وعودة القديم . وكل ذلك أكد للقائمين على أمور الثورة أنه استمرار التواجد الحزبي على ما هو عليه بشكل عتبا محسوباً على الجماهير بلا داع أو مبرر .

ومن ثم رأى أنه لا بد من اتخاذ إجراء حازم وسريع فصدر المرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٣ وهو الخاص بحل الاحزاب السياسية ..

وتقرر أن تحول أموال الاحزاب السياسية المنحلة إلى الجهات التي يعينها مجلس الوزراء ..

كما تقرر أن يحظر على أعضاء الاحزاب السياسية المنحلة والمتمين إليها القيام بأي نشاط حزبي على أية صورة كانت أو أي نشاط سياسي من أي نوع .

وعين مندوب خاص من وزارة المالية والاقتصاد لتسلم أموال الأحزاب
المحلة وتحفية ما يتطلب الأمر تصفيته منها .

وتقرر في المادة السادسة من هذا المرسوم قانون حظر تكوين أحزاب
سياسية جديدة كالآت هذه المادة المرسوم بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ الخاص
بتظيم الأحزاب السياسية .

وهكذا وضعت ثورة ٢٣ يوليو حدا لمعاهد أكثر من ثلاثين عاما . من
الفرط الحزبية في مصر . لا ينبغي عليها قصورها في تحقيق ما كانت تأمل فيه
الجمهور فحسب بل أكثر ما يجب عليه فيها هو تكايلها نحو الحكم ثم تطاولها
على الشعب إلى جانب غنوعها وخضوعها للانجليز ثم تركها الحبل على الغارب
للبراي تفعل ما تريد وتشوه سمعة مصر .

إلا أننا لا يمكن أن نفصل بين الظروف السياسية التي حكمت مصر وبين
العمل الحزبي ذلك أن إنجلترا كانت مسيطرة ومتحكمة وكان كل شيء في مصر
يكاد يقع في متناول ذواعها الطويلة المتمدة على القوة العسكرية — ولكن
إذا كانت بعض الأحزاب المصرية قد حرصت على أن تكون في خدمة السراى
فإن بعض الأحزاب أيضا وضعت نفسها في خدمة الشعب ومن هنا فإن الثورة
ارتكبت خطأ كبيرا حينما ساوت بين الأحزاب وفي ضربة قاضية ألغت النظام
الحزبي . ولكن لحسن الحظ أن ذلك التصحيح عاد على يد أنور السادات حيث
أعطى تقريبا صوبحا الحزب مصطفى كامل ومحمد فريد وعبد الرحمن الرافعى
وفكرى أباطة . وهو الحزب الوطنى ذلك الحزب المتيد الذى وقف بمفرده
ونجح في هيكلة في تحقيق الكثير للدرجة أنه ثار على رئيسه حينما اشترك في
إحدى وزارات القصر (كان هذا الرئيس وقتئذ محمد حافظ رمضان) كذلك
الحزب الاشتراكى وهو حزب أحمد حسين .

لقد كان أمل ثورة ٢٣ يوليو أن تقوم بعمل حاسم لكن تسيقظ الأحزاب
ولكن ذلك كان في حاجة إلى ربع قرن تمر بها مصر بالحكم الفردي لتعرف
مزايا النظام الديمقراطي المستند إلى الرأي الآخر، واقتضى ذلك تضحيات جسيمة
حتى صدر قرار جديد بتشكوين الأحزاب في مصر فكان ذلك نصر
رائع للديمقراطية .

ولكن لاشك أن الديمقراطية ليست مجرد شطرات ترفع وإنما تأكيد قيمها
بالممارسة الفعلية والسماح بحرية للرأى الآخر وهذا هو الاختبار الحقيقي للتطبيق
الديمقراطي الحالى في مصر .

مرسوم بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢

بتنظيم الأحزاب السياسية

باسم حضرة صاحب الجلالة ملك مصر والسودان

هيئة الوصاية المؤقتة

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور :

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

وبناء على ما عرضه ونيس مجلس الوزراء وموافقة رأى المجلس المذكور ،

وسمى بما هو آت :

(المادة الأولى)

في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالحزب السياسى كل حزب أو جمعية أو جماعة منظمة تفتتل بالنشون السياسة للدولة الداخلية منها أو الخارجية لتحقيق أهداف معينة عن طريق يتصل بالحكم .

ولا يمتبر حزباً سياسياً الجمعية والجماعة التى تقوم على محض أغراض علمية أو اجتماعية أو ثقافية أو دينية .

(المادة الثانية)

للمصريين الحق فى تكوين الأحزاب السياسية . ولكل مصرى الحق فى الانتماء لأى حزب سياسى .

(المادة الثالثة)

على من يرغب في تكوين حزب سياسى أن يخطر بذلك وزير الداخلية بكتاب موصى عليه مصحوب بملء وصول . وعليه أن يتمتع بهذا الكتاب نظام الحزب وبإنا بأعضائه المؤسسين وموارده المالية .

(المادة الرابعة)

يشمل نظام الحزب على وجه خاص ما يأتى : -

أولاً - ما يسمى الحزب لتحقيقه من أغراض محددة تتعلق بشئون الدولة سياسية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية ، داخلية أو خارجية .

ثانياً - الوسائل العملية التى رسمها الحزب لتحقيق أغراضه .

ثالثاً - بيان اختصاصات الجمعية العمومية للحزب والرئيس ومجلس الإدارة وطريقة تأليف الهيئات الأخرى وتعيين الأعضاء ذوى الوظائف ونظام الاشتراكات وموارد الحزب المالية الأخرى وقواعد الانسحاب له والفصل منه والانفصال عنه .

(المادة الخامسة)

لوزير الداخلية أن يمترض على تكوين الحزب مخالفة حكم من أحكام هذا القانون ويقدم الاعتراض إلى محكمة القضاء الإدارى فى إحدى دوائرها الخامسة . ويحدد رئيس المحكمة نظره جلسة لا يجاوز موعدها أسبوعين من وقت تقديم الاعتراض وتفصل المحكمة فيه على وجه الاستعجال .

(المادة السادسة)

إذا لم يمترض وزير الداخلية على تكوين الحزب فى خلال شهر من إخطاره بذلك أو اعترض ورفضت المحكمة الاعتراض بحيث الجمعية المنوطة للحزب لانتخاب الرئيس وأعضاء مجلس الإدارة . وتترلى الجريدة الرسمية بناء على طلب

وزير الداخلية وعلى نفقة الحزب نشر نظام الحزب وأسماء الرئيس وأعضاء مجلس الإدارة . ولا يجوز أن يباشر الحزب نشاطه قبل تمام هذا النشر .

(المادة السابعة)

يكون انتخاب الرئيس وأعضاء مجلس الإدارة بطريق الاقتراع السري لمدة يمينها نظام الحزب لا تزيد على ثلاث سنين .

(المادة الثامنة)

لا يجوز أن يدخل أو أن يبقى في الحزب عضوا مؤسسا أو عاملا فيه أو
مقتنيا له :

(أ) من كان من الذكور لم يدع اسمه في جداول الانتخاب .

(ب) من حكم عليه في جريمة مخلة بالشرف .

(ج) من نسب إلى عمل من أعمال استغلال النفوذ ولو لم يكن وزيرا عند إتيانه هذا العمل أو نسب إليه الحصول على كسب غير مشروع وأقيم الدليل في الخالين على ذلك أمام محكمة القضاء الإداري .

(د) من تقاضى بسبب غير مشروع أجرا أو مكافأة أو نحوها من دولة أجنبية أو من هيئة أو منظمة تعمل لحساب دولة أجنبية .

(المادة التاسعة)

لا يجوز لرئيس الحزب ولا لأحد من أعضاء مجلس الإدارة أن يكون مديرا أو عضوا بمجلس إدارة أو مديرا أو مستشارا في شركة من الشركات المماثلة التي تكفل لها الحكومة مزايا خاصة عن طريق الماخلة أو الضمان أو إلى ترتبط بحج الحكومة بعقد من عقود الاحتكار أو الاشتغال العامة أو الالتزام بمرفق عام .

(المادة العاشرة)

يجب إيداع أموال الحزب في مصرف باسم الحزب . ولا يجوز الصرف منها إلا طبقا لما يقرره نظامها .

وعلى الحزب أن يحرص على الجمعية العمومية في اجتماعها الدورى فيما عني
إيراداته ومصادرها ومصرفاته ورصيده في المصروف .

(المادة الحادية عشرة)

يحظر على الحزب تملك عقارات غير المسكن الذى يخصه مقراله ولقروعه
ولا يجوز له أن يقوم بتشكيلات تشبه التشكيلات العسكرية .

(المادة الثانية عشرة)

لا يجوز تعديل نظام الحزب إلا بقرار من الجمعية العمومية ، بحضور ثلثي
الأعضاء وبأغلبية ثلاثة أرباع الحاضرين ، مالم ينص النظام على نصاب أو
أغلبية أكبر .

ولا يكون التعديل نافذا إلا بعد إخطار وزير الداخلية به بكتاب موصى
عليه مصحوب بملء وصول ونشر التعديل في الجريدة الرسمية على الوجه المبين في
اللائحة الخامسة والسادسة .

(المادة الثالثة عشرة)

لوزير الداخلية ولكل ذى شأن أن يعترض على إخلال الحزب بحكم من
الأحكام المتقدمة ولو أن الإخلال كان قائما وقت تكوين الحزب ، وأن يطلب
على حسب الأحوال حل الأحزاب أو وقف نشاطه أو إسقاط عضوية أحد
أعضائه أو تصحيح الوضع المخل .

ويرفع الاعتراض إلى محكمة القضاء الإدارى في إحدى دوائرها المختصة
وتفصل فيه المحكمة على وجه الاستعجال .

(المادة الرابعة عشرة)

تسرى أحكام هذا القانون على الأحكام القائمة عند العمل به .

(المادة الخامسة عشرة)

يودع الأمين على أموال كل حزب قائم عند العمل بهذا القانون خلال خمسة

عشر يوما من تاريخ العمل به . جميع هذه الاموال أحد المعارف وينظر وزير الداخلية بمقدارها وبالمصروف الذي أودعت فيه خلال اسبوع من تاريخ الابداع وكل مخالفة لأحكام هذه المادة يعاقب مرتكبها بالحبس .

(المادة السادسة عشرة)

تعيد الأحزاب القائمة عند العمل بهذا القانون تكوينها وفقا لأحكامه . وعليها أن تتقدم بالاختار المتصور عليه في هذا القانون خلال شهر من وقت العمل به . وفي هذه الحالة يستبقى الحزب ما كان له من مال .

فاذا انقضى هذا الميعاد دون أن يقدم الحزب بالاختار المتقدم الذكر ، أو قام به وقبلت المحكمة الاعتراض على تكوين الحزب ، آلت أمواله لوجوه الحزب التي يعينها وزير الشؤون الاجتماعية .

(المادة السابعة عشر)

على وزراء الداخلية والشؤون الاجتماعية والمدل ، كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون . ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر عابدين في ١٩ ذى الحجة سنة ١٣٧١ (٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢)

(محمد عبد النعم)

(محمد هي الدين بركات)

(محمد رشاد مهنا)

بأمر هيئة الوصاية المؤقتة

وزير الشؤون الاجتماعية وزير المدل رئيس مجلس الوزراء

(محمد عزاد جلال) (أحمد حسنى) (سليمان حافظ) (محمد نجيب)

مرسل إلى وزارة الداخلية لتنفيذه .

رئيس مجلس الوزراء

محمد نجيب

قرار

فحص لوراق تشكيل الاحزاب السياسية المصرية

وزير الداخلية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الاحزاب السياسية.
وبناء على ما عرضه عليا وكيل الوزارة الدائم :

قرر

١ - يقوم بفحص الاخطارات والبيانات التي تقدم إلى وزير الداخلية طبقا
لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ المنار إليه لجنة تشكل على
الوجه الآتي : -

السيد محمود متولى نور	وكيل الوزارة المساعد	رئيسا
المحلى محمد جبر	وكيل الوزارة المساعد	

الواء المحلى محمد محمود الباجورى مدير عام إدارة عموم الامن العام
السيد ابراهيم حبيب مدير عام إدارة التفتيش العام
والتنقيصات

الاستاذ ابراهيم جاد الحق سويلم وكيل إدارة عموم الامن العام المساعد

٢ - يتولى سكرتارية اللجنة البكباشى أحمد رأفت النحاس مدير إدارة
المباحث العامة .

٣ - تقدم اللجنة تقريراً إلى وكيل الوزارة الدائم بنتيجة بحثها خلال عشرة
أيام من تاريخ وصول الاخطار .

٤ - على وكيل الوزارة الدائم تنفيذ هذا القرار ، ،

تحريراً فى ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٥٢

وزير الداخلية

المذكرة الايضاحية للرسوم بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢

الموضوع: برنامج تنظيم الأحزاب السياسية

تعمل على الحكومة المطاعرة على توفير أسباب الحياة الديمقراطية الصحيحة ،
وإن لذلك يعمل على تطوير مختلف الميكنات والجهات من العناصر الفاعلة وتصح
الأنشطة الحاطة التي قام عليها العهد الماضي ، وقد شعر الرأي العام بأن الحياة
السياسية في ذلك العهد لم تزد رسالتها على محمدها الصحيح نتيجة إضطراب تنظيم
الأحزاب السياسية وخلو هذه النظم من رامج واضحة تبين فيها الأغراض المحددة
التي تسعى لتحقيقها والوسائل العملية التي رسمتها لتحقيق أغراضها ، ومما ساعد على
هذا الفساد أيضاً إغفال الأحزاب وضع نظم داخلية تدير عليها ، وتلزمها فتصح
بجانبه زكافات صغيرة تناقش فيها سياسة الدولة بصرامة وحرية ، ويكمل فيها
تخلف الآراء ، مطلق الحرية فلا تطلق أقلية على أغلبية ولا يتحكم فرد في حزب
وإنحصرت الأحزاب على النحوس بالقضية للمصرية في دعايتها دون أن تبين السبل
العملية السريعة لحلها وأعرضت عن الشؤون الداخلية مكثية بيارات عامة
مبسطة بعيدة كل البعد عن رسم رامج واضحة تناسب عليها الأحزاب إذا ما
وليت الحكم فإن حادت عنها فقدت الثقة فيها وحل بنسبها وبين كراسي البرلمان ،
ويأتى لي يتاحب الحكم كي يمثل الحزب العامل النقيض مكان الصدارة والحكم إلى
أن يتكبد بدوره عن أداء رسالته تتكشف عدم صلاحته .

وقد ساعد على ذلك أن نهشت في الأحزاب روح التهاذية سرعان ما امتدت
هناها من يدم تصريف أمور الحزب إلى غيرهم من هم دون طبقهم وانكسرت
مرونة تلك على الإدارة الحكومية وعلى بعض الأفراد بما زعزع الثقة في نظام الحكم ،
وعلى التمثيل النيابي حتى لقد بلغت البعض بل تهاذى بديكتاتورية صالحة شديدة بدلاً

من حكم نيابي فاسد معتل بنخر في عظام الأمة وبدلا من أن يسير بها قدما في سبيل غايتها وآمالها في ميدان السياسة الخارجية والداخلية إذا به يدفعها إلى الوراء أهواها طويلا .

لذلك لم يكن يحسن وقد أعطيت الأحزاب فرصتها لتظهر نفسها بنفسها وتطور تبعها العهد الجديد بتخلصة من أدران العهد الماضي ، إلى أن تمهدا للحكومة إلى سن تشريع يقي الأحزاب مواطن النصف التي لمستها البلاد . وذلك إبقاء على الحياة النيابية أن تزدهر أو تضعف فيها الثقة إذ عمل ما فيها من جيوب مازالت أكسياسج الزاقي من دكتاتورية جامحة تطوح بالحرريات وبالآراء وبالمعتقدات ، ووجب أن تحاط هذه الحياة النيابية بكل ما يعزدها ويكفل لها سبل النجاح والاتساع .

وقد استجابت الحكومة إلى رغبات الرأي العام فعملت على علاج الأوضاع الحزبية القائمة بأعداد المفروع المرافق الذي نص في مستهدة على تعريف الحزب السياسي وروعي في هذا التعريف وضع فيصل التفرقة بين الحزب السياسي وغيره من الهيئات أو الجامعات وهو سمي الحزب لتحقيق أهداف معينة عن طريق يحصل بالحكم وبذلك سد الطريق أمام الهيئات التي قد تستتر وراء أشكال صورية للحزب من أحكام هذا التشريع .

وقد حرص المفروع على تأكيد الحق المقرر في القواعد الدستورية وهو حق المصريين في تكوين الأحزاب السياسية والائتماء إليها . وطبيعى أن هذا الحق يكون استعماله على الوجه المبين في القانون وهو مقصور على المواطنين الصالحين للاشتراك في الحياة السياسية .

ثم نظمت الاجراءات الخاصة بتكوين الحزب السياسي فاشتراط إبلاغ وزير الداخلية بذلك على أن يكون الإبلاغ مصحوبا بنظام الحزب وبيان أهدافه

المؤسسين وبموارده المالية واجيز لوزير الداخلية أن يعترض على تكوين الحزب إذا كان في ذلك مخالفة لحكم من أحكام القانون .

وقد فصلت المادتان ٥ و ٦ الاجراءات التي تتبع في حالة اعتراض وزير الداخلية فأوجب المشروع عليه أن يقوم بعمل إيجاب هو الاتجاه إلى محكمة القضاء الإداري . فإذا لم يقدم وزير الداخلية إلى المحكمة اعتراضه على تكوين الحزب خلال شهر من إخطاره أو قدم اعتراضه ورفضت المحكمة اعتبر الحزب قائما ودعيت الجمعية العمومية لانتخاب الرئيس وأعضاء مجلس الادارة ونشر نظام الحزب وأسماء الرئيس وأعضاء مجلس الادارة في الجريدة الرسمية وعندئذ يجوز للحزب أن يباشر نشاطه .

ونص في المشروع على المسائل التي يجب أن يشملها نظام الحزب وبذلك عولجت أهم العيوب الموجودة في معظم الأحزاب القائمة وهي قيامها على مبادئ عامة غير محددة وإغفالها توضيح الاعراض التي تسعى لتحقيقها وبيان الوسائل العملية التي ترسما لتحقيق هذه الأغراض ولذلك نص على أن نظام الحزب يجب أن يشمل هذه المسائل كما يجب أن تبين فيه اختصاصات الجمعية الحزب والرئيس الادارة وطريقة تأليف الهيئات الأخرى وتعيين الأعضاء ذوي الولاية ضمن نظام الاشتراكات وموارد الحزب المالية الأخرى وقواعد الانسحاب له والقصل منه والانفصال عنه وبذلك يمكن تلافى قبح ديكتاتورية حزبية تخاف الاوضاع الديمقراطية الصحيحة التي يجب توافرها في داخل الأحزاب حتى يمكنها أن تحقق الغرض المرجو منها في دعم الحياة البرلمانية الصحيحة .

ولهذه الأسباب نص على أن يكون انتخاب رئيس الحزب وأعضاء مجلس الادارة بطريق الاقتراع السري على أن يكون ذلك لمدة مؤقتة لا تزيد على ثلاث سنين .

ولا يبادر العناصر القاسدة التي كانت السبب المباشر في الانحراف ببعض الأحزاب

القائمة من الطريق القويم نص على أنه لا يجوز أن يدخل أو أن يبقى في الحرب من كان من اللذكور لم يتدرج اسمه في جداول الانتخاب لأن المحرومين من مباشرة حق الانتخاب لا يجوز لهم من باب أولى الإتياء إلى الأحزاب السياسية أو الاشتراك فيها . أما النساء فليس لهن حق الانتخاب في الوقت الحاضر فلم يشترط فيهن أن يكن مدرجات في جداول الانتخاب . وأضيف إلى ذلك من حكم عليه في جريمة مخلة بالشرف ومن نسب إليه عمل من أعمال استغلال النفوذ ولو لم يكن وزيراً عند إتيائه هذا العمل أو نسب إليه الحصول على كسب غير مشروع وأقيم الدليل في الحالين على ذلك أمام محكمة القضاء الإداري إذ بين أن هناك حالات ثبت فيها استغلال النفوذ أو الحصول على كسب غير مشروع ولكن لم يتيسر الحكم على مرتكبها بمقربة قتل هذا الشخص يجب إيماءه عن الاشتراك في الحياة السياسية تنزيهاً لها عن وجود مستقل النفوذ والحاصلين على كسب غير مشروع . كما حرم الإتياء إلى الأحزاب من تقاضى بسبب غير مشروع أجزاً أو مكافأة أو نحوها من دولة أجنبية أو من هيئة أو منظمة تعمل لحساب دولة أجنبية وهؤلاء أشد خطراً على كيان الدولة ممن سبق ذكرهم .

وقد حرص المشروع على أن يشمل الحكم السابق أعضاء الحزب المؤسسين والعاملين فيه والمتنسين له . وبذلك تناول النص جميع الحالات التي يتنى فيها الشخص إلى حزب معين حتى لا يفلت من تطبيق هذا الحكم من يتنى إلى الحزب بأية صورة كانت ولو كان متنسباً له .

وحتى يمكن إبعاد رؤساء الأحزاب وأعضاء مجالس إدارتها عن مراتب الشبهات نص على أنه لا يجوز لهم أن يكونوا مديريين أو أعضاء مجالس إدارة أو خبراء أو مستشارين في شركة من الشركات المساهمة التي تتكفل لها الحكومة مزايا خاصة عن طريق الإعانة أو الضمان أو التي ترتبط مع الحكومة بعقد من عقود الاحتكار أو الاشتغال العامة أو الالتزام بمرفق عام وقد وضع هذا النص

قياساً على الحالة المتصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة إذ حظرت على الوزراء والموظفين من درجة مدير عام فما فوق القيام بأى عمل من هذه الأعمال قبل انقضاء ثلاث سنوات من ترك الوزارة أو الوظيفة إذ أن المحكمة من هذا الحظر . واضحة في الحللين نظراً لأن رؤساء الأحزاب وأعضاء مجالس إدارتها هم الذين يتولون في أغلب الأحوال مناصب الوزراء إذا ما ولى الحزب مقاليد الحكم .

ولقطع دابر الشائعات ولابعاد الأحزاب عن مواطن الشبهات رأى النص على وجوب إيداع أموال الحزب في مصرف باسم الحزب وأن يكون المصرف منها طبقاً لما يقرره نظام الحزب حتى لا تختلط أموال الحزب بأموال بعض أعضائه فلا تفسر رقابة باقى الأعضاء على الوجوه التى تصرف فيها أموال الحزب ولهذا السبب أيضاً نص على ضرورة عرض بيان عن إيرادات الحزب ومصادرها ومصروفاته ورصيده في المصرف على الجمعية العمومية في اجتماعها الدوري .

ونظراً لأن الأحزاب السليبية ليس من غرضها القيام بعمليات تجارية أو تحقيق ربح معين لأعضائها فقد حظر عليها تملك عقارات غير المكان الذى يخضع مقرها ولقروها . ولضمان المحافظة على الأمن العام حظر على الأحزاب أن تقوم بتشكيلات تحبب التشكيلات العسكرية لأن النظام الحزبى فى الدول الديمقراطية يهدف إلى تحقيق أغراضه وتولى مقاليد الحكم بالوسائل السلمية دون غيرها .

ولتعميم النظام الديمقراطي داخل الأحزاب وحتى لا تستبد أقلية ضئيلة بأغلبية أعضاء الحزب نص على أنه لا يجوز تعديل نظام الحزب إلا بقرار من الجمعية العمومية بحضور ثلثى الأعضاء وبأغلبية ثلاثة أرباع الحاضرين وفى هذه

الحالة لا يكون التعديل نافذا إلا بعد إخطار وزير الداخلية ونشر التعديل في
الجزيدة الرسمية .

ولضمان تنفيذ أحكام هذا التشريع روى أن يكون المواطنين رقباء على
الأحزاب لوزير الداخلية ولكل ذي شأن أن يمتنع على إخلال الحزب أحكام
هذا التشريع ولو كان الإخلال قائما وقت تكوين الحزب وفي هذه الحالة يطلب
حل الحزب أو وقف نشاطه أو إسقاط عضوية أحد أعضائه أو تصحيح الوضع
المخاطيء ويكون ذلك بتقديم الاعتراض إلى محكمة القضاء الإداري لفصل فيه
على وجه الاستعجال .

وتحقيق الغرض المرجو من هذا التشريع وحتى يزول كل شك في تطبيق
أحكامه نص على سريان هذه الأحكام على الأحزاب القائمة عند العمل به ونظمت
الأحكام المذققة المترتبة على ذلك فالقيم الأمين على أموال الحزب عليه إيداع جميع
أموال الحزب أحد المصارف خلال خمسة عشر يوما على أن يبلغ وزير الداخلية
بمقدارها وبالمصرف الذي أودعت فيه خلال أسبوع من تاريخ الإيداع .

وحتى تسارع الأحزاب القائمة إلى إعادة تكوينها طبقا لأحكام هذا التشريع
والإسراع بالمودة إلى الحياة النيابية التي تقوم على أحزاب مطهرة قائمة على أسس
ديموقراطية صحيحة نص على أن يستبقى الحزب ما كان له من مال إذا أعيد
تكوينه خلال شهر فإذا انقضى هذا الميعاد دون أن يقوم الحزب بذلك أو قام به
وقبلت المحكمة الاعتراض على تكوينه آلت أموال الحزب لوجوه الخير التي
يعينها وزير الشؤون الاجتماعية .

هذه هي الخطوط الرئيسية للتشريع المقترح وتأمل الحكومة أن يؤخذ
نمائه عاجلا وأن تتعاون مختلف طبقات الأمة وأحزابها السياسية في تنفيذ
أحكامه .

وقد عرض المشروع على مجلس الدولة فأقره بالصيغة المرافقة فيما وافق مجلس
الوزراء عليه واتخذت الإجراءات اللازمة لاستصداره .

القسم الرابع
برامج الأحزاب المصرية
قبل سنة ١٩٥٢
الدراسة الوثائقية

الحزب الوطنى الاول أو (القديم)

برنامج الحزب :

لم يتأكد حتى الآن من وضع برنامج الحزب ، هل هو أحمد عرابي ، أم هو
المسيحي ، والفرديسيان يلتزم أم الاثنين معاً ، أى أنه لم توجد هيئة تسمية تضع
برنامج الحزب .

برنامج الحزب لم يمكن برنامجا بقدر ما كان مذكرة مرفوعة لرئيس الوزراء
البريطاني في ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٨١ .

مبادئ الحزب الوطنى القديم :

أولاً الحزب الوطنى حزب سياسى لا يهتم بغيره من الآتى :

- ١ - المحافظة على العلاقات الودية بين الحكومة المصرية واليابان ، ألمانيا .
- ٢ - تأييد الباب العالي فى الحصول على أية صفقات عسكرية من الدول
الحاضمة له إذا تعرضت جلالة السلطان لحرب أجنبية .
- ٣ - يحافظ الحزب على الامتيازات الوطنية التى حصل عليها الوطن من
الدول المتحالفة .

٤ - مقاومة كل من يحاول إخضاع مصر بوجهها ولاية عثمانية .

٥ - المحافظة على استقلال مصر الادارى

٦ - إعلان الحزب نفسه فى favour أوروبا وبالذات إنجلترا للدافعية عنه .

٧ - الحرب يعمل على أن تحصل مصر على حريتها واحترامها .

٨ - الحرب يخضع الجانب الخديوي الحال ما دامت :

(أ) أحكامه جارية على قانون المدل والشرعية .

(ب) إذا لم يعد إلى الاستبداد والأحكام القمالة التي أوردت مصر النيل .

٩ - يطالب الحرب بالحكم الثوري وإطلاق عنان الحرية للمصريين ويؤكد الحرب أن اسما عيل باشا لم يمكنه من الظلم والاستبداد ألا سكوت المصريين .

ثانياً : آمال هذا الحرب معقودة على إصلاح البلاد مادياً وأدبياً . ولا يكون ذلك إلا بحفظ الشرائع والقوانين وتوسيع نطاق المعارف وإطلاق الحرية السياسية التي يعتبرونها حياة للامة .

ثالثاً : الحرب في تقدمه وعمله من أجل الحرية والاستقلال يعتمد على الله تعالى ومشايخ الأزهر يعضدون هذا الحرب بالنساع الديني .

رابعاً : يؤمن الحرب بالمساواة بين الأجناس في الحقوق والواجبات ،

خامساً : يؤمن الحرب بالترحيب بالأجانب الموجودين فوق أرض مصر إذا ما خضعوا لقوانين البلاد ودفنوا الضرائب أسوة بأهلها .

سادساً : يؤمن الحرب وينادي بزيادة الجند في الجيش إلى ١٨ ألف عسكري

سابعاً : يؤكد الحرب أن تدخل أمراء المهادية في الشؤون السيائية مؤتمس وأنه بمجرد فتح مجلس النواب سوف يمدد الجيش إلى مكنتاته ولكن الآن فإن رجال العسكرية هم لقوة الوحيدة في البلاد وهم حراس على الامة التي لا سلاح لها .

ثامناً : يطالب الحرب بحرية المطبوعات بطريقة ملائمة

تاساً : يطالب الحرب بتعميم التعليم ونحو المعارف بين أفراد الأمة .
عاشرأ : الحرب يؤكد :

١ - أن استمرار المراقبة الأوروبية هو الكفالة العظمى لنجاح رجاله
في أعمالهم .

٢ - أنه رغم أن أموال الديون لم تصرف في مصلحة مصر بل صرفت في
مصلحة حاكم ظالم لا يسأل عما يفعل إلا أنه لشرف مصر فإن الحرب يقر
ويعترف بهذه الديون على مصر .

٣ - هناك خلل في المراقبة سواء من ناحية جسامه المربيات أو نحوه
التصرف .

الحادى عشر : الحرب يأمل في أن يكون الأمر بحسب ما بين المصريين .
الثانى عشر : يناشد الحرب أن تساعد إنجلترا وفرنسا مصر على أن يخلص
الأجانب فوق أرض مصر الضرائب والقوانين البلاد ما داموا يشترون رخصتها .
وفيما على صورة المذكرة التي قدمها المستر دالغورد سكاون بلت ، ليابة من
المرايين إلى المستر جلاستون رئيس الوزراء البريطانى في ٢٠ ديسمبر
سنة ١٨٨١ .

والمذكرة تتضمن شرح المبادئ السابقة - وهى بمثابة المذكرة التفسيرية
لكل أهداف وبرامج الحرب .

نص المذكرة

١ — يرى الحزب الوطنى محافظة على العلاقات الودية الموجودة بين الحكومة والباب العالي واتخاذ ذلك الباب ركنا يستند عليه ويستند أن جلالة السلطان عبد الحميد مولام وخليفة الله فى أرضه وإمام المسلمين ، لا يريد قطع هذه الصلات والعلاقات ما دامت الدولة العلية فى الوجود ثم يعترف باستحقاق الباب العالي لما يأخذه من الخارج وما تلزمه من المساعدة العسكرية إذا طرأت عليه حرب أجنبية وهذا بمقتضى القوانين والقرمانات الشاهانية ، كما يستند هذا الحزب أنه يحافظ على امتيازاته الوطنية بكل ما فى وسعه ويقاوم من يحاول إخضاع مصر وجعلها ولاية عثمانية . أى من يريد سلب امتيازاتها ونسخ القرمانات التى منحتها استقلالها الإدارى — وله ثقة بدول أوروبا لاسيما إنجلترا المدافعة عنه ويود أن تدوم هذه المحبة حتى يحصل على حرية مصر واحترامها .

٢ — هذا الحزب يخضع للجناب الخديوى الحال وهو مصمم على تأييد سلطته ما دامت أحكامه جارية على قانون العدل والشرعية حسب ما وعد به المصريين فى شهر سبتمبر سنة ١٨٨١ ، وقد قرن هذا الخوضو بالملم الأكيد على عدم عودة الاستبداد والأحكام الظالمة التى أوردت مصر النيل ، والالحاح على الحضرة الخديوية لتنفيذ ما وعدت به من الحكم بالدورى وإطلاق عنان الحرية للمصريين ويطلبون منها الاستقامة وحسن السلوك فى جميع الأمور ومساعدته قلبا وقالباً ، كما أنهم يحذرونه من الاعتناء إلى الذين يحنون إليه الاستبداد والاحجاف بحقوق الأمة وتكث المواعيد التى وعدت بانجازها .

٣ — رجال هذا الحزب يعترفون بفعل فرنسا وإنجلترا اللتين خدمتا مصر خدمة صادقة يملون أن استمرار المراقبة الأوربية هو الكفالة العظمى لنجاح أممهم مع قبولهم تلك الديون الأجنبية حرصاً على شرف الأمة وإن كانت تلك الأموال لم تصرف فى مصلحة مصر بل صرفت فى مصلحة حاكم ظالم

لا يسأل عما يفعل ومعلوم لهم أن ما حصلوا عليه من الحرية والعدل كان بمساعدة هاتين الدولتين فهم يشكرونهما ويشنون عليهما .

ثم أنهم يرون أن النظام الحالي لم يكن إلا وقتيا وإلا فإنهم يأملون أن - يستخلصوا ماليتهم من أيدي أرباب الديون شيئا فشيئا حتى يأتي يوم تكون مصر فيه بيد المصريين . وهم لا يخفى عليهم شيء من الخلل الحاصل في المراقبة ومستعدون لاداعته فإنهم يعلمون أن كثيرا من المستخدمين في قلم المراقبة لا يتقيدون على القيام بوظائفهم ولا يراعون حق الشرف والاستقامة وبعضهم يأخذ الرواتب الجسيمة بلا استحقاق مع وجود من يقوم بعملهم من المصريين على أحسن أسلوب يوازي خمس راتب الأجنبي ، وهذا يحكمون بوجود الظلم وتخلل الإدارة ما دام هذا الاسراف الخارج عن الحد باقيا .

وهم يتعجبون من إعفاء الأجانب من الضرائب وعدم خضوعهم لقانون البلاد مع تمتعهم بخيرها وإقامتهم فيها . ولكنهم لا يريدون مشاركة هذا الاملاح بقوة أو جفوة بل يقتصرون على إقامة الحجج . ويطلبون من فرنسا وإنجلترا التبصر في هذا الأمر فإنهما أخذتا على نفسيهما مراقبة المالية فهما مطالبتان بنجاحها باستخدام أهل الأمانة والاستقامة فيها لانهما مسئولتان عن رعايته مصر بعد أن نزعتا إدارة ماليتهما من أهلها وتكفلتا بنجاحها .

٤ - رجال الحزب الوطنى يعملون عن الاخلاط الذين شأنهم إحداث الفلأقل في البلاد أما المصلحة شخصية أو خدمة للأجانب الذين يسؤم استقلال مصر . وهؤلاء الاخلاط كثيرون في البلاد ، بل هم معلومون للمصريين ولهذا اشتدت النفرة منهم .

والمصريون يعلمون أن الصمت على حقوقهم لا يغولهم الحرية في بلاد آلف حكامها الاستبداد وكرهوا الحرية فإن اسماعيل باشا لم يتمكن من الظلم

والاستبداد إلا سكوت للصريين وقد عرفوا الآن معنى الحرية الحقيقية في هذه السنين الأخيرة فمقدوا حناجرهم على توسيع نطاق التهذيب وهم يرجون أن يكون ذلك بواسطة مجلس شورى النواب الذى انمقد الآن وبواسطة حرية المطبوعات بطريقة ملائمة وبتمميم التعليم ونمو المعارف بين أفراد الأمة وهذا كله لا يحصل إلا بقيات هذا الحزب وحزم وجاهه .

ويرى هذا الحزب أن مجلس النواب ربما أكره على الصمت كما حصل لمجلس الاستامة واستعين عليه بجمل المطابع آلة تصوب نحو آماله فيسكدر صفو الراحة ويحرم الأبناء من التعليم ولهذا فوض الأهالى أمرهم الى أمراء الجهادية وطلبوا منهم أن يصمموا على طلبهم لتعلم أن رجال العسكرية هم القوة الوحيدة فى البلاد وهم يدافعون عن حريتهم الآخذة فى النمو وليس فى عزيم ابقاء الحال على ما هى عليه بل متى حصلت الأمة على حقوقها عدلوا عن السياسة بمد أن فتح المجلس ، فهم الآن بصفة حراس على الأمة التى لا سلاح لها ولهذا يطلبون زيادة الجند الى ١٨ ألف عسكرى ويرجون التفات قلم المراقبة لهذه الزيادة ضد تقرير المزايمية .

٥ — الحزب الوطنى حزب سياسى لا دينى فإنه مؤلف من رجال مختلفى العقيدة والمذهب وجميع النصارى واليهود وكل من يحتر أرض مصر ويتكلم بلقيا منضم اليه لأنه لا ينظر لاختلاف المعتقدات ويعلم أن الجميع اخوان وحقوقهم فى السياسة والشرائع متساوية وهذا مسلم به عند أخص مشايخ الأزم الذين يعضدون هذا الحزب ويستقدون أن الثريمة المحمدية الحقبة تنهى عن البغضاء وتعتبر الناس فى المعاملة سواء والمصريون لا يكرهون الأوربيين المقيمين بمصر من حيث كونهم أجنائب أو نصارى وإذا عاشرهم على أنهم مثلهم يخضعون لقوانين البلاد ويدفعون الضرائب كانوا من أحب الناس اليهم .

٦ — آمال هذا الحزب معقودة على اصلاح البلاد ماديا وأديا ولا يكون

ذلك ألا يحفظ الشرائع والقوانين وتوسيع نطاق المعارف وإطلاق الحرية السياسية التي يعتبرونها حياة للأمة .

والعصريين اعتقاد في دول أوروبا التي تمتعت ببركة الحرية والاستقلال أن تتمتع بهذه البركة وهم يعلمون أنه لم تزل أمة من الأمم حريتها إلا بالجد والسكد فهم ثابتون على عزمهم آمنون في تقدمهم واثقون بجانب الله تعالى إذا تحلى عنهم من يساعدهم .

وهناك مجموعة من اللاعنات العامة حول تشكيل هذا الحزب :

- ١ - كان هذا الحزب يتكونه نصفه علنيا ونصفه سرا .
- ٢ - تكون الحزب أولا من الضباط في عام ١٨٧٩ وكان يسمى الجمعية السرية وكان الهدف الأساسي لها مقاومة النفوذ الأجنبي .
- ٣ - بقيت أعضاء الحزب في طي السرية والكتمان .
- ٤ - انضمت إلى جانب مجموعة الضباط قيادات دينية لعل أشهرها السيد البكري ،^(١) كما انضمت إليه مجموعة من المدين ذوي الشخصيات العامة مثل اسماعيل راغب^(٢) وعبد سلطان باشا (والذي أصبح رئيس لمجلس شورى النواب فيما بعد) ومثل مدير الشرقية سليمان أباطة باشا وحسن الشريمى مدير للتيا . كذلك انضم إلى الحزب الوطنى سنة ١٨٧٩ كل من عمر لطفى وشريف باشا كشخصيتين متنبين^(٣) .

(١) كان رئيسا لمجلس شورى النواب ووزيرا سابقا .

(٢) كان من ضمن رجال الدين المدبى أيضا والشيخ الخلفاوى .

(٣) كان من ضمن الشخصيات العامة حسن راسم باشا وجعفر مظهر باشا وشاهين باشا وكلهم كانوا أعضاء في مجلس شورى النواب وكذلك اسماعيل سرى باشا

ثانياً :

أن الحزب لم يكن منظماً وكانت كل ارتباطاته شخصية وظلت العضوية فيه غير مؤكدة وغير ثابتة أو مثبتة فلم تكن هناك حركة تسجيل للعضوية .

ثالثاً :

أصدر الحزب بيان في ١٣ أبريل سنة ١٨٧٩ أعلن في هذا البيان، عن برنامجه وسمى نفسه جمعية أو جماعة وسمى برنامجه « اللامعة، لوطية »، وكانت هذه اللامعة تناقش أساساً للمشكلة المالية والدستورية .

وطلبت لائحة الحزب أو برنامجه :

١ — ضرورة معارضة مشروع ريفرز ويلسون الذي كان يرمى إلى إعلان إنفلاس مصر .

٢ — أن تدخل المصري قادر على موازنة مصروفاتها وسد ارتباطاتها .

٣ — تعديل دستور مجلس شورى النواب .

٤ — أن تكون الحياة النيابية في مصر على نحل الحياة النيابية في أوروبا .

٥ — مسئولية الوزراء أمام مجلس شورى النواب .

رابعاً :

وفعت صورة من البرنامج إلى الخديوي اسماعيل فأبدى موافقته على خطوطها وأمر بنشرها وترجمتها وإرسال صور منها إلى قناصل الدول الأجنبية .

خامساً :

في إحصائية المركز الاجتماعي عن الموقعين على برنامج الحزب تقول أنهم جميعاً كانوا ٣٣٧ توقيعاً منهم كالاتي : —

٩٣	طباطبائية	٢٨٩٤٤/٠
٧٢	رسميا (موظف عمومي) بنسبة	٢٢٢٠٠٢/٠
٦٠	عضوا مجلس شورى النواب بنسبة	١٨٨٣٥/٠
٤٢	أعيان وتجار بنسبة	١٢٢٨٤/٠
٦٠	عضوا من العلماء والهيئات الدينية	١٨٨٣٥/٠
٣٢٧		١٠٠/٠

وكان يجمعهم شيء واحد هو درجة الثقافة وكان التمثيل الدينى عاما وكان هناك نماذج للمسيحيين واليهود .

سادساً :

بعزل الحديوي اسماعيل انفرد الضباط بإدارة الحزب وعاد الحزب إلى السرية مرة أخرى وإن ظلت بعض العناصر اندنية من أعضاء الحزب تقويد الحزب وتدعمه ولكن دون اشتراك فعال في نشاطه كما كان الحال أولا .

وقد وضع بيان الحزب الوطنى المصرى فى ٤ نوفمبر ١٨٧٩ وهذا البيان كان موقع عليه من على اوروب فقط ولكن شارك فى وضع هذا البيان مجموعة من المدنيين .

وقبل أن نذكر البيانات الرسمية الحزب المذكور يجب أن نذكر مجموعة من الزعامات البارزة فى هذا الحزب مثل محمد بك راضى واسماعيل راعب باشا وعبد السلام المويلحى باشا ولطيف سليم باشا ومحمود بك المطار وسعيد نصر باشا .

اللائحة الوطنية

فى اليوم الماشر من شهر ربيع الآخر سنة ١٢٩٠ (٢ أبريل سنة ١٨٧٩)

(٢٤١ م ١٦ — مصر والحياه)

اجتمع الاحرار من الاعياز والنواب واللماء والمأمورين بدار إسماجل رانجب
باشا وكان في مقدمة الحاضرين شريف باشا وشاهين باشا وحسن باشا راسم
وجعفر باشا والسيد على البكرى والشيخ الخلفاوى والشيخ العدوى وانفقوا على
وضع لائحة ضمنوها مطالبهم وسميت اللائحة الوطنية وهى تتضمن : -
أولا : مشروع تسوية مالية عارضوا به مشروع ريفرس ويلسن ويقوم
على أساس أن إيرادات الحكومة تسكن مصروفاتها بما فيها أفساط الدين العامة
بعكس مشروع الوزارة الذى كان يعد البلاد فى حالة إفلاس .

ثانياً : المطالبة بتعديل نظام مجلس شورى النواب وتخويله السلطة المعترف
بها للمجالس النيابية فى أوروبا وتقرير مبدأ المسؤولية الوزارية أمامه . وقد وقع
المجتمعون على عريضة ضم إليها مشروع التسوية المالية وانفقوا على تقديمها
إلى الحديوى .

وهاك نص المريضة التى قدم بها مشروع الميزانية فى اللائحة الوطنية :

د صار اطلاعتنا على المشروع المقدم من سعادة ناظر المالية (ريفرس ولسن)
ووجدناه لا يوافق لوطنتنا فلاجل سد الخلل وتدارك الأمر قبل فواته فمن
بعد المذاكرة بيننا رأينا وجوباً أن نقدم مشروعا حافظا لحقوق الأمة داخلا
وغارجا مع احترام الشرائع المقدسة والقوانين المؤسسة . وهما هو المشروع
المذكور مرفق مع هذا ولكون هذا المشروع ما صار أعماله وتحريره إلا بعد
حصول علم اليقين لدينا بأن إيرادات مصر هى كافية لسداد الديون المطلوبة
من الحكومة حسبما هو موضح بالمشروع المذكور فلاجل ذلك نحن عن أنفسنا
ونابة عن أبناء وطننا صممنا جزما على بذل كل مجهودنا فى تأدية الحكومة
وبذل كافة ما فى وسعنا وطاقتنا فى إجراء ذلك وقد صار ختم هذا إعلانا
بتصديق ذلك وبأنتنا متحدون اتحادا تاما قولاً وفعل فى الاجراء .

تحريرا بمصر فى ١٠ ربيع الآخر سنة ١٢٩٦ . (٢ أبريل سنة ١٨٧٩)
الترقيعات

أما طلب تعديل نظام مجلس شورى النواب فقد ختمت به اللامعة الوطنية وفيما يلي الحانمة لهذه اللامعة فمن أول صلب لإجماعى تقدم من زعماء الشعب بتقرير مبدأ المسئولية الوراوية أمام مجلس النواب ووضع نظام دستورى على أحدث المبادئ المصرية : —

« فقد تحرر هذا المشروع ببيان مفصلات ما هو مقتضى إجراؤه فى تسوية إيرادات الحكومة وتسوية تسديدات ديونها ومصاريفها على وجه ما نوضح به بحيث أن الحضرة الحديوية تمنح شورى النواب الحرية التامة وجميع الحقوق فى كافة الأمور المالية والداخلية كما هو جار فى بلاد أوروبا وأما انتخاب أعضائه فيكون بموجب لائحته الموجود . إنما يلزم تعديلها بكيفية انتخاب النواب المماثلة له فى أوروبا وبمعرفة مجلس النظار يصير تتيح لائحة الواجب الأساسية والنظامية وعند الشام مجلس النواب تعرض عليه . ومن بعد مذاكرته فيها وإقراره عليها تعرض للاعتاب الحديوية للتصديق عليها . أما مجلس النظار فيكون تعيين رئيسه بأمر الحضرة الحديوية والرئيس ينتخب النظار وبعد استمواهم وقبولهم من طرف الحضرة الحديوية تشكل هيئة النظارات التى تتكون منها هيئة مجلس النظار . وهذا المجلس يكون مقوضا تفويضا تاما فى جميع إجراءاته ومسئولا أمام مجلس النواب فى جميع إجراءاته المختصة بالدخيلة والائمية ولزيادة تأمين الديانة (الداتين) فطلب تعيين مفتئين أوروباويين (ارقيين) لايرادات ومصرفات المالية » .

وقد وقع على اللائحة الأخص البارزون فى الهيئة الاجتماعية المصرية من الأعيان والنواب والعلماء والنواب والتجار والموظفين وضباط الجيش .

وبلغ عدد الموقعين عليها كاسبق ٦٠ من أعضاء مجلس شورى النواب ، ٦٠ من العلماء والهيئات الدينية وفى مقدمتهم شيخ الاسلام وبطريك الأقباط وساخام الاسرائيليين ، ٤٢ من الأعيان والتجار ، ٧٢ من المواطنين العاملين والمثقفين ، ٩٣ من الضباط .

بيان الحزب الوطنى الاول ١٨٧٩

- كان بتوقيع على الروى وكان البيان طويلا
- كان هدف الحزب الوطنى كما أوضح البيان انقاذ مصر من الإنفلاس .
- أكد البيان حق المصريين جميعاً فى الحرية .
- شدد البيان على أهمية إصلاح وتنظيم التعليم .
- ندد البيان بالاتصالات الاجنبية مستذكرا تدخل الأجانب فى الإدارة المصرية .

- أعلن البيان فى النهاية أن واضعى هذا البرنامج من أعضاء الحزب يستمدون الظهور علنا تمحيهم الحصانة الدبلوماسية وأن الديون ستدفع . ولكن الأملاك المصرية لن تمس أو ترهن .

وكان الجزء الثانى من برنامج الحزب الوطنى يتضمن أربع نقاط :-

١ - الرجوع الى الخزائن الحديدية والاستيلاء لكل أملاكه . ما عدا الخزينة الخاصة .

٢ - عودة دخل السكة الحديد إلى الخزينة المصرية .

٣ - تمهيد ديون مصر لفاية ٤٠٪ على أن تعطى تمويلات لأصحاب الحق فيها .

٤ - تكوين لجنة مؤقتة من ثلاثة أعضاء تمثل القوى الدولية للدين . وعلى أن تكون اتصالاتهم بالحكومة محددة باتفاق وبدون الحاجة لمراجعة برنامج الحزب فإنه كان يتضمن رغبة المصريين العامة فى الاستقلال الذاتى ولقد أبدى هذه الرغبة القوية فى محاولة دفع الدين المصرى الذى لم يستطع الدائون عليه . . فى الوقت الذى يهدف أحد بترده الرئيسية إلى العودة إلى مصر فى تأمين صرف القروض .

النقاط الاساسية لبرنامج الحزب الوطنى الاول

- ١ - أن الحزب الوطنى سيقبل يحترم مكانة السلطان طالما توجد الامبراطورية العثمانية . ولكنه سيقاوم أى محاولة للمودة بمصر إلى عصر الياشوات الاتراك .
- ٢ - سيقبى الحزب على ولائه للتديوى توفيق طالما يرضى العدل ويحافظ على وعوده التى أعطاهما فى سبتمبر ١٨٨١ .
- ٣ - يوافق الحزب على الاتفاق المالى والديون المصرية مع مراعاة بأن هناك عدة تعديلات واصلاحات يمكن إجرائها بدون عنف يجب أن تتم فى التصرفات والإجراءات الأجنبية .
- ٤ - أن الحزب الوطنى قد وضع كل آماله بين يدى الجيش المصرى الذى خفض إلى ١٨ ألف منذ أن قرر حماية مصالحه ضد طبقة الحكام من سلافة الانوراطية .
- ٥ - الحزب الوطنى حزب سياسى وليس حزب دينى وبالرغم من أن دينه الاسلام فهو يحمى الاقباط واليهود ويقترب الجميع سواء سياسيا وأمام القانون .
- ٦ - الحزب يرغب فى إعادة بناء البلاد معنويا وثقافيا بتوظيف مصادره الخاصة عن طريق القانون ولشر التعليم والتمسك بالحرية السياسية .

الحزب الوطني - مصطفى كامل

ظهر زعيم الحزب الوطنى فى سنة ١٨٩٠ فى فترة سادها اغلال فى الروح
للمنوبة واستحوذ اليأس والقنوط على البلاد على أثر اخفاق الثورة المراسية
واحتلال انجلترا لمصر سنة ١٨٨١ .

ظهر مصطفى كامل فى فترة خيم على مصر جو من الخنوع والإسلام بقى
مضروبا عليها نحو عشر سنوات فنهض يدعو إلى الحرية والاستقلال . . فسكانت
دعوته غريبة عن الانها عن الإفهام . ولكن وطنية مصطفى كامل
كانت أقوى من الجبل الذى ظهر فيه . وأخذ يثار على دعوته ويناضل عنها حتى
استجاب لندائه الأمة وكانت رسالته إلى مصر كمرخة الحياة للدولة فى سكن
النوم العميق .

لقد كانت رسالة الأمن بعد اليأس والحياة بعد الخنوع والكرامة بعد الهوان
والجهاد الحرية والإستقلال بعد الاستسلام للاحتلال والاستعباد .

ولد مصطفى كامل سنة ١٨٧٤ وظهرت وطنيته أول ما ظهرت سنة ١٨٩٠
حين كان لا يزال طالبا بالمدرسة الثانوية وعرف فيه على باشا مبارك وزير المعارف
وقبض أنه النائب الذى سيكون له شأن كبير فقال له : انك امرق القيس ، وبشره
أنه سيكون عظيما . وقد تحققت نبوءته . ودخل مدرسة الحقوق سنة ١٨٩١
وامتارها لأنها مدرسة الكتابة والخطابة ومعرفة حقوق الامم والأفراد .

وقد راسل الصحف وهو لا يزال طالبا وألشأ بمجلة (المدرسة) سنة ١٨٩٣
وهو طالب واتخذ شعارا (حيك مدرستك حيك أهلك ووطنك) . ثم قال
شهادة المحرق سنة ١٨٩٤ .

ثم جاءت سنة ١٨٩٨ ووقعت فيها حادثة فاشودة ، فصدمت الحركة الوطنية

صدمة ذلوت الأمل الذي أحياء مصطفى في النفوس ، بدأت تلك الحادثة بتدريج فرنسا وانجلترا على المآلة المصرية وكان الظن أنها تنتهي بجلاء الانجليز عن مصر ولكنها انتهت على العكس بزواج فرنسا ورسوخ أقدام الاحتلال في وادي النيل وأعقبها ابرام اتفاق السودان بين مصر وانجلترا في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ذلك الاتفاق الذي قضى على مركز مصر في السودان .

وأيأس المصريون وانصرف نفوسهم وقتا ما عن الاستماع إلى الداء الوطني . ولكن مصطفى كامل لم يأس ولم يتراجع . بل استمر ماضيا في جهاده رغم أنه فقد الأمل في عدالة أوروبا عامة . وفرنسا خاصة . وأنشأ اللواء سنة ١٩٠٠ واستمر يناضل على صفات الأراء وفوق أحواد الممار وفي صحف أوروبا وأمريكا إلى أن جاءت سنة ١٩٠٤ فصدمت الحركة الوطنية نتيجة للاتفاق المعروف باسمها لاتفاق الودي بين إنجلترا وفرنسا والذي بمقتضاه أقرت فرنسا الاحتلال الإنجليزي لمصر وتهددت الانعزل عمل إنجلترا فيها وكان لهذا الإتفاق أسوأ الأثر في نفوس المصريين ورأى أكثرهم أن الخير لهم في مسألة الاحتلال كسب رضاه .

ولكن مصطفى كامل خالفهم واستمر في طريقه بحمل علم الجهاد متناديا بالجهلاء وخاعف جهوده وتجلت وطنيته في روحها حين عظمت هموم الوطن .

في ذلك الوقت تأسس نادي المدارس العليا سنة ١٩٠٦ حيث اجتمعت صفوة الشباب المصري المثقف وبدأت تنضج بتعاليم مصطفى كامل . ثم جاءت حادثة دنشواي في يونيو سنة ١٩٠٦ فحمل فيها مصطفى كامل على الاحتلال وسياتته . أشد الحملات مما أجبر كرومر على الرحيل عن مصر .

وانتشرت تعاليمه ومبادئه حتى سرت إلى طبقات الشعب كافة وظل مصطفى كامل يعمل ويسكتب وفي سنة ١٩٠٧ أنشأ جريدتين يوميتين إحداهما بالفرنسية

هي « ليتسدار اجبسيان » ، والاخرى بالانجليزية « ذي اجبسيان استاندارد » ،
تدافمان عن حقوق مصر في العالم العرب^(١) .

وكل ذلك أجهد مصطفى كامل وعرض نفسه على طيب عالمي مشهور في
في باريس فنهضه بالترفق بنفسه والعناية بصحته وبألا يعملها فوق طاقتها لكنه
لم يسمع لنصح أحد وسارع يسابق الزمن في مهمته الوطنية فكانت أعظم سنوات
نضاله هي سنوات ١٩٠٦ ، ١٩٠٧ وأوائل سنة ١٩٠٨ .
وأخيرا ذوت زهرة شبابه في ١٠ فبراير سنة ١٩٠٨ وسنه لم تمتد الرابعة
والثلاثين من عمره .

ولولا روح مصطفى كامل وبمته للحركة الوطنية لما كانت ثورة ١٩١٩ ولما
كانت حركة الشعب المصري العظيمة بعد نهاية الحرب العالمية الأولى .

ويرتبط اسم مصطفى كامل ثم اسم محمد فريد بالحزب الوطني أشد الارتباط
ومن الضروري أن نعرف أن مؤسس الحزب وروحه وشعلة نشاطه كان مصطفى
كامل والذي يحسن قبل أن نتكلم عن حربه أن نذكر نبذة قصيرة عن حياته :

ولد مصطفى كامل بمدينة القاهرة بحي الصليبة بقسم الخليفة يوم ١٤ أغسطس
سنة ١٨٧٤ وهو ابن علي أفندي محمد أحد ضباط المهندسين الضباط . ووالد مصطفى
كامل يعود بأصوله الأسرية إلى بلدة كتامة الغاب من أعمال مركز طنطا عاصمة
الغربية وكان جد مصطفى كامل يعمل بالتجارة .

وقد أنجب والد مصطفى كامل ٧ من البنين ، ٢ من البنات عن زوجتين
وم من الزوجة الأولى :

محمد أفندي علي	(كان صيدليا بطنطا)
سليمان أفندي علي	(تخرج من مدرسة الحقوق وعين بالحاكم المختلطة)

(١) إلى جانب جريدة (اللواء) طبعا . التي كانت تصدر باللغة العربية واللغة
الانجليزية واللغة الفرنسية .

حسن باشا واصف (وزير الأشغال السابق)
د . عبد الفتاح فتحى (طبيب من توابخ خريجي مدرسة الطب)

ومن الزوجة الثانية أنجب :

على بك فهمى كامل
مصطفى كامل
والسيدة عائنة
حرم عثمان صبرى (وهو والد ابراهيم صبرى
مفكرنا السابق فى ألمانيا الغربية)

والسيدة نفيسة
حسن حسنى كامل

أما عن والدته مصطفى كامل فهى السيدة حفيفة بنت اليوزباشى محمد أفندى
فهمى وهى من جنة المحجر بالقاهرة (شارع الكوى) .

وقد توفى والد مصطفى كامل سنة ١٨٨٦ وكان مصطفى كامل فى مدرسة
السيدة زينب وقد كلفه بعده أخوه الأكبر حسن باشا واصف . أما والدته فقد
توفيت فى سنة ١٩٠٧ .

وقد درس مصطفى كامل على يد الشيخ « أحمد السيد » كمادة أهل ذلك
الزمان وبدأ يتعلم مبادئ القراءة والكتابة ويحفظ القرآن الكريم .

ولما بلغ السادسة دخل المدرسة الابتدائية بالصليبة ولكنه أكل دراسته
الابتدائية فى مدرسة السيدة زينب الابتدائية التابعة لوزارة الأوقاف .

وقد دخل المدرسة التجريبية (الخديوية) سنة ١٨٨٧ ونال شهادته البكالوريا
صيف سنة ١٨٩١ ودخل مدرسة الحقوق فى أكتوبر من نفس العام ونجح فى
امتحان السنة الأولى والتحق بمدرسة الحقوق الفرنسية سنة ١٨٩٢ (أكتوبر)

وحصل على شهادة الحقوق من كلية تولوز في نوفمبر سنة ١٨٩٤^(١).

وقد أبدى صورة الحساس الوطنى منذ صغره . كما أسس جمعية أدبية وطنية سماها « جمعية الصليبية الأدبية » وذلك خلال تواجده في المدرسة الحديوية وضم لهذه الجمعية ٧٠ عضوا في نحو ثلاثة أشهر .

وقد تجلّت مواهبه الخطابية وهو بعد في سن مبكرة وأول خطبة ألقاها كانت في (فضل الجمعيات في العالم) .

تأسيس الحزب الوطنى

كان يطلق على الحزب الوطنى اسم حزب الجلاء . والواقع أن اسم (الحزب الوطنى) يطلق منذ بداية ظهور مصطفى كامل على جماعة الوطنيين الذين ينادون بالاستقلال والجلاء .

وكان مصطفى كامل يعتبر هذا الحزب موجود منذ أن بدأ نشاطه الوطنى . وكانت الصحف الأوروبية تعبر عن أصداء مصطفى كامل بالحزب الوطنى .

ولكن لم يكن هناك حزب منظم له رئيس وأعضاء ومجلس إدارة .

ولكن الحزب كان موجودا بالفعل كفكرة وليس أدل على ذلك من أن مصطفى كامل كتب في جريدة اللواء في يوم ١٠ أكتوبر سنة ١٩٠٧ : —

« ان الحزب الوطنى المصرى الذى جعل أول مراميه وأسمى غايانه استقلال مصر ورد حقوقها اليها موجود فيها فعلا من ثلاثة عشر عاما مضت ، فهو وان

(١) في السنة التالية تعرف مصطفى كامل على مدام جوليت آدم التى كانت من أعظم الشخصيات الفرنسية في عالم الوطنية والسياسة والأدب ، وهى التى وضعت كتابا عن مصر سنة ١٩٢٢ أسمته « انجلترا في مصر » وهو من أعظم ما كتب عن المسألة المصرية .

لم يظهر بشكل نظامي وبلائحة ولجنة ادارة قد ظهر بأعمال اتفق أعضاؤه على خدمة البلاد بكل قوة، قاوم الاحتلال في أوروبا ومصر مقاومة شهداها كل المصريين والعربيين، وارتبط برابط أكيدة مع جمعة من سواس أوروبا، ولما حدثت حادثة (فاشودة) ضمتهم بعض رجال الحزب، كما انفصل عنه بعض أفراد لتسكين اليأس من قلوبهم وثبت في موقفه من اعتقد أن في نهضة الأمة بنفسها سلامتها وبلوغها كل مآربها .

باختصار يكاد يكون هناك اجماع على ان الحزب الوطنى المصرى كان حقيقة موجودة لمدة ١٥ عاما .

وان لم يكن معلنا وليس اصدق على ذلك من قول محمد فريد في هذا الصدد :-
« قضى رحمه الله (يقصد مصطفى كامل) خمس عشر سنة من حياته أى منذ كانت سنة ١٩ سنة في تكوين الحزب الوطنى فابتدا بأن جمع - حوله بعض اخوانه المخلصين وكون منهم جماعة مغلصة له واعمله » .

وفي سنة ١٩٠٠ فكر مصطفى كامل في أن يجعل الحزب حزباً منظماً مثل الأحزاب الأوروبية وكتب في عدد ٢ يوليو سنة ١٩٠٠ من اللواء مقالا بعنوان « حزب وطنى حر في مصر » أعرب فيه عن أمنيته في تأسيس هذا الحزب .

وقد ختم مقاله بقوله « هل يسمع لى الزمان بأن أرى في مصر هذا الحزب الوطنى الحر الشريف المبادئ المتحد الأعضاء الناهض بالأمة إلى مراقى النجاح والفلاح ؟ انى أعرف ان اليائسين سيقولون ان (تأسيس حزب كهذا أمر محال) ولكن إذا كنت لا أياس من خلاص لبلادى فمحال على أن أياس من تحقيق هذا الأمر الجليل » .

وفي سنة ١٩٠٧ اعزّم تنفيذ فكرته بوضع نظام للحزب الوطنى وفي ذلك يقول مصطفى كامل في لواء ١٠ اكتوبر « ولا كان لكل عمل وقت فقد جاء الوقت لأن يوضع للحزب الوطنى نظام تام يجمع كافة رجاله وأنساره وعبيده

الذين مضوا السنوات وهم يشاركون لنا في العمل بكل أنواع المشاركة واني من ساعة وصول الاسكندرية في ٧ اكتوبر ١٩٠٧ الى هذه الساعة وكل واحد من رجال هذا الحزب وأبطاله الكرام يطالبون باعلان هذا الحزب .

ومن قبل أدلى مصطفى كامل في ١١ نوفمبر سنة ١٨٩٦ الى محرر جريدة نيويورك هيرالد New York — Herald بتصريح قنطف منه ما يلى للدلالة على وجود الحزب الوطنى قبل اعلانه :

« ان الحزب الوطنى فى مصر يمثل الامة بأسرها ورغبة هى رغبة الشعب بأسره وأهم رغباته تنحصر فى تحقيق الجلاء عن أرض الوطن دون أحداث اضطراب فى الأمن ويعمل الانجليز جهد استطاعتهم لاحداث الاضطرابات فى البلاد فهم يدفعون المسلمين إلى كراهية المسيحيين وبالكسر » . وابتداء من سنة ١٩٠٧ طالب أعضاء الحزب .

بوضع هذا النظام بصورة نهائية حتى يتم التعاون بين جميع المخلصين لبلادهم المحبين لأنهم المنشريين بمبادئ الشهامة والارادة والصدق والاقدام فتكون الخنعة أجل وأكبر والعمل أفيد وأعظم .

اعلان الحزب

في ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٠٧ ألقى مصطفى كامل فى الاسكندرية أكبر خطبة سياسية وطنية ألقاها فى حياته^(١) جعلها بمثابة دعوة عامة إلى الانضمام إلى الحزب الوطنى واتخذ الجلاء « مبدأ الحزب حتى صار أصبح تعريف له انه (حزب الجلاء) .

ألقى الخطبة فى جمع حافل وكبير بمسرح ديزيليا وحضر الاجتماع مجموعة من فضلاء القوم وذوى المكانة الأدبية ومجموعة من الشباب المثقف وبلغ عدد الحاضرين نحو ٧ آلاف وأقيمت الخطبة فى منتصف الساعة التاسعة مساء حتى ضج السكان بالتهليل والتصفيق الشديد وفتوا جميعا :

(١) استمرت الخطبة حوالى ساعة ونصف .

« لنحيا مصر ، لنحيا خدام الوطن » لنحيا الوطن » .

ولقد دعا الأمة في خطبته إلى الانضمام للحزب الوطنى ^(١) وقد تشكلت لجنة مؤقتة للتخضير لاجتماع الجمعية العمومية للحزب ووضع لائحة له ترمز على هذه الجمعية .

وإنهالك طلبات الانضمام من كل جانب وعقدت أول جمعية للحزب بمصر يوم الجمعة ٢٧ ديسمبر ١٩٠٧ بدار اللواء وكان اجتماعا حافلا تمثلت فيه طبقات الأمة من أعيان ومزارعين ومحامين وتجار وأطباء ومهندسين وأرباب أعمال وصناع) .

وكان عدد الحاضرين ١٠١٩ (بناء على تذاكر الدعوة التى سلمت عند حضور الاجتماع .

وكان عدد المنتدبين ٨٤٦ (بناء على البرقيات التى وردت لقر الاجتماع) .
وافتح مصطفى كامل الجمعية العمومية بخطبة نوه فيها بوجود الحزب الوطنى من قديم ^(٢) ثم أشار إلى ضرورة تنظيمه .

وقد تمددت مبادئ الحملة الدعائية التى قادها مصطفى كامل للدعوة للحزب فى

(١) يقول الأستاذ عبد الرحمن الرافى فى كتابه عن مصطفى كامل (ص ٢٦٢)
أن ... خطبة مصطفى كامل التى ألقاها فى مسرح ذيريتيا بمناسبة إعلان الحزب الوطنى هى أعظم وأقوى خطب الزعيم بل فى رأيه أنها أعظم خطبة فى مصر والشرق منذ أقدم العصور .

(٢) هناك رأى يقول أن الحزب الوطنى برعاية مصطفى كامل تأسس أولا عام ١٨٥٤ فى صورة جمعية سرية فى صالون « لطيف باشا سليم » أحد ضباط الجيش العراب والذى كن أيضا من رجالات الحزب الوطنى للقديم .

الصحافة حيث تم الدعوة للحزب في صحيفة اللواء العربية والفرنسية والانجليزية
كما تم طبع آلاف من بطاقات طلبات للمضوية للحزب .

وانتهى اجتماع الجمعية العمومية في تمام الساعة السادسة مساء بعد ان انتهت
مجموعة من الإحراجات هي :

١ - قراءة لائحة الحزب مادة مادة وكان الحاضرون يبدون آراءهم فيها
وبعد المناقشة صدقوا عل نصها الهائي^(١) .

تقرر أن يكون للحزب لجنة إدارية من ٣٠ عضوا .

٣ - تقرر أن تسمى الجمعية العمومية باسم المؤتمر الوطن وأن يجتمع المؤتمر
الوطنى في شهر ديسمبر من كل عام بصفة عادية ويمكن دعوة المؤتمر لجلسة طارئة
أو إستثنائية أو غير عادية .

٤ - يناقش المؤتمر الوطن كافة المسائل الحيزية الخاصة بالقطر المصرى .

٥ - ينشأ ناد للحزب وفروع له بالانكافيم .

وانتخب الحاضرون في الجمعية العمومية بالإجماع مصطفى كامل رئيساً للحزب
الوطنى مدى الحياة^(٢) .

اللجنة الادارية للحزب :

انتخب الحاضرون في الجمعية العمومية عدد ثلاثين عضوا هم :

محمد بك فريد - محمود بك أنيس - محمود بك محرم رستم - على بك فهمى كامل
على بك حشمت - يوسف بك ذهى - محمد بك حبيب - اسماعيل بك ليب -

(١) قرأ لائحة الحزب في الجمعية العمومية فؤاد باننا سليم .

(٢) كان ذلك بناء على اقتراح تقدم به عضو الجمعية العمومية محمود بك أنيس
حيث ألقى كلمة مجد فيها أعمال مصطفى كامل وجهاده في سبيل مصر وأنه الذى
يجب أن يقود الحزب ليحقق أهدافه والى هي أهداف مصر .

محمد بك خلوصى - محمد بك رشوان - عبد الرؤوف بك السيوفى - يوسف بك
حافظ - ابراهيم بك حفظى - عبد الله بك طلعت - على بك لطيفة - اسماعيل بك
الملاوى - محمد بك عبد اللطيف - محمود بك فهمى حسين ، محمد حافظ رءهسان باشا ،
أحمد فائق باشا ، حسن حارس باشا - سيد باشا شكوى - على باشا آصف - همر
سلطان باشا - فؤاد سليم الحجازى باشا ، الأستاذ وبصا واصف (رئيس مجلس
النواب سابقا) ، الدكتور حسين يسرى بك ، الدكتور أحمد فهمى الجيزى .

واللجنة الادارية تقرر أن تكون بصفة مستمرة من ٣٠ عضوا إلى
جانب الرئيس .

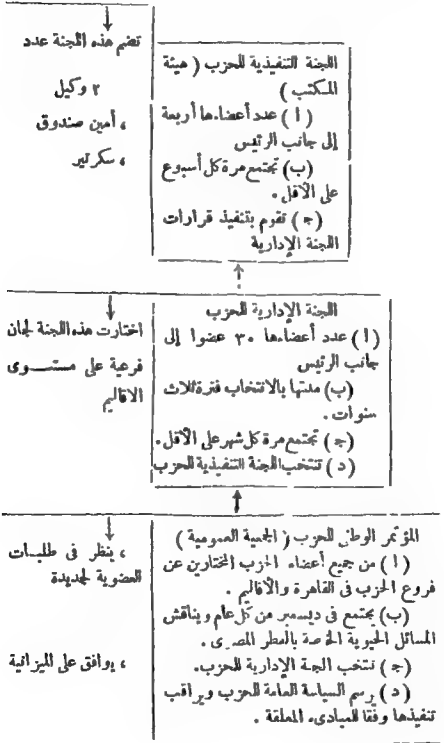
ومدة اتخاها ثلاث سنوات .

وتنتخب اللجنة الادارية هيئة مكتب^(١) لتنفيذ قراراتها وهذه الهيئة كانت
تجتمع مرة فى كل أسبوع على الأقل . وفيما يلى رسم يبانى لتنظيمات الحزب .

(١) كانت هيئة المكتب تتكون من وكيلين للحزب وسكرتير وأمين للصندوق

شكل يبين هيكل الحزب الوطني برعاية مصطفى كامل .

رئيس الحزب



ولقد انتخبت أول لجنة إدارية للحزب هيئة المكتب طبقاً للتشكيل التالي :
محمد بك فريد وأحمد فائق باشا وكيلين للحزب .

فؤاد باشا سليم سكرتيراً .

وهمر باشا سلطان أميناً للصندوق (١) .

وقد استقال سيد باشا شكوى ، عهد الرؤوف بك السيوف من عضوية اللجنة
الإدارية وانتخب بدلاً منهما على بك المنزلاوى ، مصطفى بك الخادم المحامى .
وقد توفي مصطفى كامل بعد إعلان تأسيس الحزب بشهرين وتولى الرئاسة
بدلاً منه محمد فريد كزعيم الحزب .

أغراض الحزب الوطنى كما جاءت على لسان مصطفى كامل (٢) : —

١ — الحزب ليس حزباً سياسياً فقط بل هو حزب الأمانة بأعمالها .

٢ — التعليم لكل الطبقات حتى لا يبقى مصرى جاهلاً تحت سماء مصر .

٣ — الاستقلال للوطن .

٤ — الوفاق بين الأمة .

٥ — تقريب المسافة بين مصر وبين الشعوب الأخرى .

٦ — الحزب يسمى بأن المصرى إنساناً بأسمى معانى الكلمة وللأمرى مقصود
به ساكن المدينة وساكن القرية .

٧ — نهضة الفلاح المصرى والاهتمام به .

٨ — التمسك بالنظام الدستورى .

(١) فى ٤ فبراير ١٩٠٨ استقال همر باشا سلطان من أمانته الصندوق مع بقائه
فى عضوية اللجنة الادارية .

(٢) كما جاءت فى خطبة الافتتاح التى ألقاها مصطفى كامل فى الجمعية العمومية
للحزب فى يوم الجمعة ٢٧ ديسمبر ١٩٠٧ بدار اللواء .

مبادئ الحزب الوطني الأساسية للعنة

تضمنت هذه المبادئ عشرة بنود هي :

أولاً : استقلال مصر مع سوداتها وملحقاتها استقلالاً تاماً غير مشوب بأية حماية أو وصاية أو سيادة أجنبية أو أى قيد يقيد هذا الاستقلال .

ثانياً : إيجاد حكومة دستورية في البلاد بحيث تكون السيادة للأمة وتكون الهيئة الحاكمة مسؤولة أمام مجلس نيابي تام السلطة .

ثالثاً : إحترام المعاهدات الدولية والاتفاقات المالية التي ارتبطت بها الحكومة المصرية لسداد الديون إحتراماً لا يمس سيادة البلاد .

رابعاً : تعهد الشعوب الوطني وتنميته والمحافظة على تضامن الأمة وإيجاد عناصرها .

خامساً : السعى في تحسين الأموال الصحية والعمل على ترقية الأحوال الاجتماعية .

سادساً : العمل على نشر التعليم في جميع البلاد على أساس وطن صحيح بحيث ينال الفقراء منه نصيبهم والحث على تأسيس معاهد العلم وإرسال الرسائل العلمية وفتح المدارس الليلية للصناع والعمال .

سابعاً : ترقية الزراعة والصناعة والتجارة وكل مرافق الحياة .

ثامناً : نقد الأعمال الضارة بكل صراحة والإعتراف بالأعمال النافعة والتشجيع عليها وإرشاد الحكومة إلى خير الأمة ورغباتها والإصلاحات اللازمة لها .

تاسعاً : المحافظة على روابط المحبة والصفاء بين الوطنيين والأجانب .

عاشرًا : إحكام العلاقات الودية وتبادل الثقة بين مصر وجميع الدول الأخرى

مسحاة الحزب الوطني

في أول اجتماع اللجنة الإدارية للحزب (أى لجنة الثلاثين) برئاسة الزعيم مصطفى كامل قررت اللجنة أن تصبح الجريدة الرسمية للحزب هي صحيفة «الترادف» وأن تكون وحدها الناطقة بلسان الحزب بالوطن.

وخلال الفترة من سنة ١٩٠٧ حتى ١٩٠٩ كانت هناك جريدتان أخريان
تسمانان المواء في حل رسالة الحزب هما : —

صحيفة اللواء التي تصدر باللغة الفرنسية ، ليمدار اجيبيان ،

الانجليزية ، ذى اجيشيان ستاندارد ،

ثم توقفت الصحيفة عن الصدور لظروف مالية .

وفي سنة ١٩١٠ أصبحت جريدة « العلم » هي الناطق الرسمي باسم الحزب
ولم يحد أسباب ذلك الخلاف الذي حدث بين زعيم الحزب الجديد (محمدي)
وبين ورثة المرحوم مصطفى كامل .

ولكن اللواء ظلت وفية لمبادئ الحزب الوطني وظلت ضمن حظيرة الصحف الناطقة باسمه .

ويمكن أن نضيف مجموعة من الصحف الأخرى والتي كانت تؤيد الحزب وتعتبر عن مبادئه دون شيء ، يلزمنا نحوه نذكر من هذه الجرائد الصحف التالية:

صحيفة الدستور (صدرت في ١٦ نوفمبر ١٩٠٧ واختفت في ١٩ ديسمبر ١٩٠٩)

وكان صاحبها ورئيس التحرير فيها محمد فريد وجدي والذي كان أحد عمري جريدة اللواء .

وقد قال محمد فريد عنها إنها إحدى صحف الحزب الوطني في أوائل عام ١٩٠٨ وظلت كذلك حتى اختفت عن الصدور لظروف مالية .
صحيفة القطر المصري (صدرت في ٢٤ أبريل ١٩٠٨) وامتنعت عن الصدور

في يناير ١٩١٠) . وكان برأس تحريرها أحمد حلى أحد المحررين الكبار في جريدة اللواء وكان رئيس تحريرها جريشا في نقده . أما الصحيفة الثالثة فقد كانت وادى النيل وكانت تصدر في الاسكندرية .

واستمرت من ٢ مايو ١٩٠٨ حيث أصدرها محمد الكلازة حتى ١٧ أبريل سنة ١٩١٢ ثم أغلقت تحت ضغط سلطات الانجليز رغم أنها كانت جريدة معتدلة إذا قيس بالصحف الأخرى المؤيدة للحزب الوطنى .

ولعل أهم صحيفة كانت تؤيد الحزب الوطنى هى صحيفة البلاغ المصرى وقد صدرت يوم ٩ يوليو سنة ١٩١٠ وأغلقت في فبراير سنة ١٩١١ وكانت متطرفة وصاحبها هو اسماعيل بك شيمى أحد رجالات الحزب الوطنى البارزين ومن المهم أن نذكر أن الصحيفة المذكورة كانت تصدر في قسمين الاول بالعربية والقسم الثانى بالفرنسية تحت عنوان La Dépêche Egyptienne وهناك صحيفة أخرى أصدرها محمود حسيب تحت اسم ضياء الشرق أيدت الحزب الوطنى ولكنها لم تستمر أكثر من ٣٦ يوما وكانت تقلد صحيفة اللواء في كل شيء .

وهناك صحيفة ذاتية أصدرها مجموعة من الكتاب الذين كانوا يعملون في اللواء ولكنهم قاموا باضراب مما أجبر اللواء على فصلهم فقاموا في ديسمبر سنة ١٩٠٨ باصدار صحيفة تسمى مصر الفتاة وكان رئيس تحرير هذه الصحيفة سيدعلى وقد توقفت عن الصدور في ٥ أكتوبر سنة ١٩١١ بقرار إدارى يقضى بفلقها .

لائحة الحزب الوطنى المصرى

المادة الأولى : (اختيار مصطفى كامل رئيسا الحزب مدى الحياة) .

المادة الثانية : في حالة الوفاة تدهى الجمعية العمومية للاتحاد خلال العشرة أيام التى تلى الوفاة لانتخاب رئيس جديد بأغلبية الأصوات .

المادة الثالثة : يقبل عضوا في الحزب كل مصرى يتمتع بـممة طيبة .

المادة الرابعة : لا يمكن لعضو حزب آخر أن ينضم إلى الحزب الوطنى .

المادة الخامسة : كل طلب عضوية يرفع إلى اللجنة الإدارية التي من حقها قبوله أو رفضه .

المادة السادسة : للأعضاء حرية دفع المبالغ التي يرغبون التبرع بها في صندوق الحزب
المادة السابعة : لكل عضو دفع إشتراك سنوى معين .

المادة الثامنة : تجتمع الجمعية العمومية مرة في السنة في شهر ديسمبر تحت اسم المؤتمر الوطنى .

المواد ١٢٤، ١٢١، ١٢٠ : تتكون اللجنة الإدارية من ٣٠ عضوا خلافاً للرئيس وتجتمع مرة في الشهر وعليها أن تختار من بين أعضائها نائبين للرئيس وسكرتيراً وأمين صندوق .

المادة من ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥ : تختار اللجنة الإدارية ثمانية من أعضائها من ضمنهم نائبين للرئيس والسكرتير وأمين الصندوق لتكرين اللجنة التنفيذية التي عليها مساعدته الرئيس في إنجاز المسائل الجارية وتنفيذ قرارات اللجنة الإدارية .
وتجتمع اللجنة التنفيذية مرة كل أسبوع على الأقل .

المواد من ١٦ إلى ٢٠ : تتناول ميزانية الحزب .

المادة ٢١ : إنشاء ناد بالقاهرة يمكن أن تكون له فروع في جميع المدن المصرية
المادة ٢٤ : تعقد اجتماعات اللجنة الادارية واللجنة للتنفيذية في نادى الحزب.

الحزب الوطنى الجديد

فتحى رضوان وأصحابه

اولا - للبائى

١ - نحن نؤمن بأنه يجب أن تكون غاية كل مصرى أن يحرر وادى النيل من كل قيد يحد من سيادته ، أو إرادته أو وحدته .

وأن يعمل على إلغاء وإزالة كل المعاهدات والإنفاقات والقوانين الدولية والثنائية والداخلية التى تتناق مع حرية وادى النيل أو وحدته أو سيادته .

٢ - ونحن نؤمن بأن أبناء وادى النيل هم الذين سيحررونه من جيوش الاحتلال ومن المعاهدات التى فرضت عليه بالقوة والاكراه أو بالخدعة والخيانة .

٣ - ونحن نؤمن بأنهم لن ينجحوا فى تحقيق هذه الغاية إلا إذا اتخذوا عندها وآمنوا بقضية الكفاح والتضحية . . وتسليحوا روحيا وماديا وقضوا على الدعوة للمهادنة أو إعتبار المفاوضة سبيل الاستقلال .

٤ - لذلك نحن نتعهد بأن نعمل لتقوم التربية الوطنية على الاسس التى وضعها مصطفى كامل مؤسس الحزب الوطنى ، كما نطلب أن تكون جميع وسائل التربية والتنشيف فى خدمة هذه التربية . فيجب بعبء لذلك أن يكون أصحاب الصحف التى تصدر باللغة العربية ورؤساء تحريرها ومحرروها من المصريين وكذلك المسئولون والمشفرون على الإذاعة والتبثيل والمدارس كما نطلب ألا يؤذن لغيرهم بشئ من ذلك إلا بشروط تكفل ولاهم لمصر وإخلاصهم لها وتضامنهم مع شعبها .

ثانيا - في السياسة الخارجية

- ١ - نحن نؤمن بأن الاستثمار وإحتكار المواد الأولية، والتسابق على كسب الأسواق والنقط الاستراتيجية وإنشاء التكتلات . وإبرام المعاهدات الثنائية هي جرائم الحروب ، التي تجبر الولايات والحزاب على الأمم والدول .
- ٢ - ولذلك فنحن نتمهد بأن نعمل لتسكون مصر دائما ضد الاحتلال الأجنبي لأى بلد في العالم وضد المعاهدات الثنائية وضد التكتلات الدولية .
- ونطلب أيضاً أن تؤيد مصر المنظمات الدولية ما حرصت هذه المنظمات على تأدية رسالتها الإنسانية القائمة على إبطال الاستعمار وكفالة حق المصير وإزالة أسباب الحروب ومنع قيامها وتحقيق العدالة الدولية وعدم إحتكار الأسواق ومواد الإنتاج ومصادره .
- ٤ - وفيما عدا ما تقدم نطلب أن نقف مصر موقف الحيدة من كل نزاع دولي .

ثالثا - في المحيط العربي الاسلامي

- ١ - نحن نؤمن بأن مصر والبلاد العربية في المشرق والمغرب أسرة قديمة الروابط وأن الاستثمار فرق صفوفها ، وأتلف وحدتها ، وأعاقها عن خدمة الإنسانية ، نحن نؤمن بأن هذه الاسر لن تستعيد وحدتها ولن تؤدي رسالتها إلا إذا التفت كلية أبنائها على التحرر أولا من الاستثمار العسكري والحربي والسياسي والاقتصادي والثقافي .
- ٢ - نحن نؤمن بأن على مصر أن تتعاون دائما مع الدول والشعوب الاسلامية في جبهة لضمان رفاهية الإنسانية وتعاونها، ولاستئناف هذه الجبهة خدماتها الروحية والثرافية للأمم بأسرها .

رابعا - في الدستور

- ١ - نحن نؤمن بحق كل مصرى مهما كان دينه أو مركزه أو درجة ثروته

في إبداء رأيه ، واختيار عقيدته ومزاوتها ، وفي إقتخابه ، ثلثه إقتخاباً حراً عن طريق التصويت السري .

٢ - ونحن نؤمن بأن الدستور ما تضمنه من مبادئ لسكافة الحريات هو قبل كل شيء عقيدة وإيمان ، لذلك نطلب وتتمهد أن نعمل على تأكيد حب الحرية وإحترام حق الغير فيها ، والإستعداد لمحاربة الظلم عند الأفراد والجماعات .

٣ - ونحن نؤمن بأن جوهر الدستور شعب يعرف حقوقه ويدافع عنها وسلطات موضحة الاختصاصات تلتزمها ولا تخرج عليها .

٤ - ولذلك نحن تتمهد بأن نعمل حتى نسن القوانين الرادعة للممتدين على الدستور والمعتلين لأحكامه والخارجين عليه .

وحتى تلقى جميع القوانين التى لا تتمشى مع روح الدستور ونصه كقوانين الاجتماعات والمظاهرات والمطبوعات ، والجمعيات وسرية التحقيقات .

وحتى يمدل قانون الانتخاب وبحيث ينص على جعل الانتخاب واجبا وبحيث يحقق تمثيلا صحيحا وحتى تحدد نفقات الدعاية الانتخابية .

٥ - نحن نطلب وتتمهد أن نعمل على تثبيت عدد دوائر الإقتخاب .

٦ - نحن نطلب وتتمهد أن نعمل على تحويل مصلحة السجون إلى مصلحة مدنية يشرف عليها أخصائون فنيون من الأطباء وخبراء النفس والمربين .

٧ - على تحريم حبس الأشخاص أو حبسهم خارج السجون العامة والمركزية التى تتوفر فيها القدر المناسب من ضروريات الحياة وأسباب الراحة .

خامسا - ل أداة الحكم

نحن نؤمن بوجود قيام حكومة نامية صالحة منتجة مؤدية لواجباتها قبل المواطنين قادرة على أن تكفل لهم عدلا ومساواة ، للموظفين أمنا واستقرارا ، والوطن كرامة ومنعة .

ولذلك نحن نتعهد أن نعمل حتى :

١ - يكتل استقلال القضاء . أستاذ تعيين القضاة ورجال النيابة وعزلهم وفصلهم وتأديبهم وكافة ما يتصل بهم إلى مجلس القضاء الأعلى الذى ستكون قراراته نهائية لا يطمعن فيها إلا أمام مجلس الدولة .

٢ - يكون تعيين الموظفين وترقيتهم عن طريق مسابقات .

٣ - تستبدل بالأنظمة الإدارية والمالية الحالية نظم بسيطة واضحة ذات روح دستورية . خالية من التعقيد وأن تعين مع الزمن على قيام اللامركزية ، وتقوية الشعور بالمسؤولية .

٤ - وليوضع لجميع الموظفين الفنيين كادر واحد يسوى بين من تلزم بينهم التسوية لتتفتح النظرة الطائفية ويبطل التعصب الطبقي .

٥ - وحتى تسن عقوبة الإعدام والأشغال الشاقة لجرائم الرشوة والمحسوبية والوساطة والاتجار بالنفوذ والكسب الحرام وليفتح ديوان المحاسبة ومجلس الدولة اختصاصا جنائيا ضمانا لتنفيذ ما يصدر منها من قرارات وأحكام .

٦ - وحتى تدعم الهيئات الإقليمية مديرية كانت أو محافظة أو قرية بحيث ينمو مع الزمن وحسب الحاجة نصيبهم من الاستقلال الإدارى والمالى عن السلطة المركزية ، وبحيث يكون تشكيلها مستندا إلى انتخاب حر .

سادسا - ج الاقتصاد

١ - نحن نؤمن بأن واجب الدولة الأول أن توفر لئبها حياة كريمة يتمتعون فيها بالاشباع ضرورياتهم من مأكل وملبس ومسكن وعلاج وبغراق من الوقت للاستجمام وتجديد القوى والرياضة . ومستوى هذه الحياة يجب أن يتطور ويرفع مع تطور الحياة الإنسانية وزيادة نصيب الإنسان من المتاع المادى .

٢ - ونحن نؤمن بأنه لا يوجد فى قوانين الدولة ولا أنظمتها ، ولا وسائلها ولا أساليبها شئ مقدس . ما عدا مبادئ الحريات العامة وحقوق

الإنسان فكل ما يمرض سبيل الدولة لاداء تلك الرسالة . يجب أن يتعاون و يعدل أو يلغى .

٣ — نحن نؤمن بأن المجتمع يجب أن يدمج أفراد وطوائفه و طبقاته ببعضها مع بعض في سلام و تعاون و محبة .

ونحن نؤمن بأن سبيل هذا السلام و التعاون هو أن تضيق الفوارق بين الطبقات إلى أبعد حد . .

٤ — لذلك نحن نطالب فرض ضريبة متجالية تصاعدية على الدخل العام و التراكمت مع إلغاء كافة الضرائب النوعية .

نحن نطالب ألا تعتمد الدولة بصفة أساسية في إعداد ميزانيتها على الضرائب غير المباشرة .

٥ — نحن نؤمن بأن الملكية و وظيفة وليست امتيازاً وأن الملحق و واجب حق لكل مواطن ، فعلى الدولة أن توفره لرعاياها وأن تؤمن أفرادها عند البطالة غير المتعمدة . واجب على الفرد يجب أن يؤديه مخلصاً مستهدفاً مصلحة وطنه ، و خير مواطنيه .

٦ — نحن نؤمن بأن الدولة يجب أن تتفوق حق تأمين مآزاه من المرافق و مصادر الثروة طبقاً لمقتضيات الظروف الاقتصادية ، و لحماية الثروات القومية من الاستغلال الأجنبي . مقابل تمويض عادل .

٧ — نحن نؤمن بأن الزراعة هي أساس الاستقرار الاقتصادي في مصر و لذلك فنحن نسعمل لحمايتها لنوسيع رقعة الأرض المزروعة و المصارعة و المضاربين و استثمار الأموال فيها .

و نسعمل على أن تندرج في قصر الملكية الزراعية شيئاً فشيئاً على القائمين بزراعة الأرض فعلاً أو المشرفين عليها لإشرافاً مباشراً .

وسنعمل أن يوضع حد أعلى للملكية الفرد الواحد .

٨ - نحن نؤمن بأهمية حماية وإعاض العامل الزراعى . هو العمود الفقرى فى حركة التحرير القومى والاجتماعى ، لذلك نحن نطالب بأن يوضع تشريع مرن متطور لتحديد علاقات المستأجرين والعمال الزراعيين مع الملاك .

ونطلب أن يكون للعمال الزراعيين حق تكوين النقابات أسوة بعمال الصناعة والمحال التجارية .

سنعمل على أن تشجع الصناعات الزراعية والمزلية فى الريف وعلى نشر الملكية الزراعية وضم صغار الملاك فى هيئة جمعيات تعاونية .

٩ - نحن نؤمن بوجود حماية الحركة النقابية وتدعيمها ولذلك نحن نطلب للعمال الحق فى الاضراب لأغراض مشروعة . وتكوين اتحادات حماية .

١٠ - نحن نؤمن بأن كنه اقتصادى واجتماعى كامل .. وكوسيلة لتقوية روابط المجتمع . ولحماية الفلاح من استغلال كبار الملاك ولأعاقبه على الانتفاع بأدوات الزراعة الميكانيكية .

ولذلك نحن نطلب كفالة الحكومة للتعاون وتعميمه ونشره فى القرى والمدن وجعله أساسا هاما من أسس الاقتصاد القومى .

١١ - نحن نؤمن بأن الدولة مسئولة عن حماية الطفولة والأمومة . ولذلك نطلب أن توفر للإمهات فى أدوار الحمل والرضاع ما يلزم لمن ولأطفالهن من غذاء وراحة .

١٢ - ونحن نؤمن بأن الدولة مسئولة عن توفير الطمأنينة لأفرادها لذلك نحن نطلب أن تفر لهم معاشا مناسباً عند المرض والشيخوخة .

١٣ - نحن نؤمن بحاجةنا إلى سياسة تصفيع كاملة ، واسعة النطاق ، مدروسة . غايتها إنشاء الصناعات الثقيلة وإحياء صناعات القومية المنسدة ، والانتفاع بالغد الرائد ، الأيدى العاملة الفائضة عن ضرورتها .

ولذلك نحن نطلب وضع سياسة صناعية المستقبل ونطلب العناية بالتعليم
المهنى والخبرة الفنية .

١٤ — نحن نطلب وتعمد أن نعمل على قصر الملكية المقاربة على
المصريين وحدهم .

سابعة : في الجيش

١ — نحن نؤمن بأن الجيش هو عنوان أخلاق الأمة ، ومظهر تعاونها ،
وثمرة صناعتها ، وزراعتها وتجارها وأنه درع البلاد وسيفها المشر فوق الأعداء .
ونؤمن لذلك بأن الجيش لا يؤدي واجبه إلا إذا كان جيشاً وطنياً خالصاً
لا يشرف عليه الأجانب أو الذين خدموا الأعداء .

ونؤمن بأنه لا يؤدي واجبه إلا إذا شملت البلاد فكرة صحيحة سليمة عن
شرف الخدمة العسكرية وجلال التضحية في ظل الجيش .

ونؤمن بأنه لا يؤدي واجبه إلا إذا كانت مصادره من الأسلحة قائمة داخل
حدود الوطن .

٢ — لذلك نحن نطالب بأن يصرح حالاً في إنشاء مصانع للأسلحة الصغيرة
والكبيرة . بحيث تدخل كلها في نطاق سياسة التصنيع العام للبلاد وبمقتضى تنسيق
هذه السياسة وتكملها .

ونحن نطلب أن تسن التشريعات التي تعاقب بالاعدام كل من يستغل الحرب
في جبر المنافع الشخصية له . .

ونحن نطلب أن تسن التشريعات التي تحرم استخدام الجنود أو الضباط في
غير الأعمال العسكرية .

٣ — ونحن نطلب أن تكون التعيينات في الجيش والترقيات والاحالة إلى
الاستبعاد وعلى للأمر بناء على قرارات مجلس أعلى مستقل دائم في الجيش
وممثل لجميع الوحدات .

في التعليم والثقافة

١ — نحن نؤمن بأن التعليم هو السبيل الأول لخلق مواطن صالح محب لخدمة الوطن . وقادر على التمازج مع المجتمع ومدرك لواجباته ولحقوقه الفومية والدستورية ومستعد للنضال الحرة بلاده ولدستورها وقوانينها وتقاليدها الشريفة .

٢ — لذلك نحن نطالب بأن يكون التعليم حقا لكل مواطن .

٣ — كما نطلب أن يكون هدف التعليم خلق مواطنين صحيحي الابدان والعقول . سليحي الماطفة وان يقوى فيهم الوازع الخلقى ، ويشجعهم على الابتكار والتضحية وانكار الذات . ويحرك فيهم غريزة القتال .

٥ — كما نطلب العناية بتراثنا الثقافي وموالاته عرضه في أحسن الصور مع ربطه بالثقافة العالمية .

٦ — كما نطلب أن يظفر التعليم العملي والفنى صناعيا كان أم زراعيا أم تجاريا بعناية الدولة وأن يتنوع بتنوع الأقاليم .

الختام

ويعلم الموقعون على هذا أنهم يعتبرونه ميثاقا وعهدا . كما يعلنون أنهم يملكون أن الوسيلة لانفاذه وتحقيقه . هي أن يجاهدوا بأنفسهم وبأبوالهم بأن يضموا أرواحهم وما تملك أيديهم وهيئة لهذا البرنائج . ويدعون المواطنين أن ينضموا اليهم في كفاحهم وأن ينشروا الدعوة له . ويشيروا في النفوس الايمان به . ولتظننا وترعانا عناية الله . وأرواح الشهداء الذين سبقونا إلى الكفاح من أجل استقلال الوطن العزيز . وحرية وكرامته .

رئيس الحزب الوطني

فتحى رضوان

وقد قام بالتوقيع نيابة عن الهيئة التأسيسية للحزب السادة الآتي

أسمائهم : -

فتحي رضوان • دكتور نور الدين طرلف • مصطفى المنزلاوي محمود
الحناوي • أحمد شوقي • أحمد محمد مرزوق • محمد المفلّوي • دكتور محمد
صبري منصور • إبراهيم أبو علي • محمود محمد شاكر • محمود هكي •
ويواقيم غبريال • علي شنب حسين النافذ • دكتور عبد المنعم الشرقاوي •
أحمد مختار قطب • محمد شمس الدين خفاجي • • محمد جمال الشرقاوي •
محمود موسى السيد •

وقد تقدم فتحي رضوان بهذا الحزب الى لجنة تنظيم الأحزاب التي
تشكلت عقب قيام ثورة ٢٣ يوليو وفيما يلي قانون تنظيم الحزب الوطنى
الجديد •

قانون

تنظيم الحزب الوطني الجديد

الباب الأول - تكوين الحزب

المادة الأولى

يتكون الحزب الوطنى الجديد من الهيئات الآتية : -

١ - مجلس الإدارة

٢ - لجان مركزية بالمحافظات وعواصم المديرية

٣ - لجان فرعية بمواضع المراكز والأحياء بالمدن الكبرى

٤ - شعب بالقرى وأجزاء الأحياء .

القاب الثانى - مجلس الادارة

المادة الثانية

مجلس الإدارة هو أكبر هيئات الحزب فى تنظيمه الإدارى وجميع الهيئات الأخرى فى الحزب تابعة له ومنفذة لأوامره .

المادة الثالثة

يضع مجلس الإدارة سياسة الحزب العامة فى نطاق مبادئه الثابتة فى برنامجه المعتمد ويقرر رأى الحزب فى كل ما ينشأ من الحوادث ويرسم الخطط ويختار الوسائل لتنفيذ برنامج الحزب وتحقيق قراراته .

ويحدد علاقات الحزب بالهيئات الداخلية والخارجية الرسمية والأهلية ويشرف على نشاط الحزب فى القاهرة والأقاليم وعلى تأليف لجانه وشعبه وتنظيم الدعوة له ويشرف على إعداد المطبوعات والنشرات وعلى إصدار الصحف

والمجلات والصوريات وعلى عقد المؤتمرات في مصر والخارج وإيفاد مندوبين في القرى والأقاليم والمواصم الخارجية وإعداد للمسكرات والأندية والمحاضرات والندوات وكافة ما من شأنه توسيع نطاق الدعوة للحزب ومبادئه وقراراته بين كافة طبقات الشعب في وادي النيل .

وهو الذي يعرض سياسة الحزب السنوية على الجمعية العمومية ويدافع عنها ويدعو الجمعية للاتخاذ متى رأى ذلك .

المادة الرابعة

يؤلف مجلس الإدارة من عشرة أعضاء على الأقل وخمسة وعشرين عضواً على الأكثر من الوطنيين المصريين أو السودانيين حسن السمعة ومن الذين لهم سابقة جهاد أو خدمة عامة للبلاد أو للحزب ولا يقل سن الواحد منهم عن الخامسة والعشرين .

وتسقط عضوية ثلث أعضاء مجلس الإدارة كل ثلاث سنوات ، بطريق القرعة ، وتنتخب الجمعية العمومية بدلاً منهم ، من الأعضاء الذين انقضت على عضويتهم ثلاث سنوات على الأقل والذين يرشحون أنفسهم بخطاب مسجل يرسل إلى الرئيس قبل ميعاد الجمعية العمومية بخمسة عشر يوماً ، على أن تكون جميع اشتراكاتهم عن جميع المدد السابقة مسددة قبل هذا الميعاد بشهر على الأقل .

المادة الخامسة

أعضاء مجلس الإدارة عند صدور هذه اللائحة هم : الأستاذة فتحي رضوان (رئيس الحزب) والدكتور نور الدين طراف (سكرتير عام الحزب) ومصطفى المنزلاوي (أمين صندوق الحزب) ومحمود الحناوي (سكرتير عام مساعد) والدكتور محمد صبرى منصور وأحمد شوقي ومحمد على المنلاوي وأحمد محمد مرزوق ومحمود مكي ويواقيم غبريال ومحمود محمد شاكر ومحمد شمس الدين خفاجي ومحمد جمال

الشرقاوى و ابراهيم أبو عل و االدكتور عبد المنعم الشتاوى و على شنب و محمود موسى السيد و حسين الناظر و أحمد غنار قطب .

المادة السادسة

لا يجوز ضم عضو جديد إلى الأعضاء الحاليين إلا بإجماع أعضاء مجلس الإدارة و يجب أن يرشح العضو الجديد قبل جلسة اختياره بشهر على الأقل و يثبت ترشيحه في محضر الجلسة السابقة و يحظر الأعضاء بالترشيح في جدول الأعمال المرسل إليهم و يجوز لمن يتخلف عن الحضور لعذر أن يبدى رأيه في المرشح كتابة لرئيس المجلس .

المادة السابعة

لا يجوز أن يضم إلى هذا المجلس أى عضو منتمى إلى هيئة سياسية أخرى تسقط عنه عضويته فوراً و بحكم القانون و بغير حاجة إلى صدور قرار .

المادة الثامنة

للأعضاء فيما عدا القيد المذكور في المادة السابقة الحق في ممارسة أى نشاط أدبى أو ثقافى أو اجتماعى أو رياضى بشرط أن يحظر العضو المجلس بالهيئات التى يساهم في نشاطها و للمجلس مع ذلك أن ينبه على العضو بالإنفصال عن أية هيئة غير سياسية انضم إليها و ذلك بقرار يصدر من ثلاثة أرباع أعضاء المجلس ، فإن لم يطلع هذا التنبيه سقطت عنه عضويته فوراً و بحكم القانون و بغير حاجة إلى صدور قرار آخر .

الباب الثالث — مكتب المجلس

المادة التاسعة

و ينتخب المجلس كل ثلاث سنين من بين أعضائه رئيساً و سكرتيراً و أميناً للصندوق بطريق الاقتراع السرى في يوم الجمعة الأول من شهر ديسمبر و يجوز أن ينتخب المجلس من أعضائه وكيلاً أو وكيلين و سكرتيراً مساعداً و أميناً

الصندوق مساعدا ومن هؤلاء جميعاً يتكون المكتب التنفيذي للمجلس ، كما يجوز للمجلس أن ينتخب من أعضائه للوظائف الإدارية التي ينشئها بقرار منه بطريق الاقتراع السري أيضا .

الباب الرابع - الرئيس

المادة العاشرة

الرئيس المنتخب حسب المادة السابقة هو : —

- ١ — يمثل الحزب لدى الكافة ولسانه عند الحكومات والميئات .
- ٢ — وله حق التحدث عن الحزب وشرح سياسته والدفاع عنها والدعوة إليها .
- ٣ — يرأس مجلس الإدارة .
- ٤ — يرأس الجمعية العمومية .
- ٥ — يرأس اللجان المركزية والفرعية إذا حضر فيها .
- ٦ — عليه أن يوقع على جميع محاضر الجلسات مع السكرتير .
- ٧ — وعليه أن يوقع مع أمين الصندوق على جميع قرارات الصرف التي يأمر بها مجلس الإدارة .
- ٨ — ويأمنه مع أمين الصندوق تودع الأموال في الحسابات الجارية وتصرف منها .
- ٩ — ويؤول إليه عند غياب أى عضو من أعضاء المكتب اختصاصاته بغير حاجة إلى استصدار قرار من المجلس .
- ١٠ — وله أن يتماقد بموافقة المجلس باسم الحزب فيما يلزم لأعمال الحزب من العقود .

المادة الحادية عشر

الرئيس الحق دائماً في دعوة المجلس إلى الاجتماع في غير المواعيد وله عند تمرر اجتماع المجلس الظروف قاهرة أن يصدر ما يقتضيه الظروف من قرارات أو بيانات .

المادة للثانية عشر

إذا لم يقرر المجلس في بداية السنة السياسية له اختيار وكيل أو وكيلين وغاب الرئيس ، تولى الرئاسة السكرتير العام للمجلس فإن غاب تولى هذه الرئاسة أكبر الأعضاء سناً ويرتبون في بداية كل سنة بحسب السن في كشف يودع في السكترتارية .

الباب الخامس - السكرتير

المادة للثالثة عشر

يقوم السكرتير بحفظ جميع أوراق وسجلات ومراسلات المجلس ويتولى إعداد جدول الأعمال الخاص لكل جلسة وجدول الجمعية العمومية ويوجه الدعوات إلى الجلسات ويوقع عليها بمضائه ويضبط محاضر الجلسات في سجل منظم ويعد سجلاً خاصاً بقرارات الحزب ثابتة في محاضره ويشرف على جميع أعمال السكترتارية في لجان الحزب ويتولى ابلاغ قرارات الحزب وندائاته للبيئات والصحف ودور الإذاعة .

وعليه تنظيم وسائل النشر والطباعة وتنفيذ قرارات الحزب السياسية والإدارية وابلاغ المجلس أولاً بأول محاتم في التنفيذ وهو الصلة بين مجلس الإدارة ولجان الحزب وشعبه .

المادة الرابعة عشر

يجوز للمجلس عند بداية السنة السياسية انتخاب سكرتير مساعد والسكرتير العام أن يستعين على مسئولية بمن يشاء من أعضاء المجلس أو أعضاء الحزب .

الباب السادس - أمين الصندوق

المادة الخامسة عشر

أمين الصندوق هو الذى يحفظ جميع أموال المجلس من اشتراكات وتبرعات وأمان مبيعات مما يمدد الحزب من كتب أو شارات أو صور أو غير ذلك والأمين على دفاتر المجلس الحسائية المفيدة لكل ما يدخل فى خزانة الحزب من كتب أو شارات أو صور أو غير ذلك والأمين على دفاتر المجلس الحسائية المفيدة لكل ما يدخل فى خزانة الحزب من أموال وما يصرف منها على أن يقيد هذه الحسابات بالمستندات الصحيحة الواضحة وعليه إعداد ميزانية الحزب عن العام الحالى المنصرم الذى ينتهى فى ٣٠ سبتمبر من كل عام على أن تعرض على المجلس فى الأسبوع الأخير من شهر أكتوبر ولأمين الصندوق الحق فى صرف عشرة جنيهات شهرياً بلا إذن من المجلس فيما يجد من المصروفات على أن يطلب اعتماد ذلك الصرف فى أول جلسة من جلسات المجلس ولأمين الصندوق أن يطلب من المجلس انتخاب مساعد له أو ينوب هو وعلى مسؤوليته مساعدته .

الباب السابع - جلسات مجلس الادارة

المادة السادسة عشر

يُعقد المجلس مرتين كل شهر على الأقل بنادى الحزب بالقاهرة وتحدد مواعيد الانعقاد بقرار منه .

المادة السابعة عشر

لا تصح جلسات المجلس إلا إذا حضرها أغلبية أعضائه ، ويجب إخطار الأعضاء بتاريخ الجلسة بخطاب من المكاتب أو من الرئيس قبل انعقادها بثلاثة أيام على الأقل إذا لم يكن تاريخها قد تحدد فى جلسة سابقة أو لم تكن من الجلسات الدورية الشهرية التى يقرر المجلس انعقادها .

حزب العمال الاشتراكي الشيوعي لمصر

المواد :

أقرتها الجمعية الوطنية الأولى المنعقدة في مدينة الاسكندرية .

(أ) أساس الحزب : الإسم المركز الرئيسي

١ — يؤسس حزب العمال الاشتراكي الشيوعي على المبادرة الآتية : —

(أ) جمع العمال سياسيا واقتصاديا في حزب منظم لمحو السلطة وشرعية طرق الإنتاج والاستبدال بمعنى تغيير الرأسمالية الحاضرة إلى هيئة اشتراكية تنظر إلى مركز دكتاتورية البروليتاريا .

(ب) التغامم السوي والمجهود المشترك للعمال .

٢ — إسم الحزب هو : حزب العمال الاشتراكي الشيوعي لمصر والمركز الرئيسي في الاسكندرية .

(ب) أعضاء الحزب :

٣ — ينتمي إلى الحزب كل شخص يوافق على المبادئ الأساسية في برنامج الحزب ويقوم بالدقة بالاشتراطات المذكورة في المواد وفي اللائحة الداخلية للحزب .

٤ — لا يستطيع الانتماء إلى الحزب أى شخص يخالف البرنامج أو النظام مخالفة جديّة أو يعارض منافع الحزب .

٥ - يقبل الاعضاء في الاجتماع العام لكل فرع أو باللجنة المركزية ويرفضون نفس هذه الهيئات .

وتحكم في الاتهامات الموجهة إلى عضو ما بفرع من فروع الحزب أو باللجنة المركزية ويرفضون بنفس هذه الهيئات :

وتحكم في الاتهامات الموجهة إلى عضو ما بفرع من فروع الحزب أو باللجنة المركزية أو بالتمهم نفسه — محكمة تؤلف في الحزب .

٦ — للجان المحلية للنزوع أو اللجنة المركزية وحدها حق اقتراح فصل عضو ما في الحزب .

٧ — تؤلف محكمة الحزب من سبعة أعضاء ثلاثة منهم ينتخبهم المتهم وثلاثة ينتخبهم المعضو المقترح الفصل وتمين اللجنة المركزية رئيس المحكمة حين تفرح اللجنة المحلية الفصل أما إذا اقترحت اللجنة المركزية الفصل فتعين لجنة التحقيق الرئيس :

٨ — يقبل المعضو المفصول بالجمعية العمومية فقط بعد اعتبار المادة الرابعة ويرسل هذا الطلب إلى اللجنة المركزية لشهر قبل موعد اجتماع الجمعية العمومية وتقرر الجمعية بعد سماع آراء الأعضاء الرئيسيين للمحل الذي بقي فيه المعضو المفصول بعد فصله من الحزب .

٩ — في حالة موت المعضو أو استقالته أو فصله تُلغى حقوقه اللجنة المركزية ولجنة التحقيق واللجنة المحلية وفي جميع الفروع وأعضاء الحزب على العموم .

(ج) نظم محلية :

١٠ — يمين فرع الحزب في أي محل يزيد فيه عدد الأعضاء عن ١٥ ينتخب في الاجتماع العام الفرع اللجنة المحلية التي تدبر شئون الحزب في ذلك المحل ويمكن في المدن الكبيرة تقسيم الفروع إلى أقسام مختلفة في أنحاء المدينة حتى تصبح مجروداتها وحركاتها أكثر. نفما تحت إدارة اللجنة المحلية العامة .

١١ — تنتخب اللجنة المحلية كل عام بعد الجمعية العمومية ويكون الانتخابات بالافتراع السرى في فرع الحزب .

١٢ — إذا استقال عضو من اللجنة المحلية أو انتقل إلى محل آخر يحصل انتخاب جديد طبق المادتين ١٠ ، ١١ .

١٣ — ترسل اللجنة المحلية تقاريرها كل ثلاثة شهور إلى اللجنة المركزية وكذا المبالغ النسية عما جمع إلى الخزينة المركزية التي تعين الجمعية العمومية محلها .

١٤ — تطلق يد اللجان المحلية في المسائل الإدارية الاقتصادية أما في المسائل الهامة كالمسائل السياسية أو الاجتماعية أو التي تتطلب مصاريف كبيرة فيجب على اللجان المحلية أن تأخذ برأى الاجتماع العام ثم تطلب موافقة اللجنة المركزية وتجب على اللجان المحلية أن تقدم تقريراً كل ثلاثة شهور عن أعمالها إلى — الاجتماع العام . وترسل قرارات وآراء الاجتماع العام إلى اللجنة المركزية .

١٥ — كل هيئة محلية تنتخب لجنة تحقيق محلية تؤلف من ٣ أعضاء .

١٦ . — تنتخب اللجان المحلية ولجان التحقيق المحلية بعد الجمعية العمومية للحزب وتظفر اللجنة المركزية بأسماء وعناوين أعضاء لجان التحقيق المحلية بمجرد انتخابهم :

٢٧ — تنتخب لجان التحقيق المحلية من اللجان المحلية كل على حدة وعلى اتصال مباشر باللجنة المركزية وهي مسئولة أمام الاجتماع العام الهيئات المحلية للحزب واللجنة المركزية :

١٨ — تراقب لجان التحقيق المحلية مجهودات اللجان المحلية وتشرف على سجلاتها وماليتها كل شهر فإذا رأت إخلالاً أخطرت اللجنة المركزية وعقدت اجتماعاً عاماً من الهيئة المحلية حالاً وينت ما اكتشفت .

١٩ — تعين لجان التحقيق المحلية رؤساء المحاكم .

٢٠ - تمضى لجاء التحقيق المحلية تقريرات اللجان المحلية المرسلة إلى اللجنة المركزية .

(د) الجمعية العمومية للحزب :

٢٢ - تدعو اللجنة المركزية كل عام الجمعية العمومية للانعقاد العادى ويجب أن تكون الدعوة قبل الموعد المحدد بشهرين على الأقل فاشرة كذلك البرنامج اليومى المؤقت واقتراحات الهيئات المحلية للحزب عن البرنامج اليومى لأعمال الجمعية العمومية يجب أن يقدم إلى اللجنة المركزية قبل الاجتماع بشهرين على الأقل وتشر هذه اللجنة نفس الدعوة فى الجريدة الرسمية للحزب بشهر واحد على الأقل قبل الاجتماع .

٢٢ - الجمعية العمومية هى الهيئة المسيطرة على الحزب وتتركب من : —

- (أ) من يمثل الحزب الذين لا يزيد عددهم عن ٧ عن كل فرع .
- (ب) من أعضاء اللجنة المركزية أصحاب الصوت الواحد .
- (جـ) من أعضاء اللجنة المحلية أصحاب الصوت الواحد .
- (د) من أعضاء الجماعات البرلمانية أصحاب الصوت الواحد وأعضاء اللجنة المركزية والمحلية والجماعات البرلمانية يمثلون لسان حال الحزب .
- (هـ) من أعضاء اللجنة المركزية واتحاد العمال العام لمصر أصحاب الصوت الواحد (إذا كانوا متصلين عضويها ومتعارفون مع الحزب .
- (و) يمثل عن كل اتحاد عمال (إذا كانوا متصلين عضويها ومتعاونين مع الحزب) — بصوت حاسم .
- (ز) من المبعين مستشارين بوزارة العمل المركزية والذين لم ينتخبوا ممثلين من الجدية أصحاب الصوت الحاسم ،
- (ح) من ممثل معاهد الحزب بصوت حاسم .

(ط) من ممثلى اتحاد الشبان وممثلى الجماعات المنسوبة لحزب وتفحص الجمعية العمومية أوراق تفويض الممثلين وتقر البرنامج اليومى .

٢٣ - شئون الجمعية :

- (أ) لتحل المسائل الخاصة بالمهينة أو النظام أو الاقتصاد .
- (ب) تفحص تقدير اللجان المركزية واللجان المحلية والجماعات البرلمانية .
- (ج) لتدبير المجهودات المستقبلية للحزب على العموم .
- (د) لتقرر أيها من الاقتراحات .
- (هـ) لتقرير الميزانية السنوية للحزب ،
- (و) لتعين محل الاجتماع السنوى المقبل .
- (ز) لإنتخاب أعضاء اللجنة المركزية واللجان المحلية وتعيين عملائهم .

٢٤ - تعقد جمعية غير عادية :

- (أ) إذا قررت ذلك اللجنة المركزية بالإجماع .
- (ب) إذا قررت ذلك اللجنة المحلية .
- (ج) إذا اقترح ذلك القروع .

٢٥ - ويعلن عن هذا الاجتماع الغير العادى ١٥ يوما قبل مواعده على الأقل وينشر جدول الأعمال اليومية فى الجريدة الرسمية للحزب وتشر اقتراحات الهيئات المحلية فى الجريدة نفسها قبل الاجتماع بخمسة أيام .

(هـ) اللجنة المركزية :

٢٦ - اللجنة المركزية هى الهيئة الإدارية التى تنفذ باسم الحزب ويفصل بمقتضى مواد القوانين وقرار الجمعيات جميع قوانين الحزب وتكون الجمعية المركزية من خمسة أشخاص من الأعضاء المراطنين فى الجمعية مدة سنة على الأقل

وينتخبوا كل سنة من الجمعيات العمومية بالاقتراع السرى وبعد انتخابات اللجنة المركزية ينتخب السكرتير وأمين الصندوق بواسطة الجمعية العمومية . وترشح الجمعية العمومية شخصين كاحتياطي ليتم عدد أعضاء اللجنة المركزية في حالة استقالة أحد الأعضاء، مثل انعقاد الجمعية العمومية للمرة الثانية .

٢٧ - وقد تمنح اللجنة المركزية مكافأة على خدماتها .

٢٨ - تسيطر اللجنة المركزية على شئون الجمعية وتراث الفروع واللجان المحلية وحالة كل عضو ويمثل جمعية وتراقب ممتلكات الفروع ولهذا السبب لها الحق في تعيين أشخاص من الذين يشتغلون تحت رئاسة اللجنة المركزية كمرافقين وبعد انتهاء ثلاثة شهور تنشر اللجنة المركزية في الجريدة الرسمية للجمعية لإيراد الخزينة المركزية .

٢٩ - أعضاء اللجنة المركزية ينتسبون بحكم عضويتهم إلى الجمعية العمومية مباشرة .

(و) لجنة الاستعلامات :

٣٠ - تنتخب الجمعية لأجل مراقبة اللجنة المركزية والفروع وكذلك لفحص أى شكوى عند اللجنة المركزية لجنة استعلامات تتكون من ثلاثة أعضاء وعضو احتياطي في حالة استقالة عضو من أعضاء اللجنة الاستعلامية النظاميين وأعضاء لجنة الاستعلامات ترفع اللجنة (العليا أيضا وتسب مباشرة للجمعية العمومية) .

٣١ - وتنتخب لجنة الاستعلامات سكرتيرا ليمين حسب الظروف والأعمال تاريخ ومكان انعقاد لجنة الاستعلامات .

ويجب إرسال كل ما يتعلق بلجنة الاستعلامات إلى السكرتير الذى عليه أن يعلن في الجريدة الرسمية للجمعية من الوقت المناسب عنوانه .

٣٢ - ويجب أن تراقب لجنة الاستعلامات الأعمال مرة كل ثلاثة شهور على الأقل .

٣٣ - وقد تتعقد لجنة محتاطة مركبة من اللجنة المركزية ولجنة الاستعلامات إذا اقترح أحدهما ذلك .

(د) الجريدة الرسمية للجمعية :

٣٤ - للجمعية جريدة رسمية مركزية خاصة بها .

٣٥ - تعيين أو رفت مدير الجريدة من اختصاص اللجنة المركزية ولجنة الاستعلامات أما بقية المخورين فيمينوا أو يرفقوا بواسطة المدير بعد موافقة اللجنة المركزية .

٣٦ - في حالة وجد نزاع بين محرري الجريدة أو في حالة وجود أى شكوى من القرووع أو اللجنة المحلية أو الأعضاء تفصل فيها اللجنة المركزية ولجنة الاستعلامات .

ويجب أن يقدم الشكاوى بواسطة اللجنة المركزية .

٣٧ - وتعين أيضا اللجنة المركزية أو ترقت أى شخص . في الجريدة الرسمية أو الأشخاص الذين يشتغلون تحت سيطره اللجنة المركزية .

٣٨ - لا تصدر أى جريدة أو كتاب أو جرائد وقتية ومنية أو جرائد مصورة أو صور أو أى نوع من الطباعة سواء كانت صادرة من اللجان المختلفة أو من أعضاء الجمعية العمومية إلا بعد استشارة وموافقة وتعليمات اللجنة المركزية وذلك إذا سمحت بذلك حالة الجمعية .

(ج) الانتخابات :

٣٩ - ممثلى الجمعيات سواء كانوا من اللجان البرلمانية أو الاعتبارية أو

مستشارون . الخ بحجة تعيينهم حسب أحكام الجمعية العمومية ويكونوا تحت مراقبة وأوامر اللجنة المركزية التي لها فقط الحق في من تنفذ قرار الجمعية .

٤٥ - في حالة عدم إطاعة الأوامر اللجنة المركزية لها الحق بعد المداولة مع لجنة الاستعلامات في إجراء اللازم ضدهم وقد يرقنوا من الجمعية إذا لزم الأمر ذلك وفي هذه الحالة يجب موافقة الجمعية العمومية ولكن يبقى هؤلاء الوكلاء خارج الجمعية حتى تتمقذ .

(ط) لجماع اتحاد الشبان والنساء :

٤٦ - لأجل تسهيل انتشار وبرواجندة الجمعية ولتدريب الشبان يمكن عمل الترتيبات اللازمة لذلك في جمعيات اتحاد الشبان المختلفة في الفروع بالنسبة للشبان الذين لم يحصلوا على الشروط اللازمة لإلتحاقهم بالجمعية .

وهذه الجمعيات تكون تحت مراقبة وتعليمات ممثل من اللجنة المحلية تعينه الجمعية العمومية .

٤٧ - وفي هذه الجمعيات بد موافقة اللجنة المركزية يمكن انعقادها بشكل لجان مركزية يستمد تلميذاتها ووجهتها من اللجنة المركزية واللجنة المركزية لتلك - الجمعيات يراقبها ممثل من الجمعية العمومية ينتخب كل عام من الجمعية العمومية لهذا الغرض ويكون تحت مراقبة اللجنة المركزية :

٤٨ - ولأجل انتشار البرواجندة أيضا للجمعية العمومية ويمكن تكوين جمعيات للنساء - أيضا وتكون هذه الجمعيات خاضعة لقوانين خاصة تتممها اللجنة المحلية للفرع .

ويجب إدارة هذه الجمعيات جميعها في جمعية مركزية لسكل المحال بحسب أحكام جمعية اتحاد الشبان كص المادة (٤٧) .

(ى) يوم أول مايو :

تحتفل الجمعية العمومية وكذلك لجنة اتحاد العمال المنبثقة للجمعية عضوياً يوم أول مايو الذى يعتبر عيداً جماهيرياً .

(ك) هناك لائحة داخلية تحكم الحزب وتجمعاته وبها توضيح للقوانين الأساسية التى تحكم دوائر الحزب .
وفىما إلى اللائحة الداخلية :

القوانين الداخلية

أعضاء الجمعية :

١ - إذا أراد شخص أن يكون عضواً بالجمعية عليه أن يقدم طلباً بذلك إلى اللجنة المحلية للفرع الخارجى بالجهة الساكن بها الطالب وفى حالة عدم وجود فرع اللجنة المذكورة بتلك الجهة يمكن للطالب أن يقدم طلبه لأقرب فرع أو اللجنة المركزية مباشرة وعلى الطالب أن يوفق بطلبه توصية موقفاً عليها من عضوين من الجمعية مضى عليهما ستة شهور على الأقل .

٢ - بعد أن تجمع اللجنة المحلية جميع المعلومات الخاصة بالطالب المراد إلحاقه عضواً بالجمعية وبعد أن تتأكد بأنه حائز لجميع شروط المواد وأن عمره أكثر من ٢٠ سنة تقدم هذه المعلومات إلى أول انمقاد للجمعية للفصل فيها .

ولا يمكن تقديم أى طلب للجمعية إلا إذا مرت أولاً على اللجنة المحلية .

٣ - إذا قبل شخص ليكون عضواً بالجمعية على اللجنة المحلية أن يعطيه كتاب العضوية ويقيد إسمه فى كشف الأعضاء وتحصل منه رسوم التسجيل وتجبرى معه باقى الإجراءات - اللازمة .

٤ - الأشخاص الذين لا يمكنهم الاشتراك كأعضاء دائمين بالجمعية بالنسبة

لحالتهم الاجتماعية تفيد أمامهم مباشرة بواسطة اللجنة المركزية وتدفع إليها الأقساط الشهرية .

٥ - كل عضو بالجمعية له كل حقوقه وقد يرفق من الجمعية في الأحوال الآتية : -

(أ) إذا أفشى سر مبادئ أو برامج أو شئون الجمعية .
(ب) إذا كالع أحد له غير مصلحة الجمعية أو إذا أوجب إخلال بين الأعضاء أو عرض الجمعية .

٦ - يعتبر العضو مستقبلا من الجمعية ويدخلب إسمه من كشف الأعضاء في الأحوال الآتية : -

(أ) إذا لم يقدم العضو إعتذار مقبول من تخلفه عن حضوره للجلستين نظاميتين أو أربع جلسات غير اعتيادية .

(ب) إذا لم يدفع اشتراكه لمدة ٣ شهور بعد التنبه عليه بذلك .

٧ - للجنة المركزية الحق في فصل أى عضو أو شطب إسمه من الكنف بعد استشارة اللجنة المحلية أو الجمعية وبعد صدور قرار من الجمعية .

٨ - أى اقتراح يقدم بشأن فصل عضو من الأعضاء يمكن تقديمه أما بواسطة اللجنة المركزية أو اللجنة المحلية وفي هذه الحالة يجب تقديم الاقتراح للجنة المحلية العمومية للفرع - المتسبب إليه العضو ومن أسباب الاتهام .

٩ - لا يصح للجنة المحلية أن تقترح فصل عضو من الأعضاء الذين لهم امتيازات خاصة في الجمعية العمومية أو من الأعضاء التابعين لمجلس النواب .

وفي هذه الحالة يجب أن يقدم اقتراح الفصل للجمعية العمومية للفحص والفصل بواسطة اللجنة المركزية أو بلجنة الاستعلامات المركزية .

١٠ - إذا اشغل عضو من الأعضاء سراً أحد مصالح الجمعية ولم يتخذ الفرع المختص الإجراءات اللازمة حذره وإذا لفتت اللجنة المركزية نظر الفرع إلى ذلك ولم يتخذ كلاًهما ، فيكون للجنة المركزية حيثئذ الحق في فصل العضو وطلب محكمة الجمعية للاعتماد للفصل في ذلك .

١١ - إذا فصل عضو بدون وجه حق له الحق أن ينجح أمام اللجنة المركزية ضد إجراءات الفروع أو المحاكم قبل أن يمضي على الحكم بفصله ٣٠ يوماً .

فإذا كان أمر الفصل في العضو صدر من فرع من الفروع يصح للجنة المركزية أن تطلب من الفرع إعادة النظر في أمر فصله .

١٢ - يمكن إعادة قبول أى عضو سبق فصله بمقتضى المادة ٨ والمادة ٣ .

١٣ - يجب على العضو أن يقوم بما يأتي : -

(أ) حل كتاب المضرة الشخصى .

(ب) أن يودع بانتظام في الخزينة المركزية اقساطات لا تقل من ٢ جنيه .

(جـ) أن يحضر بانتظام في كل جلسة نظامية أو غير احتيادية الهيئة التابع لها الطالب .

(د) أن يقوم بياقى الاوامر الصادرة من اللجنة المحلية .

(هـ) أن ينشر البرويوجاندة ويملأها في كل مكان وأن يقدم أعضاء جدد بقدر ما يمكنه .

(و) أن يوزع جرائد الجمعية وكذلك جميع مؤلفاتها .

(ز) أن يسلم مع باقى الاعضاء سلوكاً حسناً وأن يبعد عن كل مجهود يفرضه أو يمرض الجمعية للخطر .

- ١٤ - إذا اختلف عضوان أو أكثر من أعضاء جمعية محلية واحدة، عرض
أدركهم على جمعية عمومية مركبة من ثلاثة أعضاء. ينتخبون بالوجه الآتي :
- عضوان ينتخبهما الختفان ومثل ينتخب من الجمعية المحلية إذا كان العضوان
الختفان ليس تابعين لها .
- ١٥ - لكل عضو الحق في الاشتراك في المناقشة التي تحصل في الجلسات
المحلية وله أن يبدى ملاحظاته وآرائه في كل مسألة .

المادة الثامنة عشر

تصح قرارات المجلس إذا صدرت بأغلبية الحاضرين من أعضائه في جلسة صحيحة حسب المادة السابقة إذا كان القرار في الأمور الإدارية الخاصة بإنجاز أعماله أو أعمال الحزب اليومية أو الأذن بصرف مبلغ فيما يقرره المجلس .

المادة التاسعة عشر

تشرط الأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس إذا كان للوضوح الطروح البحث :

- ١ - إصدار بيان ينشر على الناس .
- ٢ - تحديد موقف الحزب من هيئة رسمية أو أهلية في داخل البلاد أو خارجياً .
- ٣ - إيفاد شخص أو أشخاص لتمثيل الحزب في شأن خارج البلاد .
- ٤ - تعديل موقف الحزب في أمر من الأمور الهامة المقررة في جلسة سابقة .
- ٥ - إصدار قرار في خلاف لشب بين عضوين أو أكثر من أعضاء هيئة من هيئات الحزب .
- ٦ - توقيع عقوبة تأديبية على أحد أعضاء المجلس ،
- ٧ - إصدار قرار بإعادة عضو اعتبر مفصولاً من المجلس بحكم القانون لعدم سداذه الاشتراك أو تخلفه عن الحضور في الجلسات .
- ٨ - قبول تبرع أو هبة .

المادة العشرون

يجوز للمطو النائب أن يفرض أحد الحاضرين في التصويت بمطاب يقدم للمجلس قبل الاقتراع يحدد تحديداً دقيقاً موضوع التفويض ولا يعمل بهذا الخطاب إلا في جلسة واحدة .

الباب الثامن - واجبات الاعضاء

المادة الواحدة والعشرون

يجب على كل عضو أن يحترم قرارات المجلس وأن ينفذها .

المادة الثانية والعشرون

يجب أن يدفع عضو المجلس اشتراكا شهريا يحدده المجلس بقرار .

المادة الثالثة والعشرون

يجب عليه ألا يتخلف عن حضور جلسات المجلس إلا لعذر قاهرى .

الباب التاسع - الفصل

(١) بحكم القانون المادة الرابعة والعشرون

كل عضو ينضم إلى هيئة سياسية أخرى تسقط عنه عضوية هذا المجلس فوراً
وبحكم القانون بغير حاجة إلى صدور قرار .

المادة الخامسة والعشرون

تسقط العضوية بحكم القانون عن كل من يرفض تنفيذ قرار من القرارات
التأديبية التى تصدر بمواد الباب العاشر هذا القانون .

المادة السادسة والعشرون

كل من يتخلف من أعضاء المجلس عن أداء اشتراك شهرين يتذر بخطاب
مسجل يوقع عليه الرئيس وأمين الصندوق أو أحدهما فإذا لم يتم بالسداد
فى بحر أسبوعين من إنذاره يعرض أمره على المجلس للظر فى فصله فى أول
جلسة عادية أو استثنائية على أن يدعى لها بخطاب مسجل ويجوز للمجلس إسماله
أسبوعين آخرين ويعتبر العضو مفصولا بعد هذه المهلة بحكم القانون وعلى أمين
الصندوق والرئيس أو أحدهما توجيه خطاب للعضو بهذا المعنى .

المادة السابعة والعشرون

كل عضو يتخلف عن حضور جلسات المجلس أكثر من ثلاث مرات متتالية بفير اعتذار يفيه عليه بخطاب مسجل من السكرتير فإذا لم يحضر الجلسة التالية مباشرة ينظر للمجلس في أمره في الجلسة التي تليها بعد دعوته إليها بخطاب مسجل أيضا فإذا لم يحضر في هذه الجلسة اعتبر مفصولا بحكم القانون وعلى الرئيس والسكرتير أو أحدهما إرسال خطاب له بهذا المعنى .

المادة الثامنة والعشرون

المعزr المفصول لأحد الأسباب المذكورة في المواد ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ لا يـوـغ له حضور جلسات المجلس ولا يتحدث بوصفه عضوا فيه ولا يرد إلى عضويته إلا بعد طلب يقدم إلى المجلس وتقبله الأغلبية المطلقة في جلسة يبين في جدول أعمالها المعلن للاعضاء أن النظر في هذا الموضوع مما سيتـولـه البحث .

(٢) بقرار المادة التاسعة والعشرون

لا ينظر في فصل عضو من أعضاء المجلس لنـير الأسباب الواردة في المواد السابقة إلا بناء على اقتراح من الرئيس أو بناء على طلب يقدم من خمسة من أعضاء المجلس على الأقل .

المادة الثلاثون

ولا يصدر قرار الفصل إلا بموافقة ثلاثة أرباع أعضاء المجلس على الأقل .

الباب العاشر - العقوبات التأديبية للمادة الواحدة والثلاثون

تعتبر من المؤاخذات التي تستوجب توقيع إحدى العقوبات النصـوص عليها في هذا القانون ما يلي : -

١ - نقده لسياسة الحزب .

٢ - مخالفتـه لقرار من قرارات المجلس أو نقده له ولو صدر على غير موافقته .

- ٣ — الميعب في رئيس الحزب أو أحد أعضاء المجلس .
- ٤ — الخروج على نظام إحدى الجلسات أو نظام الجمعية العمومية أو عن طاعة أوامر رئيس الجلسة أو الجمعية العمومية .
- ٥ — افتشاقه مداولات المجلس أو اللجان الفرعية أو قراراتها قبل اذاعتها على الوجه المقرر .
- ٦ — اهماله في حفظ ما لديه من أوراق أو مستندات أو مراسلات الحزب .
- ٧ — تخلفه عن رئاسة أو حضور جلسات إحدى اللجان الفرعية المنتخب فيها مرتين أو أكثر أو تقصيره في أداء ما مورية موكول اليه القيام بها .

المادة الثالثة والثلاثون

ينهى العضو الذى ارتكب إحدى المؤاخذات المحذور أمام المجلس بخطاب ماثل قبل الجلسة بأربع وعشرون يوم وتولى الإتهام السكرتير العام أو من ينتدبه المجلس للقيام بهذه المهمة .

ويصدر القرار بتوقيع عقوبة أو أكثر من العقوبات المذكورة في المادة التالية بأغلبية أعضاء المجلس فيما عدا عضوية الفصل فتسرى عليها أحكامه المادتين ٢٩ ، ٣٠ من هذا .

المادة الثالثة والثلاثون

المقوبات التأديبية هي : —

- ١ — لفت النظر ويكتب به خطاب خال من الوم والتأنيب .
- ٢ — الوم .
- ٣ — التكليف بالاعتذار أمام المجلس بصيغة تذكر في القرار .
- ٤ — التكليف باعتذار بصيغة تنشر في جريدة الحزب بقرره العام أو بمقر اللجان المختلفة حسب ما يتحدد في النص .

٥ - الإيقاف عن حضور جلسات المجلس لمدة لا تزيد عن ثلاثة شهور ولا يحسب صوت العضو خلال هذه المدة في إصدار القرارات ولا في صحة انعقاد الجلسات .

٦ - غرامة مالية لا تزيد على مائة جنيه .

٧ - الفصل .

الباب الحادى عشر - اللجان المركزية والفرعية والشعب والأعضاء العاملين ١ - العضو العامل المادة الرابعة والثلاثون

يعتبر عضوا عاملا في الحزب كل من يؤمن بمبادئ الحزب من المصريين
والمصريات والسودانيين والسودانيات على أن : —

١ — يقدم طلبا إلى رئيس الحزب وتعتمد عضويته بخطاب منه .

٢ — ويرصد اسمه في سجل العضوية .

٣ — ويدفع الاشتراك الفهرى الذى يقرره مجلس الإدارة .

٤ — يحمل بطاقة العضوية .

٥ — يحمل شارة الحزب .

٦ — وينفذ ما يعهد اليه من أى لجان الحزب .

المادة الخامسة والثلاثون

لا يفصل العضو العامل من الحزب إلا بقرار يصدره رئيس الحزب ويصح
أن يصدر هذا القرار بناء على طلب أحد رؤساء اللجان أو بناء على طلب خمسة
من الأعضاء العاملين .

(ب) اللجان تركزية المادة السادسة والثلاثون

يجوز أن تتألف للحزب في عاصمة كل مديرية لجنة مركزية من عشر أعضاء
على الأقل من أعضاء الحزب العاملين الذين لا تقل أعمارهم عن ٢١ عاما ويراعى

فيهم أن يكونوا من المصريين أو السودانيين حتى السمعة الذين أنشأوا تعليمهم العالي أو امتنوا إحدى المنح الحرة وبتخبون من أنفسهم رئيسا وسكرتيرا وأمين الصندوق بطريق الاقتراع السري كل سنتين .

يصدر رئيس الحزب القرارات والوائح المنظمة لإنتخاب اللجان المركزية وله اعتياد الإنتخاب وتسجيل أسماء اللجنة وأصحاب الوظائف الإدارية فيما في سجل خاص باللجان ويرسل إلى الرئيس والسكرتير وأمين الصندوق خطاب بصحة الإنتخاب واعتياد نتيجته ، ورئيس الحزب أن لا يعتمد هذه النتيجة إذا رأى ذلك ، وفي هذه الحالة يندب من يشاء من أعضاء مجلس إدارة الحزب للقيام الوظائف الإدارية في اللجنة المركزية .

المادة السابعة والثلاثون

يجوز أن تنشأ في أي مركز أو حتى من أحياء العواصم الكبرى لجنة فرعية للحزب من سبعة من أعضاء الحزب العاملين المقيدة أعضاؤهم بسجل الحزب اختيار رئيس هذه اللجنة وسكرتير وأمين صندوق أو تحديد يوم لإنتخاب هؤلاء بحكم الحقوق المنصوص عليها في شأن اللجان المركزية .

المادة الثامنة والثلاثون

يجوز أن تنشأ في جزء من حتى من أحياء العواصم الكبرى أو في قرية شعبة الحزب تتكون من خمسة من أعضاء الحزب العاملين المقيدين بسجل الحزب العام ويندب رئيس الحزب لها رئيسا وسكرتير لتكون له أيضا اختصاصات أمين الصندوق وجار في هذه الحالة إجراء الإنتخاب لأعضاء هذه المناصب على أن يعتمد نتيجة الانتخاب على الوجه المبين في المادتين السابقتين .

الباب الثاني عشر - الجمعية العمومية

المادة التاسعة والثلثون

تُعقد الجمعية العمومية للحزب الوطني في الساعة الرابعة من مساء السابع من شهر ديسمبر من كل عام وهو ميماد انعقاد الجمعية الأولى للحزب برئاسة المفوض له مصطفى كامل للظرف فيما يلي :

أولاً - سماع خطبات رئيس الحزب الوطني .

ثانياً - سماع تقرير سكرتير عام الحزب .

ثالثاً - النظر في الرغبات المقدمة كتابة من أعضاء الحزب قبل انعقاد الجمعية العمومية بأسبوعين على الأقل إلى سكرتير الحزب العام .

وتنتخب الجمعية العمومية الأولى مجلس إدارة الحزب كل ثلاث سنوات بطريق الاقتراع حسب المادة الرابعة من القانون .

المادة الأربعون

يحضر الجمعية العمومية للحزب رئيس وأعضاء مجلس الإدارة ورئيس وسكرتير وأمين صندوق كل لجنة مركزية وفرعية وكل شعبة وثلاثة أعضاء من كل لجنة مركزية وعضوين من كل لجنة فرعية وعضو من كل شعبة تتسببهم لجائهم للحضور مع الرئيس والسكرتير وأمين الصندوق لتمثيلها في الجمعية العمومية والتصويت فيها على أن يختار سكرتير الحزب بأسمائهم كتابة قبل انعقاد الجمعية العمومية بأسبوعين على الأقل .

المادة للولحة والأربعون

يصح انعقاد الجمعية العمومية الأولى إذا حضرته أغلبية الأعضاء الذين يجوز لهم الحضور فيها . فإذا لم تتوفر هذه الأغلبية أجلت الجمعية العمومية أسبوعاً واحداً وصحت مهما كان عدد الحاضرين فيها .

المادة الثمانية والأربعون

يجب إلقاء خطاب رئيس الحزب أو من ينوب عنه وسكرتير عام الحزب
مهما كان عدد الحاضرين في الجمعية العمومية الأولى وتوكل بقية أعمال الجمعية
إلى الميعاد التالي .

المادة الثالثة والأربعون

لا تصدر الجمعية العمومية قرارات في غير الأمور المقدمة لها من مجلس
الإدارة أو الرغبات المقدمة كتابة حسب البند ثالثا من المادة التاسعة والثلاثين
والمدرجة في جدول أعمال الجمعية العمومية بالتمهيد بالإسم أو برفع الأيدي حسبما
يسرى وليس الجمعية .

حزب الأحرار الدستوريين

(١)

قرر الموقعون على هذا تأليف حزب سيمى « حزب الأحرار الدستوريين »
مركزة بمدينة القاهرة وله فروع في المحافظات والمدريات .

(٢)

يتألف الحزب من الموقعين على هذا وعن بنضم إليهم من الأعضاء
العاملين والائصار .

(٣)

يشترط في العضو العامل أن يكون مصرياً بالفاً من العمر إحدى وعشرين
سنة^(١) على الأقل غير محروم من حق الانتخاب بمقتضى القانون ، وأن يقدم
طلباً بالكتابة قبله لجنة الحزب التنفيذية ، وأن يقوم بدفع رسم الاشتراك
السئوى للحزب وقدره جنيهاً^(٢) . وأما العضو النصير فهو كل مصرى بالغ
من العمر عشرين سنة على الأقل يقدم طلباً بالكتابة قبله لجنة الحزب التنفيذية .

(١): (٢) تعديل أدخلته الجمعية العمومية بتاريخ ١٢ مارس سنة ١٩٤١ .

(٤)

مبادئ الحروب وأغراضه : —
أولاً : (١)

(أ) : الاستمرار في العمل لإستكمال استقلال مصر استقلالاً فعلياً تاماً

(ب) : لإنهاء الاحتلال البريطاني في مصر

(جـ) والحرص فيما يختص بالمفاوضات المقبلة على أن الأمور التي احتفظت بها بريطانيا العظمى لا يؤدي الاتفاق على شيء منها إلى المساس بأي حال من الأحوال باستقلال مصر أو تعطيل أي مظهر من مظاهره .

(د) : التمسك بعدم فصل السودان عن مصر وبمحافظة سيادتها وحقوقها عليه وبرعايتها بنفسها منافها الحيوية فيه .

ثانياً : إدخال مصر في جمعية الأمم دولة مستقلة ذات سيادة (٢) .

ثالثاً : تأييد النظام الدستوري والمحافظة على سلطة الأمة وحقوق العرش .

رابعاً : السعى في ترقية شأن الهيئات النيابية المحلية كمجالس المديريات

(١) إن معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا قد استندت كثيراً من موضوع الفقرة حرف ج من المبدأ الأول ورات الجمعية العمومية للحزب بجملة ١٢ مارس سنة ١٩٤١ لاستبقاء هذه الفقرة للاسترشاد بها في المفاوضات المستقبلية المشار إليها في المعاهدة مع استيفاء سائر الفقرات الثلاث الأخرى (أ) و (ب) و (د) لتكون دستور العمل في المستقبل .

(٢) قررت الجمعية العمومية للحزب بجملة ١٢ مارس سنة ١٩٤١ حذف هذا المبدأ لسبق تنفيذه .

والمجاسم البادية ولستكمال هذا النظام التبان حتى يقوم بالشئون المحلية المختلفة
خير قيلم .

خامساً : الدفاع المستمر عن حقوق الفرد وتنمية أسباب قدرته وعمله ،
فلا تنقيد حريته إلا في مصلحة عامة لا صارف عنها .

سادساً : السعى في إعداد وسائل الدفاع عن البلاد ضد كل اعتداء خارجي .

سابعاً : محاربة الامية في البلاد وتوجيه قوى الأمة والحكومة جميعاً للقضاء
عليها بأن يجعل التعليم الاول إجبارياً ومجانياً وصرف العناية في تمكين البنين
والبنات من الحصول على ما يريدون من أنواع لتعليم بكافة درجاته ، ووضع
خطط التعليم على وجه يمكن كلا الفريقين من أن يرقى إلى كاله الخاص ، والسعى
في جعل اللغة العربية لغة التعليم في جميع المعاهد العلمية العمومية في مصر بإعداد
الوسائل لذلك من نقل أمهات المؤلفات العلمية إلى اللغة العربية والتزويد من
البيئات المدرسية إلى أوروبا وأمريكا ، إلى غير ذلك من طرائق النقل العمل إلى
لغتنا وبلادنا ، مع الحرص دائماً على اتصال مصر بالحركة العلمية في العالم .

ثامناً : السعى في تحسين حال البلاد الصحية .

تاسعاً : السعى في اتخاذ الوسائل المؤدية إلى دوام انقضاء الثقة بالحالة المالية
في مصر .

عاشرأ : الجرى على قاعدة الباب المقروح في الاتفاقات التجارية والمساواة في
الرسوم أو ااردة مع مراعاة حماية المصنوعات والمنتجات^(١) المصرية .

فإن عشر : العمل لترقية الوسائل الزراعية بكافة الطرق والتذرع إلى إصلاح
وسائل الري والصرف ، والسعى في تخلي الحكومة عما تعمت يدها من الاطيان للافراد

(١) أضيفت كلمة (المنتجات) بقرار الجمعية العمومية في ١٢ مارس
سنة ١٩٤١ .

ثالث عشر : العمل لترقية صنوف الصناعة على العموم .

رابع عشر : السعى في تسهيل وسائل النقل الخارجية بين مصر وبين البلاد الأخرى .

خامس عشر : السعى في تمميم شركات التعاون بأنواعها وترقية شأنها .

سادس عشر : السعى في تشجيع الشركات المصرية وتنمية أطرافها المشروعة حتى تستطيع أن تأخذ على عواتقها كثيراً من الاعمال العامة التي شأنها أن تكون أمحالا حرة في يد الأفراد والشركات .

سابع عشر : اتخاذ الوسائل الفعالة لتنمية الموارد الطبيعية في القطر من المناجم وغيرها وانتفاع المصريين بها .

ثامن عشر : السعى في تنظيم العلاقات في المصانع والتجار بين الممال وأرباب الأعمال على قاعدة العدل وإنقاء الأمراض الاجتماعية الناشئة عن تحكم أحد الفريقين .

(٥)

تتكون مالية الحزب من اشتراكات الأعضاء للعاملين ومن الهبات .

ادارة الحزب

(٦)

يقوم بإدارة الحزب وتنفيذ سياسته رئيسه ومجلس إدارته ولجسته البرلمانية ولجسته التنفيذية وجميعته العمومية في الحدود وبالكيفية المبينة بهذا القانون .

ورئيس الحزب

(٧)

رئيس الحزب هو الذى يمثل الحزب ويرأس إدارته ولجسته التنفيذية وجميعته العمومية .

(٨)

لرئيس الحزب أن يختار نائباً من بين أعضاء مجلس الإدارة ، وإذا اختار
النسبة عضواً من أرباب الوظائف فإن له أن يختار من أعضاء المجلس الآخرين
من يخلفه في وظيفته^(١) .

(٩)

يتألف مجلس إدارة الحزب من رئيسه وثلثين عضواً ينتخبهم الجمعية لمدة
ثلاث سنوات^(٢) ومن رؤساء اللجان العامة في المديرية والمحافظات .

(١٠)

يشترط فيمن يكون عضواً في مجلس الإدارة أن يكون من أعضاء الحزب
العاملين وله حق حضور الجمعية العمومية كما هو مبين بالمادة (٣١) وأن يكون
بالتأ من العمر ثلاثين سنة على أقل .

(١١)

يقوم مجلس الإدارة بتنفيذ برنامج الحزب ورسم الخطط التي يسير عليها في
المسائل السياسية الخارجية كانت أو داخلية ، وهو الذي يراقب مالية الحزب
لجنة مؤلفة من ثلاثة أعضاء ينتخبهم لهذا الغرض ، ويقدم حساباته وميزانيته في
كل سنة للجمعية العمومية .

(١) قرار الجمعية العمومية في ١٢ مارس سنة ١٩٤١ .

(٢) قررت الجمعية العمومية بجلسته ١٢ مارس ١٩٤١ بصفة استثنائية أن
يكون عضواً بمجلس الإدارة أيضاً كل من سبق له العضوية فيه من رجال
الحزب ولو زاد هذه المرة غدد الأعضاء المنتخبين من الثلاثين .

(١٢)

لمجلس الإدارة الحق في شطب اسم كل عضو من أعضاء الحزب خالف مبادئ الحزب أو خطته أو أتى عملاً أخرب به ، على أن المجلس لا ينظر في أمر الشطب إلا إذا تقدم له طلب بذلك من لجنة الحزب التنفيذية ، ولا يصح قراره بالشطب إلا صدر بالأغلبية المطلقة الحاضرين على شرط ألا تقل عن أصوات خمسة عشر عضواً .

(١٣)

ينتخب مجلس الإدارة من بين أعضائه وكيلين وأميناً للصندوق وسكرتيراً ومساعد سكرتير لإدارة ما يدخل في اختصاصهم الأعمال المتعلقة بالحزب — وللجلس أن ينشئ وظائف أخرى يحدد مهمتها ويعين فيها من يختاره^(١) .

(١٤)

يجل الوكيلان محل الرئيس عند غيابه في كافة اختصاصاته ويقسم أكبرهما سناً .

وإذا اختار الرئيس نائباً له كان هو الذي يجل محله في ذلك ، فإن نصاب هو أيضاً محل محله الوكيلان على الوجه المتقدم^(٢) .

(١٥)

يدر أمين الصندوق مالية الحزب طبقاً لقرارات مجلس الإدارة ويشترك مع لجنة المراقبة المالية المنصوص عليها في المادة (١١) في وضع مشروع الميزانية ويمضى مع الرئيس التعهدات المالية التي يرتبط بها الحزب .

(١) قرار الجمعية العمومية بجلاء ١٢ مارس سنة ١٩٤١ .

(٢) قرار الجمعية العمومية في ١٢ مارس سنة ١٩٤١ .

(١٦)

لا يصرف شيء من أموال الحزب إلا بتوقيع الرئيس وأمين الصندوق وبشرط أن يكون المصروف مقدراً بالميزانية ، فإذا احتاج الأمر لصرف مبالغ غير مقررّة في الميزانية أو في غير الأبواب المقررة لها وجبت موافقة مجلس الإدارة قبل الصرف .

(١٧)

يقوم السكرتير ومساعداه بإدارة الشؤون الداخلية للحزب ودعوة مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية والجمعية العمومية وتبليغ القرارات اللجنة التنفيذية .

(١٨)

يعقد مجلس الإدارة مرة في كل شهر على الأقل ويجوز أن يعقد انعقاداً غير عادي بناء على طلب الرئيس .

ويصح انعقاد مجلس الإدارة متى حضره سبعة من الأعضاء وتكون قراراته بأغلبية آراء الحاضرين المطلقة ، فإذا تساوى عدد الأصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس .

(١٩)

عند غياب الرئيس والوكيلين يرأس أكبر الأعضاء سناً جلسة المجلس .

(٢٠)

إذا خلا محل أحد أعضاء مجلس الإدارة اختار المجلس عضواً بدله لباقي مدته ، ويجب عرض ذلك على الجمعية العمومية في أول انعقادها .

للجنة البرلمانية

(٢١)

تألف من أعضاء الحزب في البرلمان لجنة تقوم بتنفيذ مبادئ الحزب وخطوطه السياسية في البرلمان وتشترك مع مجلس إدارته في تقرير الشؤون المهمة .

اللجنة التنفيذية

(٢٢)

تألف لجنة الحزب التنفيذية من رئيس الحزب ونائبه ووكيله وأمين الصندوق والسكرتير ومساعديه وغيرهم من أرباب الوظائف التي ينشئها مجلس الإدارة .

(٢٣)

تقوم اللجنة التنفيذية بتنفيذ قرارات مجلس الإدارة وبأداء أعمال المجلس المستعجلة التي يتمدر انعقاده لتقريرها والقيام بها ، ويجب إخطار مجلس الإدارة بما يتم من هذه الأعمال في أول انعقاد له .

(٢٤)

تتعقد اللجنة مرة كل أسبوع

(٢٥)

يصح انعقاد اللجنة إن حضرها ثلاثة من الأعضاء بشرط أن يكون منهم رئيس الحزب أو نائبة أو أحد الوكيلين وتكون قرارات اللجنة التنفيذية بأغلبية الآراء المطلقة ، فإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس

الجمعية العمومية

(٢٦)

تألف جمعية الحزب العمومية من أعضائه العاملين الذين دفعوا رسم الاشتراك

(٢٧)

تختص الجمعية العمومية بما يأتي :

أولاً : النظر في ميزانية الحزب وللصادقة عليها .

ثانياً : النظر في الاقتراحات التي تقدم من الأعضاء .

ثالثاً : انتخاب أعضاء مجلس إدارة الحزب

رابعاً : تعديل قانون الحزب بالتقيود والشروط للجنة بالمادة (٣٠) .

(٢٨)

تجتمع الجمعية العمومية اجتماعاً عادياً في شهر يناير من كل سنة ويصح انعقادها بمدة غير عادية بناء على طلب الإدارة وتصدر ، دعوة الاجتماع في الحالتين قبل اليماد المحدد له بأسبوعين على الأقل .

(٢٩)

يكرر انعقاد الجمعية العمومية صحيحاً إذا حضره مائة عضو من أعضائها ، فإذا لم يحضر هذا العدد تأجل انعقادها أسبوعين ويكون الانعقاد الجديد صحيحاً بأي عدد يحضره من الأعضاء .

(٣٠)

تصدر قرارات الجمعية العمومية بالأغلبية المطلقة لأصوات الحاضرين فيها ، وذلك فيما عدا القرارات الخاصة بتعديل القانون .

يكون التعديل في نظام الحزب بحضور ثلثي أعضاء الجمعية العمومية على الأقل وموافقة ثلاثة أرباع الحاضرين .

حزب الأحرار الدستوريين

تعديل الباب الرابع من قانون الحزب الاساسى

يسلك الحزب فى سياسته وفى تنفيذها طريق الديمقراطية البرلمانية ليحقق للوطن أغراضه بالمبادئ والوسائل الآتية .

السياسة الخارجية :

- ١ — العمل لإستكمال استقلال البلاد وسيادتها وتدعيمها بجلاء القوات الأجنبية عن أراضيها ووحدة مصر والسودان .
- ٢ — الحرص على عدم المساس بحرية مصر وسيادتها فى أى اتفاق أو ميثاق مبهم مع أية دولة أو دول أخرى .
- ٣ — تعزيز مركز مصر فى المحافل الدولية ، والعمل على صيانة المبادئ المقررة فى ميثاق الأمم المتحدة إقرار السلام العالمى .

السياسة الداخلية :

- ٤ — التمسك بالنظام الدستورى والمبادئ الدستورية والتقاليد البرلمانية السليمة لتكوين الأمة بكل هيئاتها وطوائفها مصدر السلطات بالفعل ، وإصدار القوانين التى ينص عليها الدستور .
- ٥ — من التشريعات المنظمة للهيئات التباينة المحلية وأما لاحكام الدستور .
- ٦ — كفاية حرية الرأى للأفراد والجماعات وحمايتها من كل اعتداء وعدم المساس بحرية الصحافة بأى وجه من الوجوه .

٧ - الدفاع المستمر عن حقوق الفرد وتنمية أسباب قدرته وعمله ،
فلا تنقيد حريته إلا في مصلحة عليا لا صارف عنها .

٨ - صون استقلال القضاء من كل اعتداء . أما كان مصدره ،

٩ - وضع سياسة ثابتة للتسلح تعزير الجيش في عدده وعدده ، ولشتر
الترية العسكرية الإجبارية بين طبقات الأمة كلها .

١٠ - محاربة الفساد حينما وجد والقضاء على الذين يهتمونه بشئ رحمة
ولا هواة .

١١ - القضاء على الأمية قضاء تاما ، ومحو مركزة التعليم ، وتنويع فنونه
وأما لتويع البيئة ، والاسترداد من فروع التعليم الصناعي ، واخترام
استقلال الجامعات .

١٢ - تقرير حق كل مواطن في العلاج المجان .

السياسة الاقتصادية والاجتماعية :

١٢ - تعيين الفوارق الاقتصادية بين الطبقات لرفع مستوى معيشة الشعب

١٤ - السعى في اتخاذ الوسائل للأردية إلى دوام انتشار الثروة بالماله المالية
في مصر .

١٥ - توزيع الضرائب توزيعا عادلا على أساس إقتصادي ، والرقابة على
تحصيلها من المجتمع دون استثناء وأنظمتها لمصلحة الشعب بكل طبقاته .

٦ - تخلي الحكومة الحكومة للشعب مما في حوزتها من الأراضي المصلحة
للزراعة أو البناء في حدود القانون للأكثر من الملكيات الصغيرة .

١٧ - تمهين البلاد وإقامة الصناعات الكبرى لرفع مستوى المعيشة بين
الطبقات العامة ولشتر الصناعات الصغيرة والصناعات الزراعية الأخرى .

١٨ - تعميم المؤسسات التعاونية في جميع القرى والمدن لمصلحة ذوي
الدخول المحدودة بنوع حساس .

١٩ — استكمال القوانين التي تكفل حق العامل وصاحب العمل على السواء وتضامنهما لمصلحة الانتاج القومي أكدا. للهيئات الاجتماعية وسن تشريع للتأمين الاجتماعى بين طبقات العمال تشترك فيه الحكومة وأصحاب الأعمال والعمال .

٢٠ — إعداد وسائل الاستغلال لموارد البلاد الطبيعية كالمناجم ، ورعاية الدولة كل طرق استغلالها .

٢١ — الرقابة الفعالة لحماية نزاهة الحكم ونزاهة كل عمل يتصل بمصالح الجمهور .

حزب الوفد المصري

برنامج الوفد المصري

السياسة الخارجية :

- ١ - تحقيق استقلال البلاد بإنهاء الاحتلال من أراضي مصر والسودان وإخراج كل جندي أجنبي منهما وتحقيق الوحدة بينهما الأساس الذي يرتضيه شعب وادي النيل .
- ٢ - رفض أية صورة من صور الدفاع المشترك .
- ٣ - التمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والحرص على حسن تنفيذها على أساس المساواة التامة في السيادة لجميع الدول .
- ٤ - التمسك بمحاربة الدول العريية والعمل على توطيد أركانها ومقاومة المطامع الأجنبية التي تحيط بها .
- ٥ - التمسك بمروبة فلسطين الشيدة والعمل على تنفيذ قرارات هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدول فيما يختص بحق اللاجئين العرب في العودة إلى موطنهم واسترداد ممتلكاتهم .
- ٦ - تأييد شعوب شمال أفريقيا في جهادها لنيل سيادتها واستقلالها .
- ٧ - دعم مجموعة الدول الأفريقية الآسيوية وتأييد سياستها في الدفاع عن قضايا الحرية والاستقلال ومبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول .

السياسة الداخلية :

تلخص سياسة الوفد الداخلية في العمل على رفاهية الشعب وترقيته عن طريق نظام اشتراكي اجتماعي تتكون فيه العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أساس كل مقوماتنا الوطنية .

وتتجه مهمة الوفد المصري بصفة خاصة إلى تحقيق هذه العدالة من طريق التزام المبادئ التالية في سياسة البلاد الداخلية : —

- ١ — أن يتوافر للوطنين جميعا من رجال ونساء من وسائل العيش ما يكفيهم
- ٢ — أن يكون توزيع الموارد الأساسية للبلاد والسيطرة عليها بطريقة تحقق الخير العام للجميع .
- ٣ — ألا يؤدي النظام الاقتصادي إلى تركيز الثروة ووسائل الإنتاج على فئة ضار بالمصلحة العامة .

٤ — المساواة بين الرجل والمرأة في الأجور عن العمل الواحد .

٥ — ألا يضار العمال رجالا كانوا أو نساء في صحتهم أو قوتهم وألا يساء استغلال الأطفال في مطلع أعمارهم وألا تقهر الضرورات المالية المواطنين على إحتراف صناعات لا تلائم سنهم أو قوتهم إذ أن ذلك هو الوسيلة المثلى لقيام كل عامل بواجبه على أكمل وجه يحقق الخير ويضاعف الإنتاج .

٦ — حماية الطفولة والشباب ضد الاستغلال والحرمان الأدبي والمادي .

٧ — الاعتراف لكل مواطن بحقه في التعليم العام بالجهد ويحق رعايته المجتمع لإياه في حالة البطالة والشيخوخة والمرض والمجز وغيرها من حالات العوز الاضطرارية .

٨ — يعمل الوفد على أن يكفل لجميع العمال في الصناعة والزراعة أو غيرها أجرأ يفي بمطالبهم .

الدستور :

دعم النظام الدستوري والبرلماني لتسكين الشعب من أن يكون المصدر الحقيقي للسلطان بإعداد دستور جديد تضمنه جمعية تأسيسية منتخبة من الشعب ليكون دستورنا صادراً من الأمة لا منحة من الملك لتحقيق مبدأ أن الأمة مصدر السلطات .

إذ يرى الوفد أن الدستور الحالي صادر بأمر ملكي والتصوص فيه (على أنه لا يجوز تعديله إلا بموافقة الملك مقدما على مبدأ التعديل وأنه نتيجة لذلك قد توسع في سلطات الملك على حساب النظام الديمقراطي وقد ترتب على هذا أن الملك أوقف الدستور بأمر ملكي في سنة ١٩٢٨ وإلغاء بأمر ملكي في سنة ١٩٣٠ واستبدل به دستوراً جديداً ثم أعاد الدستور الأول بأمر ملكي . وتكررت الاعتداءات بتعطيل الحياة النيابية بأوامر ملكية .

ولذلك يجب إعلان إلغاء هذا الدستور وإصدار دستور جديد من الأمة مباشرة بواسطة جمعية تأسيسية ولا مانع من تحويل هذا الحق للبرلمان الجديد منعقداً بمجلسيه (هيئة مؤتمر) ويجب أن يبنى الدستور الجديد على الأسس الآتية :-

١ — تحديد سلطة الملك في حل مجلس النواب وحظر إقالة الوزراء مادامت متمتعة بثقة المجلس .

٢ — تحريم إستصدار أى تشريع في قرية البرلمان فيما بين أدوار الانعقاد أو في حالة الحل إلا في أحوال محدوده وميئة على سبيل الحصر وفي أضيق الحدود .

٣ — إلغا، حق اعتراض الملك على القوانين اتى يصدرها البرلمان والنص

صرامة على أنه بمجرد موافقة المجلسين على مشروع القانون يكون القانون واجب النشر والعمل بمتنضاه .

٤ - النص صراحة على أنه في حالة حل مجلس النواب إذا لم يتم انتخاب المجلس الجديد في موعده الدستوري يعود المجلس المنحل إلى العمل بحكم القانون إلى أن يتم انتخاب المجلس الجديد .

٥ - رفع سن الرشد بالنسبة للبلد الفاصر إلى خمسة وعشرين سنة .

٦ - وجوب خضوع الملك لقوانين البلاد المدنية وألا يكون له أو لأسرته أى امتياز قضائى مع وجوب خضوعهم للحاكم العادى وأن يكون شأنهم فى جميع هذه المسائل شأن سائر المواطنين .

٧ - يحظر على الملك شراء أو استجارىء من أملاك الحكومة أو بيع أو تأجير أى من أملاكه لما كان يحظر عليه الاشتراك فى أى عمل تجارى أو مالى أو أن يكون ناظر أو وقف .

٨ - يحظر على الملك مباشرة أى سلطة فى أسرته أو ديوانه أو أية جهة حكومية تطبيقاً للمبدأ الدستورى (الملك يملك ولا يحكم) كما لا يجوز له الإدلاء بتصريحات أو أحاديث فى شئون الدولة بغير موافقة وزرائه ولا أن يتصل بممثل أية دولة أجنبية إلا بحضور وزير الخارجيه .

٩ - إيجاد هيئة مستقلة للفصل فى دستورية القوانين .

١٠ - الاعتراف بحق الانتخاب للمرأة المصرية .

القضاء :

المضى قديماً فى سياحه دعم استقلال القضاء وتعزيزه بما يجعل القضاء فى ممارسه ولجباتهم الساميه بمنجاة من كل تأثير وتمديد قانون استقلال القضاء وقانون مجلس الدولة بما يحقق هذا الغرض .

ديوان المحاسبة :

١ - استصدار قانون بمقابله كل وزير أو موظف بحال التمايزات المالية أو يتبع عن تقديم البيانات التي يطلبها ديوان المحاسبة .

٢ - استصدار قانون بوجوب الحصول مقدما على إذن من البرلمان بكل مصروف غير وارد في الميزانية أو زائد عن التقديرات الواردة بها وفرض عقوبة على الوزير أو الموظف الذي أمر بالصرف قبل الحصول على هذا الإذن .

الإدارة الحكومية :

١ - التوسع في نظام للامركزية في جميع مصالح الدولة .

٢ - تعديل القوانين والأنظمة القائمة بما يحقق هذا الاتجاه .

٣ - تبسيط الإجراءات لضمان سرعة إنجاز الأعمال وقطع دابر الوساطات في الدوائر الحكومية واستصدار تشريع بفرض جزاءات رادعة على كل من تخلفه نفسه بالشفاعة لدى الوزراء أو الموظفين لقضاء الأعمال الرسمية .

٤ - الاستفادة إلى أقصى حد من وقت للموظف بتعديل ساعات العمل الحكومي بما يكفل انتظام العمل وزيادة الإنتاج .

٥ - استبدال نظام المعاشات الحالي بنظام آخر جديد مع عدم الإضرار بمركز الموظفين المثبتين وهووم النظام الجديد بالنسبة لغير المثبت منهم .

الجيش :

استصدار قانون الجيش المنصوص عليه في الدستور ووضع قانون للمحاكمات العسكرية .

فرض ضريبة خاصة بالدفاع ترصد حصيلتها بجانب ما يخص من الميزانية

العامة لتقوية الجيش (برابا وبحريا وجويا) وزيادة عدده وتعزيز أسلحته والتوسع في إنشاء المصانع الحربية في أقصر مدة وتعميم التدريب العسكري والاستزادة من رفع مستوى الهندية وإنشاء مساكن لائقة ومؤسسات تعاونية وصندوق إدخار للجنود وضباط الصف .

البوليس :

تميز قوات البوليس وتزويدها بالأسلحة والأدوات التي تمكنه من القيام بواجبه وإنشاء مؤسسات تعاونية ومساكن لائقة وصندوق إدخار للجنود وضباط الصف .

المال :

١ - استصدار قانون التأمين الإجتماعي للمال وذلك بمساهمة الحكومة وأصحاب الأعمال والمال .

٢ - تعميم هذا النظام في جميع أنحاء البلاد لمقاومة البطالة .

٣ - العمل على تعميم المساكن للمال تدريجيا الحكوميين منهم وغير الحكوميين .

٤ - استكمال التشريعات المالية التي تكفل للمال المحافظة على حقوقه وتنظيم العلاقة بين العامل وصاحب العمل .

٥ - استصدار قانون للتأمين الصحي العمال وأفراد أسرهم تيسيراً لعلاج هذه الفئة الكادحة لرفع المستوى الصحي بينهم بما يكفل رفع مستوى الإنتاج الصناعي .

٦ - استصدار تشريع يكفل زيادة اهتمام العامل بماله والمحافظة على الصنف الذي يعمل به .

الزراحيون :

- ١ - فرض حد أدنى لأجر العامل الزراعى يكفل له المستوى اللائق من المعيشة مع المساواة بين الرجل والمرأة فى الأجور عن العمل الواحد .
- ٢ - تعميم المجالس البلدية والقروية وتوسيع اختصاصها ومدها بالمعونة الفنية والمالية لتقوى على النهوض بمرافق القرية ورعاية البيئة .
- ٣ - تجديد القرية المصرية فى مدة أقصاها عشرون عاما .
- ٤ - الانتهاء من تعميم المياه الصالحة للشرب بجميع أنحاء البلاد فى مدى الخمس سنوات طبقا للمشروع الذى أقرته وزارة الوفد فى عام ١٩٥١ .
- ٥ - تعميم شبكة الطرق المرصوفة فى سائر البلاد فى مدى خمس سنوات وذلك بالاستعانة بالشركات المالية وتمويلها بواسطة قرض أهلى .

الترية والتعليم :

- ١ - توجيه التعليم بصفة عامة لمد مطالب البلاد فى مختلف نواحي نشاطها .
- ٢ - العناية برفع المستوى الخلقى بين مختلف طبقات الأمة ومكافحة التحلل والخلقى والقضاء على أسبابه بنشر التفضيلة والمثل العليا بين جميع أفراد الشعب الاستماتة فى ذلك بحسن توجيه الصحافة والإذاعة والسينما وغيرها من وسائل النشر والدعاية وإستصدار التشريعات اللازمة لهذا الغرض .
- ٣ - جعل التعليم الدينى إجباريا .
- ٤ - فرض رقابة على دور الملاهى وأفلام السينما لحماية الاخلاق والآداب العامة من كل ما يشوبها .
- ٥ - تحريم الخمر والميسر .

الصحة العامة :

- ١ - إتخاذ الوسائل لتأمين العلاج بحيث يتوفر لكل مريض الحق في العلاج المجاني والحصول على الدواء اللازم .
- ٢ - مكافحة التدورن الرئوى من عدد وحداث الأمراض الصدرية والمصحات العامة وأن ترعى الدولة أسر المرضى مادياً وإجتماعياً .
- ٣ - استصدار القوانين اللازمة لتنفيذ مشروعات الوقاية من البلهارسيا والأنكلستوما .
- ٤ - تشجيع الأبحاث في مختلف فروع الطب والكيمياء بإنشاء معاهد حكومية مستكملة العدة وإعانة المعاهد البحوث الأهلية وربط معاهد الأبحاث الأجنبية بالمعاهد الوطنية .
- ٥ - إنشاء معهد تعليمى لإعداد الباحثين والمتأخرين .
- ٦ - إنشاء معهد صحى هندسى لتخريج مهندسين صحيين يساهمون في مشروعات تحسين الصحة العامة .
- ٧ - إنشاء معهد ومصنع العدسات البصرية لخدمة الجيش وقواته الحاربة .
- ٨ - استصدار القوانين اللازمة لتنفيذ مشروعات تحسين الصحة القرويه .

السياسة الزراعية :

يرى الوفد أن مشروع تحديد الملكية والإصلاح الزراعى يتفق مع ما يهدف إليه من إشاعة العدالة الاجتماعية والتقريب بين الطبقات وتشجيع استثمار رؤوس الأموال فى الصناعات والاتجاه نحو تصنيع البلاد والعمل على إيجاد الصناعات الكبرى فيها .

بيع أراضي الحكومة المستصلحة لصغار الزراع وبيع أراضيها البور بعد توفير وسائل الرى والصرف بها مع تخصيص ما يسهل إصلاحه منها لصغار المزارعين .

السياسة الاقتصادية والمالية :

- ١ - إعادة تشكيل المجلس الاقتصادى الاعلى وتزويده بالعناصر الفنية ذات الكفاءة المحازة للاستئناس برأى أعضائه فى المسائل الاقتصادية الهامة .
- ٢ - تشجيع رؤوس الأموال فى استخراج الثروة المعدنية والبترول بوجه خاص .
- ٣ - تشجيع الإدخار القومى وتوجيهه إلى تنفيذ المشروعات الضرورية لتنهضة الاقتصادية والاجتماعية .
- ٤ - المبادرة إلى تنفيذ المشروعات التى تؤدى إلى زيادة الإنتاج توصلا إلى زيادة الدخل القومى وما يتبعه من زيادة دخل الأفراد ومن ذلك تنفيذ مشروعات الري الكبرى للوصول إلى زيادة المساحة المنزرعة .
- ٥ - تميم محطات توليد الكهرباء من جميع مساقط المياه لتكون الكهرباء فى متناول الجميع بأسعار رخيصة فتتشر الصناعات يختلف أنواعها ويرتقى مستوى الماشية .
- ٦ - تشجيع الصناعات الوطنية وحمايتها بما لا يتعارض مع مصلحة المستهلك
- ٧ - تعديل فئات الضرائب تعديلا جوهريا وزيادتها على الإيرادات والتركات الكبيرة تمكينا للدولة من الحصول على المال اللازم لتنفيذ مشروعاتها مع التوسع فى إعفاء ذوى الدخل المحدود والتخفيف عنهم تحقيقا للعدالة الاجتماعية
- ٩ - حماية محصول القطن بما يضمن للفلاح بيعه بسعر يحسن تناسب مع قيمته الحقيقية بالنسبة لسائر أقطار العالم .
- ١٠ - العناية بالثروة الحيوانية .
- ١١ - تشجيع السياحة كمورد هام من موارد الدخل القومى وتمكين المعاييف والمشايق المصرية وعلى الأخص تنفيذ المشروع الخاص بمدينة حلوان .
- ١٢ - العمل على إنشاء أسطول تجارى بحرى ونهرى وجوى .

- ١٣ - فرض ضريبة تصاعدية على المبالغ التي يصرح بتحويلها للمسافرين إلى الخارج مع حصرها في أضيق الحدود .
- ١٤ - وقف تيار البنخ في مصروفات الدولة في الداخل والخارج .
- ١٥ - زيادة الضرائب على الكياليات .
- ١٦ - مراقبة الشركات الصناعية وغيرها مراقبة دقيقة للحد من مصادرها الممومية والإدارية بما لا يموق نشاطها توصلًا إلى خفض تكاليف الإنتاج .
- ١٧ - تنفيذ قانون المساكن الشعبية لتوفير المدد اللازم منها في خلال الخمس سنوات طبقًا لما قرره حكومة الوقف من تشريعات في هذا الشأن عام ١٩٥١
- ١٨ - مكافحة الغلاء بتوفير المواد الضرورية والحد من استهلاكها .
- ١٩ - العمل على تأميم المرافق العامة بالتدريج .

حزب الاخوان المسلمين

قانون

(النظام الأساسى لهيئة الإخوان المسلمين العامة)

مقدمة :

بسم الله الرحمن الرحيم

الله اكبر والله الحمد

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا

فى ٢ من شوال سنة ١٣٦٤ الموافق ٨ سبتمبر سنة ١٩٤٥ وافقت الجمعية العمومية للاخوان المسلمين المنعقدة فى هذا التاريخ بدار المركز العام للشبان المسلمين على قانون النظام الأساسى للاخوان المسلمين وأصبح نافذا التاريخ — وأمام تطورات الدعوة واتساع ميادين نشاطها وعلى ضوء التجارب التى مرت بها خلال هذه الفترة ، رأى المرشد العام للاخوان المسلمين أن يقترح على الهيئة التأسيسية المنعقدة فى المحرم ١٩٦٧ إدخال بعض التعديلات فوافقت الهيئة على ذلك وأقرت تأليف لجنة من : —

المرشد العام

الأستاذ طاهر الخشاب

د صالح عثمانى

د عبد الحكيم عابدين

لإجراء هذا التعديل طبقاً للتوجيهات والرغبات التي أبدتها الهيئة وقد اجتمعت اللجنة عدة اجتماعات وانتهت بهذا المشروع الذي عرض على الهيئة التأسيسية بجلسة يوم الخميس ٢٧ جمادى الآخرة ١٣٦٧ الموافق ٦ مايو سنة ١٩٤٨ حيث قرىء القراءة الأولى وأبديت بمض الرغبات والتعديلات ، وأرجئت الهيئة اعتماده حتى ينظر للمرة الثانية في جلسة الهيئة التي حدد لها يوم الجمعة ١٢ رجب سنة ١٣٦٧ الموافق ٢١ مايو سنة ١٩٤٨ — وفي هذا الاجتماع أعيدت قراءة التعديل وأقرته الهيئة بالإجماع وضار نافذا منذ هذا التاريخ طبقاً للسلادة ٦٤ الختامية .

وصل الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

الباب الأول

إسم الهيئة ومقرها

مادة ١ — في شهر ذى القعدة سنة ١٣٤٧ هـ (١٩٢٨ م) تألفت هيئة « الإخوان المسلمين » ومقرها الرئيسى مدينة القاهرة .

الباب التالى

الغاية والوسيلة

مادة ٢ — الإخوان المسلمون « هيئة إسلامية جامعة » تعمل لتحقيق الأغراض التي جاء من أجلها الإسلام الخنيف وبما يتصل بهذه الأغراض .

(١) شرح دعوة القرآن الكريم شرحاً دقيقاً يوضحها ويردها إلى فطرتها وشملها ويمرضها عرضاً يوافق روح العصر ويرد عنها الأباطيل والشبهات .

(ب) جمع القلوب والنفوس على هذه المبادئ القرآنية وتجهيد أثرها الكريمة فيها . وتقريب وجهات النظر بين الفرق الإسلامية المختلفة .

(ج) تنمية الثروة القومية وحمايتها وتحريرها والعمل على رفع مستوى المعيشة .

(د) تحقيق العدالة الاجتماعية والتأمين الاجتماعى لكل مواطن والمساهمة في الخدمة الشعبية ومكافحة الجهل والمرض والفقر والريضة وتشجيع أعمال البر والخير .

(هـ) تحرير وادى النيل والبلاد العربية جميعاً والوطن الإسلامى بكل أجزائه من كل سلطان أجنبى ومساعدة الاقليات الإسلامية في كل مكان وتأييد الوحدة العربية تأييداً كاملاً والسير إلى الجامعة الإسلامية .

(و) قيام الدولة الصالحة التى تنفذ أحكام الإسلام وتعاليمه عملياً وتحرسها في الداخل وتبلغها في الخارج .

(ز) مناصرة للتعاون العالمى مناصرة صادقة في ظل المثل العليا الفاضلة التى تصون الحريات وتحفظ الحقوق ، والمشاركة في بناء السلام والحضارة الإنسانية على أساس جديد من تآزر الإيمان والمادة كما كفلت ذلك نظم الإسلام الشاملة .

مادة ٣ — يعتمد الإخوان المسلمون في تحقيق هذه الأغراض على الوسائل الآتية وعلى كل وسيلة أخرى مشروعة .

(أ) الدعوة — بطريق النشر والإذاعة المختلفة من الرسائل والنشرات والصحف والمجلات والكتب والمطبوعات وتجهيز الوفود والبعثات في الداخل والخارج .

(ب) التربية — بطبع أعضاء الهيئة على هذه المبادئ وتمكين معنى التدبير العملى لا القول في أنفسهم أفراداً وبيوتاً وتكوينهم تكويناً صالحاً — بدنياً بالرياضة ، وروحياً بالعبادة ، وعقلياً بالعلم وتثبيت معنى الأخوة الصادقة والتكافل التام والتعاون الحقيقى بينهم حتى يتكون رأى عام إسلامى موحد وينشأ جيل جديد يفهم الإسلام فهماً صحيحاً ويعمل بأحكامه ويوجد النهضة إليه .

(جـ) التوجيه — بوضع المناهج الصالحة في كل شئون المجتمع من التربية والتعليم والتشريع والقضاء والادارة والجنديّة والاقتصاد والصحة العامة والحكم . : الخ .

والاسترشاد بالتوجيه الإسلامي في ذلك كله والتقدم بها إلى الجهات المختصة والوصول بها إلى الهيئات النيابية والتشريعية والتنفيذية والدولية لتخرج من دور التفكير النظري إلى دور التفكير العملي :

(هـ) العمل بالبناء مؤسسات اقتصادية واجتماعية ودينية وعلمية والمساجد والمدارس والمستوصفات والملاهي . . . الخ وتأليفها للجان لتنظيم الزكاة والصداقات لإعمال البر والاصلاح بين الأمراد والأسر ومقاومة الآفات الاجتماعية والعادات الضارة والمخدرات والمسكرات والمقامرة والبغاء . وإرشاد الشباب إلى طريق الاستقامة وشغل وقت الفراغ بما يفيد وينفع . بإنشاء أقسام مستقلة طبقا للوائح خاصة تتفق مع القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٥ الخاص بتنظيم الجماعات الخيرية وأعمال البر وتسجيلها بوزارة الشؤون الاجتماعية .

الباب الثالث

الأعضاء وشروط لمضوية

مادة ٤ — عضو الهيئة هو كل مسلم عرف مقاصد الدعوة ووسائلها وتعمد بأن ينصرها ويحترم نظامها وينهض بواجبات عضويتها ويعمل على تحقيق أغراضها عليه ، ثم وافقت لإدارة الشعبة التي ينتمى إليها على قبوله وبايع على ذلك وأقسم عليه ونص البيعة :

« أأعاهد الله العلي العظيم على التمسك بدعوة الإخوان المسلمين والجهاد في سبيلها والقيام بشرائط عضويتها والثقة التامة بقيادتها والسمع والطاعة في المنشط والمكره وأقسم بالله العظيم على ذلك وأبايع عليه واثقه على ما أقول وكيل ، .

مادة ٥ — يقضى المصنوع مدة اختبار قبل البيعة لا تقل عن ستة شهور بقيت فيها أنه قام بواجبات عضويته بصورة مرضية وفي هذه الحالة تعتمد عضويته من المركز العام ويؤذن له بأداء البيعة بناء على طلب الشعبة ويقوم رئيس الشعبة أو من يقوم مقامه بمبايعة نيابة عن المرشد العام .

مادة ٦ — على كل عضوان يقرر على نفسه اشتراكا ماليا شهريا أو سنويا يقوم بتسديده بانتظام ولا يمنع ذلك من المساهمة في نفقات الدعوة بالتبرع أو الرصية أو الوقف أو كلها مما كما أن للدعوة حقاً في زكاة أموال الاعضاء القادرين على ذلك وبمعنى من كل هذه التكاليف المالية غير المستطعين بقرار من إدارة الشعبة بعد التأكد من حالة عدم الاستطاعة وكل ما يدفع لا يجوز طلب رده بحال .

مادة ٧ — إذا فصر المصنوع في واجب من واجباته أو فرط في بعض حقوق الدعوة كان لرئيس الشعبة التي ينتمي إليها أن يلفت نظره إلى هذا التقصير ويعمل على إصلاحه بالوسائل المجدية وإذا عاد كان لمجلس الشعبة أن يذره أو يوقع عليه جزاء مالياً أو يقرر وقفه مدة لا تزيد عن شهر أو يقرر إعفاءه من العضوية وفي حالة توقيع الجزاء بالإعفاء يجب أخذ موافقة المركز العام قبل إعلان القرار إذا لم يكن المصنوع تحت الاختبار .

مادة ٨ — على الاعضاء أن يكفلوا فيما بينهم . وتنظيم هذا التكافل تضمنته لائحة خاصة يضمها المركز العام .

الباب الرابع

الهيئات الإدارية الرئيسية للاخوان المسلمين

مادة ٩ — الهيئات الرئيسية للاخوان المسلمين هي : —
أولاً : للمرشد العام للاخوان المسلمين وهو الرئيس العام للهيئة لمكتب
الإرشاد والهيئة التأسيسية .

ثانياً : مكتب الإرشاد العام وهو الهيئة الإدارية العليا للاخوان المسلمين
وللشرف على سير الدعوة والموجه لسياساتها وإدارتها .
ثالثاً : الهيئة التأسيسية — وهي مجلس الشورى العام للاخوان المسلمين
والجمعية العمومية لمكتب الإرشاد العام .

أولاً — المرشد العام

مادة ١٠ : للمرشد العام للاخوان المسلمين هو الرئيس الأعلى للهيئة كما أنه
رئيس مكتب الإرشاد العام والهيئة التأسيسية ، ويشترط فيمن يختار مرشداً
حاماً أن تتوافر فيه الشروط الآتية :
(١) أن يكون من أعضاء الهيئة التأسيسية وقد مضى على انتمائه بها
خمس سنوات .

(ب) ألا تقل سنه عن ثلاثين سنة هلالية .

(ج) أن تتوافر فيه الصفات العلمية والخلقية العملية التي تؤهله لذلك .

مادة ١١ — ينتخب المرشد العام من بين أعضاء الهيئة التأسيسية في اجتماع
يحضره على الأقل أربعة أشخاص أعضاء هذه الهيئة ويجب أن يكون حاضراً ثلاثة
أرباع أصوات الحاضرين وإذا لم يحضر الاجتماع العدد القانوني أجل إلى موعد
آخر لا يقل عن أسبوعين ولا يزيد عن شهر من تاريخ الاجتماع الأول ويجب
أن تتوفر في هذا الاجتماع ائنية للقررة في الاجتماع الأول من عدد الحاضرين

والموافقين ، فإذا لم يتوفر العدد القانوني في هذا الاجتماع أجل مرة ثانية وعلى الهيئة تحديد موعد اجتماع آخر في مدة كالسابق يأتها مع الإعلان عنه وعن المهمة التي سيعقد من أجلها وعن أن الاجتماع التالي سيكون صحيحاً مهما كان عدد الحاضرين ويكون الاختيار صحيحاً بأغلبية ثلاثة أرباع الحاضرين .

مادة ١٢ - إذا تم اختيار المرشد العام أقسم أمام الهيئة التأسيسية القسم الآتي : -

أقسم بالله العظيم أن أكون حارساً أميناً لمبادئ الإخوان المسلمين ونظامهم الأساسي ، وألا أجعل مهمتي سبيلاً إلى منفعة شخصية وأن أتحرى في عملي وإرشادي مصلحة الجماعة وفي الكتاب والسنة وأن أقبل كل اقتراح أو رأى أو نصيحة من أى شخص بقبول حسن وأن أحمل على تنفيذ من كان حقاً ، واشهد الله على ذلك وعلى أعضاء الهيئة التأسيسية أن يحددوا منه بيعة الإخوان المنصوص عنها في المادة (٤) ومبايعة الإخوان في الشعب المختلفة عن طريق رؤسائهم ويحددون بينهم معه لأول لقاء يجمعون به فيه .

مادة ١٣ - يظلم المرشد العام من هذه المحطة بمهمته وعليه أن يستقيل من عمله الخاص ويتفرغ كل التفرغ للمهمة التي اختير لها .

مادة ١٤ - لا يصح للمرشد العام لشخصه ولا بصفته أن يساهم في شركات أو أعمال اقتصادية أو يشترك في إدارتها حتى ما يتصل منها بهيئة الإخوان المسلمين وأغراضهم صيانة لشخصه وتوفير أوقته وجهوده ، على أن يكون له الحق في مواصلة الأعمال العلمية والأدبية بموافقة مكتب الإرشاد العام .

مادة ١٥ - يقوم المركز العام بنفقات المرشد العام ما لم يكن له من ماله الخاص أو من الأعمال التي أجاز موازالتها له مكتب الإرشاد العام ما يقوم بذلك على أن يكون تقدير هذه النفقات بـ لجنة تختارها الهيئة التأسيسية لهذا الغرض عقب انتخابه مباشرة .

مادة ١٦ — إذا أخل المرشد العام بواجبات منصبه أو فقد الأهلية اللازمة لهذا المنصب فعليه أن يتخلى عنه كما أن الهيئة التأسيسية أن تقرر إعفائه في اجتماع يحضره أربعة أخماس الأعضاء ويجب أن يكون هذا الإعفاء بموافقة ثلاثة أرباع الحاضرين على أنه إذا لم يتم الاجتماع على النحو السالف طبقت أحكام المادة (١١) .

مادة ١٧ — يقوم المرشد العام بمهمته لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد^(١) .

مادة ١٨ — في حالة الوفاة أو العجز عن العمل يقوم الوكيل مقام المرشد العام حتى يمرض الأمر على الهيئة التأسيسية في اجتماع توجه إليه الدعوة خلال شهر على الأكثر .

ثانياً — مكتب الارشاد العام

مادة ١٩ — يتكون مكتب الارشاد العام من اثني عشرة عضواً ينتخبون من بين أعضاء الهيئة التأسيسية عدا المرشد العام — ويلاحظ في انتخابهم أن يكون تسعة منهم من إخوان القاهرة والثلاثة الباقون من بين إخوان الأقاليم .

مادة ٢٠ — يشترط فيمن يرشح لعضوية مكتب الارشاد العام أن تتوفر فيه الشروط الآتية : —

(١) كان أصل هذه المادة (يقوم المرشد العام بمهمته مدى الحياة ما لم يطرأ سبب يدعو إلى تخليه عنه والمرشد العام في فترة إصدار هذا البراءع كان هو فضيلة الأستاذ حسن البنا باعتباره المؤسس الأول للدعوة والقائم عليها منذ نشأتها . وقد عدلت في يوم الخميس ١٢ من المحرم ١٣٧٢ الموافق ٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ بموافقة الهيئة التأسيسية وتطبيقاً لقانون تنظيم الأحزاب .

(١) أن يكون من بين أعضاء الهيئة التأسيسية وأن يكون قد مضى على عضويته فيها مدة لا تقل عن ثلاث سنوات :

(ب) أن يكون مؤملاً من النواحي الخلقية والعلمية لهذه العضوية .

(جـ) ألا تقل سنه عن ثلاثين سنة هجرية .

مادة ٢١ — يتم انتخاب أعضاء المكتب من بين أعضاء الهيئة التأسيسية جميعاً (إلا من اعتذر وقبلت الهيئة عذره) بطريق الاقتراع السري وتكون لجنة مختارها الهيئة من بين أعضائها (ويفضل المعتذرون عن الترشيح إن وجدوا) بالفالم بعملية فرز الأصوات وإعلان النتيجة .

مادة ٢٢ — إذا تم انتخاب أعضاء المكتب فعلى كل منهم أن يقسم أمام الهيئة القسم الآتي : —

« أقسم بالله العظيم أن أكون حارساً أميناً لمبادئ الاخوان المسلمين ونظامهم الأساسي واتخاذهم منفذا لقرارات المكتب العام القانونية وأن عائلتي رأي في هذا بكل قوتي في سبيل تحقيق الغاية السامية وأبأبع الله على ذلك والله على ما أقول وكيل » .

مادة ٢٣ — إذا تم إعلان النتيجة والقسم انتخبت الهيئة بالاقتراع السري ومن بين الاخوان التسعة القاهرين وكيلًا وسكرتيراً عامًا وأمينًا للصندوق وكلفت لجنة الفرز السابقة (مادة ٢١) بفرز الأوراق وإعلان النتيجة أيضًا .

مادة ٢٤ — مدة عضوية المكتب سنتان ويتجدد الانتخاب في نهاية المدة ويجوز اختيار المعضل لأكثر من مرة وإذا خلا مكان أحد الاعضاء قبل مضى المحدودة حل محله مدى ياليه في عدد الأصوات في انتخابات الهيئة .

مادة ٢٥ — من واجبات عضو المكتب السهر على مصلحة الجماعة والمواظبة على حضور الجلسات وسرية الدواول واحترام القرارات ولو كانت مخالفة

لرأيه الخاص وليس له نهديا أو الاعراض عليها متى صدرت بصورة قانونية ،
والتيام بالمهمات التي يكل بايجازها على أكل وجه وإذا فصل أحد الاعضاء في
واجبات عضويته كان للمكتب أن يؤاخذة على التفسير بلفت نظره أو انذاره
أو بالفرامة المالية أو بالايقاف مدة لا تزيد على شهر أو بالاعفاء من عضوية
المكتب . ويجب أن يصدر قرار الاعفاء بأغلبية ثلاثة أرباع الحاضرين ويعمل
المضو ليشرح وجهة نظره للمجتمعين .

مادة ٢٦ — لمكتب الارشاد العام الحق في أن يضم لمضويته عدداً من
أعضاء الهيئة التأسيسية من ذوى الكفاءة والمؤهلات والسبب في الدعوة على
الآ يريد عدد هؤلاء على ثلاثة أعضاء ويكون لهؤلاء الاعضاء جميع الحقوق
والواجبات التي للأعضاء المنتخبين .

مادة ٢٧ — السكرتير العام يمثل مكتب الارشاد العام والمركز العام للاخوان
المسلمين تمثيلاً كاملاً في كل المعاملات الرسمية والقضائية والادارية . إلا في
الحالات الخاصة التي يرى المكتب فيها انتداب شخص آخر بقرار قانوني منه .

مادة ٢٨ — مهمة السكرتير العام — تنفيذ قرارات مكتب الارشاد العام
ومراقبة نواحي النشاط وأقسام العمل بالمركز العام وله أن يستعين بشيرة من
الاعضاء أو الموظفين ولكن هو المسئول أمام المكتب لما يسند إليهم من أعمال
وي حالة غياب السكرتير العام أو تعذر قيامه بعمله ينتدب المكتب من بين
أعضائه من يعمل على مؤقتاً .

مادة ٢٩ — مهمة أمين الصندوق — ضبط أموال الهيئة وحصر ما يرد
منها وما ينصرف ومراقبة كل نواحي النشاط المالي والحسابي والإشراف على
تنظيمها وإحاطة المكتب علماً بذلك في فترات مناسبة وله أن يستعين بغيره من
الاعضاء أو الموظفين تحت مسؤوليته وفي حالة غيابه أو تعذر قيامه بعمله ينتدب
المكتب من بين أعضائه من يقوم بمهمته مؤقتاً .

مادة ٣٠ — جلسات المكتب دورية وتحدد بقرار منه ويجتمع في غير الموعد الدوري إذا حدث ما يدعو إلى ذلك بدعوة من المرشد العام أو من يقوم مقامه أو يطلب يقدم إليه من ثلاثة من الأعضاء. وتكون الجلسة قانونية إذا حضرها أغلبية الأعضاء المطلقة (النصف زائداً واحداً) ويعتبر المعتذرون بأعذار مقبولة مع التأييد في حكم الحاضرين من حيث العدد لا من حيث الأصوات فإذا لم يتم النصاب القانوني للأعضاء أجلت أسبوعاً وكانت الجلسة التي تليها قانونية بأى عدد يحضر ويذو الأعضاء إلى ذلك بمخاطب من سكرتير المكتب وتكون القرارات في اجتماع تظل صحيحة متى صدرت عن الأغلبية المطلقة للمجتمعين كذلك وإذا تساوت الأصوات رجح جانب الرئيس .

مادة ٣١ — يرأس اجتماعات المكتب المرشد العام أو الوكيل عند غيابه أو أكبر الأعضاء سناً إذا تخلف الوكيل ويتلى محضر الاجتماع السابق ويصدق عليه ثم ينظر في جدول الأعمال .

مادة ٣٢ — لمكتب الارشاد العام أيضاً أن ينشأ أقساماً أو يؤلف لجاناً من بين أعضائه أو أعضاء الهيئة التأسيسية أو غيرهم للقيام بتحقيق أغراض الهيئة وله أن يضع اللوائح اللازمة لهذه اللجان ولأوجه نشاط وأقسامه والشروعات المختلفة .

ثالثاً — الهيئة التأسيسية

مادة ٣٣ — تتألف الهيئة التأسيسية و الهيئة الاخوان المسلمين من الاخران الذين سبقوا بالعمل لهذه الدعوة .

مادة ٣٤ — مهمة هذه الهيئة الاشراف العلم على سير الدعوة واختيار أعضاء مكتب الارشاد العام وانتخاب مراجع الحسابات وتعتبر مجلس الشورى العام للاخوان المسلمين والجمعية العمومية لمكتب الاوشاد العام .

مادة ٣٥ - تجتمع هذه الهيئة اجتماعاً دورياً خلال كل شهر من كل عام
هجرى لسماع ومناقشة تقرير مكتب الإرشاد عن نشاط الدعوة في العالم الجديد
واختيار الأعضاء الجدد إذا حل موعد إختبارهم ومناقشة تقرير المراجع عن
الحساب الختامى للسنة الماضية والميزانية المقترحة للسنة الآتية وانتخاب المراجع
الجديد إذا حل موعد انتخابه (ويجب أن يكون من أعضائها وألا يكون من
المتنازعين لمكتب الإرشاد العام) والنظر في غير ذلك من الأعمال والمقترحات التي
تعرض عليها وتجتمع على غير هذا الموعد فوق العادة إذا حدث ما يدعو إلى
ذلك من المرشد العام أو بقرار من مكتب الإرشاد أو بطلب يقدم من عشرين
عضواً والمرشد العام هو الذى يرأس الاجتماع فإذا لم يحضر أو كان الاجتماع
لأمر يتصل به أو رأى أن يتنحى عن رئاسة الجلسة قام بذلك الوكيل فإذا
تغلف أو اعتذر فأكثر الأعضاء سناً ويكون الاجتماع صباحاً إذا حضرته
الأغلبية المطلوبة (النصف زائداً واحداً) إلا في الحالات التي اشترط لها نصاب
خاص فإذا لم يتكامل العدد أجل الاجتماع أسبوعين وأعيدت الدعوة ونص فيها
على الموضوع وعلى أن الاجتماع سيصير قانونياً بأى عدد يصرون تكون القرارات
صحيحة إذا صدرت عن الأغلبية المطلقة للحاضرين إلا في الحالات الخاصة .

المادة ٣٦ - لهذه الهيئة أن تقرر في أى اجتماع . أو بناء على ترشيحات
اللجنة للنصوص عليها في المادة التالية تمنح بعض الإخوان حق العضوية للهيئة
التأسيسية بشرط أن تتوفر فيما يراد منه لإياها هذه الشروط .

(أ) أن يكون من الأعضاء الثنتين .

(ب) ألا تقل سنه عن خمسة وعشرين سنة هلالية .

(جـ) أن يكون قد مضى على انصاه بالدعوة خمسة سنوات على الأقل .

(د) أن يكون متصفاً بالصفات الخلقية والثقافية والعملية التي تؤهله لذلك

ويجب ألا يزيد عدد من يمنحون هذه العضوية عشرة إخوان من كل عام على أن يراعى في اختيار هؤلاء تمثيل المناطق بقدر الإمكان .

مادة ٣٧ — تنتخب الهيئة التأسيسية من أعضائها (ومن غير الأعضاء المنتخبين للمكتب) لجنة مكونة من سبعة أعضاء ويفضل غير القاهريين وذوى الإلمام والصلوات بالفقه الإسلامى والاجراءات القانونية مهمتها تحقيق ما يحال من المرشد العام أو مكتب الإرشاد أو الهيئة نفسها خلافا بما يمس الأعضاء في سلوكهم أو الثقة بهم أو أى أمر آخر ولهذه اللجنة أن توقع ما تشاء من الجوانب حتى الإعفاء من العضوية على أن تعتمد ذلك من المرشد العام وعند اختيار هؤلاء الأعضاء يقسمون أمام الهيئة (بالله على أن يؤدوا ما عليهم بالقامة والصدق والأمانة) وتختار اللجنة رئيسها وسكرتيرها من بين أعضائها عقب اختيارها مباشرة وتدون قراراتها ومحاضرها في سجل خاص بها ويكون اجتماعها صحيحاً فيحضر خمسة من أعضائها متى كان فيهم الرئيس وتكون قراراتها صحيحة إذا صدرت عن الأغلبية المطلقة للمجتمعين وتجدد اختارها مع اختيار المكتب ولا مانع من اختيارها كلها أو بعضها لأكثر من مرة وتجتمع بدعوة من رئيسها والمضو الذى يقرر فصله أن يستأنف هذا القرار بطلب كتاب يرفع إلى مكتب الارشاد العام ليعرض على الهيئة التأسيسية في أول اجتماع لها ورأيها فيه حاسم .

مادة ٣٨ — إذا قصر واحد من أعضاء الهيئة التأسيسية في الواجبات الملقاة عليه نصحه المرشد العام فإذا تكررت التقصير أحاله على اللجنة المتوّه عنها في المادة السابقة إلا إذا كان عضواً بالمكتب فيتخذ في شأنه ما نص عليه في المادة (٢٥) .

مادة ٣٩ — تزول صفة العضوية عن عضو الهيئة التأسيسية بالاستفتاء أو بفقدانه أحد الشروط التى تؤهله للعضوية أو بقرار من اللجنة المتخصص عليها في المادة (٣٧) بالشروط الواردة منها أو بقرار من الهيئة نفسها . وفى كل الأحوال يجوز للمرشد العام أن يأمر بوقف العضو على أن يعرض أمره فوراً على الهيئة المختصة في أمره .

الباب الخامس

البنات الادارية للشعب والمناطق

مادة ٤٠ - الإخوان المسلمون في كل مكان هيئة واحدة تؤلف بينها الدعوة ويجمعها هذا النظام الاساسى ويوجها المكتب العام ويقسمون بحسب الاماكن والبلدان إلى شعب تعتبر كل منها وحدة إدارية يشرف عليها (مجلس إدارة) تقترنه (الجمعية العمومية) الإخوان المسلمين في هذه الشعبة طبقا للمواد الآتية :

اولا الجمعية العمومية

مادة ٤١ - تكون الجمعية العمومية للشعبة من الأعضاء المثبتين المسجلين لاشتراكهم إلى آخر شهر قبل انعقاد أو المفعول منها بقرار قانوني وتجتمع اجتماعا دوريا خلال شهر المحرم وفي غير هذا الموعد إذا وجد ما يدعو إلى ذلك بدعوة من رئيس الشعبة أو من المرشد العام أو يطلب يقدم إلى أحدهما من خمس الأعضاء ويكون انعقادها صحيحا إذا حضره نصف الأعضاء على الأقل ، وتكون القرارات صحيحة إذا صدرت عن الأغلبية المطلقة فإذا لم يتم العدد القانوني أجل الاجتماع أسبوعا يكون بعدها الاجتماع صحيحا بأى عدد يحضر وترسل الدعوة في الحالتين قبل الموعد بثلاثة أيام على الأقل ومعه جدول الأعمال ويقوم رئاسة الاجتماع رئيس الشعبة أو وكيلها أو أكبر الأعضاء منا إذا لم يحضرا .

مادة ٤٢ - من اختصاصات الجمعية العمومية انتخاب أعضاء مجلس الإدارة ومراجع الحسابات والنظر في التقارير التي تقدم إليها منها واعتماد ميزانية العام الجنيدي والموافقة على الحساب الختامى للعام الماضى ومناقشة ما يعرض عليها من الاقتراحات والموضوعات .

مادة ٤٣ - يجب إخطار المركز العام دائما بموعد انعقاد الجمعية العمومية

ومجدول أعمالها في هذا الاجتماع ويشترط لصحة القرارات أيا كانت موافقة المكتب العام .

ثانياً - مجلس الإدارة

مادة ٤٤ - يتألف مجلس الإدارة من رئيس يختاره المركز العام ووكيلين وسكرتير وأمين صندوق تنتخبهم الجمعية العمومية من بين أعضائها بالاقتراع السري ويمجد مجلس الإدارة كل عامين ويشترط فيمن ينتخب عضواً بالمجلس أن يكون سنه أحد وعشرين سنة هلالية على الأقل ويجوز انتخاب العضو أكثر من مدة والمركز العام إعفاء الرئيس من مهمته واتداب من يحل محله إذا رأى ذلك في أي وقت من الأوقات .

مادة ٤٥ - متى تم انتخابات أعضاء مجلس الإدارة أدى كل عضو منهم هذا القسم .

« أقسم بالله العظيم أن أكون حارساً أميناً لمبادئ الأخوان المسلمين ونظامهم الأساسي وأتقيا بقيادتهم منفذا لقرارات مكتب الإرشاد العام وقرارات مجلس إدارة الشعبة وإن خالفت رأيي مجابداً ما استطعت في سبيل تحقيق الغاية السامية وأبأيع الله على ذلك والله على ما أقول وكيل .. »

مادة ٤٦ - رئيس الشعبة هو المسئول الأول عن أعمالها ونشاطها بالاشتراك مع المجلس وهو الذي يرأس الجلسات والاجتماعات ويمثل شعبة في كل المعاملات الرسمية والقضائية وفي التوقيع على الأوراق أيا كان نوعها ويقوم عنه أحد الوكيلين حال غيابه ويقوم السكرتير بالمحافظة على الأستام والسجلات والصفات الخ .. ويقوم أمين الصندوق بمحفظ الأموال وتنظيم حساب الخزينة وتقديم التقارير والبيانات المتعلقة بمهمة مجلس الإدارة والجمعية العمومية .

مادة ٤٧ - اجتماعات المجلس دورية وتحدد بقرار منه ويدعى في غيرها إذا حدث ما يدعو إلى ذلك بدعوة من الرئيس ويرأسه الرئيس أو أكبر الأعضاء

سنا وتكون الاجتماعات قانونية بحضور نصف الأعضاء إذا كان بينهم الرئيس أو الوكيل وتكون القرارات صحيحة إذا صدرت عن الأغلبية المطلقة للحاضرين فإذا تساوت الأصوات يكون جانب الرئيس مرجحاً .

مادة ٤٨ — لمجلس الإدارة الحق في تكوين ما يرى من الأقسام الإدارية واللجان وبمسن أن يكون مثلاً في كل لجنة بعضو واحد على الأقل .

مادة ٤٩ — إذا خلا مكان عضو من أعضاء المجلس بالاعفاء أو الاستعفاء للمجلس الحق في تعيين العضو الذى يليه في عدد الأصوات في آخر انعقاد الجمعية العمومية .

ثالثاً — المناطق والمكاتب الادارية وشعب الخراج

مادة ٥٠ — للمركز العام أن يقسم شعب الاخوان في داخل المملكة المصرية إلى مناطق بحسب التقسيمات الادارية الحكومية أو سهولة المواصلات أو غير ذلك من الاعتبارات وتكون إحدى هذه الشعب مقرأ للمنظمة كما أن له أن ينشأ مكاتب إدارية يختص كل واحد منها بالإشراف على عدة مناطق وتحدد مهمات المناطق والمكاتب بلوائح وأوامر يصدرها المكتب العام .

مادة ٥١ — للمركز العام أن ينشئ الريثة شعباً وفروعاً في البلاد العربية والاسلامية وغيرها مع ملاحظة الأوضاع والظروف الخاصة وتحدد الصلة بينه وبينها بلوائح وقرارات في مؤتمرات جامعة تضم ممثلين ويمثل هذه الشعب .

الباب السادس

صلة المركز العام بالشعب

مادة ٦٢ — مكتب الارشاد العام به تبارك الريثة الادارية العليا للاخوان المسلمين له وحده حق اعتماد الشعب الجديدة والهيئات الادارية والاشراف بنفسه أو بواسطة المناطق والمكاتب والمندوبين على سير الدعوة فيها .

مادة ٥٣ — للمركز العام أن يتدب من الاخوان فى كل شعبة أو منطقة مندوباً عنه يمثل إلى جانب مجلس الادارة ويكون لهذا المندوب حق حضور الجلسات والاشتراك فى المناقشات بدون تصويت وإذا رأى من القرارات ما يمس حقوق الدعوة فله حق وقف هذا القرار حتى يستشير المركز العام ويرى رأيه ورأى المركز العام فى ذلك نهائى .

مادة ٥٤ — للمكتب أن يرفض إعتماد أية هيئة إدارية لا يراها مصلحة للقيام بأبناء الدعوة وحينئذ يعاد الانتخاب بمعرفة الجمعية المعمومية كما أن المكتب أن يرفض الموافقة على بعض الأعضاء المنتخبين وحينئذ يحل محلهم من يليهم فى الأصوات .

مادة ٥٥ — للمكتب تمام حق حل أية شبه تخرج عن سير الدعوة بقرار منه لما بعد ذلك الحق فى أن تتصرف باسم الاخوان فى عمل ما .

الباب السابع

النظام المالى للهيئة

مادة ٥٦ — تتكون مالىة المركز العام من اشتراكات أعضائه وأعضاء الهيئة التأسيسية وأعضاء الشعب والمناطق ومن التبرعات والوقفيات والوصايا من أعضاء الهيئة خاصة ومن غيرهم إذا كانت باسم الدعوة ووافق على قبولها المكتب العام ومن ربح التبرعات والشارات الخ وتتكون مالىة الشعب والبالك من النسب المحددة لها من من اشتراكات أعضائها ومن تبرعاتهم ومن مساعدة المركز العام ومن كل الموارد المشروعة التى تصل إليها .

مادة ٥٧ — يوزع ما يزيد من رصيد المكتب العام أو الشعب على متوسط شهرين — فى مصرف مصرى أو أى مصرف عربى أو إسلامى أو صندوق التوفير (بدون فائدة إلا إذا رأى مجلس إدارتها غير ذلك وموافقة المكتب

العام على رأيه كتابة وكل مبلغ يجب يشترط أن يكون سحبه باذن موقع من الرئيس أو من يقوم مقامه وأمين الصندوق .

مادة ٥٨ — كل مال يجمع بمعرفة للمكتب أو إدارات الشعب لغرض خاص لا يحتلط بماليتها العام ويخصص للغرض الذى جمع له .

مادة ٥٩ — تنشأ دور الشعب أو توقف أو تسأجر من تاريخ صدور هذا القانون باسم مكتب الإرشاد العام للاخوان المسلمين مثلاً فى شخص السكرتير العام أو من يقوم مقامه والمكتب هو الذى يقوم بتأثيرها ويكون الامتات وديمة باسمه عند إدارة الشعبة .

الباب الثامن

أحكام عامة

مادة ٦٠ — للمكتب الإرشاد العام ولجائس إدارات الشعب منح العضوية الفخرية لمن يقدمون خدمات للدعوة أو يعرف عنهم تقديرها والعمل على مساعدتها .

مادة ٦١ — يتمدد كل ستمين مؤتمراً عام من رؤساء شعب الإخوان المسلمين بدعوة من المرشد العام بمدينة القاهرة أو بأى مكان آخر يحدده ويكون الغرض منه التعارف والتفاهم العام فى الشئون المختلفة التى تتصل بالدعوة استعراض خطواتها فى هذه الفترة .

مادة ٦٢ — صدور هذا النظام يوجب إعادة النظر فى القوانين والوائح السابقة وتمديدها على ضوء أحكامه ومواده .

مادة ٦٣ — لا يجوز تعديل هذا القانون الاساسى إلا بناء اقتراح يتقدم

للمرشد العام أو مكتب الإرشاد أو عشرون عضواً من أعضاء الهيئة التأسيسية ولا يكون التعديل نافذاً إلا إذا وافقت عليه الهيئة التأسيسية في اجتماع ثلاثة أرباع أعضائها بالأغلبية المطلقة للحاضرين فإذا لم يتكامل المدة القانوني طبقت الأحكام العامة (٣٧) ،

مادة ٦٤ - تسري أحكام هذا القانون من تاريخ موافقة الهيئة التأسيسية عليه .

والله أكبر وقه الحمد

الحزب الديمقراطي

عندما شرعت انصل ببعض الزملاء لتأليف هذا الحزب ، قال البعض أن أهم ما يجب أن نعتني به هو البحث عن مجموعة من الشخصيات البارزة . مجموعة من ذوي « الخيوط » المالية والاجتماعية ، لأن الناس في مصر لا تعتني بالبرامج والأهداف ، بل تسأل أول ما تسأل عن زعماء الحزب ومن يكونون ؟

وقد قامت لمؤلاء الزملاء في غير سخرية ، أن نقف في الشعب ، ورأى في تطوره التسكري تجعلى أؤمن إيماناً وطيداً بأن الناس على العكس من هذا تماماً . . إنهم أصبحوا من الوعي بحيث لا يمكن « تهويشهم » بالأسماء الضخمة ، وقد تكون هذه الأسماء بائذات هي أكبر منفر الناس من الأحزاب .

قلت لهم إن الشعب قد بلغ من الوعي والنضج ما جعله يتطلع إلى مبادئ جديدة ، وإلى برنامج جديد بل وإلى وجود جديدة . . وقلت لهم إن الحزب الذى يريده الناس الآن وفي ظل ظروفنا الحالية هو الحزب الذى يقوم على أكتاف العمال والفلاحين قبل أن يقوم على أكتاف الباشوات والبكيات ، والأئمة الكبار ،

قلت لهم إن مصر في حاجة إلى برنامج تقدمى وطنى ، يرتبط به الحماة والدارة قبل أن يرتبط به ساكنو القصور والعمارات . . إن مصر في حاجة إلى حزب ديمقراطى في برنامجه ، وفي تنظيمه ، وفي تكوينه ، ولا يمكن أن يقوم هذا الحزب ، إلا إذا فتح باب الانضمام له على مصراعيه . . للامى والفقير قبل المتعلم والفقير .

ومنذ أعليا عن قيام حزبنا الديمقراطي ، ونحن نرداد إيماننا بوعي هذا الشعب ، فإن مئات الرسائل التي تلقاها كل يوم من شتى أنحاء البلاد لا تتضمن تعليقاً واحداً على الأشخاص . . . إنها جميعاً تتكلم عن البرنامج وعن اللائحة . . . إنها جميعاً تؤكد أن الشعب لم يمد يده لمثل الأشخاص بل إنه يحفل بالمبادئ وحدها ؟

هذا الشعب العظيم . . . يفطرته وبفريزته ، أصبح يدرك تماماً أن الأشخاص يمكن أن تزول ويمكن أن تتغير ، ويمكن أن تتحرف ، ولكن شيئاً واحداً يبقى . . . هو المبادئ . . . ومن هنا فقد جعلوا هذه المبادئ التي يقوم عليها حزبنا هي أساس ارتباطهم به وتماوتهم معه ، ويكني . . . يكني أن يطمئن كل عضو . . . أصغر عضو ، إلى أن لائحة الحزب تمكنه من الوصول إلى القيادة إذا توفرت له فكة زملائه .

وقد أدرك هذا الشعب العظيم بفطرته ، وبفريزته ، أن الوقت قد حان للحزب ديمقراطي . لحزب ديمقراطي بالذات وبالتحديد

وبقيت قلة . . . قلة من الانتهازيين الحقوديين الذين عاشوا بإحباريون بعضهم ويخربون أعمال سواهم . . . قلة لم تفهم ما فهمه الشعب ، ولم تحس ما أحسه الناس ولم تفهم هذه القلة من أن تركز كل اهتمامها في الأشخاص بدلا من البرنامج . . . في الأعضاء بدلا من الأهداف !

وليت هذه القلة من الانتهازيين جعلت من حديث الأشخاص حديثا سياسيا يشمل مواقفهم ، أو دسوايقهم ، بل إنها لم تمن إلا بشيء واحد هي أن الحزب يضحك هدا من « الخلافات » !

حسناً ، إننا نقول لمؤلاء إننا نرحب دائماً بالخلافات . بالمصالحات . . . بالدماء . . . إننا نرحب هذه الطبقات بالذات ، وسنقدم استشارة لكل من يتقدم إلينا . ونمد أيدينا لكل من يطلب التعاون معنا !

كلا ، بل إننا نقول هؤلاء أكثر من هذا ، إننا سنفضل الخفاة على لابی
الاحذية سنغفل مهمل الثياب على لابی اردنجهات سنباى دائماً بأن حزبنا
يضم أغليته من ذوى الجلايب ، واللاسات سنقول دائماً أن حزبنا من بدايته
من رأسه إلى أخمص قدميه . . من القيادة إلى القاعدة ، كله من الشعب . من
أصغر قائر في الشعب .

إن النداء الذى سنظل زرده رغم ألف الانتهازين ، والموتورين والمخربين
والأغبياء . النداء الذى سنظل نوجهه بلامل ولا كلل هو أيها الصماليك . .
أيها الدمام . . أيها الخلافيت ، انضموا إلينا . . إننا نرحب بكم ، إننا لا نتق
إلا بكم أنتم أثرف وأحر وأطهر للمواطنين .

فتحى الرمل

التحرير الوطنى :

يهدف الحزب الديموقراطى إلى قيام ديموقراطية شعبية حرة بعد أن
يتم له : —

- ١ — طرد جميع القوات الاستعمارية عن مصر والسودان .
- ٢ — رفض مشروع النقطة الرابعة ومشروع المعاهدة المصرية الأمريكية
١٩٥٢ لخطرهما على استقلال البلاد .
- ٣ — مقاومة كل المشروعات والأحلاف العسكرية التى تدعو إليها الدول
الاستعمارية والمخاضعة لتنفيذ الاستعمارى .
- ٤ — استصدار تشريع باعتبار الدخول فى أية مفاوضات سياسية مع
الدول الاستعمارية خيانة عظمى .

السياسة الخارجية :

- ٥ — عرض فكرة الاتحاد مع السودان — بعد تحريره — على أساس

المساواة التامة في الحقوق والواجبات وذلك في استفتاء شعبي يشترك فيه جميع أبناء السودان ،

٦ — استرداد الأراضي التي سلخت من مصر مثل جنتوب .

٧ — وقف الاعتراف بالحكومات الوهمية وتبادل العلاقات السياسية مع الحكومات الشرعية الحقيقية .

٨ — تحويل جامعة (الدول العربية) إلى جامعة (شعوب الشرق الأوسط) التي تشمل مندوبي النقابات والهيئات الأهلية فقط .

٩ — تأييد جميع الحركات الشعبية والوطنية في شتى أنحاء العالم في كفاحها ضد مستعمراتها ومستعمراتها .

١٠ — تعزيز العلاقات الشعبية بين مصر والعالم أجمع عن طريق تمثيل مختلف الطوائف والجماعات في المؤتمرات والحركات الدولية .

١١ — عقد معاهدات عدم اعتداء مع الدول الديمقراطية والكفاح ضد المعاهدات والاتفاقات السرية التي تبرم من خلف الشعوب وبعبء عن رقائها .

١٢ — الوقوف في معسكر الشعوب للقاومة للاستعمارية والحرب الماشية .

سلطة الشعب :

١٣ — تحقيق الحرية السياسية التامة بكفالة حق الشعب في الدعوة لمختلف المبادئ والنظم بما في ذلك حق للمطالبة بالجمهورية .

١٤ — الاكتفاء بمجلس نيابي واحد كله منتخب .

١٥ — الأخذ بنظم القائمة في اقتراع عام مباشر يشترك فيه جميع الراشدين من الرجال والنساء وأفراد الجيش والبوليس على أن تشرف على هذا الاقتراع العام الذي يجب أن يجري مرة كل ثلاث سنوات هيئة مراقبة يرأسها رئيس محكمة النقض والإبرام ويشترك فيها مندوبون يمثلون جميع الأحزاب .

١٦ - تحويل المجالس البلدية إلى مجالس نيابة محلية لا تخضع لإشراف الهيئات الحكومية واستبدال نظم العمدة الأوتوقراطي بنظام مجلس القرية للتعلم انتخاباً حراً من الفلاحين .

١٧ - إصدار قانون يمنع النواب والوزراء من عضوية الشركات والبنوك

١٨ - إصدار تشريع باعتبار كل محارلة لرقعة مهمة المعارضة جريمة يحاسب مرتكبها قانوناً .

الحريات العامة :

١٩ - إلغاء الاجرة الرجعية من عهد الاستعمار والاستبداد كإدارة المطبوعات ومكتب مكافحة الشيوعية ومصلحة العمل وغيرها .

٢٠ - إلغاء جميع القوانين التي وضعت لتقييد حريات الجماهير وفي مقدمتها قوانين المطبوعات ومنع الاضراب وحمل السلاح وحفظ النظام في معاهد التعليم ومكافحة الشيوعية والاحكام العرفية والاجتماعات والتجمهر والجمعيات والاحزاب . . الخ

٢١ - إصدار عفو شامل عن جميع القضايا السياسية السابقة وفي مقدمتها قضايا الرأي والصحافة .

٢٢ - فصل الدين عن الدولة وإصدار تشريع لحماية الشعب من الفتن للطائفية والدعوات المنصرية .

جهاز الدولة :

٢٣ - إلغاء المصروفات السرية .

٢٤ - إلغاء درجات الموظفين .

٢٧ — اعتبار جريمة الرشوة واستغلال النفوذ من جرائم الحياة المعطى كما هو الحال في الدول الديمقراطية .

٢٦ — تطوير الإدارة الحكومية من العناصر المعروفة بتاريخها السابق في مناصرة الاستعمار والرجعية .

الدفاع الوطنى :

٢٧ — تسمية الجيش (جيش الشعب) وتحديد مهمته في الدفاع عن الاراضى المصرية ضد الاستعمار وخذ أى هجوم أجنبي فعل عليه .

٢٨ — تعديل قسم الجيش بحيث ينص صراحة على احترام استقلال الشعوب وعدم اشتراكه في أى حرب خارج حدوده .

٢٩ — رفض الأسلحة الإنجليزية والأمريكية التى يراد بها توريث الجيش المصرى العظيم في معاونة الدول الاستعمارية في مشروعاتها العدوانية .

٣٠ — جعل مدة التطوع في قانون التجنيد الاجبارى عاما واحدا .

٣١ — رفع المستوى المعنوى والثقة فى والمادى للجنود وفتح باب الترقية في وجوههم ليصبح منهم ضباط يصلون إلى أعلا مراتب القيادة .

الاقتصاد القومى :

٣٢ — تأميم شركة قناة السويس فورا واعتبار ما استولت عليه الشركة من أموال تمويضا قانونيا عن ممتلكاتها الخالية .

٣٣ — تأميم المرافق العامة والمؤسسات الاحتكارية والصناعات الكبرى أجنبية كانت أم مصرية .

٣٤ — إدارة الدولة بنفسها لجميع مصادر الثروة الرئيسية كالصحرى والمسايد والتاج . وعدم الاعتراف لأية هيئة أو شركة أو دولة بحق امتياز استغلال أى جزء منها .

٣٥ — تنفيذ المشروعات اللازمة لتنمية القرى الإنتاجية مع كهربة خزان
أسوان ومنخفض القطارة .

٣٦ — رسم خطة الإنتاج الصناعى والزراعى بحسب حاجة الشعب إلى
الاستهلاك بواسطة لجنة عليا تشترك فيها الحكومة وثقافات العمال والمستهلكين
والجمعيات التعاونية .

٣٧ — تحويل زراعة الحياض إلى زراعة دائمة وإنشاء محطات للرى وتشجيع
الصناعات الزراعية وتقديم الماكينات والآلات الحديثة للزرايع التعاونية لمضاعفة
إنتاجها مع العناية الخاصة بالثروة الحيوانية وإنشاء المحظائر العليا لها .

٣٨ — إصلاح الأراضى البور وزيادة مساحة الأراضى المزروعة .

٣٩ — إنشاء وزارة للإنتاج تحمل محل وزارتي الأوقاف والتموين .

صحة الشعب :

٤٥ — وإنشاء وزارة للمساكن تقوم بنسف الكهوف المروعة التى يمشى
سواد الشعب لتقييم على أنقاضها عشرات الآلاف من المساكن الجديدة التى
تليق بالآدميين .

٤٦ — تعميم نظام القرى النموذجية وإمدادها بالمياه المرشحة للصالحه
وبالنور الكهربائى .

٤٧ — ردم البرك والمستنقعات فى القرى وتعميم المجارى فى جميع المدن
وللمراكز الكبرى .

٤٨ — الأخذ بنظام التأمين الصحى وتحويل جميع القيادات الخاصة إلى
عيادات عامة تقوم على نفقة الدولة مع مساهمة كل فرد بـ ١ ٪ فقط من
إيراده السنوى .

٤٤ — جعل الكشف الطبي إجباريا في كل عام وإلزام واغب الزواح بتقديم شهادات تثبت خلوم من الأمراض المعدية .

٤٥ — لشر المستشفيات المختلفة والحدائق العامة والاندية الرياضية ودور العضاة في جميع أنحاء البلاد .

٤٦ — تأليف هيئة من المراقبين المصحين للبحث عن المصابين بالأمراض المعدية لإلزامهم بالعلاج والإشراف على أعمال النظافة والوقاية .

التربية والتعليم :

٤٧ — جعل التعليم مجانا في جميع مراحل على أن يكون التعليم الابتدائي منه على الأقل إجباريا حتى يبدأ الناس سباقهم في الحياة من صف واحد .

٤٨ — إباحة الانتساب للجامعة والمعاهد العليا ومنح مكافآت مالية للناجحين وتنظيم مباريات كبرى في شتى النواحي العلمية والأدبية والفنية .

٤٩ — إنشاء جامعات صناعية وفنية لتخريج المدد للثروة الصناعية المنتظرة . .

٥٠ — القضاء على الأمية في عام واحد ولشر الثقافة العامة عن طريق الجامعات والمسارح الشعبية .

٥١ — إعادة بحث جميع مناهج التعليم وتطويرها من كل أثر للتوجيهات الاستعمارية والاستبدادية .

٥٢ — تزويد كل قرية بمكتبة عامة وميكروفونات للاذاعة .

القضاء المصري :

٥٣ — توحيد القوانين الأهلية والشرعية ، وتوحيد المحاكم والميئات القضائية بالتلى :

٥٤ - تقصير الإجراءات القضائية حتى لا يؤجل نظر القضية أكثر من سنة إلا في الحالات الاستثنائية التي يمكن تحديدها بقانون .

٥٥ - جعل منصب النائب العام بالإنتخاب عن طريق البرلمان وترشيح الهيئات القضائية العليا .

٥٦ - الأخذ بنظام المحلفين .

٥٧ - القضاء على نظام السجون انصاف الطبقات : ١ - للفلاح الإرهابي الرجمي الحالي وإلغاء عقوبة الجلد وجميع العقوبات للهيئة باعتبار المذهب مريضا اجتماعياً وليس هدوا للمجتمع .

٥٨ - وضع حد أقصى للاجهار يحمي صغار المستأجرين من الملاك وحد أدنى للأجور يحمي الفلاحين من الاستغلال .

٥٩ - تأليف نقابات للمال الزراعيين وجمعيات تعاونية لصغار المزارعين .

٦٠ - إلغاء البنوك المقاربة والقضاء على المرابين وتصفية جميع البنوك السابقة .

٦١ - تحديد الملكية الزراعية بحدين فداناً بشرط أن يتم هذا المشروع دفعة واحدة لتوزع الدولة ما تستحقه بمد ذلك على صغار الفلاحين بلائمين .

(ب) للعامل :

٦٢ - جعل حد أدنى للأجور وحد أقصى لساعات العمل (٤٠ ساعة في الأسبوع) ومساواة العاملات بالعمال في جميع الحقوق والإمتيازات طالما كان نوع العمل وكيفيته واحدة .

٦٣ - الاعتراف بالإتحاد العام للنقابات ومنحه إهانة سنوية .

٦٤ - جعل الإشتراك في النقابات إجباريا ومنع تدخل الحكومة في الشؤون النقابية .

٦٥ - سن قانون لعقد العمل المشترك .

٦٦ - اشترك العمال ببحث التشريعات العمالية وإشراف النقابات على تنفيذ هذه التشريعات .

(ج) للموظف :

٦٧ - تحديد الفرق بين اقل مرتب وأكبر مرتب في الدولة بنسبة ١ : ١٠٠

٦٨ - استبدال نظام المرتبات الشهرية بنظام المرتبات الأسبوعية لحماية الموظف من الاستدانة والربا وتنشيط حركة تداول النقد .

٦٩ - تقديم فروض بدون فائدة لا تزيد على مرتب سنة كاملة في حالة الزواج .

(د) للجميع :

٧٠ - محاربة الغلاء بجعل الحد الأقصى للربح ٢٠ في المائة وفتح محلات رسمية لتوزيع المواد الغذائية الوثيقة بالأسعار المحددة .

٧١ - تأليف نقابات للمستهلكين لمراقبة الأسعار والأسواق .

٧٢ - إلغاء الرسوم الجمركية ومنع تصدير أى سلة قبل سد حاجة الإستهلاك المحلي منها .

٧٣ - حل الهيئات التي يؤلفها المحكرون وكبار الصناع للآمر على العمال والمستهلكين كاتحاد الصناعات واتحاد الملاك .

٧٤ - إلزام الدولة بإيجاد عمل لكل فرد مع تأمينه ضد الشحوخة والمعجز

٧٥ - إلغاء الوقف الأهلي والخيري .

٧٦ - تسهيل وتعميم طرق المواصلات وكهربة خط حلوان والمرج واستبدال المزروعات بمنتجات يدير تحت الأرض لمواجهة الضغط الناتج عن اتساع المدن وزيادة سكانها .

(هـ) إيرادات الدولة :

- ٧٧ - فرض ضرائب تصاعدية تصل إلى ١٠٠ في المائة .
- ٧٨ - أرباح الدولة من إيرادات قناة السويس وإيرادات النقل والمواصلات ومن فائض القيمة الذي يجب ألا يزيد على ٢ في المائة في المشروعات الكبرى التي تتولاها الدولة .
- ٧٩ - استرداد ديون إنجلترا لمصر التي استنداتها في خلال الحرب الأخيرة والتي بلغت أكثر من ٦٠٠ مليون جنيه .
- ٨٠ - عقد قروض داخلية بفائدة لا تتجاوز ٢ في المائة .
- ٨١ - تعديل فئات ضريبة التركات بحيث لا يقل نصيب الدولة عن ٥١ في المائة فيما يزيد عن الألف الأولى .

اللائحة الأساسية للحزب الديمقراطي :

- ١ - الحزب الديمقراطي هو الحزب المبرر عن مصالح الشعب المصري .
- ٢ - الحزب الديمقراطي يؤمن بالبرلمان والحرية السياسية والنظام الديمقراطي السليم كغاية ووسيلة في وقت واحد وهو يرى وجوب التعاون مع الأحزاب والهيئات المتفقة معه في بعض من أهدافه وبرامجه ويهدف لتوحيد كل الأحزاب والهيئات المتفقة معه في غالبية الأهداف في جبهة شعبية موحدة .
- ٣ - سكرتير الحزب الحالي هو الزميل فتحي الرمل .
- ٤ - أعلى سلطة في الحزب هي المؤتمر .
- ٥ - يعقد مؤتمر الحزب بصفة دورية مرة كل سنة في الخيس الثاني من شهر يناير .

٦ - أعضاء المؤتمر هم أعضاء الحزب الذين مضت على عضويتهم أكثر من ستة أشهر والذين يعملون في إحدى قطاعات الحزب ويقومون بتسديد اشتراكا.
٧ - يجرى انتخاب السكرتير العام للحزب مرة كل سنتين وفي المؤتمر الدوري للحزب .

٨ - تنتخب جميع أجهزة الحزب العليا في المؤتمر وتعتبر جميع الأجهزة منحلة فور انعقاد المؤتمر ما عدا السكرتارية التي تحل جلسات السكرتارية الجديدة .

٩ - للمؤتمر العام حق فصل أو ضم أى عضو أو إلغاء أو حل أى هيئة للحزب .

١٠ - يحدد المؤتمر العام للسنة العامة للحزب مدى العام .

١١ - ينتقد المؤتمر الدوري للحزب من تلقاء نفسه وبموجب جدول الأعمال المقدم من السكرتارية الدعوة لمؤتمر عام غير عادي وكذلك يجوز بأغلبية مطلقة من الأعضاء الذين مضى عليهم سنة على الأقل أن يدعو لمؤتمر عام غير عادي لتغيير سياسة الحزب وإعادة انتخاب أو عزل أى أعضاء بما فيهم السكرتير العام .

١٢ - السكرتارية هي أعلى سلطة تنظيمية في الفترة ما بين مؤتمري الحزب .

١٣ - تتكون السكرتارية من السكرتير العام للحزب وسكرتير جميع المكاتب العليا .

١٤ - تشرف السكرتارية على جميع نشاط المكاتب وتوصي بتوجيهاتها عن طريق سكرتيرها المنتخبين من بين أعضاء المكاتب أنفسهم والسكرتارية الحق في إعادة تشكيل المكاتب وإضافته أعضاء جدد وتكوين مكاتب جديدة

تعتبر مؤقتة إلى أن يقرها المؤتمر العام على ألا يكون لما حق التصويت في المؤتمر الخاص ويكون للسكرتارية الحق و. وقف أى مكتب أو أى عضو من الحزب على أن يحاول الأمر إلى لجنة تحقيق يناقش قرارها أمام أول مؤتمر خاص يلى هذا القرار وجميع بيانات وتعليمات السكرتارية تنشر فوراً بجميع أجهزة النشر في الحزب .

١٥ — تتكون المكاتب الحالية للحزب من :

(أ) مكتب الجريدة وهو مسئول عن إصدار جريدة الحزب والنشرات الدولية الناطقة باسمه .

(ب) مكتب الثقافة — وهو مسئول عن تثقيف أعضاء الحزب ووضع وشرح فلسفة الحزب ونظريته في السياسة المصرية والعالمية مع الإشراف على جميع المطبوعات الداخلية للحزب .

(ج) مكتب الدعاية وهو المسئول عن جمع أعمال الدعاية للحزب وشرح أعماله .

(د) مكتب الاتصال — وهو المسئول عن تنظيم شعب الحزب وفروعه والاتصال بها للتعاون مع جميع الهيئات والأحزاب والجمعيات الديمقراطية في مصر والعراق ،

(هـ) المكتب المالي — مسئول عن مالية الحزب ومراقبة مالية اللجان الفرعية واحتياجاتها .

(و) مكتب الحريات — مسئول عن الدفاع عن القضايا السياسية وجمع القضايا التي تتعلق بالرأى والمشا كل الخاصة بحقوق الشعب .

١٦ — من أعضاء مكاتب الحزب وسكرتيرى المناطق يتكون المؤتمر الخاص للحزب وينعقد مرة كل ثلاثة شهور أو بناء على طلب أغلبية مطلقة من أعضائه

والسكرتارية مسؤولة أمامه وله أن يوقف أى عضو فى الحزب إلى أن يتخذ المؤتمر العام الذى يملك وحده حق الفصل .

١٧ — يشرف على تنفيذ الخط السياسى للحزب المكتب السياسى وهو مكون من السكرتير العام للحزب رئيساً وأربعة أعضاء منتخبين فى المؤتمر العام ويمثل فى السكرتارية عن طريق السكرتير العام وأعضاؤه وحدهم لهم الحق فى التكلم باسم الحزب فى السياسة العامة والجهات المشورة وإصدار بيانات باسم الحزب وحضور المؤتمرات العامة ولا يملك إيقافهم أو أى عضو منهم إلا المؤتمر العام.

١٨ — لا يجوز أن يلى المكتب السياسى للحزب عضو يريد إبداءه السنوى عن ثلاثة آلاف جنيه .

١٩ — تكون شعبة الحزب من أعضاء الحزب فى منطقة معينة وكل شعبة تختب لها سكرتارية وسكرتيراً .

٢٠ — لا يجوز أن يختب سكرتيراً لشعبة فى الريف من يملك أكبر من ٥٠ فدان، وفى المدن من له دخل أكبر من ٦ آلاف جنيه فى السنة .

٢١ — كل خمسة شعب يكونون منطقة ومن سكرتاريات الشعب تختب سكرتارية المؤتمر .

٢٢ — جميع قرارات الحزب وفروعه ولجانه تتم بالأغلبية وتخضع الألية للأغلبية وجميع المسؤولين يختارون بالاقتخاب السرى الكامل الحرية ولكل لجنة أو شعبة الحق فى سحب الثقة من جميع المسؤولين المنتخبين على أن يكون النظام الديمقراطى الكامل هو السائد فى الحزب وعلى أن يتاح لكل عضو الفرصة للتعبير عن رأيه فى حدود البرنامج واللائحة والدفاع عن نفسه إزاء أى قرار يصدر منه

٢٣ — السكرتارية العامة للحزب تقل الأعضاء بعد تشريع سكرتارية الشعبة لهم وبعد ستة شهور مدة اختبار ويجوز تعديل هذه المدة بموافقة السكرتارية العامة

٢٤ - اشتراك الحزب لا يقل عن ١٪ من دخل العضو .

٢٥ - تتكون مالية الحزب من الاشتراكات والتبرعات والمشروعات التي يديرها الحزب .

٢٦ - سكرتير عام الحزب يمثل الحزب في جميع الجهات الحكومية والأهلية على السواء ويجوز له أن يتدرب من يشاء من أعضاء الحزب لينوب عنه في هذا التمثيل في مهمات محدودة وإذا تعذر على السكرتير العام القيام بمشؤلاته بسبب المرض أو السفر أو غير ذلك لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر يجوز للسكرتارية العامة انتخاب من يخلفه بصفة مؤقتة على أن يمرض الأمر على أولو جمعية عامة .

حزب العمال والفلاحين

أولاً : يتكون حزب العمال والفلاحين من الهيئات الآتية .

١ - الجمعية العمومية .

٢ - الهيئة التنفيذية .

٣ - مجلس الإدارة .

٤ - الفروع :

٥ - اللجان .

ثانياً : تكوين الهيئات

الجمعية العمومية : تتكون من الهيئة التأسيسية ومن يقبلون فيها بعد ذلك ومن رؤساء الفروع واللجان :

الهيئة التنفيذية : تتكون من ٥٥ عضواً ينتخبهم أعضاء الجمعية العمومية .
والعضو أن يحضر للاختيار بنفسه أو يوكل عنه من يشاء من أعضاء الجمعية .

مجلس الإدارة : يتكون من الرئيس ونائب الرئيس وثلاثة وكلاء وسكرتير عام وثلاثة سكرتيرين مساعدين وثلاثة مراقبين وأمين وأمين صندوق مساعد .
وتنتخبهم جميعاً الهيئة التنفيذية لمدة ثلاثة سنوات بالاقتراع السري ولا يجوز تجديد انتخابهم لأكثر من مدينتين متتاليتين .

الفروع : الفروع تقرم في المديرات وعواصم المحافظات وتتكون من جمعية عمومية من التأسيسين وهيئة تنفيذية منتخبة من ١٥ عضو .

٣٥٣ (م ٢٣ - مصر والحياة)

اللجان : تتألف اللجان في المراكز والقرى وتتكون من جمعية عمومية من المؤسسين وهيئة تنفيذية منتخبة من سبعة أعضاء :

ثالثاً : اختصاصات الهيئات :

مجلس الإدارة :

يقوم بتنفيذ السياسة العامة للحزب وتضريف أموره طبقاً لبرنامج الحزب وهو مسئول أمام الهيئة التنفيذية .

الهيئة التنفيذية :

تقوم بوضع الخطوط الرئيسية للسياسة العامة للحزب . ومنها تشكل لجان خاصة بدراسة المسائل السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية والصحية والحرية وما إليها .

وهي مسؤولة مباشرة أمام الجمعية العمومية .

للقروع :

يتركز فيها نشاط الحزب في الأقاليم وتكون حلقة الاتصال بينه وبين اللجان ولها حق اقتراح أسماء مرشحيها في البرلمان وى الجمعية العمومية للحزب يشترط موافقة الهيئة التنفيذية :

اللجان :

يتركز فيها النشاط المحلي في المراكز والقرى ولها حق اقتراح أسماء مرشحيها للبرلمان وللجمعية العمومية للحزب يشترط موافقة الهيئة التنفيذية .

الجمعية العمومية :

يدعوها الرئيس للاجتماع مرة كل الأقل كل عام وكلما دعت الضرورة إلى ذلك أو كلما طلب ذلك تلى الهيئة التنفيذية .

وعلى الجمعية العمومية أن تبحث وتبدي الرأي في كل ما يعرضه عليها مجلس الإدارة من موضوعات وكذلك كل ما تعرضه عليها الهيئة التنفيذية من اقتراحات موقع عليها من عشرين عضواً على الأقل .

قرارات الجمعية العمومية تعتبر نهائية إلا إذا طلب مجلس الإدارة إعادة بحثها في خلال أسبوع من صدورها .

تنتخب الجمعية العمومية أعضاء الهيئة التنفيذية عن طريق الاقتراع السري ولا يجوز تعديل نظام الحزب إلا بقرار من الجمعية العمومية بحضور ثلثي الأعضاء وبأغلبية أرباع الحاضرين .

مالية الحزب

تتكون مالية الحزب من التبرعات والادخارات طبقاً للنظام الذي تقرره الجمعية العمومية .

تودع أموال الحزب في بنك مصر ولا يجوز صرف أى مبلغ إلا بتوقيع الرئيس وأمين الصندوق أو من ينوب عنها بتوكيل عرّف موقع عليه منها .

احكام عامة

مقر الحزب للوقت هو ٣٠ شارع فؤاد الأول بالقاهرة .

يشترط في عضو الحزب أن يكون حسن السمعة والسير والسلوك وأن يكون مقيداً في جدول الانتخاب .

يقدم الرئيس يمين الإخلاص لمبادئ الحزب وبرنامجه بعد انتخابه أمام الجمعية العمومية ويقسم أعضاء الجمعية أمام الرئيس .

رئيس الحزب ينتخبه الجمعية العمومية .

لا يفصل عضو من الحزب إلا بقرار من الجمعية العمومية بناء على طلب

مجلس الإدارة، وموافقة الهيئة التنفيذية. ويكون قرار الجمعية العمومية صادرا بموافقه ثلثي أعضاء الجمعية العمومية .

قبول الأعضاء المحدد من حق الهيئة التنفيذية بناء على ترشيح مجلس الإدارة .

رسالة حزب العمال والفلاحين

حزب العمال والفلاحين هي سياسية اشتراكية رسالتها هي هزيمة الظلم وإصلاح الحكم والانتصار على الفقر فتخلص مصر من كل احتلال عسكري أو قوة أجنبي .

ومع أن هذا الحزب يعتقد أن ما أصاب مصر من التدهور السياسي والاحتلال الحلفي والاحتطاط الصحي والانهيار الاجتماعي سببه الأكبر هو الفقر — إلا أنه يؤمن أن الفقر عدو ضعيف ووافد متطفل لم يستقر في هذا البلد الطيب إلا لأنه لم يجد الحكومة الصالحة التي تحاربه ولا الأمة التي تطارده فبقى مستقرا جنبا إلى جنب يظهر الاحتلال الأجنبي ويثبت دعائمه .

كيف يهزم الفقر

ويرى الحزب أن هزيمة الفقر سهلة إذا شئنا عن مساعد العمل وعكفنا على الإنتاج وجعلناه قبلتنا وغايتنا وأما أن الإنتاج، والإنتاج وحده هو المخلص والمنفذ ويؤمن الحزب أن من أسباب الفقر الهامة عدم بذل أى محاولة جديّة للانتفاع بشقة الأرض الواسعة حيث أن مساحة بلادنا تفصل إلى مائتي وست وخمسين مليوناً فأنا فلم ينتفع منها فعلا إلا بنحو ستة ملايين فدان فبقيت خيرات هذه الملايين مطمورة كالبقيت خيرات بحار مصر ومعادنها ومصادر ثروتها تحت أقدامنا ولا تكلف أنفسنا حتى مجرد الإنحناء لتناولها .

الصناعة مصدر السعادة

كما أنه يؤمن بأن من أسباب الفقر الجوهري هو الركون إلى الزراعة وعدم تقدير الصناعة حق قدرها وهي مصدر السعادة والثروة وما يزيد مسئولية

مصر عن إهمالها الصناعة أن مجالها في مصر متسع الأفاق بعيد المدى لما تحويه البلاد من المواد الأولية ومن توفر شروط مقومات كل صناعة فيها .

الشباب الأعزل

ويؤمن الحزب بأن من أسباب الفقر الأساسية هو سوء برامج التعليم بحيث لم يتم تفلح إلا في تضييع الأغلبية من الشباب عزلا من كل سلاح مهمل يصلح للقتال في الحياة فسقط أكثرهم صرعى في ميادينها إلا من فاز بكرسى وتير من كراسى الوظائف التي لا تصلح إلا للنوم وخلق روح الاستهتار وعدم المبالاة بالمسؤولية .

القدرة عاجزة

وكان من أثر ذلك أن وضعت عقائد الحكم في يد إدارة عاجزة ولا تقدر المسؤولية غير منتجة نظمت المشاريع للدروسة المنتجة عشرات السنين قائمة والامة تن من آلام الفقر والفاقة . وأما ما أثنى من الصناعة فإنه قام على أسس غير مدروسة ونفذ بوسائل ارتجالية . فأخرج صناعة كثيرة التكاليف عاش الكثير منها على حساب الفقير إذ لم يستطع البقاء إلا في ظل الحماية الجمركية .

العامل بشر يعق له أن يعيش

ويؤمن الحزب بصفة خاصة أن من أسباب سوء الإنتاج المؤكدة هو عدم العناية بالعامل فلم ينظر إليه كبشر له الحق أن يعيش في مسكن صحي وأن يتقضى غذاء كاملا وأن لا يحمل هموم عائلته وهو يراهم يعيشون عيشة غير كريمة .

لقد عني كثير من أصحاب الصناعات بمصر والآلة بل بالمسحار أكثر من عنايتهم بالعامل . لقد فعلوا كل ذلك ثم جاءوا يشكون بأن إنتاج العامل المصري قليل وأن العادم كثير وأن هذا سبب ارتفاع أسعار السلع المصرية .

البخل صيب الداء

ومع أن الداء ظاهر ودوائه أظهر وهو رفع أجر العامل والعناية بسكنه وغذائه ليكون قويا قادرا على الإنتاج بل وقادرا على الاستهلاك . فإن البخل وروح استغلال ورخص اليد العامة جعلتهم يتبعون سياسة صناعية غير حكيمة أضرتهم وأضرت العامل وأضرت الإنتاج . ففي سيل اغتيال بضعة قروش من عرق العامل يخسرون مئات الآلاف ويلحقون الخسارة بالصناعة ويفقدون جهرة أغلبية المستهلكين وهم الطبقات العاملة بعد أن جردوها من كل قوة شرائية .

إذا انخفض مستوى المعيشة

ويؤمن الحزب أن التقاليد الاجتماعية التي لم تعد تلائم روح العصر كانت من أهم أسباب الفقر ذلك أنه من المشاهد في أكثر العائلات أنها تعيش على كدرب العائلة وحده رغما عن ضآلة هذا الكد وكانت النتيجة الطبيعية هو انخفاض مستوى المعيشة إلى حد غير مقبول .

ويرى الحزب أن تقصير مصر في العناية لنفسها وفي مقاومة العناية السيئة المفرضة التي تزداع عنها في كل مكان حالت دون دخول كثير من رؤوس الأموال الأجنبية إلى مصر بل ودعت إلى هرب الكثير من رؤوس هذه الأموال في مصر إلى الخارج مما عرقل نمو الصناعة وإطاء سيرها وكاد يوقضها في بداية الطريق .

الوطنية كما يجب أن يكون

وإذا كانت الصراحة واجبة على كل هيئة تتصدى للإصلاح فإن حزب العمال يرى أن الترفع عن الاستمانة بخبرة الخبراء الأجانب باسم الوطنية ليس من الوطنية في شيء وأن المبالغة في هذا الاتجاه أضرت بالإنتاج أكبر الضرر ومن ثم يتقدم الصناعة .

منبع الفقر انقسام كلمة الامة

على أنه مهما عددتنا من أسباب الفقر وتنوعا فإن منبع الحقيق لها جيماً ينحصر في قوى الاستعمار والظلم والظلمين وانقسام كلمة الامة وتجنيدتها في صفوف الأشخاص مصورة في صورة أحزاب حتى ساد التناق ككثيراً من صفوف الامة وسيطر عليها روح الاستسلام والاستهتار .

واقترن ذلك بانتشار روح الامراف في كل الطبقات التي اقترحت الدين والتدين وأقبلوا على التمتع الحرام مبالغين حتى سارت الاغلبية تصرف أكثر مما تنكسب فكان ذلك كذلك من أسباب الفقر الواضحة ،

الانحلال الخلفي نتيجة فقدان الشجاعة

أما الأغنياء الذين أوتوا المال فقاطير مقطرة فقد انصرفوا إلى اكتنازه أو إلى استثماره في الأطنان لأنه استثمار يبعد عن المخامرة وذلك لفقدان روح الشجاعة نتيجة للانحلال الخلفي وابتعدوا عن تأسيس الصناعة رغماً عن تحقيقهم من وفرة أرباحها وإيرادها .

نهضة الجيش من روح الله

في هذه الصورة التي لا تسر كان حال الامة وهي مدبرة غير مقبلة تفر ولا تفر حتى أرسل الله لها جماعة الضباط الأحرار يحملون رسالة صادقة فتية فتنبخوا في الامة من روحهم القوية واجتثوا الظلمين من أساسه ودفعوا بالمال دفعا إلى تأسيس الصناعة وإعلاء صرحها بأن أصدروا قانون تحديد الملكية في حزم لا يشوبه تردد وعزم يحدوه التصميم فكتبوا للصناعة صفحة ثانية بعد الصفحة الأولى التي سطرها الزعيم الحقيقي طلعت حرب باشا وهكذا أعاد الضباط إلى ذاكرة الامة أنها هي بذاتها الامة السكرية التي تنحدر من أصلاب الفراعنة والعرب وأن هذا الليل الذي طال قد أسفر عن فجر جديد وعهد جديد هذه هي حلل الفقر وأسس البلاء فإذا عالجتناها ورفعنا المستوى المادي والروحي للامة أما الوسائل التي يرى حزب العمال أنها توفر خير العلاج فهي مفصلة في برنامج حزب العمال .

بولامج الحزب

في السياسة الخارجية :

١ — تحقيق استقلال مصر استقلالاً تاماً كاملاً والعمل على جلاء الانجليز فوراً دون قيد ولا شرط عن وادى النيل وإلغاء جميع اللمدات التي تعارض مع الإستقلال .

٢ — العمل على أن تكون جميع الأمم العربية بما فيها السودان أمة واحدة تظلمها راية واحدة تحت نظام اتحادى يشبه من جميع وجوهه نظام الولايات المتحدة الأمريكية .

والحزب يؤمن أن هذا النظام هو الكفيل بخلق أمة عربية موحدة غنية قوية وفيه الحل لمشكلة ازدهام السكان لأن البلاد العربية تستطيع أن تستوعب مليون نفس ولأن هذا الإتحاد سيخلق مجالا اقتصاديا فسيحا .

٣ — عدم الإعتراف بدولة إسرائيل ومحاربتها في جميع الميادين حتى تعود فلسطين الشهيدة خالصة لأهلها العرب .

٤ — احترام مصر للمواثيق الدولية وأهمها ميثاق الأمم المتحدة والعمل على تنفيذ أحكامه .

* * *

في السياسة الداخلية :

مسائل دستورية :

١ — انتخاب جمعية تأسيسية لتعديل الدستور حتى يكون الدستور من صنع الأمة .

٢ — يرى الحزب إدخال التعديلات الآتية على الدستور الجديد .

- ٣ - تقرير حق الانتخاب لرجال الجيش والبوليس .
- ٤ - مساواة المرأة بالرجل في الحقوق السياسية .
- ٥ - إلغاء شرط دفع التأمين في التشريع مع تحديد المصاريف الانتخابية بـ ١٠٠ جنيه لكل مشرع وإلا جاز إبطال انتخابه .
- ٦ - أن يكون العمال حق التصويت في محفل عملهم الموجودين به وقت الانتخاب .
- ٧ - إجبار كل ناخب على حل بطاقته الشخصية حتى تصان الانتخابات من العبث .
- ٨ - أن يكون التصويت إجباريا ومعاقبة المخلفين .
- ٩ - تخفيض السن لمعضو مجلس النواب إلى ٢٥ سنة والشيوخ إلى ٣٠ سنة والناخب إلى ١٨ سنة .
- ١٠ - تحريم اتصال عضو البرلمان بالسلطة التنفيذية بغير الوسائل البرلمانية وتحريم التوسط أو التدخل لصالح الأفراد لدى هذه السلطة وإلا سقطت عضويته .

* * *

في الشؤون الاقتصادية :-

الصناعة :

- يؤمز الحزب بأن الصناعة هي أمضى سلاح لمحاربة الفقر والبطالة لذلك يرى اتخاذ الوسائل العملية الآتية لتصنيع البلاد :-
- ١ - إنشاء معاهد أبحاث تضم أعظم الخبراء من المصريين والساليين في شؤون الصناعة المختلفة لوضع برنامج لخمس سنوات لتصنيع البلاد على أساس

استغلال جمع مصادر الثروة الطبيعية والخروج من دائرة الصناعات الخفيفة إلى دائرة الصناعات الثقيلة .

٢ — جعل وظيفة الجامعات الأولى البحث . وتفتح التطور العلمى ، بحيث يخلق من الجامعات مساهد فنية النهوض بالصناعات وتأخذ بنظام التوسع فى مراكز التدريب العلمى .

٣ — تشجيع رؤوس الاموال الاجنبية بشئى الوسائل التى تضمن اشتراكها فى الصناعة المصرية مع إزالة جميع العقبات التى تقف فى هذا الطريق .

٤ — يرى الحزب لتأسيس الصناعة على أحدث النظم السليمة ولتجنب مضار فترة البداية والتجارب ، أن تضع الحكومة نظاما من شأنه تشجيع معاركة الشركات الاجنبية المشهورة فى الشركات المصرية الصناعية كشركات الحديد الالمانية المشهورة وشركات الادوية والفزل . فتضمن بذلك أحدث الآلات والتجارب .

٥ — زيادة عن العون الكبير الذى ماد وسيمود على الصناعة نتيجة صدور قانون تحديد الملكية الزراعية فإن الحزب يرى أن هذه السياسة لا تستكمل أهدافها سواء من الناحية الصناعية والزراعية أو الناحية الانتاجية إلا إذا بادرت الحكومة فوراً باستبدال الادقاف الخيرية بأسهم صناعية فى الصناعات التى ستساعد الدولة على إقشائها . وبغير ذلك ستبقى الصناعة بغير عون حقيقى جدى لمدة طويلة .

٦ — إعفاء الصناعات الجديدة من الضرائب لمدة خمس سنوات .

٧ — إعفاء الآلات والمواد الأولية من الرسوم الجمركية .

٨ — تسهيل الإذن باستقدام الخبراء الأجانب اللازمين للصناعة الجديدة واخذزال الإجراء التي هي مثار شكوى الصناعة .

٩ — تقرير سياسة تهدف من الآن إلى علم تصدير القطن المصرى شعرا لكي يصدر جميعه غزلا لأن ذلك سيؤدي إلى تشغيل مليون مصرى يعملون نحو خمسة مليون مصرى وإلى أن تحصل البلاد من النقد الاجنبى على ثلاثة أمثال ثمن القطن الشمر فضلا عن ضمان جعل الميزان التجارى فى صالح مصر .

١٠ — فصيح التعاون الصناعى لإدماج الورش الصغيرة وإحالتها إلى مصانع حديثة على أن تعمل الحكومة على تسهيل التسليف بمائدة بسيطة بضمان الآلات دون أى ضمان آخر .

* * *

الزراعة

١ — البدء فوراً فى استصلاح الاراضى البور المنتشرة فى الدلتا والواحات وكذلك الاراضى الصحراوية . ويرى الحزب أن يكون ذلك عن طريق مناقصة عالمية وأن تتجنب المناقصات المحلية لأن وسائل الاستصلاح قد تطورت تطورا كبيرا فى الخارج غاية الإسراع فى الإنتاج تمثيا مع ثورتنا الاصلاحية .

٢ — بما أن هناك برنامج صرف وري مدروس على أساس المياه الممكن الانتفاع بها حالياً لذلك يطالب الحزب بأن ينفذ هذا البرنامج حالا وبأى ثمن ولو بفرض لأن هذا من شأنه مضاعفة الإنتاج وهذا يسارى تماما مضاعفة ثمة الأرض المزروعة التى لا تحتاج لآى إجراء آخر خاصة وأن تمام هذا المشروع سنجنيها سريعا بخلاف المشروعات الأخرى التى تحتاج إلى سنوات طويلة .

٣ — تكوين معهد أبحاث زراعى يمشد فيه كبار الإخصائين العالمين والمحليين لوضع برنامج زراعى يتضمن استنباط أنواع جديدة من المحاصيل التى

تلاميذ بستان وتحسين الأنواع الموجودة وكيفية التغلب على الآفات الزراعية المنتشرة .

٤ — تحويل الزراعة من وزارة إدارية إلى وزارة فنية لا يعمل موظفوها إلا في الساحة الفنية الزراعية البحتة على أن تسند الأعمال الإدارية لغيرهم .

٥ — التأمين الإجبارى ضد حريق وتلف المحاصيل وهلاك الماشية .

٦ — الاستفادة من التعاون بصفة جدية وذلك بأن تتماقد الحكومة مع شركات إنتاج الآلات الزراعية لتوريد ما يلقى لجعل الزراعة آلية بحيث يشمل ذلك الجرارات وإنشاء آبار ارتوازية منتشرة بزماء القرية ودواست وفلاجات لحفظ المحصولات سريعة التلف كالبيض والألبان واللحوم والخضروات والفواكه .

٧ — وضع برنامج واسع المدى لإنشاء صناعة المأكولات المحفوظة في جميع القرى وجعل صناعة الألبان ومشتقاتها كصناعة أساسية في القرى مع الإسراع في إصدار تشريع تعقيم الألبان .

٨ — إصدار قانون يحتم على جميع الملاك أن يردعوا على جوانب الطرق والترع والمراوى والمصارف أشجارا يتمهدونها بأنفسهم وذلك في خلال سنة من إصدار هذا القانون على أن تؤلف لجنة من الفنيين في الأشجار لاختيار الأنواع الصالحة لكل منطقة حسب بيئتها وتربتها والحرب بفضل زراعة الأشجار المثمرة . يهدف إلى كفاية البلاد حاجاتها من الأخشاب وتصدير الفائض منه بعد استغلال نصيب كبير في الصناعات المحلية الحالية والمستحدثة كصناعة الورق ومشتقاته .

٩ — تحديد أقصى حد للملكية القروية الزراعية بـ ٥٠ فدانا .

* * *

العمل والعمال

العمال الصناعيين :

- ١ — إنشاء وزارة مستقلة لشئون العمال الصناعيين والزراعيين وغيرهم .
- ٢ — إنسراك العمال بقانون في الأرباح التي تغلبها المؤسسة بحيث لا تقل حصة العمال من الأرباح عن عشرين في المئة .
- ٣ — إعطاء حصة أخرى للعمال من زيادة الأرباح عن حد معين يقرره ائتاقون وبذلك تضمن زيادة الانتاج نتيجة وجود مصلحة للعمال في زيادة الانتاج وبالتالي في الأرباح .
- ٤ — التمليك التدريجي العمال للأسهم في الشركات المساهمة عن طريق الزيادة الاجبارية لرأس المال بسعر الاصدار مع تحريم تداول هذه الأسهم في البورصات .
- ٥ — الاشتراك الاجباري في النقابات الزراعية .
- ٦ — تحريم استغلال صاحب العمل في فصل العامل وجعل هذا الحق للجنة تأديبية مكونة من ممثل صاحب العمل وممثل للعمال ومندوب عن مصلحة العمل .
- ٧ — التأمين الاجباري ضد البطالة والمرض والشيخوخة .
- ٨ — حق العامل في مكافأة نهاية الخدمة سواء عند الفصل أو الاستقالة .
- ٩ — ولما كان من المحتمل أن يموت العامل مبكرا أو بعد مدة خدمة قصيرة يرى الحزب الاخذ بنظام التأمين عن مكافأة نهاية المدة عن طريق مؤسسات خاصة أو عن طريق شركات التأمين .
- ١٠ — ويرى الحزب لضمان زيادة الانتاج ليد العاملة أن يصدر قانون يلزم

أصحاب العمل بإنشاء فصول خاصة داخل المصنع لاختيار العمل الذى يناسب كل عامل وتيسير الاعداد الممن والقنى العمال ، وذلك برفع مستوى كفاياتهم .

١١ - وكذلك يرى إدخال نظام الامتحانات والمكافآت فى المصانع وجعله من شروط الترقية .

١٢ - أن تشارك الحكومة مع المؤسسات فى إنشاء فصول خاصة بكل مؤسسة تقوم على تدريس فن لتخريج فئة الاسطوانات ، باعتبارهم حماد المصانع ويعلق الحزب أهمية خاصة على أن يكون التدريس داخل المصانع والمؤسسات لا داخل المدارس .

١٣ - تقرير السكن الصحى للعمال :

ويرى الحزب ألا يصدر مرسوم بالبناء شركة منذ الآن إلا إذا كان فى رأس المال اعتماداً يكفى لإنشاء مساكن صحية لجميع عمال الشركة . ويرى الحزب أن التباطؤ وإصدار هذا التشريع معناه الاستمرار فى إنشاء الاوكار المخجلة ومعناه إضعاف إنتاج العامل المصرى بشكل واضح ولا يخفى ما فى ضعف الانتاج من خسارة لا يمكن تعويضها .

١٤ - المساهمة الاجبارية من العمال وأصحاب الاعمال فى تقديم وجبة غذاء يومية لجميع العمال يراعى فيها بصفة خاصة مقاومة الضعف أو المرض الناشئ عن نوع العمل و. المصنع .

١٥ - إجبار الشركات على إنشاء النوادى الرياضية ، والعمل على تنمية الحياة الاجتماعية عن طريق الاخصائين الاجتماعيين .

العمال الزراعيون :

١ ... يرى الحزب أن يكون المبدأ الاساسى هو الاتجاه السريع إلى تملك الارض لمن يزرعها يده أو يباشر زراعتها بنفسه .

٢ — العمال القائمين باستصلاح الاراضى الاولى فى شراء الاراضى المستصلحة على آجال طويلة .

٣ — تسهل الحكومة لأصحاب الحزب إنشاء مساكن صحية وذلك بأن ترضيهم من طريق بنك التسليف الوراعى المبالغ اللازمة لإنشاء هذه المساكن بفائدة لا تتجاوز ٢ فى المائة على آجال طويلة . وأن يكون ذلك إجباريا إذا ما نفذت الحكومة نظام الاقتراض .

٤ — يرى الحزب أن خير طريق للمساعدات التى تقدم للطبقات الفقيرة أن تعمل الحكومة على توزيع بقرة أو جاموسة على الفلاحين ويرى الحزب أن ذلك خير وسيلة كنواة لرأس المال وكوسيلة للتنذية الصحية .

٦ — يرى الحزب العمل على استغلال القوة البشرية المعطلة فى الصناعات الوراعية فقد تبين أن كل الوسائل التى اتبعت للأن لتصنيع الريف بادت بالفشل المحقق .

ولذلك يرى الحزب أنه فى الوقت الذى تطالب فيه بإنشاء شركات لاستغلال الاراضى البور نقترح إنشاء شركة لاستغلال الأيدى العاطلة فى الريف . ويتلخص عمل هذه الشركة فى تنظيم الوسائل اللازمة لتدريب الأيدى العاطلة على الصناعات التى تلائم كل منطقة وتوزيع المواد الأولية على أن تشترك الحكومة معها بنصف رأس المال . ولا بأس من تعدد هذه الشركات فى الجهات المختلفة .

* * *

التموين

١ — يرى حزب العمال أن الحل الصحيح لمشكلة التموين والذى لاحل غيره أن تشتري الحكومة ضروريات الحياة كاللحوم والخبز والملابس وغيرها

ثم تبينها بشن يوازى ضعف ثمنها قبل الحرب . على أن تدفع الحكومة الفرق وهذه الطريقة معروفة بطريقة الاعانة وعلى أن يكون التوزيع يطاقات تحدد حصة للفرد فى كل مدة معينة بحيث يتلائم ذلك بقدر الامكان مع الميزانية .

٢ - ويرى الحزب أن لا حل لازمة الملابس الشعبية إلا الوصول بها إلى ثمن منخفض إلا باستيراد القطر . الهندى الرخيص وتصدير النزل المصرى الرفيع الغالى الثمن .

٣ - ويرى الحزب لتوفير اللحوم أن تتعاقد الدولة لدراسة مع مربى الماشية وأصحاب الأراضى الصالحة لتربيتها والى تنفيذ من هذه الكيفية كوزارة الاوقاف وأصحاب الأراضى النصف مصلحة على تربية الماشية على أن تضمن لهم الحكومة سمرا معينا لمدة ثلاث سنوات وبذلك يقلل الناس على التربية .

٤ - أن تنشئ الحكومة فوراً أو تتفق مع شركة على إنشاء مصنع للفواكه المحفوظة للفواكه التى يمنع البحر الزراعى دخولها أو يطالب بإتلافها .

٥ - منع احتكار المواد الأولية ولو كان يملكها منتجها ثم توزيعها على المصانع التى تشتغل فى تحويل هذه تشجيعاً للصناعة ومنعاً للاحتكار .

٦ - أن تكفل الحكومة عن سياسة الضرائب غير المباشرة لأنها سياسة تصيب فى الأغلب الفقراء بينما أن الأصل فى الضريبة ألا تؤخذ إلا من مصدر ربح .

٧ - يشكو الحزب من أن هذه الضريبة تكون نصف إيرادات الميزانية بما قلب العدالة الاجتماعية ويرى الحزب رفع الضرائب الجمركية عن المواد الغذائية نباتا وتخفيفها قدر الامكان عن المواد التى يستهلكها الشعب .

التعليم

- ١ — التخليص من برامج التعليم التي لا تمت إلى الحياة العملية بصلة .
- ٢ — وضع برامج جديدة يفتترك في وضعها رجال الصناعة والتجارة حتى تخرج للدرسة أو الكلية خريجا صالحا نافعا في الحياة .
- ٣ — تغليب الجزء العملي في التعليم بحيث يكون التعليم الخاص بالمزول ملحقا بمصانع غزل والتعليم الخاص بصناعة الحديد ملحقا بمصانع الحديد الموجودة أي تنشأ المدارس أو الكليات المتصلة بصناعة ما في نفس المصنع متى وجد .
- ٤ — الكف عن إنشاء الجامعات النظرية وتوفير ما يصرف فيها لصرفه في الجامعات العملية .
- ٥ — بذلناية خاصة في تدريس علم طبقات الأرض واستخدام أساندة طالمين في هذا الفن حتى يوجد العدد الكافي من الشباب الزود بالعلم الصحيح للكشف في صغارى مصر الواسعة وجبالها عن المعادن المختلفة الموجودة والمرجع وجودها في مصر .

الكتاتيب :

- ٦ — التابى أن المدارس الأولى غير كافية لتعليم جميع الصغار بحيث يتخلف سنويا مئات الألوف من الأطفال بغير تعليم .
- لذلك يفترح حرب المال العمل فوراً على إنشاء الكتاتيب بنظامها القديم فإن ذلك سيقضى على الأمية بين الصغار ولن يكلف الميرانية شيئاً مذكورا .

الأزهر الشريف :

هو القبة العلمية التي يتجه إليها نظر العالم الإسلامى كله ورسائله في العالم

(م ٢٤ — مصر والحياة) ٣٦٩

الإسلامى أقوى من السفارات والمفوضيات مجتمة وبفضلها اعترف العالم الاسلامى
لمصر بالزعامة الدينية .

لذلك يرى حزب العمال : —

أولاً : أن تعدل برامج الأزهر تعديلاً يثبت أن الإسلام هو الدين الذى
يلتزم كل عصر وأن تكون العلوم الأساسية منذ بدء الدراسة أساسها
الثقافة الإسلامية .

ثانياً : أن تنشأ فروع للأزهر فى جميع البلاد الإسلامية .
ثالثاً : إنشاء وظيفة مبعوث من الأزهر فى جميع السفارات والمفوضيات
المصرية فى الخارج .

رابعاً : التوسع فى إنشاء المدينة الجامعية للطلبة الأزهريين الأتراك
فى مصر .

* * *

الصحة العامة

١ — تأميم المهنة الطبية والمستشفيات العامة والخاصة لتكون فى خدمة
كل عامل وكل مواطن بالمملكة من حيث الفحص الطبى والعلاج بالجماع على أن
يخضع للمشروع كل الأطباء وهيئات التمريض تشياع مع النظم الاشتراكية الحديثة .

٢ — القضاء على أسباب الشكوى من العمالة والملاج بالمستشفيات
بكافة الوسائل .

٣ — إنشاء مستشفيات خاصة على النظم الحديثة املاج المصابين من العمال
بسبب المهنة مع إنشاء مصانع للاطراف الصناعية والنظارات وتهيئة أعمال
مناسبة لذوى الباهات من العمال :

٤ — العناية بالعجزة والطاعنين في السن والمشرهين وذلك بإنشاء ملاجى .
ومستشفيات خاصة لملاجى . والعمل على رعاية أسرهم .

٥ — القضاء على الأمراض المتوطنة الرمدية والطفيلية وعلى الأخص
البلهارسيا واستصدار القوانين اللازمة لتنفيذ مشروعات الرقابة من
هذه الأمراض .

٦ — مكافحة الدرن والجذام والاستزادة من دور الفحص والعلاج مع رعاية
المصدورين وأسرهم بصفة خاصة . والعمل على حماية النسل من الأمراض التى
تنتقل بالوراثة .

٧ — الرقابة من الأمراض المعدية والعمل بكافة الوسائل الحديثة على منع
نشرها إلى المملكة المصرية والقضاء على الحشرات الناقلة للأمراض مع إنهاء
مصانع لاداء الد . ت . وغيرها من المواد المبيدة للحشرات تديرها أيد مصرية .

٨ — إنشاء مساكن صحية للعمال بالمدن والقرى بطريق التعاون حتى يصبح
المسكن ملكا للعامل أو الزارع فيما بعد — مع العناية بتخطيط القرى والأحياء
التي يسكنها العمال بالمدن تخطيطا صحيا .

٩ — نشر الثقافة الصحية بين العمال والفلاحين بالطرق الحديثة .

١٠ — رعاية الطفولة والأمومة بالاستزادة من إنهاء دور رعاية الطفل
والحضانة للنساء بالأطفال الذين يمنهم عمل أمهاتهم من رعايتهم .

مع إنشاء مدارس للأمومة والأبوة وتشجيع الرياضة لخلق جيل جديد
سلم العقل والمدن .

١١ — إنشاء مصانع مصرية للأدوية بالنباتات المصرية وتشجيع زراعة
النباتات الطبية . وتيسير الحصول على الدواء بكل عامل أو صانع فى أى وقت .

١٢ — توفير المياه الصالحة للشرب بكل منزل بالمدن والقرى وكذلك المياه

اللازمة للاستعمال المنزلى وتوفير تصريف الفضلات وإنشاء دورات مياه محمية بجميع المساكن .

مع العمل على وقاية الأغذية كاللحوم والخضر والفواكه وكذلك الألبان من التلوث وصدور قانون التطهير .

١٣ — إنشاء المعاهد الصحية الهندسية وتشجيع الأبحاث في فروع الطب والصحة العامة بإنشاء معاهد خاصة بها .

١٤ — إيجاد بمشآت بصفة دورية من الأطباء والقائمين بهيئة التمريض إلى الخارج للاستفادة من المعلومات الحديثة في الفروع المختلفة .

مشكلة المساكن

يقترح الحزب حل مشكلة المساكن بصفة عامة الاقتراحات الآتية : —

١ — أن تنزع الحكومة ملكية الاراضى المحيطة بالمدن التى تدخل فى دائرة الامتداد الطبيعى للبلدية ويقدر ثمنها على أساس أنها أرض زراعية .

٢ — أن تنشئ الحكومة عليها المرافق وأن تدفعها بالثمن الذى تكلفته بغير ربح .

٣ — أن تصدر الحكومة فرضا بفائدة ٣ ٪ / وأن تتفق مع أحد البنوك على تسليف من يملك ربح ثمن بيت المبلغ الكافى لإتمامه على أن تدفع الحكومة نصف المائدة أى ١٥ ٪ / ويدفع المالك ١٥ ٪ / وذلك على أن يقسط على ثلاثين سنة ما لم يرغب المالك فى تقصير المدة .

٤ — أن تبدأ الحكومة بنزع ملكية الجزء الغربى من مدينة الاوقاف على أساس أنها أرض زراعية وتبيعها لنوى الدخول البسيطة وعليها أن تبين أسباب الأولوية وتبيعها بالشروط السابق بيانها .

٥ - أن تساهم الحكومة في بناء مساكن العمال بأن تمنح أراضيها المجاورة للصانع بغير ثمن أن تقوم المصانع عليها مساكن للعمال بشروط معينة وفي مدة معينة .

« للتواصلات »

١ - إنشاء شبكة الطرق الرئيسية الناقصة في بحر ٣ سنوات على أن تطرح في مناقصة عالمية :

٢ - النظام التعاوني لإنشاء الطرق الفرعية بحيث تتعاون الجمعيات التعاونية والمجالس القروية في القرى المشتركة في الالتفاف بطريق فرعي لإنشائه على أن تتكفل الدولة بصيافته متى تم على أن يتبرع كل من يمر الطريق بأرضه بثلث الأرض في مقابل النفع الذي يعود عليه .

٣ - التخفيف من الضرائب المفروضة على سيارات نقل البضائع تخفيفاً لأثمان الضروريات .

مجلس الدولة وديوان المحاسبة

يرى الحزب أن في توسيع سلطات مجلس الدولة وديوان المحاسبة ما يكفل للمصري عدالة كاملة ولأموال الدولة سيانة محققة - لذلك يرى الحزب .

١ - أن تكون رقابة ديوان المحاسبة على أموال الدولة قبل وبعد الصرف .

٢ - توسيع اختصاص مجلس الدولة بحيث يكون له حق النظر في دستورية القوانين والحكم بالفتاها .

٣ - أن يكون النيابة العمومية لا للأفراد فقط حق طلب إلغاء والأوامر والقرارات الرذارية المخالفة للقانون .

٤ - أن تمتد رقابة مجلس الدولة إلى شركات المرافق العامة .

هـ — يطالب الحزب بالناس. محاكم المطايات لكل وزارة تتبع مجلس الدولة
وفيها يفحص القاضي المطايات بعد إعلان جميع المتناقصين أمامه وسماع
دفاعه في مواجهة بعض من بعض ثم يصدر حكمه في جلسة علنية يرأسها العطاء
على صاحب الحق .

أما لو اتبعنا هذا النظام لأغلقنا أوسع باب يدخل منه المباشرون .

الحاكم

أولا : يرى الحزب أن هذه القضاء في مصر مثار شكوى الناس وأن هذا
البطء طالما سبب توسيع شقة الخلاف بين الناس وتكبير النزاع بل وضياع الحقوق
ويرى الحزب أن البطء في القضاء وتعليق النزاع أمام المحاكم أضر بالناس
من ضياع حقوقهم .

ويرى الحزب علاجاً لذلك : —

١ — الأخذ بنظام القاضي الفرد .

٢ — تعديل قانون الإجراءات الجنائية بحيث يكون للحكوم عليه في
جناية حق الاستئناف أى تنظر الجنايات على درجتين .

٣ — إلغاء عقوبة الإعدام فيها هذا جرائم الحياة العظمى .

٤ — إلغاء محكمة النقض المدنية والرجوع إلى نظام الدوائر المجتمعة لأن
نظام محكمة النقض جعل من المسير الحصول على الحق إلا بعد ستين طويلة .

٥ — إدماج المحاكم الفرعية في المحاكم الأهلية وإعطاء المحامين الشرعيين حق
المرافعة في القضايا الشرعية ،

٦ — تحديد مدة أقصاها أسبوعاً للفصل في القضايا المالية وثلاثة شهور في
بال القضايا .

ثانياً : تطبيق نظرية فصل السلطات بين القضاء والسلطين الأخرتين بحيث لا يكون السلطة التنفيذية سواء من ذلك الوزير أو مجلس الوزراء رأى في تعيين القاضي أو ترقية أو تأديبه أو نقله . وهذا فقط يكون لمصر قضاء مستقل .

٢ — تطبيق جميع الضمانات المقررة للقضاء على جميع أعتناء النيابة وعدم إقامة أى وزن للنظرية القائلة بأن النيابة جزء من السلطة التنفيذية .

٣ — اختيار الجمعية العمومية للمستشارين للنائب العام لشغل هذه الوظيفة .

السجون

يرى الحزب أن تصلح السجون بحيث تكون دار تهذيب وتعليم حقيقية وفعلاً ويرى لتطبيق ذلك أن تتخذ الإصلاحات اللازمة .

١ — أن يفرق بين السجن والحارس بحيث يكون الأول حاملاً لشهادة في الخدمة الاجتماعية وأن تقتصر مهمة الثانى على مجرد الحراسة .

٢ — أن تمثل الصناعة في السجون صناعة جديدة وذلك بأن تتفق مصلحة السجون مع المؤسسات الصناعية المختلفة لأن تنشئ ورشاً داخل السجون وأن يشغل في هذه الورش كل صاحب مهنة من المساجين في مهنته على أن يتقاضى أجراً كاملاً ويخصم من أجره ثلاثة أعتشار في مقابل مصاريف وغذائه وأما الباقي فيرسل لمائلته أو يحفظ له ليستخدم به عند خروجه من السجن .

٣ — أن يعدل بناء السجون بحيث يكون لدورات المياه مكان خاص حتى لا تهدر إنسانيتهم وحتى تمكن من الصلاة وهي مما يساعد على إصلاح نفسية السجين .

٤ — أن تنشأ السجون بجانب الأراضي الزراعية ليشتغل فيها العمال الزراعيون من المساجين وذلك خير من إجباره على تعلم الصناعة وتغيير حرفته :

• — إعطاء سجون لجرائم الرأى .

البرنامج الرياضي والفني

يرى الحزب أن الرياضة والفن ضرورية للنهوض بالأمة إحداهما لتربية الجسم والثاني للسمو بالنفس والروح .

في الرياضة :

- ١ — تهيئة برنامج الساحات الشعبية .
- ٢ — لما كانت اصر ألعابها الرياضية الخاصة فقد كان الفلاحون يراولون الرياضة الوطنية ولكن ازدهام السكان دعى إلى زرع المساحات حتى المساحات حتى لم يعد مكان لممارسة الرياضة فكف الناس عنها . لذلك نقترح أن تزرع في كل قرية مساحة كافية لممارسة الألعاب الرياضية والتدريب العسكري فيها .
- ٣ — تشجيع المسابقات الرياضية بين الشعب وتشجيع الرياضيين البارزين .

في الفنون

محنة الإذاعة :

- ١ — يرى حزب العمال أنه لن يكتب للإذاعة أى تقدم ونهوض إلا إذا أصبحت غير حكومية ولذلك نقترح الآتى : —
- ٢ — أن يعطى امتياز الإذاعة لشركتين كما يعطى لماسح الإعلان . وبما أن الناس متعلم في المحلة التي يفضلها الجمهور على الأخرى فستجند كل شركة لتقديم أحسن برنامج يرداد الإنقبال في الإعلان عليها : وفي ذلك ما فيه من اختيار الأصالح من الفنانين والمحاضرين واختفاء المحسوية .
- ٣ — ألا يبقى الحكومة غير حق الرقابة السياسية والأدبية .
- ٤ — يحرم احتكار الحكومات القائمة للإذاعة بل يجب أن يكون ذلك حقا لجميع السياسيين ولرجال المعارضة .

٤ — لما كان مصر في حاجة قصوى للدعاية فيجب أن تكون محطة مصر تعادل أقوى المحطات في العالم حتى يسمع العالم كله صوت مصر .

* * *

السينما : —

لما كان للسينما دورها الهام في تكوين أخلاق الشعب . لذلك يرى الحزب

١ — حماية غير البالغين من مشاهدة الأفلام المثيرة .

٢ — أن تقوم الحكومة نفسها بإخراج أفلام قصيرة لتقويم أخلاق الناس وتوجيه الشعب توجيها صالحا لأن مثل هذه الأفلام لا تخرجها الشركات لأنها غير مربحة . أو تكلف الحكومات بإخراجها على أن تدفع لها إعانة .

٣ — حماية صناعة الفيلم المصري من المنافسة الأجنبية .

* * *

مسائل متفرقة

الضمان الاجتماعي : —

يرى حزب العمال تعديل قانون الضمان الاجتماعي بحيث تخفص الوظائف اللازمة لتنفيذه بغير ضرورة والتي استغرقت مبالغاً كبيراً أولاً به الفقراء .

ويرى الحزب في ذلك أن يعتبر العجائز نفقة على الدولة وأن على مستحقه أن يرفع دعوى أمام قاضى القضاة وعلى القاضى أن يحقق الطلب وأن يحكم بالنفقة إذا ظهرت صحته بدون تدخل الممد أو الموظفين أو غيرهم . وبذلك تستبعد المحسوبيات أو النش .

٢ — إنشاء مكتب نفقات يتولى رفع الدعوى باسم الفقراء على أئادهم
المومنين الذين تجرى عليهم النفقة شرعاً .

* * *

تعميم نظام مؤسسات القرض الحسن في جميع أنحاء البلاد .

* * *

أن تصدر الحكومة تشريعاً عاجلاً يجبر صاحب العمل على دفع علاوة
العلاء متى وأت مصلحة العمل أنه لازم بدفعها طبقاً للقانون . وعلى صاحب العمل
أن يتنظم ضد هذا القرار الواجب النفاذ منذ صدوره أمام محكمة القضاء الإدارى
التابعة لمجلس الدولة .

* * *

جعل المسجد ممهداً للعلم ومكانة الأمية والاستفادة بثقافة أئمة المساجد
وموظفياً فى نشر العلم وتهذيب الشعب . وفى البلاد آلاف المساجد منتشرة
فى كل البقاع :

* * *

أن يكون الطلاق أمام القاضى وألا يحصل الزواج بوجعة أخرى إلا بإذن
من المحكمة .

* * *

الضرائب :

يرى الحزب تخفيفاً لأعباء الضرائب على الجيل الحاضر ومواجهة المطالب
الكثيرة التى تواجه الحكومة أن تقسم المشاريع إلى قسمين فكل ما كان منه شعبياً

يستفيد منه أكثر من جيل . كإثشاء المدارس أو المصالح أو الخزانات أو إنشاء
الترع وجب أن يكون ذلك بقرض يدفع على أجل طويل حتى يفترك في كل
حسب مالى جميع الذين يستفيدون منه من الجيل الحاضر والأجيال المستقبلية .

وأن المصاريف التى يقتضيها الحكم ولا يستفيد منها إلا الجيل الحاضر فهذه
هى دون غيرها التى يجب أن تقتضى بضرائب فى الميزانية الحاضرة .

* * *

إلغاء لجان الشكايات : —

ويترتب على ذلك تعديل نظام الممد بحيث لا يعينه اللجنة ولكن يرفع
للاتخاب المباشر أمام لجنة يرأسها القاضى الجزئى للجهة ، ويعلم القاضى إسم
من ينال الأغلبية عمدة للجهة بدون انتظار تصديق وزير الداخلية .

ويكون العطن فى كشف المرشحين أمام القاضى الجزئى للجهة وحكمه نهائى .
أما محاكمة الممدة فتكون أمام هيئة مكونة من قاضى ووكيل نيابة ومفتش
داخلى . وللممدة حق الدفاع عن نفسه أو بواسطة وكلاء .

إصدار تشريع بتعيين لجان فى كل مركز من الموقوف بهم تفصل فى كل نزاع
يرفع إليها بانضاق الخصوم ويكون لحكمتها قوة الشيء المحكوم به : وبذلك
تفنى على أسباب النزاع بسرعة تؤدى إلى استتباب الأمن .

* * *

الآخذ بنظام اللامركزية فى أوسع نطاق بالنسبة للقرية ثم للديرية ، وقصر
تدخل العاصمة على المسائل المتعلقة بالسياسة العامة .

الجيش

لاكرامة لامة بغير جيش قوى ولا فائدة للسياسة ولا لخطب السياسيين في المحافل الدولية وغيرها إذا لم يتكلموا من أفواه مدافعهم .

ويرى الحزب أن نظريات القتاتلين بأن لا ضرورة لجيش قوى في مصر إنما هو حكم بالإعدام على طموح هذه الامة وقضاء على آمانيها في الاستقلال .

ويرى الحزب أن إنشاء جيش قوى ستنعدي آثاره الناحية العسكرية إلى صميم أخلاق الامة فانه سيطبعها بطابع النظام ويفرس فيها روح الشجاعة والإثار والتضحية وفي ذلك الكفاية لكي تصمد الامة إلى أعلى درجات المجد .

لذلك يقترح حزب العمال : —

١ — تقوية الجيش عددا وعدة لأنه من العار أن يعيش الجيش على تسويق الأسلحة من الخارج .

٢ — أنه يجب لذلك إنشاء المصانع فوراً للأسلحة الخفيفة والثقيلة وأن ينشأ في منطقة أسوان حيث الحديد والكبرياء .

٣ — وجوب تكملة تصنيع البلاد إذ أن جميع الصناعات متصلة بالمجهود الحربي :

٤ — وجوب إنشاء مراكز تدريب في جميع القرى والساحات الشعبية لمباشرة التدريب الرياضي والسكري وخلق روح الشجاعة والنظام في المصري منذ طفولته حتى يكون جديراً بمجد آبائه وأجداده .

* * *

هذا هو برنامج حزب العمال والفلاحين وقد عني في دراسته بالتواحي المعملية

دون النظرية وبالتخصيص دون التعميم — نرجو أن ينفع الله به الأمة وأن يهتم
به أهداف الثورة المباركة .

والله ولي التوفيق !

رئيس

حزب العمال والعمال والفلاحين

عبد الحميد عبد الحق

حزب الكتلة الوفدية

برنامج الكتلة الوفدية

ملقعة :

إن برنامج الكتلة الوفدية ، الذى تسكله الآن تنفيذاً لقانون تنظيم الأحزاب الجديد ، ليس فى الواقع جديداً على ميادى الحزب ولا مراميه ، وإنما هو مرآة تنمكس عليها أهدافه فى كل ماضيه ... ومن ثم ، كان برنامجها الحاضر فى جوهره هو هو برنامجها القديم ، ومستورها المستديم ..

ولا يسع الكتلة الوفدية إلا أن تحمد الله تعالى أن هيا للأمة عن طريق ضباط وجنود جيشها الباسل ، وقائده المناضل ، همداً جديداً تتحقق فيه أهدافها الشعبية الصريحة هدفاً بعد هدف — تلك الأهداف التى نالها الشعب ثورته المجيدة ، والتزمها الكتلة منذ تكوينها ، بل عانت ما عانت فى سبيلها ، فزادها الله شرفاً فوق شرف ...

وما الكتلة الوفدية إلا تلك الكتلة من الرجال الذين واجهوا الفساد فناروا على الذين آثروا الفساد ، ولسوا الاستبداد فاتحدوا وتحداوا الاستبداد ... أو قل أن كيان هذه الكتلة الثائرة ، إنما هو مستمد من أنها كتلة طاهرة ، لا غرض لها إلا أن تكون دهائم الحكم مطهرة وعجزة ...

لهذا كانت الكتلة ، ومن أجل هذه الغاية تسكونت الكتلة ، فكان لها الشرف أن كانت أول من نادى بالتطهير ، لأنها ما تكونت إلا للتطهير — باعتباره

أول خطوة إلى التحرير — حتى لقد كانت الديداجة التي اتخذتها شعاراً يوم انشائها أنها هي الوفد مطهراً ، وإن الحكم في عقيدتها يجب أن يكون مؤمناً وعمرراً .

هذا هو شعار الكتلة ، وهذا شعورها ، الذي أبت إلا أن تسجله في برنامجها منذ انشائها ، فقالت في صدره أن « برنامج الكتلة الوفدية مستمد من تاريخها وأسباب تكوينها ، فهو برنامج طبيعي لا افتعال فيه ولا ارجمال » .

فلماذا ما نادينا اليوم بوجود التطهير كل التطهير ، سعيها وراء التحرير أكل التحرير ، فأنما تحقق هدفاً إليه عدنا ، بل من أجله وجدنا ، وفي سبيله حاربنا وحاربنا واضلهدنا ...

ولئن كانت غاية الكتلة منذ إنشائها هي التطهير ، فقد سجلت كذلك منذ إنشائها السيل واضحا إلى هذا التطهير ، حيث نصت صراحة في برنامجها للطبوع سنة ١٩٤٥ على وجوب إصدار تشريع « من أين لك هذا ، فكانت بذلك أول من نادى بإصدار هذا القانون حيث ورد في المادة الرابعة من البرنامج المذكور مايلي نصا . —

« ٤ — إصدار تشريع في مصر على نمط التشريع المروف في بعض بلاد أوروبا باسم « من أين لك هذا » على أن يخضع للتحقيق والمقاب بمقتضاه الوزراء والموظفون وغيرهم عن تدور الشبهات حول مصادر ثرائهم » .

ولقد انتقل جهاد الكتلة إلى طوارة العمل حين تألف لجنة حكومية برئاسة رئيس الكتلة ، بصفته وزيراً للبالية ، وكان من ضمن أعضائها النائب السام والمستشار الملك ، وقامت اللجنة بالتحقيق الفيق في تهم الرشوة واستغلال النفوذ وغيرها من المساويء التي ارتكبت من الحاكمين ضد المحكومين الأبرياء وانتهت فعلاً إلى وضع تقرير شامل يطوى على اتهامات خطيرة بالرشوة الجنائية

واستغلال النفوذ .. ولولا تدخل المستعمرين في ذلك الحين تدخلًا مفضوحًا وفاضحًا لَمْ التطهير بمعدل القضاء ، ولسكان فيه على الفئة الفاسدة القضاء كل القضاء ... ١١

إلا أن الظروف من جهة أخرى قد مكنت الكتلة من تنفيذ بعض وسائل التطهير ، حيث أصدر رئيسها حين كان وزيراً للدالية في سنة ١٩٤٥ قانون إلغاء الاستثناءات ، لمحاربة المحسوبية ، فكان هذا القانون أول خطوة رسمية إيجابية في سبيل استئصال عوامل الفساد الذي تغرر الإدارة الحكومية وكاد — لولا لطف الله — أن يهدمها ويقوض أركانها .

حتى إذا ما غاضت مصر غمار الحرب في فلسطين ، وحدث ما حدث من مآسى الاتجار في الأسلحة والذخائر ، لم يتوان رئيس الكتلة عن أن ينادى باسمها في خطاب عيد الجهاد الوطني في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٥٠ قائلا :

« يجب المبادرة بالعمل على تحسين حالة جيشنا الباسل وتزويده بالأسلحة الحديثة حتى يكون في مصاف الجيوش الكبرى ... هذا فضلا عن وجوب الضرب على أيدي المتجرين بدماء أبنائه ووضع حد حاسم للفضائح الخزية في صفقات الأسلحة والذخائر ... » ثم قال : —

« وبهذه المناسبة أقترح أن يصدر قانون بتقرير معاش استثنائي لكل من يستشهد في سبيل واجبه من رجال الجيش والبوليس » .

* * *

مكثا كان شأن الكتلة دائما ، شأن الساعي إلى التطهير في كل وقت وفي كل مكان ، فإن مكثها الفرصة من تنفيذ ما تدعو إليه بادرت إلى إتهارها ما استطاعت إلى ذلك سبيلا .

وإذا كانت الظروف التي سادت العهد البائد قد حالت بين الكتلة وبين تنفيذ

ما تمتعه من مبادئ وآراء ، فإنها لم تتوان عن المعنى في طريقها ، والأصرا
على موقفها ، حتى ولو لاقى في هذا السبيل الوعيد بعد الوعيد ، وتعق الوعيد
بالاعتقال والتشريد ...

ورغم ذلك فما كان الاضطهاد وليجعلها تلين ، وما كان الاستبداد ليجمعها
تستكين ، بل على العكس فإنها في سبيل الإفصاح عن مبادئها ، والكفاح لتحقيقها
لم تلتأ لحظة ، أو تجامل أحداً ، مهما بلغ مقامه أو تناهى خطره .

وقد كان موقف الكتلة الصريح — على صفحات جريدتها ، وعلى منابر
الخطابة ، من نقد تصرفات الملك السابق — فضلا عن موقفها من الاستعمار —
سببا في استبعادها وحدها من الوزارة المؤقتة ... فكان لها في ذلك الشرف
كل الشرف ...

وإن لرئيس الكتلة في هذا الصدد قوة مأثورة طامرددها ، وخاصة في
خطابه بمناسبة عيد الجهاد في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، حيث نادى بأعلى الصوت
قائلا :—

« إن الشعب الإرادة والسيادة ، فهو السيد الأوحد البلاد ، ولا يصح أن
يطلق على الملك أنه سيد البلاد ، بل هو الخادم الأول البلاد . »

ولاشك أن التطهير — وإن كان غاية في ذاته — إنما هو خطوة لأمناص
منها في سبيل التحرير — وهو الغاية الأوصيلة والأصلية لثورتنا المصرية التي
تزعها الرئيس الخالد سعد زغلول على رأس الوفد الأمين ، الذي استمدت
الكتلة الوفدية من أمانته تبراسا ، وجعلت من هذه الأمانة دعامتها وأساسا .

لذلك أقامت الكتلة من نفسها حارسا على الحرية المقدسة وحرصت أبليغ
الحرس على دفع كل خطر يهددها — ولعل أقرب مواقفها إلى الأذهان موقفها
المعروف بصدد الدفاع المشترك والمعاهدات الثنائية والرباعية التي كان من

شأنها — لو أيرمت — أن تربط البلاد بالعجلة الاستعمارية ، وتقضى على حريتها .

بل إن الكتلة حين رأت أن معاهدة سنة ١٩٣٦ قد استغفدت أغراضها وتميزت الظروف التي أيرمت فيها ، بحيث أصبحت لا تتفق مع تطورنا الوطني والدولي معا ، كانت من أول من نادى في البرلمان ببطان هذه المعاهدة وبطلان اتفاقية سنة ١٨٩٩ الخاصة بالحكم الثنائي في السودان ، وظلت الكتلة في كل وقت تتادى بوجوب إلغاء تلك المواثيق الباطلة المقيدة لحرية البلاد ووحدتها . وقامت الأمة كلها ترد هذا النداء ، حتى انتهى الأمر فعلا ، وقانونا ، إلى تحقيق هذا الإلغاء ...

ولقد ظلت الوحدة بين مصر والسودان مطلباً لا يخرج عن حوز الأمانى الأمانى القومية . ولا يتقدم خطوة واحدة نحو التحقيق العمل ، حتى تقدم رئيس الكتلة — لأول مرة في تاريخ مصر الحديث — فنادى بوجوب تعديل الدستور بحيث ينص فيه على أن ملك مصر هو ملك مصر والسودان ، وظل يدافع عن اقتراحه أمام البرلمان حتى صدر للرسوم بتعديل الدستور وفق ما أراد .

ولعل للكتلة الوفدية أن تذكر — في مجال الذكر لالفخر — ما كان لرئيسها حينما كان عضوا في الوفد من دور جوهري في تخليص البلاد من وصمة طلالا لطلعت جبين سيادتها ، وأذنتها في صميم حريتها — وهى وصمة الامتيازات الأجنبية ...

وهكذا ، فما من دور من أدوار الكفاح العمل في سبيل تحرير البلاد ووحدتها واستكمال سيادتها ، الا كان للكتلة الوفدية فيه النصيب الاوفى والاوفر ، ليس فقط من ناحية التفكير والتجديد ، وإنما فوق ذلك وقبل ذلك من ناحية التدبير والتنفيذ . . أما الأقوال الجوفاء ، فما عرفها هذا الحزب الذى ولد وعاش فعلا بالوفاء والوفاء ...

وفما يتعلق بالإصلاحات الداخلية لم يكن الحزب في موقفه منها أيّضا
حزب أقوال ، بل أعمال تلو أفعال ، تحقيقا لبرنامج معلوم ومحدد ، أعلن في
حينه على الناس ...

وحسبنا في هذا المقام أن نذكر على سبيل التمثيل لا الحصر — ما حققه رئيس
الكتلة إبان توليه وزارة المالية في إصدار كادر العمال ، ووضع النظم والجراءات
العملية لدعم البتوك المصرية ، ثم القيام بالتسويات المقارية اسمافاً للمدنيين
المصريين — وفوق ذلك كله فلاول مرة في تاريخنا الاقتصادي قرر وزير المالية
اعفاء صفار الزراع من الضريبة المقارية... وأخير أليس آخراف فقد ألسأمدوسة
للضرائب كانت حجر الزاوية في الثقافة الضرائية ونظامها ..

هذا هو مجمل البرنامج الذي حققته الكتلة عمليا — ورغم قصر المدة التي
اشتركت خلالها في الحكم — إذا لم تكن قد استفالت احتجاجا على
مساويه الحكم !

أما عن برنامجا المكتوب فقد سبق أن أعلنت الكتلة على لسان رئيسها في
خطابه يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩٥٠ أنه « يجب على كل حزب سياسي أن يضع لنفسه
برنامجا عمليا يواجه به ما يطرأ من تطورات ، ويحدد وسائل العلاج تحديدا عمليا
لاقوليا ... ومن الخطأ التقييد في الجهاد بمجرد الفاظ مرصوعة ، لأن أول
شريط من شرائط النضال في سبيل الحرية ، هو أن المناضل نفسه يتحرر ليتطوره

ولهذا لم تكف الكتلة ببرنامجا الأول الذي وضعته في سنة ١٩٤٥ بل عادت
فأدخلت عليه في سنتي ١٩٥٠ و ١٩٥٢ من التعديلات ما يتفق مع تطورات القومى
وما هذا البرنامج الحزبى إلا دستور الحزب ، الذى سيعمد جاهداف بكل ما أوتى
من إمكانيات ، وما قد يتعرض له من تضحيات ، على تحقيقه أو في التحقيق ،
والله ولى التوفيق .

* * *

نص البرنامج

السياسة الوطنية والخارجية :

١ - مصر والسودان بلد واحد وشعب واحد ، تجمعت له الوحدة من الطبيعية ، والتاريخية ، والوطنية والسياسية في وقت معا .

٢ - يجب جلاء القوات المحتلة الناجز التام عن وادي النيل ، ومقاومة الاحتلال الأجنبي في أى صورة يتخذها ، سواء أكان احتلالا بريا أو بحريا أو جويا أو ما تحايلا عليه فأسموه فنياً .

٣ - رفض التقيد بأية معاهدة ثنائية كانت أو رباعية أو سواما تربط البلاد بمعلة الاستعمار ، والاكتفاء بوضعنا الدولى كمضوحر مستقل في هيئة الأمم المتحدة .

٤ - يجب اتخاذ الاجراءات الإيجابية لمقاومة دستور السودان الباطل الذى لا يصح صدوره إلا من رئيس الدولة المصرية السودانية . كما يجب إخطار الحاكم العام البريطانى بىطلان حكمه بعد إلغاء اتفاقى سنة ١٨٩٩ .

٥ - التعاون مع الأمم العربية الشقيقة على أساس التكاتف على استكمال الأمانى القومية لسكل منها ، وعلى أن لا يكون هذا التعاون سبيلا لإلزام وضع البلاد المتماونة داخل منطقة نفوذ أجنبية .

٦ - كل مسمى لحل القضية الوطنية يجب ألا يتم إلا فى ظلال الحياة النيابية ، بعيدا عن الأوضاع التى تمنع أو تعطل رأى الشعب فى قضية الشعب .

٧ - يجب الاتفاق بين جميع الأحزاب والهيئات على اتخاذ خطة إيجابية وعملية لمقاومة الاستعمار وتحقيق أمانى البلاد فى أقرب وقت مستطاع دون أن ننسى الدرس الذى تلقيناه عن ثروتنا المجددة ، وهوان وحدة البلاد فى وحدة المجاهد .

السياسة الداخلية

نظام الحكم :

٨ — الدستور حق من حقوق الشعب ، وليس هو منحة ملكية ، بل نعمة شعبية ، تمثل فيها إرادة الشعب وسيادته .

٩ — الحكم الديمقراطي والدستور الصحيح يقتضى حكم الشعب بواسطة الشعب ، ولحرر الشعب ، فللشعب الارادة والسيادة مآ ، وهو وحده سيد البلاد وجميع السلطات مصدرها الأمة .

١٠ — يجب تعديل الدستور بحيث يحذف القيد الوارد ببعض النصوص على عدم قابليتها للتعديل ، سيما وقد وضع الدستور منذ ثلاثين عاما ويجب أن يتمشى التطور الدستوري مع التطور الشعبي .

١١ — ولذا يجب أن يكون للشعب مطلق الحرية في اختيار نظام الحكم الديمقراطي الذي يرضيه دون أن يتقيد بأى قيد من أى نظام يعاينه .

١٢ — مادام النظام الملكي قائما ، فالملك الدستوري يملك باسم الشعب ولا يحكم .

١٣ — يحذف من الدستور النص القاضى بأن ذات الملك مصونه لا تمس لأن هذا النص يعفيه من المسؤولية مما قد يرتكبه من مخالفات دستورية أو جنائية .

١٤ — وكذلك ليس للملك حق إعلان الحرب — هجومية كانت أو دفاعية ولا عقد الصلح أو إبرام للماهدات .

١٥ — وليس له ايضا حق اقالة الوزارة مادامت حائزة لثقة البرلمان والشعب . .

١٦ — ويجب أن لا يعنى من الضرائب الملك أو أفراد الأسرة المالكة ،

بحيث تكفل المساواة بينهم وبين أفراد الشعب في المساهمة في الأعباء العامة .
١٧ — كما يجب إلغاء مخصصات أفراد الأسرة الملكية الغاء تاماً ، وتخفيضها
إلى الحد الأدنى فيما يتعلق بشخص الملك .

١٨ — ثم يجب تمثيلاً مع الوضع الديمقراطي السليم أن تُلغى رتب واللقاب
العائلة الملكية ، كما ألغيت الرتب والالقب الخاصة بأفراد الشعب .

كما يجب حرصاً على كياننا الوطنى ، وكرامتنا القومية ، المدول عن تسمية
الجامعات والمعاهد والمنشآت والشوارع بأسماء العائلة الملكية في مصر ، بما يجعل
وطننا عزبة ملكية أو بالأحرى عزبة مملوكة وكذلك يجب إلغاء اسم الماروقية
وغيرها من المسميات المنشأبة .

ويلاحظ في هذا الصدد أنه لا توجد جامعة ما في انجلترا أو غيرها باسم هذا
الملك أو ذاك ، بل كلها باسماء البلاد التي نشئت فيها واعتزت بها .

* * *

الحرىات العامة :

١٩ — الحرىات الأولى مكفولة للجميع :

لحرية الرأى تقتضى إلغاء جميع القيود على الحرية الصحفية بحيث يمنع منعاً باتاً
مصادرة الصحف أو تعطيلها ما لم يكن ذلك بناء على حكم قضائى .

وحرية الاجتماع : يجب أن تكون مطلقة من كل قيد ، كما أن للصيرين الحق
في تكوين الأحزاب والجمعيات في حدود القانون العام .

وحرية الفرد : تقتضى أن تتوافر لجميع الأفراد كافة الضمانات التي يكفلها
القانون .

٢٠ — يجب أن يعدل الدستور بحيث لا تمنح الأحكام العرفية إلا في حالة
الحرب وحدها .

٢١ — يلقى في مختلف صوره نظام البوليس السيلسى ، وكذلك نظام
المصاريف السرية بعد إذ تبين أنه قد أسىء التصرف فيها من غير ماضابط ولا مقياس
سببا وأنها غير عاصمة لاية وقابة مالية أو برلمانية .

* * *

السلطة التشريعية :

نظام الانتخابات :

٢٢ — يجب تعديل قانون الانتخاب لافرار نظام جديد للانتخابات البرلمانية
بحيث تقرر ابادئ الآتية : —

أولاً : جعل الانتخاب بالقائمة مع التمثيل النسبى .

ثانياً : جعل التصويت اجبارياً .

ثالثاً : إدارة عملية الانتخاب تحت الاشراف القملى المباشر للسلطة القضائية .
رابعا : فرض عقوبة على الرشوة أو الریف أو اعطاء بيانات غير صحيحة
أو غير ذلك مما يخالف نزاهة الانتخاب على أن تنظر الدعاوى في هذا الصدد بطريق
الاستعجال أمام دوائر قضائية تشغل لهذا الغرض .

خامساً : اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتطوير دوائر قيد الناخبين من كل ريف
— تحت اشراف لجان حكومية — مع استيفاء شرائط الطمن فى اللقيدين فيها
طبقا للقانون .

سادساً : يجب أن يعمل كل ناخب بطاقة اثبات شخصية ، تعمل صورته
الفوتوغرافية .

سابعا : يجب تقسيم الدوائر الانتخابية تقسيما جغرافيا ثابتا صحيحيا لازيف
فيه ، وتحديد أماكن اللجان تحديدا سليما يتمتع معه كل عبث .

* * *

الحكم النيابي

٢٣ — يجب أن تطهر فرق طهارة سمعة الحكم النيابي في مصر وذلك بالعمل على تحقيق المبادئ الآتية :—

أولاً : يحظر تدخل نواب الأمة ووساطتهم في الشؤون الادارية المحصنة التي لاتخضع لرقابتهم النيابية .

ثانياً : يحظر على أعضاء البرلمان — حفظاً لحرمتهم وكرامتهم — قبول الوظائف الحكومية أبان عضويتهم . كما يحظر عليهم — وعلى الوزراء السابقين — استغلال نفوذهم لدى الشركات والبيوت المالية ، بأية صورة من الصور .

ثالثاً : يحتم استقالة الموظف الذي ينتخب عضواً في البرلمان بمجرد انتخابه ، على أن يحتفظ له بحق العودة إلى وظيفته إذا لم تصح عضويته .

* * *

السلطات القضائية

استقلال القضاء :

٢٤ — يجب أن يدعم عملياً فوق تدعيم مبدأ استقلال السلطة القضائية بجميع هيئاتها بما يكفل قدسية العدالة التي اشتهر بها قضاؤنا .

كما أنه يجب التشدد في مراقبة احترام وتنفيذ أحكام القضاء الاداري بمجلس الدولة تفيئاً عاجلاً وشاملاً ، ومعاقبة كل موظف يمتنع عن تنفيذها ، سيما وأن من اختصاص القضاء الاداري الوقوف في وجه التصرفات الادارية الخاطئة وحماية الشعب منها .

* * *

السلطة التنفيذية

الإدارة الحكومية :

٢٥ — يجب تطوير الإدارة الحكومية وإعادة تنظيمها تنظيمًا جديدًا وجدديًا بحيث يتفق الوساطات والمحسوبيات ، ويقطع دابر الاستثناءات .

٢٦ — يجب إحلال نظام اللامركزية محل المركزية الشديدة السائدة الآن في الآداة الحكومية ، والتي أدت ، مع الأسف ، إلى تغليب الأنظمة الروتينية على المشروعات الإصلاحية .

٢٧ — منعا لتضارب السلطات — ومراعاة لحالة الميزانية — يجب الحد من عدد الوزارات المتماثلة أو المتقاربة في اختصاصها ، ومن الوكالات المتعددة لوزارة واحدة — مع الاكتفاء بوكيل دائم لكل وزارة ، على أن يمارته مديرون عامون لمختلف الفروع .

٢٨ — يجب تثبيت الموظفين غير المتبتين حتى لا يجرموا عما يستحقونه من المعاش ومن مقومات المعيشة بعد اعتزالهم الخدمة ، أسوة بغيرهم من موظفي الدولة الذين ربطت لهم معاشات قبل سنة ١٩٢٥ .

• • •

الرقابة المالية والأوضاع الاقتصادية :

٢٩ — يجب تركيز الاختصاص المالي في وزارة المالية والاقتصاد — حتى لا تعتمد الإعتمادات المالية في غلب الوزارات — ويجب فوق ذلك إعادة تكوين المجلس الإقتصادي من كبار الماليين والفنيين ورجال الأعمال ، لاستشارتهم فيما يطرأ من المسائل المالية الهامة ، كما جرى العمل على ذلك من قبل .

٣٠ — يجب تدعيم سلطات ديوان المحاسبة حتى يتيسر له تأدية رسالته الخطيرة

على الوجه الأكمل ، وتندد تلك الحوادث على مدى خطورة مهمته في الكشف عن كثير من مفسدات الحكم واستهتار الحاكمين بأموال الدولة .

٣١ - يجب التمسك في تطبيق قانون الكسب غير المشروع وهو المعروف بقانون من أين لك هذا ، حتى تتاح مراقبة الحكومة لمصادر ثروات الأفراد وخاصة من تولى منهم مناصب عامة . فكلما لدار استغلال النفوذ في الثراء . على حساب الشعب ، أو الكسب من خسران الشعب ...

٣٢ - تحقيقا للتوازن الإقتصادي في أزمتنا المالية الجارية ، يجب التوسع في الإعفاء من الضرائب بالنسبة لأصحاب الدخل الضئيل ، كما يجب بالنسبة لنعدام أن تتسلب ضريبة الدخل التصاعدية مع اقتصادنا القومي .

* * *

الجيش وقواتنا المسلحة :

٣٣ - يجب إعداد جيشنا الباسل اعداداً كاملاً للدفاع عن البلاد وتزويده بأحدث الأسلحة بما يتناسب مع آخر تطورات الصناعة الحربية والاختراعات المدة لاستعمالها في الحروب ، كما يجب الشدد إلى أقصى الحدود في تطبيق التشريع الحديث القاضى بأن يكون التدريب العسكري اجبارياً بحيث تعبأ الأمة كلها للدفاع عن الوطن عند الزوم .

٣٤ - يجب وضع نظام للتأمين على حياة الضباط والجنود - وهم أكثر المواطنين تعرضاً للخطر بحكم عملهم .

٣٥ - يجب اتخاذ اجراء عاجل ، وشامل ، في مختلف المعاهد العلمية لتلقين أبنائنا درساً وطنياً وتاريخياً حول ثروة الجيش على التاج باعتبارها تاج الثورة من جهة ، وباعتبارها جزءاً لا يتجزأ من تاريخنا الوطنى من جهة أخرى .

٣٦ — يجب تدعيم نظم البوليس بما يكفل تمكين رجاله من أداء واجبهم
الحيد في حفظ الأمن والنظام وحمايتهم من المؤثرات الحزبية في مختلف الحكومات

* * *

العدالة الاجتماعية

تحديد الملكية :

٣٧ — تحقيقاً للعدالة الاجتماعية ، يجب الحد من التفاوت الكبير بين مختلف
الطبقات بحيث تنقضى عوامل التدمير التي يستغلها أعداء البلاد أسوأ إستغلال ،
وذلك بتحديد الملكية الزراعية — كما حددتها الحكومة الحاضرة — واتخاذ
الإجراءات الكفيلة بإيجاد التوازن الإجتماعى في مجموع الشعب ، على اختلاف
طبقاته وهيئاته ، سيما وأن العائلة الملكية وحدها كان تحت يدها من الأراضي
للملوكة والموقوفة حوالى مليون فدان — أى خمس الأراضي الزراعية في مصر..

٣٨ — ومن ناحية صفار الفلاحين يجب تحديد حد أدنى لأجورهم — شأن
الفلاح في الزراعة وشأن العامل في الصناعة .

٣٩ — يجب توزيع الأراضي المزروع ملكيتها ، كما يجب توزيع الأملاك
الأميرية المستصلحة على صفار المزارعين ، تدعيماً للسياسة التي أشرعتها الحكومة
الحاضرة لمصلحة الملاحين .

٤٠ — يجب استصلاح الأراضي البور والأراضي الصحراوية في الصحراء
الغربية وفي شبه جزيرة سيناء — وبها حوالى مليون فدان قابلة للاستصلاح — على
أن تستخدم لهذا الاستصلاح جميع الوسائل التقنية الحديثة ومن بينها الآلات الحديثة
التي تدار بالكهرباء ، والقوى الكهربائية الناتجة عن مساقط المياه فى خزان
أسوان ، ومنخفض القطارة ..

كما يجب استنباط المياه الجوفية ومياه الآبار وتخفيف البحيرات الواقعة فى

أرض الدنيا ، إلى غير ذلك من وسائل استغلال الأرض المزروعة أو المستصلحة التي توفر للدولة الملايين من الألفنة وتضاعف إيراداتها ، بحيث تكون مورداً سخياً لرفع مستوى المعيشة في البلاد .

٤١ — مصادرة جميع الثروات العقارية أو المنقولة التي يثبت بالتحقيق القضائي أنها إغتيلت لإغتيالات بطريق غير مشروع من أصحابها الأصليين أو من عامة الشعب ، ولو كان ذلك من تاريخ بعيد ، بغير تفریق بين ممتلكات البيت لذلك أو الامراء أو الرجال الذين تولوا الحكم أو ذاولوا وظائف الدولة أو رجال الاحزاب السياسية أو أعضاء البرلمان أو غيرهم من استغلال المنافع العامة عن طريق الكسب غير المشروع .

٤٢ — يجب أن تروى ربا صيفيا أراضي الحياض (وهي تبلغ حوالي مليون فدان من الجزيرة إلى أسوان) ، وما من شك أن في تحقيق هذا المشروع تنمية ضخمة للثراء القومي والحكومي مما .

* * *

تشجيع الصناعة والتجارة :

٤٣ — يجب التوسع في صناعات الصلب والحديد ، واستغلال المناجم ، مما يتيح الفرصة لأقامة مصانع قومية وتشجيع الصناعة في بلد قصر نشاطه على الزراعة .

٤٤ — يجب على الحكومة أن تنشئ أو تساهم في إنشاء اسطول بحاري مصري — تشجعا للتجارة والسياحة . كما يجب أن تبرز الاسطول الحربي والجوى .

٤٥ — وفوق ذلك يجب على الحكومة أن تتخذ جميع الإجراءات العملية والايجابية لتشجيع الصناعات المحلية والقروية ، حتى يتوافر العمل لأكبر عدد من الأيدي العاملة ويرفع مستوى الطبقات الفقيرة .

٤٦ — يجب التوسع في صناعة الفزل والنسيج وتشجيع الإنتاج المحلي بما يسد حاجة البلاد ، ويقينيا من الاستيراد .

٤٧ — يجب المبادرة بإقامة مصنع محلي D.D. T. لإبادة الحشرات المختلفة وحماية زراعاتنا بوجه خاص من الآفات اللدوية .

٤٨ — يجب العناية بإقامة مصانع للأسلحة المختلفة ، سيما وأن البلاد الأجنبية لا تصدر من الأسلحة إلا ما هي في غنى عنه ، أو ما لا خطر عليها منه .

٤٩ — يجب تميم نظام الثعالبات للعمال الصناعيين والزراعيين ، في مختلف الأديم .

٥٠ — يجب إنشاء صندوق لإدغار العمال والفلاحين يؤمن شيخوختهم وتعقبا لذلك يجب على المؤسسات التجارية والصناعية والزراعية حجز نسبة معينة من صافي الربح كل عام ووضعه في صندوق الإدغار باسم العمال لكي يصرف لهم علاوة على مكافآتهم عند ترك الخدمة ، حتى إذا ما أصبح العامل أو الفلاح مسناً وغير قادر على الكسب أمكنه أن يستعين بهذا المبلغ على حاجيات المعيشة .

٥١ — يجب تأميم الصناعات ذات الطابع القومي والحيوى للبلاد .

٥٢ — كما يجب تأميم وسائل النقل الحيوية للبلاد — وعلى الخصوص إدارة الملاحة في قناة السويس .

* * *

العناية بشئون القرية :

٥٣ — تدعيا للاقتصاد القومي ورفعا للمستوى الاجتماعى العام السواد الاعظم من الشعب ، يجب توجيه أكبر عناية لشئون القرية المصرية وتنمية شخصيتها بحيث تكون صورة مصفرة للدولة ، وذلك بالوسائل التالية : —

أولاً : إنشاء مجلس القرية : — يجب إعادة النظر في النظام الإدارى القرية بحيث يتولى شؤنها رجال مثقفون ثقافة اجتماعية وزراعية وصحية كافيه ، وذلك بإنشاء مجلس القرية للإشراف على ما يتعلق بالقرية من الشؤون الصحية والإدارية والزراعية والتعاونية . . . على أن يشكل المجلس من موظف يمثل للإدارة وطبيب يمثل للصحة وثلاثة من أعيان القرية ينتخبون انتخاباً حراً وهذا النظام يقضى عن نظام العمى في جميع القرى .

ثانياً : إنشاء قرى نموذجية : وتزويد القرى جميعاً بالكهرباء والماء النقى الجارى ، ووضع نظام محدد لبناء المساكن فيها على أحدث الطرق الصحية وأقلها نفقة ، مع تزويد كل قرية بوسائل الإرشاد والنشر ، كالشراش والصور والأفلام السينمائية والمحاضرات الدورى وغيرها .

ثالثاً : مكافحة الأمراض المعدية والمتوطنة والعمل على الوقاية منها بدم البرك والمستنقعات وتوفير المواد الكيماوية اللازمة للقضاء على الحشرات المنتشرة في الريف ، والاستعاضة بالمصارف الجوفية عن المصارف المكشوفة وغير ذلك من الوسائل الوقائية الصحية والزراعية .

رابعاً : يجب على الحكومة أن تسجع تكوين النقابات للفلاحين في القرى للدفاع عن مصالحهم — شأنهم في ذلك شأن العمال في المدن .

* * *

مكافحة الغلاء :

٥٤ — يجب العمل على توفير الحاجيات الأولية ، وإطلاق القيود التمييزية وتخفيض أجور المساكن لمكافحة غلاء المعيشة وإسعاد الفقراء من الأهلىن ، عمالاً كانوا أو فلاحين أو موظفين .

٥٥ — كما يجب العمل على تخفيض الضرائب على الملكيات الصغيرة وأصحاب الدخل المحدود الذين لم يشملهم الإعفاء .

٥٦ — يجب وضع سياسة زراعية ثابتة لزراعة الحبوب والأقطان جريا على الحطة المنبعة في أمريكا وغيرها بصدد المحصولات القومية الرئيسية .

٥٧ — يجب أن تترك سوق القطن حرة من كل تدخل حكومي معيب مصطنع وحسبنا ما أصابنا من جراء التدخل المعيب المصلحة الخاصة لا العامة ، وقد كان له أسوأ الأثر في سميتنا الاقتصادية والثقة التجارية ببورصتنا وأوضاعنا المالية . . ولها من فضيحة وزارية وتجارية وخلقية أن يضارب الوزراء أو نساؤهم في بورصة القطن أثناء قيام الحاكين بالحكم دون أن يلقوا جزاء — وقد حرمت على الوزراء التجارة فما بالك بالمضاربة !!

٥٨ — يجب لمحاربة الغلاء — تميم الجمعيات التعاونية وخاصة في القرى لإسماف الفلاح .

٥٩ — يجب استخدام فائض الأموال الحكومية ، لإنشاء مساكن شعبية تخفف من حدة أزمة المساكن وترفع في نفس الوقت المستوى الصحي لأممنا إقامة الشعب .

٦٠ — تأمين أفراد الشعب من العمال والفلاحين والفقراء ضد الوفاة والمرض والمعجز والتعطيل بحيث يتناسب هذا التأمين مع تكاليف الحياة على أن تقوم الحكومة بدفع نصيب من مصاريف هذا التأمين .

* * *

السياسة الصحية :

٦١ — يجب تأمين العلاج بحيث يتنى لكل مصري أن يعالج على حساب الدولة مهما بلغ فقره ، كما يجب إنشاء وحدات علاجية متنقلة لعلاج الفقراء في قرىهم ، سيما وأن أكثر أهالي القرية لا يملكون نفقات السفر ، وتعميم المستشفيات والمراكز الصحية لحماية وعلاج أفراد الشعب مجافا .

٦٢ — يجب أن تقوم الحكومة برعاية الامومة والطفولة طبقا للنظم الحديثة .

٦٣ — حرصا على الصحة والأخلاق العامة يجب تشديد العقوبة على تهريب الحشيش وغيره من المواد المخدرة والاتجار بها وتماطيلها .

* * *

تشجيع السياحة والفنون الجميلة :

٦٤ — يجب تشجيعا للسياحة وقد كانت مصدر ثراء لبلادنا ، ودعاية جيدة لأنار أجدادنا ، أن تنشئ مصلحة للسياحة والفنون الجميلة تشرف على السينما ودار الإذاعة ومصلحة السياحة ، والآثار ، وكل إدارة أخرى تعمل على تشجيع السياحة والفنون الجميلة ، وفقا لمستوى هذه الفنون ، وحرصا على نشر الدعاية لبلد ، هو مصدر الفنون الجميلة ، ومهد المدينة الأولى والأصيلة .

كما يجب العناية بتوفير أسباب الإقبال على الماطق الأثرية وإنشاء فنادق من درجات مختلفة لمختلف السائحين .

* * *

المعمل ثم المعمل :

٦٥ — والمادة الأخيرة بل الأولى والأخيرة في برنامجنا . ليست هي مجرد لفظ إلى قول ، ولا فكرة إلى أمل ، بل هي المعمل ثم المعمل .

لائحة تنظيم حزب الكتلة الوفدية

المادة الاولى

مركز الحزب الرئيسى مدينة القاهرة .

المادة الثانية

لا يقبل عضواً فى الحزب إلا من بلغ سن الحادية والعشرين وكان مصرى الجنس .

المادة الثالثة

يتكون الحزب من الهيئات الآتية : —

١ — الهيئة التنفيذية .

٢ — الهيئة الإدارية .

٣ — الجمعية العمومية .

٤ — الهيئة البرلمانية .

وتتكون الهيئة التنفيذية من الرئيس والوكيلين السكرتير العام والسكرتير العام المساعد وأمين الصندوق وأربعة مراقبين .

وتتكون الهيئة الإدارية من أعضاء الهيئة التنفيذية ومن أربعين عضواً من أعضاء الحزب . أو أكثر حسب ما تقرره الجمعية العمومية .

وتتكون الجمعية العمومية من جميع أعضاء الهيئات الأربعة ، ومن جميع أعضاء الحزب المنتسبين إليه وأعضاء اللجان العامة والفرعية فى المحافظات والديريات .

المادة الرابعة

يُنتخب أعضاء الهيئة التنفيذية بواسطة الجمعية العمومية بطريق الاقتراع السري لمدة ثلاث سنوات ويجوز إعادة انتخابهم .

المادة الخامسة

تُنتخب الجمعية العمومية أعضاء الهيئة الإدارية من بين أعضاء الحزب بطريق الاقتراع السري لمدة ثلاث سنوات ويجوز إعادة انتخابهم .

المادة السادسة

إختصاصات الرئيس :

- ١ - الإشراف العام على هيئات الحزب .
 - ٢ - العمل والإشراف على تنفيذ برنامج الحزب .
 - ٣ - الإشراف على مؤسسات الحزب ولجانه .
 - ٤ - تمثيل الحزب لدى جميع الهيئات وله دائماً حق التكلم باسم الحزب في حدود برنامج الحزب وقراراته .
- وهو يرأس اجتماعات الهيئة التنفيذية والإدارية والجمعية العمومية والهيئة البرلمانية .

المادة السابعة

إختصاصات الوكيلين :

يكون الوكيلين نفس إختصاصات الرئيس الواردة في المادة السابقة عند غيابيه أو تفويض منه في كل أو بعض إختصاصه .

المادة الثامنة

إختصاصات السكرير العام :

١ - يكون اختصاصه تحرير محاضر جلسات الهيئة التنفيذية ويكون في حوزته الدفاتر الآتية :

- (١) دفتر يثبت فيه محاضر جلسات الهيئة الإدارية .
- (ب) دفتر يثبت فيه محاضر جلسات الهيئة التنفيذية .
- (ج) دفتر يثبت فيه قرارات الهيئة الإدارية وما اتخذ بشأنها .
- (د) دفتر يثبت فيه قرارات الهيئة التنفيذية وما اتخذ بشأنها .
- ٢ - تبلغ قرارات الحزب إلى اللجان والهيئات كما يتولى أمر النشر عنها .
- ٣ - مخاطبة جميع الهيئات الأخرى فيما يختص بشئون الحزب بتصريح من الرئيس .
- ٤ - استلام المكاتبات الواردة للحزب من اللجان والهيئات لمرضا على الرئيس التصرف فيها طبقاً لهذه اللائحة .
- ٥ - دعوة هيئات الحزب للاجتماع .

المادة التاسعة

إختصاصات أمين الصندوق :

- ١ - يتسلم أمين الصندوق الاشتراكات والتبرعات الواردة للحزب .
- ٢ - يشرف على دفاتر حسابات الحزب .
- ٣ - يودع أمين الصندوق باسم الحزب في أحد البنوك التي تختارها الهيئة التنفيذية جميع الأموال التي ترد إليه أولاً بأول .
- ٤ - يقدم إلى الهيئة التنفيذية في الأسبوع الأول من شهر يناير من كل

عام الحساب الختامي لأموال الحرب على أنه يتضمن هذا الحساب نتائج الحسابات الختامية للجان العامة في المديرية والمحافظات .

٥ - جميع إيصالات الأموال الواردة للحزب تكون مبرورة بأعضاء رئيس الحزب وأمين الصندوق ومختومة بخاتم الحزب .

٦ - شيكات صرف الأموال تكون بأعضاء رئيس الحزب وأمين الصندوق

المادة العاشرة

اختصاصات السكرتير العام المساعد :

ينوب عن السكرتير العام في جميع ما يوكل إليه القيام به ، كما ينوب عنه في حالة غيابه .

المادة الحادية عشرة

إختصاصات المراقبين :

١ - مراقبة الجلسات وصحة إنعقادها .

٢ - الإشراف على عملية إعطاء الأصوات .

٣ - الإشراف على عملية حضور وغياب الأعضاء .

٤ - مراقبة تصرفات أعضاء الحزب ونشاطهم .

• - تحقيق الشكاوى الخاصة بالحزب وأعضائه ورفع تقارير عنها لسكرتير الحزب لمعرضها على الهيئة الإدارية .

* * *

المادة الثانية عشر

الجمعية العمومية :

تتعقد الجمعية العمومية انعقاداً دورياً في شهر يناير من كل عام في الجهاد الذي يحدد ، وهي تعقد كلما رأى رئيس الحزب ما يوجب دعوتها للانعقاد ، كما تعقد كلما طلب ذلك ثلاثون عضواً من أعضاء الحزب المؤسسين .

المادة الثالثة عشر

اختصاصات الجمعية العمومية :

تختص الجمعية العمومية بنظر المسائل الآتية : —

١ — مناقشة واعتماد الحساب الختامى للحزب في السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر من كل عام ، وهي تحدد اشتراكات الأعضاء السنوية أو الشهرية .

٢ — إصدار القرارات في المسائل التي تعرض عليها .

٣ — انتخاب أعضاء الهيئتين التنفيذية والإدارية .

٤ — النظر في تعديل نظام الحزب ويشترط حضور ثلثي الأعضاء ، وموافقة ثلاث أرباع الأعضاء الحاضرين .

٥ — النظر في فصل أى عضو من أعضاء الحزب ويشترط حضور ثلثي الأعضاء وموافقة ثلاثة أرباع الأعضاء الحاضرين .

المادة الرابعة عشر

اختصاصات الهيئة الإدارية :

تختص الهيئة الإدارية بتنظيم جميع الشؤون المتعلقة بالسياسة العامة الداخلية والخارجية ، كما تختص بمبحث المسائل الحزبية البحتة المتعلقة بالحزب إدارية كانت أو مالية .

المادة الخامسة عشر

مالية الحزب :

تتكون ميزانية الحزب من اشتراكات الأعضاء وتحدد الجمعية العمومية ،
ومن الهبات والتبرعات التي يقدمها الأعضاء .

المادة السادسة عشر

يتكون في مقر كل محافظة أو مديرية لجنة عامة ، وتنتخب كل لجنة من بين
أعضائها رئيساً ووكيلاً وسكرتيراً وأميناً للصندوق .

وهذه اللجان ترسل تقاريرها ومحاضرها إلى سكرتير عام الحزب ليرض ما يرى
هرضه على هيئة الحزب التنفيذية أو الإدارية أو الجمعية العمومية حسبما
يقتضيه الحال .

كما تشكل لجان فرعية في كل محافظة أو مديرية بالنظام السابق ، وهذه اللجان
الفرعية تتصل باللجنة العامة .

المادة السابعة عشر

يتألف من بين أعضاء الحزب ثمانية عشر لجنة ويبدأها كالآتي : —

- ١ — لجنة الشؤون المالية
- ٢ — د الزراعة
- ٣ — د التموين
- ٤ — د الدفاع والسودان
- ٥ — د الشؤون الخارجية
- ٦ — د التشريعية
- ٧ — د الدستورية .

- ٨ — لجنة التجارة والصناعة
- ٩ — د الأوقاف
- ١٠ — د الأزهر والمآهد الدينية
- ١١ — د التربية والتعليم
- ١٢ — د الشؤون الاجتماعية والعمل
- ١٣ — د المواصلات
- ١٤ — د الأشغال
- ١٥ — د القسرون الداخلية
- ١٦ — د الصحة
- ١٧ — د شئون ما بعد الحرب
- ١٨ — د الدعاية

* * *

وتنتخب كل لجنة من بين أعضائها رئيساً وسكرتيراً ، وتجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها أو من رئيس الحزب إذا رأى لووماً لذلك .

ولا يكون انعقادها صحيحاً إلا بحضور ثلث أعضائها ، وتصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة ، وفي حالة غياب رئيس اللجنة أو سكرتيرها ينتخب الأعضاء رئيساً أو سكرتيراً مؤقتاً .

ولكل عضو من من أعضاء الهيئة الإدارية حق حضور جلسات اللجان التي لا يكون عضواً فيها ولكنه لا يشترك في التصويت .

يحضر السكرتير العام الحزب إجتماع اللجان السابقة إذ رأى ضرورياً ذلك .

وتقدم رؤساء اللجان التقارير إلى السكرتير العام وهو يقدمها بدوره إلى

رئيس الحزب للتصرف فيها إما مباشرة أو بتقديها إلى إحدى هيئات الحزب حسب الأحوال .

* * *

المادة الثامنة عشر

الهيئة البرلمانية :

تتكون الهيئة البرلمانية من أعضاء مجلس الشيوخ والنواب ، ويدعوها رئيس الحزب للانعقاد للنظر في المسائل المعروضة على البرلمان أو التي يراد عرضها على أى المجلسين .

ويجوز دعوة المرشحين الذين لم يفوزوا في الانتخابات العامة لحضور إجتماع الهيئة البرلمانية .

المادة التاسعة عشر

نادى الكتلة الوفدية :

يشرف على إدارة النادى — ومركزه القاهرة — مجلس إدارة تنمية الهيئة الإدارية ويكون رئيس الحزب هو رئيس مجلس إدارة النادى ، وميزانية النادى فرع من ميزانية الحزب .

الحزب النسائي السياسي

- مادة ١ — الحزب السياسي هيئة سياسية اشتراكية .
- مادة ٢ — مقر الحزب الرئيسي مدينة القاهرة ، وتنشأ له فروع في أنحاء مصر والسودان طبقا لما تقتضيه الظروف .
- مادة ٣ — أهداف الحزب :
- (أ) تحقيق استقلال مصر والسودان استقلالاً واقعياً .
 - (ب) تحقيق مطالب المرأة السياسية .
 - (جـ) رفع مستوى الطبقات الفقيرة صحياً واجتماعياً وثقافياً .
 - (د) المساواة بين المصريين جميعاً رجالاً ونساءً في كافة الوظائف والأعمال .
- مادة ٤ — يشترط في كل عضو منتمى إلى الحزب :
- (أ) أن يكون مصرياً بالنا من العمر إحدى وعشرين سنة .
 - (ب) أن يقبل لمبادئ الحزب المقررة في قانونه ولائحته الداخلية بعد أداء اليمين القانونية .
- ومحجوز أن يشترك في الحزب النساء والرجال على السواء .
- مادة ٥ — تتكون أموال الحزب من اشتراكات الأعضاء والتبرعات .
- مادة ٦ — يقوم على شئون الحزب مجلس أعلى مؤلف من بعض أعضاء الجمعية العمومية .

مادة ٧ — تنظم اللائحة الداخلية الإجراءات الإدارية والمالية التي تتبع في إدارة شؤنه .

مادة ٨ — لا يجوز تعديل القواعد المقررة في هذا القانون إلا بموافقة الجمعية العمومية بناء على اقتراح المجلس الأعلى .

مادة ٩ — تتولى الجمعية إقرار اللائحة الداخلية وكل تعديل يطراً عليها وتعين هذا اللائحة اختصاصات الجمعية العمومية والنصاب اللازم لصحة انعقادها واتخاذ القرارات في المسائل المعروضة عليها .

اللائحة الداخلية

١ — المجلس الأعلى : يتصرف على كافة شئون الحزب وقانونه وبرامجه مجلس يتألف من ٣٠ إلى ٥٠ عضو ويتكون من

(أ) هيئة مجلس الإدارة .

(ب) رؤساء الفروع في أنحاء مصر والسودان .

(ج) رؤساء اللجان الفنية .

(د) شخصيات من التories ضمنها للأفادة من جهودها .

٢ — يقوم المجلس الأعلى بتنفيذ سياسة الحزب والإشراف على كافة شؤنه الإدارية والمالية والفنية وتنظيم الإدارات والفروع من حيث تأسيسها وإدماجها وتنسيق أعمالها والنظر في مقترحاتها ومشروعاتها وقبولها وتعديلها ولا تكون قانونية وواجبة التنفيذ إلا بعد إقراره لها ، ويقوم بإعداد الحساب الختامي والميزانية والتقرير السنوي وتقديمها للجمعية العمومية في كل عام وإقرار السياسة الجديدة وخطة العمل وتنظيم الجمعية العمومية والنظر في أمر الفروع واللجان والأعضاء من حيث لفت النظر والفصل والإيقاف ، والتصرف في الأمور

والواقف التي ينص عليها في قانون الحزب ولوائحها بما لا يخالف السياسة العامة للحزب تحت مشورته .

٣ — تختار الجمعية العمومية من أعضاء المجلس الأعلى هيئة الادارة التي تؤلف من رئيسة الحزب والوكيلة والأمينة العامة والمراقبة العامة وأمينة الصندوق ورئيسات اللجان والهيئات الفنية الآتية ، ويكون ذلك بالاتفاق السري لمدة سنتين : —

لجنة الدعاية — لجنة الثقافة — لجنة الشؤون القروية — لجنة المعاملات —
لجنة الدعاية — لجنة الثقافة — لجنة الشؤون الخارجية — لجنة الرحلات —
لجنة مكافحة الغلاء وتشجيع المنتجات الوطنية — لجنة الشؤون الدينية . . الخ .
٤ — يجتمع المجلس الأعلى في جلسة عادية مرة واحدة كل يوم اثنين من أول كل شهر . ويكون اجتماعه قانونيا بحضور أكثر من نصف عدد أعضائه ولو بواحد . وقراراته واجبة بموافقة الاغلبية المطلقة للحاضرين .

ترسل الامينة العامة الدعوة وجدول الأعمال بخطاب موصى عليه قبل الموعد بخمسة أيام على الأقل ، وإذا لم يتكامل العدد القانوني تؤجل الجلسة لموعد آخر ويكون الاجتماع صحيحا بأي عدد .

هيئة لمجلس الادارة

٥ — يكون للحزب هيئة مجلس إدارة مؤلفة من الرئيسة والوكيلة والأمينة العامة والمراقبة العامة ورئيسات اللجان الفنية .

٦ — مدة عضوية الهيئة الادارية ستان تنتهي الفورة الاولى منها في أول اكتوبر ١٩٥٤ ويجوز للمجلس الاعلى إعادة انتخاب من انتهت عضويته ولكن لا يجوز انتخاب الرئيسة والوكيلة والامينة العامة مرتين متواليتين .

٧ - يقوم مجلس الإدارة بتنفيذ قرارات المجلس الاعلى ودراسة التقارير والمذكرات التى توجه للمجلس الاعلى وتمدها له وتقدم مقترحاتها ولها أن تصرف فى المسائل المادية السريعة تحت مسؤولتها .

٨ - يجتمع مجلس الادارة يوم الاثنين من كل أسبوع ويكون اجتماعه قانونيا بحضور ستة من الاعضاء وقراراتها بالمقرحات صحيحة بموافقة الاغلبية من الحاضرين .

مناصب مجلس الادارة واختصاصاتها

٩ - الرئيسة تمثل الحزب ويسمى أمام جهات الاختصاص والهيئات ورأس جلسات المجلس الاعلى والهيئة الادارية والجمعية العمومية .

١٠ - تقوم الوكيله مقام الرئيسة عند غيابها .

١١ - الامينة العامة تشرف على كافة أعمال السكرتارية بالحزب ودعوة اللجان للاجتماع وتدوين محاضر الجلسات وتحرير مكاتبات الحزب وإصدار النشرات والاورام والتبليغات .

١٢ - أمينة الصندوق تسلم أموال الحزب وتودعها بنك مصر وتوقع على الشيكات مع الرئيسة وتعطى الايصالات على الاشتراكات وتمسك دفاتر الحسابات وتحفظ بكافة الاوراق والمستندات المالية .

١٣ - المراقبة العامة تقوم بالاشراف على تنظيم الاجتماعات وعلى أعمال اللجان .

١٤ - إذا خلا مكان فى مجلس الادارة جاز للجلس شغله بعض جديده من المجلس الاعلى .

الجمعية العمومية

هى الهيئة التى يكون لها الرأى الاعلى فى سياسة الحزب وشئونه الادارية والمالية والفنية ويستمد المجلس لاعلى سلطته منه ويكون مسئولا أمامه وهوم

الجمعية العمومية لمراجعة أعمال الحزب والنظر فى التقرير السنوى واعتماد الحساب الختامى والميزانية وتنتخب أعضاء المجلس الاعلى بالترشيح والاقتراع السرى .

تتمتع الجمعية العمومية فى شهر نوفمبر من كل سنة ويكون اجتماعية قانونيا بحضور نصف الاعضاء ، وقراراته صحيحة وواجبة التنفيذ بالاغلبية المطلقة من الحاضرين بشرط أن لا يقل عدد الموافقين عن ثلث مجموع الاعضاء وترسل الائمة العامة الدعوة ومقرر جدول الاعمال والتقرير السنوى والحساب الختامى والميزانية بالبريد المسجل قبل الجلسة بخمسة عشر يوما وإذا لم تكتمل العدد القانونى تؤجل الجلسة شهرا فإذا لم يكتمل المدد فى الجلسة المؤجلة يكون الاجتماع صحيحا بأى عدد من الحاضرين .

ويكون للجمعية العمومية وحدها حق تعديل القانون الاساسى لنظام الحزب بشرط أن يحضر ثلثا الاعضاء على الاقل ولا يكون التعديل إلا بموافقة ثلاثة أرباع الحاضرين .

شروط العضوية بالحزب

- ١ - يقبل العضو بالحزب كل مصرى ومصرية بمد الموافقة على قانون الحزب ولوائحه وبرامجه والقبول بالعمل به .
- ٢ - يشترط أن يكون سن العضو واحد وعشرون عاما على الاقل .
- ٣ - لا يجوز لاعضاء الحزب الاشتراك فى هيئة سياسية أخرى أو أى هيئة ضد أهداف الحزب ومبادئه .
- ٤ - يدفع العضو بالجمعية العمومية اشتراكا شهريا قدره عشرة قروش ويتمتع العضو بكافة حقوق العضوية بمجرد سداد الاشتراك .
- ٥ - يدفع أعضاء مجلس الادارة والمجلس الاعلى اشتراكا شهريا قدره عشرون قرشا .

٦ — يشترط في قبول العضو في الجمعية العمومية أن يقرر مجلس الإدارة قبوله . ولا ينتظر المجلس في أمر القبول إلا إذا كان طلبه بالانضمام إليها مشفوعاً بتزكية من ثلاثة من مجلس الإدارة ويكون مستوفياً للشروط التي يتطلبها القانون حتى لا يكون محل اعتراض .

٧ — لمجلس الإدارة حق ضم أعضاء فخريين وهم الذين يقدمون الحزب مساعدة مادية أو مساعدة أدبية .

حقوق وواجبات الأعضاء

- ١ — لكل عضو حق الاطلاع على الحساب الختامي في آخر كل عام .
- ٢ — أخذ صورة من قانون الحزب ولسخ من مطبوعاته ولشراؤه .
- ٣ — يجب على كل عضو عامل أو مؤسس أن يدفع اشتراكه كاملاً .
- ٤ — لمجلس الإدارة أن يقرر فصل العضو إذا تبين أنه قد طوّل مرتهين بسداد قيمة الاشتراك عن ثلاثة أشهر متتالية .
- ٥ — ليس لأي عضو بالحزب حق استغلال أمواله أو استعمالها لمنفعته الذاتية ولو كانت بما قدمه لها على سبيل التبرع .
- ٦ — كل عضو يتخذ من عضويته سبيلاً إلى الطعن في الحزب أو أعماله أو يحاول تهريب سمعته أو إذاعته بمض للمعلومات الخاطئة عنه لمجلس الإدارة أن يقرر فصله .
- ٧ — ليس لأي عضو أن ينشر في الصحف أو في نشرات مطبوعة أو بإحدى طرق النشر الأخرى باسم الحزب أو عنه أو أحباراً تتعلق بإدارته أو أعماله أو أمواله أو ششونه بدون إذن سابق من مجلس الإدارة وليس له أن يذيع هذه الأخبار بأي طريقة أخرى وإلا يقرر المجلس فصله .

٨ — يجب على كل عضو من أعضاء المجلس أن يبلغ الأمانة العامة قبل ميعاد الجلسة اعتذاره عن الحضور إذا كان ما يمنعه من ذلك .

٩ — كل عضو يتغيب عن الحضور ثلاثة جلسات عادية متوالات بدون إبداء عذر كتابة مع عدم وجود ما يمنعه من الاعتذار يعتبر مستقلاً من المجلس .

١٠ — يكون الاجتماع العادى بدعوة من الأمانة العامة ويكون الاجتماع الغير عادى بدعوة من الرئيسة أو بناء على طلب ستة من أعضاء مجلس الإدارة .

فروع الحزب

يكون للحزب فروع فى مختلف أقاليم مصر والسودان طبقاً لقانون الحزب وأهدافه .

أهداف الحزب

١ — العمل على استقلال مصر والسودان استقلالاً واقعياً .

٢ — المطالبة بحقوق المرأة السياسية .

٣ — العمل على تعديل قانون الانتخاب للبرلمان بما يحقق المساواة بين الرجل والمرأة للانتفاع بجميع العناصر الصالحة من رجال الأمة ولسانها .

٤ — رفع مستوى المرأة والأسرة وتنظيم شئون الزواج والنفقة وسائر الأحوال الشخصية .

٥ — إنشاء معاهد الأمومة والأبوة للإرشاد وتنشئة جيل جديد صحيح البنية والأخلاق .

٦ — تنظيم أوقات الفراغ الرجال والنساء بما يحقق الخير للأسرة والوطن .

٧ - حماية الطفولة المشردة والشباب في سن البلوغ وإنشاء ملاجئ للأطفال والمعجرة .

٨ - تعديل نظام السجون والاصلاحيات وجعلها مؤسسات للتربية والتعليم والإنتاج والعمل على ضمان مستقبل شريف للمسجونين بعد خروجهم من السجن .

٩ - العناية بتعليم البنات وتوجيهها وجهة عملية صالحة .

١٠ - العناية بصحة التلاميذ والعناية بالتربية البدنية للبنين والبنات والتوسع فيها وتعميم الغذاء والكساء بالمدراس الأولية ولغيرهم من الطبقات الفقيرة .

١١ - رعاية الطفولة والأمومة بإنشاء مؤسسات للحامل والوالدة والطفل وإنشاء دور حضانة لأولاد الفقراء والماملات .

١٢ - حماية النسل من أمراض الوراثية وتعميم مكاتب الكشف قبل الزواج مع التدرج جعلها إجبارية .

١٣ - إنشاء الحمامات الشمسية ودورات المياه العامة .

١٤ - مكافحة الغلاء بكافة الوسائل للمكئة ومراقبة الاسعار وتشجيع المنتجات الوطنية .

١٥ - إنشاء المساكن الصحية للفقراء والزراع وصغار الموظفين

١٦ - العمل على رقية الفنون بجميع أنواعها وتهذيب الألفاظ والتبليغات.

١٧ - العمل على إنشاء مستشفيات للرطى ووحدات علاجية متفلة فى القرى ومصحات لعلاج مدمنى المخدرات .

١٨ - المطالبة بحمل الخدمة الاجتماعية إجبارية من الجنسين .

وسائل تحقيق الاهداف

- ١ - لكي يصل الحزب إلى تحقيق أهدافه ومراميه سيعمل جاهدا على نشر دعوته بكافة طرق النشر من صحافة ودعاية وزيارات للأقاليم واشتراك في المؤتمرات الدولية النسائية وإنشاء المؤسسات الاجتماعية والخيرية .
- ٢ - كما سيعمل على ضم نخبة من رجال الدولة مصريين وسودانيين المتأصرين لحركة الحزب وأهدافه لدخول البرلمان وفقا لمبادئ الحزب المقررة سلفا .
- ٣ - المعاونة والاستمالة بمجهودات الجمعيات الخيرية للخدمة الاجتماعية والمؤسسات التي تسمى لتحقيق الغايات التي ينشدها الحزب .

رحمة نشأت

فاطمة عزت

منيرة حنى

عزيزة هيكل

الحزب النسائي الوطنى

برنامج الحزب النسائى الاول

- ١ - المطالبة على تعديل الدستور لتكون الأمة مصدر السلطات والمطالبة بالاستقلال التام للبلاد لمصر والسودان ووحدة شعب وادى النيل .
- ٢ - مساواة المرأة بالرجل والتهوض بها برفع مستواها الادبى والفكرى والاجتماعى .
- ٣ - يسعى الحزب بكل الوسائل المشروعة لتتال المرأة المصرية حقوقها القومية والسياسية والاجتماعية كاملة فيكون لها من الانتخاب والتشيل النيابى التمتع بحقوقها كواطنة مصرية .
- ٤ - توثيق الروابط بين نساء مصر والبلاد الشرقية .
والحزب برنامج تفصيلى آخر ضمنه مطالبه وهى :-
- ١ - قبول الفتيات فى كل وظائف الدولة على العموم متى كانت لهن المؤهلات اللازمة لشغل هذه الوظائف .
- ٢ - إعطاء العاملات حق التمتع بكل قوانين العمال ومساواتهم فى جميع الحقوق ووجوب اشتراكهن فى النقابات وعمل الترتيب اللازم بحيث تعطى العاملات أجازات كلمة للوضع بأجر كامل والعمل على إنشاء دور لحضانة الأطفال حتى حردة أمهاتهن من العمل .
- ٣ - ضرورة العمل على منع تعدد الزوجات ومنع حرية الطلاق وتقيدهما بما يستقيهما رخصة لمواجهة الضرورة الطارئة أو الحاجة الماسة وتحررهما حيث يليهما العيب الفارغ .

- ٤ - تحسين النفقات الشرعية ووجوب سرعة البت فيها .
- ٥ - رفع مستوى الحضانة من السن المقررة إلى الآن (١٤ - ١٦)
- ٦ - ضرورة جعل الكشف الصحى على طالبي الزواج من الجنسين إجباريا حتى تضمن جيلا سليما .
- ٧ - المطالبة بالتدريب المكثف للفتاة الجامعية .
- ٨ - سن تشريع الولاية على الأولاد صيانة لهم من شرور الآباء . والإامات والأولياء في الحالات التى يخشى فيها على أخلاقهم من مفسد البيئة .
- ٩ - ضرورة رفع مستوى الطبقات الفقيرة ولتحقيق هذه الرغبة سيعمل بقدر المستطاع على إنشاء مركز في كل حي شعبي لتعليم نساء الشعب القراءة والنظافة والأخلاق وبعض المهن البسيطة وتزويدهن بالارشادات العامة .
- ١٠ - مساعدة جميع الهيئات النسائية التى تناشد الحزب بالمساعدة .

حزب الفلاح الاشتراكي

« أعطوا الفقير حقه دون أن يطلبه ،

البرنامج الاشتراكي

(١) القسم العام (السياسة الداخلية أو الخارجية) :

١ - الفلاح رمز الوطن ، وال دستور حصن الأمة ، والديمقراطية حياة الشعب ، ومصر والسودان وطن واحد وشعب واحد ، ويقرر نظام الحكم في الدولة بانتخاب جمعية تأسيسية .

٢ - الأمة فوق الحكومة ، والحكومة ما هي إلا أداة لتحقيق رغبات الشعب .

٣ - من الحماية العظمى قبول أى تدخل أجنبى أو بقاء جندى أجنبى واحد على أرض الوطن لأنه يعرقل النهوض الاقتصادى والاصلاح الاجتماعى ويهزج الكرامة الوطنية فى الصميم ويهدم دعائم الحرية وصرح الاستقلال .

٤ - عدم الاعتراف بأى امتياز لأى دولة أجنبية . وربط العلاقات على أساس القواعد الدولية العامة . فلا مفاوضة ولا معاهدة .

٥ - عدم السماح للأجانب بتملك الأراضى فى مصر ؛ وحماية المؤسسات والمنتجات القومية . وقصر تملك الأجانب المقارات للاستهلاك .

٦ - توثيق الروابط بين شعوب الدول العربية وعدم الانقياد فى ذلك على الحكومات وتدعيم مركز مصر فى الشرق الأوسط ، وتضافر القوى المناهضة للاستعمار وتحرير الشعوب وتحقيق السلام العالمى .

٧ - مناصرة النزعات الاستبدادية وتمكين كل فرد أو جماعة من التمتع بحرية الرأي كاملة في حدود الدستور .

٨ - تخفيض تأمين الترشيع لمعضوية مجلس النواب وجعله خمسين جنيتها فقط . ومنح المرأة والشبان الذين بلغوا سن الثامنة عشرة حق الانتخاب ، ومساواة المرأة بالرجل في جميع الحقوق السياسية وتدعيم الحياة النيابية بجعل الاقتناع وحرية الفرد أساس التمثيل النيابي الصحيح . وتعديل قانون الانتخاب لجعله بالجامعة مع التمثيل النسبي .

٩ - توطيد دعائم الجيش وتزويده بأحدث الآلات ، وجعل الخدمة العسكرية إجبارية ولمدة سنة لينسئ له تدعيم السلام العالمي والدفاع عن قتال السويس واستغلال جهوده في القيام بالإصلاحات الداخلية إبان السلام .

١٠ - الصحافة ملزمة أن تكون مناراً للرأى العام وجميع اتجاهاته بميدة من أى تعيد .

(ب) القسم الخاص (السياسة الاقتصادية) :

١ - الدولة ملزمة باستصدار التشريعات لتحقيق العدالة الاجتماعية . وإعصاف الطبقات الفقيرة والتموض بها ، بحيث يحظى كل فرد بمستوى مناسب للمعيشة والرفق الاجتماعى يتفق مع آدميته ومصريته .

٢ - الدولة ملزمة بضمان استقرار حياة الفرد بالتأمين الاجتماعى ضد المرض والشيخوخة والعوز والبطالة ، وحماية الأسرة وكفالة الأولاد ، وضمان التعليم بالعمان في جميع مراحلها .

٣ - الدولة ملزمة بتقريب الفوارق بين طبقات الأمة بتخفيض مرتبات كبار الموظفين ورفع مرتبات صغارهم وتحديد حد أقصى الملكية بخمسين فدانا وتأمين القدر الزائد وتوزيع الأراضى للاستغلال على صغار الفلاحين بنظام شامل

وتدعيم نظام التعاون وتوحيد الزى وتعميم نظام اللامركزية فى الحكم ومنح الآفالىم شخصية معنوية كاملة والقضاء على مظاهر البذخ والترف فى الدولة . وكذلك تحديد الملكية الصناعية والتجارية والمقارية .

٤ - كل فرد ملوم بالعمل والدولة ملزمة بتهيئة الفرص لتوفير العمل لكل فرد وإيجاد المسكن الصحى للعلاخين والعمال وغيرهم من الطبقات الفقيرة بتشديد القرى والأحياء الوطنية من جديد واستصدار التشريعات لتنظيم علاقاتهم بأصحاب رؤوس الأموال وإنصافهم وحضان حقوقهم وتحديد أجورهم وساعات عملهم وإشراكهم بحصة محددة فى الأرباح .

٥ - تجنب المساواة فى معاملة الأفراد مهما اختلفت طبقاتهم باحترام وتقدير لعزة النفس والكرامة المصرية .

٦ - لا يسمح لأى فرد أو جماعة بالحصول على فوائد غير مشروعة من طريق الحكومة أو غيرها على حساب الشعب ويجب القضاء على كل تصرف أساسه الأنانية والمحسوبية واستغلال النفوذ .

٧ - القضاء على الاستقراطية المتعجرفة والرأسمالية التضخمة مع احترام الملكية الفردية وذلك بنشر روح الديمقراطية الصحيحة ومساواة الأمراء والتبلاء بسائر المواطنين كأفراد فى المجتمع والتوسع فى التأميم ، بتأميم شركة قناة السويس ، ومهنة الطب ، وإدارة الدولة لجميع المرافق العامة وشركات الاحتكار لحساب الأمة وتنمية الثروة القومية وفرض الضرائب التصاعدية مع معافاة صغار الملاك لغاية خمسة أفدنة ومن فى حكمهم من الرسوم القضائية والأوال .

٨ - استغلال رؤوس الأموال لإنهاض الصناعات الثقيلة والخفيفة واستخدام الأيدى العاملة وتعميم المصانع القروية وحماية المستهلك بتحديد سعر السلعة وحماية الصناعة والتجارة المصرية وتحقيق الاستقلال الاقتصادى .

٩ - تنسيق السياسة الزراعية والصناعية طبقاً للأساليب الحديثة وتحويل

الأيدي العاملة الفاعلة في الزراعة إلى الصناعة ، وزيادة القوى الإنتاجية بما يواجهه
أطراف زيادة السكان ويكفل الاكتفاء الذاتي ، وتنظيم الاستهلاك .

١٠ - تدعيم مجلس الدولة ، واستصدار تشريع يقضى بمحاكمة الوزراء
وتطهير الإدارة بتجسيم مسئولية كل من يقوم بوظيفة عامة يقهر فيها أو يخالف
قوانين الدولة أو يستهتر بالدين والأخلاق بمنتهى الشدة والحزم .

* * *

قال تعالى : « والذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم »

والله معنا

ملحوظة : « وسائلنا » :

خططنا الأساسية في تنفيذ هذا البرنامج هي اتباع الوسائل الديمقراطية
المشروعة بإيجاد مرشح في كل دائرة انتخابية من دوائر القطر لتحقيق مبادئنا
عن طريق التشريع (والله معنا) .

القاهرة في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٥ .

أدخلت على هذا البرنامج التعديلات المبينة به (والموضحة بالخير) في اجتماع
الهيئة التأسيسية الجديدة للحزب في تاريخ ٥ أكتوبر سنة ١٩٥٢ :

رئيس الحزب

القانون الاساسى

صدر هذا القانون فى ٢ ديسمبر ١٩٣٨

الباب الاول

- مادة ١ — تأسست بالملكة المصرية هيئة قومية وطنية باسم « حزب الفلاح الاشتراكى » مركزها الرئيسى مدينة القاهرة .
- مادة ٢ — يؤلف الحزب اتحادات بالمكزيات وفروع بالمراكز وشعب بالقرى .

مادة ٣ — أغراض هذا الحزب رفع مستوى الفلاح المصرى وتوفير سعادته ورفاهته كما يتبين من البرامج المفصلة الملحق بهذا القانون .

- مادة ٤ — للحزب قسم يؤديه كل عضو أو مجاهد أمام البيثة التابع لها وصيغة القسم كما يلى « اقسم بالله العظيم وبعرفى ووطنى . . أن أكون مخلصا لحزب الفلاح الاشتراكى محترما قوانينه عاملا على تنفيذ برامجه مضحيا فى هذا السبيل بكل ما أستطيع من مال ونفس لتحقيق رخاء الفلاح ومجد الوطن » .
- مادة ٥ — يعمل الحزب على تحقيق أغراضه بكل الوسائل القانونية المشروعة فى حدود الدستور المصرى .

الباب الثانى

تكوين الحزب وهيئاته

- مادة ٦ — يتكون الحزب من البيثات الآتية . .

(١) مجلس إدارة ويشترط فى المعضر أن يكون بلغ درجة من الثقافة تؤهله للقيام بمهمته ولا يقل سنه عن خمسة وعشرين عاما .

(ب) مجلس استشارى يتكون من مستشارين للحزب يختارون من مختلف الرجال الفنيين ورأى هذا المجلس استشارى .

(ج) هيئة الانصار (منسبين) ويشترط فى العضو أن يكون قد بلغ درجة مناسبة من الثقافة العامة أو يكون من ذوى الاملاك ويقدم طلبه لمجلس الإدارة ويذكره اثنان من أعضاء مجلس الإدارة ويوافق مجلس الإدارة على قبوله .

(د) مجاهدين (عاملين) يعملون على نشر رسالة الملاح فى الريف المصرى ويجهادون فى سبيله ويتعاونون مع مجلس الإدارة فى تحقيق أغراض الحزب ويشترط فى المجاهد أن يكون ذا ثقافة مناسبة ولا يقل سنه عن واحد وعشرين عاماً وأن يعتمد طلبه مجلس الإدارة وتصرف له شارة الحزب (فأس) وتذكره إلبات شخصية بهما صورته محتومة بخاتم الحزب ويوقع عليها الرئيس والسكرتير العام .

(هـ) فلاحين . . ويشترط أن يقدم الفلاح طلبه باشتراك فى الحزب وتفويضه فى الدفاع عن مصالحه وللمناداة بطلابه وحقوقه .

مادة ٧ — بعد لكل هيئة من هيئات الحزب سجل خاص تدرج فيه الأسماء وكافة البيانات اللازمة .

مادة ٧ مكرر يشترط فى جميع الأعضاء أن تنطبق عليهم الشروط الواردة بقانون تنظيم الأحزاب رقم لسنة ١٩٥٢ .

الباب الثالث

مجلس الإدارة

مادة ٨ — يتكون مجلس إدارة الحزب من خمسة عشر عضواً من بينهم رئيس الحزب .

مادة ٩ — ينتخب مجلس الإدارة من بين أعضائه رئيساً ووكيلين وأميناً

للبالية وسكرتيراً عاماً . ورئيس الحزب يمثلُه أمام مختلف الميئات والمحاكم ولا ينوب عنه في ذلك غير أحد الوكيلين . ويرأس مجلس الإدارة والجمعية العمومية .

مادة ١٠ — مجلس الإدارة يدير كافة شئون الحزب إدارياً وفتحياً وله حق اعتماد الأعضاء والانتصار والمجاهدين والفلاحين . كما له حق انذارهم وفصلهم كنص المادة ١٤ . إذا ثبت ما يوجب الانذار أو الفصل . كما له حق إصدار لوائح داخلية نافذة في حدود هذا القانون وتكون لها قوة أحكامه .

وعلى العضو الذي يرغب في الانفصال عن الحزب أن يقدم استقالته بمطالِب مسجل لرئيس الحزب فيقرر قبولها ويستبعد اسمه من السجلات .

مادة ١١ — يجتمع مجلس الإدارة مرة في كل شهر أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك بدعوة من الرئيس والسكرتير ولا يكون الاجتماع صحيحاً إلا إذا حضره خمسة من الأعضاء على الأقل . وتنفذ القرارات بالأغلبية النسبية . وإذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذي فيه الرئيس .

مادة ١٢ — من يتخلف من أعضاء مجلس الإدارة عن حضور ثلاث جلسات متتالية دون إبداء الاعتذار يخطر بمطالِب مسجل فإذا تخلف بعد ذلك دون اعتذار أصبح مستقيلاً .

مادة ١٣ — إذا خلا كرمي لأحد من أعضاء مجلس الإدارة فللمجلس حق انتخاب من تتوفر فيه الشروط .

مادة ١٤ — تؤلف لجنة تأديبية من سبعة من أعضاء مجلس الإدارة تختص هذه اللجنة بإصدار قرارات لفصل أى عضو سواء بمجلس الإدارة أو بأى هيئة أخرى من هيئات الحزب إذا اتضح ما يبرر الفصل وتنفذ قرارات هذه اللجنة بالأغلبية النسبية بعد التصديق عليها من مجلس الإدارة .

مادة ١٥ — للمجلس أن يؤلف لجنة تنفيذية من خمسة عشر عضواً من الانتصار والمجاهدين في الحزب ومهمتها معاونَة المجلس في تنفيذ قراراته ومجلس

الادارة وحده هو الذى يمين أعضاء هذه اللجنة . وتنتخب اللجنة مراقباً ومقرراً
لها يجوز لهما الحضور فى جلسات مجلس الادارة دون الاشتراك فى التصويت
على القرارات .

الباب الرابع المجلس الاستشارى

مادة ١٦ — يؤلف المجلس الاستشارى من مستشارين يختارهم مجلس الادارة
ويتجدد اختيارهم بواسطة المجلس كل عام . بالاقتراع السرى .

مادة ١٧ — يعرض على حضرات المستشارين كافة الأمور والأعمال التى
يقرر مجلس الإدارة عرضها على حضراتهم مجتمعين أو منفردين للاستماع
بآرائهم الفنية .

مادة ١٨ — يراعى أن يمثل حضرات المستشارين النواحي الفنية المختلفة التى
تصل بمجهود الحزب .

مادة ١٩ — إذا طرح موضوع على حضرات المستشارين مجتمعين أو منفردين
يرفع تقرير برأيهم فيه مجلس الادارة ، لبحثه والاقتراع على تنفيذه .

مادة ٢٠ — لمجلس الادارة أن ينتدب من بين أعضائه من يتصل بالمجلس
الاستشارى لعرض ما يقرر عرضه عليه .

الباب الخامس الجمعية العمومية

مادة ٢١ — تتألف الجمعية العمومية من الاعضاء المجاهدين (العاملين)
وتعقد فى شهر نوفمبر من كل عام بدعوة من مجلس الادارة ورأسها
رئيس الحزب .

مادة ٢٢ — تختص الجمعية العمومية بالاختصاصات الآتية .
(١) انتخاب الرئيس ومجلس الادارة من بين أعضائها كل ثلاث سنوات
بالاقتراع السرى .

(ب) النظر في تقرير مجلس الادارة السنوى والحساب الختامى والتصديق عليهما

(ج) للنظر فيما يقرر مجلس الادارة عرضه عليها .

(د) حق تعديل القانون .

مادة ٢٣ - لا تعتبر قرارات الجمعية صحيحة إلا إذا حضرها خمسون عضواً من الاقل من المسجلين اشتراكاتهم وإلا تأجل الاجتماع أسبوعين ويعتبر الاجتماع التالى صحيحاً مهما كان عدد الحاضرين منهم . إلا في حالة تعديل القانون فلا يجوز إلا بحضور ثلاثة أرباع الحاضرين ، ويشهر عن التعديل باخطار الجهات المختصة ونشره .

الباب السادس

اتحادات الحزب وفروعه وشبهه

مادة ٢٤ - يؤلف في كل مديرية اتحاد للحزب باسم المديرية يتكون من خمسة من الاعضاء على الاقل وتُسند المراقبة فيه إلى شخص ممتاز ينتخبونه يعتمد تعيينه مجلس الادارة ويكون له لقب « مراقب عام الاتحاد » .

مادة ٢٥ - يؤلف في كل مركز فرع تابع للحزب باسم المركز يتكون من خمسة من الاعضاء (المجاهدين) على الاقل . ينتخبون من بينهم مراقباً ومقرراً ويعتمد انتخابهما مجلس الادارة .

مادة ٢٦ - تؤلف في القرى شعب باسم القرية ويشترط في الشعبة أن تكون من ثلاثة من المجاهدين على الاقل . وتنتخب الشعبة من بين أعضائها مراقباً ومقرراً ويعتمد انتخابهما مجلس الادارة .

الباب السابع

مالية الحزب

مادة ٢٧ - تتكون إيرادات الحزب من اشتراكات الاعضاء المنصوص عنها في اللائحة الداخلية للحزب ومن التبرعات والاكتابات التي تمنح للحزب أو غير ذلك . وتفيد الإيرادات في دفتر خاص .

مادة ٢٨ — السنة المالية الحزب تبدأ من أكتوبر من كل سنة وتنتهى في سبتمبر من السنة التالية .

مادة ٢٩ — يستلم أمين المالية إيرادات الحزب ويعطى عنها إيصالات عليها بامضاءه وخاتم الحزب وعليه أن يودع هذه الأموال أولاً بأول في بنك مصر . وذلك بمدقيها في دفتر خاص . ولا تسحب نفرد من المصرف إلا بتوقيع الرئيس وأمين المالية والسكرتير العام وتفيد المصروفات في دفتر خاص ويجوز لأمين المالية أن يستبقى بعدته أو بحريته السكرتارية مبلغاً لا يزيد على عشرة جنيهات للمصروفات الشهرية .

مادة ٣٠ — تؤلف لجنة لمراجعة الحسابات كل ستة أشهر وتعرض النتيجة على مجلس الإدارة لفحصها ورفع تقريره عنها للجمعية العمومية سنوياً .

مادة ٣١ — الاشتراك السنوى لعضو مجلس الإدارة ستة جنيهات ، والمعضو العامل (المجاهد) أو المنتسب ستون قرشاً والفلاح قرشان .

ملحوظة :

أدخلت على هذا القانون التعديلات المبينة به (المدونة بالمداد) في اجتماع الهيئة التأسيسية الجديدة الحزب في تاريخ ٥ أكتوبر سنة ١٩٥٢ .

١٩٥٢ / ١٠ / ٥

رئيس الحزب

البرنامج الاجتماعى

أولاً : الولاء والفناء الوطن .

ثانياً : تكوين رأى عام للشعب الريفي ودخول الانتخابات العامة للبرلمان
لإنتخاب ممثلين للفلاح يدافعون عن مصالحه وينادون بمطالبه وحقوقه وإصدار
جريدة لهذا الغرض .

ثالثاً : احترام الروح الدينية وتقديس المقيدة الوطنية .

رابعاً : بث روح الاعتزاز بالنفس وبالبيئة الريفية .

خامساً : محاربة الأمية بين الفلاحين .

سادساً : التوضيح بالمستوى الاجتماعى بين أوساط الفلاحين ومحاربة المخدرات
والبدع والخرافات والجهالة .

سابعاً — تنظيم رجال الأمن فى القرى ومحاربة الإجرام والقضاء على
الحزابات والأحقاد والخصومات القديمة بين العائلات الريفية ومحاربة فكرة
الأخذ بالثأر .

ثامناً : تنظيم القرية إدارياً بمجلس القرية على أساس الانتخابات وتوسيع
اختصاصات مجالس المديريات والمجالس المحلية والقروية .

تاسعاً : تجهيل الريف المصرى وتجديد القرى بغرس الأشجار فى الطرقات
ولبناء المنزهات العامة وتنظيم مساكن الفلاحين وتوفير مياه الشرب الصحية .

عاشرأ : القضاء على أمراض الفلاح بنشر الدعوة للصحة وتمهيم المستشفيات
القروية والمركزية وإيجاد طبيب بكل قرية .

حادى عشر : بث الروح الرياضية والمكرية بين أوساط الشعب الريفى
لتحقيق الدفاع الوطنى بأجلى معانيه وإنشاء ملعب رياضى بكل قرية ،
ثانى عشر : تحقيق النهضة الزراعية بتمميم المكاتب الزراعية الصناعية
فى القطر .

ثالث عشر : تميم وسائل الإذاعة اللاسلكية لنشر الثقافة بين
أوساط الفلاحين .

رابع عشر : محاربة هجرة القرى سواء من الملاك أو من صغار الفلاحين .
خامس عشر : الدفاع عن جميع مطالب الفلاحين وحاجياتهم وشكاياتهم
وتبليغها للحكومة والبرلمان والجهات المختصة وتولى الدفاع عنها أمامها وإقتراح
سن القوانين على الهيئة التشريعية التى يكون فيها حماية مصالح الفلاح وحقوقه .

البرنامج الاقتصادي

أولاً : رفع الفقر والجوع والبؤس عن كامل الفلاح وأسرته ومخاربه البطالة بين الفلاحين .

ثانياً : الدعوة لسن قانون للإيجارات والأجور يقضي بتحديد إيجارات الأطنان بما يتفق مع قيمة الانتاج وتحديد حد أدنى لأجور المزارعين بما يتناسب مع مصلحة الفلاح ورفع مستواه لا يتعارض مع مصلحة المالك .

ثالثاً : تخفيف عبء الضرائب عن كاهل الفلاح بما يتناسب مع الحالة الاقتصادية وتنظيم جبايتها .

رابعاً : حماية أسعار المحاصيل الزراعية من المهبوط كالقطن والحبوب بما يحقق الرخاء مع حماية المستهلك من الارتفاع المتطرف للأسعار ومخاربه آفات الزراعة بأحدث الأساليب .

خامساً : ترقية الصناعات القروية والزراعة المحلية وإقامة مصنع قروي بكل قرية والاعتماد على المنتجات القروية دون الأجنبية المماثلة لها .

سادساً : توسيع نطاق حماية للملكيات الصغيرة .

سابعاً : توسيع نطاق التسليف الزراعي وتبسيط إجراءاته مع توخي السرعة فيها بما يكفل استفادة الفلاح على أكمل وجه .

ثامناً : تعميم إنشاء الطرق الزراعية وتنظيمها وإقامة الكبارى والجسور اللازمة للقرى والبلدان الريفية .

تاسعاً : المطالبة بتنظيم وسائل الري والصرف بما يكفل عدم شكاية الفلاحين والاهتمام بشكاياتهم .

عاشراً : تعميم إنشاء الجمعيات التعاونية في القرى وتنظيمها بما يكفل تحقيق أغراضها على أتم وجه .

حادى عشر : تنظيم الأسواق الريفية ومعاونة الفلاح على تصريف محصوله وقضاء حاجياته بما فيه السهولة والمصلحة .

ثالث عشر : العمل على زيادة الانتاج الاهلى بما يتناسب مع إطراد زيادة عدد السكان واستغلال الاراضى البور بتوزيعها على صغار الفلاحين .

رابع عشر : تنظيم علاقات الفلاحين بأصحاب الاملاك من ناحية تمويهم عن إصابات العمل ومكافآتهم وتحديد ساعات العمل وأيام الراحة ووضع نظام لنقض المنازعات بينهم .

خامس عشر : تعميم وسائل التأمين الاجتماعى والاقتصادى والصحى لدى الفلاحين .

حزب الفلاح الاشتراكي

بيان

« الموارد المالية للحزب »

الموارد المالية للحزب مبنية في المادة ٢٧ من الباب السابع من قانون الاساسي ، وليس للحزب الآن أية مالية أو ممتلكات ولا رصيد له في أحيث كانت مصروفاته تستغرق إراداته المحدودة أولا بأول حيث تحصيل الاشتراكات في السنوات الأخيرة إلا على حسب ما تقتضيه الظروف وكان رئيس الحزب يقوم بالاتفاق الذي تتطلبه الظروف وكذلك كل عضو مصاديف جهاده .

والميثمة الجديدة للحزب ستقوم بتمويله من الاشتراكات وتودع ما في بنك مصر كمص القانون .

تقرير

عن تأسيس حزب الفلاح الاشتراكي وتاريخه وجهاده

« حالة الفلاح وخطورة مركزه »

لما كان الفلاح يمثل تسعين في المائة من سكان هذا القطر ، وهو السواد الأعظم والأغلبية الساحقة في هذه الأمة ، بل هو عتادها وعدتها وعماد الحياة وعور الانتاج فيها وقرينته هي عنوان لهذا الوطن المقدس . . . فإنه مع خطورة مركزه وعظم شأنه في الأمة على هذه الصورة ظل آلاف السنين كما مهملًا ، جائعًا بائسًا ، عاريا مريضًا ، جاهلًا أميًا ، يخرج التبر والذهب للآخرين وهو محروم من اقامة العيش وجرعة اللبأه النقية ، وهكذا استغلته نفر قليل هم لاقطاعيون والراحماليون الامر الذي كان أكثر حافز لنا على تأسيس حزب الفلاح .

وقد قما بهذه الحركة منذ عشرين عاما (في عام ١٩٣٢) نجاهد ونضحي في سبيل الفلاح ، ونضطهد من أجل رفع صوته ، ونكفئ في النهاية بمشاطرته آلامه وشقائه ، وكما البأس من الإصلاح بسيطر على النفوس بسبب سيطرة قوى الشر والفساد والطغيان ، حتى قبض الله لبلاد حركة الجيش المباركة ، فبسطت العناية الإلهية يدها للملايين الفلاحين الكادحين وغيرهم تمسح عن جبينهم آلام آلاف السنين التي مضت ، فصدرت قوانين الإصلاح الزراعي في ليلة واحدة مبشرة : بفجر جديد ونور جديد فاطمأنت نفوس الفلاحين وفتفت قلوبهم وقد أتهم ساعة النصر « وأن ينصركم الله فلا غالب لكم » .

« المراحل التاريخية للحزب »

لذلك فإنه يحتمل في هذا الصدد أن تبين للمراحل التاريخية التي مر بها حزب الفلاح الاشتراكي ، في إيجاد وطرقا من جهاده .

فقد قام بتأسيسه رئيسه الأستاذ أحمد كامل قطب المحامى فى عام ١٩٣٨ ،
وتكون الحزب باسم « حزب الفلاح ، الاجتماعى والاقتصادى » ووضع له
نظام معين فى قانونه الخاص (مرفق تحت رقم ١ بالحافظة) ، كما وضع له برنامج
اجتماعى واقتصادى (مرفق أيضا تحت رقم ١ حافظة) .
وفى عام ١٩٤٥ وضع له برنامج اشتراكى (رقم ٢ حافظة) وأصبح
إسم الحزب : « حزب الفلاح الاشتراكى » .

* * *

« تأسيس مشروع القرى »

أن حركة « حزب الفلاح الاشتراكى » لم تكن طفرة ، بل مهد لها مجاهد
دام سفينا ، فقد بدأت هذه الحركة منذ عام ١٩٣٢ حيث أسس الأستاذ أحمد
كامل قطب « مشروع القرى » فى ذلك العام ، فكان أول صوت يرفع للفلاح
والدفاع عنه فى هذه البلاد وأسندت إلى الأستاذ قطب السكرتارية العامة كأُسندت
الرئاسة إلى المنفور له الدكتور على إبراهيم (باشا) مدير الجامعة المصرية بالنيابة
وقتناك ، وانضم له عدد من رجالات مصر العاملين وآلاف من المتطوعين
المثقفين ، ثم أصبح المشروع يعرف باسم « جمعية نهضة القرى » وكانت أهدافها
محو الامية فى الريف ورفع مستوى الملاحين ونهضة القرى من التواحي الاجتماعية
والاقتصادية شعارها « أن من حدم ركنا من أركان الجبهة » ، شيد ركنا من أركان
الوطن ، وتألفت الجمعية ما يريد على الالف شعبة ، واعترف بها وزارة
المعارف والدمومية فى عام ١٩٣٥ ومنحتها إعانة قدرها أربعائة جنيه مصرى
ووضعت دور المدارس الإلزامية فى القرى تحت تصرفها لإستغلالها ليل الحركة
محو الامية بين الكبار ، وطاف الأستاذ قطب بوصفه السكرتير العام للجمعية
برفقة بعض الاعضاء حوالى أوبعمائة قرية فى مختلف أنحاء البلاد فى الوجهين
البحرى والقبلى حتى عام ١٩٣٨ حين أسس « حزب الفلاح » ، بعد أن لمس حمليا

مقدار آلام الفلاحين وآمالهم وما يمانونه من بؤس وشقاء وقيامه بدراسة
أحوالهم الاجتماعية والاقتصادية دراسة عملية .

* * *

وكانت الجمعية توالى نشاطها بإصدار حلقات وكتيبات تبحث بها إلى شعبها
في مختلف القرى المنتمية إليها مصدره بندايات وبيانات من رئيسها المفوض له
الدكتور علي ابراهيم (باشا) وسكرتيرها العام الاستاذ أحمد كامل قطب ونحوى
برامجها وتعليماتها وتوجيهاتها والمحاضرات التي تلقى على الفلاحين بلغة سهلة
بواسطة المتطوعين من المثقفين والتململين ، وقد قامت الجمعية بمحو الامية لدى
ما لا يقل عن مائة ألف فلاح في العام حيث كان قد انضم إليها أكثر من ألف
قرية وكان متوسط من يتعلمون في القرية مائة فلاح على الأقل ، وكانت تجري
لهم امتحانات تحريرية وشفوية في نهاية المطلة الصيفية وتمطى للقرى وللمتطوعين
درجات على أساس هذا النشاط .

أن الحلقات التي كانت تصدرها الجمعية تدل على صفحات كفاح صامت
طويل لوجه الله والوطن . (مرفق بالحافظة تحت أرقام ١٠ مكرر و ١١ و ١٢
بعض نماذج من هذه الحلقات عن سنى ١٩٣٤ و ١٩٣٥ و ١٩٣٦) .

* * *

وهكذا كان « مشروع نهضة القرى » وجهاد ستة أعوام فيه هو السلم الذي
ارتقينا منه لتأسيس « حزب الفلاح » ، وكان « حزب الفلاح » هو التطور الطبيعي
لحركة الفلاح التي بدأناها « بنهضة القرى » في عام ١٩٣٢ .

نعم لقد قننا بهذه الحركة منذ عشرين عاما ، وكنا ننادي ونقول — كما هو
ثابت في هذه المطبوعات التي كنا تصدرها في ذلك الوقت عام ١٩٣٢ — « أن
هذا الجهاد هو جهاد عشرين عاما ، وليس يوما أو أياما ، ولم يخطئه القدر في

حساب الزمن بالضبط ، فها هو اليوم ينتصر بعد أن كان الجميع يسخرون منا
ومن التصدى للدفاع عن الفلاح والجهاد في سبيله ويميرونا بالانتساب إليه
فكنا نرد عليهم قائلين أنه لا نهضة لهذه الأمة إلا بنهضة الفلاح ولا وطنية
صحيحة إلا بالجهاد في سبيل الفلاح . كما كان كل منا يردد شعارنا دائما قائلا :
« لو لم أكن فلاحا ، لوددت أن أكون فلاحا » « والله معنا » .

وهكذا دارت الأيام دورتها حتى حقق الله النصر للفلاح على يد جيش البلاد
الباسل « الجيش الفلاح » وتلك الأيام ندوا لها بين الناس .

* * *

« حزب الفلاح ضرورة اجتماعية وسياسية »

بعد استعراض هذا الجهاد في سبيل نهضة القرية المصرية أعواما ، وإدراك
حالة الفلاح وما هو عليه من بؤس وظلم وشقاء ، وبعد أن طاف الأستاذ قطب
مئات القرى في كفاحه وقيامه بدراسة شئونها في مختلف أنحاء البلاد من كتب ،
لمس الحاجة الماسة لتأليف حزب الفلاح يدافع عن حقوقه الاجتماعية والاقتصادية
ويخصص في ذلك ، وكانت تجربة عملية طويلة كسبها الأستاذ قطب في هذا
المضمار بالجهاد في مشروع نهضة القسرى ، مكتبته وعائلته على تأسيس
« حزب الفلاح » .

* * *

والذي يلقي بنظرة فاحصة يتضح له جليا أن فكرة تأسيس « حزب الفلاح »
كانت قائمة على ضرورة اجتماعية وإقتصادية تسلزمها متطلبات الحال في البلاد
وتتمشى مع ظروفها مثل « حزب العمال » في إنجلترا الذي يمثل غالبية السكان
باعتبارها بلاد صناعية ، وكذلك الحال في مصر وهي بلاد زراعية فالفلاح فيها
سوادها الأعظم وأغليتها الساحقة وعمود القوة ونقطة الارتكاز ودعامة

الإنتاج ، وهو مصدر جميع الطبقات ، فقرته «هى عنوان البلاد ، وهى الأم الأصلية والينبوغ الرئيسى الذى تنحدر منه جميع الطبقات ، من فلاحين وعمال وجنود وطلاب وموظفين ومتعلمين من مختلف ألوان ، كالأطباء والمحامين والمهندسين وغيرهم ، فإما من واحد من هؤلاء جميعاً إلا ويرجع إلى أصل ريفى ويرتبط بالقرية المصرية اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً ويمت بأوثق الصلات إلى الفلاح . .

* * *

فإذا كان هناك حزب يكتب له الخلود فى هذه البلاد فهو « حزب الفلاح » لأنه ليس حزباً قائماً على الأشخاص ، بل هو فكرة «واقعية عملية» ، ودعوى «تقنينها» ظروف البلاد من جميع النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، «ورسالة وطنية» ، لبست الأمة من جديد بعبث فلاحها ، وتجهيز الحياة فيها تجهيزاً تقدمياً ، وتفسير معالها ، بناء الدولة الحديثة على أساس من العدالة الاقتصادية والسلم الاجتماعى .

لحزب الفلاح حزب مبادئ ، وليس حزب أشخاص ، وهو يتميز بأنه يمثل قوة اجتماعية واقتصادية كبيرة يكون لها أكبر الأثر فى التوجيه السياسى إذا توفرت لديه الإمكانيات وأزيلت من طريقه العقبات والألغام التى كانت توضع له دائماً فى المهد البائد . وإنا لشمر ونعتقد دون شك أنه قد آن الأوان فى هذا المهد الجديد ، عهد الحرية والحق والنور بأن « حزب الفلاح » سيأخذ مكانته اللائقة به فى هذه البلاد ، وما كان يهوقه من قبل عن الوصول إلى مسكاته الطبيعية سوى الفساد والبطس والظلم والرجل السياسى والفوضى والتهريب الحزبى وسلطان المال ونفوذ الإقطاعيين وسيطرة أولئك الذين كانوا لا يميون لهذه الأمة أن تقيم أو تتقدم لتأخذ مكانتها اللائقة بها بين الأمم ، حتى هب الجيش ووثب ونبته الكبرى ليظهر البلاد تطهيراً من هذه المفاسد ويفسح المجال للطريق والأمل أمام العاملين المخلصين .

« تأسيس حزب الفلاح »

في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٨ استقال الأستاذ أحمد كامل قطب من جمعية نهضة القرى ليؤسس « حزب الفلاح » وتبعه اثنان من زملائه هما الأستاذان محمد عبد المنعم عفيفي ومحمد صالح سمك فاستقالا من الجمعية ليحمل معه لواء الجهاد والتضحية في الحركة الجديدة .

وتأسس حزب الفلاح في ٢ ديسمبر سنة ١٩٣٨ ، وانتخب الأستاذ قطب بالإجماع رئيسا للحزب في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٨ ، وأقيمت حفلة كبرى احتفالاً بتأسيس الحزب في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٣٨ بداره السكّان مقرها وقتذاك بميدان الملكة فريدة ، وأذاعت جميع الصحف العربية والأفريقية أنباء تأسيس « حزب الفلاح » ، والاحتفال به .

واتخذنا لنا شارة هي « فأس الفلاح » ، وشعارا هو « العدالة الاجتماعية أساس بناء الدولة الحديثة » ، هتافا ونهيتنا « الله أكبر والله معنا » ، مبدؤنا لا نمدى أحدا إنما نخدم الفلاح وقضية الوطن فهذه غايتنا وأملنا لا نريد جزاء ولا شكورا من أحد فالتواب عند الله تعالى وهو أفضل الثواب ، وما كنا نبتغي من وراء جهادنا مقبلا أو نعيما سوى أداء ضريبة الجهاد للوطن ، فقد وطدنا المزامم وروشنا النفوس على أن نقوم بأشق الأعمال التي عرفها الإنسان في التاريخ ، هدتنا الإيمان بالله والتضحية في سبيل الوطن المقدس بالمهج والأرواح .

الهيئة التأسيسية :

فكانت الهيئة التأسيسية في عام ١٩٣٨ مكونة من حضرات :

الأستاذ أحمد كامل قطب المحامي ، الأستاذ عبد المنعم عفيفي المحامي (التحق بوظيفته محقق بالسكة الحديد) الأستاذ محمد صالح سمك المدرس ، الأستاذ محمود حسين المحامي ، الأستاذ محمد فهمي فاتم المحامي بينك التسليف (التحق بالسلك

القضائي (قاض) ، الأستاذ عبد المجيد أبو العز المحامي ، الأستاذ أحمد جعفر المحامي ، الأستاذ أحمد فؤاد عمرو المحامي (التحق باللجنة المالية بمجلس الشيوخ) الأستاذ سيد عبد الوهاب المحامي (توفى) الأستاذ مصطفى الفزلاوى المحامي (التحق بالحزب الوطنى) الأستاذ حنى عبود المحامى (التحق بحزب العمال) الأستاذ عبد الفتاح عمران وكيل نيابة (توفى) الأستاذ محمد على إمام المحامى (التحق بحزب الكتلة) الأستاذ واصف رزق الله المحامى (التحق بحزب الأحرار) الأستاذ محمد حامد موطف بوزارة الصحة (توفى) الدكتور محمود نور الدين يوسف (توفى) ،

التفويضات والتوكيلات :

وقام « حزب الفلاح الاشتراكي » منذ تأسيسه في عام ١٩٣٨ على أساس قانونى ودعامة قوية فبعد أن وضع لنفسه نظاما معيناً في قانونه الخاص (مرفق بالمحافظة) و برامج ثابتة اجتماعية واقتصادية (مرفقة بالمحافظة) حصل من الفلاحين في مختلف أنحاء البلاد على آلاف من التوكيلات والتفويضات للوقع عليها بتوقيعاتهم وأختامهم وبصماتهم يوكلون فيها هيئة «حزب الفلاح» ويفوضونها في الدفاع عن جميع حقوقهم الاجتماعية والإقتصادية وفق قانون الحزب وبرامجه ، ويقرون فيها باشتراكهم والتحاقهم بالحزب مع تأدية القسم الخاص به) وهذه التوكيلات والتفويضات مودعة بمكتب الحزب ومرفق صورة نموذج لها مطبوع تحت رقم « بالمحافظة » .

كما وأن عضوية الحزب كانت منظمة حيث يقدم العضو الذى يرغب الإلتحاق به طلباً بذلك على استمارة مطبوعة (أنظر النموذج المردع تحت رقم ٣ حافظة) ثم يخطئ العضو بمد قبوله بخطاب اعتياد (أنظر النموذج المطبوع رقم ٤ حافظة) ويسلم بطاقة شخصية تحمل صورته (النموذج رقم ٦ حافظة) .

سجلات الأعضاء :

وأعدت في الحزب سجلات منظمة لتقيد الأعضاء فيها ، وقد رصدت هذه السجلات حتى عام ١٩٤٨ الأعضاء المقيدين بها فبلغ عددهم ١٤٠٤ ألف وروبيمائة وأربعة هنوا خلاف الفلاحين المنسبين . كما أعدت دفتر خاصة منظمة للإيرادات والمصروفات وفقا لقانون الحزب ونظامه .

إصدار جريدة الحزب :

وقد أصدر الحزب منذ تأسيسه في عام ١٩٣٨ جريدة لتكون لسان حاله يعبر بها عن آرائه ويدافع فيها عن حقوق الفلاحين ومصالحهم وكانت هذه الجريدة باسم « التضال » ، ولم يتم صدورها طويلا حيث عطلتها حكومة الوفد (مقدم بالحفاظة أحد أعدادها التي كان يصدرها الحزب على سبيل المثال مؤرخ في ١٦ / ٦ / ١٩٣٩ ومصدر بمقال افتتاحي بعنوان صاحب السمادة أحمد كامل قطب باشا لصاحب الشفاء والجهاد أحمد كامل قطب المعامى رئيس حزب الفلاح (أنظر رقم ٧ حافظه) هذا وقد أعد الحزب عدته لإصدار جريدة جديدة باسم « الفلاحين » في هذا العهد الجديد عهد النور والحرية

* * *

« طرف من جهاد الحزب ورئيسه »

صيام رئيس الحزب :

ولقد سار الحزب في جهاده فأخذ يطوف في مختلف القرى بين أوساط الفلاحين منذ تأسيسه في عام ١٩٣٨ حتى آخر عام ١٩٥١ — ولم يقعد عن ذلك إلا في سن الحزب وعهد الأحكام العرفية — وكانت خطته الحزب دائما أن يستمع إلى شكليات الفلاحين في قراهم ، ويدرس أحوالهم وآلامهم دراسة عملية وينشر دعايته بينهم تطبيقا لبرامجه .

وقد صام رئيس الحزب الأستاذ أحمد كامل قطب في ٢٣ يونيو عام ١٩٣٩ تسعة أيام مستمرة من أجل مطالب الفلاحين التي كان قد تقدم بها إلى الحكومة والبرلمان باسم « مشروع انتشاش الفلاحين » ذي الطنبات الأربعة ولم تحقق ، وانتهت الدورة البرلمانية وقتذاك ولم يصدر قانون واحد لمصلحة الفلاحين ، وذلك لتعارض مصلحة الفلاح الفقير مع مصلحة النواب الرأسماليين والقطاعيين وأخيراً إذا بالحكومة في ذلك العام تكريم آل لمان بحفلات العشاء الساهرة الحافلة بألوان الطعام والحرم والديوك الرومي وما إليها والفلاح لا يجد اللقمة ولا جرعه المياه ، فاعلن الأستاذ قطب صياحه المستمر احتجاجاً واستمساكاً بمطالب الفلاحين ، وكان ذلك في دار الحزب في التاريخ المشار إليه سابقاً وظل دون طعام أو شراب بصفة مستمرة حتى كاد يشرف على الهلاك وتعرضت حياته للخطر كما ثبت من النشرات الطبية التي كانت تذيئها الصحف يومياً وخاصة جريدة الأهرام ، وكان الغرض من هذا الصيام فضلاً عن الاحتجاج على إهمال مطالب الفلاحين الحصول على مك كتابي صريح من أولى الأمر بتحقيق هذه المطالب أو يموت رئيس الحزب شهيداً وفي اليوم الخامس أرسل رئيس الحكومة للأستاذ قطب تصريحاً شفوياً فرفض الإفطار حتى وصله في اليوم التاسع تصريح كتابي كما طلب ، وذلك بأن أرسل إليه السيد علي ماهر — وكان رئيساً لديوان الملكي — كتاباً رسمياً يشكره فيه على عر الخفة ويعدّه بتحقيق هذه المطالب عاجلاً وبمطلب إليه المدول عن الصيام فاستجاب إلى ذلك ولشرت مجلة المصور صفحة كاملة مصورة عن هذا الصيام بعنوان « غاندى مصر » .

وكانت المطالب الأربعة التي حصل الصيام من أجلها هي :

- (١) صدور قانون بتخفيض إيجارات الأتبان ورفع أجور الفلاحين (العمال الزراعيين) .
- (٢) تخفيض ضرائب الأتبان لصغار الفلاحين الملاك بإعفاثهم منها وجعلها تصاعده لأكبار الملاك .

(٢) تخفيض الديون العقارية وسعر الفائدة .

(٤) توزيع الاراضي البور على صغار الفلاحين المعدمين مع سلفيات زراعية

معهد الدراسات الريفية :

وأخذ الحزب يوال نشاطه ويقوم بدراسة شئون الفلاح . فأسس لذلك معهداً باسم « معهد الدراسات الريفية » كانت تلقى فيه المحاضرات والأبحاث التي تحصل بحياة الفلاح الاجتماعية والاقتصادية وأقبل الطلاب على الالتساب لهذا المعهد وكان فرصة لتخريج شباب مؤمن بقضية الفلاح إيماناً مبنياً على العلم والمعرفة والتصميم والتخطيط والثقافة للدفاع بقوة عن قضية الحق والعدل والحرية ...

مواصلة النشاط رغم العقبات والاضطهاد :

واستمر الحزب في مواالة نشاطه وعقد اجتماعاته وأصدر القرارات وتقديم الذكريات والمراقص والبيانات إلى أولى الأمر لرفع صوت الفلاح بكافة الوسائل الممكنة ، كان يلحس تصرفاً غريباً من أولى الأمر فبدلاً من الاستجابة لمطالبه الماديه كانت تصدى له بالاضطهاد والاعتقال والتشريد والحيلولة دون الاتصال بالفلاحين بكافة السبل .

دخول الانتخابات العامة :

وقد خاض حزب الفلاح الاشتراكي المارك الانتخابيه ثلاث مرات في العشر سنوات الاخيره منذ عام ١٩٤٢ وقد رشح رئيس الحزب نفسه ن هذه الثلاث مرات ، مرة في انقليونية ، ومرتين في الشرقية ، وكان برنامجهم في هذه الانتخابات هو نفس المبادئ والتشريعات التي حققتها اليوم « حكرمة الثورة » في العهد الجديد التي كان ينظر إليها في العهد القديم نظره الإجمام والاشمئزاز .

ولم يكن للحزب الفوز في تلك الانتخابات نظراً للأساليب الرجعية المعروفة

التي كان يحارب بها كل مجاهد مصالح ، وفي الانتخابات قبل الأخيرة رشح الحزب أحد الفلاحين في مديرية القليوبية هو « الشيخ عبد اللطيف يوسف » ، وكاد النجاح يحالفه لولا الأساليب الرجعية ذاتها .

* * *

جهاد الحزب في سبيل القضية الوطنية

في السودان وأمريكا وإنجلترا :

ولم يتخلف « حزب الفلاح الاشتراكي » عن الجهاد في سبيل القضية الوطنية فقد سافر رئيسه الأستاذ أحمد كامل قطب إلى أمريكا عام ١٩٤٧ عندما كانت القضية الوطنية تنظر أمام مجلس الأمن وقام هناك بكل ما يمكنه من العناية لرفع صوت مصر الثائر ضد الاستعمار واحتلال الوادي ، وفي طريق عودته إلى بلاده طاف بإنجلترا وفرنسا وقام بالعناية للقضية الوطنية وبثورته المعروفة في داخل مجلس العموم البريطاني ضد الاستعمار والبطان .

كما سافر الأستاذ قطب رئيس الحزب إلى السودان ثلاث مرات ، الأولى قبل سفره إلى أمريكا عام ١٩٤٧ حيث اعتمله الإنجليز وحكم عليه وقضى مدة العقوبة في سجن كوبري بالخرطوم ، والمرتين الثانية والثالثة في عام ١٩٤٩ حيث استطاع الدخول إلى السودان متخفيا دون تصريح بعد أن قطع الطريق في إحدى عشر يوما — في الوقت الذي كان الإنجليز فيه يعملون هناك على الإرهاب والاضطهاد ويمنون المصريين من دخول السودان — وقبض الإنجليز على الأستاذ قطب في المرة الثانية وسجن في كوبر وحلقا وحوكم وأبعد من السودان بحراسة مسلحة حتى النلال ، أما الأخيرة فلم يستطعوا الاعتداء إليه (أنظر مجموعة صور الأستاذ قطب في السودان رقم ٨ حافظة) .

مؤتمر الفلاحين واعتقال رئيس الحزب :

وفي العام الماضي دعا « حزب الفلاح الاشتراكي » إلى عقد « مؤتمر الفلاحين »

في حديقة الأزبكية بتاريخ ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥١ ، وأعد المدة لبحضره عشرة
الاف فلاح ، حيث يتوجهون من مكان المؤتمر إلى مرأى الملك السابق ودار
البرلمان ورئاسة الوزراء لتقديم مطالب الفلاحين في عرائض تكتب بدمائهم .

وقام الأستاذ قطب رئيس الحزب وزملاؤه أعضاء الحزب بطواف كبير
واسع المدى في مختلف القرى بمديريات القطر عموما يدعون الفلاحين لحضور
المؤتمر ، وأقبل الفلاحون على تلبية هذه الدعوة اقبالا منقطع النظير دل على
اكتمال الوعي لديهم ونضجه ومدى شعورهم بالمظالم وقسوتها ، فلما وصل رئيس
الحزب وزملاؤه في طوافهم إلى تفانيش الملك السابق وتفانيش ولي عهده الأمير
محمد علي في مديريه الشرقية تصدت لهم القوات الكبيرة من المديرية التي كان يتوف
عدهما على اربعمائة جندي لمنعهم والحلولة بينهم وبين الاتصال بالفلاحين ،
وأخيراً أصدر وزير الداخلية في ذلك الوقت الأستاذ فؤاد سراج الدين أمراً
باعتقاله فاعتقل دون أية جريمة أو مخالفة لقانون سوى أنه يتصل بالفلاحين
ورحل إلى القاهرة وزج به في السجن خلال الأيام المحددة لمؤتمر الفلاحين ثم
أعيد إلى نيابة الشرقية حيث الاختصاص وأخيراً أفرجت عنه النيابة دون أى
ضمان لعدم وجود أية جريمة .

اضطهاد وتشريد للحلولة دون الاتصال بالفلاحين :

ومع ذلك عاد الأستاذ قطب بعد الإفراج عنه إلى مواصلة جهاده والاتصال
بالفلاحين فوراً وعاد إلى طوافه في الاسبوع الثاني مباشرة ، فكان كلما امتقل
إلى مديرية الشرقية كانت تصدى له هذه القوات الكبيرة وتقبض عليه وتبعده
حتى آخر حدود مديرية الشرقية عن طريق بلبس ، وأمن وزير الداخلية المذكور
في استنثاره بالمكائنين فأفكر وجودنا وأعان أنه لا يوجد في مصر حزب باسم
« حزب الفلاح الاشتراكي » ، وأصدر أوامره إلى جميع مأموري المراكز بعدم
السماح لرئيس الحزب بزيارة أى قرية مطلقاً والتقبض عليه فوراً ووزعت صورته

هل رجال البوليس لهذا الغرض وتنبه بذلك على جميع العمدة في مديرية الشرقية
وكان للاستاذ قطب في هذا الشأن عدة مقامرات طريفة . وكما اضطلعت رئيس
الحزب اضطلعت كثير من الاعضاء في مناطقهم .

وكانت مطالب مؤتمر الفلاحين :

- (١) تحديد الملكية الزراعية بحيث لا نقل عن فدان لكل فلاح للاستهلاك
الشخصي للأسرة ولا تزيد عن خمسين فداناً .
 - (٢) تخفيض اجارات الاطيان ٤٠ ٪ / وتحديدھا .
 - (٣) عدم إغلاء المستأجرين من الاطيان ما دام مسنداً للإيجار .
 - (٤) رفع اجرة العامل الزراعى ، إلى عشرين قرشاً كحد أدنى .
 - (٥) عدم تحصيل الاموال الاميرية من صغار الملاك لغاية خمسة أفدنة
وجعلها تصاعدياً فيما زاد عن ذلك .
 - (٦) الاحتجاج الصارخ على الاعتداءات والمظالم التى وقعت أخيراً على
الفلاحين فى حوادث « كهو نجم » و « هوت » وغيرها .
- (أنظر نشرة مؤتمر الفلاحين رقم ١٠ - حافظة)

عهد ظلم يتقضى ومطالب عادة تتحقق :

وهكذا كان العهد البائد الظالم يحارب المصلحين والإصلاح ، ويقتبس ويعطى
من مطالبون بالعدل والرحمة والإنصاف حتى أتى عهد الحرية فإذا به فى ليلة
واحدة يحقق نفس المطالب التى كنا نضطهد من أجل المسادة بها ونوج فى السجون
جواز لنا على التجرد على رفيع الصوت والمطالبة بها ، وإذا الآفة تنعكس
فيسحق الظالمون - حفا وتذهب دولتهم ، فسبحان الله منير الأحوال إنه على كل
شئ قدير .

اعتقال سابق في عهد صدقي :

وقد سبق أن اعتقل رئيس الحزب كذلك في عام ١٩٤٥ في عهد وزارة اسماعيل صدقي بمناسبة وضع برنامجه الاشتراكي ومزاولة نشاطه وعقدته اتحادا مع حزب العمال ، وأفرجت عنه النيابة بلا ضمان مقرر أن البلاد أحق ما تكون إلى وجود حزب للفلاح لأنه الضرورة الطبيعية التي تقتضيها ظروف البلاد .

كفاح بين عهدين . . . وهذا عهدنا :

كان كفاحا ضد الطغیان في العهد البائد أما اليوم فهو كفاح مع أبطال الحرية لتدعيم عهد الحرية ، وهذه فبدة تاريخية لمراحل حزب الفلاح الاشتراكي وتطوراتہ كان لا بد من الإشارة إليها في هذا الصدد وهذا طرف من جهاده وجهاد رئيسه ذلك الجهاد المبرر الطويل لوجه الله والوطن . . .

وهذا كان كفاحنا فيها معنى ضد أصحاب السلطان ، ضد الظلم والطغیان والمجبروت ، أما اليوم فكفاحنا مع أصحاب السلطان متعاونين في سبيل تدعيم الحرية والعدل والحق .

فهذا هو عهدنا ، وهو حياتنا ، وروحنا ، وأملنا الذي تحقق ، نفديہ بالمهج والأرواح وندافع عنه ما حيننا عن إيمان وعقيدة مستظلين بمنایة الله سبحانه جل شأنه وتمالت قدرته سائلين المولى أن يوفقنا لخدمة الوطن المفدى ويهدينا جميعا سواء السبيل لنحيا كراماً ونموت كراماً .

واة أكبر واة معنا

* * *

أحدثه لجنة الاخطار ، بالحزب وصدقت عليه الهيئة التأسيسية ، المنعقدة في ٥ أكتوبر ١٩٥٢

الحزب الاشتراكي

برنامج الحزب الاشتراكي

اسم الحزب

المادة الأولى : ألف المرقمون على هذا البرنامج حزباً اسمه « الحزب الاشتراكي » ، وهو استمرار لحركة مصر الفتاة التي بدأت في ١٢ أكتوبر سنة ١٩٣٣ لتحرير مصر والسودان من ربة الاستعمار الأجنبي والاستغلال الداخلي .

ويعتبر المرقمون على هذا البرنامج والنظام (أعضاء عاملين) وفق ما هو وارد بالنظام .

ميدان نشاطه

المادة الثانية : اتخذ الحزب مقراً رئيسياً له المنار رقم ١٦ بشارع خريج سعد بالقاهرة .

شعار الحزب

المادة الثالثة : شعار الحزب الاشتراكي هو « الله — الشعب » على أساس أن الإيمان بالله خالق هذا الكون وعبادته هي دعامة الاجتماع البشري . وعبادة الله لا تتجلى في شيء قدر نهليها في خدمة الشعب في صدق وإخلاص كما دعت إلى ذلك الأديان السماوية .

المغراض الحزب

المادة الرابعة : يعمل الحزب على تحقيق المبادئ والأغراض التي تتضمنها
النقط المشرية الآتية :

١ - حقوق الشعب ونظام الحكم :

يعتبر الحزب الاشتراكي أن حرية العقيدة والحرية الشخصية وحرية الخطابة
وحصانة المسكن وحرية الصحف وحرية الاجتماع والتظاهر السليين وحق الشعب
في تأليف الجمعيات والنقابات والاتحادات والأحزاب وحق كل فرد في السعى
لترشيح نفسه لنيابة وتقلد الوظائف العامة للاشتراك في إدارة بلاده وحقه في
التعليم وفي العمل مع التوقف السلمي عنه كما هو مبين في البندين الثالث والرابع -
كل هذه يعتبرها الحزب الاشتراكي حقوقاً مقدسة ودعائم قوية للمحافظة على
كيان الشعب المصري .

وهذه الحقوق يجب أن يتضمنها دستور جديد تضعه جمعية تأسيسية ينتخبها
الشعب إنتخاباً حراً ليكون الدستور وليد إرادة الشعب شكلاً وموضوعاً .

وعلى أية حال يجب أن يكون النظام البرلماني القائم على الانتخاب الحر
المباشر هو أساس الحكم في البلاد . ويمتقد الحزب الاشتراكي أن الانتخاب
بالمقارعة مع التمثيل النسبي للأحزاب هو أقرب الأنظمة الانتخابية للتعبير تعبيراً
صادقاً عن رأى الشعب .

٢ - تأمين الدولة لأفراد الشعب :

يجب أن تضمن الدولة لكل فرد حداً أدنى من المعيشة الكريمة اللائقة
بما وصل إلى إليه الإنسان من الحضارة للمادية والعلمية . فلا يكون هناك بيت
خال من الماء أو الكهرباء ولا يكون هناك مصري لا يتنعم نعم الحياة الحديثة
التي لم تخلق لتكون وقفاً على إئس دون إئس . ويقدر الحزب الاشتراكي

هذا الحد الأدنى حسب القوة الشرائية للمعلم وقت وضع هذا البرنامج بخمسة عشر جنيها شهريا . فهذا هو القدر الذى يعتبره من حق كل مصرى عامل ولا يجوز المبطو عنه بأى حال من الأحوال .

ويعتبر المصريون جميعا منذ ولادتهم حتى نهاية حياتهم فى كفالة الدولة التى يتبعين عليها أن تسهر عليهم منذ الطفولة المبكرة بأن تعاون الأمهات والآباء على إحسان تربيتهم ومدمم بالغذاء السكافى والعناية الطبية ومنح كل أم إعانة مالية قدرها عشرة جنيهات عند ولادة كل طفل لا تضعه فى المستشفى . وتأمينهم بعد ذلك ضد المرض والبطالة والمعجز والشيخوخة بتقرير معاشات شهرية مناسبة لهم فى كل حالة من هذه الحالات .

٣ - حق التعليم :

التعليم حتى نهاية المرحلة الثانوية واجب على كل مصرى ومصرية بالمانح . والتعليم لما فوق هذه المرحلة هو من حق كل مصرى ومصرية . ويجب أن لا يحرول دونه موانع من المال أو قلة الأمكنة مع مراعاة احتياجات الدولة فى كل فرع من فروع التعليم . واستعداد الطالب نفسه .

وعلى الدولة أن تضع برنامجا يتم فى خمس سنوات يقضى فى ختامها حل الأمية فى طول البلاد وعرضها . ولا يدع طفلا فى سن التعليم يغير تعليم :

٤ - حق العمل :

العمل واجب على كل مصرى وهو فى ذات الوقت حق له . فلا ينبغي أن يكون هناك مصرى واحد يغير عمل كما لا ينبغي أن يطلب مصرى العمل : فلا يجده .

وحق العمل مشفوع بحق الراحة بأجر . ويتقاضى كل عامل ما يتناسب وكفاءته واتجاهه من قاحية وحالته الاجتماعية من حيث عدد أفراد أسرته من

ناحية أخرى بحيث يهيء له الأجر مضافا إلى الخدمات الاجتماعية الميضة اللازمة التي تضمنها الدولة وفق ما جاء بالبند الثاني بمعنى أن يكون الحد الأدنى للأجر العامل خمسة عشر جنيها شهريا .

والعمال جميعا — سواء أكانوا مشتغلين بالصناعة أو الزراعة أو التجارة أو غيرها — حق تكوين النقابات والاتحادات العامة التي يهيمن عليها اتحاد أعلى هو الوسطة لتنظيم علاقة العمال والدولة .

والعمال أيضا حق التوقف السلمي عن العمل ما دامت الدولة لا تفترق إشرافا تاما على الإنتاج فيها . وذلك حماية للعمال من تحكّم أصحاب رؤوس الأموال .

هـ — الإنتاج وفق مشروعات دورية مدروسة :

هدف الحرب الاشتراكي أن يحل الإنتاج الجماعي محل الإنتاج الفردي حتى تتحقق مصلحة المجموع ولا يكون الهدف من الإنتاج تحقيق المغايم والأرباح لطائفة منبيلة من أصحاب رؤوس الأموال وحتى يمكن من إنتاج أو إستيراد مواد الترف والكماليات التي لا تفيد منها إلا فئة من الأفراد .

وبنم هذا الإنتاج الجماعي سواء في الزراعة أو الصناعة أو في التبادل التجاري وفق خطط مدروسة ومشروعات شاملة تغطيها الدولة لعدة سنوات متتالية بحيث تتمكن الدولة من تلبية جميع حاجات أفراد الشعب . فيوضع مشروع ضخم يتم خلال ست سنوات على مرحلة واحدة أو مرحلتين كل منهما ثلاث سنوات . يهدف إلى مضاعفة محصولات الأرض المزروعة في الإنتاج الزراعي لزيادة الزرع في الوقت الحاضر وبإضافة أراض جديدة إليها . ولتصنيع البلاد بإلشاء الصناعات الثقيلة وصناعة آلات وتوليد القوى الكهربائية وصناعة محصولات البلاد الزراعية وذلك لرفع مستوى معيشة الشعب وتحسين البلاد ضد الغزو والاستغلال الأجنبي .

وبحوز الأفراد في مرحلة الانتقال امتلاك للصانع وإنشائها وإدارتها بشرط يتفق وجودها وإنشائها مع البرنامج الذي تضمنه الدولة لنظام للعمل وثمن السلع وكيفية التصرف في إنتاجها . هل أن الصناعات الكبرى الرئيسية وكل الصناعات التي تحصل بالمنفعة العامة للضرب كالكهرباء والواصلات ولا يمكن أن تكون محلا للاستغلال أو الكسب أو خاضعة لاهواء الفرد بل تكون مملوكة للدولة أى المجموع .

٦ - إعادة توزيع الأراضي الزراعية :

الأرض ملك من يملكون فيها بأنفسهم على أن يتجروا وفق الخطة الموضوعة لمصلحة المجموع ولتحقيق ذلك تستولى الدولة على (أ) أراضي جميع الملاك الذين تريد ملكيتهم عن خمسين فداناً . (ب) الذين تقل ملكيتهم عن هذا القدر ولا يملكون فيها . وذلك في مقابل سندات على الخزنة العامة في حالة إثبات مشروعية ملكيتهم لهذه الأراضي . وتوزع الدولة الأراضي المستولى عليها على المزارعين الذين اعتادوا العمل في الأرض أو استجارها ثم على صغار الملاك الذين يملكون أقل من خمسة أفدنة وذلك في مقابل أقساط صغيرة تدفع على آجال طويلة من محصولات الأرض نفسها أو بالتقديرات حسب اعتبارات للفترة على أن لا يزيد ما يملك من هذا الطريق عن خمسة أفدنة وعلى أن يتم الإنتاج الزراعي في سائر أنحاء البلاد بصورة جماعية : فيؤلف ملاك ومزارعو كل بلدة - أو قرية يريد ضمانها عن ألف فدان - جمعية للإنتاج على صورة اتحاد زراعي ليتسنى للدولة التعامل معهم وإحاطتهم بمخططاتها في الإنتاج ولتقدم من ناحية أخرى بالآلات والأموال والفنيين اللازمين لجعل الإنتاج الزراعي على أساس علمي حديث والإنتفاع بمزايا الإنتاج الكبير . وثمرة المشروعات المدروسة .

وتتولى اتحادات البلاد والزراعي بمعاونة الدولة إعادة تخطيط بناء القرية المصرية على صورة إنسانية كريمة على أن يوضع لذلك برنامج شامل يتم في خمس سنوات .

٧ - القضاء على الفوارق الاجتماعية :

تتولى الضرائب التصاعدية على الدخل والتركات والضرائب على السكاليات إعادة توزيع الثروة في مصر توزيعاً عادلاً فلا يسمح بزيادة دخل الشخص من حد معين يكفل له حياة طيبة في غير بطر أو تجهز ويقدر الحزب الاشتراكي هذا الحد في الظروف الحاضرة بخمسة آلاف جنيه في العام .
ويأني كل ما ما من شأنه أن يخلق فوارق بين المصريين لا يكون مردها الكفاءة في الإنتاج أو العلم أو العمل بإخلاص لمصلحة المجموع .

٨ - تحرير وادي النيل :

هدف الحزب الاشتراكي هو تحرير وادي النيل من ربطة كل استعمار أجنبي عسكريا كان أو اقتصاديا ولذلك فقد عمل على طرد قوات الاستعمار بالقوة وعدم الإرباط بمواثيق أو مشروعات تتناقى مع استقلال البلاد .
ومع إيمان الحزب بأن مصر والسودان وحدة اقتصادية واجتماعية واحدة وأن النيل لا يتجزأ فهو مع ذلك يقدس حق الشعب السوداني في اختيار شكل حكومته بفد جلاء الانجليز عن بلاده وتحديد الصورة التي يرغبها في التعاون بينه وبين الشعب المصري على قدم المساواة في ظل النظام الاشتراكي الديمقراطي الذي يحول دون استغلال فرد لفرد أو استملاء جماعة على أخرى .

٩ - الولايات العربية المتحدة :

يعمل الحزب الاشتراكي على توحيد الشعوب العربية كلها في ظل دولة واحدة يطلق عليها اسم « الولايات العربية المتحدة » حيث يحتفظ كل شعب عربي في ولايته بشخصيته وطابعه واستقلاله بشؤنه الداخلية وأن يتعاون الجميع كدولة واحدة على ما يرفع من مستوى الشعوب العربية اقتصاديا واجتماعيا لتنظيم الانتاج والتوزيع فيما بينها طبقا للنظم الاشتراكية وأن يتألف من الجميع جيش واحد لنفض كل عدوان يقع من الخارج على الكفة العربية أو أي محاولة أجنبية من أي نوع كان للاستغلال أو التحكم

١٠ - التآخي العالمي :

يؤمن الحزب الاشتراكي بوجود توطيد السلام العالمي على أساس التآخي بين البشر على اختلاف ألوانهم وأجناسهم وأديانهم ومقاومة كل محاولة أو فكرة ترمي إلى الاستعمار أو الاستغلال أو تحكم دولة كبيرة في أخرى صغيرة أو إنشاء تمكّنات أو أحلاف من شأنها تسكين السلم العالمي أو إثارة روح البغضاء بين الشعوب .

وسيلة الحزب

المادة الخامسة : لا سبيل لتحقيق المبادئ السابقة إلا بتنظيم الوعي القومي وتربية الشعب تربية اجتماعية على أوسع نطاق . ولذلك فإن الحزب يعمل جهد طاقته في هذه السبيل ويشجع كل مجهود يبذل في هذا الاتجاه ويعمى حرية الفكر وحرية البحث العلمي وحرية العقيدة وينكر كل الإنكار أى محاولة لاستعمال العنف أو الارهاب لتطبيق المبادئ السابقة أو محاربتها فضلا عن استخدام الجريمة . ويعتبر ذلك كله شرا لا ينتج إلا الشر .

ويرى الحزب الاشتراكي أن الإيمان بهذه المبادئ وإقناع الناس بها والاخلاص في القول والعمل هو كل السلاح اللازم لتحقيق البرنامج السابق .

نظام الحزب الاشتراكي

الباب الأول

عضوية الحزب

المصل الأول

شروط العضوية

المادة ١ — المصريين جميعا رجالا أو نساء في شمال الوادي وحنوبه حق الانضمام إلى الحزب متى بلغوا من العمر إحدى وعشرين سنة .

المادة ٢ — الانتهاء إلى الحزب ينقسم إلى المراتب الآتية :

(أ) المناصرون .

(ب) المنتسبون .

(ج) المرشحون العضوية .

(د) الأعضاء الماملون .

المادة ٣ — للمناصر هو كل من يقدم الحزب مساهمة مادية أو أدبية أو يصوت لمرشحي الحزب في الانتخابات دون أن يوقع طلب إلتحاق بالحزب ولا يكون اسمه مدرجا في جداوله .

المادة ٤ — المنتسب هو كل من يتقدم طلب إلتحاق بإحدى شعب الحزب ويدفع اشتراكا شهريا لا يقل عن خمسة قروش تخفض إلى قرشين إذا كان المنتسب عاملا نقابيا ويسدد المنتسب هذا الاشتراك للشعبة التي تقدم لها بطلبه .

المادة ٥ - المرشح للمضوية - المضو تحت الاختيار - هو كل منتسب معفى على انتسابه ستة أشهر وأظب فيها على دفع اشتراكه الشهري وأظبر رغبته فى الانضمام إلى عضوية الحزب العامة وذلكى هذه الرغبة عنوان عاملان بالحزب ثم قبله الجمعية العامة للشعبة التى قدم لها طلبه ليكون مضوا تحت الاختيار .

ويجب أن يكون قرار الجمعية بالقبول بالأغلبية المطلقة الحاضرين . ويدفع المرشح للمضوية اشتراكا شهريا قدره عشرة قروش أو جنيه فى العام يدفع مقدما لشعبة . ويخفف إلى خمسين قرشا سنويا أو خمسة قروش شهريا إذا كان للمرشح عاملا نقابيا .

المادة ٦ - المضو العامل هو كل عضو قضى كمرشح للمضوية ستة أشهر على الأقل وأظب فيها على دفع اشتراكه وعلى حضور اجتماعات الشعبة واجتاز اختبار المضوية العامة الذى تعقدّه اللجنة المركزية التابع لها الشعبة ووافق على انضمامه أغلبية الأعضاء العاملين بالشعبة إذا كان بها أكثر من عضوين عاملين . ويدفع العضو العامل للمركز العامل اشتراكا سنويا يتناسب مع دخله السنوى على أن يقل ذلك عن ستة جنيهات فى السنة ويخفف هذا القدر إلى عشرة قروش شهريا إذا كان العضو عاملا نقابيا .

الفصل الثانى

واجبات العضو العامل

المادة ٧ - يشترط فى العضو العامل فضلا عما ورد فى المادة السابقة ما يلى :
(أ) أن يقسم أمام الجمعية العامة للشعبة قسم الإخلاص والوفاء لمبادئ الحزب ونظامه .

(ب) أن يكون ملتزما ينزلى دائما عند قرار الأغلبية ويلتزم بما يصدره

الحرب من قرارات سواء كانت صادرة من الهيئة المحلية التابع لها أو الهيئات العامة للحزب . ولا يجوز له بحال من الأحوال أن يطمئن في عضو من أعضاء الحزب أو يبرح قراراً أو تصرفاً من التصرفات الحزبية إلا في داخل الهيئات الخاصة بالحزب عند مناقشة هذه الأمور بالطريق المرسوم في هذا النظام .

(جـ) أن يكون مثالا طيبا للاخلاق وقدوة حسنة لأفراد الشعب بأن يكون صادقا أميناً وفيها مزاها عن الأمانة والقرور يستمد سعادته الكبرى في خدمته للآخرين .

(د) أن لا يفتر عن نشر الدعاية الحزبـ ومبادئه وتكثيل الانتصار وضم الاعضاء وأن يكون مستمدا دائما لأداء كل ما يطلب منه أداؤه من أعمال لمصلحة الحزب في حدود هذا النظام .

المادة ٨ - يعطى العضو العامل كتاب العضوية وهو وثيقة شرف لكل عضو ويتضمن كتاب العضوية برنامج الحزب ونظامه وشهادته ورئيس الحزب والسكرتير العام بالعضوية العاملة لحامل الكتاب . كما يتضمن الكتاب فوق ذلك ما يشير إلى استمرار العضو في تسديد اشتراكاته .

الفصل الثالث

فصل الأعضاء

المادة ٩ - يختص مكتب كل شعبة بفصل المنتسبين للحزب متى تأخرو في دفع اشتراكهم الفهرى ثلاثة شهور متتالية أو أن ارتكبوا ما يخدش الكرامة أو يمس إلى سمعة الحزب، أو طعنوا في قراراته وللتنسب أن يمترض على قرار فصله بخطاب مكتوب فيتمين عرضه على الجمعية العامة للشعبة التي ينتسب إليها فأما أن تقرر المكتب على تصرفه أو تُلغى قرار فصله .

ولكل منتسب تفرؤ فصله أن يحدد طلب انقسابه الحزب بمد عام من هذا القرار .

المادة ١٠ - تختص اللجنة المركزية التابعة لها الشعبة بفصل المرشحين

المعزوية إذا أخلوا بواجبات المعزوية بناء على اقتراح مقدم من مكتب الشعبة أو أى ثلاثة أعضاء عاملين . ويصدر قرار الفصل بعد سماع أقوال المعضو المطلوب فصله . ويستقن عن سماع أقواله إذا كان قد دعى لابتداء الأقوال في الموعد المحدد له ولم يحضر . ويصدر القرار بأغلبية الأعضاء الحاضرين على أن لا يقل عدد الحاضرين عن ثلثي الأعضاء . والمعضو المفصول أن يعترض على قرار الفصل بخطاب اللجنة العليا فإذا وجدت اللجنة ما يدعو للظن من جديد في القرار إعادته للجنة المركزية فتبحثه من جديد . فإذا رأت اللجنة الموافقة على قرار الفصل الذى أصدرته أو لا نفذ قرار الفصل .

وللمعضو المرشح الذى صدر قرار بفصله أن يحدد طلب قيد اسمه بعد انقضاء عام على قرار الفصل .

المادة ١١ - تختص اللجنة العليا بفصل الأعضاء العاملين إذا أخلوا بواجبات المعزوية وتنتظر فى هذا الأمر بناء على اقتراح مقدم من مكتب الشعبة أو من خمسة من الأعضاء العاملين ويجب أن يكون قرار الفصل صادراً بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء الحاضرين الذين يجب أن لا يقل عددهم عن ثلثي الأعضاء . وتخطر اللجنة المركزية والشعبة بقرار الفصل .

ويصدر قرار الفصل بعد سماع المعضو المطلوب فصله . ويستقن عن سماع أقواله إذا كان قد دعى الحضور في الموعد المحدد له ولم يحضر . وباستطاعة المعضو أن يحدد طلب قيده بعد انقضاء عام على فصله .

هيئات الحزب

الفصل الاول

الشعبة

المادة ١٢ — الشعبة هي الوحدة الأساسية التي يقوم عليها بناء الحزب بأكمله .

المادة ١٣ — إذا وجد ثلاثة أعضاء من تجاوزوا مرحلة الانتساب في أى بلد من البلاد أو من الأحياء أو قرية من القرى كان لهم الحق في أن يؤلفوا شعبة . بشرط أن لا تكون هناك شعبة أخرى في نفس المكان وبعد استئذان اللجنة المركزية السكّانة في منطقتهم إذا كانت هناك لجنة مركزية فإذا لم توجد استؤذنت اللجنة العليا .

وبمجرد تأليف الشعبة تصبح هي الهيئة على شؤون الحزب بالمنطقة التي تألفت بها من حيث لشر الحماية للحزب وتنفيذ قراراته وقبول طلبات الانضمام اليها وكذلك تنظيم الاتصال بين الحزب وجموع الشعب في دائرة اختصاصها .

المادة ١٤ — يؤلف مجموع الأعضاء في أى شعبة من الشعب الجمعية العامة لهذه الشعبة .

وتجتمع الجمعية العامة بنصفه دورية مرة كل أسبوعين لتقرر في شؤون الشعبة

أو الحزب بصفة عامة ولبعث ما يتقدم لها من إقتراحات وموضوعات . ومختار الجمعية العامة السكرتيراً وأميناً للصندوق ومراقباً بالانتخاب العام لمدة سنة . وهو لاء الثلاثة يؤلفون مكتب الشمية الذى يدير حركتها .

ويجوز أن يبلغ عدد أعضاء المكتب خمسة أعضاء إذا إقتضى ذلك ظروف الشمية ونطاق نشاطها . وتختلف الجمعية العامة لدى كل إنعقاد عضواً من أعضائها ليتولى رئاسة الاجتماع واحدة فقط وفى الاجتماع التالى يتولى الرئاسة رؤنا ينتخب وليس جديد للإجتماع . ولا يجوز تجديد انتخاب نفس العضو لرئاسة إجتماعين متوالين .

المادة ١٥ — يقدم السكرتير وأمين الصندوق والمراقب تقريراً للجمعية العامة لدى كل إنعقاد مما قام به كل منهم من نشاط فى حدود إختصاصه . وعن الأعضاء الجدد الذين يرشحونهم للانضمام أو الذين أغلروا واجبات العضوية . وعن مقدار الاموال المحصلة من الاشتراكات وغيرها وعن كيفية التصرف فيها . وعن الصعوبات التى يلقونها فى تنفيذ ما صدر من قرارات وما يقترجونه للمعالجة هذه الصعاب .

وللجمعية العامة أن توجه اللوم إلى السكرتير أو أحد أعضاء المكتب ويتبين عليه فى هذه الحالة أن يستقيل من منصبه وينتخب من يحل محله .

الفصل الثانى

اللجنة المركزية

المادة ١٦ — كلما وجد خمس شطب على الأقل أمكن أن تؤلف لجنة مركزية فى المحافظات وعاصمة كل مديرية من مديريات مصر والسودان . وفى المراكز الصحافية الهامة التى تحدد بقرار خاص من اللجنة العامة .

وبمجرد تأليف اللجنة المركزية تصبح هى الهيئة على نشاط الحزب فى

التفقة التي تقبها . لا تتألف شعبة جديدة إلا بعد موافقتها والحصول على إذن منها . وتكون اللجنة المركزية حلقة الاتصال بين الشعب وبين اللجنة العليا للحزب .

المادة ١٧ - وتتألف اللجنة المركزية من مندوبين عن الشعب التابعة لها باعتبار مندوب واحد تنتخبه كل شعبة .

المادة ١٨ - تجتمع اللجنة المركزية بصفة دورية مرة كل شهر أو كلما طلبت شعبتان تابعتان لها انعقادها أو كلما طلبت ذلك اللجنة العليا .

المادة ١٩ - تنتخب اللجنة المركزية ثلاثة من أعضائها يقومون بأعمال السكرتارية وأمانة الصندوق والمراقبة . ويؤلف هؤلاء مكتب اللجنة ويستخبرون لمدة سنة .

وتكون رئاسة اللجنة بالتناوب بين الأعضاء حسب الترتيب الأبجدي لأسماء الشعب وتكون مقصورة على رئاسة اجتماع واحد .

وعلى أعضاء المكتب أن يقدم كل منهم اللجنة تقريره عن نشاطه في الفترة التي مارس فيها عمله . كما أن على مندوب كل شعبة لدى اللجنة أن يقدم لها تقريراً عن نشاط شعبته عن الفترة التي بين الاجتماعين .

الفصل الثالث

اللجنة العليا

المادة ٢٠ - تتألف اللجنة العليا للحزب من مندوب تنتخبه اللجنة المركزية من بين الأعضاء العاملين بمكتبها . ويجوز انتخاب هيئة المكتب بأكملها إذا كانوا من الأعضاء العاملين على أن لا يكون لهم عند التصويت سوى صوت واحد

المادة ٢١ - تجتمع اللجنة العليا بصفة دورية مرة كل شهرين على الأقل

إلا إذا طلب رئيس الحزب عقدها في مدة أقصر من ذلك . أو إذا طلب ذلك
لجنتان مركزيتان .

ويجب أن تتضمن الدعوة في هذه الحالة الأسباب التي دعت إلى عقد اللجنة
في غير موعدها .

المادة ٢٢ — يقدم الرئيس والسكرتير العام وأمين الصندوق تقاريرهم للجنة
لدى كل اجتماع عادي تعقد فيه . ويبين في هذه التقارير مدى ما تم من تنفيذ
قرارات المؤتمر ومدى تقدم النشاط الحزبي وتطوره .

ويجوز في الاجتماعات العادية أن يشير أي عضو من الحاضرين أي موضوع
للمناقشة . أما في الاجتماعات غير العادية فلا تجرى للمناقشة إلا في الموضوع الذي
دعيت لأجله اللجنة .

المادة ٢٣ — يجوز للجنة العليا بأغلبية ثلاثة أرباع أصوات الحاضرين أن
توجه اللوم إلى أي عضو من أعضاء مكتب الحزب . ويتمين على العضو في هذه
الحالة أن يقدم استقالته وتنتخب اللجنة عضوا من أعضائها ليحل محله . ويعرض
الأمر بعد ذلك على هيئة المؤتمر في الانعقاد الدوري له . ولها أن تقر اللجنة
العليا على قرارها . أو تمنح الثقة العضو للمستقيل فيعود في هذه الحالة إلى عمله
الذي استقال منه .

على أنه إذا كان قرار اللوم موجها لرئيس الحزب يدعى المؤتمر للانعقاد في
اجتماع غير عادي في مدى شهر من صدور القرار للنظر فيه . ليقر اللجنة العليا
على قرارها هذا أولا يقرها على هذا القرار فيعود الرئيس لمزاولة عمله . وفي
هذه الحالة يتمين إعادة تشكيل اللجنة العليا بمندوبين جدد من اللجان المركزية .

الفصل الرابع المؤتمر العام

المادة ٢٤ - يطلق على الجمعية العامة لأعضاء الحزب العاملين والمرشحين للمضوية اسم « المؤتمر العام » وهو أعلى هيئات الحزب والمرجع النهائي لتحديد سياسته وتكليفها ووضع الخطط والمناهج لسير الجميع عليها . وللمؤتمر وحده حق تعديل هذا النظام بأغلبية ثلاثة أرباع الحاضرين بدون حاجة إلى إجراء أو تصعيد سابق .

المادة ٢٥ - يجوز للجنة العليا إذا تجاوز عدد من يحق لهم حضور المؤتمر من الأعضاء والمرشحين للمضوية عن ألف أن تضم نظاما يختار بمقتضاه كل اثنين أو ثلاثة أو خمسة . الخ مندوبا ليحضر المؤتمر نيابة عنهم .

المادة ٢٦ - يتم عقد المؤتمر سنويا في نوفمبر من كل سنة بصفة عادية لسماع ومناقشة تقرير الرئيس عن السياسة العامة للحزب . وتقرير أمين الصندوق عن مالية الحزب .

ويجوز دعوة المؤتمر إلى اجتماع غير عادي بناء على طلب مكتب الحزب أو طلب مقدم من خمسين عضوا من الأعضاء العاملين إلى سكرتير الحزب الذي عليه أن يقوم بدعوة المؤتمر في خلال أسبوعين من تاريخ تقديم الطلب إليه . وفي هذه الحالة لا تجرى المناقشة إلا في الموضوع الذي دعى من أجله المؤتمر .

المادة ٢٧ - ينتخب المؤتمر كل سنتين مكتب الحزب المؤلف من الرئيس ونائب الرئيس والسكرتير العام وأمين الصندوق وخمسة أعضاء من الأعضاء العاملين . وللمؤتمر الحق في توجيه اللوم إلى أى عضو من هؤلاء . وفي هذه الحالة يتمين على من وجه إليه اللوم أن يستقيل من منصبه على أن يظل محظوظا بمضوية الحزب . ويجوز دائما تنقيح انتخاب أعضاء المكتب متى حازوا ثقة المؤتمر .

المادة ٢٨ — لل مؤتمر أن ينتخب واحداً أو أكثر من بين أعضاءه لتأليف لجنة خاصة . على سبيل التوقيت أو الدوام لدراسة أو تحقيق مسألة معينة أو للإشراف على نشاط الحزب واتجاهاته في ميدان من الميادين الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية أو غيرها . ويتمين على المؤتمر في هذه الحالة أن يحدد اختصاصات اللجنة وكيفية مزاولة عملها .

المادة ٢٩ — لكل شعبة أو لجنة مركزية ولجنة العليا أن تقترح مناقشة أى موضوع من الموضوعات في المؤتمر . بشرط أن تقدم اقتراحها كتابة للسكرتير العام للحزب قبل انعقاد المؤتمر بمدة أسبوعين على الأقل ليتمكن إدراجه في جدول أعمال المؤتمر .

على أنه يجوز دائماً لأى عضو من أعضاء المؤتمر أن يطلب طرح أى موضوع لم يكن مدرجا في جدول الأعمال على المؤتمر للمناقشة فيه متى وافق ثلاثة أرباع أصوات الحاضرين على ذلك .

المادة ٣٠ — بمجرد تلاوة أمين الصندوق تقريره عن مالية الحزب وموافقة الأعضاء عليه يعتبر تصديقا على حساب الحزب الختامى للفترة التى تضمنها التقرير .

المادة ٣١ — لكل عضو عامل حق التصويت في الموضوعات التى تطرح للمناقشة ولاخذ رأى عليها في الاجتماعات التى يدعى لها طبقا لهذا النظام .

ويحضر الأعضاء المرشحون (تحت الاختيار) جميع الاجتماعات التى يدعى لها الأعضاء العاملون ويكون لهم حق إبداء الرأى دون التصويت .

أما المنتسبون فلا يشتركون في تسير دفة شئون الحزب ولا يحضرون سوى اجتماعات الشعب ويكون لهم حق إبداء الرأى دون التصويت .

الفصل الخامس

اجتماعات هيئات الحزب

المادة ٢٢ — لجلسات أى هيئة من هيئات الحزب — بما فيها المؤتمر — تكون قانونية بأى عدد من الحاضرين متى وجهت إليها الدعوة كتابة فى الموعد القانونى .

ويعتبر الموعد قانونيا إذا وجهت الدعوة قبل أربع وعشرين ساعة من اجتماع الشعبة . وقبل ثلاثة أيام لإجتماع اللجنة المركزية . وقبل أسبوع لإجتماع اللجنة العليا . وقبل أسبوعين لإجتماع المؤتمر .

المادة ٢٣ — كل لجنة ملزمة بتنفيذ القرارات التى تصدر منها . وكذلك للقرارات الصادرة من اللجنة الأعلى منها بدون مناقشة . ولا يجوز الطعن فى هذه القرارات . ويلزم كل عضو بتنفيذ قرارات اللجنة أو الشعبة التى يتبعها .

المادة ٢٤ - لمكتب الحزب واللجنة العليا حق طلب طرح أى موضوع للمناقشة العامة فى سائر أجنحة اللجان المركزية والشعب . وأن يجرى التصويت عند نهاية المناقشة . وتسجل نتائج المناقشة فى محاضر ترسل إلى السكرتير العام لمرضا على المؤتمر .

الباب الثالث

اختصاصات الأعضاء ذوي الوظائف

الفصل الأول

الرئيس

المادة ٣٥ - الرئيس هو ممثل الحزب في التعامل والتفاحي وهو الناطق بلسان الحزب في الشؤون العامة والخاصة . طبقا لإرادة الحزب كما تتحدد في للقرارات السنوية . وهو المسئول الأول عن رعاية وتطبيق لنظام الحزب وللشرف على النشاط العام وعلى قيادة الحركة .

ويرأس اجتماعات المؤتمر واللجنة العليا للحزب . ويمثل افتتاح الاجتماعات وانتهائها ويضبطها ويدير المناقشات ويأذن في الكلام ويمدد موضوع البحث وذلك كله طبقا لجدول أعمال الاجتماع . ويمثل ما يصدره الحزب من قرارات .

وهو الذي يطلب عقد اللجنة العليا خلال الشهرين أى لدعوة غير عادية طبقا للمادة ٢١ من هذا النظام .

المادة ٣٦ - إذا غاب الرئيس قام مقامه في رئاسة الاجتماعات وباقي الاختصاصات نائب الرئيس .

الفصل الثاني

السكرتير والسكرتير العام

المادة ٣٧ - السكرتير هو الممثل العامل والمسئول عن تنمية وتوسيع نطاق الهيئة التي اختارته لسكرتيرتها وهو أداة التنفيذ لما تصدره هذه الهيئة من

قرارات . ويتمين على تنفيذ أوامره وتعليماته التي يصدرها في حدود القرارات التي أصدرتها الجمعية العامة . وما تفضى به اللوائح والتعليمات التي تتخذها هيئة أعلى . وهو بمقتضى هذه الوظيفة يباشر الأعمال الآتية .

(أ) يحفظ أوراق الهيئة التي يتولى سكرتيريتها . وتقدم إلى المطالبات الالتحاق بالحزب ليتولى عرضها على الجمعية العامة والتصرف فيها بالقبول أو الرفض . وعند قبول العضو يسجل اسمه في الدفاتر المعدة لذلك . ويصرف له البطاقة الشخصية إذا كان منتسبا . وكتاب العضوية الأزرق إذا كان مرشحا للعضوية والكتاب الأخضر إذا كان عضوا عاما .

(ب) يعد جدول أعمال اجتماع المكتب واجتماع الجمعية العامة من واقع الاقتراحات والموضوعات التي يطلب أى عضو طرحها للبحث أو المناقشة . أو مما يكون قد وصله من تعليمات من اللجنة المركزية أو اللجنة العليا لتبليغها للأعضاء .

(ج) يحرر محاضر الجمعية العامة ويثبت بها مكان الاجتماع وتاريخه وصفته وأسماء الحاضرين ومرتبة عضويتهم . وعليه أن يثبت في المحضر كل ما يطلب منه لإبائه بمعرفة أحد الأعضاء . ثم يسجل القرارات التي انتهى إليها المجتمعون . ويوقع على المحضر مع رئيس الاجتماع ليكون المحضر قانونيا .

(د) يقدم الجمعية العامة دائما لدى كل اجتماع تقريرا عما قام به من أعمال منذ آخر انعقاد لها ويذكر به عدد الأعضاء الجدد الذين انضموا إلى الحركة أو وشحرو للانضمام . كما يذكر به ما تم بالنسبة لما صدر من قرارات ومدى تنفيذها .

(هـ) يتولى رئاسة الموظفين الذين يقومون بالأعمال الإدارية داخل الشعبة .

(و) ينسق أعمال اللجان التي تنتخبها الجمعية العامة لمباشرة مهمة معينة ويكون مسئولاً عن تهيئة الأسباب لتمكين هذه اللجان من مواصلة أعمالها .

المادة ٣٨ — ويقوم السكرتير في اللجنة المركزية بنفس هذه الاختصاصات مع مراعاة أن هيئاته تتألف من ممثل شعب لا من مجرد أفراد .
ولذلك يكون المقصود بكلمة المضى في المادة السابقة ، ممثل الشعب ، فيما يختص بسكرتير اللجنة المركزية .

المادة ٣٩ — يقوم السكرتير العام بكل الاختصاصات السابقة في دائرة الحزب العامة . ولذلك يتعين لفهم المادة السابقة استبدال كلمة المؤتمر بكلمة الجمعية العامة .

المادة ٤٠ — يجوز دائماً للسكرتير انتخاب عضو أو أكثر لمساعدة السكرتير العام في مباشرة اختصاصاته .

الفصل الثالث

أمين للصنوق

المادة ٤١ — يتولى الإشراف على الشؤون المالية الخاصة بالهيئة التي انتخبته . ويمد الميزانية والحساب الختامى . ولا يتم تحصيل أى مبلغ إلا بتوقيعها أيضاً . ويتبعه الموظفون الذين يتولون الشؤون المالية في الحزب . ويوقع إلى جوار السكرتير على شيكات وأذونات الصرف من أمواله الشعبية أو اللجنة وعليه أن يقدم دائماً تقريراً بسير الحالة المالية للحزب من حيث تحصيل الاشتراكات وما في مالية الحزب أو اللجنة من عجز أو زيادة . وما يقترحه لتحسين الحالة المالية . وعليه دائماً أن يمسك دفتر منظمة لتبيان حركة الإيراد والمنصرف .

المادة ٤٢ — يباشر أمين صندوق الحزب العام الاختصاصات السابقة فضلاً عن توليه الإشراف على مالية اللجان المركزية والشعب .

الباب الرابع

مالية الحزب

المادة ٤٣ — تتألف مالية الحزب من :

(أ) الاشتراكات .

(ب) التبرعات .

(ج) إيرادات الصحف والمطبوعات التي يصدرها الحزب :

المادة ٤٤ — يجب لإيداع أموال اللجنة أو اللجنة أو الحزب في أحد المصارف أو صندوق التوفير . ولا يجوز أن تزيد المدة التي يصرف منها أمين صندوق اللجنة أو اللجنة عن عشرين جنيها وعن مائة جنيه بالنسبة لأمين صندوق الحزب .

ويتولّى الصرف من أموال الحزب أمين الصندوق بالاشتراك مع السكرتير طبقاً لقرارات الهيئة التي يتبعها على أن تؤخذ دائماً لإيصالات بالمبالغ التي تنفق وعلى من قام بالصرف أن يقدم المستندات الدالة على الصرف .

المادة ٤٥ — تتألف مالية اللجنة من اشتراكات المنتسبين والمرشحين العضوية ومن التبرعات التي يتبرع بها الأنصار والمنتسبون والأعضاء .

وتألف مالية اللجنة المركزية من اشتراكات الشعب التي تتألف منها والتي تتحد بحسب قدرة كل شعبة وما يحتاجه تسيير أعمال اللجنة المركزية من نفقات.

المادة ٤٦ — أما مالية المركز العام فتألف من اشتراكات الأعضاء العاملين كاملة . ومن التبرعات التي يقدمها الانصار أو الأعضاء . ومن إيرادات صحف ومطبوعات الحزب .

المادة ٤٧ — مالية الحزب واللجان والجمعيات منفصلة تماما عن مالية الأعضاء ولا يحق لمعضو أن يطالب بأى مبلغ دفعه كاشتراك أو تبرع . ولا أمين الصندوق مطالبة كل عضو تعهد بدفع قدر معين من المال . ويظل العضو مطالبا بما تعهد بدفعه حتى بعد انفصاله . وذلك عن المدة التي سبقت هذا الانفصال أو الاستقالة .

الباب الخامس

حل الحزب

المادة ٤٨ — لا يجوز حل الحزب إلا إذا طلب ذلك ربع الأعضاء العاملين من الذين سددوا اشتراكاتهم إلى حين تقديم طلب الحل منهم . وعليهم إثبات هذا الطلب في عريضة مكتوبة توجه إلى رئيس الحزب أو نائبه في حالة غياب الرئيس متضمنة الأسباب التي من أجلها تقدموا بهذا الطلب .

المادة ٤٩ — يجب عرض موضوع حل الحزب عند تسلم العريضة السابقة الذكر على المناقشة العامة في جميع اللجان والشعب . وتسجل قرارات هذه اللجان جان والشعب في محاضر رسمية مع مراعاة ما جاء في المادة ٣٤ أى أن تجرى هذه المناقشة في الشهر السابق للائتمقاد غير العادى للمؤتمر .

المادة ٥٠ — تعرض نتيجة المناقشة على المؤتمر عند انمقاده فإذا قرر الحاضرون بأغلبية ثلاثة أرباع الأصوات حل الحزب فقد وجب حله .

المادة ٥١ — ينتخب المؤتمر الذى أصدر قراراً بحل الحزب لجنة التصفية ويحدد لها اختصاصاتها وكيفية مباشرة أعمالها . على أنه لا يجوز للمؤتمر أن يقرر توزيع أموال الحزب بعد التصفية على الأعضاء وإنما يجب أن يقرر منحها لإحدى المؤسسات العلمية أو لأقرب الهيئات التى تشمل على تحقيق أغراض التى أنشئ من أجلها . وبصفة خاصة اتحادات العمال .

الموارد المالية للحزب الاشتراكي

تتألف الموارد المالية للحزب الاشتراكي من اشتراكات وتبرعات الأعضاء والتأخرين وإيرادات الصحف والمطبوعات التي يصدرها الحزب .

وقد أودعت أموال الحزب وقدرها ١١٠ ج و ٩٢٩ م (مائة وعشرة جنيهات مصرية وتسعمائة وتسعة وعشرون مليما) بحساب للحزب الاشتراكي رقم ٣٧٦ - بينك مصر (المركز الرئيسي) وأخطرت بذلك في الموعد المنصوص عليه في المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ .

عن الأعضاء المؤسسين
(دكتور فخرى أسعد)

حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية

- أعضاء هذا الحزب فريق من الناس الذين يأسوا من إخراج الإنجليز .
فبدأوا يفكرون في خدمة مصر عن طريق التعاون مع الإنجليز .
- وقد نشأ هذا الحزب حول جريدة المؤيد في عام ١٩٠٦ .
- كان يرأس هذا الحزب على يوسف رئيس تحرير جريدة المؤيد وكان الشيخ على يوسف عضوا بارزا في الجمعية العمومية .
- أصبحت جريدة المؤيد هي لسان خال الحزب الجديد .

برنامج الحزب

- ١ — تأييد سلطات الخديوى حتى لو لم تتفق مع فرمان السلطان .
 - ٢ — المتابعة بتنفيذ الوعود البريطانية لمصر .
 - ٣ — الحياة النيابية بكل السلطات الكاملة السياسية والادارية في شئون مصر
 - ٤ — تميم التعليم الاولى الحر وتدريس العلوم بالعربية .
 - ٥ — زيادة عدد المصريين الموظفين في الحكومة مع تخفيض متساوى لهذه الزيادة بين الأوروبيين .
 - ٦ — إعطاء المحاكم المختلطة سلطة محاكمة الأجانب على جرائمهم .
- وقد نشرت هذه المبادئ على صفحات المؤيد في شهر مارس سنة ١٩٠٨ .
- وكان الحزب يدعو المصريين مطالبة الخديوى إقامة حياة نيابية بسلطات مجلس شورى النواب .

ويلاحظ :

— أن سياسة الحزب كانت أكثر من معتدلة ولكن بموت الشيخ علي يوسف في عام ١٩١١ وقف نشاط الحزب .

— لقد نجح الحزب في جمع مجموعة من الأمراء المؤيدين ولم يكن للحزب فروع في الريف وإن كان الحزب حاول امتاح فروع له .

كما أن الحزب موقف لا بأس به تجاه ما جاء في افتراءات كرومر في كتابه « مصر الحديثة » حيث عقد مؤتمر عام للحزب رد فيه على الكثير مما جاء في هذا المؤتمر .

ومع ذلك فإن الحزب رغم نشأته ومحاولاته إلا أنه كان من ضمن الأحزاب الثانوية في تاريخ مصر .

الحزب الشيوعي المصري ١٩٤٩

تكون هذا الحزب في ذلك العام من د. فؤاد مرسى ود. إسماعيل صبرى وسعد زهران ومصطفى طيبة وداود عزيز ومجدي فهمي وسعد باسيلي وصلاح هاشم ومصطفى خليل وكان ضمن برنامج الحزب بندا بعنوان « إقامة جيش وطني قوى » . وإدراج بند عن « الجيش » في برنامج شيوعي عملا فريدا في برنامج الأحزاب الشيوعية .

كان الحزب يؤمن بالبنود التالية : —

١ — النظام الملكي في مصر اقطاعي .

٢ — أنه حتمًا ستحدث ثورة في مصر وأن الملك لن يستطيع ضرب الشعب بالجيش لأن الجيش له تركيبه طبقية تساعد على ذلك باعتبار قاعدته من أبناء الفلاحين والعمال وقيادته الصغرى من أبناء الطبقة البرجوازية الصغيرة .

٣ — كان الحزب يؤمن باطلاق الحريات الكاملة .

٤ — كان الحزب يؤمن بالإفراج عن المسجونين السياسيين .

٥ — كان الحزب يؤمن بالكشف المسلح ضد الانجليز في القناة .

٦ — كان الحزب يطالب بإعلان الجمهورية .

٧ — أعلن الحزب أنه ضد الاستعمار الاقتصادي والذي يتعامل مع الاستعمار السياسي في سنة ١٩٥٣ سيطر الحزب الشيوعي المصري على حركة الطلبة والعمال ونزل إلى الفلاحين ولكن ذلك في صورة غير مطلقة .

كان الحزب مدفوعاته السرية وقد هاجم الثورة نتيجة لبعض مواقفها .

وفي أواخر ١٩٥٣ انضم بعض من الضباط الأحرار إلى الحزب الشيوعي

لم تعرف أسماءهم وإنما جاء ذلك على لسان سكرتيره العام وهو الدكتور
فؤاد مرسى .

كان الحزب بعد ذلك الانضمام تنظيميا داخل الجيش وكان لهذا التنظيم مجلة
توزع على نطاق سرى كما كان يصدر الحزب منشورات للعباط والجنود .
كان تمويل الحزب يتم عن طريق مجموعة من الاشتراكات الشهرية لإدارة
الحزب تتركز في بيوت الأعضاء .

كان للحزب قواعد طلابية بحكم نفوذ سكرتيره العام^(١) :

وأخيرا ذاب الحزب الشيوعي المصري أو قام بحل نفسه سنة ١٩٦٥ وصدر
بذلك بياناً في جريدة الأهرام وأن الحزب قرر أن يتدمج أعضاؤه في الحياة
السياسية العامة وذلك بالانضمام إلى منظمات الاتحاد الاشتراكي أي أن الحزب
ظل منذ سنة ١٩٤٩ حتى سنة ١٩٦٥^(٢) .

وبعد النكسة بدأت معظم التيارات الشيوعية في مصر تتوحد ضمن تنظيم

(١) في منتصف سنة ١٩٥٥ قبض على إسماعيل صبرى عبد الله وسجن لفترة
طويلة حيث هذب عذاباً شديداً وكان ضمن الأعضاء البارزين في الحزب ومع
ذلك فإن الحزب أهدى الثورة بعد بداية اتصالها بالسكتة الشرقية ولم يمه التسيك
بأعضائه والسجيب أن حرم الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله كانت شيوعية
أيضا وكانت في منظمة أسكراء .

(٢) كان سكرتير عام الحزب هو الدكتور فؤاد مرسى (ويلاحظ دائماً أن
التنظيمات اليسارية ليس لها رئيس وإنما سكرتير عام) وفؤاد مرسى كان استاذاً
للاقتصاد بجامعة الاسكندرية ١٩٤٩ - ١٩٥٩ وكان عضو مجلس الأمة في
عام ١٩٦٩ وعضو الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي سنة ١٩٧١ . كما عين وزيراً
للتأمين سنة ١٩٧٢ .

واحد هو تنظيم تطلق عليه تنظيم سنة ١٩٦٨ وظل الوضع كذلك حتى انتهى الأمر بثورة التصحيح وبداية إنحسار المد الشيوعي على مصر .

وقد أعلن الحزب في مدينة اسكندرية وبطريقة سرية بالطبع وكان إعلانه كما يقول أعضاؤه بسبب الفشل في فهم الماركسية وغرضها بالنسبة للتنظيمات اليسارية المصرية الأخرى .

ومن منشورات الحزب الشهيرة : —

تقرير بعنوان « صراع الطبقات في مصر » .

وتقرير آخر بعنوان « ثورتنا المقبلة » .

وأصدر الحزب عقب إلغاء المعاهدة كتاباً صغيراً للدكتور إسماعيل صبرى بعنوان « ماذا بعد المعاهدة » وفي يناير سنة ١٩٥٠ نشرت روز اليوسف برنامج الحزب وذلك بمسند أن أرسل الحزب البرنامج بالبريد إلى « إحسان هيد القدوس » .

ولقد رفع الحزب في عام ١٩٥١ موضوع « الجبهة الشعبية » وذلك لنجاح الكفاح الشعبي في القناة وأن تكون هذه الجبهة مثلة لكل الاتجاهات ولكل الأحزاب ولكل الفئات ولكل الطوائف في مصر .

مجلة الحزب السرية التي كان يصدرها هي مجلة « راية الشعب » .

محاكمة الحزب الشيوعي المصرى السرى

عام ١٩٢٤

مسدودة

في القضية الجنائية رقم ٢٩٣ محرم بك سنة ١٩٢٤ الخاصة بالنبوهية

ظهر في التفتيق في هذه القضية أن :

١ - محمود حسن المراهب .

٢ - أنطون ماروز .

٣ - صفوان أبو النتح

٤ - الشحات ابراهيم .

٥ - محمود ابراهيم السكرى .

٦ - عيد المجيد أحمد زره .

اشتركوا في تكوين حزب يسمى الحزب الشيوعي للمصرى الذى تبين أنه تابع للدولة الدولية الشيوعية الثالثة التى مقرها موسكو روسيا وكانوا هم الستة يؤيدون حركة الحزب المذكور ويثيرون دعواته التى ترمى إلى إلغاء الملكية الفردية ولغز الافكار المغايرة لمبادئ الدستور وتعميد تغيير النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة وحرضوا العمال على الإضراب واستعمال طرق التهديد والقوة مع أصحاب الأعمال وكان مركز الحزب المذكور بمدينة الاسكندرية وكان الستة المتهمون المذكورون مقيمين بالمدينة المذكورة وقد حيدوا ولا زالو محبوسين وسيقدمون لحضرة قاضى الإحالة .

٧ — محمد الصغير .

وهو حلاق بشبين الكوم كان معينا سكرتيراً لشعبة تابعة للحزب المتقدم ذكره وقد أُلشئت الشعبة في مدة مضت واستمر هذا المتهم يرأسل المركز الرئيسي للحزب ياسكندرية كما أنه نشر بروجرام الحزب بمدينة شبين الكوم وقد حبس احتياطيا ولا يزال محبوسا حتى يقدم لحضرة قاضى الإحالة أيضا .

٨ — شعبان حافظ .

وهو مساعد أجزجى بالقفايق اشترك فى الحزب الشيوعى المتقدم ذكره من مدة مضت وكان ينشر دعوته وقد حبس احتياطيا ولا يزال محبوسا وسيقدم لحضرة قاضى الإحالة أيضا .

٩ — الشيخ عبد الحفيظ عوض .

وهو مدرس بإحدى المدارس الأهلية بمدينة طنطا واشترك فى الحزب الشيوعى المتقدم ذكره فى سنة ١٩٢٣ وكان يث دعوته علنا فى المدرسة للطلبة وعارج المدرسة وقد حبس احتياطيا على ذمة القضية ولا يزال محبوسا وسيقدم لحضرة قاضى الإحالة .

١٠ — إبرام كاتى .

١١ — هانيل زابرج .

وهما من اليهود الروس ومن أعضاء الحزب الشيوعى المصرى واشتركا فى بث دعوته وفى تحريض العمال على الاضراب وقد هربا ولم يمكن الشور عليهما ولذلك لم يستجوبا ولم يحبسما وسيقدمان لحضرة قاضى الإحالة غايبا .

١٢ — روبرت جولده نبرج .

إذ تبين من أقواله والتحقيق أنه ينشر الدعوة الشيوعية وقد حبس احتياطيا ولكن تبين فيما بعد أنه تابع لدولة رومانيا التى طالبت به فسلم إليها لحاكمته أو إبعاده عن أرض الدولة المصرية .

وقد ظهر من التحقيق شبهات ضد :

١ - محمد ابراهيم .

وهو دهاخى بالزنازيق بأنه اشترك في نشر الدعوة الشيوعية ولكنه قال أنه كان مشتركا في الحزب الاشتراكي القديم وانفصل منه بعد أن تغير الحزب إلى شيوعي ولكنه استمر في النقابات بصفته من العمال ولم يوجد طلب اشترك الحزب - الشيوعي باسمه ولم يشترك في نشر الدعوة الشيوعية ولم يثبت التحقيق أنه استمر مشتركا في الحزب الشيوعي أو تدخل في نشر دعوته ولذلك أفرجنا عنه بعد انتهاء التحقيق .

٢ - صمويل كيرزون .

وهو من رعايا روسيا ولكن لم يثبت اشتراكه في الحزب الشيوعي ولم يوجد اسمه مكتوبا مع المشتركين ولا في نشر دعوته وإن كان ظهر أنه كان يخالط مع بعض أعضاء الحزب - الشيوعي وقد قرر بأنه كان مشتركا في الحزب الاشتراكي القديم ولم يستمر في الاشتراك وقد حبس احتياطيا وبما أنه لم يظهر من الأدلة قبله ما يؤيد اشتراكه فعلا في الحزب أو أنه كان ينشر الدعوة الشيوعية علنا فقد اكتفينا بما تتخذ وزارة الداخلية ضده من جهة إلماده عن البلاد المصرية وقد بعثنا لها باسمه .

٣ - مصطفى أبوهرجه :

وهو شخص مزارع من أبو صير غربية وبما أنه لم يكن مقيما باسكندرية ولم يثبت اشتراكه في الاضطرابات التي حصلت من قبل الاسكندرية أو وجوده بالمدينة المذكورة في أيام تلك الاضطرابات فقد أخلينا سيده بعد أن حبسناه وبعد أن تم التحقيق لعدم ثبوت - توفر أركان الجريمة قبله لأنه لم يشترك في الحرب إلا في يوم ٢ مارس سنة ١٩٢٤ أى عند ابتداء التحقيق في هذه القضية .

٤ - حسن حسنى .

وهو تروى بالمطلة الكبرى وتبين من الأوراق أنه التحق بالحزب الشيوعي فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٤ قبل البدء فى التحقيق بأسبوع واحد وقال أن عبدالمجيد يراه أحد المتهمين أفهمه أن الحزب ينفع العمال ولم يكن يعرف مبادئ الحزب الحقيقية واشترك فى الحزب وهو تجهلها وبما أن بلده يبعد عن الاسكندرية ولم يثبت أنه حضر فى مدينة الاسكندرية فى أيام اضطراب العمال أو أنه نشر الدعوة الشيوعية وقد أخلينا سبيله بعد أن انتهى التحقيق لعدم ثبوت توفر أركان الجريمة قبله .

٥ - أحمد صادق .

وهو من الاسكندرية وقال بأنه اشترك فى الحزب الشيوعي من مدة سنة ولكنه انقطع منه بعد ذلك ولم يحضر اجتماعات له وأنه لا يعرف شيئا عن الحزب ولا مبادئه وإنما اشترك بناء على أن صفوان أبو الفتح أحد المتهمين أفهمه أن غرض الحزب مساعدة العمال وقال بأنه استقال من الحزب فى شهر فبراير الماضى بسبب خلف حصل فى اتحاد النقابات وقد ظهر صحة قوله فأخلينا سبيله بعد انتهاء التحقيق حيث لم يثبت أنه اشترك فى نشر الدعوة الشيوعية ولعدم ثبوت توفر أركان الجريمة قبله .

٦ - عبد العزيز أحمد سليمان أفندى .

وهو موظف فى جرك أسكندرية وقد وجد له طلب اشتراك فى الحزب الشيوعي وقال أنه لم يحضر اجتماعاته وأنه اشترك فيه باعتقاده أنه مثل الأحزاب السياسية السليمة وقد أخرج عنه أثناء التحقيق بعد أن حبس احتياطيا لأنه لم يثبت أنه حضر اجتماعات الحزب أو أنه اشترك فى نشر الدعوة الشيوعية وقد كتبنا للصحة التابع لما النظر فى أمره اداريا لما وقع منه بصفة موظفا وكان اشتراكا فى ١١ فبراير ١٩٢٤ .

٧ - أحمد القاضي أفندي .

وهو موظف بمجلس بلدى اسكندرية ووجد له طلب اشتراك في الحزب الشيوعى وقد قرر أنه اشتراك باعتبار أنه يشترك في اتحاد النقابات وأن الشيخ صفوان أبو الفتوح أحمد المتهمين الذى أثر عليه باعتبار أن الحزب يسمى لصالح العمال فاشترك فيه بنهر أن يعرف مبادئه الحقيقية وقد حبس احتياطيا وأفرج عنه أثناء التحقيق لأنه لم يثبت اشتراكه في نشر الدعوة الشيوعية أو في تحريض العمال على الاضراب أو أنه كان يعلم مبادئ الحزب وكتب المجلس البلدى بخصوص النظر في أمره لا وقع منه بصفة موظفا وقد اشتراك في الحزب في ٢ مارس سنة ١٩٢٤ أى عند البدء في تحقيق القضية .

بناء على ما تقدم

ستقدم القضية لحضرة قاضى الإحالة ضد الإحدى عشر متبهما الأول بينهم الاتفاق الجنائى ونشر الدعوة الشيوعية وتحريض طائفة العمال على كراهية طائفة أصحاب الأعمال .

أما باقى المتهمين فلا زرعلا لتقديمهم لقاضى الإحالة أما بسبب أنهم غير خاضعين للقضاء المصرى أو لأن التحقيق لم يثبت بصفة أكيدة توفر أو كان جريمة مندم .

النائب العمومى

٢١ شوال سنة ١٣٤٢ .

٢٥ مايو سنة ١٩٢٤ .

وزارات حزب الوفد

ورغم أن حزب الوفد كان هو حزب الأغلبية في مصر والذي أطلق عليه الحزب الجماهيري الكبير. إلا أنه كان للأسف الشديد أقل الأحزاب حظاً في الوصول إلى كرسي الحكم والاستمرار فيه ، وما من انتخابات حرة ونزيهة دخلها هذا الحزب إلا واكتسح كافة الأحزاب الأخرى وبأغلبية ساحقة ، إلا أن استمراره في البقاء بالحكم كان مستحيلاً بسبب التحالف غير المقدس بين الاستعمار وبين أحزاب الأقلية وبين الرأي .

ومما قيل في تاريخ حزب الوفد ومهما كان من تصور في هذا الحزب وبرامجه وتداخل بعض العناصر الاقطاعية فيه لحد من اتجاه الحزب نحو الشعبية والجماهيرية إلا أن التاريخ يؤكد لنا أن هذا الحزب كان أفضل الأحزاب جميعاً من حيث منحه الحرية في الاجتماع والتفكير والرأي بل هو الحزب الذي وحى تطور الحركة الاجتماعية واعترف بشرعية النقابات العمالية . وأعطى هذا الحزب لبقية الأحزاب حرية نقده وحرية التناول عليه ولكن رغم كل ذلك فقد كانت وزارات هذا الحزب هي أقصر وزارات مصر في الجلوس على كرسي الحكم .

بل أنه من سخریات القدر أن نقول أن فترة حكمها حزب الوفد لم تنجم نتيجة انتخابات بل جاءت على يد البريطانيين أنفسهم وهي وزارة ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ والتي جاءت رغم أنف أحزاب الأقلية، ولم يأت الانجليز بالوفد في ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ إلى الحكم حبا في حزب الوفد وإنما حماية لظهورهم من الموقف المأساوي الذي كانوا يقفون له ضد قوات المحور في الصحراء الغربية بعد

المزاعم المتألية التي أوقعها إياهم أدوين دوميل القائد الألماني الشهير المعروف باسم ثعلب الصحراء .

وفيما يلي عرض لوزارات حزب الوفد مع بيان بخطابات توليتها وظروف هذه الولاية ثم إقالتها أو استقالتها .

ولقد تشكلت في مصر سبعون وزارة منذ أن عرفت نظم الوزارات في تاريخها الحديث أي منذ النظرة الأولى التي شكلها توبار باشا في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ حتى الوزارة رقم (٧٠) التي شكلها علي ماهر باشا في أعقاب ثورة ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ .

لم يحدث طوال هذا التاريخ أنه أقيل رئيس وزراء إلا مصطفى النحاس باشا زعيم حزب الوفد ، إذ أن كل الأزمات أو التغيرات الوزارية ، كانت تسوى بأن يقدم رئيس الوزراء استقالته أما النحاس الذي كان مقتنعا اقتناعاً لا يتزعزع بأنه صاحب الأغلبية البرلمانية ، ومن ثم صاحب الحق الدستوري المطلق في الحكم ، فقد رفض أية تساويات لآزماته مع القصر ورفض أن يقدم استقالة ومن ثم فقد كان السبيل الوحيد أمام القصر للإطاحة بحكومات الوفد هو إقالتها .

وكان النحاس يجابه كل محاولة لاقتناعه بالاستقالة بقوله مشهورة على لسانه يقول دائماً عندما تتأزم الأمور : —

« لن تستطيع قوة على الأرض أن تمنعني عن واجبي في خدمة الأمة ، إلا هذه الأمة ذاتها فهي التي وكلتني وهي التي أنشأت حزبي »^(١) .

ولقد كانت عدد الوزارات التي شكلها النحاس ٧ وزارات ولكن يقول

(١) جريدة رابطة الشباب ١٥ / ٤ / ١٩٤٦ .

البعض من المؤرخين أن إحدى هذه الوزارات عدلت (وهي وزارة) فبراير سنة ١٩٤٢) ومن ثم لا تحسب كوزارة مستقلة وإنما هي وزارة واحدة .

وخلال هذه الوزارات التي شكلها حزب الوفد في عهد رئاسة النحاس له إلى جانب الوزارة التي شكلها سعد زغلول سنة ١٩٢٤ يصبح حزب الوفد نصيبه وهو حزب الأغلبية ثمان وزارات لا يتجاوز عمرها جميعاً أكثر من عشر سنوات في ظل سنوات حكم قدرها ٧٢ عاماً من ٧٠ وزارة وذلك لم يحدث في تاريخ أي أمة ديموقراطية لها دستور .

ولقد قدم النحاس باشا خلال وزاراته السبعة استقالة واحدة فقط هي الاستقالة التي قدمها بعد فشله في المفاوضات مع الانجليز ، كما قدم استقالة شكلية مرتين بهدف إعادة تشكيل وزارته من جديد . وقد أقبل النحاس باشا و نرات وكانت هي الإقالات الوحيدة في تاريخ مصر المعاصر .

وزارة الوفد الأولى

في ١٢ يناير سنة ١٩٢٤ جرت في مصر أول انتخابات حسب دستورها المعروف باسم دستور سنة ١٩٢٣ دخل الوفد بعد أن اكتملت له ملامح الحزب حيث كان يترجمه زعيم الأمة آنئذ سعد زغلول .. .
وانتهت الانتخابات باكتساح حزب الوفد حيث بلغ عدد المقاعد التي نالها ١٩٥ مقعدا من مجموع مقاعد مجلس النواب البالغ عددها ٢١٤ أى بـ نسبة تزيد على ٩٠٪^(١).

(١) كان عضو مجلس النواب ينوب عن ٦٥ ألفا من السكان وصدر بتقسيم الدوائر قرار من وزارة الداخلية رئيسا يصدر به قانون ووذعت الدوائر كآلى: المحافظات ١١ القاهرة ، ٦ الاسكندرية ، ١ محافظة البحيرة ، ١ السويس ، ١ لادبيات ، ٣ الحدود .

المديريات ١٥ البحيرة ، ٢٨ الغربية ، المنوفية ، ١٧ الدقهلية ، ١٦ الشرقية ، ٩ القليوبية ، ٩ الجيزة ، ٨ لبنى سويف ، ٩ الفيوم ، ١٣ المنيا ، ١٧ لاسيوط ، ١٤ لمرج ، ١٤ لقنا ، لاسوان .
كما قسمت البلاد إلى ٧١ دائرة للفيوض المنتخبين .

وكان الانتخاب العام على درجتين وحدد يوم ٢٧ سبتمبر ١٩٢٣ لإنتخاب المندوبين الثلاثينين وحدد لإنتخاب النواب يوم ١٢ يناير سنة ١٩٢٤ ومعنى الانتخاب على درجتين ، المرحلة الأولى هى انتخاب المندوبين الثلاثينين والثانية هى انتخاب النواب ففي المرحلة الأولى ينتخب كل ثلاثين ناخبا مندوبا منهم يشترط أن يكون سن الناخب خمس وعشرين سنة .

وقد ظهر فور الرفض أول ما ظهر في الانتخابات التلالية فإن معظم المندوبين التلاليين كانوا من أهارة ومن تمامدوا على انتخاب مرشحه للبرلمان .

وقد عهد الملك فؤاد إل سعد زغلول تأليف الوزارة وأرسل إليه في هذا الصدد كتابا بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٣٤ قال :

والمرحلة الثانية هي انتخاب النواب فللمندوبون التلاليون هم الذين ينتخبون
عضو مجلس النواب في دائرتهم .

عزيزى سعد زغلول باشا

ولما كانت آمالنا ورجائنا متجهة دائما نحو سعادة شعبنا العزيز ورفاهته
وبما أن بلادنا تستقبل الآن عهدا جديدا من أسمى أمانينا أن تبلغ فيه ما نرجوه
لها من رفعة الشأن وسمو المسكاة ولما أئتم عليه من الصدق والولاء وما تحققناه
فيكم من عظيم الخبرة والحسكة وسداد الرأى فى تصرف الأمور وبما لنا فيكم
من الثقة التامة قد اقتضت إرادتنا توجيه مسند رئاسة مجلس وزرائنا مع رتبة
الرئاسة الجليلة لمهدتكم ، وأصدرنا أمرا هذا لعلنا نؤلف لائى هيئة
الوزارة وعرض مشروع هذا التأليف علينا لصدور مرسومنا المالى به ونسأل
الله جلست قدره أن يجعل التوفيق رائدنا فيما يمود على بلادنا بالخير والسعادة
أنه جميع محبب .

صدر بمرأى طابدين فى ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٣٤٢ — ٢٨ يناير ١٩٢٤ .

جواب سعد :

مولأى صاحب الجلالة .

و أن الرعاية السامية التى قامت بها جلالتكم فمة الامة ونوابها بشخصى
الضعيف توجب على والبلاد داخله فى نظام يابى يقضى باحترام إرادتها وأوتكار
حكومتها على فمة وكلائها ألا أتمنى عن مسئولية الحكم التى طللما تميزتها فى

ظروف أخرى وأن أشكل الوزارة التي شئت جلاتنكم تكلفني بتشكيلها من غير أن يعتبر قبولى لتحمل أعبائها اعترافا بأية حالة أو حق استنكره الوفد المصرى الذى لا أزال متشرفا برأسه .

أن الانتخابات لأعضاء مجلس النواب ظهرت بكل جلاء إجماع الأمة على تمسكها بمبادئ الوفد التي ترمى إلى ضرورة تمتع البلاد بحقها الطبيعي في الاستقلال الحقيقي لمصر والسودان مع احترام المصالح الأجنبية التي لا تعارض مع هذا الاستقلال كما أظهرت شدة ميلها للمفر عن المحكوم عليهم سياسيا وفقرها من كثير من التهميدات والقوانين التي صدرت بعد إيقاف الجمعية التشريعية ونقصت من كثير من التهميدات والقوانين التي صدرت بعد إيقاف الجمعية التشريعية ونقصت من حقوق البلاد وحدثت من حرية أفرادها وشكواها من سوء التصرفات المالية والإدارية ومن عدم الاهتمام بتعميم التعليم وحفظ الأمن وتحسين الأحوال الصحية والاقتصادية وغير ذلك من وسائل التقدم والعمران ، فكان حقا على الوزارة التي هي وليدة تلك الانتخابات وعهدا مسئول عنها أن توجه عنايتها إلى هذه المسائل ، الأهم فالهم منها وتخصر أكبر همها في البحث عن أحكم الطرق وأقربها إلى تحقيق رغبات الأمة فيها وإزالة أسباب الشكوى منها وتلافى ما هناك من الأضرار مع تحديد المسؤوليات عنها وتعيين المسؤولين فيها وكل ذلك لا يتم على الوجه المرغوب إلا بمساعدة البرلمان ، ولهذا يكون من أول واجبات هذه الوزارة الاعتماد بإعداد ما يلزم لإنعقاده في القريب العاجل وتحضير ما يحتاج الأمر إليه من المواد والمعلومات لتمكينه من القيام بمهمته الخطيرة الشأن .

ولقد لبثت الأمة زمانا طويلا وهي تنظر إلى الحكومة نظر الطير الصائد لا الجيتس لقائده ، وترى فيها خصما قديرا يدبر السكيد لها لا وكيلا أميناً يسمى لخبرها ، وتولد عن هذا الشعور سوء تفاهم أثر تأثيراً سيئاً في إدارة البلاد

وطاق كثير أ من تقدمها ، فكان على الوزارة الجديدة أن تعمل على استبدال سوء هذا الظن بحسن الثقة في الحكومة وعلى إقناع السكافة بأنها ليست إلاقسما من الأمة تخصص لقيادتها والدفع عنها وتدير شؤونها بحسب ما يقتضيه الصالح العام ، ولذلك يلزمها أن تعمل ما في وسعها لتقليل أسباب النزاع بين الأفراد وبين العائلات وإحلال الوئام محل الخصام بين جميع السكان على اختلاف أجناسهم وأديانهم ، كما يلزمها أن تبت الروح الدستورية في جميع المصالح وتعود السكل على احترام الدستور والخضوع لأحكامه وذلك إما يكون بالقدوة الحسنة وعدم السماح لأى كان باستخفاف بها أو الإخلال بما تقتضيه .

هـ هذا هو بروجرام ودارق وضخته طبقا لما أراه وتريده الأمة ، شاعرا كل الشعور بأن القيام بتنفيذه ليس من الليثات خصوصا مع ضعف قوتى واختلال صحى ودخول البلاد تحت نظام حرمت منه زمانا طويلا ولن اعتمد فى نجاحه على نهاية الله وعطف جلاتكم وتأييد البرلمان ومعاونة الموظفين وجميع أمالى البلاد ونزلاتها . فأرجو إذا صادف استحسان جلاتكم أن يصدر المرسوم السامى بتشكيل الوزارة على الوجه الآتى مع تقليدى وزارة الداخلية : محمد سعيد باشا لوزارة المعارف العمومية . محمد توفيق نسيم لوزارة المالية . أحمد مظلوم باشا لوزارة الأوقاف . حسن حبيب باشا لوزارة الحربية والبحرية . محمد فتح الله بركات باشا لوزارة الزراعة . مرقص حنا بك لوزارة الأشغال العمومية مصطفى النحاس بك لوزارة المواصلات . واصف بطرس غالى أفتدى لوزارة الخارجية . محمد نجيب الترابلى لوزارة الحفائية .

وأدعو الله أن يطيل فى أيامكم ويمد فى ظلالكم حتى تنال البلاد فى هدىكم كل ما تتمناه من التقدم والارتقاء ولأنى على الدوام شاكر نعمتكم وخادم سيادتكم .

سعد زغلول

تحريرا في ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٣٤٢ (٢٨ يناير سنة ١٩٢٤) وصدر
المرسوم الملكي يوم ٢٨ يناير سنة ١٩٢٤ وتألفت الوزارة على النحو الوارد
في كتاب سعد .

وسميت هذه الوزارة الوفدية الاولى باسم الوزارة الشعبية أو وزارة الشعب.

أهم أعمال وزارة سعد دغلول :

- ١ - الافراج عن المسجونين السياسيين .
 - ٢ - حماية مقبرة توت عنخ آمون .
 - ٣ - علم تسليم اللاجئين السياسيين الذين لجأوا إليها من طرابلس (ليبيا)
التي كانت خاضعة للاحتلال الإيطالي .
 - ٤ - وضعت الموظفين الأجانب في حجمهم الطبيعي حيث تضاعفوا سلطتهم
في عهدا وبالذات الموظفين الانجليز .
 - ٥ - التمسك بحقوق الوزارة الدستورية حول تعيين أعضاء مجلس الشيوخ
ولما حاول الملك فؤاد التصدي لسعد حدث تحكيم بينهما وكان الحكم هو البارون
فان دن بوش النائب العام لدى المحاكم المختلطة وقتئذ وكان عالما بلجيكيًا وقد
الصف هذا العالم سعد وقال : أن تعيين أعضاء مجلس الشيوخ يجب أن يكون
بناء على ما يرضه مجلس الوزراء .
- وقد قام سعد بتعديل في وزارته بعد يوم ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٢٤ وتم
التعديل كالآتي : —

فتح الله بركات باشا وزير الداخلية ، الدكتور أحمد ماهر وزير المعارف ،
الاستاذ محمود فهمي النقراشي وكيل محافظة مصر وكيل وزارة الداخلية .

استقالة الوزارة :

قابل سعد الملك فؤاد في الساعة الواحدة بعد ظهر يوم السبت ١٥ نوفمبر وقدم إليه استقالة الوزارة وفي مساء ذلك اليوم حضر سعد جلسة مجلس النواب وأعلن أنه قدم استقالته إلى الملك لأن صحته لم تعد تتحمل أعباء منصبه ومناصبه وأعلن ذلك أيضاً في مجلس الشيوخ فقبلت الاستقالة في كلا المجلسين بالهشمة وإعلان الثقة بالوزارة .

وأوفد مجلس الشيوخ رئيسه زيور بانا ووكيله أحمد ذكي أبو السعود باشا وعلوى بك الجزار إلى القصر الملكي ليعرضوا على الملك رغبة المجلس في هضم قبول استقالة سعد فالتفتهم الملك وأبلغهم أنه ساءه إستعفاء سعد باشا وأنه أعرب له عن ثقته به وعن أمه في المدول عن الاستقالة وبعد انتهاء جلستي المجلسين ذهب كثير من النواب والشيوخ إلى بيت الأمة ليستعرضوا سعداً عن السبب الحقيقي الذي دعاه إلى الاستقالة فأجابهم « هنالك مشاكل خارجية ومشاكل داخلية وهنا أيضاً « دساتر » فاستوداه صراحة في البيان فلم يجب إلا بقوله « أنا لا أحب العمل في الظلام ومن أجل هذا لا بد لي من الاستقالة » .

واشترط سعد لسحب استقالته أن لا يفرد الملك بمنح الرتب والنياشين ولا بتعيين موظفي السراي بغير موافقة الوزارة واستند في ذلك إلى المادة ٤٨ من الدستور التي تنص على أن الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه .

فوافق الملك وأعلن سعد المدول عن الاستقالة ولكن لم يستمر الوضع فقد قتل السير لي ستاك سرادار الجيش المصري وحاكم السودان ووجهت السفارة البريطانية إنذار إلى سعد بوضعه رئيساً للحكومة احتوى على مطالب جسيمة تلخصه فيما يلي :

١ - اعتذار الحكومة المصرية عن الجناية .

٢ - أن تبحث عن الجناة وتنزل بهم أشد العقاب .

٣ - أن تمنع من الآن وتقمع بشدة كل مظاهرة شعبية سياسية .

٤ - أن تدفع الحكومة البريطانية غرامة قدرها نصف مليون جنيه .

٥ - سحب الجيش المصرى من السودان وتحويل الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى إلى قوة سودانية تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها .

٦ - إطلاق يد حكومة السودان في زيادة مساحة أطيان الجزيرة من ٣٠٠ ألف فدان (كما كان مقررا من قبل) إلى مقدار غير محدد .

٧ - أن تعدل الحكومة المصرية عن كل معارضة لرغبات الحكومة البريطانية فيما يتعلق بحماية مصالح الأجانب في مصر وأن يعاد طبقا لهذه الرغبات في شروط خدمة اللذين لا يزالون في خدمة الحكومة المصرية وفي الشروط المالية لتسوية معاشات من اعتزلوا الخدمة منهم وأن تبقى مناصبي المستشار المالي والمستشار القضاء وتحترم سلطتهما وامتيازتهما كما نص عليها عند إلغاء الحماية وتحترم أيضا نظام القسم الأوربي في وزارة الداخلية واختصاصاته وتظهر بمين الاعتبار الوافي إلى ما قد يديره مديره العام من المشورة . وقد ردت الحكومة المصرية على ذلك الإنذار برفض المطالب الثلاثة الأخيرة ولكن الرد لم يرضى الحكومة البريطانية وانتهى الأمر إلى أن سعد أدرك من المراسلات التي تبودلت بينه وبين اللورد اللبني المتدوب السامي في مصر أن بريطانيا تريد بقاءه في الوزارة بعدد قتل السردار ومع أنها اعتبرت وزارته مشولة عن هذا الحادث .

فمرض سعد على الملك استقالة الوزراء شنوا يوم ٢٢ نوفمبر أى يوم وصول
الانذار البريطانى .

وفى اليوم التال رفع إلى الملك كتاب الاستقالة قال فيه :-

« مولائى . أتشرف بأن أرفع لجلالتكم أنى لم أقبل مسئولية الوزراء إلا لخدمة
البلاد تنفيذا لمقاصدكم السامية ولكن الظروف الحالية تجعلنى عاجزا عن القيام
بهذه المهمة الخطيرة ولهذا أرجو من مكارم جلالتكم أن تفصلوا بقبول استعفتائى
مع ذملائى من الوزارة وإبنى وإياها مستعدون على الفرام للعمل على ما يرضيكم
أدام الله علينا نعمة رعايتكم الجليلة وأدامكم مؤيدين بالمر والاقبال وموضع كل
أكبار وأجلال . »

٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ شاكركم لعمتكم سعد ذغلول

وفى يوم ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ .

قبل الملك استقالة الوزارة فى كتاب قال فيه :

« عزيزى سعد ذغلول باشا : اطلعتنا على كتاب دولتكم المرفوع إلينا بتاريخ
٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ المتضمن استقالتكم من مهتكم وقد أصدرنا أمرا هذا
لدولتكم شاكرين لكم ولحضرات الوزراء ذملائكم إخلاصكم وما أدبتموه من
الخدمات أثناء قيامكم بأعباء منصبكم . »

فؤاد

صدر برأى عابدين فى ٢٧ ربيع الثانى ١٣٤٣ - ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ .

هذه هى وزارة حزب الوفد الأولى وبعدها لم يتولى سعد وزارة رغم أن
حزبه حصل فى انتخابات أخرى على الأغلبية المطلقة ولكن بموت سعد سنة ١٩٢٧
يبدأ وضع جديد بالنسبة لحزب الوفد حيث يتولى زعامة مصطفى النحاس وهو
الذى سوف تتكلم عن رئاسته لوزارات حزب الوفد السبعة ..

ولكن قبل أن تتكلم عن الوزارات الوفدية الخالصة التي ألقها حزب الوفد
بمصدر بنا إتماما للبحث التاريخي أد تتكلم عن الوزارة الائتلافية التي شارك
فيها حزب الوفد والتي كانت سببا فيما بعد لتصلب التحاس في ضرورة أن يتولى
الوزارة وفدية لحما ودما لأن الائتلاف يمتنى سيطرة القصر والتلاعب بالحياة
الاستورية للبلاء.

ففي ٧ يوليو سنة ١٩٢٦ كون عدل يسكن وزارته الثانية والتي استمرت حتى
٢١ أبريل سنة ١٩٢٧ .
وكانت هذه هي أول وزارات الائتلاف الوفدية ..
وقد تشكك على النحو التالي : (١)

عدل يسكن للوزارة والمداخلية ، عبد الحاق ثروت لوزارة الخارجية ، أحمد
زكي أبو السعود باشا لوزارة الحفانية ، محمد محمود باشا للمواصلات وبقية الوزراء
وهم محمد فتح الله بركات باشا للزراعة ، مرقص حنا باشا المالية ، محمد نجيب
الغرابي باشا للأوقاف ، علي الشمس باشا للمعارف ، عثمان عزم بك للإشغال ،
أحمد محمد خشبة الحرية والبرية .

ولقد كان الوفد الأغلبية البرلمانية خلال حكم هذه الوزارة أى أن الوفد كان
هو الحاكم الحقيقي رغم المنظر للتفكيك للوزارة الائتلافية (٢) .

وكان أهم حمل للوزراء الوفد في تلك الوزارة هو أن أحمد خشبة وزير
الحرية الوفدى بدأ سياسة واسعة تستهدف زيادة قوة وحجم الجيش المصرى كما

(١) الوقائع المصرية العدد ٥٧ لسنة ١٩٢٦ .

(٢) تم الانتخاب لهذا البرلمان في ٢٢ مايو ١٩٢٦ وأسفرت نتيجة الانتخابات
عن حصول الوفد على ١٧١ مقعدا والأحرار الدستوريين ٢٩ ، والحزب الوطنى
على ٥ وحزب الاتحاد على مقعد واحد وللسفولون على ٥ ، وهكذا أصبح الوفد
الأغلبية البرلمانية .

عمل على سلب الفتنش العام الانجليزى للجيش المصرى (سبنكس باشا) كافة سلطاته . بل لقد وصل الأمر إلى حد أن اقترح خشية باشا على عدلى يكن شرا أسلحة الجيش المصرى من أى دولة أجنبية أخرى غير بريطانيا ولو بشكل سرى كما يتضح ذلك من الوثيقة البريطانية المرسلة من المندوب السامى جورج لويدي إلى وزارة الخارجية البريطانية^(١) .

أما الوزارة الائتلافية الثانية التى شارك فيها حزب الوفد فقد كانت هى وزار عبد الحلق ثروت التى شكلت فى ٢٥ أبريل ١٩٢٧ واستمرت حتى ١٦ مارس ١٩٢٨ وكانت على النحو التالى :

عبد الحائق ثروت الرئاسة والداخلية ، جعفر والى باشا البحرية والبحرية ، محمد محمود باشا المالية ، أحمد زكى أبو السعود باشا الحقانية ، محمد قنح القيركات باشا الزراعة ، مرقص جنا باشا ، الخارجية ، محمد نجيب الفراىلى باشا الأوقاف ، على الشعى باشا المعارف ، أحمد محمد خشية باشا للمواصلات ، عثمان محرم باشا الاشغال .

ولقد كن وضع وزراء الائتلاف فى تلك الوزارة أى الاربعة الاول أكثر حساسية فى الوزارة .

ومع ذلك كان البرلمان ذو الأغلبية الوفدية أيضاً بناء على نصيحة سعد زغلول قابلاً عزم إثارة أية مشكلات قد تخرج الوزارة إلا أنه بعد وفاة سعد زغلول فى ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٧ بدأ الائتلاف يدخل مرحلة الشقاق .

وبعد وفاة سعد زغلول تولى رئاسة حزب الوفد مصطفى النحاس باشا^(٢) وكانت أول وزارة يقوم بتأليفها وزارة ائتلافية شاركة فيها عناصر غير وفدية .

(1) F.O. 407/204 No 19 LLOYD to Chamberlain April 21, 1927
Tel No. 133 .

(٢) ولد عام ١٨٧٦ وتعلم بمدرسة الناصرية ثم الحديوية الثانوية وتخرج فى مدرسة الحقوق وقد عين قاضياً بالمحاكم الأهلية وخدم بالسلك القضائى فترة =

تشكلت وزارة النحاس الأولى - الائتلافية كما سبق - في ١٦ مارس ١٩٢٨ حتى ٢٥ يونيو ١٩٢٨ وذلك بناء على الأمر الملكي رقم ١٤ لسنة ١٩٢٨ الصادر إلى حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا كالآتي :

عزيزي مصطفى النحاس باشا .

« لما لنا من الثقة بكم ؛ ولما نمده فيكم من الخبرة والجدارة لتولى مهام الأمور ، قد اقتضت إرادتنا توجيه مسند رئاسة مجلس وزارتنا مع رتبة لرئاسة الجبلية إليكم .

وأصدرنا أمراً هذا لادولتكم للاخذ في تأليف الوزارة ، وعرض المشروع علينا لصدور مرسومنا العالي به ..
والله المسئولة أن يمدنا في كل الأمور بموئده وعنايته وأن يوفقنا جميعاً لما فيه الخير البلاد ..

صدر بمرأى هابدين في ٢٤ رمضان سنة ١٣٤٦ هـ .

١٦ مارس ١٩٢٨ هـ .

فؤاد

وكان تشكيل هذه الوزارة على النحو التالي :

مصطفى النحاس باشا رئيساً للوزراء ووزيراً للداخلية

== طويلة ودخل غمار السياسة فاشترك في الحركة الوطنية سنة ١٩١٩ ونفى سنة ١٩٢١ مع سعد زغلول إلى جزيرة سيشل . وأجرى مفاوضات ١٩٣٠ مع هندرسون وزير الخارجية البريطانية ، كما رأس الوفد المصري في المفاوضات التي انتهت بعقد معاهدة الإغفران سنة ١٩٣٦ وكان ضمن من ساهموا في إنشائه الجامعة العربية ، وفي عام ١٩٥١ ألغى معاهدة سنة ١٩٣٦ وقد اعتزل الحياة السياسية بعد قيام ثورة سنة ١٩٥٢ حتى وفاته سنة ١٩٦٥ . وكان حزب الوفد المصري مجسداً في صورته .

جعفر ولى باشا (عن الاحرار المستورين) وزيراً للحرية والبحرية

واصف بطرس غالى باشا وزير للخارجية

محمد نجيب الغرابي وزير للاوقاف

على التمسى للمعروف ، أحد محمد خشبة الحقانية ، محمد محمود باشا المالية ،
لإبراهيم فهمى بك للاشتغال العمومية ، محمد صفوت باشا للزراعة ، مكرم هيبد
أفندي للواصلات (١) .

وقد بدأت المتاعب التي سببت النهاية لهذه الوزارة بتقديم مجموعة من
الاستقالات بدأها محمد محمود ثم تلاه جعفر ولى بعد يومين ثم قدم الوزير
الوفاى أحد خشبة باشا استقالته بعدها بستة أيام ثم تلاه إبراهيم فهمى الوزير
المستقل في اليوم السابع . ولا شك أن استقالة أربعة وزراء من عشرة يؤكد
وجود مؤامرة على الوزارة شارك فيها القصر كما وضح فيما بعد مع محمد محمود
بالذات . . .

أما السبب الآخر والذي أدى إلى أن الملك فؤاد أقال الوزارة فهي الوثيقة
المعروفة باسم وثيقة سيف الدين . .

وهي عبارة عن اتفاق معقود بين كل من النحاس وويصا واصف وجعفر
نظري وبين والد الأمير سيف الدين وهو أحد أمراء الأسرة المالكة وقد حجروا
على أملاكه لالتزامه بالجنون ووضعت هذه الأملاك تحت وصاية الملك فؤاد ، وقد
تضمن الاتفاق أن يسمى الثلاثة المشار إليهم بصفتهن محامين يرفع الحجر عن
ممتلكات الأمير المذكور مقابل أتعاب قيمتها ١٣٠ ألف جنيه ولما كان هذا
المبلغ خيالياً في ذلك الوقت فقد رأى أن النحاس باشا كان سيستخدم نفوذه

(١) الوقائع المصرية العدد ٢٥ لسنة ١٩٢٨

السياسى لتحقيق الاتفاق بما اعتبر رشوة لاشك فيها (١) .

وبالرغم مما تأكد بعد ذلك من تزوير الوثيقة المذكورة ولكن كان هدف نشرها هو جر القضية على رئيس الوزارة وكل ذلك هيا للملك فؤاد أن يتجه بالأمر الملكى رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٨ والذي جاء فيه :—

« عزيزى مصطفى النحاس باشا »

لما كان الائتلاف الذى قامت على أساسه الوزارة قد أصيب بصدمع شديد فقد رأينا افالة دواصم شاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم ما أدبتم من عمل فى خدمة البلاد .

صدر بمرأى عابدين فى ٧ محرم سنة ١٣٤٧

فؤاد

٢٥ يوليو سنة ١٩٢٨

ولكن بعد فترة من الحكم الغير مستورى تجري انتخابات لعقد البرلمان وينال الوفد فيها ٢١٢ مقعدا من مجموع التواب عددها ٢٣٥ مقعدا أى أكثر من ٩٠٪ / بينما نال الحزب الوطنى خمسة مقاعد والاتحاد ثلاثة وشغل المستقلون بقية المقاعد (٢) .

F.O. 407/206 129 Lloyd to Chamberlin June 24/1928 (1)
Tel NO 326

(٢) تلك الاحصائية ذكرها عبد الرحمن الرافعى فى كتابه « أعقاب الثورة المصرية » ص ٩٩ بينما يسجل المندوب السامى فى القاهرة إحصائية أخرى تقول أن الوفد حصل على ١٩٨ مقعدا وأن الحزب الوطنى حصل على ثلاثة بدلا من خمسة وأن للمستقلين كان لهم ٢٨ بدلا من ١٥ .

F. O. 407 210 No 11 Loraine to Hederson, Jan 4 1930 —
Desq. No 15.

وبناء على ذلك كلف مصطفى النحاس زعيم الوفد بتشكيل الوزارة (وهذه هي وزارته الثانية) وهي وزارة وفدية تماما وقد استمرت هذه الوزارة من أول يناير سنة ١٩٣٠ حتى يونيو من نفس العام .

وتشكلت بناء على الأمر الملكي رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ الصادر إلى صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا :-

عزيزي مصطفى النحاس باشا

لما عهدنا فيكم من الاخلاص والولاء وحسن الرؤية قد إقتضت إزادتنا أسناد رئاسة مجلس وزرائنا اليكم وأصدرنا أمرا هذا لدولتكم للأخذ في تأليف هيئة الوزارة وعرض المشروع علينا لصنور مرسومنا به .

ونرجو انه أن يحصل التوفيق رائدنا جميعا فيا يعود على بلادنا بالخير والسعادة .

صدر بمرأى القبة في غزة شبان سنة ١٣٤٨

١٠ يناير سنة ١٩٣٠ .

فؤاد

ونظرا لفعل المفاوضات البريطانية المصرية فإن النحاس باشا رفع استقالته إلى الملك فؤاد والذي قبلها على الفور وكان كتاب الاستقالة هو الأول في حياة مصطفى النحاس .

وفيها على صورته :-

كتاب الاستقالة .

المرفوع إلى حضرة صاحب الجلالة الملك .

من حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا .

مولاي

أتشرف بأن أرفع إلى سدتكم العلية استقالي وزملائي من الوزارة، نظراً
لعدم تمكننا من تنفيذ برنامجنا الذي قطعنا على أنفسنا المهد بتنفيذه (١) راجياً
أن تفضلوا بقبولها وأنى على الدولام خادم سدتكم المخلص الوفي الأمين .

القاهرة في ٢٠ محرم ١٣٤٩

١٧ يوليو ١٩٣٠

مصطفى النحاس

الوزارة الثالثة لمصطفى النحاس

٩ مايو ١٩٣٦ — ٣١ يوليو ١٩٣٧

(١) كانت تلك الوزارة تتكون على الشكل التالي :-

مصطفى النحاس رئيساً ووزير الداخلية

حسن حسيب باشا وزير الحربية والبحرية

واصف بطرس غالى باشا وزير الخارجية

محمد نجيب الفرايلى باشا وزير الحقائقية

عبدان محرم باشا وزير للاشغال العمومية

محمد صفوت باشا وزيراً للزراعة .

مكرم حيد أفندى وزير المالية

محمد فهمى التفرائى أفندى وزيراً للدواصلا

محمد جوى الدين بركات بك وزيراً للمعارف العمومية

محمود بسيونى أفندى وزيراً للاوقاف ... وقد نشرت في

الوقائع المصرية العدد ٢ لسنة ١٩٣٠

أمر ملكي رقم ٢

صادر إلى حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا (١).

دولة الرئيس العزيز مصطفى النحاس

لما أتم عليه من عظيم الاخلاص والولاء فوق ما حزنتم من ثقة كبرى ولما
انصرفت به من أصالة الرأي ومضاء المزية وما نعرفه فيكم من واسع الخبرة
وكمال الكفاية وسمو التدبير قد اقتضت أراءتنا إسناد رئاسة مجلس الوزراء
اليكم . . .

(١) تشكلت الوزارة النحاسية الثالثة في ٩ مايو عام ١٩٣٦ على النحو

الآتي :-

مصطفى النحاس باشا	الرئاسة والداخلية ووزارة الصحة
واصف بطرس غالي باشا	الخارجية
هشام محرم باشا	الاشغال العمومية
محمد صفوت باشا	الاوقاف
مكرم عبيد	المالية
عمود فهمي النقراشي	للواصلات
أحمد حدي سيف النصر بك	للزراعة
محمود غالب بك	الحقانية
علي فهمي باشا	العربية والبحرية
عبد السلام فهمي محمد جمعة بك	تجارة والصناعة
علي ذكي العرابي بك	للغراف العمومية

إنظر الوقائع المصرية العدد ٥٩ لسنة ١٩٣٦

وأصدرنا أمراً بهذا لدولتكم للاخضاق هيئة الوزارة وعرض المشروع علينا
لصدور مرسومنا به .

وفقنا الله جميعاً وسدد خطانا إلى ما فيه خير الوطن .

صدر بمرأى عابدين في ١٨ صفر سنة ١٣٥٥

٩ مايو سنة ١٩٣٦

بمجلس الوصاية

محمد علي عبد العزيز عزت شريف صبري
وعقب توليه الملك فاروق العرش في ٢٩ يوليو ١٩٣٧ قدم مصطفى النحاس
باشا استقالته لأملاك وفقاً للقواعد الدستورية في ٣١ يوليو ١٩٣٧ وقد كلفه
الملك في اليوم التالي مباشرة بتشكيل وزارته الرابعة .

الوزارة الرابعة :

أول أغسطس ١٩٣٧ — ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧

أمر ملكي رقم ٢ لسنة ١٩٣٧ صادر إلى حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى
النحاس باشا .

عزري مصطفى النحاس باشا

إني وقد حملت الأمانة التي عهد إقبها معتمداً عليه سبحانه وتعالى لأجند فيكم
وقد أحرزتم الثقة الكبرى بظلم إخلاصكم وولائكم وصادق وطنيتكم وقدمتم
تلك الخدمات المجددة بحسن جهادكم وسداد رأيكم ونيات عزمكم ذلك الذي
توليه مهام الدولة فعهد إليه برياضة مجلس ووزرائنا وأنى لملئ يقين أنكم بوسع
خبرتكم وسمو تدبيركم ستواصلون جهودكم الموفقة بمعاونة من تختارون على تحقيق
أمانى ورجائى في إسماع شعبى الذي أشربت حبه ووقفت حياض على رقية ورفاهيته

إذ لامتاء على الاجتهاد وقد أصدرنا أمراً هذا لمقامكم الرفيع الأخذ في تأليف
هيئة الوزارة وهرض المشروع علينا لصدور مرسومنا به .
واقه ولينا وهو نعم المولى ونعم النصير .
صدر بمرأى طابدين في ٢٤ جمادى الأولى سنة ١٣٥٦ (أول أغسطس سنة
١٩٣٧) .

فاروق

وقد تشكلت هذه الوزارة على النحو التالي : —

للرئاسة والداخلية	مصطفى النحاس باشا
للخارجية	واصف بطرس غالى باشا
للأشغال العمومية	عبدان محرم باشا
للدالية	مكرم عبيد
للأوقاف	الأستاذ محمود بسيونى
للحرية والبحرية	أحمد حدى سيف النصر باشا
للتجارة والصناعة	عبد السلام فهمى محمد جمعة باشا
والمعارف العمومية	
للمواصلات	على زكى المرادى باشا
للزراعة	عبد محمود خليل بك
للحقانية	الأستاذ أحمد صبرى أبو علم
للصحة العمومية	الأستاذ عبد المتاح الطويل

ولكن أنفل رئيس الوفد في هذه الوزارة أيضاً وذلك طبقاً للكتاب التالى .

المقالة

أمر ملكي رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٧ .

بإقالة حضرة صاحب اللقاص الرفيع مصطفى النحاس باشا

عزيزي مصطفى النحاس باشا

نظرا لما اجتمع لدينا من الأدلة على أن شعبنا لم يؤيد طريقة الوزارة في الحكم ، وأنه يأخذ عليها العامة وحمايتها ، وتمنح إيجاد سبيل لاستصلاح الأمور على يد الوزارة التي تقرأ - وونها لم يكن بد من إقالتها تمهيدا لإقامة حكم صالح يقوم على تعرف رأى الأمة ، تستقر به السكينة والصفاء في البلاد ويرجى سياستها .
تغير وجهه في الظروف الدقيقة التي تمتازها ويحقق آمالنا العظيمة في رقيها وعزتها .

وأني أشكر لمقامكم الرفيع والحضرات زملائكم ماتم على أيديكم من الخير للبلاد .

وأصدرنا أمرا بهذا المقامكم الرفيع بذلك .

صدر بمرأى القبة في ٢٧ شوال سنة ١٣٥٦

٣٠ ديسمبر ١٩٣٧

فاروق

ثم تسمى الوزارة الخامسة وهي وزارة ٤ فبراير والتي جاءت نتيجة لتدخل بريطانيا وهي أطول وزارة للوفد وقد استمرت من ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ إلى ٢٦ مايو سنة ١٩٤٤ .

وفيما على الأمر الملكي الخامس بتشكيلها :-

القوائم المصرية العدد ٧٠ لسنة ١٩٣٧ .

أمر ملكي رقم ٦ لسنة ١٩٤٢ .

صادر إلى حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا

عزيزي مصطفى النحاس باشا

يسرني وقد عرفت فيكم أصالة الرأي وصدق التدبير وقوة الاخلاص أن
أسند اليكم رئاسة مجلس وزرائنا .

أن مصر وطننا العزيز لا حوج ما نكون في هذه الآونة الدقيقة إلى تضافر
الجهود وطم الصفوف وجمع القوى وبذل التضحية وانكار الذات في سبيل
حفظ كيانها وأعلى شأنها ورعاية شعبها وذلك ما أرجو أن يكون بتوفيق الله
وعظيم تأييده .

وقد أصدرنا أمراً هذا إلى مقامكم الرفيع للأخذ في تأليف هيئة لوزارة
وعرض المشروع علينا لصدور مرسومنا به .

والله المستول أن يوفقنا جميعاً إلى العمل على ما فيه إسماع الأمة والبلاد .

صدر بقصر عابدين في ١٨ محرم ١٩٦١

٤ فبراير ١٩٤٢

وقد أجاب مصطفى النحاس على ذلك التكليف بالخطاب التالي .

« يا صاحب الجلالة »

تفضلتم جلالتكم فهدتم إلى مهمة تأليف الوزارة في هذه الظروف الخطيرة
وابتسم إلا أن يزيدوني شرفاً فوق شرف بأن أهربتم بلسانكم الكريم المرة بعد
المرة والكرة بعد الكرة عن مفتكم في وطنية هذا الضعيف وأنكاره لذاته
مؤكد أن هاتين الصفتين الكريمتين اللتين شاء فضلكم أن تستدوما إلى
تفضيان على بأن انقسم لانقاذ الموقف واتحمل مسئولة تطورات علم الله أن
لم يكن لي يد فيها ، بل جلبها على البلاد غيري بأعماله أو بأعماله فأصبح من

واجب كهرى وكوطنى — إذا لآست لذلك جهوى — أن أنقذ البلد من
تآنها واجنبها وزرها بعد أن ظهرت بوادرها وتكررت زورها .

قدوت المسئولة ووزنت عبء أنقالها ، فرجعت أمام من كفة ضعى من
إحتمالها فاعتذرت عن قبول الوزارة فتفضلتم فأصروتم فزادى أصرارك على ثقة
بى خشية من الثقة بنفسى لكنى أراء أمركم الصادر إن بادم العرش ومصر قبلت
وعلى الله توكلت . .

وكان أول عد أخذت به نفسى أن أحاول إنقاذ البلاد من خطورة الموقف
الأخير فأخطو خطوة عملية سامة فى هذا السبيل قبل اللضى فى تأليف الوزارة ،
بل كشرط أول أشرطته على نفسى للسير فى تأليفها .

وقد رأيت أن خطورة الموقف لا يكفى فى معالجتها كلمة أو صيحة
أرسلها أو دعوة أبدلها ، بل يجب لوضع الأمور فى نصابها أن تؤق البوت من
أبوابها فيصدر تصريح من الجانبين يحفظ للوطن استقلاله وحقوقه ، وتقطع له
الحليفة عهداً رسمياً بمحو ما عكر أو ما من شأنه أن يسكر صفو الجو بين
الحليفين . .

تحقيقاً لذلك اجتمعت بمساعدة السير مايلز لامبسون السفير البريطانى فى
مصر ، وأوضحت له وجهة نظرى التى بها وحدها تصان حقوق الوطن وتتولد
صلوات المودة والتحالف بين مصر وبريطانيا ، فنجت من سماته رغبة صادقة
وأكيدة فى تنفيذ المعاهدة بين بلدينا على أساس الاحترام والود المتبادلين ،
ومعاملة مصر معاملة اللد لند ، من غير مساس باستقلالها وحقوق سيادتها أو
تدخل فى شئوننا الداخلية وبخاصة تكوين أو تغيير وزاراتها . .

وفيا على نص هذين الكتابين التاريخيين أثبتهما بعد كريم أذنكم . .

د. ياساحب السعادة ،

لقد كلفت بمهمة تأليف الوزارة وقيلت هذا التكليف الذى صدر من جلالة الملك بما له من الحقوق الدستورية ولكن مفهومنا أن الأساس الذى قبلت عليه هذه المهمة هو أنه لا المعاهدة البريطانية المصرية ولا مركز مصر كدولة مستقلة ذات سيادة يسمحان للحليفة بالتدخل فى شئون مصر الداخلية ونجاحه فى تأليف الوزارات أو تغييرها . .

وأنى أواميل ياساحب السعادة أن تنفضوا بتأييد ما تضمن خطابى هذا من المعانى وبذلك تتوطد صلات المودة والاحترام المتبادلين وفقاً لتعصير المعاهدة . .

وتنفضوا ياساحب السعادة بقبول فائق احترامى ، ، ،

٥ فبراير ١٩٤٣ مصطفى النحاس

إلى حضرة صاحب السعادة السير مايكل لامبسون السفير البريطانى فى مصر
— القاهرة . (ترجمة)

د. ياساحب المقام الرفيع ،

لى الشرف أن أوريد وجهة النظر التى عبر عنها خطابى وفتحكم المرسل منكم بتاريخ اليوم وأن أؤكد لرفعتكم أن سياسة الحكومة البريطانية قائمة على تحقيق التعاون باخلاص مع حكومة مصر كدولة مستقلة وخليفة فى تنفيذ المعاهدة البريطانية المصرية من غير تدخل منها فى شئون مصر الداخلية ولا فى تأليف الحكومة أو تغييرها . .

ولأنى لانتهر هذه الفرصة لأؤكد لرفعتكم فائق الاحترامى

٥ فبراير ١٩٤٣ مايكل لامبسون

إلى حضرة صاحب المقام الرفيع مصدق النحاس باشا
رئيس مجلس الوزراء .

القاهرة

ترجمة :

يا صاحب الجلالة .

بعد أن وفقى الله إلى هذه النتيجة التي جلبت البلاد كسبا ولم تنحصر في أن
تدفع عنها ضرراً ، لحقت وعد الخلاق الكريم لخلق من أن بعد العمر يسرا ،
بعد ذلك لم يبق لي إلا أن أرجو من الله توفيقاً فيما بقي من مهمتي ، وما تفضلتم
للمؤمنين في ذمتي من تولى شئون الحكم في البلاد ، تحقيقاً لحرية ومصالحها
ورفايتها بعد أن عانى الشعب كثيراً مما وجد وبعد أن أهدر ما أهدر وفسد
ما فسد .

وسيكون أول عمل بالوزارة التي شرفتموني برؤاستها هو أن توطد الحياة
النيابية الصحيحة وإن تكفل أحكام الدستور صيانة الحريات وتيسير لمواصل
الطمأنينة والعدل والمساواة ، حتى يستظل بظلها الكبير والصغير والثقو والفقير ،
من غير ميل أو محاباة أو محسوبية أو مراعاة للوجوه الأوجه ربك ذي الجلال .
ذلك لأن هذه الوزارة تؤمن بأن اتحاد الكلمة على احترام الدستور والحياة النيابية
الصحيحة هو وحده الكفيل بتحقيق الحكم الديموقراطي في مصر وهو وحده
الكفيل بتوحيد الصفوف وتضافر الجهود وحشد القوى في سبيل حفظ كيان البلاد
وأعلاء شأنها ورفاهة شعبها .

ومن ثم فسكون في طليعة ما تمنى به الوزارة ، أثر صدور الأمر الكريم
بتأليفها أن تعرض على جلالكم مشروع مرسوم بحل مجلس النواب الحاضر لكي
يكون للامة مثله في ناخبها الكلية الفاصلة في تقرير مصيرها وتدير أمورها ،

في هذه الظروف الخطيرة التي تجتازها البلاد وسيحدد للانتخابات العامة أقرب أجل
يمكن في حدود الدستور بحيث لا يتجاوز الشهرين المقررين في نصوصه .
وكذلك ستعنى الوزارة عناية خاصة بيمون البلاد فتعالج جهد الطاقة كل ما
يمكن معالجته من أخطاء الماضي حتى ينعم الفقير قبل الفنى بخير أرضنا التي كانت
وما زال مبارك الثمرات وفيرة الخيرات .

وستعالج الوزارة فيما تعالج جميع ما خلفته آثار الماضي من تركة مثقلة بهيم
الآباء وباهظ النفقات وتعنى على وجه عام بتوطيد الاقتصاد الأهل على أسس
ثابتة الأركان والاتجاهات ، من غير أن تقصها المرونة اللازمة لمواجهة مختلف
التطورات ولا احتمالات الاقتصادية .

وسترعى الوزارة في سياستها الخارجية أول ما ترعى تجنب البلاد ويلات
الحرب وشروها .

وكذلك ستعمل الوزارة على توطيد الثقة والصداقة بين مصر المستقلة وحليفها
بريطانيا العظمى وعلى أن تنفذ المعاهدة البريطانية المصرية من الطرفين تنفيذاً
صادقاً لمصلحة البلدين وعلى تعزيز صلاتنا الودية بالبلاد الودية بالبلاد الأجنبية
ونجاحة البلاد العربية والشرقية التي تربطنا بها الأواصر الوثيقة من قديم ..

وأنشرف بأن أعرض على جلالكم أسماء حضرات الوزراء الذين قبلوا
معاوتى في مهمتى محتفظاً لنفسى بوزارى الداخلية والخارجية ..

عشاق محرم باشا	للاشغال
مكرم حيد	وزيرا للمالية
أحمد نجيب الحلالى بك	للمعارف
أحمد حمدى سيف النصر باشا	للدفاع الوطنى
عبد السلام فهمى محمد جمعه	للزراعة

على ذكي العرابي	المواصفات
الأستاذ محمد صبرى أبو علم	المعدل
الأستاذ عبد الفتاح الطويل	الصحة
على حسين باشا	للاوقاف
كامل صدق بك	التجارة والصناعة

مصطفى النحاس

وعلى أثر الخلاف بين الناس ومكرم عبيد رفع النحاس إلى الملك استقالة وزارته الخامسة في ٢٩ مايو ١٩٤٢ حتى يتمكن من إعادة تشكيلها بعد إبطاء مكرم عبيد وقد قبل الملك الاستقالة وكلفه على الفور بتشكيل الوزارة السادسة ..

الوزارة السادسة

٢٦ مايو ١٩٤٢ - ٨ أكتوبر ١٩٤٤

أمر ملكي رقم ١٧ لسنة ١٩٤٢

صادر إلى حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى باشا

عزيرى مصطفى النحاس

يسرى وقد عرفت لكم سداد الرأي وبعد المهمة وصدق الولاء أن أسند إليكم رئاسة مجلس وزرائنا وارجوا لكم التوفيق في ظل من التعاون والصفاء الذى أود أن يكون شعار الجميع حتى تصل سفينة البلاد في هذه الآونة العصيبة إلى شاطئ السلام ..

وقد أصدرت أنا هذا إلى مقامكم الرفيع للاخذ في تأليف هيئة الوزارة وعرض المشروع علينا لصدور مرسومنا به ..

والله المستول أن يرجعنا إلى ما فيه خير الوطن العزيز .

صدر بقصر عابدين في ١١ جمادى الأولى ١٣٦١

٢٦ مايو ١٩٤٢

فؤاد

وفيا إلى أسماء الوزارة السادسة لمصطفى النحاس .

مصطفى النحاس باشا رئيس الوزراء ووزير الداخلية والخارجية

عثمان محرم باشا وزير الأشغال العمومية

أحمد نجيب الملالي باشا وزير المعارف العمومية

أحمد حمدي سيف النصر باشا وزير الدفاع الوطني

محمد صبري أبو علم باشا وزير العدل

عبد الفتاح الطويل باشا وزير المواصلات

كامل صدق باشا وزير المالية

محمد فؤاد سراج الدين باشا وزير الزراعة

محمد عبد الهادي الجندي بك وزير الأوقاف

الأستاذ عبد الحميد عبد الحق وزير الشؤون الاجتماعية

الأستاذ مصطفى لمرت وزير الأوقاف المدنية

الأستاذ أحمد حزة وزير التموين

الدكتور عبد الواحد الوكيل بك وزير الصحة العمومية

الأستاذ محمود سليمان غنم وزير للتجارة والصناعة

ولقد قامت هذه الوزارة خلال الحرب في وسط ظروف قاسية بمجموعة

من الانجازات لا بأس بها وإن كان قد وجه لها فيما بعد الكثير من الانتقادات

وبالذات حول الاستثناءات ومحاربة حزب الوفد للكثرة من أخصاره .

وفيا إلى أم أعمال هذه الوزارة .

منجزات وزارة الوفد سنة ١٩٤٢ :

- ١ — قانون استعمال اللغة العربية في مكاتبات الشركات ومحركاتها ومجلاتهما.
 - ٢ — مجانية التعليم الابتدائي .
 - ٣ — قانون عقد العمل الفردى .
 - ٤ — قانون التأمين الإجبارى ضد إصابات العمل .
 - ٥ — قانون تكوين نقابات العمال .
 - ٦ — تخفيف ضريبة الأراضي الزراعية على صغار المزارعين وإعفاء من لا تتجاوز الضريبة المربوطة على أرضه خمسون قرشا من الضريبة .
 - ٧ — إقامة مشروع المجموعات الصحية .
 - ٨ — إنشاء ديوان المحاسبة وجمعة هيئة مستقلة تماما عن السلطة التنفيذية عازلة بسياج من الضمانات ..
 - ٩ — قانون استقلال القضاء الذى كفل للقضاة مبدأ عدم العزل .
- وحينما شمر الملك فاروق بالفضوء الأخضر من بريطانيا بأنه يمكن الاستغناء عن وزارة النحاس سرعان ما أطاح بها .
- وفيما يلي صورة الإهالة .
- إفالة
- أمر ملكي رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٤ .
- بإفالة وزارة حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا .
- عزيزى مصطفى النحاس .

لما كنت حريصا على أن تحكم بلادى وزارة ديمقراطية تعمل للوطن وتطبق أحكام الدستور نصا وروحا وتسوى بين المصريين جميعا في الحقوق والواجبات وتقرم بتوفير الغذاء والكساء لطبقات الشعب فقد رأيت أن نقيلكم من منصبكم .

وأصدرنا أمراً هذا لمقامكم الرفيع ، شاكرين لكم ولحضرات الوزراء
زملائكم ، أحكام أداءه من الخدمات أثناء قيامكم بمسئلتكم .

صدر بقصر عابدين في ٢١ شوال ١٣٦٣ .

٨ أكتوبر ١٩٤٤

فادوق

وفيما يلي الوزارة السابعة والأخيرة التي كونها حزب الوفد وقد استمرت
حوالي ستين ونصف شهر .

١٢ من يناير ١٩٥٠ — ٢٧ يناير ١٩٥٢ .

والتي جاءت نتيجة لأكساح حزب الوفد الانتخابات بأغلبية ساحقة .

أمر ملكي رقم ٥ لسنة ١٩٥٠ .

صادر إلى حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا .

حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا .

إن توفير الرفاهية لشعبنا من أمن وسلام أمر رغبنا وأعظم ما نتجه إليه
أمايتنا ورائدنا دائماً أن تكون الحياة النابضة ونظم الحكم صورة صحيحة لآماننا
البلاد وأن تكون عامل إسماد ودعامة استقرار .

وبلادنا المزيزة اليوم في مسيس الحاجة إلى هدوء وسكينة وعمل منتج يوفر
كل أولئك الطمأنينة لأهل البلاد وحضروها لذلك اقتضت إرادتنا تجميعكم أمانة
الحكم وإسناد رئاسة مجلس الوزراء إليكم لتقوموا بتلك المسئوليات الجسام
التي ستلقى على عاتقكم تلك الحقبة الدقيقة من حياة البلاد والتي تقتضيكم العمل
لصالح الشعب على نهج واضح من السياسة القومية التي تهدف إلى تأليف القلوب
وتوحيد الجهود للسير بالوطن العزيز نحو النائية التي نؤملها جميعاً لرفعته وإسماده
وتحقيق ما ينشد مأله من مطالب طبيعية عاجلة .

وأنا على يقين من أن تلك الأمان ستكون رائدكم ورائد من تختارونهم
الاطلاع بأعباء الحكم .

وقد أصدرنا أمراً هذا إلى مقامكم الرفيع للاخذ في تأليف هيئة الوزارة
وعرض المشروع علينا لمدور مرسومنا فيه .

لسأل الله جلّ قدرته أن يكلاً بلادنا برعايته ويوفقنا جميعاً إلى ما يمد
على رعايانا بالخير والسعادة .

صدر بقصر القبة في ٢٣ ربيع الأول ١٣٦٩ .

١٢ يناير ١٩٥٠

فاروق

وفيما يلي تشكيل هذه الوزارة

مصطفى النحاس باشا	رئيساً للوزراء
عبد الحليم عزم باشا	للاشغال
علي ركني المراهي باشا	للإحصاءات
عبد الفتاح الطويل	للعديل
محمد فؤاد سراج الدين	لداخلة
الاستاذ أحمد حمزة	للزراعة
الاستاذ مصطفى نصرت	للبحرية والبحرية
الاستاذ محمود سليمان غنام	للتجارة والصناعة
الاستاذ محمد محمد الوكيل	للاقتصاد الوطني
الدكتور أحمد حسين	لشئون الاجتماعية
مرسي فرحات بك	للتكوين

يس أحمد باشا	للاوقاف
عبد الطيف محمود بك	للصحة العمومية
الأستاذ إبراهيم فرج	للتشئون البلدية والقروية
الدكتور حامد زكي	وزير دولة
محمد صلاح الدين	وزير الخارجية
الدكتور علي حنين	وزير المعارف
الدكتور محمد زكي عبد المتعال	وزير المالية

وبعد حدوث حريق القاهرة وإعلان الأحكام العرفية صدر أمر بإقالة مصطفى النحاس .

إقالة

أمر ملكي رقم ٨ لسنة ١٩٥٢

صادر إل حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا

حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا

أن أشد ما نحرص عليه ونعمل له هو أن تنعم بلادنا المودة بحكم يحفظ ملامتها ويرعى الامن بين ربوعها تسود فيه كلمة القانون ويستتب معه النظام وتوافر في ظله طمأنينة الناس على أرواحهم وأموالهم . .

ولقد أسفنا أشد الأسف لما أصيب به العاصمة أمس من اضطرابات تتجس عنها خسائر في الأرواح والأموال وسارت الامور سيراً يدل على أن جهد الوزارة التي ترأسونها قد قصر عن حفظ الامن والنظام . .

لذلك رأينا أعتاؤكم من منصبكم وأصدرنا أمراً نأخذنا لمقامكم الرفيع شاكرين لكم وحضرات الوزراء زملائكم ما قمتم به مدة أطلاعكم بأعباء منصبكم . .

صدر بقصر هليدين في ٢٠ ربيع الثاني ١٣٧١

٢٧ يناير سنة ١٩٥٢

فاروق

ويعمد فهذه الوزارات التي كونها حزب الوفد البعض منها وفدى خالص
والبعض في صورة ائتلافية والبعض كان يستقيل فيها رئيس الوزراء والبعض
الآخر يقال منها . .

وفيما يلي ملحق أخصائي نتائج الانتخابات البرلمانية التي شارك فيها حزب الوفد
مقارنا بالأحزاب الأخرى . .

برنامج وقانون حزب الشعب

صنوفى نوفمبر سنة ١٩٢٠

مبادئ الحزب وأغراضه : —

١ — إستقلال مصر إستقلال تاما والمحافظة على سيادة مصر على السودان وحقوقها كاملة فيه .

٢ — الاتفاق مع الدولة البريطانية على المسائل الملقة بينها وبين الدولة المصرية والعمل على تنفيذ هذا الاتفاق بما يضمن إستمرار حسن العلاقات بين الدولتين .
٣ — إلغاء الامتيازات الأجنبية والمحافظة على روابط المحبة والصفا بين الوطنين والأجانب وأحكام العلاقات الودية بما يضمن إستمرار تبادل الثقة بين مصر والدول الأخرى .

٤ — دخول مصر فى جمعية الأمم .

٥ — تأييد النظام الدستورى والمحافظة على سلطة الأمة وحقوق العرش .

٦ — ضمان إستقلال القضاء .

٧ — إصلاح الشئون الداخلية فى كل نواحي الحياة العامة الاجتماعية والعلمية والاقتصادية والزراعية والصحية والصناعية وترقية شئون العمال وتنمية روح التعاون .

تأليف الحزب : —

١ — قرر الموقعون على هذا تأليف حزب سياسى يسمى « حزب الشعب » مركزه مدينة القاهرة وله لجان فى جميع جهات القطر المصرى .

٢ — يتألف الحزب من أعضاء عاملين وأعضاء منتسبين .

٣ — يشترط في كل عضو أن يكون مصريا بالغا من العمر ٢٥ سنة ميلادية
على الأقل متمتعا بحقوقه المدنية والسياسية وأن يقرر مجلس إدارة الحزب قبوله
عضوا فيه عاملا أو منتسبا بناء على طلب كتابي يقدمه إن لم يكن من المؤسسين
متضمنا موافقته على مبادئ الحزب وأحكام قانونه .

٤ — يجب على كل عضو عامل أن يدفع لخزانة الحزب رسما للدخول قدره
جنيهان واشرাকা سنويا قدره أربعة جنيها مصرية وعلى كل عضو منتسب أن يدفع
جنيها مصريا عند تقديم طلب الالتحاق بالحزب .

إدارة الحزب :

الحزب مجلس إدارة وجمعية همومية وإليها يرجع الأمر في إدارة شئونه
وتنفيذ برنامجها طبقا لهذا القانون وله كذلك هيئة يرأسها تكون على اتصال دائم
بمجلس إدارته .

ورئيس الحزب هو حضرة صاحب الدولة إسماعيل صدقي باشا ورئيس
الحزب هو الذي يمثل الحزب ويرأس مجلس إدارته وجميعته العمومية وفي حالة
غيابه ينوب عنه في ذلك أحد الركيلين فإذا اجتمع الركيلان قدم أكبرهما سنا
وإن غابا يتولى رئاسة الاجتماع أكبر الحاضرين سنا .

ويتألف مجلس الإدارة الخاص بالحزب من ٣٠ عضوا من أعضائه العاملين
تنتخبهم الجمعية العمومية ولا يقل سن الواحد منهم عن ٣٠ سنة لمدة ٣ سنوات
ومن رؤساء لجان الحزب الفرعية والرئيسية في المديریات والمحافظات وينتخب
هذا المجلس من أعضائه الثلاثين وكيلين وسكرتيرا عاما ومساعدًا السكرتير
وأمينًا للصندوق .

ويباشر المجلس مهمة لمدة ٣ سنوات ويجوز إعادة انتخاب أعضائه كلهم
أو بعضهم بعد مضي هذه المدة .

ويصح إنعقاد مجلس الإدارة بحضوره أعضاء على الأقل منهم الرئيس وتكون قراراته نافذة بالأغلبية المطلقة فإذا تساوى عدد الأصوات يرجح الجانب الذى فيه أرئيس مهمات مجلس الإدارة :-

١ - يتولى مجلس الإدارة برنامج الحزب ورسم الخطط الواجب إتباعها فى معالجة المسائل السياسية ومراقبة مالية الحزب وحساباته ودفع ميزانيته وتقديمها كل عام إلى الجمعية العمومية مع الحساب الختامى .

٢ - مجتمع مجلس الإدارة فى كل شهر على الأقل والرئيس أن يدعو كل مامست الحاجة إلى إنعقاد غير عادى كما أنه يدعو كل طلب ذلك من كتابه عشرون عضوا من أعضائه .

٣ - إذا خلا محل أحد أعضاء مجلس الإدارة إختيار المجلس عضوا بديلها بقى من مدته ويجب عرض ذلك على الجمعية العمومية فى أول إنعقاد لها .

٤ - يتولى تنفيذ قرارات الجمعية العمومية ومجلس الإدارة رئيس الحزب أو من يقوم مقامه قانونا وسكرتيره وأمين الصندوق .

اللجنة البرلمانية للحزب :-

١ - تتألف من أعضاء الحزب فى البرلمان لجنة تنفيذ مبادئه وخططه السياسية فى البرلمان وتكون على اتصال دائم بمجلس إدارة الحزب لتبادل الآراء فيما ذكر .

الجمعية العمومية للحزب :-

١ - تتألف جمعية الحزب العمومية من أعضائه العاملين الذين دفعوا قيمة الاشتراك .

٢ - تجتمع الجمعية العمومية إجتماعا عاديا فى أول نوفمبر من كل سنة ويصح إنعقادها بصفة غير عادية بناء على طلب مجلس الإدارة أو بناء على طلب

١٠٠ عضوين لهم حق حضور الجمعية العمومية ويتولى دعوتها في جميع الأحوال رئيس الحزب أو من يقوم مقامه قانونا وتكون الدعوة قبل الميعاد المحدد للاجتماع اسبوعين على الأقل .

٣ - يكون إنعقاد الجمعية صحيحا إذا حضره ١٠٠ عضو من أعضائها فإذا لم يتكامل هذا العدد يؤجل الاجتماع أسبوعين ويكون الإنعقاد صحيحا بأي عدد يحضر .

٤ - تختص الجمعية العمومية بما يأتي :

أولا : النظر في التور السنوي لمجلس الإدارة .

ثانيا : النظر في ميزانية الحزب والموافقة عليها .

ثالثا : النظر في الاقتراحات التي يقدمها الأعضاء كمجلس الإدارة ويرى مجلس الإدارة عرضها على الجمعية العمومية .

رابعا : انتخاب أعضاء مجلس الإدارة .

عامسا : انتخاب رئيس الحزب إذا خلا محله .

سادسا : تعديل قانون الحزب على أن يصح تعديل المبادئ والأغراض المبينة بصدر هذا القانون إلا إذا حضر الاجتماع أكثر من نصف أعضاء الحزب الذين تألف منهم الجمعية العمومية وأقر هذا التعديل لم هذا العدد .

وقصد قرارات الجمعية العمومية بأغلبية آراء الحاضرين المطلقة مالية الحزب :

تسكون مالية الحزب من رسم الدخول والاشتراك السنوي والمباي .

ويسلم أمين الصندوق جميع المبالغ التي ترد إلى خزانة الحزب ويعطى بها إيصالات موقعة ومختومة بخاتم الحزب ويدير مالية الحزب طبقا لقرارات مجلس الإدارة ويرقع مع الرئيس التعميدات المالية التي يرتبط بها الحزب .

ويقدم حساب الحزب إلى مجلس الإدارة في كل شهر وتودع أموال الحزب في بنك يعينه مجلس الإدارة .

ولا يصرف شيء من أموال الحزب إلا بتوقيع الرئيس أو من يقوم مقامه وأمين الصندوق .

في حالة الضرورة يجب أن يعرض كل صرف خارج عن الميزانية على مجلس الإدارة لإقراره .

احكام عامه

كل عضو فقد شروط العضوية أو أى أمر يتداول مع مبادئ الحزب أو سياسة يجوز فصله بقرار من مجلس الإدارة ولا يقع هذا الفصل إلا بالأغلبية المطلقة لجميع أعضاء المجلس .

يضع مجلس الإدارة لائحة داخلية لتنفيذ هذا القانون .

وقبل أن نختتم هذه الدراسة الوثائقية عن الأحزاب المصرية بقى أن نقول أنه ولدت في مصر جماعات أخرى حملت معن الجمعيات ولكن كانت أهدافها سياسية وإن حاولت أن تنفي عن نفسها غرضها السياسى .

نذكر من ذلك جماعتين الأولى هى رابطة النهضة والثانية هى جماعة الإخوان الحرية .

أما عن رابطة النهضة فقد أسسها الوزير الوفدى أمين عثمان وضمت أهداف كبيرة من مختلف الميئات والأحزاب وقد إدعت جماعة رابطة النهضة أنها تهدف إلى الإصلاح القومى وتكوين رأى عام مصرى ناضج والعمل على تحقيق حرية الفرد والجماعة (١) .

(١) تشكلت رابطة النهضة عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية وكانت تتخذ مقرا لها في شارع علي وعلى سلالم هذه الرابطة إغتيل أمين عثمان عن يد حسين ==

وكان أمين عثمان على علاقة كبيرة بالسفارة البريطانية فقد كان متروجا من
الجمهورية فوق أنه كان مؤنا بتحالف وليفيد بين مصر وانجلترا إلى درجة أن شبهه
بالزواج الكالوليكي وكان ذلك معروفا لكل الصحفيين والسياسيين والوطنيين
تقريبا ، فقد كانت فاطمة اليوسف والدة إحسان هيد القدوس وصاحبة مجلة
روز اليوسف تطلق عليه اسم « ابن لاميسون »^(١).

ولقد كان أمين عثمان هو البطل الحقيقي لحادث فبراير ولكنه للأسف الشديد
لم يتكلم لأن اغتياله الفجائي حرم الحقيقة التاريخية من معرفة دوره الحقيقي في
المراسلات التي كانت بينه وبين الانجليز قبيل هذا الحادث . ولكن من المؤكد
أن أمين عثمان خلال قيامه بهجرة الوصل بين الوفد والانجليز أنه كان يعمل
لحسابه^(٢) ، وقد ذكر على ما مر في شهادته عند نظر قضية أمين عثمان ، أن
أمين عثمان أفهم السفير البريطاني أن التحاس باشا كان يجب المساومة كثيرا ويود
دائما عن مطالبه أو ينقص مطالب الغير ، وبالنسبة للانجليز كان التحاس
لا يستجيب إلا لـ ٥٠ ٪ من طلباتهم وكان أمين عثمان ينصح السفير الانجليزى
أن يعرض الانجليز طلباتهم على التحاس بمبالغه ٢٠٠ ٪ فتسكون مساومته هي
أن يصل إلى ما يريدون ثم وقد عمل الانجليز بهذه النصيحة .

وقد أهدى أمين باشا عثمان مائة ألف جنيه مصرى لبريطانيا — في الوقت
الذي كانت مصر في أمس حاجة إلى مثل هذا المبلغ — لتبنيها قرية من القرى
التي دمرها الألمان في الحرب العالمية الثانية .

وقد أكد أمين عثمان في الكثير من أقواله أن رابطة التمهنة ليست حزبا
جديدا ولكنها ترمى إلى نشر فكرة يستفها من يشاء من رجال الأحزاب .

== توفيق وأعوائه — انظر للصور ٤ يناير ١٩٤٦ ص ٥

(١) فاطمة اليوسف : ذكريات صحفية ص ٢٢٢ .

(٢) د. محمود متولي : حادث فبراير في التاريخ المصرى المعاصر القاهرة ١٩٧٨ .

وكان أمين عثمان لا يخفى الغرض من تشكيل هذه الرابطة الا وهو توثيق المعاهدة الانجليزية توثيقا يوطد التحالف بين مصر وبريطانيا ويوثق الثقة بين المصريين والأجانب^(١).

أما الجماعة الثانية والتي تستحق منا دراسة ولارالت حتى الآن تحيط بالكثير من الغموض ولعل ذلك يعود بصفة أساسية إلى قلة المعلومات عنها من ناحية ولأن الصراعات بين حزب الوفد وبين هذه الجماعة كان سببا في اختفاء الكثير أوراقها وفي ذات الوقت فإن ارتباط الجماعة الوثيق بالمخابرات البريطانية في مصر كان سببا في تصفية الكثير من وثائق هذه الجماعة حتى لا تكتشف الشخصيات المرتبطة بهذه الجماعة.

ولاشك أن هذه الجماعة التمت علىها تبعات ومسؤوليات إثارة الكثير من الهراعات الطائفية طبقا لرغبات الانجليز في الوقت المطلوب لإثارتها فيها وفي ذات الوقت لارالت ظلال الشكوك تحيط بدور هذه الجماعة الغامض في حريق القاهرة في ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢.

(١) المقصود هو المعاهدة المصرية الانجليزية التي وقعت في سنة ١٩٣٦ في شهر أغسطس والتي عرفت باسم معاهدة الزعفران وقد أطلق عليها اسم معاهدة الشرف والاستقلال ولكنها في الواقع لم تعط مصر لإسراب الاستقلال كما أثبتت الحوادث فيها بعد.

وعن المزيد من أهداف الرابطة المذكورة من النواحي الاجتماعية يمكن الرجوع الى

١ - نداء الحرية العدد ١٥ أول سبتمبر ١٩٤٥ ص ٦

٢ - الأهرام ٢٩ / ٨ / ١٩٤٥

٣ - نشرات رابطة النهضة

فما هي هذه الجماعة وكيف تشكلت ومن هم أعضائها وما هي طرق تمويلها وما دورها الحقيقي وعلاقتها بالتاريخ المصري المعاصر .

تلك أسئلة نحاول الاجابة عليها من خلال الاطلاع على بعض الدوريات التي كانت تصدرها وعلى ما نشر حول لانجتها الداخلية ولكن لازالت تنقصنا الكثير من المعلومات عن هذه الجماعة لأن الكثير من أعضائها لا يمكن أن يدعوا شراف الانتماء عليها ولا يريدون الكلام عن ذكرياتهم منها وظروف الانضمام إليها .

فما اسم هذه الجماعة . . هذه الجماعة هي المعروفة في تاريخ مصر بإسم « جماعة الإخوان الحرية » .

جماعة إخوان الحرية

أولا : ظهرت الجماعة في مصر في سبتمبر سنة ١٩٢٩ . ومن الجدير بالذكر أن هذه الجماعة أشأتها المخابرات البريطانية في المناق الاستراتيجية الخاصة للاستعمار البريطاني .

وكان المقر الأول لهذه الجماعة هو عدن وقامت امرأة انجليزية تدعى « فرياستارك » بتأسيس هذه الجماعة في عدن حتى تبعد أى شبهة إلتصال بينها وبين المخابرات البريطانية وقامت بوضع دستور مؤقت هدفه الإصلاح الاجتماعى والاهتمام بأموال السكان في المناطق التي تؤدي خدماتها ولذلك كنا نجد تكثيف جهود هذه الجحافل في المناطق الشعبية في أى بلد تعمل فيها وإن كان هذا لا يمن إلتصاف مجموعة كبيرة من المواطنين على اختلاف نوعياتهم وتعدد طائفتهم فمنهم المسلم ومنهم المسيحي ومنهم كبار رجال الدولة ومنهم بعض رجال الدين .

وكان لهذه الجماعة فروع في القاهرة والرقاء وفلسطين وبقية بلدان الشرق الأوسط مثل الأردن والسودان .

وفي البداية لم تشكل أية مؤسسات تعليمية لهذه الجماعة وكانت تعتمد على نشرات مكتوبة بالاسمىل وإن كانت بعد ذلك قد بدأت تنشط مع تلبذ الجو العالمى وضياب السياسة الدوليه فبدأت المخابرات الانجليزية تهتم بتجنيد مجموعة من البريطانيين في السفارات البريطانية في الشرق الأوسط لكي يلعبوا دوراً أكبر في داخل هذه الجماعات ويمدون بها بما تطلبه من تمويل ولكن بأسلوب سرى ويخيد عن إثارة الشبهات وقد صدرت أول نشرات لجماعة الحرية التي

مركزها القاهرة في شهر مارس سنة ١٩٤٢ وإن كان ذلك لم يمنع صدور بعض نشرات على الاستئصال منذ عام ١٩٤٠ .

ومن الجدير بالذكر أنه رغم نشأة المركز الرئيسى لهذه الجماعة في عدن إلا أن النشاط للمكتب لم يلبث أن انتقل إلى القاهرة عقب إنشاء فرع القاهرة بل لقد انتقلت د فريا ستارك ، مؤسسة الجماعة د لسكى نعيم بصفة نهائية في القاهرة نظرا لأهمية القاهرة كمركز لأحداث الحرب ولأن المحاربات البريطانية أرادت الاهتمام بفرع القاهرة بصفة خاصة .

البناء التنظيمى للجماعة : -

يتكون البناء التنظيمى للجماعة من هيئة تأسيسية هى السلطة الأولى وكان عدد أعضائها ٢٠ عضوا تضم مؤسسة الجماعة ، للمراقب العام، مساعدوا المراقب العام ، بعض رؤساء اللجان الرئيسية .

٢ - اللجان الفرعية .

٣ - المكتب الرئيسى لكل منطقة .

ولكل منطقة رئيس لجنة معين يرشح الأعضاء .

ويعاون الجميع على تنفيذ القرارات والأوامر القومية^(١) .

(١) نشرة إخوان الحرية العدد ٤٠٠ في ٣٠ مايو سنة ١٩٥٠ وحتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٣ كانت اللجنة التأسيسية للجماعة مكمونة من فريا ستارك المؤسسة للجماعة .

رونالد فاى المراقب العام بالقطر المصرى .

إدوارد جاثورون هاردى مساعد المراقب العام بالقطر المصرى .

للاجور سيكيف المراقب العام بالشرق الأوسط وكان يعمل مستشارا لإنجليزيا في وزارة المعارف المصرية .

المضوية داخل جماعة إخوان الحرية :

كانت أكبر التجمعات لهذه الجماعة شرارى وأزقة وحوارى السيدة زينب في القاهرة وقد اتخذ المكتب الرئيسي في لجنة السيدة زينب في بيت السنارى وهو منزل لازالت معالمه ووجوده حتى الآن حتى يقن في حارة منخ^(١) كتركرت الدعوة لجماعة إخوان الحرية داخل كلية الاداب جامعة القاهرة ونجح رئيس قسم اللغة الإنجليزية بصفة خاصة وهو المستشرق سكيف والذى كان يعمل في ذات الوقت مستشاراً إنجليزياً في وزارة المعارف المصرية كما أنه كان المراقب العام بالشرق الأوسط لجماعة إخوان الحرية .

نجح سكيف في تجنيد عدد كبير من طلاب قسم اللغة الانجليزية بأكاديمية الاداب جامعة القاهرة — لجماعة إخوان الحرية .

وحق يكون هناك نوع من الإغرام لجذب أعضاء جدد لجماعة إخوان الحرية

= المستر فور يكرز مساعد ثان المراقب العام بالقطر المصرى .

أما عن أم رؤساء اللجان الذى جاءت أسماءهم في تشكيل اللجنة التأسيسية فقد كانوا :

محمد وجيه قطب ، البكباشى أحمد شوقي عبد الرحمن ، البكباشى عبد الرحمن زكى ، الدكتور محمد سيد عبد المال ، الشيخ يوسف على الزواوى ، الغنى سليم ميتخايل ، من مارى يبرى رئيسة لجان السيدات بالقطر المصرى .

(١) أنظر : —

(١) عبد الفتاح حسن . ذكريات سياسية القاهرة ١٩٧٩ .

(ب) جمال الشوقى : حريق القاهرة القاهرة ١٩٧٨ .

(ج) لشرة إخوان الحرية العدد ١١٩

فإن الانجليز كانوا يقومون بدفع الطلاب المجتهدين بعد تخرجهم إلى بعض المراكز المرموقة والتي لا تسمح لغير المنضمين للجماعة ومن ضمن هذه المراكز الشركات الانجليزية وكانت تمنح لهم امتيازات مادية وأدبية ، ولعل أكثر هذه الشركات البريطانية التي كانت بمثابة بؤرة تجمع جماعة الإخوان الحرة هي شركة « شل » للبتروول ، والمسكتب الدولي للبريطاني لتوزيع الشاي ومن الجدير بالذكر أن إختيار هاتين الشركتين لم يأت إعتباطا ولكن لأن لكل من هاتين الشركتين بحسب عملهما في فروع وإنتشار كبير في أنحاء مدن وقرى القطر المصري حيث تستلزم طبيعة عملها إنتشار شبكة توزيع واسعة تغطي مساحة سكانية كبيرة .

وكانت الجماعة تحارل في تخطيطها أن تضم بين أعضائها مجموعة كبيرة من رجال الادارة في مصر مثل العمدة والمشايخ وأمورى المراكز والأقسام وفى ذلك فطنة لتسهيل فهم الجماعة والترويج لدعايتها وفى نفس الوقت تأكيد على إرتباط هذه الجماعة بالسلطة البريطانية في مصر .

كأكانت الجماعة تضم مجموعة ضخمة من تظار المدارس الأولية والثانوية فى بعض مناطق القطر المصرى . وكذلك بعض المحامين والتجاروالأطباء والمثاولين وأصحاب المطابع والأعيان .

بل لقد ضمت الجماعة فى عضويتها بعض وكلاء المحامين وبعض العمال إلى جانب الطلبة بالطبع . بل فوق ذلك ضمت مجموعة من علماء الأزهر ، مثل الشيخ توفيق أحمد فرج والشيخ عبد الاخر أبوزيد والشيخ عبد العزيز المرأشى والشيخ عطية البسيونى والشيخ عبد القادر والشيخ فكرى يسن والشيخ محمد أبو الفضل المرأشى والشيخ محمد يوسف موسى كما ضمت الجماعة بعض رجال العراق الصوفية مثل الشيخ محمد فضل أحمد نائب السادة الشاذلية بأحوان ، محمد عبد العزيز الحضرى شيخ السادة الشاذلية بالدرب الأحمر والشيخ سيد سليمان شيخ

الطريقة الابراهيمية الموسوية^(١) .

وانضم لمحتوياتها أيضا بعض أئمة المساجد الشيخ سليمان حسن عبد الوهاب إمام جامع السيرى بكوم الشقافة ، وقد تزايد عدد أعضاء هذه الجماعة بصورة مثيرة وملفتة للانتباه في مصر ، ففي حفل تكريم لمؤسسة الجماعة وفرياً ستارك، أفادت أنه في الفترة منذ تأسيس الجماعة في أواخر سنة ١٩٣٩ بلغ عدد اللجان ١٢٥ لجنة في كل أنحاء القطر وأنها كانت تضم حوالى ٢٠ ألف عضو وكان هذا الاحتفال في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤٢^(٢) .

وفي سنة ١٩٤٣ أرسل مراقب عام الجماعة مستر د فلي ، رقية إلى السفير البريطاني يهنئه على إستسلام إيطاليا ووقع الرقية باسم ٣٥ ألف عضو^(٣) ، وفي رساله أخرى لأعضاء الجماعة ذكر أن عدد أعضاء الجماعة وصل في أوائل سنة ١٩٤٤ حوالى ٥٠ ألف عضو منتشرون في المدن والقرى المصرية وقد ازداد عدد الأعضاء حتى سنة ١٩٥١ إلى درجة أن وصل إلى رقم خيال وهو أكثر من ١٥٠ ألف عضو . ضم لوعيات مختلفة في المجتمع المصرى .

أهداف ومبادئ جماعة الإخوان الحرة الغير الملئة :-

بالطبع هناك أهداف غير ملئة وإتصالات مربية بين هذه الجماعة وبين البوليس السياسى المصرى بحيث يمكن أن يقال أن البوليس السياسى المصرى كان يعتمد على الكثير من تقارير هذه الجماعة للايقاع بجماعات الوطنيين وبعض المتطرفين في العقائد السياسية . هذا إلى جانب الاتصالات التى وصلت إلى حد

(١) السيد محمد عثمانوى : تاريخ الفكر السياسى المصرى (١٩٤٥-١٩٥٢)

رسالة ماجستير غير منشورة جامعة القاهرة ١٩٧٧ .

(٢) نشرة إخوان الحرة العدد ٢٣ في ٢٠ أكتوبر ١٩٤٢ .

(٣) د د د العدد ٧٠ في ٢١ سبتمبر ١٩٤٣ .

العمالة بينها وبين الاحتلال البريطاني والذي لا يستغرب له إذ كان قد أنشأها ورعاها
ثم حاول التظاهر بأن لا علاقة لها .

فقد كانت الدعاية البريطانية تقدم لهذه الجماعة كميات ضخمة من الورق
لكي تصدر لشرتها في وقت كانت المؤسسات السياسية والحزبية الأخرى تعاني
من نقص وتجد صعوبة في الحصول على كمية الورق اللازمة لها .

كما كانت الجماعة وسيله في يد المخبرات البريطانية لكي تتعقب وتتجسس
على الحركة الوطنية ليتمكن ضربها وشل فاعليتها .

ورغم أنه لم تكن هناك أية اشتراكات بالمثل المفهوم إلا أن الاتفاق للمال
لهذه الجماعة كان يؤكد تلك العلاقة بينها وبين أجهزة المخبرات . كانت تعرف
لبعض الأعضاء مجموعة من المال مثل محمد الطيب صاحب مكتبة بشارع عبد
وكان يتقضى مبلغا كبيرا بصفة دورية نظير أن يقوم بتوزيع لترات الجماعة .
وكان هناك الحاج محمد الرواوي الذي أقام في السيدة زينب ليال دينة كانت تسكف
الليلة الواحدة منها حوالي ٥٠ جنيها وكان يعترف أن رئاسة الجماعة وأن لجنة
السيدة زينب هي التي تقوم بالاتفاق على هذه الليالي .

كما أن الجماعة أرسلت بعض المصريين على حسابها لأداء فريضة الحج بل وصل
الأمر أن الجماعة نظير الإعلان عن نفسها كانت تتبع نفس الأسلوب في التفكير
الذي يستخدم في الحملات الإعلانية الآتية فقد كانت تمنح مكافآت مالية وإعانات
بل إن يطلق على واجبه محالهم إسم : إخوان الحرية ، فنجد أن بعض المصريين أطلقوا
إسم : إخوان الحرية ، على دكاكينهم أو مقاهيم .

مبادئ وأهداف الجماعة :-

جاء في البند الثاني من أهداف إخوان الحرية ما يلي :-

١- إخوان الحرية هيئة إجتماعية غرضها ربط الصلات بين الذين يدنون بمبادئ
الحرية والديمقراطية والدفاع عن هذه المبادئ ونشرها وتوضيحها وبهذا تؤدي

خدمة في أثناء الحرب وبعدما امهر والامم المتحدة إذ يتوقف تقدم مصر ونجاحها هي والامم المتحدة على القضاء على المذهب الديكتاتوري وعمره من المجتمع .

كما جاء في البند الرابع مايفهم منه :—

« أن الجماعة تهاجم الشيوعية بنشر الدعاية المضادة لها وأنها نصبت نفسها للدفاع عن نمط الحياة الرأسمالية وفرض نماذج ونظريات غريبة تسهل مهمة الرجوع البريطاني في مصر .

وأن ذلك يمكن أن يتحقق من خلال إكتساب عناصر معروفة من بين الشعب المصرية معاديه للعدو الشيوعية ومعاديه للتطلعات الشعبية وكان منار نشاطهم هو كبار موظفي الدولة ورجال الدين وبعض المسؤولين في الدوائر الحكومية والذين قد تطلب بعض تطلعاتهم الوقوف ضد آمال الجماهير .

وتتمذح بقية أهداف ومبادئ الجماعة من خلال ماكان يرد إلى الإعضاء من تعليمات مثل ما جاء في الرسالة التي وجهها المراقب العام إلى جميع الأعضاء في النشرة رقم ١٦٥ المؤرخة في ٢١ أغسطس سنة ١٩١٥ . جاء في هذه الرسالة :—

« يجب علينا أن نذكر أن الجهل هو دائما السبب في القذارة والعقر ، وأن القذارة والنقر هما السببان الرئيسيان لاعتلال الصحة وأن إعتلال الصحة هو عدد للتعليم الصحيح الذي بدونه لا يمكن أن تكون هناك مناقشة صحيحة وعليه فالجهل والمرض هما العدوان اللودوان للديمقراطية .

ولا شك أنها كلمات براقية وشعارات جذابة يمكن أن تبهير رجل الشارع المادى ولكنها في الواقع كانت المصيدة التي عن خلال يمكن تجنيد الأعضاء لأهداف الجماعات الأخرى غير الملكة والتي تركزت في تثبيت الوجود الانجليزي في مصر وفي تنفيذ أوامر الخيارات البريطانية وفي محاربة التيارات التقدمية وفي التجسس على الحركات الوطنية .

وقد جاء في البند الثامن من لائحة الجماعة .

واجب أولى للاعضاء :

أولا محاربة الاشاعات التي ترمى إلى تقويض جانب الحور والتي تنشر الآراء
للتنجدة بالحديث الشفهي .

ثانيا : تنبيه أولئك النفر من مواطنهم الذين لم يدركوا بعد أن مصر يجب
الانقفا وقفة المبالاة من نتائج هذا الصراع العالمي الهائل ما دامت حريتهم
التي اكتسبوها أصبحت في كف القدر .

ثالثا : تفهم مبادئ الديمقراطية ومثلها العليا فهما صحيحا والعمل على
نشرها وإذاعتها^(١) وكانت أفكار الجماعة وتعاليمها تتداول وتنتشر من خلال
النشرة التي كانت تصدرها الجماعة ، وكانت هذه النشرة تصدر كل ثلاثة أسبوع
« إخوان الحرية » وقد تولى رئاسة تحريرها شفيق ومزى وهو موظف سابق
بحكومة السودان^(٢) .

وقد حاولت هيئة تحرير النشرة خلال فترة الحرب أن تملأها بأخبار الحرب
ودعوة المصريين إلى تأييد الحلفاء كما كانت هذه النشرة في ذلك الوقت تشيد
بمسألة الحلفاء ومهاجمة الألمان وأفكارهم .

ولكن بعد الحرب بدأت النشرة تحوى موضوعات أخرى لعل أهمها الدعوة
لنشرة الفكر الرسمى وتحريض التحالف مع بريطانيا والوقوف ضد الأفكار

(١) نشرة إخوان الحرية ٩ يونيو ١٩٤٢ .

(٢) كان لهذه النشرة دور كبير في النشاط الذى دب بين لجان جماعة إخوان
الحرية ، وقد أرسل على محمد لقمان السكرتير الفخرى في مكتب النشر بعدن رسالة
من جمعية أصدقاء الحرية بعدن يبدى فيها إعجابه بحركة إخوان الحرية في القاهرة
أنظر : نشرة إخوان الحرية العدد ٣٠ في ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٢

اليسارية . وكانت اللجان الفرعية تقوم باعداد وطبع نشرات وتوزيعها على الشعب
الشعب تدعوه فيها إلى الهدوء وإلى محاربة الاشاعات العنصرية وكان المركز الرئيسى
يصدّر تعليماته إلى اللجان الفرعية .

ولما شعرت الجماعة بشباب مركزها وبقوتها بعد حوالى ثلاث سنوات من
تأسيسها وحماية السلطة لها في ذات الوقت قامت بتكليف مطبعة عيسى الباني الحاي
وشركاء بمصر بطبع كتاب لها في ديسمبر سنة ١٩٤٣ باسم جماعة اخوان الحرية
بالقطر المصرى حوى كشف بأسماء وعناوين رؤساء اللجان مرتبة بحسب الحروف
الابجدية للجاءات الموجودين بها وتشمل كافة لجان الجماعة وتركيبها المعضى
وأغداها في القطر المصرى ورؤساء اللجان والمراقبين العموم بالقطر المصرى
ويعد هذا الكتاب هو أم مراجع الجماعة حتى ذلك الحين .

نشاط جماعة اخوان الحرية وأساليب عملها :

في حديث أدلت به رئيسه الجماعة حول نشاط الجماعة قالت ان اخوان الحرية
ليست جمعية سرية وليس لها نشاط سياسى ولكن هذا لا يعنى أن أعضاءها
لا يستطيعون الانضمام إلى الاحزاب السياسية ، إذ أن اشتغال أعضاء الجماعة
بالسياسة بوصفهم أفراد ومواطنين لا يتعارض مع مبادئ الجماعة وأضافت أن
الوحدة العربية لا تتعارض مع المصالح البريطانية وهى الطرق التجارية إلى
الممتلكات الحرة ، وأن تحقيق وحدة العالم العربى أمر يتفق مع وجهة النظر
البريطانية .

وإذا كان هذا القول قد نشر صراحة في نشرة اخوان الحرية في العدد ١٣٧
في ٣٠ يناير سنة ١٩٤٥ فإن تحليله يمكن أن يعطى لنا مؤشرا إلى أى مدى كان
ارتباط هذه الجماعة — حتى وإن حاولت أن تبعد الشبهة عن نفسها — بالسلطة
البريطانية .

أما عن أساليب العمل للجماعة فقد جاء ذلك في نشرة الجماعة العدد ١٨٥

في ٢٢ يناير سنة ١٩٤٦ حيث قالت النشرة إن الهدف والأسلوب هو :
« توثيق هرى الصداقة بين الشعبين دون الاقتصار على الأساليب العتيقة
في روتين العلاقات الرسمية بين الحكومتين عن طريق الاتصال الشخصي بين
الأفراد من مختلف الينيات بأقامة الحفلات وتكرار الزيارات مما يسهل الأمور
بعد ذلك على الحكومات عند انصالتها الرسمية و أى أنها تريد التأكيد على
أسلوب الدبلوماسية الشعبية كوسيلة لتقارب الحكومات وأما عن موقف الجماعة
من بعض الأحداث الهامة في تاريخ مصر مثل أحداث فبراير سنة ١٩٤٦ فإن
الجماعة تصدر في ه مارس من هذا العام النشرة رقم ١٩١ حول الحوادث التي
جرت في القاهرة قالت فيها :

وجميع الاخوان وجميع من ينشدون الصداقة المصرية الانجليزية يتوقون
إلى عدم تكرار مثل هذه الحوادث التي قد تمكر العلاقات المصرية الانجليزية .

الأيام الأخيرة للجماعة وصداقاتها مع القوى السياسية الأخرى في مصر :
في الفترة التي أعقبت إلغاء المعاهدة المصرية البريطانية ، في ٨ أكتوبر سنة
١٩٥١ وبداية الكشف المسلح في القتال من خلال الكتائب الشعبية المصرية ضد
الاحتلال البريطاني ، نشرت جماعة اخوان الحرية نداء أكتت عملاتها حيث قالت
في نشرتها في العدد ٤٦٦ في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٥١ .

« الاهتمام إلى اتفاق بين الجانبين المتنازعين فلا يؤدي الأمر إلى زيادة
تعمير العلاقات بين مصر وإنجلترا اضطرابا . . إن ما يربط بينهما من مثل
روحية أساسية في الحرية والديمقراطية ومن مبادئ مشتركة ولاسيما في وجه
الخطر المذهبي الذي يشكر الله والدين » (١) .

(١) من الجدير بالذكر أن الجماعة صدرت إليها الأوامر خلال فترة الحرب
الباردة بين الشرق والغرب بتشديد الحملة على الشيوعية على اعتبار أنها تختلف ==

وكان هذا الموقف من الجماعة سببا في كنفها وتعريضها ومن ثم تعرضت لحلة تشهير من كافة المنظمات الوطنية وبالذات جريدة الجمهور المصري ، وفلا انتهى الموقف بأن صدر قرار حكومية حزب الوفد بحل هذه الجماعة وجاء في أسباب الحل ، أنها كانت غريبة رغم تعلقها وأنها كانت عميلة رغم تظاهرها بالعمل من أجل الوطن وأن قادتها أجانبا مما يثير الشك في حقيقة موقفها أو أهدافها في وقت يحتاج فيه الوطن إلى التكاتف والتآزر بين كافة أحزاب ومؤسساته ومنظماته ، وكان ذلك في سنة ١٩٥١ وفي الحقيقة أنه قبل صدور قرار الحل الرسمي كان الانحلال التنظيمي قد بدأ يصيب الجماعة حيث أحس الكثير من الأعضاء بخطورة موقفهم لمساعدة الحكومة للجماعة بصفة رسمية ولخوفهم من أن يحسبوا خونة لذلك أرسل الكثير من الأعضاء استقالاتهم القودية إلى المركز العامة ، بل لقد أعلنت استقالات لجان بأكملها .

لأن الجماعة لم ينفرد عقدها كما ظن البعض عقب مثل هذه الاستقالات أو عقب صدور قرار الحل الرسمي ولكنها ظلت موجودة تحت الأرض واستمرت

== مر النازية وخصصت أعدادا من نشراتها حول مكافحة شيوعية حيث جاء فيها .

« نحن لا نقاوم الشيوعية بمجرد أسباب سياسية بل لأنه ما، من إنسان هو في وسعنا أن نخضع لخطر مثل هذه الوحشية التي تسكرها الانسانية وينكرها كل دين، ذلك النظام الذي يسعى إلى السيطرة على العالم ويقضى على ما كسبه الإنسان من حضارة على مر السنين ،

انظر :

— نشرة اخوان الحرية العدد ٢١١ في ٢٣ يوليو ١٩٤٦

— د د د د ١٧٠٣٨٢ يناير ١٩٥٠

— د د د د ٣٠٠٤٠٠ مايو ١٩٥٠

اجتماعاتها تعقد بشكل سرى ولكن أقنصرت هذه الاجتماعات على العناصر التي باعت نفسها للسلطان وعلى أولئك الذين وفق بهم الاستثمار البريطاني ومن ثم لم تستقر عندما أحرقت في السويس كنيسة في ٤ يناير سنة ١٩٥٢ فالتهمت أصابع الاتهام الفوري إلى جماعة اخوان الحرية وظهر ذلك واضحا عندما قدم الوزير الوفدى وزير الشؤون البلدية والقروية ابراهيم فرج تقريرام جماعة اخوان شفويا بأن المشوّل عن الحادث (عرض هذا التقرير على مجلس الوزراء المعمرى) الحرية وأن الهدف هو اشعال نيران الفتنة الطائفية بين الأقباط والمسلمين حتى ينصرف المصريون من معركتهم الاساسية ضد المستعمر الإنجليزي .

وكان من نتيجة شهادة ابراهيم فرج التفتوية أن صدر فعلا قرار الحل وأغلقت نوادى الجماعة في أى مكان بمصر وانطلقت الجماهير الغضبية تحرق المركز الرئيسي في القاهرة وهو بيت السنارى واختفى رئيس الجماعة ...

ولكن بدأت الجماعة تجتمع في دار الشفاء بجاردن سيتى والتي رغم تعرضها من الاخرى للحريق الا أن هناك شئ ما كان يدبر لم يدركه أحد في ذلك الوقت حيث بدأت المخابرات البريطانية تخطط مع جماعة اخوان الحرية لحريق القاهرة والذي تم فعلا في ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ . وعندئذ كن الجماعة قد استنفذت آخر أغراضها ولم تعد تمثل فائدة لبريطانيا بعد أن حتمت من ورائها أكبر الفع حيث انتهت المقاومة في القناة وسقطت حكومة الوفد وحكم الملك ديكتاتوريا وظلت مصر تماني حتى قبض الله لها فجرا جديدا .

وهكذا يمكن القول أن جماعة اخوان الحرية وان كانت مجهولة الا أنها لها دور خطير في دفع عجلة الاحداث بعد عام ١٩٥٠ وحتى نشوب حريق القاهرة في ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ .

بقى أن نذكر أخيرا قبل الكلام عن تقييم الحياة البرلمانية قبل ١٩٥٢ أن نذكر آخر ما أصدرته الثورة بخصوص الأحزاب السياسية مستغني من الواقع المصرية.

الوقائع المصرية

عدد غير اعتيادي

مرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٣

في شأن حل الأحزاب السياسية

باسم ملك مصر والسودان

وصى العرش للوقت

بعد الإطلاع على الإعلان الصادر في ١٩ من ديسمبر سنة ٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة بصفته رئيس حركة الجيش ؛

وعلى الإعلان الصادر منه في ١٧ يناير سنة ١٩٥٣ والمتضمن حل الأحزاب السياسية ومصادرة أموالها لصالح الشعب ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الأحزاب السياسية .

وبناء على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء وموافقه رأى المجلس المذكور .

رسم بما هوأت :

مادة ١ - تؤول أموال الأحزاب السياسية المنحلة إلى الجهات التي يمينها مجلس الوزراء

مادة ٢ - يحظر على أعضاء الأحزاب السياسية المنحلة والمنتج إليها القيام بأي

نشاط حزبي على أية صورة كانت .

- كما يحظر تقديم أية مساعدة أو إقلا - الأشخاص في سبيل قيامهم بالنشاط الحزبي

مادة ٣ - يمين بقرار من وزير المالية والاقتصاد مندوب لها تكون مهمته

تسلم أموال الأحزاب المنحلة وتصفيه ما يتطلب تصفيه منها .

مادة ٤ - على كل من يكون لديه مال لأحد الأحزاب المنحلة يقدم هذا إقرارا

للتدوب المخصوص عليه في المادة السابقة خلال أسبوع وعليه أن يسلمها إليه في
الميعاد الذي يعينه .

ويجوز للتدوب إلغاء العقود المبرمة مع الحزب للتحل دون أن يتم حل هذا
الإلغاء أو حق في التمويض للتعاقدن الآخرين .

مادة ٥ - كل مخالفة لأحكام المادتين الثانية والرابعة يعاقب مرة بالحبس
وبضامه لا تجاوز ألفين من الجنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٦ - يحظر تكوين أحزاب سياسية جديدة ويلغى الرسوم بقانون رقم
٢٧٩ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه .

الحياة البرلمانية المصرية في الميزان

قبل أن ندخل في تقييم التجربة النيابية في مصر قبل سنة ١٩٥٢ علينا أن ندرك بعض الحقائق العلية المجردة حول هذه التجربة بلا تحيز أو إجحاض :-

أولاً :-

كيف يتصور قيام ممارسة ديمقراطية حقيقية يشارك الشعب فيها من خلال نوابه عن طريق إنتخاب حر إذا كان المجتمع المصرى في ذلك يعاني من مشكلات مزمنة ليس أولاً فحسب المفاهيم السكلاسيكية للمشكلات وهى الفقر والجهل والمرض بل لقد بل هذا المجتمع في ذلك الحق بأحزاب لا قواعد لها على الوجه الأعم ويقوain طوارئ. تكاد تكون متلاحقه وإن لم تكن معلنة ولمصادرة حرية الرأى وبنوع من الرقابة على الحياة السياسية تتمثل في البوليس السياسى الذى كان أخطر أجهزة تدمير الديمقراطية في مصر وباعث الخوف في قلوب الشباب من السياسيين أو رجال الأحزاب الوطنيين المحضين .

ثانياً :-

كيف يتصور قيام ممارسة ديمقراطية حقيقية في ظل حكم ديكتاتورى يقوده الملك وحاشية وكان كل ملك مستمد لتدمير كافة القيم والمبادئ في سبيل إحفاظ كل منهم بكرسى العرش ومقر السلطة .. فكانت الفارقة بين الأحزاب وكائنات أحزاب القصر وكان تشييت الزعامات الوطنية وكائنات التصفية الجسدية في بعض الأحيان كلها أساليب لدعم سلطة القصر وساكين السراى والذى لم يكن من صالحه وجود أية زعامات مشاركة له في إغاذلقرار وإن كان هذا لايعنى بتاتا أن الملك لم يجد من بعض الزعامات الوطنية من يقف في مواجهته من أجل تشييت الحياة الديمقراطية فلا ينى التاريخ موقف سعد زغول في مواجهة الملك فؤاد حول قضية تعيين أعضاء مجلس الشيوخ والمستولية الدستورية .

ولا ينسى التاريخ مواقف النحاس باشا قبل سنة ١٩٣٥ ويده القوية من أجل حماية ديموقراطية الشعب .

ولا ينسى أيضا التاريخ موقف النقراشي الذي وأن كانت لم تملن تفاصيله بعد بالنسبة لحرب فلسطين سنة ١٩٤٨ ودخول الجيش المصري من وراء ظهره حيث أن القتال بدأ بناء عن قرار إتخذه الملك فاروق دون أن يعلم رئيس وزرائه بذلك وموقف النقراشي باشا من مغامرات الملك فاروق الليلة واضح تماما فهو معاد له على طول الخط .

كما لا ينسى التاريخ مواقف أحمد حسين وصراعه ضد الملك وبالذات في أواخر عهد الملكية .

والدور الذي لعبته الصحافة المصرية في سبيل دعم القيم والمبادئ الديمقراطية والحرية لمجتمعنا المصري . . .

كل ذلك لا ننساه كتب التاريخ ولكنه كان أضغف من أن يسقط النظام ، صحيح أن كل ذلك فضح النظام ومهد لسقوطه وطعنه عدة طعنات بحيث لم يصبح لديه القدرة على المقاومة عندما حانت ساعة الخلاص بقيام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٦ على يد القوات المسلحة وهي الاداة الثورية الحقيقية للتخلص من الفساد في مجتمع دول العالم الثالث . وبدونها يصعب إسقاط الأنظمة التي تهدد سندا لها الاستمرار وإن كانت هناك بعض الأحداث التاريخية الاستثنائية وهي تولي الشعب إسقاط الأنظمة الحاكمة الطاغية إلا أن هناك شرط لتجالح ذلك وهو حياد القوات المسلحة .

ثالثا : —

كيف يتصور قيام عارسة ديموقراطية حقيقية وهناك إحتلال بريطاني لهجنوده وله أدواته من بعض الأديبين المصريين الذين أرتبطوا بهذا الاحتلال ووجدوا فرصتهم في بقاءه وحاول الاحتلال دوما إعطائهم بعض المكاسب على حساب

شعوبهم ومن هنا يصبح الموقف معقد تماما لكي نقول أن التجربة الديمقراطية في مصر كانت نهد لآرية صالحة لنموها .

رابعا :-

قضية الأحزاب المصرية والسلطة من ناحية وقضية هذه الأحزاب والمجاهير من ناحية وقضية هذه الأحزاب والفكر السياسي والآترية السياسية من ناحية ثلاثة ثم أخيرا قضية هذه الأحزاب والمفاهيم الديمقراطية . . . كل هذه الصور الأربعة لم نهد منعة مستوفاه في تاريخ الأحزاب المصرية . فإن وجد حزب يملك الأيدلوجية فهو غير قادر على حيالة مساحة جماهيرية وإن وجد حزب يتكلم مع السلطة فهو لن يهد إلا الإحتقار من الشعب وقواه الكادحة وإن وجد حزب يمثل الجماهير الحقيقية فهو يهد الصعوبة في الوصول إلى الحكم من خلال الشرعية الدستورية .

فالأحزاب المصرية في الواقع لم تتح لها الفرصة لكي تعامس الديمقراطية في ظل الضباب السياسي الذي كانت تتحكم فيه مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو .

وعدم ذلك يجب أن نؤكد أن الممارسة الديمقراطية رغم ما شابها من الكثير من الأقوال إلا أنها كانت حواتا أعطى لمصر والكثير ممن شاركوا فيها بعض الأمل في إمكانية أنه لو وجدت الظروف المادية لما إلتكست وفشلت .

وبقى لنا أيضا أن نقول :-

أن الحياة التباية في ظل محمد على كانت حياة هل المامش تجاوزا يطلق عليها المؤرخون أن هذه الحياة وجدت . ولكن لوقارتنا مثلا ما فعله نابليون بما قام به محمد على نحو الفكرة الديمقراطية في مصر لوجدنا نابليون قد أفاد كثيرا ولكن لم تكن الفكرة الديمقراطية زوحها نابليون لوجه الله بل كانت من أجل ضرب القوى الأخرى المتصارعة ولكن يفوز بثقة المصريين وفي ذات الوقت كان يريد

أن تظل هذه التجربة الديمقراطية تحت وصايتها وداخل إطار ما يريد ومن هنا حينما أودعت الحركة الديمقراطية الوليدة في مصر أن تصب عن طوقها فإنها وجدت نوابليون يقوم بضربها ويحدد حركتها .

وجاء محمد علي وأدرك قوة الشعب التي زلته ولذا شعر أنها منافسة له في وجوده ومن هنا كانت الأساة إما أن يحقق ما يريد ويضرب القوى الشعبية أو أن يلزم بهذه القوى ويؤخر ما يدور في عقله والواقع أن محمد علي كان متقدما على عصره كما أن السنة الديمقراطية لم تكن ظاهرة واضحة لدى كل المجتمع الدولي المتقدم آنذ وتجمي عهود التسكسة لبذور الديمقراطية في عهدي عباس وسعيد ثم بأن إسماعيل لتدخل مصر تجربة جديدة لما قيمتها سبقت غيرها من الدول بل وكان البرلمان المصري في عهد إسماعيل الذي تكون سنة ١٨٦٦ من أبرز ظواهر القرن الـ ١٩ في الشرق كله . وفي ضوء ذلك كان من الممكن أن تمتنع التجربة الديمقراطية في مصر فرصة كبرى للتطور والنمو ولكن المؤامرة الدولية على مصر والتي قادتها بريطانيا أدت إلى وأد هذه الفرصة وانتهى الموقف إلى خضوع مصر للاحتلال البريطاني .

وفي ظل الاحتلال البريطاني بدأ التجربة الشكلية للديمقراطية ومع كل هذا فإن القليل من المؤرخين الذين أنصفوا حقيقة الرجال الذين سمحوا لاحتلال الوجود البريطاني في مصر وناضلوا - وفقا لظروفهم وظروف عصرهم - من أجل كلمة حق في سبيل مصر . وكانت تجربة مجلس شورى القوانين فيها تأكيد لوجهة نظرنا هذه .

لقد قلب هذا المجلس على ثلاث أطوار من أطوار الوجود، فالطور الأول كان في السنين الأولى من سنى الاحتلال البريطاني ومنها لم يكده أحد يلتفت إليه لأن البلاد كانت على شفا الافلاس وأحوال السودان كان لها المقام الأول في السبلة المصرية فاستغرقت إنتباه الحكومة والرأى العام تقريرا والطور الثاني لإبداء من سنة ١٨٩٢ وفيه تقاذفت المجلس الأحوال حتى سلك سبيل المداوة

الحكومة ولكن زمان هذا الطور لم يسم طويلا بل مضى سريعا ليبدأ الطور الثالث حيث أبدى الأعضاء الرغبة في معاونة الحكومة على الإصلاح المصرى حيث تبدأ الحكومة تطلب مشورتهم وهم يدون الاستمداد لتلبية طلبها (١) ويتم كرومر بعض عناصر مجلس شورى القوانين بالمعاهد السلطنة ثم يحضر السير الدن غورست فيقول بأن مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية أظهرافى سنة ١٩٠٩ وفى النصف الأول من سنة ١٩١٠ ميلا متزايدا إلى أن يكونا آتئين في يد الحزب الوطنى يستعملها في تحريضه وتبنيجه على الاحتلال البريطانى ، فان طلبها المتكرر للحكومة دستورية تامة وحلها للتكررة على الحكومة فى ما يتعلق بالمصرية والسودان والمداوة والرية التين أظهرهما فى مشروع قتال السويس وتجاوزا فيها حدا الاعتدال كانت كلها فى جوهرها مظاهرات عند الانكباب طوعا تحريضا الحزب الوطنى (٢) .

ولم تستلح وزارة بطرس باشا غالى ولا وزارة محمد سعيد باشا أن تتوليا قياد المجلس حتى الآن أو أن تنشئ فيه حزبا بالحكومة بل إن الأمير حسين كامل عدل عن السعى فى إدخال روح النظم والاعتدال إلى المجلس فى مداولاته ولما أستعنى من رئاسة المجلس لم يكن يقبل هذا المنصب الذى لا يعترف لمن فيه بفضل بل كان المصريون يرفضونه واحدا بعد واحد .

ويقول الانجليز عن مجلس شورى القوانين ولم تجد فيه جماعة تمعن بالحكومة على عملها بالمناقشات المقولة بين أصحاب رأى ورأى آخر بل وجدنا فيه جماعة معادية للجماعات الأخرى فى الهيئة الحالكة .

وهكذا تضع الصورة الحقيقية لشخصية مصر والمصريين أنه حتى فى ظل الاحتلال لم تسكت روح المقاومة ولم يخف صوت النضال رغم الظروف المريرة التى كان يعيش فيها المجتمع المصرى .

(١) تقرير المايرل كرومر إلى السير إدوارد جراى مصر فى ٨ مارس ١٩٠٦

(٢) السير الدن غورست إلى السير إدوارد جراى مصر فى ٢٥ مارس ١٩١١

ملاحظات على الوضع النيابي في مصر :-

١ - طبقت مصر في الفترة قبل سنة ١٩٥٢ نوعا من النظام النيابي خضع
للمستورين الأول هو دستور ١٩٣٣ والثاني وهو دستور ١٩٣٥ والدستور الأخير
لم يمش طويلا فقد كانت مدة تطبيقه لا تزيد على الخمس سنوات ثم عادت مصر
من جديد إلى دستور سنة ١٩٢٣ .

٢ - إن إجمالي مدة المستورين معا
يوم شهر سنة
٢٨ ٧ ٢٢

٣ - إجمالي مدة إنعقاد البرلمان المصري في ظل الدستورين معا بلغت

يوم شهر سنة
١٥ - ٢١

٤ - أن البلاد في تلك الفترة حكمت بدون برلمان مدة وقدرها

يوم شهر سنة
٧ ٧ ٧

٥ - أنه لم يستكمل أى من البرلمانات التي تشكلت في ظل هذين المستورين
مدته الدستورية وهي خمس سنوات بل كان مصير كل منها هو الحل قبل استكمال
هذه المدة .

٦ - أن أحد هذه البرلمانات دام مدة إنعقاده يوما واحدا (كما هو موضح
في الجداول السابقة) حيث اجتمع في الساعة الحادية عشرة من صباح يوم ٢٣
مارس سنة ١٩٢٥ وحل في الساعة الثامنة من مساء نفس اليوم .

٧ - أدى استجواب مصطفى مرعي بشأن الأسلحة الفاسدة في الجلسة التي
عقدتها مجلس الشيوخ بتاريخ ٢٩ مايو ١٩٥٠ إلى إسقاط العضوية عن رئيس مجلس
الشيوخ في ذلك الحين (دكتور محمد حسين هيكل باشا) ١٩ من أعضاء المجلس .

٨ - حادثة إعتقال أحمد ماهر باشا رئيس وزراء مصر تحت أتنا . عبوره
البهو الفرعوني من مجلس النواب ليصل إلى مجلس الشيوخ ليلقي بيانه في ٢٤ فبراير

سنة ١٩٤٥ وكان قد سبقه في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٠ حسن صبرى رئيس الوزراء الذى أصيب بالسكتة القلبية أثناء ألقائه خطاب العرش في البرلمان .

٩ — تعددت مراحل حل البرلمان وتمددت أيضا إجتماعاته خارج مبناه .

إذ كانت الحكومة عقب كل حل تعلق مبنى البرلمان بسلاسل حديدية وتمتل الشوارع المحيطة بمبناه بالبوليس لمنع دخول الأعضاء وكان أعضاء البرلمان يضطرون إلى عقد إجتماعاتهم في أماكن أخرى نذكر فيها .

(١) إجتماع الكونتنتال حيث عقد البرلمان المصرى بمجلس (الشيوخ والنواب) في الفندق المذكور إجتماعها في ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ وقرر الحاضرون أن مرسوم حل البرلمان الصادر في ٢٢ مارس سنة ١٩٢٥ غير قائم وطالب الأعضاء كما تعاهدوا على ضرورة إسقاط الوزارة القائمة حيثئذ وسحب الثقة منها .

(ب) إجتماع الشريعى حيث اجتمع البرلمان في منزل أحد أعضائه وذلك بتاريخ ٢٩ يوليو سنة ١٩٢٨ وكان قد صدر مرسوم بحل البرلمان وتعليق الحياة النيابية لمدة ٣ سنوات قابلة للتجديد فجلسع البرلمان في منزل مراد الشريعى وقرر بطلان مرسوم الحل واعتبار البرلمان قائما وله حق الاجتماع .

(ج) إجتماع البلاغ حيث إجتماع البرلمان مرة أخرى في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٨ بمقر جريدة البلاغ بدعوة من عبد القادر حمزة باشا وأكد على تمسكه بقراراته السابق إتخاذها في منزل الشريعى .

(د) إجتماع التادى السعدى حيث اجتمع البرلمان في مقر نادى السعدى عقب اصدار إسماعيل صدقي باشا قرارا فى ١٢ يولية سنة ١٩٣٠ مرسوما بحل البرلمان وقد ندد المجتمعون بهذا القرار .

١٠ — إذا مات بيننا النظام النيابى فى مصر فإتينا سنجد نوعية من المجالس النيابية .

(١) أحدهما استشارى بحث ومن ثم لا يمكن أن نطلق عليها اسم المجالس

التياية إلا من باب التجاوز لأنها في الواقع لم تكن تحمل من مضمون هذه المجالس إلا الشكل فهي لا تعتبر مجالس نيابية بالمعنى العلي أو الدقيق وأن كانت تعتبر صورة من صور المشاركة في الحكم وهذا النوع من المجالس هو الذي يشكل صورة النظام النيابي قبل صدور دستور سنة ١٩٢٣ .

(ب) الثاني هو تلك المجالس التي كان لها بعض الاختصاصات في التشريع والرقابة وإن كان لم يسلم من الاهتداءات المتكررة عليه والحد من سلطات هذه المجالس إلى درجة كبيرة .

إحصاء بولند أعضاء المجالس النيابية في مصر

من سنة ١٨٢٤ إلى سنة ١٩٣٩

ما يخص كل نائب	عدد	إجمالي عدد الأعضاء	إحصاء		اسم المجلس
بالآلاف	سكان القطر		معتبرون	معتبرون قارون	مستند
١٧	٢٥٩٠٠٠٠	١٥٦	٥٧	٩٩	١ — المجلس العالي
٦٦	٥٠٣٩٠٠٠	٧٩	١	٧٥	٢ — مجلس شورى النواب ١٨٦٦
٥٣	١٤٦١٠٠٠	١٢٠	—	١٢٠	مجلس شورى النواب للفترة ١٨٧٩
٥٤	٦٨٠٤٠٠٠	١٢٥	—	١٢٥	٣ — مجلس النواب المصري ١٨٨٢
—	٦٩٩٤٠٠٠	٣٠	١٤	١٦	٤ — مجلس شورى النواب ١٨٨٣
٨٣	٦٩٩٤٠٠٠	٨٤	١٤	١٦	٥ — الجمعية العمومية ١٨٠٣
١٣٥	١٢٢٩٢٠٠٠	٩١	١٧	٤٩	(١) أعضاء مجلس شورى النواب
				٨	(ب) أعضاء الجمعية والنظار
				٦١	٦ — الجمعية التشريعية ١٩١٤
				١٧	٧ — البرلمان المصري ١٩٢٣

رؤساء الهيئات النيابية من سنة ١٨٢٤ الى سنة ١٩٣٩

١ - المجلس العالي سنة ١٨٢٤

محمد لاظوغلى بك	من ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٢٤ الى ١٨ ابريل سنة ١٨٢٧
محمد شريف بك	من أول مارس سنة ١٨٢٨ الى ٩ ابريل سنة ١٨٢٩
الحاج ابراهيم أفندى	من ١٠ ابريل سنة ١٨٢٩ الى ١٥ يوليو سنة ١٨٣٣
عمود أفندى	من ١٦ يوليو سنة ١٨٣٣ الى ١٢ يوليو سنة ١٨٣٤
عبدى شكرى بك	من ١٣ يوليو سنة ١٨٣٤ الى ٧ سبتمبر سنة ١٨٣٤
مصطفى مختار بك	من ٨ سبتمبر سنة ١٨٣٤ الى ٩ سبتمبر سنة ١٨٣٦
عبد الباقي بك	من ١٠ سبتمبر سنة ١٨٣٦ الى ١٤ مايو سنة ١٨٣٧

٢ - مجلس شورى النواب سنة ١٨٦٦

اسماعيل راغب باشا	من ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٦٦ الى ٢٤ يناير سنة ١٨٦٧
عبد الله عزت باشا	من ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٦٧ الى ٣١ مارس سنة ١٨٧٠
السيد ابوبكر راتب باشا	من ١٢ سبتمبر سنة ١٨٧٠ الى ٢٤ مارس سنة ١٨٧٣
عبد الله عزت باشا	من ٧ أغسطس سنة ١٨٧٥ الى ١٦ مارس سنة ١٨٧٧
قاسم رضى باشا	من ٢٧ مارس سنة ١٨٧٨ الى ٢١ ابريل سنة ١٨٧٨
جعفر مظهر باشا	من ٢٤ ابريل سنة ١٨٧٨ الى ٢٧ يونيو سنة ١٨٧٨
أحمد رشيد باشا	من ١٦ ديسمبر سنة ١٨٧٨ الى ٢٠ ابريل سنة ١٨٧٩
حسن راسم باشا	من ١٨ مايو سنة ١٨٧٩ الى ١٥ يوليو سنة ١٨٧٩

٣ - مجلس النواب المصرى سنة ١٨٨١

محمد سلطان باشا	من ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨١ الى ٣٠ ابريل سنة ١٨٨٣
-----------------	---

٤ — مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية سنة ١٨٨٣

محمد سلطان باشا	من ١٩ نوفمبر سنة ١٨٨٣ إلى ١٨ أغسطس سنة ١٨٨٤
على شريف باشا	من ٧ سبتمبر سنة ١٨٨٤ إلى ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٩٤
هر لطفى باشا	من ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٩٤ إلى ١٧ يونيو سنة ١٨٩٩
إسماعيل محمد باشا	من ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٩ إلى ٧ أبريل سنة ١٩٠٢
عبد الحميد صادق باشا	من ١٠ أبريل سنة ١٩٠٢ إلى ٢٩ يناير سنة ١٩٠٩
الأمير حسين كامل باشا	من ٣٠ يناير سنة ١٩٠٩ إلى ٢٩ يناير سنة ١٩١٠
محمود فهمى باشا	من ٧ مارس سنة ١٩١٠ إلى ٣٠ يونيو سنة ١٩١٣

٥ — الجمعية التشريعية سنة ١٩١٣

أحمد مظلوم باشا	من ٨ ديسمبر سنة ١٩١٣ إلى ٢٨ أبريل سنة ١٩٢٣
-----------------	--

٦ — مجلس النواب

أحمد مظلوم باشا	من ١٦ مارس سنة ١٩٢٤ إلى ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٤
أحمد مظلوم باشا	من ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٤ إلى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٤
سمد زعلول باشا	من ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ إلى ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥
سمد زعلول باشا	من ١٠ يونيو سنة ١٩٢٦ إلى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧
مصطفى النحاس باشا	من ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٧ إلى ١٦ مارس سنة ١٩٢٨
ويصا واصف	من ٢٠ مارس سنة ١٩٢٨ إلى ١٨ يوليو سنة ١٩٢٨
ويصا واصف	من ١١ يناير سنة ١٩٣٠ إلى ٢١ أكتوبر سنة ١٩٣٠
د. محمد توفيق باشا	من ٢٠ يونيو سنة ١٩٣١ إلى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٤
الدكتور أحمد ماهر باشا	من ٨ يونيو سنة ١٩٣٦ إلى ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٨
د. محمد بن الدين بركات باشا	من ١٢ أبريل سنة ١٩٣٨ إلى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٩

مجلس الشيوخ منذ سنة ١٩٢٤

أحمد زيور باشا	من ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٤ إلى ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٤
----------------	---

أحمد زيور باشا من ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٤ إلى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤
 محمد توفيق تسم باشا من ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤ إلى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٥
 حسين رشدي باشا من ٢٣ مايو سنة ١٩٢٦ إلى ١٤ مارس سنة ١٩٢٨
 عدل يكن باشا من ٣ يناير سنة ١٩٣٠ إلى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٠
 يحيى إبراهيم باشا من ١٥ يونيو سنة ١٩٣١ إلى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٤
 محمد توفيق تسم باشا من ١١ مايو سنة ١٩٣٦ إلى ١٢ مايو سنة ١٩٣٦
 محمد بسيوني من ١٩ مايو سنة ١٩٣٦ إلى ٢ أغسطس سنة ١٩٣٦
 محمد بسيوني من ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٧ إلى ٧ مايو سنة ١٩٣٨
 محمد محمود بك من ٨ مايو سنة ١٩٣٨ إلى ٨/٨/١٩٣٩

أسماء رؤساء مجالس النواب من سنة ١٩٣٩

وحتى سنة ١٩٥٢

— الدكتور أحمد ماهر باشا من ١٨/١١/١٩٣٩ إلى ٤٢/٣/٤٠

(الفصل التشريعي السابع - دورة الانعقاد الثالث)

— عبد السلام فهمي جمعة من ٣٠/٣/٤٠ إلى ١٥/١١/٤٤

(الفصل التشريعي الثامن دورة الانعقاد من الأول حتى الثالث)

— محمد حامد جوده بك من ١٨ يناير ١٩٤٥ إلى ٨ أغسطس ١٩٤٩

(الفصل التشريعي التاسع من دورة الانعقاد الأول حتى الخامس)

— عبد السلام فهمي جمعة باشا من ١٦ يناير ١٩٥٠ إلى ٢٥ يناير ١٩٥٢

(الفصل التشريعي العاشر من دورة الانعقاد الأول حتى الثالث)

أسماء رؤساء مجالس الشيوخ بعد سنة ١٩٣٩
وحتى سنة ١٩٥٢

مدة الرئاسة	رئيس المجلس	دورة الانعقاد
٢٩/١١/١٨ إلى ٥ / ١١ / ٤٠	محمد محمود خليل بك	الـ ١٥
٤٠/١١/١٨ إلى ٤٠/١١/١٤	محمد محمود خليل بك	الـ ١٦
	محمد محمود بك	الـ ١٧
٤١/١١/١٥ إلى ٤٢/٥ /	ثم زكي المرايى باشا	
٤٢/١١/١٩ إلى ٧/١٥ / ٤٣	على زكي المرايى باشا	الـ ١٨
٤٣/١١/١٨ إلى ٨ / ٩ / ٤٣	على زكي المرايى باشا	الـ ١٩
٤٥/١ / ١٨ إلى ٨ / ٧ / ٤٥	محمد حسين هيكل باشا	الـ ٢٠
٤٥/١١/١٢ إلى ٧ / ٢٥ / ٤٦	محمد حسين هيكل باشا	الـ ٢١
٤٦/١١/١٤ إلى ٧ / ١٠ / ٤٧	محمد حسين هيكل باشا	الـ ٢٢
٤٧/١١/١٢ إلى ٦ / ٧ / ٤٨	محمد حسين هيكل باشا	الـ ٢٣
٥٠/١ / ١٦ إلى ٨ / ٧ / ٥٠	محمد حسين هيكل باشا	الـ ٢٤
٥٠/١ / ١٦ إلى ١٠/١٠ / ٥١	محمد حسين هيكل باشا	الـ ٢٥
٥٠/١١/١٦ إلى ١٠/١٠ / ٥١	على زكي المرايى باشا	الـ ٢٦
٥١/١١/١٥ إلى ٢ / ٢٥ / ٥٢	على زكي المرايى باشا	الـ ٢٧

والجدول التالي يوضح مدد انعقاد المجالس التالية خلال الفترة منذ أول برلمان مصري بعد الاستقلال في ١٥ مارس ١٩٢٤ حتى حل المجلس اعتبارا من شهر فبراير سنة ١٩٥٢ نتيجة لحريق القاهرة الذي وقع في ٢٦ يناير ١٩٥٢ وإعلان الأحكام العرفية في ٢٦ يناير ١٩٥٢ .

إجمالي			مدة الانعقاد		الفصل التشريعي
مدة الانعقاد	يوم	شهر سنة	إلى	من	
٨	٤	—	٢٤/١١/٢٤	٢٤/٣/١٥	الأول
—	—	١	٢٥/٣/٢٣	٢٥/٣/٢٣	الثاني
٢	١	٩	٢٨/٧/١٩	٢٦/٦/١٠	الثالث
—	٥	١٠	٣٠/٦/٢١	٣٠/١/١١	الرابع
١	٧	٨	٣٨/١/١	٣٦/٥/٢٣	الخامس
٣	٩	٢١	٤٢/٢/٣	٣٨/٤/١٢	السادس
٢	٤	٩	٤٤/٨/٩	٤٢/٣/٣٠	السابع
٤	٦	٢٠	٤٩/٨/٨	٤٥/١/١٨	الثامن
٢	—	٩	٥٢/٢/٢٥	٥٠/١/١٦	التاسع
١٧	٧	٦	إجمالي المدة		

ومسبق كان في ظل دستور سنة ١٩٢٣ أما في ظل دستور سنة ١٩٣٠ فقد عقد البرلمان فصلا تشريعا واحدة دامت مدته من ١٩٣١/١١/٢٠ حتى ١٩٣٤/١١/٢٩ وبذلك فإن مدة هذا البرلمان بلغت ٩ ٥ ٣

وفيا على أدوار انعقاد مجلس الشيوخ من سنة ١٩٢٤ إلى سنة ١٩٣٩
أدوار الانعقاد من إلى رئيس المجلس

في عهد دستور سنة ١٩٢٣

الأول	١٥ مارس ١٩٢٤	١٠ يوليو ١٩٢٤	أحمد زيور باشا
الثاني	١٢ نوفمبر ١٩٢٤	٢٣ مارس ١٩٢٥	أحمد ومحمد توفيق لسيم باشا
الثالث	١٠ يونيو ١٩٢٦	٢٠ سبتمبر ١٩٢٦	حسين رشدي باشا
الرابع	١٨ نوفمبر ١٩٢٦	١٤ يوليو ١٩٢٧	حسين رشدي
الخامس	١٧ نوفمبر ١٩٢٧	٢٨ يوليو ١٩٢٨	بدون رئيس
ثم حل مجلس الشيوخ لأول مرة في ١٩ يوليو سنة ١٩٢٨			
السادس	١١ يناير ١٩٣٠	٢٣ يونيو ١٩٣٠	عبدل يسن باشا

في عهد دستور سنة ١٩٣٠

السابع	٢٠ يونيو ١٩٣١	٢١ يوليو ١٩٣١	محيي ابراهيم باشا
الثامن	١٧ ديسمبر ١٩٣١	٧ يوليو ١٩٣٢	» »
التاسع	١٥ ديسمبر ١٩٣٢	٢٧ يوليو ١٩٣٣	» »
العاشر	١٤ ديسمبر ١٩٣٣	٢٨ يوليو ١٩٣٤	» »

في عهد دستور سنة ١٩٣٣ الذي أعيد سنة ١٩٣٥

مؤتمر لوفاة الملك فؤاد	٨ مايو ١٩٣٦	٨ مايو ١٩٣٦	محمود بسيوي
الحادي عشر	٢٣ مايو ١٩٣٦	٢٠ سبتمبر ١٩٣٦	» »
الثاني عشر	٢١ نوفمبر ١٩٣٦	٢٩ يوليو ١٩٣٧	» »
الثالث عشر	١٨ نوفمبر ١٩٣٧	١٦ نوفمبر ١٩٣٨	محمد محمود خليل
الرابع عشر	١٩ نوفمبر ١٩٣٨	٨ أغسطس ١٩٣٩	محمد محمد خليل

وهناك اجتماعان غير عاديين

غير العادى بعد الدورة

الحادية عشر ٢ نوفمبر ١٩٣٦ ١٩ نوفمبر ١٩٣٦ محمود بسيونى

غير العادى بعد الدورة

الثانية عشر ٢٣ أكتوبر ١٩٣٧ ١٠ نوفمبر ١٩٣٧ د د

ميزانية مجلس شورى القرائين من عهد انشاءه سنة ١٨٨٣

السنة	إجمالي الميزانية	حتى سنة ١٩١٣	
		السنة	إجمالي للميزانية
		جنيه مصرى	جنيه مصرى
١٨٨٣	٥٢٦٨	١٨٩٩	٨٤٥٦
١٨٨٤	٨٨٨٠	١٩٠٠	٨٤٥٦
١٨٨٥	٨٠٠٠	١٩٠١	٨٦٩٧
١٨٨٦	٨٠٠٠	١٩٠٢	٨٦٩٧
١٨٨٧	٨٠٠٠	١٩٠٣	٩٣٥٥
١٨٨٨	٨٦٠٠	١٩٠٤	٩٣٥٥
١٨٨٩	٨٦٠٠	١٩٠٥	٩٦٦١
١٨٩٠	٨٦٠٠	١٩٠٦	٩٧٧٥
١٨٩١	٨٦٠٠	١٩٠٧	٩٩٥٥
١٨٩٢	٨٦٠٠	١٩٠٨	١٠٢١٦
١٨٩٣	٨٦٠٠	١٩٠٩	١٠٤٠٦
١٨٩٤	٨٦٠٠	١٩١٠	١٢٥٩٢
١٨٩٥	٨٦٠٠	١٩١١	١٣٤٣٤
١٨٩٦	٨٢٧٠	١٩١٢	١٣٧٢٧
١٨٩٧	٨٢٧٠	١٩١٣	١٧١٥٢
١٨٩٨	٨٢٨٠		

والجندول التالي يوضح بيان أسماء الذين تولوا الأحكام بالنيابة المصرية منذ عهد علي والجالس التي أنشأوها في القصر المصري

رقم التتابع	إسم الحاكم	تاريخ ميلاده	مدة حكمه	تاريخ وفاته	الجالس النيابة التي أنشأها
١	محمد علي باشا	١٧٦٩	من سنة ١٨٠٥ إلى سنة ١٨٤٨	١٨٤٩	الجلس المال سنة ١٨٣٤
٢	إبراهيم باشا	١٧٨٩	من يولييه إلى نوفمبر سنة ١٨٤٨	١٨٤٨	—
٣	جاس باشا الأول	١٨١٣	من سنة ١٨٤٨ إلى سنة ١٨٥٤	١٨٥٤	—
٤	سميد باشا	١٨٣٣	من سنة ١٨٥٤ إلى سنة ١٨٦٣	١٨٦٣	—
٥	إسماعيل باشا	١٨٣٠	من سنة ١٨٦٣ إلى سنة ١٨٧٩	١٨٩٥	جلس شوري الثوري سنة ١٨٦٦ جلس الثواب المصري سنة ١٨٨١ وجلس شوري القرويين راجعية الجمعية سنة ١٨٨٣
٦	محمد توفيق باشا	١٨٥٢	من سنة ١٨٧٩ إلى سنة ١٩١٤	١٨٩٢	الجمعية التشريعية سنة ١٩١٤
٧	جاس باشا حلي الثاني	١٨٧٤	من سنة ١٨٩٢ إلى سنة ١٩١٤	—	البرلمان المصري سنة ١٩٢٣
٨	السلطان حسين كامل	١٨٥٣	من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩١٧	١٩١٧	ولكن انتهى حكمه بقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وظل البرلمان حتى قيامه
٩	الملك فؤاد الأول	١٨٦٨	من سنة ١٩١٧ إلى سنة ١٩٢٦	١٩٢٦	عندما أصدر قرار حله بغير
١٠	الملك فاروق الأول	١٩٢٠	من سنة ١٩٢٦ إلى سنة ١٩٦٥	١٩٦٥	الملك

إحصائية بعدد أعضاء الهيئات النيابية من عهد

محمد علي باشا حتى يوم أو ديسمبر سنة ١٩٢٩

٣١٦٩ إجمالى عدد الأعضاء الذين انتخبوا أو عينوا في جميع

المجالس النيابية من سنة ١٨٢٤ إلى سنة ١٩٢٩ :

منهم	عدد الأعضاء
١١١٢	دخلوا في هيئة واحدة ١١١٢
٣٢١	دخلوا في هيتين ٦٤٢
١٦٨	دخلوا في ثلاث هيئات ٤٠٤
٩١	دخلوا في أربع هيئات ٣٦٤
٦١	دخلوا في خمس هيئات ٣٠٥
٣٢	دخلوا في ست هيئات ١٩٢
٦	دخلوا في سبع هيئات ٤٢
١	دخلوا في ثمان هيئات ٨
١٧٩٢ الإجمالى	٣١٦٩

ملاحظة : لا يدخل في هذا الممد النظر الذين اعتبرهم القانون النظامى بحكم

وظائفهم أعضاء قانونيين في الجمعيتين العمومية والتشريعية منذ سنة ١٨٨٣ سنة

حتى ١٩٢٣ وعددهم ١٦٢ عضو .

نقد التجربة الحزبية
المصرية قبل سنة ١٩٥٢

ورغم الكثير من الأخطاء التي وقعت فيها أحزاب ما قبل الثورة إلا أنه لا يجب أن نضل التاريخ ونقول أنها لم تفعل شيئا ذلك أن النساء الإحتياجات الأجنبية والحصول على استقلال محدود في ظل الظروف التي كانت تعيش فيها هذه الأحزاب تعتبر ولا شك عملا قوميا ووطنيا رائعا . . .

ومن المؤكد أن بعض زعماء الأحزاب كانت لهم بعض المواقف الوطنية بل أن بعض هؤلاء رغم إتهامه إلى كبار الملاك إلا أنه كانت له رؤية وطنية بل واجتهادية صادقة .

إلا أنه من الملاحظ أيضا أن الأحزاب الحاكمة في مصر ما قبل الثورة — باستثناءات قليلة — لم يكن لها برامج واضحة للإصلاح الداخلي ولم تكن تلك رؤية متكاملة حول قضايا التنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية ولم يعد عن ذلك إلا الحزب الاشتراكي برئاسة أحمد حسين وكذلك الحزب الوطني .

كأن كل الأحزاب كانت تؤمن بالأسس والطرق السليمة المشروعة للحصول على استقلال مصر استقلالا تاما باستثناء الحزب الوطني الذي كان يرفع شعار « لا مقاومة إلا بعد الجلاء » .

ونحن نختلف مع الكثير من الكتاب والمؤرخين الذين يحاولون دمج مرحلة ما قبل الثورة على أنها فترة ظلام . . فنحن ضد جودة رمضان أحد رجال ثورة ٢٣ يوليو عندما يقول أن ماضى الأحزاب المصرية قبل ١٩٥٢ على الجرائم التي تروى بها كروايل قطاع الطرق فقد كانت هذه الأحزاب تتربص للحكم ومغايمة على حساب الوطن ودينه^(١) أما أحمد قاسم جوده فهو يقول أن السياسيين القدامى

(١) مجلة الثورة : ٢ يونيو ١٩٥٥ مقال بعنوان « حناييك يا هيكيل » .

نوابا وشيوخا أعيانهم الولاء الحزبي والموى الشخصي وكانوا عصابة من طلاب الثراء والكسب الحرام^(١) .

نحن ضد هذه الاتهامات التي تحمل معنى الظلم الكثير من الوقائع التاريخية ولسنا في صدد الدفاع عن الحزبية السابقة قبل سنة ١٩٥٢ ولكن أنه لشيء مثير للحنن اللاذع ومثير للاهتمام المرأنا عندما نذكر ماضينا لا نحمد فيه شيء نفخر به مع أن حركة التاريخ لا تسير ولا تتطوّر من فراغ .

لقد كانت هناك مجموعة من الظروف . . ومجموعة من الأشخاص ومجموعة من القوانين . . وكل هذه المحاور الثلاثة ساهمت في إعتيال التجربة الحزبية والنيابية في مصر .

إن الناخب مثلا هو حجر الأساس في بناء حياتنا البرلمانية ولكن كان لا يعرف كيف يمارس حقه النيابي عن إيمان لا عن خوف أو رهبة .

كانت هناك قوانين انتخابية متعددة ولكن لم تحلجاجة الناخبين يوما ما أن تسحب الثقة من النائب الذي يثبت بالدليل أنه غاب أمانة النيابة عنهم إذ أساء إستعمال حقوقه وامتنيازاته .

وعندما يقول على ماهر في أول أغسطس سنة ١٩٥٢ لجريدة الأهرام : أن التنظيم البرلماني الذي كان متبعاً في مصر لم يستطع أن يؤدي أية خدمة للبلاد لأنه كان متأثراً بمناورات الأحزاب السياسية التي كانت تنطوي على الانانية وتهدف إلى خدمة مصالحها دون العناية بخدمة البلاد .

لنأل على ماهر بكل بساطة ألم تكن أحد الذين شاركوا في وضع دستور سنة ١٩٢٣ ؟ ألم تكن أحد الذين ساعدوا الملك على الطعن في ؟ ألم تكن أول

(١) الثورة ٩ يونيو ١٩٦٥ مقال لأحمد قاسم جودة بعنوان : وكان في مصر برلمان . .

من سحر من حكم الأغلبية وكنت تلاعب بأقدار السياسة المصرية قبل سنة ١٩٥٢
وهو في الحقيقة لا يلبسها ولكنه يلعب نفسه .. لأنه أحد من وثق به الشعب ..
فهل تحمل هذه المسؤولية بأمانة .

والواقع أنه ليس سهلاً أن تقوم بتقييم التجربة الحزبية في مصر قبل سنة ١٩٥٢
لأن الحكم من الصعوبة بمكان ومع ذلك فنحن نعتقد أن الأزمة الحقيقية للأحزاب
المصرية كانت ولا زالت تتركز في الفشل الذي تعانيه هذه الأحزاب في تكوين
الكادرات السياسية . فالترية هي جوهر ما تعانيه هذه الأحزاب ولذلك فإننا
سوف تناقش هذه القضية أولاً بصفتها العمود الفقري لنجاح الأحزاب السياسية .

الأحزاب المصرية والترية السياسية ..

إن العمل الحزبي في مصر في أمس الحاجة إلى التأسيس خاصة ونحن مقبلون
على عملية إعادة البناء الداخلي وبشكل جاد .. والحزبية إن كانت تعتمد في نجاحها
على الممارسة فإن هذه الممارسة لا معنى لها إن لم تستند إلى الأسلوب العلمي
والموضوعية وللواجهة الإيجابية لمشكلات رجل الشارع ودفع عجلة التنمية والتطور
لصالح أغلب أولئك الذين يكسحون لكي تعمل مصر إلى ما تريد من رخاء
وديموقراطية، في الميدان الداخلي وقدرة وقوة في مجال العلاقات الخارجية .

ولا شك أن طائفاً من المعاصر — وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية يشهد تدخل
متسع المبادئ ومتمدد الأشكال للأنظمة السياسية في بنية العملية التربوية وأهدافها
ومناهجها ووسائلها وأجهزتها فعمل الثورات السياسية والإنتاجية والسكانية
والتقنية لا بد أن يكون فيه العملية التربوية تأثير حاسم في الحياة السياسية ولعل
تقرير اللجنة الدولية لتسمية الترية الذي صدر عن اليونسكو عام ١٩٧٢ أفضل
مثال على التأثير المتبادل بين العوامل السياسية والتربوية سواء في شكله هذه
الإيمان الذي يأخذ طابع المساعدة أم على صعيد الأزمة التي تأخذ بظرفي العلاقة
في كثير من الأحيان .

والتربية بمفهومها الواسع والعميق هي عملية سياسية ، كما أن السياسة في جوهرها عملية تربوية وليس أدل على ذلك من أن حركة التاريخ عبر العصور المختلفة تشهد تداخلا وتشابكا مترايين بين العملية التربوية وبين الحياة السياسية للمجتمع فن « جمهورية أفلاطون » و « سياسة » أرسطو والمدينة الفاضلة ، للفارابي ، و « د اميل » جان جاك روسو و « الديمقراطية والتربية » لجون ديوي . إل المناهج التربوية الحديثة التي تتمسك عليها أيديولوجيات الأنظمة السياسية التي تنتمي إليها .. يتضح لنا إرتباط العملية السياسية بالعملية التربوية .

ولاشك أيضا أن العلاقة بين السياسة والتربية تزداد وثوقا في المجتمعات النامية وهناك تلامز كامل بين الإصلاح التربوي مع التغيرات السياسية الأساسية في حياة المجتمعات النامية .

وإذا ن مهمة التربية في هذا الجزء المتخلف من العالم مهمة استثنائية فهي مطالبة بإعادة تكوين الشخصية الاسانية التي شرحتها ظروف الاحتلال الأجنبي والتخلف وهذه المهمة لا تنفصل عن المشروع السياسي الضخم الذي يهدف إلى بناء المجتمع الجديد في البلدان التي تسير على طريق النمو والتطور واستكمال شخصيتها القومية والوطن العربي يتميز بين جميع الوحدات القومية في العالم الثالث بأن المهمة الاساسية التي تحدد جميع اتجاهات التطور فيه ، هي مهمة النهضة الشاملة والانبعاث الحضاري العميق ، لذلك فان التداخل والتشابك بين السياسة والتربية يشكل ظاهرة بارزة جدا .

وفي مصر .. تبدأ التجربة الحزبية تأخذ مكائتها من جديد بمد صراع طويل بين الديمقراطية والنظام الشمولي .. والموقف يحتاج إلى وضع مفهوم جديد للسياسة والذي يتجدد ب « فن إدارة المجتمع » غير المفهوم التقليدي لا يمكن أن ينطى المهمة الاساسية التي تفرضها طبيعة المرحلة التاريخية في مصر .. ذلك أن

المهمة الراهنة تتطلب نظرية جديدة أكثر عمقا لمفهوم السياسة وأكثر جدية والتزاما .

فالساسة في ظرف قومي كالذى تمر به مصر إنما معنى حركة الأمة ونضال الجماهير الذى يصنع وحدتها ويقضى على أسباب تخلفها ويدفع بها في طريق التقدم والنهضة والانسان المصرى الجديد المطلوب بناء شخصيته بناء جديدا هو الإنسان الذى تمثل الوحدة الوطنية في تكوينه الداخلى ويتخلص من كل عوامل التجزئة والتفرقة والانقسام التى تحول دون وحدة الوطن وتمرقل مسيرة النضال القومى . وبناء مثل هذا الإنسان لا يكفى رفع المعاناة عنه من خلال مواجهة السليبيات التى وقعت ضد تطوره وقضت على آماله في الغد الأفضل وحطمت تطلعاته بل وخدعته من خلال تضليل الشعارات في بعض المواقف . وإنما بناء هذا الإنسان يعنى تلقينه مبادئ جديدة تمطيه الأمل وتعمق داخله معنى الالتئام للوطن وتزيد من ارتباطه بأرض مصر وأن يكون كل ذلك من أعوام الطفولة ويستمر حتى طام الرجولة .. وذلك يتطلب نظرة علمية واستيعاب عميق لحركة التطور داخل هذا الوطن كما يعتمد على تحليل موضوعي للتفاعلات الحضارية فوق أرضنا وامتدادها نحو المستقبل .

وإذا كان من الجدير بالذكر أن إسرائيل تخضع العملية التربوية لإخضاعها كاملا لمشروعها السياسى فإن من أبسط البدايات أن تكون نزعة البناء للمواطن المصرى تسمى إلى التقدم والحضارة .

والثرية السياسية بالمفهوم الذى نقصده ليست كتابا يدرس ولا مادة تخصص فى المناهج ولا حصص تملأ بالنصائح والتوجيهات النظرية بل هى مفهوم جديد يهدف إلى خلق مناخ يسيطر على العملية التربوية كما يحثم على الفكر السياسى والتفكير السياسى الذى يقود المجتمع في آن واحد ليرفها إلى مستوى الرسالة القومية فى القاصدة التى تستند عليها كل عناصر العملية التربوية وتدخل في تكوين

جميع مواد البرامج والنهائج والفعاليات الترويجية، فإذا ما انقشر هذا الوعي واتسع شمول هذا المفهوم ووصلنا إلى مستوى تجسيده في صيغ واقعية موضوعية استطعنا أن نطمئن إلى أن وتيرة التطور نحو تحقيق أهدافنا القومية سوف تتسارع وتحمّل أطيح الثمار النضال من أجل المستقبل الأفضل .

إن العمود الفقري لكل خط مستقيم إلى النضال الحزبي يستند إلى تكوين كادرات سياسية عقلانية تحمي الحزب وتدافع عن مبادئه وتسمى لتحقيق أيديولوجية ومبادئه التجربة الحزبية المصرية في الماضي وما تمانيه الآن هو مجزها من سرعة بناء الكادرات السياسية .. وذلك يعود بصفة أساسية إلى تبني مفهوم عاطية للثروة السياسية وإلى رفع شعارات لا يمكن أن يحد مطبقين لها وإلى سد الطرق أمام المواطنين الشرفاء ليساموا بالبناء البعيد عن التصفيق أو التناحية لحكم الفرد .

وإرادة التحدي والكبرياء والعسود التي يجب أن تسلكها الجماعات الحزبية في مصر لبنتها الأولى هي الكادرات السياسية والتي تعتبر بحق جسور العبور للجمهير القلقة والمتعبة وللرهقة من عناء الرحلة التي بدأت تدمى أقدامها منذ أكثر من مائة عام بدأت منذ الاحتلال البريطاني ولم تلتها حتى الآن ومن هنا .. نحن في حاجة إلى وبة توجه لا نستطيع حيالها أن يبقى على الإيقاع القديم لخطواتنا وأفكارنا ومواقفنا فلا بد أن نثبت معها وأن نفقز بمؤسساتنا إلى مستراما حتى نكون جديرين بها ولا نكون عبثا عليها .

إن بناء الأحزاب على أسس عليية .. لن يكون إلا من خلال التريسة السياسية الصادقة .. إن ذلك يحد لنواتنا بمقدار ما هو تحد للاستثمار والاستغلال إنه مركز داخلية بقدر ما هو التصار على التحدي الخارجي إن في حياة الأحزاب وأداء دورها ورسالتها وتمييق مفاهيم الديمقراطية على يديها حماية للفرد المصري .. إن في نهج هذه الأحزاب تكون حياة الأفراد وغير الجمهير وسعادة الأجيال المتفتحة على المستقبل وفي نهج هذه الأحزاب يمكن التحول المهدري

في حياة المجتمع .. ولا يجوز أن يستمر ذلك الانفصام في الشخصية المصرية .. سواء في حياة الفرد بينه وبين المجتمع أو بينه وبين الجيل الذي سبقه .. لأن هذه المرحلة يجب أن ترفضه وتدينه .. وعلى السلطة أن تفهم أن وجود أحزاب قوية ناجمة إلى جانب الحزب الحاكم إنما هو دفعة قوية للمنى الديمقراطية وتأمين لحياة المواطنين في معيشة أفضل في مستقبلهم .. فلا بد وأن ترتبط أحلام رجال السلطة الخاصة بطموح شعبهم وحاجات جماهيرهم لتحلیم التجربة وبناء الوحدة من أجل القضاء على التخلف ومن هنا نحن نرى أن البناء الصحيح سكاكورات السياسية إنما ينبغي أن يستند إلى مجموعة من الأسس نجعلها فيما يلي :

١ — على عضو السكاكورات أن يؤمن بتواضع وممارسة مخلصه وصمیمة بالنقد الذاتي .. وعملية المراجعة النفسية والوقوف مع الحدث والاعتراف بالخطأ ما دام لم يتم بسوء نية .. ذلك أول الصفات التي يجب أن يتحل بها السكاكورات السياسي .

٢ — التواضع في الحصول على المعرفة وعدم القصور .. ذلك أن ما يحصل عليه من معرفة ليمى الانسان للقيام بدوره المطلوب .. لأن انغلاق باب المعرفة هو أول باب الضياع للوطن وللمواطن .. ومن المهم أن يضع عضو السكاكورات هذه المعرفة في إطارها السياسي الصحيح :

٣ — ولا بد أن يتحقق الربط بين المعرفة والفضيلة .. والمعرفة في جوهرها هى أكثر من مجرد فهم الظواهر والقوانين الثابتة التي تحكمها فهي في الوقت ذاته تعنى توظيف هذا الفهم في ميدان التحكم بالظواهر وإجراء التبديل والتغيير اللازمين لتسريع الزمن والتجديد في إعادة تكوين بنية الواقع على أسس جديدة ودفع مراحل التطور نحو الالتقاء بمسيرة التاريخ الصاعدة .

المعرفة إذن ثمرة وفضيلة لأنها التمييز الأكل للمبرهن المسئولية التاريخية .

٤ — على عضو السكاكورات السياسي أن يكون على دراية وعلم بكل الظروف التاريخية المحيطة بالعالم الخارجى ليتمكن أن يملك المعلومة لكي يقتنع ويقنع بكافة ما يحيط بالجمال الداخلى مرتبطا بالجمال الخارجى .

وصورة العالم كما تلخصها الأرقام سوف تكون على النحو التالى فى فاتحة
القرن الواحد والعشرين .

١ - سيكون مجموع سكان العالم ٦ مليارات نسمة .

٢ - سيكون منهم مليار و ٥٠٥ مليون نسمة داخل المجتمعات الصناعية
المتقدمة يتراوح استهلاك كل فرد فيها بين ٥ آلاف دولار كحد أدنى و ١٠
آلاف دولار سنويا وهذه المجتمعات تشمل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى
وأوروبا واليابان .

٣ - أما العالم الثالث فإن مجموع سكانه ٤ مليارات و ٥٠٥ مليون نسمة
يتحدد معدل استهلاك الفرد منهم بثلاثمائة دولار سنويا فقط .

ومن هنا فإن موقنا من مجتمع المستقبل لابد وأن يأخذ فى اعتباره ما سوف
يحدث من متغيرات دولية وذلك يتطلب نظرة نقدية جريئة ودائمة إلى أنفسنا
وإنتاجنا ومواقفنا ومواقفنا .. فعلى عضو الكادر أن يفكر فى المستقبل قبل
الحاضر والماضى قبل الأفراد وبالقيم قبل المصالح .. يجب على عضو الكادر
وذلك أنه أن يعيشوا للوطن قبل أنفسهم وأن يبتعدوا عن الضمائر ما يأخذون وأحيانا
يجب أن تكون حياتهم كما لو أنها تضحية دائمة دون مقابل .

إن هذا العالم يتجاوزنا بالتفكير .. وقد تضخم جسد هذا العالم كثيرا . أما روحه
وحسه وخيمه فهما فى حالة من الانحطاط والتخلف ولا يمسك أبعاضا شيمه
أكثر من الرقم الذى يشير إلى أن ١/٧ من إنتاج العالم الزاهن يتركز فى أيدي
١٦٪ فقط من مجموع سكانه . ومن هنا فإن القيم الروحية هى أهم ما يجب
أن يتمسك به عضو الكادر السياسى .

إن العمل الحزبى فى حاجة إلى بنية جديدة .. إلى برامج موضوعية .. إلى مواجهة
جديدة وجادة لبناء عقل وجسد وروح المواطن القضاء على الضمور بالاعتراب
والاهتمام بالالتقاء لممكننا أن نقول فى النهاية أننا لستحق الحياة فوق أرض
مصر .. أرض الحضارة .. أرض العلم والإيمان .

لقد عاشت مصر في تاريخها الحزبي قبل سنة ١٩٥٢ موزعة بين مجموعة من القوى السياسية تجلوا نطلق عليها مسميات الأحزاب لأن معظمها لم يكتمل الشكل العلمى أو الجماهيرى المفهوم الحزبى سواء في الممارسة أو في التشكيل والتنظيم أو في القول ومع ذلك إذا ما قيس مصر بطروف غيرها بين الدول المتوازية معها في الحركة التاريخية لوجدنا أن الطريق الحزبى المصرى قبل سنة ١٩٥٢ لو وجد الأمل الصحيحة للانطلاق بعد ١٩٥٢ ولو حدثت حركة تطهير حقيقية للتنظيمات الحزبية لكان ذلك سياجا حاميا للديمقراطية وإنطلاقا للرعى السياسى ومنقذا لنا من كل المعثرات التى وقعت فيها فيما بعد سنة ١٩٥٢ سواء بحسن نية أو بسوء نية .

ولاشك أن البناء السياسى لمجتمع ما ليس من السهل القضاء عليه بين يوم وليلة وهذا ما وقعت فيه ثورة ٢٣ يوليو عندما تصدت للحزبية فمن قد تصدت لجيل قائم دون أن تبني لجيل قادم .

وهناك ظاهرة خطيرة في أحزاب ما قبل سنة ١٩٥٢ وهى التى أصبحت تنقص الكثير من التشكيلات الحزبية فيما بعد بل لامتانة أن نقول أن أزمة أحزاب ما قبل سنة ١٩٥٢ كانت الجماهير لأن القيادات كانت موجودة ومشقة وعلى مستوى عال من الرعى السياسى والنضال القومى بينما أن أزمة الموقف بعد سنة ١٩٥٢ كانت هى نقص القيادات أو فشلها أو هجرها أو عدم قدرتها وبالتالي كانت الجماهير هى الشريحة ولا معنى ذلك أن الجماهير قبل سنة ١٩٥٢ لم تكن خجينة ولكن المجرمة كانت ترتكب في الماضى باسم التحرر أو الاحتلال أما بعد سنة ١٩٥٢ فإنها أصبحت ترتكب باسم الحرية وباسم الوطنية ومن أجل الثورة .

والدليل على ذلك تذكر شخصية مثل حسن البنا زعيم الاخوان المسلمين والذي كان ممتازا في اختياره للموضوعات التي يلقي فيها محاضرات ودروس يوم الثلاثاء وكان واحيا وناما للدين ولديه القدرة على الشرح والتلقين . . من كل النواحي فملاكان مصرياحما لكل ما تحمله هذه الكلمة من دماء خلق وسماحة وبساطة في معاملة الناس (١).

لقد كان الرجل يتكلم عن الدين والدنيا معا وبأسلوب جديد لم تألفه من رجال الدين ولكن الكثير من الاجهزة المعاونة له كانت متعصبة ولم تفهم أهدافه .

ولجانبا زعامة حسن البنا كنا نجد زعامة مصطفى النحاس لحزب الوفد . . . ومصطفى النحاس مهما قيل عنه في كتب التاريخ فقد كان بحق خليفة سعد زغلول ونجح في أن يظل يقود الجماهير لفترة طويلة ورغم سقطات حزب الوفد إلا أن النحاس كان وما يزال من وجهة نظر الكثيرين أحد قديسي الوطنية المصرية .

ولكن شخصية النحاس لم تستطع الاستمرار في التوازن بعد سنة ١٩٣٥ نظروف داخلية ولأخرى خارجية ومن هنا انتهت الأوضاع والأمال التي كانت معلقة في رقبة هذا الزعيم وكان سقطات الوفد المتوالية ابتداء من التفاف السيامي للجماهير إلى المهادنة مع القصر والسراي وبينها كانت الأساة في حادث ٤ فبراير ثم قوانين يوليو الصحفية ثم حريق القاهرة بسبب إهمال فؤاد سراج الدين وزير الداخلية آنذاك كل هذه أفلس حزب الوفد سياسيا .

أما بقية الأحزاب الأخرى مثل الأحرار الدستوريين أو الكتلة الوفدية أو بقايا الحزب الوطني القديم أو غيرها من الأحزاب الليبرالية فقد كانت تبحث

(١) أنور السادات : البحث عن الذات (قصة حياتي) المكتب المصري

الحديث للطباعة والنشر ١٠ أبريل ١٩٧٨ ص ٣٦ .

من قائد وليس لها جماهير بعد أن فقدت كل منها قيادات كانت لها سمعتها الوطنية وربما كان حزب البعث السعدي هو الحزب الثرى برطامته فيعد قتل أحمد ماهر ثم اغتيال الثغرائى يحيى ابراهيم عبد الهادى ومع ذلك لم يكن الحزب أية قواعد جماهيرية متغلطة فى الريف توازى ما كان لحزب الوفد فوق أن قيادات هذا الحزب كانت بعيدة عن الواقع المصرى إلى حد كبير .

وهنا يجب أن نذكر بالفخر جماعة الاخوان المسلمين وجماعة مصر الفتاة فقد كان لسلك منها نشاط رغم الاضطهاد والتشرد الذى طأه أعضاء الحزبين وكانت لها بلا شك بصمات لا يمكن أن تمحى من تاريخنا السياسى والحزبى .

أما عن التنظيمات الماركسية فقد كانت تحمل من صفات التناقض ما جعلها تصنف بأنها المتهم البرىء فى أحيانا والمجاني والضعيف فى أحيان أخرى والقاتل والقتيل فى حين ثالثة والص الشريف فى معنى رابع ... حاولت أن تضى على نفسها صفة المصرية ولكنها لم تتمكن لأنهم شوهوا صورتها تارة باسم الاتحاد وأخرى باسم استيراد المبادئ . . ومع أنه كان يتدرج فيها بعض الصفوة من العقول العلمية التى رفضت العطفان وحملت صفات الانسانية وآمنت بالحرية وكانت مستعدة للدفاع عنها حتى ولو دفعت حياتها ثمنا لها .. إلا أنها ولاشك أخطأت حركة الصراع داخل المجتمع المصرى وأصطدمت بالسلطة وهى تعرف أنها غير قادرة على مواجهتها وكان اضطهادها بصفة دائما سببا فى أن تظل مشردة لا تستطيع أن تلتق بالواقع المصرى الجماهيرى ومن هنا فإنها ظلت تنظيمات تحت الأرض بعيدة عن الصفة الحزبية وحتى الأقلية التى انضمت إليها كانت شرائح لم يكن مجتمعا فى كثير من الأحيان إلا أسباب شخصية أكثر منها أيديولوجية وإن كان لا ينع أن يحكم عليها بأنها أى هذه التنظيمات حتمية الظهور فى مجتمعات تتضع فيها القوارق الطبقة وتقل فيها معانى الانسانية وتسرق فيها القيم وتضطهد الاقلية لصالح الاقلية . . كل هذا مناخ غصب لثمور الافكار المتطرفة

وعلينا ونحن نبني مجتمعا الجديدا من أن نتعلم من دروس التاريخ .

ولاشك أن أعظم ما في التجربة الحزبية المصرية قبل سنة ١٩٥٢ تلك الحركة الصحفية التي صاحبها فقد كان كل حزب لا يكتفى حتى بصحيفة واحدة تعبر عن لسانه بل له من الصحف المؤيدة الكثير ويضاف لهذا كله مجموعة الصحف المستقلة والتي كان لها دور كبير في حركة الوعي القومى .

وإذا كانت الحركات السياسية المشروعة في مصر قبل الثورة قد خُطيت بأكثر من جريدة فإن عظمة مصر ما قبل الثورة أيضا أنها سمحت للكثير من الجماعات السياسية المتطرفة سواء أكانت مشروعة أم غير مشروعة بصدور صحافة تعبر عنها نذكر في هذا المجال الكثير من الصحف اليسارية التي صدرت لمدة ربع قرن في مصر مثل صحيفة الحساب وهي صحيفة سياسية اجتماعية اقتصادية كانت تصدر مؤقتا بصفة أسبوعية للدفاع عن حقوق العمال والفلاحين وصحيفة الجماهير وصحيفة البعث وغير ذلك من الصحف مثل روح العصر وشبرا والتطور والفجر الجديد والضمير التي كانت تعبر عن الأفكار اليسارية .

بقيت في هذا التحليل مجموعة من المعاني نود أن نذكرها وهي أن السياسة هي الحاجة والشعور بالحاجة هو الذى يدفع المرء إلى الكفاح من أجل تحقيق حاجاته ومن هنا تصبح السياسة هي عمل كل مواطن وهي حاجة كل إنسان لا يجب أن يعمل بها فرد دون آخر وفي السياسة يكون الإنسان هو محور العمل السياسى ويدون أن توجه السياسة اهتماماتها للإنسان تعتبر حركة التنظيم والإدارة داخل الدولة عملية حساسية فائقة وتخطيط مدمر يهدف إلى المادية على حساب الروح ويريد الجهاد على حساب الإنسان ويدعو إلى التفرير أكثر من التبصير .

أما عن الديمقراطية فهي انتزاع الحقوق المسلوقة ويصبح الجهاد في سبيل

الحق هو نوع من ممارسة الديمقراطية والحرية هي جوهر الديمقراطية وهي
السمي الدائب ليحصل للمواطن على حاجاته المادية والروحية ومن أجل ذلك
لا يمكن فصل الديمقراطية الإيجابية عن الديمقراطية السياسية ولا يمكن
القول بوجود ديمقراطية حقيقية طالما كانت هناك فوارق طبقية ضخمة
بين المواطنين .

الخاصة

بقى أن نقول أن استمرار من حركة التاريخ المصري نجعلنا بلا خجل أو عار نتذكر ما كان في الماضي ... فمن المؤكد أنه ليس كله بأسا أو يؤسا أو دمار أو خراب ... فذلك يبعد بنا عن الموضوعية وعن الحقيقة التاريخية ... ومهما كانت الظروف المتسلطة على المؤرخ فإن الحقيقة لا يمكن أن تنيب إلى الأبد ... فهي كالشمس لا بد وأن تسطع وما حاولوا طمسها أو إخفائها

إن كل حقبة تاريخية في حياة أمة من الأمم أو شعب من الشعوب تحمل من السلبات واليجابيات ولا يوجد مطلق في أي شيء ...

ولكن من خلال السلطة تظهر مبادئ الرجال وفوق كرسى الحكم يعرف المزيغ من الأصل ... وكمن زعامات ضاعت تحت أبهة السultan وكمن قيادات انحضت في زوايا النسيان لتسكبها لصولجان وجهها لتكرسى الحكم أكثر من إتهانها لجمهيرها وشموها وسيظل التاريخ يلع في وضع القنط فوق الحروف خاصة عندما نتحدث عن الأحداث الكبرى في حياة الشعوب .

عاشق مصر بأبنائها تناضل من أجل الديمقراطية والحياة النيابية . . .

وهرفت الحزبية منذ ما يقرب من مائة عام أو يزيد وأصبحت هناك قواعد تحكم اللعبة السياسية داخلها لا يمكن أن تنقلب لأنها تفرض نفسها ومن يفهم الاطار التاريخي للشخصية المصرية يستطيع أن يفوز بحب وثقة هذا الشعب الذي لا يطمع في أكثر من حربه حقيقية في القول والعمل والعبادة والاجتماع وأمن حقيقي للقيمة الميثاقية والشرعية وعدالة اجتماعية تمنع الاستغلال وتقف به دونها على أساس الشعور بالذات بأن الانسان هو جوهر التنمية وهو أداتها وهو الممنون الكبير لبناء مجتمعا العظيم بالثقافة وبالنضال وبالخير والحرية وبالممارسة والمشاركة

في إتخاذ القرار يمكن أن يصبح هذا الوطن الجميع بلا استثناء من أحد على
جهامير هذا الشعب ...

ولا شك أن التجربة التي تهيأها مصر الآن تحمل في طياتها الكثير من
التناقضات واللفافات ولكن الغد لا شك سيكون أجمل من الأمس وعلى طريق
الآمل نحن لسير مر أجل الوجود الأفضل لبلدنا ... والتي يجب أن نفسي كل
نواتنا في سبيل تطورها وتقدمها ...

لقد بليت مصر في حياتها السياسية والنيابية بطراز من الوعادات لا يعرف
في معاملاته إلا المساومة واللف والدوران . وعانت الجماهير كثيرا من مظهرية
العمل السياسي والرهود والشعارات الجوفاء .

ولذلك لم تكن الثورة شيء غريب عن أذعان الشعب أو بعيد عند إذ أن
الحقيقة التاريخية الثابتة نقول إن الثورة لا تقوم إلا عندما تصنع السلطة حاجزا
يحول بين الناس والتطور إلى حياة أفضل ، عندئذ يصبح أمام الشعب أحد
أمسين ،

إما البقاء خلف الحاجز الذي تفرضه السلطة بكل مايجعله ذلك من قبول
للتخلف والجمود .

وإما تحطيم هذا الحاجز حتى لا تتجمد الحياة .

وليس أثقل في لليزان من آمة الألم حين يصدر من شعب مغلوب على أمره
وهناك مخاطر يصعب على الانسان التصدي لها ولكن هذا التصدي مهما بلغت
صعوبته يكون في بعض الاحيان محتوما ويجب في هذه الحالة — كي نتأكد أننا
على صواب — أن نسأل أنفسنا ؟

ماذا يترتب على التصدي والتردى ؟

وماذا يترتب على الخضوع والاستسلام ؟

ومن هنا كانت ثورة ٢٣ يوليو حتمية تاريخية ولكن ليس الحاضر بكل ما سوف يحتوى سوى موجات متدافعة من بحر الماضي . . . فبهكذا كان التاريخ وسوف يظل حلقات متداخلة تنزع سلسلة واحدة فإذا سقطت واحدة من هذه الحلقات ضاعت السلسلة كلها أهن ضاع التاريخ .

ولذا كانت الثورة أملا وأخلاصا فهل حققت ثورة يوليو الأمل والخلاص وهل عبرت الجماهير في ظلها مبتغاها . . . ذلك ليس موعدا الآن وخارج عن نطاق موضوعنا . . . فتجليل حركة التاريخ وتقييم ثورة ٢٣ يوليو مالمأ وما عليها ما أعطت وما أخذت ما قدمه حاملو الثورة للشعب وماسرقة اصول الثورة من الشعب لتحقيق من ديمقراطية وما عايناه من حكم الفردية والديكتاتورية . . . كل ذلك لنا معه لقاء في دراسة أخرى ليس أوانها الآن ولكن عندما نحين ساعة التاريخ بلا موارد وبلا خوف وبتوافر الوثائق لتضع كل الحقائق أمام شعبنا لنعرف طريق مستقبلنا ونبنى ونهوى إطار شخصيتنا على مر المصور.

ملاحظة هامة :-

نظرا لحجم الكتاب الكبير فقد رأينا أن نرجى قائمة المراجع والمصادر والوثائق — والتي قد لا يقل عددها عن مئة أكثر من ثلاثين صفحة التي إعتدنا عليها في هذا البحث ليرى القارئ . . . رأينا أن نرجئها لتكون ملحقا بالجزء الثاني من هذه الدراسة والتي ستصدر قريبا جدا تحت عنوان :-

« مصر والحياة الحربية والنبابية بعد سنة ١٩٥٢ »

وسوف نضع تمريفا وتلخيصا لأهم ما شتمته هذه المراجع من معرفة تاريخية وذلك إتماما للفائدة فنرجو للقارئ المغفرة اقاممة الببليوجرافيا لحين ظهور الجزء الثاني من الكتاب قريبا إن شاء الله .

المؤلف

فهرس الكتاب

الصفحة	المادة
٥	تصدير
١٣	مقدمة
	القسم الأول
٢٣	مصر والحياة النيابية قبل سنة ١٩٥٢
	الفصل الأول
٢٥	الحلة الفرنسية وبداية الحياة البرلمانية
	الفصل الثاني
٣٧	الحياة النيابية منذ عهد محمد علي
٥٥	الحديوي إسماعيل والحياة النيابية
	الفصل الثالث
٦١	الحياة النيابية في عهد الاحتلال البريطاني
٦٥	٣ مجالس في عهد الاحتلال
	الفصل الرابع
٧٣	البرلمان المصري الأول عقب ثورة ١٩١٩
	الفصل الخامس
٨٦	الثورة المضادة للحياة البرلمانية

الفصل السادس

الصفحة

الحياة النيابية وتطور الفكر الديمقراطي ٩٩

الفصل السادس (مكرر)

الحياة النيابية في مصر أمام محكمة التاريخ قبل سنة ١٩٥٢ . ١٠٩

الفصل السابع

عوامل لإنهاء الحياة النيابية ١٢١

القسم الثاني

الأحزاب السياسية المصرية قبل سنة ١٩٥٢ ١٣٧

عام الأحزاب ١٥٣

مواقف الأحزاب المصرية من قضايا المجتمع المصري . . ١٦٢

الأحزاب المصرية وتاريخ تأسيسها ١٦٨

كيف سقط حزب الوفد ١٧٦

الفساد السياسي والأحزاب ١٨٩

القسم الثالث

ثورة ٢٣ يوليو وحل الأحزاب المصرية ٢٠٣

قانون تنظيم الأحزاب السياسية وقرار حل الأحزاب السياسية ٢٠٧

القسم الرابع

الدراسة الوثائقية

برامج الأحزاب المصرية قبل سنة ١٩٥٢ ٢٣٣

الحزب الوطني الأول ٢٣٣

الحزب الوطني - مصطفى كامل ٢٤٦

الحزب الوطني الجديد (فتحى رضوان) ٢٦٢

الصفحة

٢٧٧	•	•	•	•	•	•	•	•	حزب العمال الاشتراكي الشيوعي لمصر
٢٩٧	•	•	•	•	•	•	•	•	حزب الأحرار الدستوريين
٣٠٩	•	•	•	•	•	•	•	•	حزب الوفد المصري
٣١٩	•	•	•	•	•	•	•	•	الاخوان المسلمين
٣٣٨	•	•	•	•	•	•	•	•	الحزب الديمقراطي
٣٥٣	•	•	•	•	•	•	•	•	حزب العمال والفلاحون
٣٨٢	•	•	•	•	•	•	•	•	حزب الكتلة الوفدية
٤٠٩	•	•	•	•	•	•	•	•	الحزب النسائي السيلسي
٤١٨	•	•	•	•	•	•	•	•	الحزب النسائي الوطني
٤٢٠	•	•	•	•	•	•	•	•	حزب الإصلاح الاشتراكي
٤٤٩	•	•	•	•	•	•	•	•	الحزب الاشتراكي
٤٧٤	•	•	•	•	•	•	•	•	حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية
٤٧٦	•	•	•	•	•	•	•	•	الحزب الشيوعي المصري ١٩٤٩
٤٨٤	•	•	•	•	•	•	•	•	وزارات حزب الوفد
	•	•	•	•	•	•	•	•	جماعة الإخوان الحرة
	•	•	•	•	•	•	•	•	الحياة البرلمانية في اللبران
٥٦٢	•	•	•	•	•	•	•	•	نقد التجربة الحزبية قبل سنة ١٩٥٢
٥٦٦	•	•	•	•	•	•	•	•	الأحزاب المصرية والتربية السيلسية
٥٧٧	•	•	•	•	•	•	•	•	الخاتمة
٥٨٣	•	•	•	•	•	•	•	•	القهرس

رقم الايداع بدار الكتب المصرية

١٩٨٠ / ٤٣٥٩ م

التزقيم الدولي

٩٧٧ - ٧٣٢٢ - ٢٧ - ٥

دار نشر الثقافة

٢١ من كامل صديق (النجاة سابقاً) القاهرة

٩١٦٠٧٦ تلخبر

